





سواله اصله الفرض  
في العشق لهم  
للهم المزيه  
١٩١

سيفه الاكل في الهام  
لبانه جوهر الهم للمولى  
حسن المزيه  
١٨٦

حاشيه الصدايق  
للمولى شيخ الاسلام  
سركار احمد  
١١٤

حاشيه الغنايه  
للمولى سنان الفتى  
٢٨

حاشيه الغنايه  
للمولى ابراهيم

تشریف تكملة الشريعة  
الشمسية في افق زاده  
عقده



Süleymaniye Kütüphanesi	
1	Haban Hüsnü B.
V	
Eski	466











الكلام بكونه كلمة رتبة ذكر الوجه نفع اشكاله اشعار بما ذكرنا على انه يلزم انه محل الدفق على الحقيقة ان لو  
يتناول من انزل ذلك من ماسوس شي ما من الدفق لا يخرج من السيلانية وهذا بعيد جدا **قوله** وقيل ذكر انما  
لوجوه على المحتمل الاول انه يقول لا تطلو على المحتمل انما في بيان استعمال العرب لفظ اجنب محب  
المعنى اللغوي اللغوي فكيف يكونه الجواب على المحتمل سبيل ذلك الاستعمال **قوله** محمول على خروج المقي  
عن شهوره في حقيقة نظر اذ لا دليل على عدم وجوب الغسل من خروج المقي بل هو محمول على احتياج الى التوفيق  
والاية الكريمة ساكنة عنه اذ مفهوم الشرط لا يعتبر واما الزيادة على النص بالخبر الواحد فلا يلزم في  
الوجوب كتعديل الامر لانه وقراءة الفاشحة في الصلوة **قوله** واظهار انه سهو لا سهو في كلامه نظر ماء  
كتبناه على العاش **قوله** والحائض من الرتبة كضيق يخاف ان يغفل ان يقع في قلب المضيف خبائث اهل **قوله**  
ويزارث الحشفة فالوجه على الصانع ان يزيل مع توارى الحشفة كما لا يخفى **قوله** والولع بالجماعة لا قرينة  
للمجاز في المثبت فالوجه في زيادة ما ذكرنا سابقا **قوله** فصحت الاستعارة اي المجاز لا مطلق اهل البيان  
**قوله** وفي الكل نظر اما في الاول الجواب اما اوله فلا يلزم لصيرته كونه الجوهر سببا للمعنى كما ثبت للحجج  
وامتدح عدم صحة حمل الجوهر على المعنى وقد عرفت ما فيه واما ثانيا فلا يلزم ان يزيل به معنى  
اللغوي يقال حاصت المرأة حبضا ومحبضا واما ثانيا فلا يلزم بتقدير المضاف في قوله اي نفس جرم  
الحبض ومن يدعي قوله لانه في معنى الجنابة يظهر بالانتماء **قوله** واما في الثاني فلا يلزم الانقطاع الجواب ان  
الانقطاع ليس بظن حقيقة كيت والظن لا يحصل الا باستعمال المظهر بخلاف الانقطاع والمادة بالذات  
التعاقب والمتابعة وهو كيت في الاستعارة ان الزمزم الذهني **قوله** لا عند انقطاع بعدهم فانه  
يقال شلوه صلو الفجر يجب عند طلوع الفجر ولا يقال يجب عند انقطاع **قوله** فيرد عليه مثلا ما ورد في الجواب ما  
**قوله** فينبغي ان ينهي امره به في نظر لانه المعنى اما ان ينهي فقط اذ هو مع الكونه المذكور فلا تنبيه واما  
الكونه المذكور فقط فالمراد منه منوعة او نقي المأمور به يستلزم عدم الوجوب لعدم الوجوه الا ان  
ينكف بانه الوجوب مفض الى الوجوه فاذا عدم فكذا عدم ولا يخفى سبب هذه في مقام الاستدلال  
واما في الثاني فاذ انظر ان فينبغي اباة الاتفاق وقت التطهير لا وجوب التطهير كما لا يخفى **قوله**  
والمرأة ان يقال ما دافق اي مدغوف بالقوة **باب الماء النجس في الوضوء** **قوله** في الاستنجح  
كثيرا لانه في الماء والحق في الشجاعة فانه يكون له شأنه يبقى اوله فيتناول الحاض وغيره **قوله** في حقيقة النجاسة  
اولى ان يكون نجسا الا قربا يكونه منيها اذ قد سبق ان باحتمال النجاسة لا يتنجس الماء حتى يكون حقيقة  
النجاسة اولى واما اذا ورد في احتمال النجاسة فهي كراهية فيكون ان يكونه في حقيقة النجاسة فهي نجس  
**قوله** واما على الثاني فلا يلزم ان كل من النجسين حجة على كل من النجسين اذ في حق من يقول بنجاسة الماء  
فانه لم يبلغ قلين او غيرهما او صاف نجس والصلوات يفرق بين مفر وغيره كما لم يفرق بين العلقين وغيره  
فلا حاجة للتقريب والتخصيص **قوله** فكيف يصح حمله على معنيين الا قربا عندي في الجواب انه الاستدلال السابق  
ببطلان النص لظهور الاشتراك بين بضعاءه واسبق من المياه وحمل اللام في قوله الماء لظهوره على النجاس

اعني

اعني ما بضعاءه لا ينافي ذلك الاستدلال **قوله** انه لم يصرفها اثر هذا التقدير لا يستقيم على تفسير النص  
الاشارة بالظن والبرج والوجه اذ لا يلزم ان لا يصرف بل المراد بالروية العلم **قوله** ومن كثر في انما الشخصية اي  
المتعينة للعلية **قوله** فيما روي محمد بن ابي حنيفة لا يمارى ابوي بن مسعود **قوله** انه كان له زيادة  
لنهاية **قوله** فيضحه انه مراد تعجب بقوله ان الظهور انه كان بيان مباينة الظهارة في الماد لو تفسر  
الظهور مطلقا لا يكون حجة لها وانه كان تفسيره بطلان الظهور منعنا ذلك اذ ليس بقوله وفيه  
نظر لانه الظهور اذا لم يدل على الظاهر بطلان استدلال النص فيما سبق بقوله وانزلنا من السماء ماء  
ظهورا وبقوله عليه السلام الماء ظهورة فالوجه انه يعلم بالدلالة وينبغي التكرير **قوله** ووجه الاستدلال  
لا يوجب رايي بن مسعود رحمه الله ولجرحه انه يقول يجوز ان يكونه نهية عليه السلام عن البديل لرفع طهارته  
الماء وعن الغسل لرفع طهارته والقول في النظم لا يوجب القبول في الحكم والقرينة على هذا التفسير  
يتناول اصحابه وم الى وضوء به **قوله** انما يكون بزوال نجاسته حكمه هذا المحصر غير متعين او قصد القرينة  
بدونه الحديث متغير عند التثنية ولم يزل بحجاسة حكمه اذ الزوال بعد الوجوه وكذا قوله وقد  
انتقلت الى الماء في الحالين اي النجاسة الحكمية انتقلت في حالة الزوال الحديث وقصد القرينة الى الماء  
غير متعين اذ في حالة قصد القرينة فقط لم يوجد الانتقال اصلا كما لا يخفى **قوله** والظاهر من هذا  
لان المفاجأة اعلم انه لا في المفاجأة هو كافي تشبيه في الحقيقة وليست المفاجأة مفقودة  
للخلاف على ما ذكره المحققون فمضى كما خرجت راي بن مسعود راي بن مسعود من قوله من غروي لوشتر كما  
في المصنوع في وقت واحد وكما معنى قوله المصنوع الصحيح انه كما نزل العضو صار مستعملا الى استعماله  
مثل فريضة العضو في اتحاد الوقت فظهر من هذا انه اتحاد كاشح وقوله فيكونه مجازا عقليا على ما ينبغي  
**قوله** وهو مناضف اصل المذهب اذا اصل المذهب عدم التفرقة **قوله** واصل المذهب ان يقال بنسب حكم  
واصل هذا المذهب لا تخلص المصل لانه لم يعين كونه القوي على قوله محمد بن علي في الضرورة في  
قوله ولا ضرورة على قوله **قوله** في الجميع اي في المنديل والكتاب وغيرهما **قوله** انما الصب عند شوط لوطا في شوط  
لا فسد الماء عند الوضوء لا غت الى بدو الصب فالوجه عندي لتخرج قوله الى بدو اعتبار الضرورة  
**قوله** في انما قيل انتفا اسقاط الغرض **قوله** وهذا السؤال والجواب غريب جدا لانه لم يبين ان اوله ايا من يشترط  
الصب في اسقاط الغرض ولا صب ههنا فلا سقوط واي شئ يفيد عدم السقوط ههنا لاجل الضرورة فاني  
حاجة الى اشتراط الصب والتحقيق ان يقول الى بدو من تحت نجاسة اشتراط الصب واعتبار الضرورة وكل منهما  
وجه مستقل لا يحتاج الى الاخر **قوله** وفيه نظر وعلى الثاني لا يجوز ان يكون وجه النظر عدم الضميمة  
والاستثناء وان لم يحرم المرأة من كل شيء اجمع اجزاء اعضاءه باجاسة لوجوده في رواية ولم يوجب ما بعد  
**قوله** يتعلق بمرامع الاهاب الا قربا ان يكونه هذا مثل حصول صور الشئ اي الاهاب المدبوعة **قوله**  
اجيب بانه قياس في ابطال النص اذ جعل المدبوعة طاهرة قبل الدبغة فلا يدخل تحت قوله لم كل اهاب نجس  
فقد ظهر **قوله** يعني في لفتن متعلق بالجماعة حالها لفتن وببارة لوجه الشبه تامل تدبر **قوله** فقد دار بين

النظر في كونه في الفسخ عند قوله لقوله تعالى  
وانزلنا من السماء ماء طهورا في اول  
باب الماء الذي يجوز الجوض

كان في الجاه تشبيه  
الى خمسة

قوله في جملته المذكورة في جراب عما ورد فيهم الذين  
عليه بان جملته المذكورة طاهرة عند طهارة الماء  
عند ذلك وهو انما صح به  
في شرح السنة لولا  
الحديث انما ذكر  
انما في الحديث











منه لانهم انقصوه وتواضعوا وذكرا للذم واداء للمدح **قوله** لا يظن ان الغيب اقتضاه معنى اللغة  
 او بمعنى الاصطلاح **قوله** وقيل يحصل له وعندى هذا القول اولى لانه معنى الظاهر ههنا انزاله  
 الجحاسة بالمعلة لا جعل الشيء طاهرا بديل قوله ما لم يقض فلا يورد قول شمس اذ لا يقتضيان بين  
 الوجهين واما الدليل على انزاله الجحاسة بالمعلة فما ذكرها في المباح بادى في غير ما لم يرد **قوله** ليعلم  
 انه لا انزاله غير واجبة لا يخفى انه عدم وجوب الانزاله بالما يعلم من قوله وكل مانع له ولا دخل لذكر  
 الماء فيه **قوله** وهي ثابت بديل هذا التعريف على قول الامامين سواء اريد بمقتضى به لا يورد  
 ما يكره جاحدا او ما يكون سائلا لا يورد سبب الوجبة للتحقيق لعدم تناوله الوقت والحق الا ان يرد  
 بمقتضى به لا يورد من المعارض فقط فيكون على قول الامام **قوله** اخذنا معقول مطلق والظاهر ان مقتضى  
**قوله** ثبت ان الاستحباب غير واجب بالجواز فيه نظر لانه الظاهر المتبادر ثبت بعدم الوجوب وجوابه انه  
 الاشارة الفاصلة بصدق على الواحد ونفي يستلزم نفي الاستحباب **قوله** كما لو يكفى بالوجوب كالتحريم  
 فيه بحث لانه اراد القياس برده على ان الكفاءة في موضع الاستحباب بالضرورة فلا يعنى الى غير ما يحكى  
 وانه اراد الدلالة فالساعة متنوعة لانه قضاء الحاجة او ضرورة للبشر لا يفتك عنه بخلاف اجابة الجحاسة  
 البذل او التوب او الكفاية **قوله** وقيل المراد بالدليل هذا القول يستقيم على قول الامامين فقط **قوله**  
 بغير مقتضى به مذكرا ذكرنا في تعريف المعلة **قوله** كما وقد الكراهية فانه قيل قد سبق انه طاهر بالتحريم  
 بالحجة فكيف يقاس عليه فلما قد سبق ايضا في النص ولانه الجليل لصلوته ان هذا يدل على ان استحسانه بالقياس  
 الحق فيجوز ان يقاس عليه ويجوز ان لا يبنى وصف مشرب بينا فكيف يصح بالقياس **قوله** حتى سقط اعتبار  
 الوجه انه يقول حتى سقط اعتبار قد مر من وضع الاستحباب من الجحاسة على غير ما يبين يظهر بالتأمل **قوله**  
 لا يخرج الجحاسة له هذا يدل على ان الضرورة لا تؤثر في التحقير عندا في حقيقته فيخالف قول المعري فيما سيجي  
 ولما انه قد روي من المعري والحقاقي عنها متعددة فتتحقق الضرورة **قوله** والجواب ان الضرورة لا تجب على  
 تقدير تسليم ان الضرورة تؤثر في التحقير وما سبق من نفي محقق فلا تناقض **قوله** وانما كراهية هو الثاني في الجواب انا  
 تحتار الثاني وثبت الجحاسة لانه المحرم والمحلل اذا اجتمع في المحرم كالمين في الاصل **قوله** فاذا روي عليه ما ذكرنا  
 وايضا برده على قول الامام لانه معلة في المحرم ليست للجحاسة بل للكراهية الدالة يقال تعليله بالاجماع  
 على خلاف القياس فيكون مستوفى هذا الحكم اي مفهوم المخالفة فانه معتبر في الروايات **قوله** اما ان يكون محتملا  
 ظاهرا يشعر ان يكون اليك المدح ومثله في غير المربة وليس كذلك الدالة بالاجماع الظاهر بالضرورة  
 خلاص اللغة والعرف **باب الصلوة باب الوقت** **قوله** هي عبارة عن وقت الصلاة  
 مساجد والمراد منه ان كل الوقوع فيها عبارة **قوله** وقاويله والوقت في الثاني ان يقال المضاف مقدر واذا  
 اسم للظرف اي قبل اذا صار اي وقت الضرورة **قوله** او الوقت الذي فيه نظر لانه الوقت الذي يتحقق عند وقوع  
 الظهور اول وقت العصر وليس آخر وقت الظاهر فكيف يسمى آخر الوقت واما قوله ثم حاشي غيبه في صيغة  
 الاستقبال فيه تنوع الاعراض لانه اول وقت الغشاء حين غاب الشفق اي تحقق غيبوبة الشمس وحال الغيبوبة

فان قيل عن الغيب لانه في المحرم وغيره محرم  
 الاستحباب ليس محرم فثبت ان المحرم سقط  
 حكم الجحاسة والمحرم حكمه لانه لا يخرج  
 عن الجحاسة التعليل يستعذر علينا  
 كالمزور عارية البيان

ولا ضرورة  
 يشترط

والزمن

والشرع فيها فاما **قوله** اي الوقت الذي جعله الله هذا مخالف لما قاله آقا واذا صار ظل كل شيء مثله  
 خرج وقت الظهور عند الله لانه يقال المضاف مقدر اي بعيد وقت الظهور **قوله** واذا انقضت الاوقات فظهر  
 لانه امانة جبريل مقدة على الامم بالتبديد فيكون في الموضع انما الامم صلت له وفيه نظر لانه قوله انت قد يكون  
 في القياس **قوله** واذا انقضت الاوقات قد عرفت انه لا تعارض قد ذكر **قوله** والوقت يبقى بعد فيه نظر لانه امانة في اليوم  
 الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس ان تطلع ومعلوم انه هذا حين قبل طلوع الشمس بحيث لم يبق بعده  
 وقت مندا الى طلوع الشمس فالوجه ان يقول انما على عدم اتم العصر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء  
 مثليه واما بعد الى الغروب وقت العصر لا خلاف **قوله** لانه امانة فيه وفيه نظر لانه هذا التعليل جازم كل ما يكون  
 تاخيره مكره **قوله** والمقتضى لا يمتنع ما الاول فلا بد ان انقضاء امانته لا يستلزم ثبت الاخر واما الثاني  
 فلا بد الا ان لا ينافي ان لا يستلزم **قوله** وليس بطلان تحت لانه ذلك الكراهية فيما اذا ذكر الملال قبله بديل وقوع  
 الفصل فيها كثيرا كلام المصنف **قوله** بل للمذهب لا استحباب في نظر لا يجزى لولا منفي فيلزم انه لا يستحب الاخر  
 كما انه يجب السواك فالوجه ان يقال في الجواب معنى الحديث لوقت الغشاء على الواجبة حتى يصير سنة يدل  
 عليه ما روي عنه عليه السلام انما في الثالث احيانا فاذا انقضى استتبت ما دونه وهو لا استحباب **قوله**  
 مشرب بينهما ويمكن ان يجاب بمنع الاشتراك فانه البلل في الصيف قصير يغلب في اليوم فثبت ليلته بمثله  
 نصف ليل الشتاء في انقطاع السرور **فصل في اوقات الصلوة التي كرم فيها**  
**قوله** انه كان المراد بالتميز عدم الجواز اقول المراد بالتميز عدم جواز الاداء على الفعل شرعا فيقع عدم الجواز  
 اصلوا للكراهية وعدم جواز الغرض لم يستعمل هذا الحديث بل من لزوم فقهاء الاداء رفع كل  
 السبب الا يرى انه عصر يومه جائز عند الغروب **قوله** هو كسب والجزء مستندك تأمل ذلك **قوله**  
 اما ان يرد ان الوجه انه يقول اما بالي الاداء او كل الوقت **قوله** في الاما الغروب ثم شرع **قوله** فهو شرط للجواب  
 اي لاداء الواجب **قوله** فاضية لغزوت شرط الاداء فيه بحث اذ مجموع الوقت الغائب سبب للقضاء انقضاء  
 السبب يستلزم انقضاء السبب كما في الشرط بل اولى لكن الشرع اعتبره من وجود العلم لا يجوز ان يكون في  
 الشرط كذلك **قوله** وجهه ما ذكرناه وهو انه سبب لكل الوقت وهو كمال **قوله** ولا يزلزم الجمع وفيه نظر لانه  
 هذا ليس ببلد مستقل كما لا يخفى بل جواب سوال مقدر لا يجوز ان يحمل على المعنيين **باب اوزان**  
**قوله** عن اعلام مخصوص اي بعلام مخصوص **قوله** في اوقات مخصوصة واما في قولهم اذنه في غير  
 وقته ومجانب **قوله** في اذنه الفجر على رواية واحدة **قوله** او بعد اذنه الفجر على رواية الاصل **قوله** لسا هي الصلوة  
 ان هذا التعليل لا يجزى في المغرب والعصر الا على اثبات الكراهية في وصل اقامته باقامته **قوله** لا يفرغ  
 الصوت من البراءة بل معنى اصل وعمله **باب شروط الصلوة** **قوله** ذكره بقية الشروط فيه  
 اشارة الى ان الوقت شرط ايضا **قوله** لم يكن داخل ولا بد من زيادة قولنا ولا مؤثرة في خروج الفاعل **قوله**  
 او ليس بمقتضى الشرط ما لا يكون مستقدا في وجوب تقدم الشرط مشبهة وهو ان يكون كاشف الكس  
 مثلا وقت الزوال في حين دخل وقت الظهر من شرع في الصلوة بحيث وجب الشروع والشرع في الاداء

واجوب ان المراد من قولهم وكادت الشمس ان تطلع  
 في الاسفار لا التحديد كسب الفجر بانه ظاهر  
 له حاجة الى الوضوء بعد الصلوة اكلية في خصوص  
 ويصل الفجر قبل الطلوع ثم انما بعده ومما  
 منه ضرورة فانه انما هو ليس بواجب  
 من شرط الصلوة

فثبت



فالشرطان مع الشرط لا قبله فمما لا في الجواب **قوله** فلا يختص بالسجدة المرام فيه نظر لانه لو لم يرد في  
انه السجدة محمول على حقيقة بدليل انها ثابتة في الطواف ولو اراد بالصلوة لا يدل على وجوب ستر  
العورة في الطواف ولو اراد بها ما يلزم جمع الحقيقة والجائز **قوله** فيجوز ما يحصل الدلالة لا يخفى ان العرف  
ما ثبت بدليل قطعي فيجوز ما لا يحصل القطع كيف وقد قال عليه السلام لا يطوفن بهذا البيت محبت  
ولا عناية فيلزم فرضية السجدة في الطواف ايضا فالاولى ان يستدل على فرضية الصلوة بالوجاه كاعمال  
بعضهم **قوله** والمفهوم من ذلك فيه انه المفهوم ليس بحجة عندنا **قوله** فيقول الاول هذا مبني على انه يفرض العورة  
بعضهم ستره فلا يستقيم ما ذكره فافهم **قوله** فكانت القدم مكشوفة فيه بحث تدبر **قوله** والجواب  
انه في ثقل او يبين من بين الالوية هذا الجواب يجب جلاله المراد بالزينة على ما ذكره المصنف في كتاب  
الكراهية ما سوى الظاهر والباطن وما تحت السرة الى الركبة فيدخل فيها الساق الصدر وغيرها  
فيلزم انه لا يكون واحدا منها عورة والويزة الكريمة لبائنه جواز النظر اليها للبعول وذوي الرحم  
لا لبائنه جواز كشفها في الصلوة فافهم **قوله** وبانه الرابع مانع مع القدم وهذا مبني على انه يكون القدم  
بعضه ساق ولا يكون الساق عضوا واحدا وان يكون القدم عورة كما هو رواية القدوري  
وهذه عبارة الجامع الصغير الدالة على ان القدم ليست عورة فكيف يستقيم الجواب تام **قوله** ليس اكثر منه  
كان داخله في منع **قوله** يعتبر في السنن قد تقدم في نهايته عدم المنع **قوله** وفي الحقيقة الرابع في المنع **قوله**  
لانه اعتبر في الدرر قد تقدم في نهايته عدم المنع **باب صفة الصلوة** **قوله** وقد ثبت ركعتية  
الوقوف لقائل انه يقول ركعتية الوقوف ثالثة بالاجماع والحديث المذكور سند كيف والعرف ما  
ثبت بدليل قطعي وجبه الواحد وان تلقى القبول لا يفيد القطع **قوله** لانها سنة فبتركها لا يمكن ان هذا  
التميز يفيد انه تكبيرات العيد وفوت الوقت سنة في القياس والاستحسان معا وقد عدها المصنف من  
الواجبات فكيف يكون **قوله** المصنف هو الصحيح اشارة الى الجواب الاستحسان **قوله** لانها ثالثة الوجه  
انه يقول على ثلث النواظر **قوله** وفيه نظر لانه رفع التناول والجواب عن النظر انه الرفع التناول  
بمعنى الاول به لا التناول بمعنى المصدر فاما **قوله** في غير افعال الصلوة فمفعول بحرم **قوله** لانه **قوله** تعالى  
انه الله هو سميع العليم ثانيا على عظمة المعنى **قوله** وعليه قراءة الفاتحة اذ هذا محمول على رواية الحسن  
عنه اجماع **قوله** وهذا يقتضي انه يكون التكبير اذ فيه نظر لانه الاول لا يقتضي الترتيب **قوله** ولانه كل الكمل  
الوجه ترك الوقوف ليقع الركوع الصواب اذ فيه نظر اما اوله فلا في تركه على العادة لا يفرض جهة القبلة  
واما ثانيا فلا في هذا التعليل يجري في الشهود على تقدير تمامه فيلزم انه يضم فيه ولا يترك على العادة  
وليس كذلك **قوله** لمرالحاء في عدم قيل للسكت مخافة لاعلى اهل العربية من انه الهاء المسكنة لا تلحق  
الماضي لانه حركة اخوه شبهة بحركة الموب **قوله** لانه كانه غريبا او جوارا في نظر قائل اوله فلا في تركه  
ما يحتاج فيه واما ثانيا فلا في المعارضة والسقوط عن الاحتجاج في بعض الحديث لا ينافي العمل بنقض  
آخره عن المعارضة **قوله** بالاجماع اي بالاجماع ائمة الثلاثة **قوله** انما هو على حمل السجدة دون غيرها من الاعمال

نظر

نظر في معنى الحديث اذ ثبت انه اسجد سجودا شاملا على وضع سبقتا عظم كيف وضع اليدين والركبتين  
بل القديين ايضا على ما اختاره الساج ليس بوض ولا يجوز الاقتصار على ايضا فافهم كونها محل  
السجدة **قوله** لم يختر الفقيه ابو الليث انه واجب اي فرض لانه فرض النبي عم بعدم جواز الصلوة اذ لم يضع  
الركبتين عند السجدة **قوله** واعلم اشارة الى قوله لما روينا الضمير اجمع الى الوجه المذكور لانه  
تام **قوله** ومنها انه علق به تمام اي يجب الظاهر فلا ينافي قوله فيما سبق القول هو المعلق بنفي الحقيقة  
فلا على انه القام اي يجب الظاهر **قوله** والجواب عن استدلاله بالحديث اذ هذه الوجوه مبني على انه الواحد  
ينبغي نيا ما لو حال الوجة فيجب ان يثبت به الفرض والوجه الواحد لا يفيد الا الوجوب وقد قلنا سابقا في الاول  
على سبيل في هذا الظاهر **قوله** فالجواب اننا ابنا ان فيه نظرا اما اوله فلا في الحديث فهو يحجز به الزيادة على الكتاب  
كيف في شرط النية في الصلوة والصوم وغيرها من القرب المقصورة بهذا الحديث وهذا زيادة على الكتاب  
واما ثانيا فلا في اية الحنفية اشتراط النية في الرضوع لعدم كونه قرينة مقصورة بل معناه ان شرط الصلوة  
كفيل النجاسة والحديث ليس على ظاهره بالاجماع وقد تدرج في او في الصحة كباين في وضعه واثباته  
الثواب ثانيا في كون عبادته لا شرط معناه **قوله** ولا بد للمفتي من نية امامه فيه نظر لانه المراد بمحض الوجود  
تعيينه بخصوصه وهذا لا ينافي في نه لا يشاركه بمجموع **قوله** فكيف كل الاستغفار للجنس فيه نظر فاما  
**فصل في القراءة** **قوله** وهو ما روينا عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال في صلوة تقرأ فاستمعنا  
رسول الله استمعناكم اي كل صلوة استمعنا فانه رسول الله استمعنا لانه هذا الحديث على الوجوب انما يكون  
بدلالة على المواظبة من غير ترك وهذا هو الدلالة يحتاج الى تدبر ونقد **قوله** واجماع الوجة فيه ان يلزم  
انه يكون الجهر فضا لانه اجماع الوجة قطعي وليس كذلك وجوابه يظهر بالانوار **قوله** فيجب اظهارها في الصلوات  
كلها كما نزلت في اي القيام والركوع والسجود وهذا ثابت على قولهم يقول بوجوب الجماعة **قوله** وانما  
حافت لانه ليس معه من يسمعه اعلم انه كلام المصنف والساج انما يستقيم على قول الكوفي مع احتياج الى  
ختم مقدمات الى قوله لانه ليس معه من يسمعه وهي هذه والاسماع المصلي نفسه فلا فائدة فيه لانه المفتر  
من السماع فهم المعنى وهو حاصل المصلي لتصحیح الحروف واما غيره فلا يحصل السماع هذا غاية ما يمكن  
في تصحيح كلامه لكن يلزم ان يكون في التخصيص التخصيص في تصحيح الحروف وسماع النفس فقط فيلزم انه لا يجوز  
اسماع غيره وهو خلاف الاجماع ويلزم انه لا يصح تغليب افضلية الجهر بقوله ليكن الاداء على هيئة الجماعة  
اذ هيتم اسماع الغير بخلافه فالحلل لانه مخفى العبارة ان يقول واسمع غيره اللهم الا انه يتكلف بل بانه  
يقراء برفع نفسه ويقدر مفعول لكن لا يلزم التعليل بقوله لانه امام اهل بل بوجه ما ذكره بعضهم من انه  
يحتل من انه يقتدى به غيره بعد **قوله** ما روينا عن ابي حنيفة ربه في مسندنا في نظر الجواز انه يعلم باخباره ام  
او باسما آية او استين كما كان يفعل النبي عم في الظاهر احيانا مانع من سماع الواحد والاثنين لا يكون  
جما على ما ذكر في الفتاوى **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بانه ما ذكره المصنف ويمكن ان يقال قصر الجهر هو  
انه سبب الاداء بعينه هو سبب القضاء على الصحيح فيجب ماثلته في الذات والصفات وبغير سببها



في الاداء موجودة شرعا حال القضا وان كانت معدومة حقيقة الوري في المقيم بقصر ما فات  
في السفر على القصر وان كان سبب القصر هو السفر المعصي الى المشقة معدومة حقيقة حال الإقامة  
وكذا المسافر بقصر ما فات في الحضر على التمام مع سببه وهو الإقامة معدومة حقيقة حال السفر  
وان سبب القضا مجموع الوقت وهو معدوم حقيقة حال القضا ونظائر هذا كثيرة فقولنا  
وقد استثنى كل منهما مردود بل الوقت موجود اعتبارا او شرعا فلا يلزم اثبات السبب بالرائي مع انه  
جوز بعض الاصوليين **قوله** واجيب بانه ذلك على وجه الدعاء ويمكن ان يقال الموضوع انه يقع  
فان شفع واحد بعد سورة لا يقع فانه شفع بعد سورة شفع آخر فالتامع لو فرض في الشفع  
الثاني على طريق القضا يكون هو قائمة الشفع الاول تقديمه فليس خلاف الموضوع بل خلاف  
ما اذا فرق على طريق الاداء فاما **قوله** في بحث الحضر على فراغ بال ولا يلزم تباعد التبيين **باب الوامه**  
**قوله** فيكون المراد بالقاضي فيانه يلزم ان يكون فرضا او واجبة **قوله** اجيب بانه الصبيانه فيه نظر  
لانه الحديث الشريف كما لا يدل على تقديم التبيين على النساء لا يدل على تقديم الرجال على النساء  
فكيف يصح الجواب بانه الصبيانه تابعة للرجال **قوله** فسدت ايضا صلوة فيه نظر لانه الصحيح عدم  
الافاء على ما سيجي **باب الحديث في الصلوة** **قوله** وهذا فعل ينافي في الصلوة في نظر  
لانه التعليل صادر من غيره فكيف ينافي في صلوة المنكح **قوله** بعد ان كان واجبة بطهارة او وكذا بعد ترك  
الغائبة يجب على صفة الترتيب بعد ان سقط قبل في حال النسيان وكذا بعد اختلاف الالهيان يجب  
الصلوة بضم الفراء تحقيرا وتقدرا بعد وجوب براءة وكذا بعد طلوع الشمس يجب بصفة التأخر  
اي ارتفاع الشمس بعد ان لم يكن كذلك وكذا بعد دخول وقت العصر يجب اربع ايام بعد كانت  
اثنين وكذا بعد سقوط الحيرة يجب الفصل بعد ان يجوز بالمسح وكذا بعد انقطاع العذر ويجوز وجوب  
الحديث بعد ان جاز **قوله** ولو انما الترتيب فرض هذا التعليل مخصوص بصاحب الترتيب **قوله** رافعا للحرمة  
على ما سياتي وهو قول المأثور ما اعتبره الشرع رافعا للحرمة عند الفراغ من صلوة كالسليم والخروج بفعل  
المصلي وفيه نظر لانه القهقهرة وتعمد الحديث ليس اما اعتبره الشارع رافعا للحرمة لانها ليسا بمنهيتين  
بدليل قول المص في ما سياتي بخلاف السلام لانه منتهى ما بعد ان يخرج بفعل المصلي بخلاف  
فكيف يصح قول الشارع الخروج يصنع المصلي موقف **قوله** ويلزم منه ان يكون ما اعتبره الشرع رافعا  
للحرمة **قوله** لا يعتبر بالضغنيات بربا ان وقت الخروج يصنع المصلي على قيامها بصحيفة ضمني لانه انما يتوقف  
قصدا على ما اعتبره الشرع رافعا للحرمة ويلزم بقاها بصحيفة والوقوف على المذموم موقوف على لونه ضمنا  
والمعتبر بالضغنيات وفيه نظر لانه لا تفاوت بين التوقف الضمني والقصد في استحالة اللوم والالحاح  
البين اللوم للذم وهو وقت الشيء على فته متحقق فاما على السواء فكما تسليم والخروج بفعل المصلي  
فيه انما لا يعتمد الحديث مع انه ليس **باب النوافل** **قوله** وهو محذور اي التقديم فعمله  
**قوله** اصلها ركعتي الفجر والاول صلوة صليت بعد الفجر لانه الصلوة الخمس فرضت جميعا ليل الفجر

قوله لم يرها

**قوله** لم يرها في سفر ولا حضر فيانه يلزم ان يكون واجبا **قوله** لا فضل لا يخفى على المص ايهما الفضيلة  
معدومة كما يحصل بالبعد عن الربا وجمع الاصول جعل بقصد الاقضية والمأسي رسول الله وم  
انكم في رسول الله سنة وقد اقل بطرق كثيرة في اخبار صحيحة انه لم كان يصلي كسنان في  
البيت قبل الاذنا ويصلي انما يستثنى تحية المسجد وصلوة الكسوف ايضا واما التي بعد الغشاء  
وقبل التراويح فيها تردد ونظرا استثناءها ايضا **قوله** لما صحح انه لكل سواء اي الاداء في المنزل  
والاداء في البيت **قوله** دون وجه اداء في المسجد لانه اكثر عداء الاولى الاقتصار على الاولى  
لانه المدعى افضلية الاربعة مطلقا لا مع كونه يسلميه واحدة **قوله** لعدم المواظبة يريد ان قوله  
لعدم المواظبة بانه اريد من قوله ولهذا لا على اخرى ثم المراد بالمواظبة الفضيلة احبانا لعدم  
التصلي راسا تاملا **قوله** فالاولى ان يصلي اربعا جعل هذه فرعا وفيه نظر لانه التحريم الاربعة  
والركعتين لا بين التسليم والتسليمين حتى يصح التبرع المذكور ولا خلاف في المختلفين  
كما انه اكثرهما افضل واما الخلاف في المختلفين كما بعد اتفاقها كما انه شمس الائمة قد ذكر في سنن  
الجمعة انه لا فضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين كذا يصير مقطوعا بعد الغرض بمنزلة ما ذكر في التحجير  
وقد نقل حجة الاسلام كراهة ذلك عن ابن مسعود روى واحبنا قد اخذوا بقوله في كثير من المسائل  
وايضاع عدم عدالة السنة المذكورة ومكة الموقنة بعيد جدا لمخالفة الروايات الصحيحة ثم احبنا  
انها سنة مؤكدة وقول محمد روى انه فعل فحسن محمول على الاربعة ولو سلم فيصير في عدم المذكور  
اذ السنة المذكورة سنة ايضا فالوجه انما التحجير سناكا التحجير في المنى التي قبل العصر في كثير من  
على اختلاف الاخبار وان الاربعة افضل بالاتفاق لانه اكثر عددا وانما الاولى كونه بتسليمين  
فانما انما يدخل تحت ظاهر النهي اعني قوله لم لا يصلي بعد صلوة مثلها كما ذكر شمس لونه والمراد  
بالصلوة المطلقة الفريضة وغيره خلافا لقطع به الوري انه لا يصلي على النبي في الجمعة الاولى  
من السنة المؤكدة ولا شيء في اول الثانية منها بخلاف الطلوع والله اعلم **قوله** اي تشهدتين هذا ايضا  
ذكر الحال واردة المحلل اي القعدتين **قوله** يفعل النبي م فيه انه القراءة كذلك **قوله** فانه قبل في هذا  
المقام بحث لانه هذا الدليل انما يتم اذا كانت القراءة في الاربعة بعينها فرضا وليس كذلك بل بها  
فرضا في الركعتين مطلقا فيجوز ان يقع في الثانية والثالثة على ما ياتي فلا يخرج فيه ما ذكرنا **قوله**  
قلنا نعم في الجواب نظر لانه يجزى فيمن حلف لو يصلي مع انما بحثت بركعة واحدة **قوله** يلزم تركب الشيء  
منه فانه فيه نظر يظهر بالتأمل في تركب البيت من الجدار والسقف وما لا يثبت بل كل مركب من اجزاء  
الخارجية كذلك **قوله** انما الترك لا يبطل الحرمة فيه نظر لانه بعد تسليم هذا لا يصح كونه ما ذكرنا ناخيرا  
الوري في ثبوت الدعوى فالوجه منعه مستندا بانه ما ذكرنا ناخيرا لان تركه **قوله** ويجوز ان يكون الدية  
مجملة وقد روى من القيام قد يفرض اي وجوب القيام **قوله** في باب تخصيص العمل العلة بناء القوي  
على الضعيف وتخصيصه تفصيلا بما اذا لم يتناول التحريم والالتزام الى الخلف المعلوم جعل العمل المذكور



نظرنا ان شرط الصلاة **قوله** ولم يذكر قد القراءة اي محمد والقدرى **باب ادراك الفريضة**  
**قوله** انكم لم يكن صلوة الاولي ان تذكر بالواو واذا ظهر انه الوصل **قوله** سئل كماله في بحث لونه لما شرع  
في الثالثة وجب عليه الرابعة ففعل لما عليه لاملاله فاملاله في الجواب **قوله** لانه الواجب عليه لاملاله في نظرا **قوله**  
بدايل التاكيد في بحث **قوله** في الطرف الاول اي كالمشاركة المتخذة في الطرف الاول **قوله** الجواب عن الاول ان قضاء  
الصلوة في هذا الجواب نظر اما اوله فلا يلزم وجوبه تعالى لا النبي عليه السلام واما ثانيا فلا يلزم  
بالعين الغوس وقيل العمد واما ثالثا فلا يلزم ما يندرك به الترتيب موجود وهو التوبة وكما ان الراجح ان يكتفى  
بها ولا يلزم شيئا اخر كما في بين الغوس وقيل العمد فالجواب الحق انه الحديث المذكور ساكت عن وجوب  
القضاء على العمد لاناف حتى يكون مذكور الظاهر وجوبه وغيره ثابت بالاجماع وليس العوض من زيادة الحديث  
الاستدلال على وجوب القضاء بل على وجوب الترتيب ووجهه انه الحديث المذكور لما دل على وجوب  
الترتيب في الثامن والعاشر ثبت في العمد ايضا لعدم الغائل بالفصل واما جواب الثاني فنفية ايضا اما ان لا  
فلا يلزم اجاب الترتيب يستلزم بطلان الوضوء مع التذكير حتى يلزم قضاؤها فان هذا من التامير واما  
ثانيا فلا يلزم اوهال غير لازم لجواز ان يكون الترتيب واجبا يلزم بتركه الا انه لا قضاء في التامير فانها لا  
وامر عليه السلام بالعادة كما مر بها لمن ترك التعديل اذ يجب اعادة صلوة ايت مع الكراهة بترك الواجب وهو  
واما ثالثا فلا يلزم المحدثين اختلفوا في رفع الحديث المذكور فضلا عن شهرته ذكره ابن همام **قوله** واما رابعا  
فلا نالو انهم ان وجوب القضاء ثابت بهذا الحديث لم لا يجوز ان ثبت بحديث الخديف وغيره فليجيب الحق  
عندنا انه آية الصلوة محمد مصحح راسها **قوله** ونظرنا بجواب الواحد كما اجابنا بهذا في التعذر او خيرة ونسأد  
الصلوة والكلام وغيره بخلاف حديث العائشة فان الصلوة من جهة القراءة ليست بحال بيانها بقوله تعالى  
فاقرأوا ما نزل من القرآن فلو قلنا بركبتهم بالزم نسخ عموم الكتاب بخبر الواحد والجماع ابن همام يستشكل  
الاستدلال بهذا الحديث على شرطية الترتيب حتى يرجح قولنا في مع انه قد اجاب فيما سبق واما  
بما اجابنا به ههنا واما جواب الثالث فغير شاف لانه يحصل التحث الثالث انكم انتم شرط في الصلوة  
وهو الترتيب بخبر الواحد فيلزم الزيادة على النص وهو نسخ عندكم لا يجوز بخبر الواحد كما قلتم في خبر العائشة  
وعدم تعرض النص بنفي وانبات لا يجري نفعنا اذا اوعاض الزيادة لا بالخالفه فظهر ان الجواب الحق اذ كرنا  
في جواب الثاني **قوله** بخبر الواحد في نظرنا يظهر بالكتاب فيما كتبنا على الجاهل **قوله** لا يتقادم الا في الخبر الذي  
بمعنى الامر في افادة الوجوب وهو قولنا بعدم الوضوء فاملاله في معنى في عينه فانه نظر لانه الشهر المذكور لتذكر العائشة  
كما سبق فيكون لمعنى غير **قوله** ما يقع على كذا وكذا فاملاله في معنى في عينه فانه نظر لانه الشهر المذكور لتذكر العائشة  
الموافق والسبق فيلزم فرضية جميعها ويمكن الجواب قائلين انما صليت لعل السر ان احد لا يقدر على  
انه يصلي مثل صلوة رسول الله في الاخلوس والخشوع وغيرها **قوله** انما يكون لغوت وقت السابقة يمكن ان يقال  
كما قال هو نفسه في الجواب الحق الزيادة بحسب الدخول لا الخروج **قوله** وذلك لعدم في هذه التاويلات وتلزم  
انه بوجه **قوله** الا انه يزيد الغزليات على ست صلوات على من ذهب الى حنيفة لانه لم يرسو سقوط الترتيب عندنا في

ابو يوسف **قوله** انما يكون بالدخول في حد التكرار بل خلاف وهو يحصل بالست عند ابو يوسف  
والسبع عند ابي جرح **قوله** انه لا ينها ونرا لا فالست عند والاول هو الغالب فيحمل كلام المصنف  
عليه ويؤيد هذا الوجه **قوله** المصنف بما ساقى حتى لو صلى ست صلوات او سبعين هناك انما كان  
واما **قوله** وحد اكثر ان بصيرة الغزليات سنا فاما على قول ابي يوسف **قوله** ان على قول ابي جرح **قوله** فاما اذا  
لم يكن فيها وزاد على الست والوتر واحد بناء على اتحاد وقتها وليس هذا بابعد ما ذكره في الغزليات  
والشكليات **قوله** كما ترى يمكن ان يقال المراد الزيادة من جهة العدة فيتحقق الترتيب **قوله** الحق انه يقدر الا قرب  
عندنا في الجواب انه على ست صلوات مستقلا مع فغنى الكلام الا انه يزيد الغزليات مثله على ست  
صلوات اشغال الكل على الاجزاء ويريد من الزيادة اللازمة لا المتعدية **قوله** الا انه يزيد اوقات الغزليات التي ردت  
اوقات الغزليات حين كانت وقتها كما هو لفظه فلا يخفى الزيادة لا بقوت سابقة وان ردت وقت قضاها  
او عا ما فالتد يظهر بالكتاب **قوله** بحسب دخول الاوقات مستقلا من با اذا لا في آخر الغزليات الست صلوات في اليوم الا  
انه يعتبر الترتيب ولا يخفى بعد **قوله** لانه اكثر لما افادت في كلا القليدين نظرنا اما الاول فلا يلزم افادة اكثر  
سقوط الترتيب في اعيانها لا قضاء الى ترتيب الرقعة وهذا منتف في نفسها واما الثاني فظ لا ن  
على العمل انه شئت دعواه لو احدهم الدالة الاربعة ولا يخفى عدم الغائل بالفصل كما ذكر في استدلال  
الساقى **قوله** على الترتيب **قوله** لانه اكثر انما حاصله انه سقوط القضاء بالتكرار ففس عليه سقوط الترتيب  
وقد نظر لانه سقوط القضاء بالتكرار معطل بلزم الحجج الموضوعة في وجوب القضاء وادرج في وجوب  
الترتيب اذ يمكن ان يقال اوله يخرج على اوافه ونحوه فاملاله في الجواب **قوله** سنها فبدا في **قوله** وسيله الى  
السر والتخفيف فيه بحث لانه السر والتخفيف حاصلونه قبلها نعم لو قال بصيرة المعصية وسيله الى السر  
والثقل لانه له وجه في حد ذاته يعني بعد ادخل في حد اكثر فيه نظر لانه حد اكثر ان بصيرة الغزليات  
سنا يخرج وقت الصلوة السادسة ولم يوجد خروج ههنا **قوله** بما اذا اصر على الظاهر على غير مناسبات  
تذكر الظاهر على نوعين مذكوراته مع نسيان ان صلواتها على غير وضوء فلا يلزم عليه قضاء العصر بل عليه السئلة  
الآتي في آخر الباب فلا نقص وتكرار صلواتها على غير وضوء فيجب عليه قضاءها فوجوب قضاها مقيد  
بهذا التذكير كذا في التفسير بالناس على ذكره المصنف يظهر اشتراكها في عدم الاقضاء على التذكر الذي  
هو سبب وجوب الترتيب بخلاف صورة التذكر الاخر واما على قولنا **قوله** لا يخرج فلا يتقدم حكمه انما اراد  
عدم التعدي مع ظن الفساد وتكرار غير صحيح لما ذكره في التفسير انه لو وقع في الصورة المذكورة اعني التكرار  
الاخير الظاهر ولم يقض العصر وصلى المغرب مع ظن انه العصر غير جائز لا بخبر المغرب لان ظنه معتبر وان ظن  
انه العصر جائز بخبر المغرب وانما اراد عدم التعدي مع ظن الجواز فكذلك في الفاد برك الطهارة اذا انسى  
وظن جوازه مع تذكره انه لا يتعدى الفساد كما ذكرنا واما ظن جوازه الوضوء مع تذكر العائشة بحكم الجواز فلا يبين  
عنه خلافا لفرقه ذكره في جمع الجوزين فظهر انما ينافي من الجواز اسقاط الترتيب انما هو كونه في معنى النسيان  
في عدم القدرة على التذكر ليس الا نعم يجب ان يكون ظن الجواز محل محتملا فيه او بالنسيان فلو ظن جوازه الظاهر



بغير طهارة فصلي الظهر بها مع تذكر لا يجوز العصر لاجازة الاحرام اي احرام العوض فلا يثبت فخرج  
الوجه انه يقول وليس كذلك **قال** لم يثبت على صلوات اي مع العصر وهذا بناء على عدل الورع  
والا فيكون الجنس يدل عليه العقل والنقل **قال** فيما يقع في الصلوات بعد الكثرة لا يخفى انه الكثرة صفة الثبات  
فاذا ثبت الصلوات لم يوجد الغياب فلا يوجد الكثرة بالضرورة فانه وجد الكثرة او لا ثم استثنى بترتيب  
حكمها بالزمان ان يكون وجوب الشيء على عدمه وهو محذور وان لم يوجد صلا فكيف يكون علة بترتيب عليها  
السقوط فالوجه في الترتيب عند الكثرة الغياب خارج من النص الموجب للترتيب بدلالة نظر من ان  
الامر بالعادة لا هو تمام بالغاية وتذكر ان العلم ان الوقت اول بالاهتمام فاذا كثرت الغياب والاشتغال  
بها بعضى الى ترك الوقت وكذا الامر بالنسبة فيما لم يردى الى الجمع المرفوع في الشرع وفي رعاية الترتيب الكثرة  
صرح ان النسبة من الزمان انما هي لكن الكثرة امر اضافي في بعض افرادها جرح وفي بعضها لا ويختلف  
بحسب الاشخاص والزمان فلا ينقطع في تعيين ما يقع فيه الجمع فاعتبر الغالب وهو الجزل في جزل الكثرة قايما  
على وجوب النص كما سيجي فاقم السبب مقام السبب الحكم على السبب وان لم يوجد سبب فغير كما  
في السفر مع المشقة فيخرج الكثرة من النص وفروجهما يستلزم خروج الصورة المذكورة اذ لو ثبت الترتيب  
فيها لثبت مع الكثرة وهو محذور وما يفتى الى الجمع فله السقوط لزوم الحال على تقدير الثبوت لا وجود الكثرة  
بينهما بوجه بعيد فاما حق التام حتى تطلع على حقيقة تخرجنا وقتها مسك الخراج في الجود الذي هداها  
لها وما كان لها مستدعي لولا ان هذا انما جعل جلالة وعم نال **قال** لما سياتي في الجواز ما سياتي في جاز ان يكون  
اي جاز ان يكون على كل واحد **باب سجد السهم** **قال** لانه الاضافة الى الفقرة الدائمة  
**قال** لا يقرى وجوب الاختصاص الاول انه يقول واقرى الاختصاصات اختصاص السبب السبب او يقول  
واقرى وجوب الاختصاص سببه الشيء لشيء وترجيحه ما ذكره كاشع جعل اضافة الوجه الى الاختصاص  
بيانية ولا بد للاستغراق **قال** وهو خلاف ما عليه فالجواب الخ ما اجابه الفاضل المحقق ابن همام رحمه الله  
انه حديث الفعل صحيح وحديث القول حسن وحسنه في الصحيح وهذا وان في الاصول **قال** لا يلاحظ ويصح اي اذا  
امكن العمل بها في الجملة وقد امكن ههنا حمل ما رواه **قال** وما رواه اصحابنا وجه التخصيص المناسب او كتمانها  
مردى الحديثين على ما روي **قال** وهو مجمع اي مغلوب في الحق **قال** انه لا يخلو لانه الاصل اتصال السبب  
بالسبب **قال** افقفت المتأخره استجابا بالنسبة بعد الفقرة المفروضة او جوبا ايضا على رواية غير  
الاصول **قال** وجه رواية الاصول هذا الوجه صحيح كما لا يخفى والوجه ما قاله ابن همام انه يعارض حديثي  
الفعل انما وقع في الدلالة على السببية والدفع لانه على جواز الدور في سقوط الاول وبقي الثانية  
وكيف لا يبقى وهي القرينة الداعية الى حمل حديث القول على الاستحباب والا فصيغة الخبر اول على  
الوجوب من صيغة **المرور** لانه قاطع في نظر لانه التحليل ايضا قاطع للاوامر اذ لا معنى للتحليل او  
الافراج من جهة الصلوة وانما التحليل حكم سلام بعد سجدة السهم ويكون معنى التحليل الارتفاع لا القطع  
لا تعيد ان حكمها وجه واحد فيخرج من الصلوة وسيجي بانه ان شاء الله **قال** لا يصح ما منجهما الجواب

ان البناء المذكور على تخرج ذلك الفاعل والصحيح عنده من جهة **قال** وفيها سجد اي في المذكورات اي  
في تركها ثم الوجه انه يقول سجدت اية والسجدة واحدة من الجنس او بنا مرة من صفة لبيان العدد  
لا الجنس **قال** بانه يكون المراد بالواجب لا يخفى انه الواجب في اصطلاحهم يستعمل بمعنى اعم اعني  
ما في تركه اثم وانه التأخير ترك في زمانه مخصوص والمقيد من افراد المطلق وينادي الفهم عند اطلاق الترك  
الى الترك في كل الزمان لا يضر فلو جمع بينهما اصل نعم يلزم الترتيب ولادولاه للفظ عليه في الكلام تعقيد  
**قال** لو انظر الى جميع الحكم كما في نظرها او لا فلا يضر في الظاهر بالمعنى المذكور الاصل في الامر ما باننا ما دون  
الفقرة ليست بركن على الصحيح فالوجه ما قاله اخر حله لعله **قال** لو على الوجه المسنون وهو خروج ما في الثابت  
وجوبه بالنسبة وهذا مذهب ابى يوسف لا يخفى انه مذهب ابى يوسف اخذ بالقياس فكيف يصح ذكره  
في وجه الاستحسان ثم لم يظهر لي وجه تخصيص الوجه الاول والمجرح فانه السلام واجب باتفاق  
منها ولذا في العادة ليس هذا نكرا راحتي به انكره سجد السهم لم يقل بالحدوث والوف  
الاولى **قال** وطلعت **قال** الى تخصيص العلة او العلة فالسلام فانه علة التحليل وتخصيصه تعقيد بما اذالم  
بعدد المحل المعلوم جعل العبد ينظر او شرطه العلة **قال** لانه فيك في الجمع عليه ليس هذا تشكيكا  
بل هو تخرج بقول محمد بسند صحيح عليها فالجواب الحق انه صحة الاقتداء من ضرورات الترتيب والشي  
اذا ثبت ثبت بل انما كافي في فقرة **قال** لم يزل وجه اعقده عنى بالف درهم فقال اعقده عنق  
العبد على المارة وثبت الملك لها اقتضا لم يفد النسخ لانه من لوازم الملك لها **قال** اقتضا لفظها مرة  
اعلم انه لا تناقض والتغير المذكورين ايضا على التخصيص السابق ذكره صدر الشرع **قال** اذا كان الخروج اعلم ان  
في الخروج الموقوف احتماليين لعدم التجهيل في نفس الامر وفي علمنا وجهنا ثم اذا وجد بعض الجزل من حين  
السجدة لانه حين السلام والواجب الفاعل في محل واحد في زمان واحد وهذا الاحتكاك هو المفهوم  
من قول الشارع **قال** ههنا بل معناه الخروج من كل وجه لكن نفوضه العود وفيما سياتي في خروج من احوام الصلوة  
لكن على عضة العود اليه بالسجدة وثابتها ان تزداد فيه وتوقف في الحكم به ثم اذا وجد من ان لم يقع في نفس  
الامر وفي علم الله تعالى اصول احتياج الى عود الجزل بل لا معنى له وانه سجد سنا اذ وقع من حين السلام  
في نفس الامر وفي علم الله تعالى وهذا الاحتكاك هو المفهوم من قول الشارع سابقا كما بينا في التوبة ونسأله  
الكتب لا سيما صدر الشريعة فهو المناسب للتسمية بالموقوف كما لا يخفى بل لا وجه للاحتكال الاول لانه يستلزم  
انه لا يصح الاقتداء انه لا ينقض الطهارة بالتمهته وانه لا يتغير الوضع بنية الاقامة بعد السلام بل السجدة  
وانه سجد بعدها الا ان يقع هذه الاشياء بعد السجدة في السجدة وهذا باطل وما الجواب من هذا السؤال وعما  
سيجي فيمكن في كل واحد من الاحتمالين كما لا يخفى على المتدبر **قال** وليس من قصد من سجد سنا ان لا يفسد  
بنية الخروج من الصلوة او يخرج عن الصلوة بنية الخروج عن الوضوء والقيام بانه يتأخر عن الفرق فلما البنية  
المجردة تنشر في اركنة عمل الباطن لا يمارك عمل الجوارح والبراه عند المحققين عبارة عن التصديق المخصوص  
والاقرار بشرط لاجراء الاحكام فتوتر في البنية المجردة بخلاف الصلوة وهذا الجواب هو الذي طوره في الكتب ولا يخفى



انه جواب الشارح لا ينعقد عنه في جسم مادة الاعتراض اذا ورد مثل ما ورد نامل لا بد من الاعتراض بالبالغة قوله  
مقتضى الشك اي هو مقتضى الشك او يقتضى مقتضى الشك قوله عمل بالتوى الاول في ذكره اذ الظاهر ذلك إشارة  
الى قول النص وعند البناء **باب صلوة الرض** وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق  
لا فناء له دلالة قوله ويجوز ان يقال في دفع المخالفة لا في دفع المخالفة **باب سجدة التلاوة** فان يجب  
انه يتقدم وفي الخلاصة وغيره يستحب وهو الظاهر فالله اعلم بالصواب فان الحكم الشرعي في هذا المقام  
يبحث فانه انتهى عن الافعال المحسنة برفع الشرع لا الوجوه الادري انه من حلف انه شرب الخمر فانه  
طالق او عيبه من شربها بحث وان لم يكن شرب الخمر مشروعاً اصلاً فكذلك سجدة التلاوة يعلق بوجوبها  
لا بشرعيتها فيجب وان لم يكن مشروعاً اصلاً بخلاف تصرف المحجور فانه معدوم في حكم الشئ الا انه  
مشروع مع الوجود كافي شرب الخمر فامل قوله لا تعلقاً بالوقت فيه نظر لانه ذكر في الخلاصة وغيره ان  
من تلاها في وقت مكروه فسجد يجرى بخلاف ما لو تلاها في وقت مكروه وسجد في مكروه فانه لا يجزى  
فذلك على انه تعلقاً بالوقت **باب سجدة التلاوة** في وجهه ان يكون له سجدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
فرضه نامل نقصه في حاله الركوع في فيه نظر لانه سجدة التلاوة يتاخر بركوع الصلوة اذ اني علم ان لم يلزم  
النية في الركوع حتى يحصل الادراك الحقيقي وقد امكن نامل قوله صفة موضحة الوجه انه يقول مقتضى  
**قوله** ما يميز الماء الاول في الثاني موصول قوله وكل سجدة من تلاوة حاصلة قوله وجبت بسبب صفة  
لغزاة سجدة بل يجزى وفيه بعد كما لا يخفى قوله واجب بانه ذلك يشعر هذا الجواب انه سجدة التلاوة  
يتاخر سجدة الصلوة عند ابي يوسف وفي رواية عن ابي ج وانه لم يسجد على الفقرة بانه قرا بعد اربع  
آيات او اكثر لكن المذكور في الفتاوى انه الغرض لا ينقطع بايتين وفي الثالث خلاصة الاربع ينقطع  
بلا خلاف حتى لا يتاخر سجدة التلاوة **باب سجدة التلاوة** بانه يكون بانياً حكماً وان كانت فانياً حقيقة **قوله**  
لا وجه لاحقاها لا يخفى كما ذكره هذا الوجه مع انه يقتضي قضاء سجدة التلاوة الاولى ولم يسجد  
للتانية ولا قضاء سجدة التلاوة الاولى ولم يسجد للتانية ولا قضاء بلا خلاف والوجه عند  
انه يكون كلام المص من قبل القلب في اصل الكلام انه السجدة لا يجزى احداً بالتلاوة الثانية اذ الحاق  
لا يمكن الا بالداخل وهو ما في الحكم فلا يكون في العبارة كما ينبغي مع انه يردى ههنا الى سبق الحكم  
على السبب واما في السبب واما ما بالحاق الثانية بالاولى فذا عكس المعقول وبعض الاصول ان  
الثانية اقوى كما هو ما بالحاق الاولى بالثانية فيؤدي الى سبق الحكم على السبب واما انصر المص على  
الاخيرة لانهم الاولين من سباق وسباق فامل فانه دقيق **باب صلوة المسافر** في الحائز  
المقارنة فيمنع الاعتراض بعبارة المص بانه يغير الاحكام انه يحصل سجدة القصد لكن اشتراط المقارنة  
انما ثبت في النية الشرعية واما في القصد لغزاة او شرعياً فلم يثبت **قوله** لغزاة قصد ولم يظهر هذا مخالف للتغير  
السابق المقصود لبيان توفيق السفر في نظر لانه التوفيق للسفر الذي يغير الاحكام لا مطلق السفر بل سبق  
الا انه بوجوب التغير بالوقوف نامل قوله مسبة اعلم انه المفهوم من كتب اللغة تغييراً مصدرها ما كان له

بذكر سيرة الابل بتقدير الساقطة وتعيينه لانه لا بد من قصد في تحقق السفر في كونه يرا نامل قوله  
لا يسجد ثلثة ايام ولما يلها الا خلاف انه السج لا يجب على صاحب الخف بل الغل افضل من السج بعد  
ان سجد جاز كما ذكره النص في باب السج فكيف في المسافر ثلثة ايام فضا عد لا يسجد اما بعده  
خفاهم او لعدم لبسهم او لزمهم ابتداء الوضوء او لوضوء آخر فليزيم احداً المحذورين المذكورين على تقدير  
التقدير بثلثة ايام ايضاً فالذي عندي انه قوله يسجد على السج اذ هو المبعوث لبيان الحلول والاحكام فالحق  
خبر لفظاً ومعنى لا يجمل الطلب واللوم للاستغراق لعدم العهد فليزيم التقدير بثلثة ايام اذ لو  
خلاف في انه من قصد سيرة يوم فساد فراجع لم يثبت له حل سجد ثلثة ايام فلم يقدر بما ذكره في الاستغراق  
بخلاف من قصد سيرة ثلثة ايام فراجع فانه ثبت له حل سجد ثلثة ايام فراجع الى الحل المذكور  
لا ارتفاع سبب فلهذا ما اهتم به الله تعالى بطهارة حسن توفيقه **قوله** قالوا يا اهل مكة لا يفتقر الى الحج  
هذه الحديث غلط ظاهر **قوله** وانه كان في غيره في مقدار الجانب الذي خرج منه قوله انه يكون قد غلظ  
ظاهر الاثر المذكور وقوله اذا فارقا بني غزاة انفصال الحسي والتقدير يعلق بانيه الواجب يتكلف  
**قوله** وانه قد رآنا الوجه انه يقول قد رآنا اوله من السفر بثلثة ايام اعتباراً باذي من الحضي لم يكن بها  
مسقطاً فامل قوله لانه انما سلم على الركعتين في بحث اما لو فلو انه التسليم انه لا قبل المقصود فالقنا  
لذلك القعدة الاخيرة وكذا انه قد قبل الومام ولم يزل ما فعله المقصود قبل الومام لا يعتبر اصلاً وانه  
قد مع الومام او بعد فالفساد للزم اقتداء بالعرض بالمنفصل واما مخالفة الومام فليس بمقتضى  
يرى انه من ركع او سجدة او قد قبل الومام او بعد لا يفسد صلوة بل يتم صلوة في الثلثة والاربعة  
في الاول وكذا انه سلم بعد الشهادتين قبل الومام يتم صلوة واما ثانياً فلو انه خلط النفي بالتمسك به  
تناقض قوله والقعدة الاولى فرض في حقه وقوله فيكون اقتداء بالعرض بالمنفصل في حق القعدة  
وكذا انه اراد ان يقول وانه تم اربعاً انه لم يعتبر القعدة الاولى في حق القعدة الاخيرة يلزم الخلط ان قبل اكمال  
الركعة وانه اعتبر بثلثة اقتداء بالعرض بالمنفصل وكلوها مفسدة لكن كمال في العبارة قوله ان القراءة في ركعة  
الوامم وانه لم يقرأ يلزم بقراءة المزمع وفي هذا الغمام بحث من وجوب الاول يلزم منه جواز اقتداء  
المسافر الاولى او لا خسر في الشفع الثاني والثاني يلزم من هذا جواز الاقتداء في القعدة والثالث انهم قد  
صرحوا فيمن استخلف في الشفع الثاني ايتاً بانه يفسد صلوة خلافاً لزم كل ركعة صلوة على وجه  
والقراءة فرض في كل صلوة تحقيقاً او تقدير وقامت في الاثنى ولو كانت فتلاً فافسد والاربعة القراءة  
في الاولى وقراءة في الاخرين بالحديث فليزيم بناء المص على عدم لزوم القراءة للمسبوق بالركعتين  
لكنها اول صلوة ولم يجعل القراءة في الاخرين بالحديث فليزيم بناء المزمع على عدم لزوم  
القراءة للمسبوق بالركعتين لكنهما اول صلوة وجه ولم يجعل القراءة في الاخرين وقراءة في الاولى  
ظهر قوة قول الومامين في امي قاراً يصح صلوة الومام خلافاً لابي ج لا يجعل قراءة الومام قراءة الومام  
فحين يحتاج صلوة اليها ويكن له اول يلزم انه يصح استخلاف الاولى في الشفع الثاني ولا يجزى باتفاق











تأخير عن الزكوة ايضا في ذلك المذهب جميع الحقيقة والجائز في الجواب الاول وهو قوله  
الواجب قوله كافي المتعارفين بين احباب الرب وعبد فيه نظر لانه يوجب العرف بصديق المتعارفين  
على هذا دون الواجب وهذه الفرق بينهما على وجوب وكيفية في الدليل وعدمه لا على كونه سبب  
منه تعالى ومنه العبد قوله وهذا يعني عن الجواب اذ لم يبين على التخصيص والثاني من متعلق في جمع  
هذا الضمير فيه نظر لانه ما ذكره الجاهل والوزير لا يصح تفسير الضمير فيه كالا يفتي على التفسير فالوجه ان  
يقولوا اختلفوا في مفعول في المذهب و مراد المصنف من التفسير بيانه لوياسه مرجع الضمير في قوله **فصل**  
**في الجواب الاول** وفيه نظر لاسباب القضاء لما لا ادراك العدة لم يجب له الاداء اعني الخطاب  
فالاغراض باقية كمن غات وعليه الصوم فيه نظر اذ يفهم منه انه الشيخ الثاني ملحق بالبيت وليس كذلك  
بل الامر على العكس على ما سيجي قوله بان اول الذكوة الوجه انه يقال ما ذكره في العادة من ذكره ولو لم يذكر  
**باب الاعكام في قوله** وليس دراعيا واه على هذا الجواب ليس غير الذي قبله **كتاب الحج**  
**قوله** زيادة البيت في هذا التوقيت نظر لانه الوقوف يعرف بركن الاعظم من الحج ولم يرد في حقه  
حقيقة الحج على هذا التوقيت فتأمل قوله انه في التزج تخصيص النفس فانه قبل ان يحصل تخصيص النفس  
بعد التزج ولذا لم يجب التزج الذي بعض الاحوال فكيف يستقيم في الامام ما يعرف كواجب قلنا  
الاطلاق في الجواب يشمل صدر الواجب تنقيح **باب الاعكام** اما الاول فلهذا العبارة ايراد  
بالاول ثم العمة والثاني التسمية فلو تفقد قوله والثاني اداء الزكوة وصيانته الجماعة فيجب لانه اداء  
الركن يحصل في ساعة فيكون عاجلا وصيانته الجماعة متقدمة على الوقوف فلا يكون مقصودا منه  
او المقصود في الشيء انما يحصل به او بعد واما الصيانة مقصود في التقديم فيحصل به وغاية ما يمكن انه  
يقال انه تحقق وصف الكرم كمن متوقف على وجود جميع الركائز وطواف الزبارة هو ركن اخر  
لم يوجب بعد ولما دبر صيانة الجماعة حفظها في الاحياط بعد وجودها فانه مرجع بينهما بالجماعة ثم لم  
تقف في عرفات بعيد العصر وفيه تأمل قوله وذلك ان يكون عند الرمي الظان اشارته الى اذخره في الاطراف  
فلا يصح قوله انما يكون عند الرمي بل انما يكون عند خلق انما اراد بالاداء المأمور ان عند طواف  
الزبارة انما اراد بخلق الاداء وايضا يوافقه قوله قبل كانه القياس يظهر بالتأمل وانه اشبه به الى  
انقطاع التسمية المفهوم ما سبق وكان حق التعبير انه يقول بعد قوله عند الرمي لانه القياس تركه  
وسقط ما بينه سابقا ثم يعمل بقوله على السلام اي قيتا نظام يعمل فيه نظر لانه يلزم من انه يعيد بعد طواف  
الحجر ايضا يظهر بالتأمل قوله وفيه بحث اي فيما ذكر المصنف لاني ذكره صاحب القيل اذ لا جواب عما ورد عليه  
من البحث الاول يظهر بالتأمل **باب التمتع** والجواب انه ما ذكر المصنف في هذا الجواب  
لا يعني في جميع فتايله لا يبقى بعد وجودها في طواف الزبارة ركن الحج والثاني لا يوجد  
بعد ركنه فانه كقيل الرقبة اللهم الا انه يقال لما وجد الركن الاعظم ودخل وقت الاخر  
فكانه وجدا فتأمل قوله وانما ينبغي ان يراد بالساعة الاثم والافتراء السنة لا بوجوب الحجة

بالذم كما ذكره المصنف انه النص ان كان فيه نظر لانه اللوم في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن الود  
للتخصيص فلو لم يرد الاعتراض الاول اصله فتأمل قوله ما ذكرتم من الرجوع الى البعيد قوله  
على ما نعلم من كونه ذلك القيد في الكثرة ان قوله اصل فيه العدم فانه قبل هذا يخالف  
ما سبق منه قوله ولو تمتعوا جازوا وانما قلنا ليس المراد من الجواز الحلال والاولى انما  
عسان مستطال للقضاء كما يقال من ترك القعدة الاولى جازت صلوة فتأمل قوله جاز  
بلو كراهة لما وجد اساءه قوله لانه المراد بالعود هذا التقليل يقتضي عدم جواز التمتع من المكي  
اصلوه على جواز مع الوساة يظهر بالتأمل وبالجملة في هذا المقام اضطراب عظم لا يختص  
عند الاول بالحمل على الروايتين في كونه تقدم مودة وهو لا عاشوا حتى احتاجوا الى علمهم كذا  
ذكره ابن همام **قوله** مع جاز ان يكون في نظر لانه ان اعتبر الجواز بلو كراهة فلا يختص  
بأيام النحر فلو رجع بعد باقي الشهر من وقته وانه اعتبر مطلق الجواز فكل شهر بعد ذي الحجة وقت  
له فيلزم ان يكون وقت الحج فانه لا يجيب الامر واحد في هذا الوجه ليس بوجوب الحج  
في تأخر يوم النحر مثلا اذ طواف الزبارة يصح فيه بلو كراهة بل رعى الحجاز الثالث يجب فيه  
ولا يجوز قبله والرمي من واجبات الحج كالحج فانه قبل وجوبه اخرج ما بعد العشر قوله العبادة  
رضي الله عنهم قلنا هذا اعترف بعدم كونه المنكوح ومما تقدم طرف بل الوجه في القول  
المذكور على انه من تفسير وقت الحج فانه فسر ما نفوت الحج بغيره بلزم ان يكون النفس ما ذكرناه  
فسر ما يصح فيه بعض الافعال يلزم ان يكون ازدي وانه ارادة مجرد اصطلاح شرعي بدنا  
وجه مخصوص فمما مع كونه غير مفعول في نفسه يقتضي ان يكون اختلافا للمجهدين  
في امر لفظي بدونه ثمة معتد بها وايضا يلزم اخراج الخطاب من معناه الحقيقي بالشر وذا  
لا يجوز بالحجة فكيف بالشر فانه قبل بعد جعل الشارع عدم صحة حمل الشهر على الحج فربما لجاز  
ذكر الكل واردة الجزء وجعل تقدير الحج في الشهر والظرف لا يستلزم الا الاستغراق قلنا  
ما ذكره قرينة للجواز الخذف اعني تقدير الكساف فتقدير الودية والله اعلم وقت الحج اشهر معلومات  
واما ما ذكره الشارع من جعل شهر ظرفا فغير مستقيم اما اوله فلا قضاء بصل شهر اذ هو  
الغالب فيما لم يستغرق واما ثانيا فلا لزوم يكون من باب ذكر الحال واردة المحل ان العكس  
وليس من ذكر الكل واردة الجزء في شيء الذي يري انك اذا قلت قرأت في يوم الجمعة او صليت  
يوم الجمعة فمحل فيه ذكر الكل واردة الجزء واما ثالثا فلا لزوم فرق بين مرتب يوم ومرتب في  
يوم بانه الاول يستلزم الاستغراق ودون الثاني فمحل تقدير تقدير يستلزم الاستغراق  
فلا يصح قوله والظرف لا يستلزم الاستغراق فتأمل قوله وذلك يصح في كل زمان اي كل واحد  
من التزم والواجب **قوله** في كونه لا يكون متعاقبا ولا يخفى عليك ان يلزم على هذا التقدير مخالفة  
التفصيل للوجاهة وتفكيك الضميرين اذ الوجه متعين لانه يرجع الى كونه متعاقبا لكن لما كان مروي



قائل الاتفاق انه لا يكون متعازلا من كل كلام المص على الاحتكاك الثاني وفيه تعسف شديد ولو حمل  
على الاحتكاك الاول بناء على انه المص اطلع على قائل الاتفاق في كونه متعازلا من كل كلام المص  
**قوله** باعتبار هذه الشبهة كونه بمنزلة من لم يخرج من كليات **قوله** ليست بواجبة لكن لها سافرة **قوله**  
عند الحديث وانما عند اهل اللغة فعلا بالعدد والحديث يرويها بالاولى فيقول الدلف للوقف  
فلا مخالفة وقيل لغة قليلة وقيل لحن وعلى كل تقدير فاما مصدر ان اقيما مقام **قوله** على سبيل  
الاجتماع ليس من التعريف بل قيد للجماع فقامل **قوله** في فساد الحج فيه بحث لانه الجماع قبل اربعة  
اشواط وبعد سبانه في فساد الحج فالوجه التعليل بانه الجماع وقع في الوجود المطلق اى الطاهر وذا  
منفسد الحج عنه فكذلك في العرة **قوله** على تقدير كونها سنة في نظر بل لفظ على تقدير كونها واجبة  
اذ هو تحت المص وقد استدلى عليه بلزوم الجواز فلا يرد البحث الاول اصلا على جوابه الذي ذكر  
الشراح بهدم دليل مختار الصحاح كما يظهر عند القائل **قوله** الا باقامة الاكثر مقام الكل فيه نظر لانه لو  
من الحديث على انه الشارح سابقا الوقت الفاد والقيام من حيث اداء الافعال فلا يوجب جديفاته الاكثر  
مقام الكل حتى لو لم يطف طواف الزاوية ورجع الى اهل بيته لم يجزى اصلا حتى يرجع  
ويطوف اصلا فقامل **قوله** هو نقصان الطواف وقيل هو شبهة الناحية وهذا الوجه لا ينفصت  
الطواف ما حدث قد اجزى بالعادة انما من الدم لكن الجواز من جنس الجوز فلم يشبهه **قوله**  
فالواقعة قبل الومام لا يكون فيه نظر لانه يجوز ان يستديم الوجوب مع الومام الى الغروب ثم يسرع في الوفاة  
فيقع قبل الومام ففي هذه الصورة وجد الواقعة قبل الومام ولم يوجد الواقعة الغروب فاينما استدلال  
**قوله** في ظاهره ان هذا غريب جدا فانه لو ترك ظاهرة لم يترك الحج من فاض قبل الغروب وليس كذلك  
بل الجواب انما لم يجعل الامتداد شرطاً للوجوب ولم يترك ظاهرة الحديث المذكور لانه في الليل ولو كان  
انما وجوب الامتداد في النهار بقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس ولا ينافي بين حتى ترك  
ظاهرها بالادخار فقامل **قوله** ان التروك سنة الدفع ما نقل سابقا من النهاية يدل على انه التروك استدلاله الوفي  
والدفع مع الومام القائل لطف في كل ما كان كذلك لانه لو تركه في حال الجلس لا يجزى **قوله** ثم بناه  
اي الرمي بناه بالعبادة بقوله عن هذه الومام الظاهر انما يقول في هذه الومام **قوله** ليس بموقت ايضا فانه  
الادام الى التحليل **قوله** لو قيل ان ترك القضاء ايضا فيه نظر لانه الحديث الشريف انما ورد في تقديم الحجر  
لا في تركه فقامل **قوله** بالصيد اي بالاصطياد **قوله** فصل عما قبله لو يجزى عليك انه الفصل الذي قبله ليس  
في الجاية على الادام بل على الطواف كما قال الشارح في اول الفصل وكونها نواحيها انما يفيد فصل في الفصل  
الاول وانما الشارح في تأخير هذا الفصل عما قبله مع انه المناسب عكسه ليعتقد هذا الفصل مع الاول الجاية  
على الادام دون الفصل المتوسط **قوله** هو كلب العصور في كونه صيدا تامل في كون الجاية في كونه صيدا تامل  
فالزجر هام هالسا بصيد **قوله** لا يمانه مشهورا جازما لزيادة اعلم انه **قوله** تقا ولو تغفل الصيد  
وانهم حرم عام والحديث المذكور خاص وانما يخصص الخاص العام او نسخة اذا علم تأخر الخاص وما اذا جهل

الناج في معارضة فلا بد من بيان تأخر الخاص **قوله** والظاهر ثبت الخبر فيها فيه بحث لانه انما اراد القدم  
عدم ثبوت الخبر فيها لانه لو كان كونه طعاما ملازمة منوعة وانما اراد مطلقا فالمنع منوع وكذا  
صحة الملازمة والمنع فعار من باء كذا في شافعي مع من قوله ثم لما ثبت ذلك في الحديث بل لا يفي كونه ثوبا  
فقامل فانه في قوله من التعويض في ان التعويض فاني البطون لا يقتضي التعويض من البطون ولا في الصيد ولا  
يلزم بعضه العرف **قوله** لو كان منصوصا بالادخار لا يجزى عليك انه كونه مقصودا بالادخار لا يعتبر في الصيدية يحتمل  
التعريف بالصيد فيلزم زيادة هذا القيد وايضا لو كان لاخذ الصبادة تاثيرا في الصيدية لكان **قوله**  
فيما سبق واجيب بانه جازم الجواز باعتبار معنى الصيدية وهو لشغل النفس عن الناس فاستدل **قوله** فلما  
ورد الشرع بتقديره في انما قد سبق ان المراد بالحديث وانما الصبادة بتقديره في ذلك الزمان لا يجاب  
العين ولا التقدير اللازم وايضا قد جعل المثل في الوبة الكربة على المثل المعنوي اى القبانة فانها لا قيمة  
السبع اكثر من شاة فلم يلزم القيمة بل يلزم ان لا يوجب المثل المعنوي فيخالف النص **قوله** فبقى اعتبار الجلال  
فيه انه مخالف لما سبق من كونه مقصودا بالادخار اما الجلال او لصيادته او لدفع اذاه فرب صيد بصادة  
فكثرة قيمة لو حمل كالفهد وايضا انه جلد مضى لبيع كثر قيمته لا سموا **قوله** انما هو فعل في نظر الفعل  
المروي مجرد الفعل والوهدا لو كونه مبتدلا ولو لم يسم فلا يصح الاستدلال به اصلا اذ مفهوم المخالفة نعم لو  
استدل بفعله على وجوب الجواز في السبع يصح عندنا لكن فلا يلزم هاهنا والزم غير معروف **قوله** والثانية  
كثيرة فيه نظر لانه الضرورة الكثيرة لما لم يسقط الجواز فالتعلل اولى بعدم الاسقاط فامل في عدم الفعلين  
ليس معناه انه يتعلق بالفعلين معا وانما منع من تنازع الفعلين فيه فعمل احدهما ولا يقدح في معنى  
التي لكونه في الامور الحسية لا الشرعية **قوله** يدل على المشروعية بناء على انه الذبح من الامور الحسية **باب**  
**الاحصار** **قوله** على الاحصار بالمرض اى في من دلالته على الاحصار بالعدو لكونه الاولى بعبارة النص  
والثانية بدلالته وفيه نظر لما سيجي من ان الاحصار بالعدو ادى الى حال الاحصار بالمرض وليس كذلك  
**قوله** ما قبل النص من الواردة فيه نظر لانه النص المذكور لا يتناول السبب ههنا والعمل بالاطلاق عند  
تناوله وغيره تاملت **باب الفوات** **قوله** هو العرة في كونها منعتة نظر **باب الحج عن الغير**  
**قوله** انما هي بالنسبة الى الجماع هذا المحصر غير ظاهر على الرواية **قوله** والطرفان لوجوب صفاته اى الوجوه  
والعدم **كتاب النكاح** **قوله** لانه لا يشهد بالادخار هذا التعليل بشواهد المراد  
بالرواية التعديفة فيخالف في الشارح سابقا وانما المراد بها الرواية القاصرة والحجاب الذي لو منع  
هذه المخالفة فقامل **قوله** لانه العقد لما لا يفيده ان هذه العلة من حرج في الصورة الاولى فلم يكن  
الصيد من المأكول تامل **فصل في المحرمات** **قوله** هل يكون في كونه داعيا ما لا يقول في النظر الى  
الفرج الخارج والتحدث لانه لا يجعل اللفظ الملك تامل **قوله** على ما يدل عليه عبارة **كتاب** دلالة المذكورين في  
الكتابين بطريق اعتبار مفهوم المخالفة في الروايات فامل في الفرق بينهما حتى يكون الاولى بالاشارة  
والثانية بالعبارة **قوله** مشتركة بين المتساكين يجوز ان يكون على صيغة الفاعل وبين المتساكين صفة احوال



اي شركة في اقتضاء المالكه موجودة بينهما وان يكون على صفة المفعول وبينه من مفعلة تسمية للزوم  
باسم اللزوم لذكر الشريك بينهما على صفة المفعول المالكه لانه انما المذكورة وهذا ظاهر جلي **قوله** كطبت بينهما  
اي كالتكليف المطلوب اذا اوجب على الاداء هذا لا الطلب فتأمل **قوله** شرعا الظاهر قبل اقتضاء او المالكه اي  
اقتضاء شرعا او بطلان شرعا في المانع عن الخروج عطف على الطلب اي كونها ممنوعة او كونهما محصنة  
اي عطف **قوله** كطبت النفقة اي كالاتفاق المطلق والكسوة . ولما لم يذكر ان نفقة الزوج العاقر  
غير الكسب على المولى يجبر عليه كما ينبغي في آداب النفقات والظان الكسوة وكسب مقدار ما يفرج به البرج  
والحر كالتفقة لظهور انه الجبر على الاتفاق لدفع الملوك فيقتضي ان يكون للعبد ملكية على السيد في ربط  
فلا بد من الفرق فامل فيه **قوله** في كل واحد منهما مالكا وملوكا اي فيلزم اذا جاز النكاح بين المالك والملوك  
كون كل منهما مالكا وملوكا . فيلزم انه لا يجوز نكاح اصلا ولما اختلفت جهة مختلفة  
فيما عدا المالك والملوك . متحدة نعم في اتحادها بينهما كسر العدة **قوله** انما بينهما منافاة فانه قلت اذا ترفع  
العبدرة . القية فتدبر فقلت نعم من جهتين مختلفتين والمنافاة اجتماعهما من جهة واحدة تأمل  
**قوله** الجواب اننا لو لم انما في هذا الجواب بحث لانه انما اراد بالضمائم الضمان للعضوين المحصنين فعدم  
هذا الضمان لكونها جرت من عند العبد الملوك بجميع اجزائه فيدل على ملكية العضوين وكلامهما وان اراد  
ضمائم المنافع لا يضمنه غير الملوك ايضا عندنا كما علم في موضع فلو بدل على ملكية منافع البضع على ان عدم  
الحق الضمان بالوئاف ليدل على الملكية للتكليف كما اذا التمس خسر سلم او جلدت الهينة او منارة على  
سراي لا ما بين وايضا لا مشبهة في صورة الاحصاء . والحج في بني آدم والقدرة المحبة على بني بلو ضمانة  
مع منع الشئ عنه ليدل على الملكية اذ الملوك ما يغفل في تصرف الشرعي لا يطلق للتصرف فتأمل **قوله** فتأمل  
وانكحوا الايامي منكم فيه نظر اذ الظاهر ان الخطاب في وانكحوا الاولياء فيلزم انه لا يجوز نكاح الوالدة  
مع انه يجوز لابن العم نكاح بنت عمه ونحوه والتحقيق انه لا نكاح لو بنا في النكاح اذ يقال للمولى اذا  
نكح بنت عمه انكحها انفسها **قوله** فانه قبل اتحادهم ذلك اربابا لا ينجي عليك ان الضمان القائلون بالملك  
مشرك وكذا القائلون المسيح ابن الله وكذا اليهود الذين قالوا عزير ابن الله والتاريخ غير قابل  
فيها والتحقيق انه هذين القائلين نقصان في التصاري واليهود وكلوكهما ولا خلاف في جواز نكاح غير  
هذين واما هذان فتدبر في المستصفي وبسط شمس الائمة جواز نظر في اطلاق كتاب الله تعالى فالعلم غش  
**قوله** فيجب ان لا يجوز على الحرم قياس على الوطن يمكن ان يقال شرط القياس ان يكون الوصف في الوصف وثمة  
حرمة المصاهرة بالوطى على الحرم بل علم بان الوطى اربعا وانفاعا فكيف يصح القياس فامل **قوله**  
ما رواه محمود بن علي في قوله في نظر لانا في الحديث اي اعني ولا يحط بآب عز هذا القول الا انه يحل على  
طلب الجاه مجاز **قوله** اي لو بطا . معني لا ينكح **قوله** ولا يمكن معني لا ينكح **قوله** لا يطلق المقضي الوجه  
انه يقول نعم المقضي فانه قصد به الشاكلة او الاستعارة **قوله** لا يطلق المقضي فانه ايضا  
فتساقت في جمع الى ادواتها وهو الحديث المذكور الدال على عدم التحذير فعلى هذا يكون الجمع

دليل واحد ولكن عبارة الهداية صريح في العقود فلو يبطا بغيره فانه لا الاول وورد عليه احدى  
مسألة الجواب في نكاح الوطى قائم من وجهين من وجه فانه لا الاول وورد عليه هذه المسألة قلنا  
الحرم نكاح الائمة على نكاح لحة الثاني من وجهين او على التيمم ادخال ناقصة الحلال على كماله الحلال وهذا  
لا يوجد في القائم من وجه فتأمل **قوله** ان يجب الاصل فيه مشقة وهي ان شرط الوصف في منع الصرف  
انه يكون في الاصل والو . تأمل **قوله** فانه لا محذور واجب الصيانة فيه نظر اذ قد سبق ان الاوامم للزاني  
وفساد . ليس بمرتبة الخلل بل بمرتبة صاحب الماد فانه صاحب الماد كافر وهو سوا حلال من  
فاولي انه لا يكون لمرتبة وجه الفساد عند الزم اجتماع الغرائين فليتناظر في المسألة  
فيما شرط القياس انه يتعدى حكم الاصل بعينه وهو هنا حكم الوصل وجوب الاشتراك في حكم الفسخ  
استنباه فكيف يصح القياس **قوله** في فراغ الرحم عزما محوم صاحبه **قوله** انما غشا غل محوم احراز غنة  
من الزنا ثم الظاهر محوم صفة في احوام صاحب مجازا ويمكن ان يكون مضافا اليه ما ذكر في الكتاب  
ان يقول بدل او بانه **قوله** او ان حيث لا يتعدى القضاء الاول في تركه اذ حكم حكم الاول المسألة  
كأبينة سابقا **باب الاولياء والوثقاء** **قوله** لو ذلك لو يكون الا بالظن فيه منع لحصوله  
بتحليل الراس ونحوه ولو اظهر هذا سقط ما قبله فيه نظر اذ غاية ما ذكره في منع الغرض اذ **قوله**  
على عدم النسب في عالم متناو للزانية وحكم النكاح فالوجه عندنا منع كون الزانية مشتملا  
وما ذكره قياس وهو لا يجري في اللغة لما بين في الاصول وقد اطلق عليها الشارع اسم البكر في قوله عليه  
البكر بالبكر جلد مائة والاصل في الاطلاق الحقيقة فلو بضر احتمال كونه مجازا باعتد الكونه **قوله**  
اجيب بانه هذا الجواب استدل في هذا الجواب نظر لانه عبارة مقدمة على الدلالة على ما ذكر في الاصول  
فتأمل **قوله** واجيب بانه هذا ليس في هذا الجواب مصادرة على نفي على التام **باب المهر** **قوله** وانكح  
بيانا وهو ان كل موضع دلت التسمية البت الشارع ولم يزد هذا البيان فانه الراسطة موجودة في الكل  
فالجارية واسطة بين العبد والحرة والحيث بين البينة والركبة والحد بين الذكر والذكر فتأمل  
**باب نكاح اهل الشرك** **قوله** فتدبر الا سلام يحصل المقاصد احاصله بولاء الدار سب  
لغيت المقاصد ولا يخفى ان الدار مؤخر في المقاصد لحصوله بالسلام كما اعترف به فكيف يكون  
سببا للمقصد فتأمل **باب الرضا** **قوله** بل كانت موجودة معه فيه انه لا يرجع الا بعد التعارض  
**باب الطلاق** **قوله** انما لا يزيد على واحدة في طهر واحد **قوله** بل يقول نعم لعموم قوله فيهما  
فانه اخبرنا الحديث فقلت العدة او العدة لا يكون الا في الدخول بها وفيه نظر لانه خصوص احكامها  
لوان في طلاق الاخر فيرجع الى خصوص السبب والوجه عندنا في التخصيص انه افرق قوله واما السنة انه  
يستعمل الطهر وبطلان الكل في تطليقة ولا شك انه هذا لا يتصور الا في الدخول بها بل على خصوص  
اول **قوله** لانه الاصل الاصل في احكام الفضل بل لا يدخل فانه لا كانه الاصل في الطلاق لخطم محل  
الا عند دليل الحاجة وهذا لا يوجد في الدخول بها الا عند دليل الحاجة الفصل في جيب الفصل وقد



سقطت جهة الرغبة لا يخفى عليك انه سقوط جهة الرغبة يستدعي انقضاء دليل الحاجة وهو  
يستدعي حرمه الطلاق والانتظار الى انه يوجد دليل الحاجة وهذا الفصل فذكر الفصل  
فلا اعتراض قوي ونفيع الشارح بقوله ينبغي الحكم ليس بصحيح نامل نذكر **فصل في اضافة**  
**الطلاق الى الزمان** قوله ينبغي بيان التقرير فيه نظر لانه اذا لم يقع في اول العذر واذا  
نوى لا يقع في الاول وفي بيان التقرير لا يختلف الحكم نامل **باب الرجعة** قوله والخامسة هنا من  
من الرابعة قوله في مشروعيها اي الرجعة **قوله بشرط** الا يعلم شرط الاستحباب على ما سيجي  
**قوله** ايضا يعني شرط الا يعلم **قوله** فيثبت عند ثبوت اي ثبت الا لازم عند ثبوت المزموم **كتاب**  
**العناق** **قوله** حتى صح التعليق بالخبر الى كونه اسقاطا فانه التعليقات لا يصح فيها التعليق  
لكونه في معنى العناق وصار اعتاقا لبعضناظر الى كونه سنا على سراه **قوله** اما فساد اعتنا به  
**قوله** او تحقيقا عند الاماين **قوله** يقبل الفسخ ناظر الى كونه مبنيا على المزموم **قوله** كمال اشترى المحرمي  
في هذا المثال السبب الدخول في دار الحرب واما مثال زوال الدار فزعمه عند حرب هو الدخول  
الى دار الاسلام واعلم سقط من قلم الناسخ ومنها الدخول في دار الحرب **قوله** بصيغة الخبر المراد بالخبر  
الفعل ولو بدله به لكان اظهر **قوله** وانهذا جازع عنه اي نفى المولى **قوله** ومصحح الفرض اي يصح هذا  
الكلام اعني تحقق المولات بين المشرق والمغرب **قوله** والتقدير اذا المولات عقد لا بد منه من  
سماح كل من العاقدين كلام اخر قوله ولا خفاء انه الاول اقوى اوصافا لان هذا خلاصة النكتة  
الثانية فلا وجه لذكر المص والشارح اياه في النكتة الاولى فاما قوله انه في الاول في منع المناسبة  
واظهار السند الاول في تبديل بالثاني ثم انه مقتضى النكتة الاولى انه لا يجازيها استعار العناق  
العناق للطلاق وهو خلاف ما ذكر المص والشارح فكيف يصح الاستدلال به فالوجه ان  
وقوع الطلاق بالفاظ العناق بطريق المجاز المرسل بانه يطلق لسبب ويراد السبب اذ زوال  
ملك الامين سبب لزوال ملك المنفعة واو عكس والما ذكر السبب واردة السبب فانما يجوز  
حيث انحصر السبب في واحد وزوال ملك المنفعة لم ينحصر في العناق بل قد يكون طلاقا وضام  
وردة وغيرها فلم يجز اطلاق الفاظ الطلاق واردة العناق بطريق المجاز المرسل والاعتناء  
فشرطه انه يوجد وصف مشترك اقوى واشهر في الاستعار منه على فرضه وجوده فلم يبق طريق  
المجاز فلما وجد الوجه هو الحق عندى وانه لا ينفك فيه نوع مخالفة للمص والشارح **قوله** والمحم هو الذي  
اي المحرم الانسان هو الذي فظهر صحة ثبوت الضمير والوقول جميعا بقوله بينه وبين آخر **قوله** للزوم التفسير  
بين الحديثين **قوله** محل اي حله مصدر ميمي **قوله** اجيب بانه حله النفقة حاصل الجواب انه وجب  
النفقة ليس باعتبار الصلة فقط بل مع الزمان بالعلم مركبة ينبغي باعتبار وجهها بخلاف العناق فان  
وجوبه باعتبار الصلة فقط فانزاعا فانه قبل عدم الفرقان فطع للزم فلم جازع فلما اقررت من جهة  
للصلة ومع الاتفاق في الدين اكد ودام ملك الامين اعلى في القطعية من حوانة النفقة فاعتبر بالاعلى

اصل العلة وفي الاول الى العلة المركبة **قوله** اما هو الاول ام الشرعي وفيه نظر لانه الزام الشرع اما هو في ملك الزوج  
المحم ولا يتصور فيه الزام والافيلزم اعتناق العناق نامل **قوله** فيصنع منها احدة زعم السبع والشارح  
فانه لا يجزئ اشترائها بالصبي الماذون فربه المحرم فلا يفتق عليه **قوله** فلا يفتق اسقاطا وهو فلا يفتق  
كونه اثباتا منه وجه اخر فلا يفتق ما سبق **قوله** على جوابها فانه قبلت صح التعليق ولا يلزم الوفاء **قوله**  
ولا يلزم غير سوا **قوله** من بطلان الوصف بانه لم يكن من اهل الاول **قوله** مرة الاول **قوله** وان لم يلزم الفاء  
بعضه وهو اهن من العاقلة **قوله** انما ثبت بعد الولادة قلنا لا بد ان يكون من اهل الاول **قوله** في الشقوق ام  
لا ضم على ضمها فالمراد بالحضنة مبدأ **قوله** لانه الكلام في اثباته ثم لم الكلام في اثبات الملك السيد  
**قوله** والرق ناقص التحقق سبب العناق بلوا احتمال الفسخ فلما لا يجوز اعتناقها في الكفاية **قوله** على كسبه  
لانه ملوك رتبة لا يباين الكفاية بمنزلة الفسخ والشرع **باب العبد الذي يفتق بمضنه**  
**قوله** اذا كان العناق رجدا الذي لا يتبدل بالمولى **قوله** يلزم غلظ المعلول اذ يختلف المعلول في العلة انما لم يجز  
المعلول مع عدم العلة وعدم المعلول مع وجود العلة فاما قوله الى اثبات العناق هذا مخالف الى ما سبق  
في تعليل عدم وقوع العناق عند تلك النكتة لقوله لومته انت طالفة خاد فالشارح في قوله انه الاعتناق  
اثبات عندنا واسقاط عندنا **قوله** هو زواله حقه مصدر ما بنى الفعل والافالزلة نفس الفرض لا الحكم  
**قوله** في قوله انه الاعتناق اثبات العناق فيه نظر اما اوله فلا يباح انه لم يفتق كونه الاعتناق اثبات العناق فلا يفتق  
عن لزوم غلظ المعلول في العلة اصلا واما ثانيا فلا يفتق العناق من الاعتناق ومعلول ومعلقة الملك  
متعلق اليه فمن اين اخذ حكم الابدان من الوفاء **قوله** لكنه يتعلق به اي يزول بالكلية **قوله** ولا يخرج عليه  
فيه انه علة العناق على غير الاعتناق بانه العناق ليس الاعتناق فيلزم انه لا يفتق الاعتناق على هذا التقرير  
وقد قالنا ان الملك يتجزأ والعناق كذلك **قوله** فالاعتناق انزلة يتجزأ معنى تجزئ انزلة الملك انما تجزئ  
قبول حكم انزلة الملك اعني زوال الملك متجزئ على قياس ما قال صاحب الميزان لانه نفس الزوال المتجزأ وهو  
مما قلنا هذا سهل ما اخذنا نعم لكنه مخالف لما سبق على ما بينا **قوله** مال نصف العبد الاول وبعض العبد **قوله**  
في الكل باعتبار العناق فيه نظر لانه العناق ليس يلزم الاعتناق عند ابي ج حتى يوجد الاعتناق مع الرق  
فكيف يوجب اضافة الاعتناق الى البعض ثبوت المالكية للعبد في الكل باعتبار العناق والعقول يوجب  
وتتبع للعناق لا يوجب ثبوت المالكية كافي التعليق والذي عندنا انه كلام المص لانه الاضافة الى  
البعض يوجب ثبوت المالكية في كل ما بالوضافة المذكورة زوال الملوكة عن البعض فيلزم تحقق المالكية  
عن البعض فيلزم تحقق المالكية في ذلك البعض اذ لا يخلو البشر عنها وتحقق المالكية في البعض يستلزم  
تحققها في الكل اذ المالكية لا يفتق لانه لا يتصور ان يكون البعض بالواحد والبعض بالآخر بخلاف الملوكة  
اذ يجزئ ان يكون بعض العبد **قوله** ملوكا لزيد وبعضه ملوكا لعمرو **قوله** عملا باليد ليس فيه نظر لانه دليل  
الواماين فزعم عند ابي ج فكيف تعلل باليد المرفوع والافيلزم العمل باليد ليس في كل السائل  
المختلفة بها وهو شرط البطولة والحق انما ساقط **قوله** ثبت استحقاق العناق فيكون مجازا وسد بعد ذلك



والفوق قد اوزال فيكون استعارة تبعية **قوله** ملك الشريف اي المعنى **قوله** كافي في معرفة الاس  
فانه اذا اراد ذلك الراس بحجة على قضاء الدين فيجمع به على المستعير **قوله** اجيب بانه النبي صلى الله  
او في هذا الجواب نظر لانه انما يصح اذا افترض الحديث على قوله وان كان فهو . وقوله  
قبلة انه كان غنيا حبس فاذا افضى الوجود عند الوجود يلزم عند وجود الضمان عند جرم  
اليسار فاذا لحار الاستعارة مع اليسار فاذا جاز استحقاقه وهو افساد النصيب فيه انه  
افساد النصيب ليس حجة على الحق بل لا عناق تجري او لم تجر والحاصل انه التجوى وان النصيب  
حيثما لا عناق البعض وليس احدهما حيثية للآخر اطلاقا لانه اشتبهت اشراج الموصوف بالصفة  
**فتدبر قوله** انما يتحقق بعد العلم اي هو بانه العبد اذا علم عالما بالاعتناق كما اذا اخبر المولى باني  
اعتنك وانت معتق عند تحقق منه الرضا وليس كذلك فانه العلم بالشئ غير مستلزم للرضا  
به الا يرى اننا نعلم الكفر والبرص به اطلاقا فلا يكون العبد عالما به فيه بحث لانه انما هو المولى  
بالاعتناق لا يقتضي جهل العبد به فكيف يتفرع **قوله** انه اعتقه الوجه انه يقول انه ما اعتقه لان  
الحلف عليه لا على انه اعتقه صاحبه وزيادة قيد فقط لا يفيد **قوله** بخلاف جواب لما على اجوبه  
ابن عصفور فيه نظرا ما اول فلو ان اوم الاعتناق المذكور اذا الشهادته المذكورة لا يقتضي طاعة  
واما انما بنا فلو اننا سلمنا بناء على حمل اوها على الصلوح فيجب ان لا يخلو بدلا للضمان وهذا عن  
يجعل اسم الله تعالى عوضه الايمان على ما روي عنه كثير من السلف واما ثانيا فلانه يلزم لو اختلفت  
شئ من الخصومات التي فيها الاقرار بانه يتكلم مثلا لما انكرت شئ في ذمته فقد اعتقد عدمه  
فتعلق ولم يحسب الرضا مناد فلو يد في التحليف وانه في اليقين الغرض من الكبر الكبار بخلاف  
مجرد الكذب وانه اليقين الغرض من وقوع ضرره عاجلا على ما روي انه يترك الدابة بل وقع في حجة عنه  
الفاقد ايضا وانه لا حذر من اليقين ولو صا وقال مجرد بخلاف نصيب القادر وانه انما يكون له  
لا اقرار فلان لا يجري في الحدود والخصاص لعدم جواز البناء فيها مع صحة الاقرار واما ايضا فلان  
ناج الشريعة والنجابة وصاحب جمع الجوين فعلق انه الحكم المذكور في الهداية بعد التحليف والتكليف  
واي انه الحق لصحة بدل الضمان وهي هذه التحليف على ما ينبغي ان يشاهد **قوله** انما لا يستعاض  
عندى الوجه ما قاله صاحب النهاية اذ حق الاستعاضة ثابت على كل المذاهبين اما على مذهبنا  
فلانه مظنة او ملوكه واما على مذهبنا فلانه مدلول او ملوك فظهر ان الاشارة الى الذي قلناه  
للاعتناق فيه لا الى التعليل المذكور لاختصاصه باني والكلوم في قول الامامين **قوله** الضمان خاص  
اي ضمان افساد **قوله** وظاهره في ما حكي انما خص قوله لانه لا ضمان افساد عند ابي حنيفة حتى يقال  
انه ضمان افساد ان ضمانه تلك وحاصل الجواب من طرف ابي حنيفة انه لا ضمان افساد اذ لو كان الضمان  
فساد على ما قلنا فيسقط بل الرضا واما ثانيا فلانه يقول ما ذكره وجه رجوع المعنى على العبد بما ضمه بدل على  
اي ضمان العتق ضمانه عليه عند رجوع فكيف يستقيم الجواب المذكور في جواب هذا تامل **قوله** كل هذا الطاهر

فانما الضمان عليه لوجود دليل الرضا وهو لو لم يجرى لولا كونه عند **قوله** لانه الحكم اي سقوط الضمان  
**قوله** على السبب على مباشرة السبب اي هو الشراء **قوله** وروي الحسن عن ابي ج . يمكن انما يجاب بضم لظاهر  
الرد انه المتوقف على العلم حقيقة الرضا واما دليل الرضا فاستغن عنه وهذا انما دليل الرضا وهو مباشرة  
الشراء مقام الرضا انما هو مقام الصفقة والادب مقام لا تزل كما هو حكم كل سبب في سبب طاهر  
**قوله** لخطا المراد بالجمع التثنية على قوله قاله اقل الجمع **قوله** بطريق التعليل على قوله يقول اقل الجمع ثلثة  
**قوله** مع تلك السنة متعلق بقوله ولا يضمنه **قوله** قابل للتقليل ضمانه مخالف لما سبق من قوله ذلك غير قابل للتقليل  
فلا ضمان ضمانه غير تلك الضمان وذلك كالصيانة الجارية **قوله** اقل للساكن الظاهر ان السائر بهذا  
جواب ليدبر الصوف ليس بجمع اذ غار بعد الاغراض انما يستقيم قوله مطاب واما قوله او على اختلاف الاصول  
**قوله** لانه بمنزلة المطاب اقول المعترض . الا كونه بمنزلة المطاب اذ تخرج به بقوله المستعير انما هو  
وانه لانه بمنزلة المطاب وحاصل اعتراضه انه المصنف انما هو المطاب حقيقة فم وانما اراد انما لم  
لكن المشاهدة ليست من كل الوجوه بل فيما عدا قبول الفسخ كما سبق بانه من المصنف فالاعتراض واراد فقط **قوله**  
واما انما لانه الظاهر ان هذا القول جواب لقولنا ان المصنف لا يفسخ لنفسه فليس يستقيم فانه خارج  
نوعه انما الضمير يرجع الى المطاب فان لم يكن كذلك بل هو راجع الى المستعير فقدم بقوله الفسخ قد بين  
فيما سبق فالاعتراض واراد ان لا يخلو **قوله** لانه منفعة الوطى هذا لا يجري في العبد **قوله** لا يندفع ما قبل على  
في الكتاب لا ينبغي عليك انما الوجه الثاني مستقل في التعليل والدفع واما في المطاب هو الوجه الاول **قوله** لا يندفع  
عليه باق لا يندفع فانه صحة احد الدليلين لا ينافي فساد الاخر واما ينافي فساد المدلول فالوجه انما هو  
بعد قوله فلا يظهر في التضمن لفظة بقرينة السياق فيندفع الاعتراض عن اصله يظهر بالتأمل **قوله**  
اي بين عصبة المدير قال ابن همام هذا غلط لانه العبد باعتناق احد الشرك يخرج الى الحرية قبل موت  
المدير فيثبت له الولد واولا ايضا يخرج منه برمد المدير ويلحق به الميراث ويحكم له في بيعه وماله  
ثم يخرج مسلما فيثبت له ولا مديرة **قوله** ثلثا الولد ايضا فيه تامل **قوله** فيثبت احسن منه تامل نفق  
**قوله** ليعني القرب لا يستعاض اما حصل الميراث الحكم عام والمنكر لظهوره في المنكر وعدم احتياجه الى البيان  
**قوله** لا لا متنع مقصور المدير فيه ان هذا التعليل يجري في سائر المتعاقبين مع انه لا يمنع البيع في شئ منها  
بالجواب يظهر بالتأمل **باب عتق احد العبدين** **قوله** لا بد انما ينفقه ما يندفعه انما لم  
لا يجري انما لا يحصل شئ منها او حصل كلاهما **قوله** انما انقضى العتق المحر فيه ان العتق اليهم ليس بعتق منجز  
بل هو حكم المعلق بالبيان على ما يدل عليه قوله سابقا ولهذا قيل فيه العتق غير ثابت فالوجه انما هو انما على  
المصنف من انما لم يبق محلا للعتق في كل وجه اعني العتق الطاهر وهو موجب العتق اليهم **قوله** وانما ذكره تأكيد  
لانما هو انما في قوله المصنف لانه تملك ما يقع من الحمل على التأكيد اذ التأكيد بدونه افادة الملك لا يتصور  
كالكسرة بدونه الانكسار والتأكيد لا يخل في حذفه فامل في الجواب وقال صاحب النهاية ذكره في الجواب  
تأكيد الاشارة وكذا ذكر العتق التسليم في عبارة الشارح مناقشة **قوله** لانه محمد او انما طاهر غلط لكون



بمعنى اقتداء المحمد فلا بد من عاطف وحذف باب النظم وان كان على ذكره كذا كيد لا شرط على ما عليه قوله  
البيع الفاسد لا يفسد ذلك بدونه القرض فيه انه عدم افادة البيع الفاسد الملك بدونه القرض لانه  
لا دلالة بخلاف المجهول والصدقة فالوجه الحاقها بالسوم فانه معين بالبيع مع عدم افادة الملك لانه قوله  
للاولوية معرافه انه يلزم ترك ... سواء القيق لصيانة احد عن السنة العاجين غير انك  
الحق وفيه ما لا يخفى في فطانه كالعق فيلو يكون ... لا للفظ على مدلوله كالم يلزم انه مرجع التعلق ... على  
طريقة تخصيص العدل العلة مصادرة الوطى المسرة والمعلول عدم وقوعه بآثاره اللهم وتخصيصه تعيينه بعدم  
دلالة على استنباط الملك على المخلص المعروف وهو انه يجعل ارتفاع المانع جزاءه العلوم ويجوز ان يخلط  
به مثل انه صحيح مريضاً فبذلك قوله اثبات قوة المالكية الوجه انه يقول انزال الملك على ما سبق في تجزى او عنان  
قوله والجواب انه لازم عتقها حاصل الجواب انه في عتق لادته حق انه غالب وفي عتق العبد حق العبد غالب  
فاعتبه الغالب في كل منهما في كل من ماله او بعد الوفاة فيه انه كل واحد منهما هو الذي لا يشتكى الوفاة  
بعد الوفاة فنفي قول الشهاداة في مرض الموت بل هو وجه قوله وهو خلاف وهو الذي اعترض على هذا صدر الشريعة  
في شرح الوفاة فليست فيه في الموت فيها اعترض عليه بنهم بانه فيكون باطلا **باب الخلاف**  
**بالعق** قوله الى الملك دلالة بل مرجح اذا الاضافة لا يحصل التعلق فلا طائل تحت هذا السؤال والجواب  
قوله مملوكا وقت دخوله اشار الى انه اليوم بمعنى مطلق الوقت لاضافة الى فعل غير متد وانما انما  
قوله لم يملكه في الحال في نظر لانه العلق لا ينفك سببا ولا يفيد معنى في الحار حين وجوب الشرط في تحقيق  
معنى الاختصاص فالوجه ما قاله ابن همام من انه الصفات حقيقة في الحال مجازة في الاستقبال **قوله** بنحو ان الملك  
للعرف اذ في اللغة يخص المذكور **قوله** فانه الملكة للحق فيه بحث من ثلثة اوجه منع كونه للحال على الاطلاق بل على طرد  
و ... بمثل قوله تعالى يصلونها يوم الدين وكونه ... وهو للحال خلاف بخلاف المضارع وهو يكون  
المختار عند الكوفيين واعتبار انهم اعلموا المتنازعين ترجيح تعلقه بالملك والى الذي اظنه ما  
الاجنبى وليس هذا في باب التنازع اذ هو وجه العالمين الى معلول بل هو مانع لفظي لا معنوي  
والا لم يعد قوله امرى القيس كعاني ولم اطلب قليل من الملامه التنازع **قوله** لانه المقصود لانه شرط العتق  
فاما المناسب بيان وجوده صريحا ولو نصب بعد ورجع ضميرها الى الفاعل والمملوك لا يستقيم  
الكلام لاستلزامه فيجى العبد ولكن يكون ذكر وجود الشرط ضمينا **قوله** على التميز من قوله لانه الاضافة  
**قوله** وظاهره تعبر المص بشعره خلاف ط ليدل على المخالفة فانه يريد به توجيه بعضه لاجل فقه  
زينة وانما اراد توجيهه بقوله وليس الخصى بين مجموعين لم فكونه غير ظاهر غير اللهم الا انه يرد بالبط  
كثر العالمين فلا بد من بيانها في مراد على اصلنا من امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** لانه خارج  
في متعلقة اضطرار فتأمل **قوله** المترتبة قبل الموت **قوله** ليس في العتق على ما يتضمنه قوله نصير مبدل  
فانه لا لا يفتى بجواز بل بصير وصفه لكونه في المرض وصيته فالعتق عند الموت او في بانه يكون في وصية  
فيكون معتبرا في الثلث **قوله** وفي وصاياهم معنى فيه اذ لا مانع هناك العطف لفظي لانه لا يقال انكم جعتم بين

بين الحال والاستقبال الذي وقع في روعى في تحقيق هذا المقام انه الوجه في معنى التعلق  
لعتق سببا حين الموت غير انه يستغنى عن الاضافة الى الملك او الى سببه فوسعه فانه تقاومه  
ما حله التدبير فانه ينفك سببا في المال على سببه الموصي تلم في جود الحال حين التكم فيكون الموت  
مبدل والمحدث وصية خالصة عن التدبير ففما عدا التدبير من الوصايا حاله المنقطة فقط حتى يجوز  
بيع ما اراد به وغيره من التصرفات وفي التدبير بعبارة الحالة السراقة فقط فظهر انه لا ... لدفع لزوم  
الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما المراد من الجمع والى يثبت قوى دراية وانما طعن عيسى بانه في جواب  
المسئلة واجب لمرورى عن ابي يوسف قوله ايجاب عتق بدل من سببين **قوله** ايجاب عتق في الحال وانما  
انه يعتق الموجود في الحال وليس كذلك **قوله** واسلم في الاعتراض فيه انه لا سلامة من اعتراضهم الجمع  
بين الحقيقة والمجاز بهذا القول **قوله** ليل لا فعل جواب لا يقال **قوله** فلا بد من اثباته قلنا قد ثبت بقوله دفعا  
للضرورة **قوله** والثاني انه حصوله شرط هذا الوجه مغلطة اذ المجيب جعل حصول الشرط منفصلا بل  
جعل مقتضيا تاما **قوله** لما صحت الكتابة في نظر لانه حقيقة العتق الاستفسار والوجه الحكمة في **قوله**  
معارضة مع كونه البطلان ملكا لواحده وهذا السؤال ورد على الكتابة ايضا فلا بد من الجواب ببيان  
الوجه والحكمة وحكمة انه بصير العبد احق بالمردى حكما تحصيله له صيتهما فلا يكون العوض ملكا  
لواحد فقط اما الرجوع حاصله انه الرجوع بشبه المعارضة والعتق بشبه التعلق **قوله** انه لا بد من العتق اي  
الوقت **قوله** واجاب شمس الدائمة السرخسي اعلم انه الزيدى وغيره مرجح في الاصول انه المنفضي يست فيه  
ما لا يحتل السقوط اصدار بسقط ما يحتل حتى يسقط القبول في البيع لسقوطه في التقاطي وكذا التقبض  
في البيع الفاسد عبارة الزيدى هكذا البيع الفاسد مشروع باصله مثل الصحيح فاحفل سقط  
البعض عنه فصح اسقاطه بطريق الاقضاء انتهى فظهر ان الشبهة الاولى ساقة عن اصل **قوله**  
قابضة بنفسها لم يجعل قبضا قبضا للولى **قوله** بانه البيع يندرج لا يخفى انه هذا جواب عن الشبهة الثانية  
فلا وجه لتخصيصه **قوله** الثانية **قوله** فلم يطل اى لم يفسد ... من الملك اية منقوض بالبدل  
فان حديثه من سل بس اسناد صحيح صحيح فضلا عن كونه مشهورا ولم ينظم اليه اجماع **قوله** والوم  
ايضا عطف على المسكن في نفي لوجود الفصل **قوله** فكذلك اى فكذلك الاب اصله اقضاء  
استحقاقا اخر في المنسوب اليه فيثبت ذلك الاقضاء في حقه لاني حقه من اذ الاصل يستتبع الفرع  
دوره العكس لكونه قلب الموضوع تامل فانه دقيق **قوله** باختلاف الموضوع حاصله انه الاستبعاد في غير  
في القصة وبتجزيه العبد ولا يخفى عليك انه كلام المص والشاعر فيما سبق لانه على مجرى الاستبعاد مطلقا  
لا سيما قوله الشاعر فانه قيل لي كانه الاستبعاد متجزا لا طرد في اللغة الى انه فلا في آخره لانه الاستبعاد  
عنده غير متجزى ثم في قوله الشاعر اجيب بانه معنى قوله كانه اشار الى دفع الناقض بانه يحمل العر المشتب  
فيما سبق على الدبتا والتجزى النفي هو هنا على البقاء فيما يقبل النقل من ملك الى ملك اخر لكن الاحسن في  
انه يتدل فانه في الناقض باعتبار اختلاف الجزى وانما عبرنا بالاحسن لانه يمكن ان يقال عشرة اخلاف







اذا قال صحت على نفس هذا العطاء فلا يقال والله لا اكل هذا الطعام فحمت على نفسي هذا الطعام  
تصحيح الكلام كما قالوا في قوله اعتقني عن عبدك كانه قال بعق عبدك فاعتقني عن نفسي العتق  
عنه على البيع فهذا نظير فاما في انحصار الى اخص لمقصود الخروج لئلا يلحق بالاكفاء باخص  
المقصود من اخص الخروج من اللغوية به واعترض على هذا ابن همام بانه اخص لمقصود من طعام مخصوص  
او شراب مخصوص ولم يصر اليه فالوجه انه يقال فيصير الى الوصف من غير ذكر اخص لمقصود قوله دفع  
التعاضض فقط بل ولو بعق العتق الذي هو وجود معنى اليقين وعدمه قوله على انه في ما لا يدر  
فيه اذ كثر من المسائل ترك فيها ظاهر الرواية وافق بغيره من غير تكليف لاحد لا ينبغي على المسند في الفقه  
**باب البين في الدخول والسكنى** قوله لا في اول ما يحتاج اليه الانسان انه اراد بالاحتياج  
الاحتياج الضروري فليس هو الاكل والشرب وانه اراد الاحتياج العادي واللباس واهم السكنى  
بل يريد اليه قوله لا في البيت اسم لبنى هذا مخالف لما سيجي انه السقف وصفه قوله انما يصح عند  
بيان الثمن فيه انه لو عتق البين على دار في حمله كذا فقيم كذا الميزان ان يكون وصف البناء لغوا فلا بد  
من رواية انه الخلاف قولهم الوصف معتبر في الغالب بمعنى خلوة قوله الجواز ان يكون دخوله في النظر  
اما اوله فلا في الدخول على المسمى عبارة عن الدخول في المعنى الموضوع له الاسم فلا دخل للاحتياج وعنه  
والدخول في كل كثر وصف موقوف له ولا يقال به وايضا يلزم في تقييد كل مطلق والادعاء على انه المطلق  
يجري على اطلاقه والمذهب على انه تقييد المطلق مسح واما ثانيا فلا في الاحتياج الى التوقيف لا بعين  
المسائل فيكون بتعيين المحل عن البلد المحلة بتعيين القسمة ونحوها واما ثالثا فلا في ورود  
ما وردناه على جواب النقص الدخالي قوله لا في الدار عبارة عما احاط به الدار من بنيانها ونحوها  
من العوض والمقضا والحواء لئلا يلزم كون البناء والشجر واثاث البيت دارا فعلى هذا لا بد من تقدير  
مضاف في قوله لا في السطح من الدار او جعل من بعضه فقول في على ما يحيط به الدار من الموهومة فانها  
بجاري عضة الدار الى السماء ملك لصاحبها حق قطع الاغصان المسوالة الى هو الدار من الجدار  
تخليته بملكه عن اشغال ملك العمدة في سفلها الدار من الحقيقة بحيث يطير في ولو يظن انه السقف  
هذا الذي يتوجه على المعطوف في الحقيقة اعني بعقب كقولهم للظن المنكوب بانه يكون اسناد ذلك لا  
للمعطوف عليه فقط ان كان السقف من البناء ظاهر معلوم وحاصل كلامه لا يتوهم التناقض بسبب كونه  
السقف من البناء اذ لا بد من احد النوازلين الذين ذكرناهما ويجعل ان يرد من السطح والسقف والعلو  
والسفل الفراغ الذي يشتملها فلا حاجة الى تأويل ولا الى صرف الشيء في المعطوف عليه فاما في فائدة  
قوله لا في قاله متعلق بالتناقض لا يتوهم قوله دخلت في موضع وجبت جوا اي حنا او في بياض  
الزهار لا في سواد الليل فاما في حقيقة فيه اذ في نظر فانه الحقيقة هي النقط المستعمل فيما وضع له  
وذلك لا يتغير بتغير احد المتكلمين او صاوه فالوجه انه يقول ركوب القطار في حالة لا زيادة الجاز  
اعني لا يستند انه فيكون المعنى الحقيقي اعني ابناء الركوب من المحملات في الاستثناء منقوص

بما اذا

بما اذا كان الشرط عدم سى فان حالة الضرورة غير مستثناة في قولنا ونحن الموجود بالمعروف هذا  
مستقل مغاير الاستثناء اذ لا فرق بين الحاق الموجود بالمعروف وبين الحاق المعدوم بالموجود  
قوله واجيب بان في مسئلة الكتاب في هذا المقام بحث اما قوله فلاون محصل هذا الجواب انه شرط البحث  
لم يوجب في هذه الصور لكونه فعلا اختياريا والاختيار فيها فلا يكون حالة الضرورة مستثناة لعدم  
الدخول اذ مراد الاستثناء المنصل بظهوره بادي ناسل فكيف يصح قوله فيما سبق ان حالة الضرورة مستثناة  
وقوله ونحن الموجود بالمعروف واما ثانيا فلاون هذا مخالف لما سيجي في قوله واما هذا من غير نخرج  
خوف من الكرم فبحث في وجود العمل عنه واما ثالثا وهو الجدل فانه اراد بقوله لا يحصل الاختيار  
فيه الا ويرى انه لو ضاق وقت العوض ولم يجد ماء الا غير السوف مثلا فاحتاج الى افرجه ونقل  
بنف ولم يجد احدا يتقبل منه الشك في وجوب الوثائق الى ذلك الموضع واخراج الماء بنفسه لا تكليف  
لما في القدر والاختيار ومن جعله مانع ذي سيطرة ومدة كثره الاصول انه الاكره لا لعدم الاختيار  
ومن جعله مانع حتى نفي التكليف بكت النفس عن القتل والزنا في الاكره ولو كانا لعدم الاختيار  
اصلا لما نفي التكليف بكت النفس عنها ولا يلزم ما فعل الكرم قتلا ولا من اذها فلاون اختيار بان  
لا يحصل له الا بالاختيار فانه اجيب في هذا بانه المراد منع ذي سلطان المنع المسمى من العبد فخرج  
لا المنع بمعنى الاكره والتهديد الذي ذكرناه الاصول انه لا يعدم الاختيار قل لا ينبغي على اقل ان  
بالقتل على القتل استناد اضطرار على القتل وان الاختيار فيه من الشيف فانه كانه الشيف غير مختار فاما هذه  
وان مراد الاختيار الصحيح فلا غير لازم في وجود الفعل وتحقيقه بل كيفية الاختيار فاستدركه الاكره  
**باب البين في الخروج والوثاق والركوب وغير ذلك** قوله لا في صدر الكلام ليس من جنس الوثاق  
في هذا بحث لا في عدم الجنسية لا يوجب الا - المعصل فلم يجر عليه جعل محاراة في وجوبه ان  
المعصل ايضا محاراة وحكم المحاراة واحد فانه قيل حذف الباء قياسا في انه وان لم يجر عليه قلنا  
محاراة الخذف اولى وارجح من محاراة الخذف لكونه الاو تصرفا في وصف اللفظ والثاني في ذاته قوله لا يكون  
او صافا للعصاة في نظر ادناه وان لم يكن او صافا للعصاة في نظر نفسها لكن يدل على او صافا لها دلالة  
واضحة قوله لم يصر عنه كونه جوابا عند قوله تقييد اليوم لم يصر في اليوم عن كونه جوابا ايضا بل يكون  
جوابا وزيادة من كونه في باب البين في **الركوب والشرب** قوله لا في الوصع والنفاء ينبغي زيادة والاسان لا في حاله  
انه سبب الكفاية هو البحث عندنا فكيف لا يكون له مدخل في ذلك وقد علم انه اسباب الكفاية لا بد وان يكون  
منزلة بين الخطر والاباحة قوله لا في صدر لفة في ان لم يست وثابت وكلمة على المصادر  
لفظة ايضا .. في معنى فينا لا يصر من عنده من اللبس والشرب والركوب فلم يجر تخصيصه من  
قوله لا في الوصع وهو الشرب اذ معنى لم يصر من عنده من اللبس والشرب والركوب فلم يجر تخصيصه من  
منه انما هو موقوف على اتصال الفم الى الفم اتصال الفم اليه فاما انه يفسح ثم اجزاء اليوم ان يصر في الشرب  
او الشرب فقط فعلى الاول يمكن اعادة الفطرت المهر في ساعة الاتصال ويلزم انه بحث عنها ايضا

مع وجود الواقع من الاختيار كيف  
منه جملتها كونه شربا ولا ينبغي في وجود  
اصل الاختيار - ٣



ونظري الثاني يلزم انه لا يثبت في صورة عدم الوجود ايضا مع منهما على العكس والذي عني في الجواب  
انه اليقين انقصدت على شرب الماء الثابت في الكون لا المعادنه نصرا كما اذا حلف ليقول فلانا هو سب  
ولم يعلم الحالف بموته لا بفقد اليقين لانها وقعت على الجبوة القائمة لا العادة بخلاف اذا علم موته فانها  
بمقتضى على الجبوة العادة لا مكان فيثبت في الحال للجزء العادي في سيجي في الشرع **قوله** ومعلوم ان عند  
غيره **قوله** بل يتوقف حشدا الى اخر اليوم اذا لم يذكر الوقت فانه البر واجب عليه في الحال فاذا فات المحلف عليه  
حشدا واما قل انه يقول وجوب الرقي المطلقة في الحال انه لانه معنى بمعنى حتى يثبت في نافي الحال فلا  
شك انه ليس كذلك وانه لانه معنى الوجوب الموسع الى الوقت فيثبت في آخره في الجبوة فالموقف كذلك  
لانه لا يثبت الا في آخره الوقت في الموقف ولم يطل اذ جزء من الجبوة في المطلقة انتهى **قوله** في الجواب  
وابنه تعالى التوفيق انما يختار الاول وعدم الحشدا في نافي الحال لكونه مع وجود المحلف طفا للثبوت كما  
انه الحج يجب عند الاستطاعة ثم لو صح بعد سنتين يكون اداء الاقتصار وكذلك الركوع ولو مات قبل اداها  
لم يسقط عنه بل يلزمه انصار بخلاف الموقر فانه وجوب البر فيها لا يستقر او عند اخره من الوقت الذي  
ذكره فلو مات قبله او فات المحلف عليه لا يلزمه شي كما انه الصلوة سقطت عن مات قبل اخر اجزا او اجزا  
او ففتت او حشفت لعدم تفرسب كل وجوب في حقه اذ السببية سفل منه جزء الى اخره الى ان يستقر في آخر  
الوجز او تنسخ الفرق وحاصل الامام والحمد تعالى على الالهام **باب الميم في الكلام** **قوله** واليمين  
في الحج والصوم والصلوة من انواع الكلام انه اراد انه نفس اليمين في التسمية المذكورة من انواع الكلام على ما  
هو الظاهر في الابواب السابقة كذلك وانه اراد انه متعلق باليمين من انواع اليمين وليس كذلك لاسباب التوضيح  
والجواب **قوله** ان لم يفتلن بريد ان ليس اظهر ما ليس في الباطن **قوله** على تخصيص العلة اي اقتضاه الاذنة السماع  
مخصوصا بعد ذلك الحجر او تقريره فالانتم ان الوضاعة الفقر الواضح المتعقبة الاضافة في اضافة الملك  
للتعقيد قطعاً لا للتوفيق زيد الاشارة او لا لغيب المضاف اليه للجهان وعدم صلاح المضاف له  
فلم يثبت الاشارة والوضاعة في اضافة النسبة محتمل لكل منها الصلوح المضاف والمضاف اليه للجهان عند  
عدم الاشارة بوجه التوفيق على التعقيد اذ لو اراد التعقيد للغاغيين المضاف الاشارة **باب**  
**اليمين في العدة والطلاق** **قوله** بعد التعليل كما عتق القرب صحت في اي لم يكن متعاقلا  
عتق القرب في الوجود عن الكفارات بل عتقت مجانا **باب اليمين في البيع والشراء** **قوله** انما الظاهر  
انه السلم لا يقدم عليه فيه انه يجوز ان يكونه المقدم شافيا **باب اليمين في ليس الشيا**  
**قوله** بخلاف العرف فيه مناقشة يظهر التناقض **قوله** لقصد التهم او له بشية انه لو كان الممنوع المحض لم يجوز  
**باب اليمين في الضرب والقفل** **قوله** لانه فيه سدا عليه في نظر لانه لو جري في النفس والبدن عام  
**قوله** امجزة لا عليه عدم متقوض بحيث السلام والتأمين ونحوه اذ الحادث غير فانه في كالا يقتصر  
الشرب قبل ان يحصل فيه الماء فكذا لا يقتصر قبل الليث حتى على اليرق فما الفرق فلنا متعلق المحلف اليه  
موجبه في الثاني اذا لم يتسلسل عبارة عن عدم المحض بل هو مفارقة الرأب والبدن بخلاف الاول لكن

لناقل

لناقل ان يقول لما علم الحالف عدم الماء في الكون فلم يجعل على الجبوة باعتبار الاول صورة الكلام العاقل  
**باب منفرد** **قوله** انما ساد راع طيبة هذا المعنى لويل عليه عبارة الصبي من الدولات  
**قوله** في اللغة معروف ممنوع ولو سلم فالوقوف هو النفي القطعي لا الظن الحاصل من تتبع احوال  
ارباب اللغة والكتب المصنفة فيها والظن خلاف في امثال هذا المقام **باب الحدود**  
**قوله** او رد عقوبتها فينبغي في تاخير كفارة اليمين الى ارباب اليمين ثم انه هذه المناسبة ليست علم  
مستقلة للتعقيب بل مع عدم المنع فلا بد من ايراد الحدود عقوبت كفارة الصوم او الظاهر في كونه  
معنى العقوبة فيها غالبا بخلاف كفارة اليمين لوجود المانع من ذلك فاما **قوله** الفاد الراجح بمعنى  
الاستقبال لا الحال او الماضي **قوله** تحفظ النفوس في حد قطع الطريق **قوله** والوعاوض في حد القذف  
**قوله** والعيال في حد السرقة ولو زاد الفعل كرهه وحاطه جميع انواع الحدود **قوله** افساد الفرس كلاهما في  
الزنا والتلاف الاعراض في القذف والموال في السرقة **قوله** عن الملكين اي من كل منهما **قوله** او تكون المرأة عطف  
على ... **قوله** المرأة **قوله** اشارة الى ان مجرد الابلوج فيه نظر لانه القضاء المستدي بدنه الى وعلى اما  
بمعنى الصنع والتقدير بخوفه **قوله** فمضاهي جميع سمات او بمعنى الاتمام والختم والفرغ نحو قضى  
وطر او بمعنى التاديب نحو قضى دينه فالاول لا يناسب ادصاع الشهوة ومفادها خالفها والثاني  
يدل على اشتراط الاشراك وكذا الثالث الذي يرى انه من حلف ليعضبين دينه يوم كذا لا يبر الا  
بتليم الكل ثم انه التوقيع بقوله ولهم ما ثبت به الفعل او يصح او ثبت الفعل لا يتوقف على تحقق الزنا  
**قوله** من حقوق الغاء بانه لا يضره متصل ففيه نظر ظاهر ثم ان التغيير المذكورين لا يساعد على كتابة اللغة  
المشهور **قوله** احترار عن الغلط او فيه نظر لانه المشهور اذا ثبت ما هيته الزنا على ما سبق لم يبق احتمار  
الغلط في الكيفية ولا في المفعول به ولا يكون السوال عن الكيفية والمرتبة للاختلاف فالوجه ان يكون  
السوال عنها باللاحقة في الدار بالاخيرة والكتب والانتظار لرجوعه الى قوله عليه السلام هل  
جامعها هل يشرها هل طاعتها بل كتبها الحديث **قوله** كانت لانه المرتبة لشبهته اطلاق المرتبة على زعم المشهور  
والادفع جارية الا بن شبهة ملك اليمين في تحقق ماله الزنا بالاسبق **قوله** لانه لو خلى سبيل هذا التعليل  
يهدم الجواب الا في كالا يخفى على المتأمل فالوجه الاقتصار على ما في الهداية اعني قوله لانها بالجنانية  
**قوله** وناحية الواجب لا يظن فانه قيل لم يرم الناحية **قوله** انكم ايضا اذا سالفه بعد البعثة غير المرتبة ولمه الرجوع  
بالفاظ كثيرة سيما على رواية البعث فلنا البعوث غير تثلث والتلفين جراب والسوال جوابا انه نال  
توقفه تلقينا في رواية البعث بل يوم الاوسر الى التلغين **قوله** في غير وجه الى احوالنا كيد النفاخ  
واما ما فيه حق العباد فكذب المدعي الثاني يرجح الاول لانه وقع الفاعل وعدم الرجوع ههنا  
نظر اذ الفعل والدين يتبعان عا في مضر في الدنيا والاخرة وناحية في الشرع انما التلغين في الله حد اخر  
عن اشاعة الفاحشة فكذب الاول يمنع العقل والدين بخلاف الثاني فالوجه ارجح بلا شبهة فالوجه لو كفا  
تحقق شبهة كافي للهداية اذ هو الثاني في ذمة الحدود وقد خط سبالي او استدلال بتلغين في سواي



الرجوع في الحديث السابقة وهذا اقول **فصل في كيفية الحدود** قوله لا اله الا الله  
الناس تحت حكم الرجال في هذا المقام احتمالونه دخول العبد في حكم الاماء عبارة بطريق التعليل  
لا في دخول الناس تحت حكم الرجال بناء على كونهم اصلا في الزنا القوة الداعية فيهم والحد لا يملك  
وتصريح الاماء كقديم الزانية بخلاف السرة وقوة الداعية وانه كانت ادعى الى شرع الزنا لكن بعضهم  
بغلط الجناية كما في المحسن فيتمارضانه فيتحقق شرط الدلالة في شرع الرجل كذا في المغرب والصالح  
والقاسوس واختاره ابن همام وارى انه الحق قوله انه يكون مرعا فلهذه شرائطها  
الرجل وبهم شرائط احصائه المرأة فلوها على صيغة الاحصاء فيه ورط وجوابه بظهر الباطل واولا  
وهي على هذه الصنات الستة لم يرد شيء في تحصيل العقوبة لانها لا تجزئ في النكاح الجناية لانها  
للعمه او عوض عن المصا فالبه وهو الزنا على اختلاف كذا في جناية الزنا كشيخ الوراك  
وعلم الصرف وثمره رضائه في النكاح لانها كذا في الجناية فالمراد بها الاحصاء فيقول ما قاله  
المص الى جعل الحرية شرط الاحصاء لا يستدعيه فيكون قوله ثانيا مخالفا لها والحق في المنازعين  
اذا كذا في شرائط الاحصاء على الخصوص قوله والاصابة شيء بالاول جوابه انه اذا خضع المحرمين لم يذهب  
الى شرطية الزنا فالاجماع قربة على انه مراد المص الشبهة بالشع والتوبة بينهما على وجه التاكيد كزنا اسد واولا  
وابن حنبل في حق نذرة في عيلة بالتصغير وعبارة الذوق بدل عليه في قوله المص هذه العلامة هي ما اهل  
ولا يخفى عليك انه هذه الجهة بانه لقول على رضى عنه وتفصيله في هي هوى في المال فمن اين التأييد والجمع سن  
قد اضاف المحذوف من قوله على رضى عنه التفصيل في الثاني فالاول في الجمع ثم فانه صدر  
من على رضى عنها الخضم قوله اجيب بانه هذه الجهة ليست احاصل الجواب انه العلم ما ثبت شيئا ارفع  
حكما ثانيا وهذه الجهة انما ثبت شيئا ثبت حد ولكن ليست بمنتهى الحد بل هي اقية للنفي والحق ليس حكم  
ثابت بل عدم اصلي فلا يكون نافية رافعا شيئا بل كاشفا لعدم فلا يكون على حقيقة غير الصالحية  
هذا ولكن الجمع بمعنى الايضاح ولم يعمد في اللغة ولا في عرف وانه الوجه في وجه الكسرة انه يقول انه الخضم  
يخفى عليه قوله على رضى عنه لم يذكر التعليل اى ما كان في صورة التعليل في موضعها بعضا يرجع الى التعليل  
لكون لا للجنس في الزنا الذنب على حد فانه قلت اذا لم يكن الذنب فمن اين يكون عدم النظر عنه فبانت  
تتبع موارد الاستعمال وانما لها تظهر الجواب ثم قال كفى البطل فانه قيل قوله يخالف فعل فلما فعل  
لرفقة مصلحة وقوله رفع نكاحه كونه من تمام الحد الرجاء **باب الوطى الذي يجب الحد فيه**  
قوله شرع في بيان نظر الى الغصم ولو نظر الى الجرد لعكس المقصود قوله في غير المالك في شبهة المالك بعم ملك العين  
وذلك المتعة وكذا شبهة ولم يذكر شبهة الاستنباه كذا ذكر الشارع فيما سبق لانه زنا عند المص لا يرى  
الى قوله لانه الفعل المحض زنا في كل من تعين زنا نظر ادل ارباب تعريف الزنا موجب الحد لانه كذا هو الظاهر  
من كلامهم تاهنا فلا بد من زيادة قبل الطبع ودار السلام والاشتهاء خالوا واضيا وجبوا المصطفى  
كذلك الوطى حقيقة وانه ارباب تعريف الزنا اللغوي على ما يشيرون في السان وقوله لانه الفعل محض زنا وايضا

تمت

تمت في الاصول للشيخ الامام الفقيه الشريفة بقوله تعالى ولا تعرفوا الزنا بل على انه لفظ لم يرد معنى في  
الشرع فلا بد من النقل من ارباب اللغة في زيادة بعض القيد وذلك بعض اذا لفظ لا ثبت بالرأي والقياس كما بين  
في موضع فلو كانت انتفاء الشبهة في تحقق الزنا بالنقل ليس الاول فهو للمص لا بد من حمل محط الزنا فانه  
المطلقة الثلاثة ثبت فيها النسب الى سنين اشعارا بانه ثبت النسب انما هو باعتبار احتمال العلوق  
قبل الطلاق لا باحتمال الوطى في الحد والاشتباه بعد سنين ايضا كما لا يخفى قوله بناء على ان لا يطلق  
الشرع فيه انه دليل شبهة المحل لانه يكون غير عامل حتى لو ياتى ورد ابن همام راجع ايضا بانه دليل هذا  
القسم لانه يكون مقتضيا لثبوت المالك وجرد الاخبار لا يقتضيه وانه لا يوجد في هذا القسم وان  
قالت علمت انها حرام ومهما ليس كذلك في الفعل ما ثبت فيه ان ليس يجوز على غيره كما سبق ولذا افتى  
ابن همام كونه شبهة اشتباه قوله لانه اى اللواط مصدر لوط بمعنى لاطف اى كل واحد من العمل قوله  
في الوطى المذكور واللواط لانه اخضر وظهر قوله فلهذا وجعه حكما في نظر ما لو فلهذا الجمع الحكمي لا يظهر  
صحة الامة كما في غير لثان ومهما ذكر الزنا فيكون الجمع معنويا كقولهم اعدوا هو اقرب للتقوى واما ثانيا  
فلا بد ان اراد الاستدلال الخارجي فيزني في الزنا او اراد التضمنية فيخرج الوجوه الزمنية لا الخارجية وان اراد  
الاستدلال الذهني فم قال جاءه يقول لانه ذكر وطى بالهيئة يستلزمه فانه وجعه معنويا ففعل لفظ وطى  
منطوقه كذا في النسخ او في الشارع وادى بالحكم غير الصريح له تسامحا اى على كونه الحد حقا فانه لا يمتنع  
بين كونه الحد حقا مع من الصفة والعداوة ولا بد في القائم مقام غيره ان يكون سببا معصيا اليه  
كالسفر والشفقة ويمكن نكحت المناسبة لكن لا يمتنع نظر اصلا في لانه لا يستلزمه نكاح فانه نكاحا استلما  
انه الاستيفاء في نكاح القضاء لكن التقادم مهمنا لم نشأ من تعريض السوء فانه كذا السوء فيبقى  
انه يترك في الحكم وانه فلو بد من فرق من قوله فلا يتحقق التهمة فانه قبل هذا مما سبق من دور الحكم على التهمة  
وعدم لزوم وجود التهمة في كل فرد فلما ... من شدة الاقضاء في وجود حقيقة الزنا في حقيقة  
الزنا في مقامها التكمين كما سبق ولم يوجد **باب من الشرب الذي يجب الحد فيه** قوله على من شرب هذا الشرب انما هو قيام الرغبة  
فليس يحمل نزاع وانه اراد مطلقا فلا اتفاق من ابن مسعود قوله ولكن لا بد من الحاجة لنا الى دليل على اجماع على قيام  
الرغبة بل يكفينا عدم الوجود عند ذهاب الرغبة قوله يدفع ليس يدفع به كدفع بل جعل صحيح في اول الكتاب  
انه ثابت بل قالوا لو صلوا في نكاحه فذهب المص الى ذهب الكوفي مع انه الحد لا يشترط نكاح الواحد فالمثبت  
بحد الشرب الوجود واما الحديث منه فيصح انه يقال للحديث انه اصل في الحديث ولا يصح انه يقال  
انه ثابت به كما لا يخفى قوله لانه مناف لاطلاق قوله ثم اقول ان شرط عدم مضي شهر في الزنا مع الطلاق في الزنا  
الزانية والرافى فاجلهما جوابا بانه لا يبعد الاستدلال على وجه الوقف قال ابن همام بل من وجب الحج  
لجود الاستدلال على وجه الاستقصاء وليس كذلك **باب كيف** قوله لا يتحقق قيامه مقامه فيه انه يلزم  
جمع الحقيقة والمجاز في قوله بشرط مطالبة المذنب للهم الواجب بعموم المجاز لا يوجب عادة قوله  
معان ... ليست متعلقة بمعان لسان والمعنى بل مستعذفة قوله وهو كذا في النسبة انه اراد كذا في



نفسه او من التوفيق وان كذب في حكم الشرع فيستحق اذالم يات باربعة اشهاد كما كان له  
تعالى فاذالم يات بالشهاد فاولئك عند الله هم الكاذبون فلا يجب الجحد على الكاذب ولا على  
الحق المقذوف لانه هذا الكلام بحث يعرف ما ذكرنا في تعريف الزنا فنذكر قوله صلى الله عليه وسلم انه يعقل  
محضته لو ان السب لما ينفي عن الزاني او فيمنع حقه فلو انه ايضا لم يشترط احصائه الامم بل الظاهر ان  
ليست **ليست** مخلوقا مباديها بل زنت امك فخلقت منه فيكون قد فالدم منه فقط فيظهر ان شرط  
رمصانه الام لكن لا ينبغي لقول المص والاسباب انما ينفي او معنى راربا **قوله** بالاستحسان بالوسا **قوله**  
بما نعلم من الحد بالاثبات يصح **قوله** لانه في الحقيقة قد لا تكون اسما لها لا يبي ولا ينبغي  
لا شرط احصائه الدم وجه **قوله** يدل على انه حق الله اي على حق الله فيه **قوله** والثاني اظهر **قوله** لا  
**قوله** الحد ثمانون ولم يوجد اي حال الا سلام **قوله** وكل واحد من غير رب فيله يلزم انه لا يقبل  
الشهادة بحج والراي وان لم يصب بكل واحد من خلاف الاجماع **قوله** وفيه يوجب تعريف بالتأويل يكون **قوله**  
في عدم صحه **قوله** وجوب الذنب الا ان تأمل **كتاب السرقه** **قوله** بصياغة النقص  
كانه عد صيانة العمل والوضوح صيانة النفس **قوله** في السرقه هي ان يقال اي يملأ لانه يقال وفيه نظر  
لانه الصلوة في اللغة الجلب المارد بالعد والاعمال **قوله** اللغة من كل وجه المناسبة بينهما بان لا  
سما وعلى شيء لا عدم الاشتغال والمناسبة بينهما **قوله** مثل القيام والعمارة والركوع والسجدة  
مباين للدعاء وكذا التامع مع اعطاء ما يخصه وكذا القصص مع الطرف والوقوف فيه نعم في الصور  
تأمل **قوله** وهو ليس بصحيح فيه انه لا بد من وجوده مثلا عند اذاعة الكذب وليس بظاهري **قوله** وكذلك ليس  
فيه ما لا يعرف **قوله** ولا يرجع صرا الى اطلاق **قوله** عليه السلام فيه انه لا صغر عند التعارض الى خلاف الجس فادع  
من الادلة اذ لا ترجع بالكسرة عندنا ويمكن ان يتكلم في الجواب **قوله** وهذا يشكك قول السوال عن  
ماهية اللغوية لا حتمال ان لا يعرف بين الغضب والسرقه **قوله** حارحاصم لمرده الى همام بانه المحصور  
والخصومة والشهادة بالسرقه لا يستلزم كونه السرقه منه فاحرم محرم او احد الرعيين وهذا ظاهر  
**باب ما يقصر فيه والاول يقصر** **قوله** من التمر انما يصح هذا على المسئلة الثاني قوله **فصل**  
**قوله** الى موضع الزينة الوجه ان يقول مع الزينة الباطنة كالغضب والصدور والسان اذا باطنه النظر  
الى موضع الزينة الظاهرة لا يختص بهي الرمح **قوله** ليس له صرف ما لا يجرى الحوم انه لا يرد المراد غير  
الردة فالمراد لا لا يلزم كونه العلة في الردة ايضا واحد **قوله** من الحوم الساسة لا بد من حذف المضاعف  
ببستقيم المعنى **قوله** فلا بد من المالا هذه الدلالة بخفض المارة والدمعي **فصل في كسرة الغضب**  
**وابانة** **قوله** لانه المجتمع لا يبر فيه اخطا هذا التعليل غير صحيح تأمل **قوله** قبل الارتفاع التعليل  
اقامة البينة **قوله** او بعد اي بعد اقامة البينة **قوله** فخط الحصة انه امراد مطلقا ثم وانه في حصة  
العباد غير منبذ **قوله** يحصل المقصود منه فيه انه المقصود حاصل في الاول ايضا بل الفرق عند  
انه في الاول انقطعت الحصة قبل ظهور السرقه بالبينة فلا يضر **قوله** يدل على الرجوع الى الاثر الصريح

فيه ان

فيه انه الاثر فاشترى عن التوبة وخوف الدفرة فعلا يصدر عنه الرجوع بخلاف من قام عليه البينة وايضا  
ليس فيه سبب الحد اذا اقر اقل واندر لا سيما مع الرجوع **باب ما يحدث السارق في السرقه**  
**قوله** فانه يوجب الغيبة اي انشاء المالك **قوله** لما يوجب التملك فيه صادرة لا ينبغي **كتاب السرقه**  
**قوله** اذا استثنى انكم اليها في فيه هذا معنى الفصل وهذا منقطع بل الاشارة منه بحيث انه واجب  
محتمل رايه لوم المسلمين للعدا الذي اذ في الاستغراق تناقص فيحصل المرام **قوله** العورات معارضة لقوله تعالى  
هذا الاغراض غير صحيح اذ قوله تعالى فان قالوا لهم بدل على وجوب القتال عندنا منهم بل ولا بد على عدم  
الوجوب عند عدم النذابة او بمعنوم المحالفة والخفية لا يفعله ولا شافية لا سدنة بالمعطوف  
حتى يحقق المعارضة وما دعوى على نسخ فلا بد من بيانها **باب كيفية القتال** **قوله** لانه اسم  
مصدر للدعاء هذا الدليل انما يدل على وجوب الدرع لا الاستمرار الثاني للدعوى انما هو الثاني الاول  
**باب الموادعة ومن يجيز امانه** **قوله** الواجب بمعنى الثابت لا معنى له كما لا ينبغي **فصل**  
**قوله** اي اقلهم نفسية بالذم او الدين بمعنى القرب **قوله** لا بد جعله من الدنيا فيه انه قلب الحزم بالمعنى العاشاذ  
**قوله** ويمكن ان يجعل الاول على الاخر شرط ما ذكره الشارح مبني على انه يكون ولو ان سببه معطوف فاعلى ولونه  
من اهل القتال الذي هو صحة امانة ولو وجهه اذ عدم حوى السبب لو بناسب صحة امانة وكذا امانة  
اعني وكذا امانة لا يحوي لست بل لم جعل السبب بمعنى الشرط لا ينبغي في جوع بل يزداد اذا قال وجه  
انه **قوله** لانه سببه فينتج من فاجله معطوفه بالواو على تعدي الى غيره واما الفاء فللمجد والاسباب فان  
شككت في صحة هذا الوجه فانظر الى قوله تعالى فليكن عليه فليكن كل المتكلمون فليطاع ما كتبه البطارق  
**قوله** استثنى من قوله صحى منقطع او متصل فرع بتضمين صحى معنى للزوم والتمام **قوله** ويجوز ان يكون  
ذلك قبل ان يحاطوا بالام او في العذر من المتكلمين نظرا ما الاول فلو انه لا فائدة في التفصيل بل يكفي الولوج  
واما الثاني فلا بد من الوضحة انما يكون فيما فصل بين التعليلين وهما ليس كذلك **فصل في كيفية القسمة**  
**قوله** اشارت الى حال وقوله كلام الشارح ههنا يشترط اتحاد حال القتال وجاهل شهود الوقعة وليس كذلك  
**قوله** فانه قبل لو طاعة ما ذكرتم صحيحا لانه لا بد من الاغراض من بيان اعطائه عليه السلام لا غنائها والاول هو  
ورود اصلا **فصل في التفتيل** **قوله** فالجواب ان معارضة المعارضة ممنوعة او الترخيص قد يكون بالمعط  
ونحوها **باب استيلاء الكفار** **قوله** لانه امانه من سخطكم لانه فيه نظر لا ينبغي **باب في الجزية**  
**قوله** تعالى الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذ كنتم الدينة الدينة الكريمة انما تدل على النصرة على المؤمنين  
والمدح على كل من كانه **قوله** فلو ان التوب **قوله** اجيب بانه الخلفه عن النصرة فيه نظر اما ان لا فلا ان  
الحلف لا يجمع مع الاصل ويجوز اخذ الجزية لونه قادر على النصرة بالمال والنفس والاثابا فلو انه سابقا  
لا يكل له كاي **قوله** لكن الظاهر بل انه على كونه الجزية خلفا في حق الظاهر والجواب عندي منع كونه النصرة  
مطلقا طاعة بل مع الاعتقاد والنية الذي الى قوله ثم ان الله بين بين هذا الدين الخارج لما في تنازل  
قناو شديدا ثم قل نعم النصرة ليست في مقصودة نفسها هي سبيل عند خلقها كنية كالصالح



بل هو لا يوصف فيستغنى عن التنية نعم لا يكون طاعة الامع التنية **قوله** والصلوب انه قول المحرط  
لا ينبغي عليك انه يمكن ارجاع الجواب الاول الى الجواب الثاني بانه يقال المراه والصلوب لمحا  
للاصل وهو انصره اذ لا جها د عليها فلا يكون محلا للخط اذ لا يتصور الخلف الا فيما يتصور  
فيه الاصل **قوله** لا يوصف يعني عنها ما فيجب **قوله** لم يذكر المراه واردة للوزم مجازية نظر اذ لا يمكن  
في بانه العادة مجرد الملازمة اذ هي من جوده في كل مجاز بل لا بد من ذكر خصوصية ما على الالزام  
اعني معنى الاخر لا يجزى ارادته اذ المراد معنى الشهر الثاني ويمكن دفعه بانه **باب احكام المراه**  
**قوله** لا يستلزم الا بوجه صحيح وكذلك استلزامه فيه نظر اذ في استلزامه والوب ثبت الملك قبل الاستلزام  
فيكون الوجه في الملك على ما سبق بخلاف المراه فكيف يصح القياس **قوله** والاعراف غير ملية نظر  
**قوله** هو كونه ادسا ما ينبغي ان يقول وبما هذا **قوله** اما العبدان عن التصرفات فلا فيه نظر فانه ظاهري  
العبدان **قوله** **كتاب القبط** **قوله** اذ لا يعني العفول لانه الاول قد عني على **قوله** وفي الشبهة **قوله**  
وقادف انه لا يجب بالرفع لا غير لانه جمل معطوف على **قوله** وهو فيكون تخصيصا انه كان الاحكام  
مطلقة وان ثبت باعتبار نفسه يكون بيان الوجه القبيح **كتاب القبط** **قوله** هو ادسا سب **قوله**  
وكذا وجه عدم المناسبة وجه الاول في صورة التصديق ايضا فلو وجه التنبه ويمكن ان يقال  
التشبيه المحر الى **قوله** اذا استشهد لا الى **قوله** لا يكون مضمونا عليه **قوله** وفيه نظر لانه الكبرية الجواب عن النظر الضابط  
راضية الى بانه دينار فاللفظ خاص كالب **كتاب الالباف** **قوله** انه من مالكة قصدا قال ابن همام هذا القيد  
لا يستغنى عنه **كتاب الشركة** **فصل** **قوله** فلو يستحقه رب المال فيه نظر لانه لا يلزم **قوله** كانت  
و دية عند رجل فخلصها فيه نظر اذ الكلام في خلطها رضا والمباين في كتاب الوديعه خلط احداهما تعديا  
**قوله** وهو بعيد لانه غرض القيد يري بل باطل اذ شركة الملك قد تحقق بمجرد الخلط بلو احتياج الى العفوع  
انه شركة الملك لا يتحقق الواجب فعل فهي مقابل شركة العقد **قوله** لانه شبه المضاربة من حيث انه يعمل  
في مال الشريك في الجواب نظر اما اذ لا يكون شركة المعاوضة والمضاربة جاز على خلاف القياس فلا يكون  
مقيسا عليها واما ثانيا فلا جاز اذ لا يربح ما لم يضمن قيا ساعلى المضاربة فيلزم انه لا يضمن الوطالة  
اذ لزم التضمن فارجع مالم يضمن **قوله** لو اجيب بذلك الجواب المشهور لا يكون جوابا بها اذ الكلام  
ليس في الثبوت الضمني بل في حصولها الضمني فبينها بونه بعيد **كتاب الوقف**  
**قوله** لسنا ان الصحة هي هنا بمعنى اللزوم هذا لا يصلح جوابا عن الدعوى المذكور اذ يحصل لزوم المناقض  
في قول المص اذ استثنى السابق بل على الخروج في قول ابن حنيفة وفي لجب بل على عدم الخروج على قول  
واما التعريف فنقد عدم الحكم اذ الحكم بغير الحدود والاحكام بالجماع **قوله** الا يرى انه القراء فيه انه على خلاف  
القياس فلا يقاس عليه **قوله** ينبغي ان يكون بطريق المماثلة فيه انه المماثلة انما يكون قبل القصة فالوجه تقديم  
هذا على **قوله** واما ما بعد هذا من هذا المسبب ما تقدم اى على **قوله** سلمناه وقد عرض عليه واما على  
الجواب الاول فناسب بانه يحمل الاسم على الصحة دون اللزوم ويجوز **قوله** موجب الوقف من الملك على تقدير

عالم

حكم الحاكم **قوله** لا ومعناه لمبادلة في صحة العمد راجح فيه انه ذلك في غير الوقف على ما بينه المص **قوله** فلو انقضى  
بذلك تناقض كلام يمكن ان يدفع بان العلة ليس من القابل ان يقضى لانه اصدقة وبعد القبض يخرج عن كونها  
علة الرقعة لا تقطع التنية بتبدل الملك **كتاب البيع**  
**قوله** التملك المال بالمال فالبيع قائم بالواحد في اللغة والآخرين في الشرع فلذا اخبر في المعنى الشرعي لفظ المبادلة  
**قوله** بالتراضي احتراز عن الاكراه وقوله بطريق الاكتساب احتراز عن الضمين متلازمة خوف قرب حرجا فافاضا  
فراضيا على دفع الثوب واخذ القيمة وفيه نظر اما اوله فلا في هذا التعريف انه لا يملك البيع الشرعي فالقيد  
الاول محل ادب الكرم بيع في الشرع واقتضاب تاج الشريعة في الوقاية حيث لم يذكر وانه كالم البيع الصحيح  
فلا بد من ذكره في كثره اذ البيع كما يستدل بالاكراه بنفسه بالشرط وغيره واما ثانيا فلا في البيع في الشرع عقد كسب  
منه الوجاب والقبول متضمن لمبادلة المال بالمال والعقد متعلق الكيف والمبادلة فعل ويمكن ان يقال ذلك تدقيق  
فليس في المبادلة نفس القيد شرعا وعرضا واقعة **قوله** وهو من الاضداد اى يطلق على الصديق بالو شريك المعنى  
لوالفظي كما هي ثمانية سائر ما يكون من الاضداد والاول لا يصلح فلو لم يبيع في اللغة تملك المال بالمال الوعد زيادة  
**قوله** لولا اصطلاحا في نظر المراد بالمعنى الشرعي وهو مجموع بيع واشترى متلا فلا يصدق على واحد منهما  
فكيف يكون من الاضداد ولم يعرف اصطلاح غير شرعي يحمل عليه البقاء المقدر اى المقدر في بقاها  
اى البيع بنا على المبادلة **قوله** فلا يحتاج الى التنية جوابا انه المحتاج الى التنية انما هو الحال الانشائي لا الحال الوعدي  
وحقيقة المضارع هي الثاني دون الاول **قوله** والمقيد فيه انه المقول لا يتم اذ لا حقيقة في الحال  
اذ العدة والسوتم انما يكونان في المستقبل واما الاول فمفعول بالبدالة على التراضي فاذا اقصا فاعلى بنية  
الانشاء والحال يكون حالما به كالعاطى وقوله رضى وعطيت ونحوهما فرف المضارع في  
البيع وغيرهما حكم اريد اللغوي ان الشرعي اما الاول فقط واما الثاني فظاهر الحقيقة الشرعية في البيع  
اللفظ فكان في الشركة والوجارة والهبة وغيرها واما المضارع فيجاء في كل لغة وشرعا ثم حاصل  
ما ذكره الشارع انه في انعقاد البيع بالمضارع في بين والاصل عدم الاختلاف فينبغي ان يحمل لفظ  
المستقبل في كلام المص على القرون بسبب ما يخرج فيقع الخلاف **قوله** وهو العدة انه لا المستقبل في جانب  
البائع وانه لا يربح الجانب المشتري وهو لا سواه **قوله** لانه المهور وجوب لا يقال **قوله** فقد يربح اى شرط  
البيع وهو القبول فلا يلزم الا تعقاد بلفظ المستقبل اعني الاول فافاضا ببيع هذا النوع على قوة التراضي  
سكنا البيع وقد عرفت ما فيه وعلى ما حققنا يلزم زيادة لفظ صحيحا في الموضع **قوله** عدا البائع يمكن  
انه يناقش بالعرف البائع انما يكون لو لم يبدد على الرجوع فاذا قد قاين العدة بعد عمل الدلالة فلا يباح  
ينهم من هذا اذا قيل حال القيام تعارضا فيصح فينقضي البيع **قوله** لا يربح الا بالان مجاز كونه اسم الفاعل مجازا  
في الماضي في البعض وعند اكثر حقيقة كالحال ذكره النقاش في شرح الخيصر **قوله** والثالث حقيقة  
فيه نظر لانه الصورة الثالثة يكون اطلاق المتبايعين مجازا باعتبار الاول ايضا بانه اسم الفاعل ان  
كانه مدلوله واجزا مرتبة يكون اطلو حقيقة عند وجود اى جزء لانه اذ وجب الجميع في زمان واحد



متقدر وبعد الجواب يكون ما ضيا في الضرورة انقص على جزء واحد كالمصلحة والصالح فحق المتباينين  
الفاعلون للبيع الشرعي او بضد الشرعي لا يتنازع عقلا ولا فيها على التوهم لا يتنازع وضاهما  
كأن محلا واحدا للبيع الشرعي كما نأخذ في واحد فلا بد من الاول لركن البيع فلا بد من الثاني كما قلنا فانه في  
قولنا في الباقي جواب لما قلنا انما قال الفرق لا يعني ههنا ان في المص والفرق تفرقا لا في المص لا يصلح جوابا  
عما ذكر بل هو تأويل ثانياً للحديث منقول عن محمد بن كمال الاول تأويل منقول عن البرهم الخفي فالفرق فيه  
محتمل على الاول بان يكون اسناد الفرق اما بمعنى الاطلاق او بمعنى النسبة وكلاهما غير صحيح ويمكن ان  
يعاك المعنى المجاز اللغوي راجع على الخلف على اقل فيكون مجازاً راجعاً وايضا لا بد للاسناد المجازي من  
اذا اسند اليه يكون حقيقياً وهو هنا لا يوجد والابتن لا يصلح لذلك يظهر بالآمل **قوله**  
اليها مجازاً في هذا المقام بحثه وجوه أحدها انه الفرق عبارة عن عدم الاجتماع فلا يكون  
عرضاً اذ هو قسم من الموجود الخارجي ولا خلاف في جواز قيام الوجود العقلية والعدمية بالعرض  
في الحدوث والامكان والمخلوئية ونحوها وتأتينا منع جمعية الاجتماع في الوجود العقلية انما هو في  
الاحكام الشرعية على ما ذكر في الاصول وتأتينا منع الاجتماع وقد زيف في كتب الكلام اذ ذكر لا يتنازع  
وتأتينا منع وجود الاسناد لما ذكرنا في الحاشية السابقة فالوجه في تقرير الاعتراض ان يقال الفرق  
في الحديث الشريف مسند الى ضمير المتباينين فصره الى الاموال اما بخلاف المضاف او بالاسناد  
المجازي او بذكر المحل والارادة لحال فكلها مجازة فوجه تبرج مجازة على مجازة هم قوله وفي نظرنا المجاز  
جوابه فشق المجاز باعتبار ما يؤول اليه او ما كان عليه باعتبار النوع لا شخص بخلاف ما نحن فيه  
فانه خصوصية الفرق بسند الى الاعيان ويزاد به المعاني كثرات يعاجلها في نظر المتسامع لغير  
الحال نعم يرد انه يقال المذكور انما هو في الفرق الذي يعني الاختلاف والتقابل والذي في الحديث  
بمعنى الانتهاء والافتقار ونحوه منقوله على انه ذلك يصح فيه نظر اذ المراد بفش الاستعمال  
بالنظر الى عجز الخصم لا بالنظر الى الحقيقة فانه لا يشبهه في غلبة اسناد التعريف الى الاعيان على الحقيقة  
اليها وان كان الثاني في نفسه كثيراً واختلاف بين الامام وصاحبه انما هو في مجاز غلب على  
حقيقته اذ ليس له وقت معلوم بل هو معلوم بالمشاهدة وعدم تقدير بقدر مخصوص لا واجب  
الجهالة في الملازمة في ان الجاهل فيها في الانقضاء والبيع وفيما نحن فيه لو سلم الجهالة ففي  
هذه الحاشية فابن المشاهدة **قوله** المعاني بالاشتراك اللفظي فيه انه الموجب والمجازة على انه كون  
الفرق عرضاً لا كونه مختصاً بالاعيان لغة وعلى تقدير الاشتراك لا بد من معنى قائم بالاول والقليل  
قيام العرض بالعرض **قوله** البيع ما يتعين فيه انه غير صادق للفتن في الصرف مع انها مبيعات  
من وجه ليس الثمن بالم يتعين منقوض بالمقدرات اذ بيعت بغير التصديق عينا فانها ائتمان  
من وجه مع تعيينها البيع ما يحل الفرق بين هذا القول وبين ما قاله الكرخي غير ان اللفظ زيادة قيد  
ابتداء من الاعيان ابتداء منقوض بالمقدرات في الصرف لما مر وسيله المقايضة اذا اعتبر ثلثاً

وبالمسلمة

وبالمسلم فيه وليس ثمن والذي عند الثمن ما لا يربطه في العقد والبيع ما لا يتصور  
او بدلا الصرف انه كالتقنين لكل منهما وسيلة من حيث انه لا يربط به الانتفاع بعينه ومقصود  
من حيث انه لا يقصد في هذا العقد غيره مما ينفق بالعين وانما لنا هذا البديهي فكذا في الاخر  
فالمقصود من البيع ليس الا الاخر والقدرة وسيلة وبهذا المقايضة انه كانا بيعين فكل منهما مقصود  
لاخر وسيله لصاحبه فجاز الاعتبار ان كانا مبيعاً واحداً غير معين فهو غير مقصود شخص  
بخلاف الاخر المعين فتعين المقصود به للعين بخلاف السلم اليه اذا كان من اس المال فقد فانه متعين  
للمقصود به لكونه من اس المال وسيله واما اذا كان من اس المال ثوباً او عبداً او نحوها فهو بيع والموجب  
ثمن والسبب المقصود به الانتفاع بالعين وعدم العيين وعدم ما ينتفع بعينه في العقد وكذا  
مقابلته ما ينتفع بعينه ما اجتمع فيه سببها فالفرد لاكثر وانما لا يجتمع فيه البيعة والثمنية  
فيكون متردداً في الاول محض ودخول الباء في التثنية اذ هي موضع للوسائل في ذلك  
المقايضة المعين يجوز دخولها لكل واحد منها عداها يجب دخولها لا اعتبر ثماً يجب الوضع  
وان دخل على غيره وان وجد ثلاثة معتبرة وثمنية صالحة فجاز والافتقار لا يدخل في تعيين  
الثمنية والاولى **قوله** كانت مبيعا هذا مخالف لما ذكره خواجه زاهد في شهادات الجامع من ان  
المكيل والموزون اذا لم يكن معينا فهو من دخل عليه حرف الباء اوله **قوله** وافق الاعيان ثلثة  
لقول الفرق بين ما قاله الشارع وما قاله من وجوه الاول انه التقنين ثمن محض مطلقاً عنهم  
وعند المص بمجمله مقيد باذا فيغيرها وثمرة الاختلاف يظهر في الصرف وجه عدل الشارع  
استلزام قولهم عدم البيع في الصرف مع انهم صرحوا بانه البيع لا بد منها والثاني ان البيع غير الثبات  
المستثناة بيع محض مطلقاً محض عندهم وتقيدها اذا قيل بالتقدير عند الشارع وجه العدول  
استلزام قولهم عدم وجود الثمن في بيع السلع بالسلع بزيادة وابطال ما والى الثالث البات  
الموصوفة ثمن محض عندهم ورد عند الشارع وجه العدول انه الاحتياج الى الاطلاق بالسلم  
بصرف الاجل يستلزم كونه مبيعاً من وجه اذا اجل اوله لم يثبت في اللغة اللفظ البيع والشرع  
المقدرات اذا كانت غير معينة بالتميز الثالث المعنى باعندهم لفظية عنده وجه العدول ان قولهم كانت  
مبيعا ولا يصح الاطلاق انما قص ما سبق من كونه البات المقصود ثماً آخر للمقدرات انما بالتميز  
من السلع لكن هذا الوجه لا يتشبه فيما دخل الباء في المقدرات ويمكن ان يقال وجه العدول  
مشابهة المقدرات للبيع المحض في الانتفاع بالعين هذا وفي هذا المقام بحث اشبه اليه فيما سبق  
وهو ان التقدير لا يتناول تعريف البيع اصلاً فكيف يكون مبيعاً من وجه وبهذا المقايضة لا يتناول  
تعريف الثمن اصلاً فكيف يكون ثماً فان قيل التعريف الى اربعة البيع والثمن المحض قلنا فبعدم  
صحة فلا بد من تعريف مطلقاً حتى يحكم عليه ببحث آخر وهو ان يدخل الباء في المقدرات الغير المعينة  
لا يمكن اعتبارها مبيعاً معتبراً في العقد والتميز بغيره لا يفيد الباطنة فيصرف ولا يفيد في اعتبارها



بمخلاف **قوله** لكن اشترى قنا ومدا في ان سيجي انه المبرر اخذ في البيع ابتداء ثم يخرج  
فلذا جاز البيع في القن ولو كان مكان المبرر لوجب بيع القن لعدم دخوله ابتداء **قوله** تفريق الصفقة  
فيه انه قد سبق انه تفريق الصفقة على البائع لا يوجب خیار **قوله** وجوبه معروف على موزة لا يخفى  
عليك انه هذا الجواب لو منع الوعاء الراد على الاستدلال **قوله** بانه كذا من ان الوصف المحض لا يوجب  
الشرع كانه تضييق **قوله** انه كانا شيئا بالمكن هذه المسئلة لانه السابح فيقتضي بقدر قطع الشرع  
تحكمها اذا وجدت نزاع او ناقصة الفساد على سيجي وهذه المسئلة انه يكون البيع قويا  
واحدا اذا زرع عانة فكل من الفساد بل الجواز والمحصر ويمكن ان يقال المراد بالثبات ثوب ذي  
ذرع عانة متغير لكل ذراع منه منزلة ثوب ولذا قال الشارح والاول **قوله** فيه نظر لانه لا يوجب  
من حيث انه الباقي ينقص بعوانه لم يرد النظر **قوله** والذرع عانة من ثوب واحدا يست كذلك الى حيث  
بمخلاف فيه انه يخالف قول المصنف في سابق وذراع من ثوب لا يجوز التفاوت **قوله** فاذا عرفت  
فيه مناقشة وهو ان الوعاء العقلي كيف يكون سبيعا **فصل** **قوله** وقد عارضه دلاله انما  
فيه نظر لانه اذا سلم كونه عدم القطع معناه ابلو شريك فاذا سلم على البيع يكون بناء على المتأد لا  
رضا ولا مع علم بطلان الشئ **قوله** فانه الهى يقتضي المشروعية فيه انه يقتضي المشروعية بحيث  
دونه الوصف ولا يطلق على مثله الجواز كاربوا البيع بالشرط **قوله** وكذا في كبر الى الى الفرق المذكور  
**قوله** لا يستفيع به بدونه وهو متقوض بجعل البرود ولها فالو لانه يتمثل بعرفه لكن ليس  
الكلام في ذلك بل في الاستثناء مطلقا والمفتاح كذلك دونه الطريق **باب خيار الشرط**  
**قوله** وهو فباس منه لا حد شرط العقد اي جهته وحاله لا ركنه كقولك كالتكليف من غير المال فيه  
انه متصور من السلطنة والموتى والمنقطع **قوله** بانه ضرر من رضى به فيه انه الضرر السابق ورضى به  
ايضا حيث رضى بشرط الخيار مع علم بمواده وحيث ترك الاستفسار والاستسكان  
**قوله** لا يأخذ الكفيل الذي يقتضيه النظر ان يقول الركيل ثم اصلا الاصح جار فيه ايضا فليس فيه كبر  
فانه **قوله** لانه ذلك من الاسقاطات فيه انه الفسخ ايضا اسقاط للعقد والتمسك **قوله** واهر كذلك  
م كيف وفي هذه الثلاثة الرام العين ونضر الشريك وسائر الاوليا **قوله** لانه النكاح من عوان  
النعم فيه انه يكون في الطلاق الرام ضرر فيه عظيم فكيف يصح انه يقول ليس فيه شيء **قوله** لانه  
اولا لا ضرر فيه ان هذه الاجوبة الثلاثة جارية في ضرر الفسخ ايضا فانه بالاولى ان شرط الخيار  
وليس اى ضرر ما اقدم عليه وان غير ايد على موجب شرط الخيار وكذا جواب اختيار الامة المعققة  
جارية في الفسخ ايضا يظهر بادي قائل لا قائل الطلاق كذا في الطلاق كذا لانه بقوله  
ما قيل لانه لو ضرر العقد ام كيف وهي منع من مولى النعم **قوله** او لكونه بايجاب الشرع فيه انه كل الاحكام باجبا  
الشرع ولكن الشرع جعل الطلاق سببا للعنة بنزاعها عليه **قوله** ان الله تعالى والمطقات ينزح من الامة  
**قوله** على موجب خيار الشرط وهو الرد اي موجب خيار الشرط والعقد اذا اجازته فيه انه الضرر السابق

موجب الرد الرضى به ورضا المذموم رضا لادنه البين فظهر انه قول الجوابي سيف والشارح في رده  
ابن همام **قوله** لانه المراه به حق قابل له فيه انه يكون ذكر الحق ضايعا اذا لم يرد به العين لدخول المراه به  
لا يعمل لا تنقل بالوجه اجاب ابن همام بانه الثابت في الصحيح **قوله** مالا فقط ولينظر اجاب ابن ثابت **قوله**  
المالكية صفة بنقل المورث اليه لا يخفى عليك انه المالكية معنى لا يقبل الاستقلال اصلا ضمنا كانه او  
فصدا بل هي ثابتة للورث ابتداء عند كونه المورث مملوك ضرورة استناع المفعول به بدون  
الفاعل فالاستقلال الضمني مجاز من رزق الوصف من محل وثبت مشك في محل آخر بواسطة شئ فانه  
ح انه يقال فليكن خيار الشرط كذلك واجيب بانه الخيار ليس من ازم البيع اي البيع بقرينة قوله كم يبيع  
وقد اختلف في المملوك تنجيجه انه الخيار وصف الرجل قصدا لكن يلزم منه كونه البيع بخلافه تبعاً  
وكلاهما لا يلزم من محلهما الا يرى انهما يضحون عند الرد والوجاهة فانه مات الرجل الخيار  
وباعه ولا موجب لثبوتها للورث والمورث ابتداء بخلاف المملوكية فانه لا زمة للبيع لا يملك  
عند اصلا يلزم ثبوت المالكية للورث ابتداء ضرورة فسقط اعتراض الشارح اذا لم يرد بلزم الخيار  
للبيع بشرط الخيار لثبوت وجوده في الجملة فلا كلام فيه وان اراد الدوام والاستمرار للمملوكية فكيف  
ولو كان لانه لا زمة للمملوكية لوجب استثناء الورث لاستناع الاصل لا ركنه غير عرض لا يقتضي ضمنا  
**قوله** وتقدم لانه ان يطرق الثقل في هذا الجواب نظر لانه لا يقتضي نقصان الوصف وايضا في المورث  
استحقاق البيع سلبا فكذلك الورث فحيثما في الخيار بانه يقال المورث استحقاق البيع سلبا فكذلك الورث  
فالجواب عندي انه سبب خيار العيب هو العيب اللازم للبيع الثابت بعد الاستقلال برفع العاين فليزم  
ثبوت العيب واما خيار الشرط فبسبب الشرط الذي زال موت المورث **قوله** سببه **قوله** وصار لا اختيار  
الى نفس الخيار بربانه ثبوت بدالة النص فلا يرد انه يقال انه ثبوت نفس الخيار بالحديث على خلاف القياس  
فكيف يصح القياس فكيف يصح القياس عليه **قوله** اذا لا وجه له ساه للغير اصالة فانه قبل البتة الحاجة الدائمة  
المذكورة ووجه الاشارة للغير اصالة فكت المنفى هو الوجه المعبر في الدلالة اعني السواة من كل وجه والزيادة  
ففي شرط الخيار للعائد خلاف مخالفة القياس من وجه واحد وهو ان تمام العقد الشرط وفي غير الواحل اصالة  
هذا وكونه المنصرف في العبد بالفسخ والامضاء اجنبيا فلا يحصل المساواة اذ اخرج عن الاجنبية  
وذا بالبناء **قوله** الجواب انه المشترى اصل يمكن ان يجاب بهذا عن اعتراض الكفالة ايضا فيتمثل القول الغير  
الصحيح وثم وهو انه ثبت الدين في ذمة الصغير **قوله** من حيث شرط الخيار صريح **قوله** فانه عدم التفصيل عند  
اذا ادى الى البيع اعلم انه في الشارع كالمخرج عن العقد احدهما وقوله فانه داخل في العقد وقوله  
ولو انعقد في حق الاخر يري في اللفظ منافضة وكذا **قوله** بالمدير في حكمه وخصم بالخصم انما فيه  
خيار الشرط داخل في ابتداء العقد من وجهه وخارج من آخر فعلنا بالشئتين بخلاف المدير فانه داخل  
في ابتداء العقد من كل وجه يعني انه يقال وجه الدخول فيها معلوم طر وهو انهما لا يتصوران معا في  
العقد فوجه عدم الدخول في الاول هو حق استنازه عن المدير فانه قيل **قوله** الحكم انما هو في حق



يجوز ان لا يعقد بخلاف المدبر قلنا منقوض بملك الغير والمالك والوقف قائم قبل  
ثبت الحكم في الاولين برضاها قلنا فكذلك برضا من له الخيار ويكن ان يعرف بين رضا  
العائد والوجوب وفي الوقف اختلاف فعلى الصحيح وهو عدم المنع لا يخلص الا باذعان  
تقديم يكون غير مسجل فتأمل قوله اجيب بان المرأة اذا اشرفت على الهلاك لا يجزى البيع  
انها بالاشراف لم يتعين المرأة للطلاق والعقد للعناق بخلاف الشوب فانه بالاشراف يعقب  
تعيين المبيع لخروجه عن محلة الرد هذا ولكن ينقض بالهلاك دفعه الا انه يقال انه نادر  
والاولى ان يقال انه مدار المسائل على دفع التهمة وهي في الطلاق والعناق في الهلاك وفي البيع  
في الباقي فانعكس الحكم دفعا لها قلنا قياسا على خيار الشرط بخالف قوله استحسانا انا مل  
فساد هذا الوجه ظاهر وخيار الشرط جوزه استحسانا فلا يحرر بجزء عليه القياس والطلاق  
بالدلالة عندنا لا يرى في الحاجة وحاجة البائع الى التيقين لا يبلغ درجة الحاجة وحاجة  
الخيار الشرط بخلاف حاجة المشتري الى التيقين فظهر . المذكور في المجرى ان يكون  
مبيعا فانه قيل ان العلاقات في الجواز محصورة فالاحتمال منها قلنا انه الاستعداد  
او الاول لقوله ذكر الطحاري سلمنا اى سلمنا كونه وصفا لا اصلا

مضمونا الى المبيع فاسر لا الى معرفة سبيل هذا لا يتمش

في شرط انها يجب كذا فانه له انه بامره طلب

فظهر حاله منتكها حتى من يمتثل











بأنها تنقض وجود ما لا يوجب ما سيكون قل ذكر في مبسوط شيخ الإسلام سبب وجوب غسل  
 المرأة ما لا يوجب غسله بسبب الجنابة قل لا يتناول ما إذا وجب الغسل بسبب الحيض والنفساء قل  
 وعند بعضهم السبب الجنابة قل فيه انه اولى درجات السبب ان يكون ملابا للحكم والجنابة ينافي  
 الغسل فكيف يمكن سببها وذكر مثله في نفي كون الحدث سببا للوضوء ولذلك جعل شرطه  
 وان قيل هذا اللفظ قل قال صاحب النهاية قل وهذا جيد لكن كلام المصنف في ترك بعض وجباته  
 اقل قال الفاضل يعقوب باش وفيه كلام وهو انه يحتمل ان يكون قوله على وجه الدقيق والشهيق  
 متعلقا بمحذوفه اعني المنى الحاصل على وجه الدقيق فلا يلزم الترك المذكور كما لا يخفى انتهى كلامه  
 وقد يقال معناه انه للشهيق دخلا في الخروج فلا عناية بالكلام اصول قل فالوجه بالظهير يتناول  
 من خرج منه المنى على وجه الشهيق قل وفيه انه هذا الدليل لا يتناول الا المذهب الذي يوجب الوضوء  
 للشهيق عند الخروج فتأمل قل وقيل ذكره اتفاقا لوجوبه على المحتمل قل وايضا يجب الغسل بسبب  
 الاستناء باليد والتقييد والادلاج في الدبر قل والمحتمل وجوب عليه الغسل لحدث ام سلمة قل  
 ويرج عليه انه يلزم ج انه يبقى وجوب الغسل بالاستناء باليد والتقييد بل دليله قائل قل انما كانت  
 النبي عليه السلام عن المرأة ترى في مناسها مثل ما يرى الرجل فقال عليه السلام اولى وفيه انه هذا الحديث  
 لا يدل على وجوب الغسل الا على المحتملة لا على المحتمل واذا قيل المحتمل على المحتملة لا يجب عليه ذلك اذا لم يتذكر  
 اللذة وان خرج المنى قل ولونه قل في المار يتناول الذي والودي وليس ثم غسل بالوجع في اوجه المخصوص  
 ويجعل على حاله الشهيق بحيث ام سلمة قل المقصود انه الحديث ليس باق على عموم من وجه آخر لتناول  
 المار الودي والذي مع انه ليس فيها غسل فيخرج عن عمومه بحسب الاحوال ايضا فتأمل قل كما اذا خرج  
 الريح من المغضاة قل والقياس على خروج الريح من المغضاة فاسد لانه انما يتقضى الوضوء لانها  
 متوضئة بيمينين والنقص شكوك لاحتمال انه يخرج الريح من قبلها واليمين لا يزول بالشك  
 وفي مسئلتنا اجتمع المبيع والحرم والقاعد العمل بالحرم احتياطا قائل قل لانه لا يجب الا عند  
 انقطاعه قل ويرج عليه انه يجب بنفس الحيض الا انه من غير الى زمانه لا ينقطع لعدم الفائز في الغسل  
 قبل الانقطاع قل ومنهم من جعل على معناه انه الخروج عن الحيض وجب الغسل اقل لا فرق بين الحمل على الانقطاع  
 والحمل على الخروج كما اشار اليه في وجه الاستعارة الا انه المار ابراهيم العبادات الواقعة على توجيه كلام المصنف  
 قل فلا يلا انقطاع طهر والطهر لا يوجب الا طهرا اقل الانقطاع انما يكون طهرا من الجناس الحقيقية  
 فاي محذوف في ايجابه الطهر من الجناس الحقيقية فتأمل قل ولا ملوثة بينها ام اقل لا شك ان الحيض  
 يستلزم الانقطاع ولو بعد والانتقطاع ايضا يستلزم الحيض ولو قبل وهذا هو مراد من قال ان  
 بينها ملوثة فلا عناية على كلامه اصول فتأمل قل ويجوز ان يقال معناه خروج الحيض وهو المخصوص  
 بوجوب الغسل اقل في لا يلزم ان يكون الجرح سببا للمنع قل فانه قيل اذا كان العاجب الوضوء كانه الواجب  
 انه ينكحها في فصل الوضوء قل حاصل السؤال انه لما كان حكمها الوضوء كانه الانسب ان ينكحها في فصل الوضوء

وحاصل الجواب انها لما شابهت المنى كانه ههنا مظنة انه ينوبهم انها بوجوب الغسل فذكرها بانها لو  
 بوجوبها بل بوجوبها الرضوء وكما في الواجهة انما يعلل ذكرها بنفي قول احد لانه الجواب الاول انه ذكرها لاجل  
 دفع احتمال انه ينوبهم المتوهم وهذا نفي التوهم المحقق فتأمل قل وقيل ذكره تصريحا بالنفي لقوله قل وايضا  
 انما ذكره اتباعا للحديث النبوي قل اوجب بانه ذكره للتاكيد اي تأكيد الحكم السابق اعني نفي ايجابها الغسل  
 ووجهه لا يوجبها الرضوء لم يجب فيها الغسل لعدم نصه وجوب الرضوء مع الجنابة فتأمل **باب المار**  
**الذي يخرج من الرضوء** قل لما فرغ من بيان الطهارة بين ذكر ما يحصل به الطهارة وهو المار المطلق قل الا  
 انه عنوان الباب بكونه في بيان المار الذي يخرج من الرضوء لكثرة وقوعه بالنسبة الى الغسل ثم علم الطهارة  
 حيث قال الطهارة من الاحداث جائرة قل غلظا لا لحدث اقل كالجنبه قل اضعيفا اقل لا لحدث الذي  
 يوجب الرضوء قل وقاله انزل في السماء ماء فسال اربعة اهل في تناول الوية ما بالبحار تامل قل قلت انها  
 ستان في ازالة الجناسه الحقيقية قل هذا الجواب يقتضي تسليم انه المعينة في الدلالة انه يكون النزح في معنى  
 الاصل فالوصف الذي هو مناط الحكم من كل وجه لانه يكون في معناه في سائر الوصف فيكون الكلام  
 السابق في الجواب انه المار مبذول عادة ولا يبالى بجنس وسائر المبيعات ليس كذلك حنايا فتأمل  
 الا انه يقال انه الجواب الثاني جلي بسمي فتدبر قل المار في الهداية اما الذي ينظر من الكرم يخرج من الرضوء  
 اقل فانه لا شك ان ليس به مطلق بل هو مارق من غير جواز النجس به محل بحث فتأمل وفيه فتاوى  
 قاضي خان لا يخرج من الرضوء المار الذي يسيل من الكرم في البرج كمال الاخراج قيل ولعله في  
 قال صاحب الهداية ويخرج الطهارة بانه خالطه شيء طاهر فغيره احد اقل في فتاوى تمار خات  
 نقلوا عن المحيط انه لا يخرج من الرضوء المار الذي وقع فيه الا في تغير منه قل وفيه غير واحد صا  
 قل لا يخرج من الرضوء به اقل قال يعقوب باش في هذا الحل توهم بعض الشراح انه لفظ الاحداث عارفة  
 حتى قال اذا غير الوصفين لم يخرج الرضوء وليس كذلك لانه لا ينابيع لو يقع الحيض او الباء فتغير  
 لونه ورجح وطهر يخرج من الرضوء وفي النهاية انه يخرج من الرضوء بالتغير بطاهر وان تغير كل اوصافه  
 وانما كان في غير صفته من غير صفته تغير لونه وطهر ورجح من اوراق الاشجار وقت الحزن وغيره  
 ولكن شرط ان يكون باقيا على رفته انتهى اقل ويشهد به قول صاحب الهداية في حق ما بالبقا  
 وانه تغير بدونه الطبع يخرج من الرضوء به ولا شك انه اذا تغير لونه ايضا وبالعكس ولا يتصور  
 احدا للتغير بدونه الاخر وقال صاحب الاصول والوضوء وانما قال احدا صا اخر انما هو محل الخلاف  
 قال الامام الاسعجاني في شرح الطهارة ان تغير لونه المار يقع الا في ذم حكم المار المطلق ولا  
 منك انه المار اذا تغير لونه تغير طهر ايضا وقال الامام الميماني انه طاهر غير طهر لانه المار اذا اخرج وحده  
 وتغير به جاز الرضوء اقل لعل المار بالغير في صور طهر المار وحده في طهره وانما قال بالغير الرضوء  
 بالقليل وانه رقت فيه نجاسة مالم يتغير احد اوصافه او لو لم ينجس اية ماله قال ايضا يخرج الرضوء بالكثر  
 وانه رقت فيه نجاسة مالم يتغير احد اوصافه قل فيلزم ان القول ماله وجه لا فتأمل قل لا محل لاعتبار

اذا تغير لون المار باختلاف الزعفران  
 تغير بغيره البتة

هذا بحث نفيس



بالنائل فاذا ذامات ادى مثالا في بر يتجس جميع ما فيها من الماء فلو خرج منه سبعة فالمعبر اخراج  
جميع الماء الذي كان فيها ثم انه اذا لم يخرج وانزاد الماء فالظاهر ان يكون الماء الزائجا ايضا  
اذ لا فرق بين الاستدراك والبيان وعلى ما ذكره في الشرح خلاف ذلك فتأمل **فصل في الواسع**  
**وغيره** قال في كونه الواجب انه يقول رسول كل شيء معتبر بقرينة قوله فانه صاحب الغاية والحق ان  
ذلك اي قوله وعرف كل شيء بعد تفصيل احوال السور فتأمل قوله فقال صلى الله عليه وسلم المؤمن لا يتجسس  
اقول التقييد بالمؤمن فينبغي ان لا يكون على خلاف قوله على اقبل التقييد في اي قبل تخيم لهما قوله فسوف يطهر  
عنده قوله الا اذا غلب ولا كلام فيه قوله وفي القياس اعتبار قوله الا الظاهر انه يقال ونجاسته اعتبارا  
ببيع الرشح قوله ولما كان الشك في طهارة لوجب قوله هذا الاستدلال غير تام لانه عدم وجوب  
غسل الرأس انما هو لانه طاهر بيقين ونجاسته السور مشكوك واليقين لا يزول بالشك فتأمل  
قوله اختلف المشايخ في سبب الشك في سوره او لم يعلم انه مذكور من الرشح في سبب الشك لولا  
الا على الشك في طهارة لولا في الطهارة كالا يخفى مع انه الاصح قوله وروى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حرم لحم الخمر الا هلية يوم خيبر لولا لظ عدم العلم بتأخر تاريخ الحريم عن تاريخ البيع والافلا اشكال  
وله فانه روى عن ابن عمر انه كان يكره التوضؤ بسور الحمار والفعل قوله وفيه انه الاختلاف في الكراهة  
وعدمها كيف يرجح شك في النجاسة والطهارة الواجب على التخييم وفيه ايضا تامل قوله فالشيخ الاول  
الى اخره ما قاله قوله كلام شيخ الاسلام على انه اختلاف الصحابة انما هو في طهارة الماء ونجاسته وقد عرفت  
انه في كراهته وهي لا توجب النجاسة قوله فانه الماء لا يصير شكلا في كونه يكون طاهرا كما ينبغي ان يشكال  
وله لا فرق بينهما ايضا **اقول** لو اذكر صدر الشريعة راجع اليه على هذا قوله وهو قليل النسخ الذي هو  
خلاف الاصل على ما عرفت في الاصول والعمل بالاحتياط واجب عند عدم المانع قوله وجه التحليل اصل فاذا  
رجح دليل الحل يكون فيه شيطان الاول نسخ الحل الاصل والثاني نسخ الحجة الظاهرة واذا رجح  
دليل الحجة يكون فيه نسخ واحد وهو نسخ الحل الاصل في قوله بوجوب التهاثر والعمل بالاصل الذي هو  
الحل قوله فالشيخ الاسلام في إشكاله الى انه لو توصل به ولم يتيمم جاز قوله اي في كلام الزوائد وذكر  
في كتاب الصلوة لا فيما ذكر فيه فقط فانه لا يدل عليه كالا يخفى فتأمل قوله ووجه قول ابي يوسف وهو  
قوله الشافعي في الرجل الاول يبنى على جهالة النابخ **قوله** ليل الجن كانت غير كاهنة يعني انها تكلمت  
**اقول** ذكر ليل الجن لا يكفي في المط لانه حديث الرضوخ بالنبيذ وقع في حديث ابن مسعود روى عنه  
بانه كان في مكة حيث قال فرجنا من مكة فخط رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكر سابقا قوله وان غيرته النار  
فما دام حلوا فبقا بيل على الاعضاء فهو على الاختلاف قوله قال الزيلعي وهذا ناقض ما ذكره هو  
بنفسه في باب الماء الذي يجره بالرضوخ فانه قال هناك وان غير البطيخ بعد ما خلط به غيره لا يجر  
التوضؤ به لانه لم يبق في معنى النزول من السماء اذ النار غيرته انتهى حصل الجواب للزيلعي من عبارة الشيخ  
اكمل الدين وهو انه يبين الترخص بالثر على خلاف القياس **باب التيمم قوله** لا سماء **قوله**

في استار استعملوا السور الهرة  
وقاينه وبين سور البلد  
سئل

اي بت ابي بكر **قوله** وعنه وبجى التيمم هو خارج المصروا لم يكن مسافرا اذا كان بينه  
وبين المظهر **اقول** انما صاحب غاية البيان ولو قال الص بينه وبين الماء مطا قوله وبين المص لكان  
اخذ ليل الشخصين جميعا المسافر والخارج عن المص وهذا لان المعبر هو البعد بين الماء سواء  
كان الماء في المص او غير انتهى قوله وايضا لو كان الماء في وسط المص ولم يكن ماء في الطرف الذي كان الشخص  
الخارج من المص في ذلك الطرف لم يكن بينه وبين المص اقل من ميل ولكن بينه وبين الماء الذي في المص  
ميل واكثر فالظاهر ان يجره التيمم والعبارة المذكورة لا يتناولها فليتنا قوله فانيما تحقق بعد وجوب  
المقضي جاز قوله هو اذ ادا الصلوة مثله في وجوب بانه ناكدا لانه معنى التاكيد هو انه يستفاد  
من الثاني ما يستفاد من الاول وهذا كذلك رده بان يخلل العاطف باباه **اقول** ليس مقص الجيب ان ياكدا  
اصطلاحه حتى يرد بانه يخلل العاطف باباه بل المراد انه وان فهم ذلك مما سبق الا انه ذكر بطريق العطف عليه  
لجود التاكيد اي ذكر الشيء الذي فهمه ما سبق وانما كان بطريق العطف عليه وقيل ذكره لبيان ان الجيب في حقيقة  
انه الماء اذا كان قدله فالمسافة ميلا فانه لم يكن في قوله لا يخفى ان النسخ المذكور يحصل بقوله ميل ولو اوجاهه فيه  
الى قوله او اكثر قوله وقيل مقتله البعد انما يعلم حرا وظنا **اقول** في الخبر التقدير اي قبل في وجه ذكر قوله او اكثر قوله  
هو صاحب غاية البيان وقال ايضا تقديرات الشرح اما ان يمنع الاول ولاكثر كالحديث واما ان يمنع الاول دون الثاني  
كامل الجنب واما ان يمنع الثاني دون الاول كما ذكره الجنب واما ان يمنع جميعا كقولنا تعالى انه لا يعلم مثقال  
ذرة وما في الكتاب في قيل القسم الثاني دون الاول فذكره تنبيه المحققين قوله فاذا كان طهارة الماء  
من حيث هو فيه بيل قوله اي في طهارة الماء الذي هو فيه بيل قوله فمن اين يتحقق ذلك كما ينبغي ان يتحقق بسبب  
منه لا سببا بيل المراد من عدم الجنب عدم القدرة على استعمال الماء في قوله فانه يجره ان يجيد الماء وان يفرد على  
استعماله بانه يكون في بر لم يكن له رشا ودلى او منعه عنه عدى او سبغ او غيره ذلك قوله ولنا التفسير  
جاء من قبله بتأخير الصلوة فليس له ان يتيمم اذا كان الماء قريبا منه **قوله** وعلم منه انه اذا جاء وقت الصلوة وجد  
ماء ولم يتوضأ ثم ذهب وكان بينه وبين الماء ميل او اكثر لم يجره التيمم لانه التفسير طهارة بيل قوله للبلاغة  
في اتصال التراب الى اشار الاصاب على التلاويح الى ضرورة نالته التحليل الاصاب على الوجه قوله انه  
الى الرشح وهو روى عن ابن عباس رضي الله عنهما **قوله** قال مالك واحد كذا في الزيلعي قوله بل انما احتج الى الثاني  
فعل قوله وانما احتج الى الثالثة بفعله لم يصح باطن اربع اصابع بين اليسرى واليمين يعني من رقع الاصاب  
الى المرفق قوله لم يعلم منه انه مسح باطن الاصاب بكفيه الضربان ولا يحتاج الى تكرار المسح كذا قيل وهذا قول  
ما ذكر انه اذا حدث بعد الضرب قبل مسح الوجه يحتاج الى إعادة الضربة فتأمل قوله وفي ظاهر الرواية احتراز  
عن رواية الحسن عن ابي حنيفة **قوله** قيل قال نفس الائمة الحل في يمينه ان يحفظ رواية الحسن لعدم البلي **قوله**  
اجيب بانه الباء صلة كذا في قوله ولا تلحق بايديكم الى التهلكة اي لو قد حجاب بانه الاستعانة بالتيمم لم يثبت  
بهذا النص بل بالاحاديث المشهورة كذا في شرح قوله ولا يلزم التكرار لانه الوصف مذكور في  
قوله تعالى وجاء احدكم من المراض فامسح بيمينه **قوله** لا تكرار فيه فانه الله المراد بالحي



من الفاظ التبول والتغوط وهو سبب خاص للوضوء وليس سبب اخر الى هذا انما يقال  
ولن سلكنا ذلك والمرد اسخا في جوابه من ذلك **قوله** والجواب انه الضمير المختل ان يعود الى الحديث  
او فيكون المعنى من اجل الحديث يعني ان سبب التيمم هو **قوله** لانه انما ليس بربا في الصلوة لا يخلو  
بغيره **قوله** لانه الخلف هو ما لا يجوز الا يتاخر به الا عند عذر وجب في الاصل **قوله** يستغفر من مخالفة المسح على الخلف  
عن غسل الرجل **قوله** ولنا انه ينبغي عن القصد ولا يتحقق ذلك وقد تقدم البحث في قوله حيث قال وفيه  
نظر لانه ينبغي عن القصد لا عن القصد الذي هو النية انما هو قصد خاص وهو قصد اباحة الصلوة  
والدم لود لانه على الاخص **قوله** وبسط ان يكون التيمم للصلوة او لمقتضى ذلك ان لا يجوز التيمم الا بنية  
الصلوة وقد قال انه يجوز بنية الطهارة ايضا قال الربيعي بنية الطهارة تقوم مقام ارادة الصلوة لانه الطهارة  
شريعة للصلوة ومن شرطها باحتمالها فبنيتها بنية اباحة الصلوة انتهى فلا خلاف **قوله** فكما لا يفيد الطهارة  
**قوله** اي التيمم **قوله** احسب سوال تغييره الماء ايضا في الوجة جعل طهر هو **قوله** الماء طهر من غير نية عن النجاسة  
الحقيقية بل ويرى وانما النجاسة الحقيقية فلا فرق بينه وبين الربا غايته ان شأن الماء ازالة النجاسة  
الحقيقية بخلاف الربا فاما في ذلك يحتاج الى النية **قوله** انما يكون في كل من جعل فاعسلسل للصلوة  
لغوا محض ما مع انه اورد للوجهين في ثبوت ذلك **قوله** احراز ما قال به ابن بكر الرازي **قوله** اي المضاف **قوله** او  
خائف العذر **قوله** مبتدأ **قوله** عاجز **قوله** لا يملكه **قوله** لا يملكه **قوله** لا يملكه **قوله** لا يملكه **قوله** لا يملكه  
عن غير عذر بل هو احراز عن قول الشافعي **قوله** بل هو احراز عن ذلك ولا ينافيه كونه المذهب ان يكون تائخا  
الصلوات عن اول الوقت افضل للواجد لانه لو كان التاخير عن اول الوقت افضل الا انه ليس الا فضل  
التاخير الى آخر الوقت والذي يجب لعدم الماء الرجوع الى التاخير الى آخر الوقت والعجب في الشرح اجمع انهم  
اطبقوا على ان ليس بقيد احراز في التاخير بل في ان يكون التاخير مستحبا للواجد على ما هو المذهب ولم يطالع  
على ما ذكرت احد منهم الى هذا **قوله** ليصح مقبلا عليه **قوله** كالمحقق **قوله** وقد صرح الرازي بانه  
لعدم الفرق المتكدر في ظاهر الرواية **قوله** ولما لم يثبت بعد المسافة للشك فيه لم يثبت جواز التيمم فيجب  
التاخير **قوله** كيف يجب عليه التاخير فانه لا يكتفي فيه مجرد احتمال ان يكون بقرينة ما بل يلزم ان يغلب على ظنه ذلك  
كما سيحى في آخر الباب كما ذكرنا **قوله** انما لا يكتفي فيه مجرد الاحتمال فمن اين يجب التاخير الى آخر الوقت  
بل الواجب التاخير الى تمام السير بقدر الميل فقام وما ذكره الشارح هنا مذكور في غاية البيان بعد هذا  
المحل **قوله** اما ان غلب على ظنه ذلك فكذلك عندنا **قوله** وعندنا ان المسافة اليه وجود الماء في آخر  
الوقت لا عدم المسافة كما نقل عن الشارح وجب بظهور وجه **قوله** وهو المتفق بوجود الماء  
ولم يرد انما الواجب ان يقول وهو المتفق بعدم المسافة كما نقل عن الشارح فقام ولم يتوجه عليه ايضا انه  
عين المتكدر الذي هو عليه على كونه المسافة اقل من ميل كما يتوجه على ما اخذ الشارح فقام **قوله** وعن الشافعي  
يتيم لكل فرض لانه طهارة ضرورية **قوله** لا يستغفر من مخالفة المسح بالنيمة فقام **قوله** لانه  
لا تعاد عندنا ان خلافا للشافعي **قوله** وفي في المصراحة ان في المفاضة لانه التيمم فيها جائز وليا لانه او غيره

لعدم الماء فيها غالبا انما في الجائز التيمم في المفاضة لصلو الجائزة وانه وجب فيها الماء لانه الغالب عدسه  
فيها فتم الحكم **قوله** وانما كان مع رفقة ما ادا في التيمم منه **قوله** انما في حنفية في هذه المسئلة توافق لغوا حنيفة  
الو في غير الظاهر من الرواية وهو رواية الحسن عنه **قوله** وقال الحسن البصري فراط **قوله** مبتدأ **قوله** وجب  
**باب المسح على الخفين** **قوله** وقال المغيرة بن شعبه **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
والقول به **قوله** وقالت عائشة رضي الله عنها ان نفلح قدماي احب الي من ان اسبح على الخفين **قوله**  
قد علم منه انه **قوله** عائشة المذكور لانه في زمن النبي عليه السلام وقبل نزول المائدة ايضا قال **قوله** رجل  
الحديث وجبا بجاء فانه فاقض للوضوء فلا يكون من جبا **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين فاقض للوضوء  
السابق كما حصل وجب للوضوء الجديد لا الحق ولا عناية **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين فاقض للوضوء  
لغوا في كلام القدر **قوله** لانه الخلف مانع لحلول الحديث بالقدم وهو ظاهر ما ادا في ذلك لان  
مانعا من حلول الحديث لم يجب غسل الرجلين ولم يجب المسح على الخفين مع انه يدل عن الفصل كاصح  
به في الكتب **قوله** وعدم الضرورة في التيمم **قوله** جواب عن **قوله** المسح للضرورة ولا ضرورة في التيمم **قوله**  
احراز عن قول عطاء الى قوله **قوله** واحد **قوله** لا يعطى **قوله** لا يقتضي نزول الخطوط البنية فكيف يجوز عنه بقوله  
خطوطا **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
**قوله** فلا اعتبار بالوصل من الماء **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
ما روى انه عليه السلام مسح على خفيه من غير ذكرهن الى السابق فجعل الموضع من اصل المسح بمقدار ثلثة اصابع  
**قوله** الخفيه انما هذا ساكت وحديث المغيرة ناطق **قوله** ساكت يحمل على الناطق على ان في الاصول **قوله** لا يثبت  
الوضوء فلم ينقص به لانه ما فرضناه فاقض للوضوء لم يكن ناقضا بل ناقضا لبعضه **قوله** فيه انه لا يثبت  
نقصه للوضوء لانه نقص الشيء يحصل بنقص بعض اجزائه **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
دليل مضي المدعى الى تامل **قوله** اقامة بدل عنه بالرى وهو لا يجوز ولنا ما روى عن عمر **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
البديل للبديل بالرى **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
يجوز بالاتفاق وهو اذا كانا خفين متعلين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
الاتفاق في غير الخفين مع انها متعلنة وفيه تامل **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
عليه **قوله** لم مسح على الجربين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
كانه المناسب ان يكون المسح جائزا عليه مطلقا سواء كانا خفين او لو **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
على خمار ولا عمامة **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
انما جاز المسح عليه لانه مع الحج فقام **قوله** حال الضرورة **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
وغيره **قوله** اي غاسل العنق الذي شدة الجيرة عليه **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
الى ان مسح الجبا ليس بوضوء **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين  
في قوله ويجوز المسح على الخفين كما روت اليه اشارة **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين **قوله** لا يثبت جواز المسح على الخفين

قانه







**قال** اولي الفضيل **اقول** يعني بمثل ان يكون لنفي الفضيل **قال** وهذا يقتضي **اول** فيه نظر **قال** لا يقال  
 الى قول لا يثبت حجة فعله من الراوي **قال** ليس عندنا انه لا منافاة بين التكبير عنده في الراي التيسير  
 او التمجيد فلا حاجة الى اخرج **قال** عند كل خفض ورفع عن عموم **قال** ولا يثبت كل لم يثبت **اقول**  
 والاولى انه يقول لا يثبت كل **قال** بعد ذلك **قال** ليكون بيان الاحتمال ارادة بعض الرفع فتأمل **قال**  
 فانه الركوع والسجود يجوز بدون هذا **الذكر** **قال** ليس المراد بقوله عليه السلام في ذلك انه ادنى ما يجوز به  
 الصلوة او قيام به الواجب لانه لا يمكن اثبات فرضية التسبيح بهذا الخبر لانه لا يجوز الزيادة على  
 الكتاب بخبر الواحد ولا اثبات الوجوب ايضا لانه لم يعلمه الا عرابي حين علمه الفاضل والواجب  
 كذا في الكتاب **قال** اجيب بان سبق ذكره **الاول** يعني ان التثنية موصوف بكونه كالجمع وتلك التثنية  
 لانه لا يثبت في الموصوف والمذكور فذكر اللزوم والصفة فالضمير راجع الى اللزوم المذكور **قال**  
**قال** وقيل كناية **اقول** اي الضمير راجع الى **قال** ولا يجوز الزيادة بخبر الواحد بطريق الفرضية **الاول**  
 فيما لا يثبت الزيادة بخبر الواحد بطريق الفرضية وان لم يجر الا انه الظاهر ان يجب العمل به كافي حديث فانه  
 وضم السورة كما سبق في هذا الكتاب فالوجه ان يكون واجبا مع ان ليس كذلك في وهو رواية اسد  
 ابن عمر وعنه ابن حنيفة **الاول** اي عدم الجواز وانما يقتضي ان الوقت غير هذه الاعضاء المذكورة فلا يكون محلا  
 للسجدة **قال** فانه قلت لما جاز اسقاط بعض مواضع السجدة كما ذكرته انه لو ترك وضع اليدين والركبتين  
 جازت سجدة **قال** والجهة من مواضع السجدة فيجب الاكتفاء بالوقت قلت الوصل في مواضع السجدة هو  
 الوجه ولما عني اشرار ما هي المقصود منها اعني الجهة فبين ذلك لانه لا يثبت السقوط لما ذكرنا  
 من انه الاصل فتأمل **قال** والمذكور فيما روي من الخبر هو الوجه في المشهور **الاول** اجاب عما قيل لو كان  
 الوعد كذلك لما خص ذكر الجهة **قال** في الرفع فرضية **الاول** فانه قلت كيف يكون الرفع فرضا مع انما كان  
 تحت راسه وسادة فيجب عليه ان يركب الوساة فمس وجهه ما تحت الوساة يخرج به قلت  
 لو طار الامر في غير ذلك الصورة يلزم الرفع التثنية فيتحقق السجدة الثانية فيقع الرفع **قال** وان لم  
 يشع كذلك **قال** وفي القدر **قال** **الاول** والظاهر ان ذكره القدر في ليس غير ما ذكره الشارع او لا  
 حيث قال فقال بعضهم اذا زلزل **الاول** وقد ذكرناه **الاول** المراد من قوله وقد ذكرناه ذكر الطائفة التي افاضوا  
 او سنة كذا ذكره وليس شارة الى دليل التكبير لانه غير مذكور في العبارة فتدبر **قال** والراجح انه  
 متأخر عن خبر ابن مسعود رضي الله عنه **قال** فيه انه يجوز ان يكون تعليمه لابن مسعود بعد تعليمه لغيره  
 ولا يدل ضعفه على انه تعليمه بعد تعليمه لكن **قال** **الاول** فتأمل **قال** واول وجبة الاستحباب  
**الاول** او بقرينة الشاهد المنكسر فيفيد استحباب قراءتها على عدم القراءة بفيد استحبابها  
 على قراءتها غيرها فتأمل **قال** وانما انما اعلق به تمام الصلوة ذلك على ان تمام لا يوجد بدون **قال** فيه انه  
 انما اعلق تمام الصلوة باحد الامرين فلا يدل على عدم تمامها بغيره **قال** **الاول** فتأمل **قال** فانه على خبره  
 متأخر عما رواه ابن عباس **الاول** فيه انه تشهد ابن عباس ليس ما ذكره ابن مسعود اعني الخيرات الطاهرة

على سجي من ان الساجدة  
 لمن وضع الوجه على الارض

المباركات الزايات **قال** لا يثبت **قال** كما جالس في الاول يثبت عن ذلك **قال** امره ان يثبت لانه لو يثبت في  
 عموم قوله في الاخرة لانه قوله كما جالس في الاول فاعلم الى الصلوة التي وجدت فيها القعدة الاولى  
 ولا يقتضي ذلك ان يكون تلك القعدة الاخيرة قعدة اولى فتأمل **قال** ولما على عدم فرضية  
 الشاهد حديث ابن مسعود فانه على تمام باحد الامرين الى آخر المسئلة **الاول** والجب انهم ذكروا في  
 ترجيح تشهد ابن مسعود رضي الله عنه انه في الامر واقل الاستحباب وذكرنا في هذا المحل جواب  
 الشافعي رحمه الله او صدر على سبيل التعليم **قال** واذا في شركة في صلوة مع المؤمنين القيب **قال** يدل على  
 انه اذا حضر في السجدة شخص ولكن لم يصل مع الجماعة ينوي المصلي بالتسليم ذلك الشخص لانه قال  
 من المؤمنين القيب وايضا قليل يقول لانه الخطاب يحظ الحاضرين والحضور لا يقتضي التثنية في الصلوة  
 فالقبية المناسب ان يقال ولا يثبت بجوابه **قال** ولا يثبت في شركة **الاول** قبل تخصيص الامام بالذكر  
**الاول** قال صاحب الكفاية **قال** في ما قيل الامام يجب ان لا ينوي لانه يجهر بالسلام او يقرأ القبية فيلزم الاجب  
 ان ينوي اذا لم ينو لانه لا يثبت في كل حال هو الامام بقوله فلا حاجتنا الى التثنية فتأمل **قال** وهم فرق التثنية  
**الاول** والظاهر يقول وهو فرق التثنية **باب احكام القراءة في الصلوة** **قال** لانه يجهر من صفات الاداء  
 الكامل والقدر يقتضي **قال** فانه قلت يلزم منه انه لا يكون اذا الصلوات النهارية كما لا يثبت المراد انه اذا  
 المنفرد الصلوة الجهرية بالجهر طائل لانه انقول المذكور في هذا الفصل مطلق الجهر سر **قال** فانه المصلي اماما  
 او منفردا قلت نعم لانه ينبغي في تقديم الجهر على القدر كمن الجهر في بعض الصور من صفات الاداء الكامل فالتك  
 ما ذكرته انما يكون وجه التقديم الجهر لا تقديمه الا خفاء وقد قدم ايضا قلت ذكره استطراد فتأمل **قال**  
 واجب التثنية المراد هو سنة الفعلية **قال** فاسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعناكم **الاول** ذلك على  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله كذلك على الدوام وذلك لانه لا يجب **قال** لقوله عليه السلام صلوا لله اعجازا اي بيت  
 فيها قراءة مسموعة **الاول** فيه انه صلوة الفجر في النهار مع انها ليست بجهر **الاول** انما يقرأ الله العجى الذي يطلع  
 الشمس لا النهار الشري الذي يطلع الفجر وفيه ما فيه **قال** وكانت الغلبة للمسلمين **الاول** فيه انه لم يجه  
 بالمعصية الظاهر اقله الغلبة قلت الغلبة لا يجب الجهر البتة **قال** فتأمل **الاول** انما يخصص **الاول** لانه اخبر  
 بالوطء تخصيصا لانه من صلا بالحدس وليس كذلك لانه الحديث ورد في مكة والجمعة شرعت في المدينة  
**قال** ولها وهو الفرق بين الوجهين **الاول** يعني انه ليس جوا باعاقا لا ابو يوسف **قال** وفيه من ثبوت النافذة  
**الاول** يثبت ايضا بترتيب التي في الركعة الثانية على سورة التي في الركعة الاولى والجواب المذكور لا يثبت  
 فيه لانه ذلك ليس على وجه الدعاء ويكون الجواب بانه تلك النافذة هي التي في الركعة الثانية سورة تتبعها  
 فهي تتبع لشيء هي سورة فلا ينظر الى كونها تابعة لشيء آخر بخلاف التي في الشفع الثاني اذ ليس لها  
 تابع فينظر الى تابعيتها لما قبلها فتأمل **الاول** اخره عماري ابن جماعة غرابي خيفة وابي يوسف **الاول** فهم منه انه  
 لا يثبت في صف **قال** آخره عماري **قال** فيه باحضرة **قال** المص لا يثبت في حركة اللسان لا يثبت في قراءة بغير الصوت **الاول**  
 فيه الصوت لا يستلزم السمع تدبر **قال** هو لا يسمع نفسه وما دون ذلك مجتهد **الاول** فيه انه لا يلزم من عدم سماع

فانما علمت حق النمل ظهر  
 ان لا يخفى فيها

واجتنب ان المدايا باحضر  
 شكره من الصلوة

التي هي من اركان  
 الصلوة



نفس انتفاء الصوت تامل قوله وفيه نظر قوله في النظر نظر الرائي وان لم يسمع منه شيء الا انه لو  
 كان عند المصلي المذكور شخص يسمع منه ويسمع باللفظ عند الحنك في قوله وفيه نظر  
 الكتاب او لو كان لفظ الكتاب اشارة الى ما ذكرنا من احوال المعنيين المحتلين في تلك العبارة  
 وقد سبق ذاك المعنى في ما تقدم فتدبر قوله وللهنا فلا ينفذ في الزيادة عليه بحجج الواحد لا يجوز  
 اول اي قال في الجواب عن من حيث كفاي اعني قوله لم لا يصلح الا بفتح الكتاب حيث قال وللهنا  
 قوله ثم انما قرأنا ما ينزل من القرآن والزيادة عليه بحجج الواحد لا يجوز ولو كان عاميا لم يخص بالزيادة  
 عليه بحجج الواحد بخلاف اذا كان مقيدا كما عرف في الاصول قوله ولو لم يخص عننا ليس بمراد في دفع  
 اول بني كلامه اول على ما هو اعلم من جهة في العام لم يخص ثم بعد ذلك بناء على من ههنا قوله فلما اختلفت  
 مقادير قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفت روايته بحجج في الاصحى عليك ان ياروي من اختلاف مقادير قراءة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوافق اختلاف روايته محمد الذي ذكر في الهداية فلم يصح قوله فلما اختلفت مقادير قراءة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية محمد بن ابي نعيم قوله وللهنا بغير من الى قوله وللهنا بغير من الى قوله وللهنا بغير من الى قوله  
 انما هو مجرد قوله بغير من وعدم ورود ما يقال بقيد غير اختياري فامل قوله ويستحب الامام على هذا  
 القول انه يسكت بغير العائنه قد ما يقرأ المقدي العائنه او لا يقرأ المقدي الامام في القراءة  
 قوله وللهنا لم يذكر المصنف في الاستدلال قوله في انه لا يذکر من جابهم قوله لم يقرأه  
 ركن في الوركاء في شتر كان فيه قوله وليس بشيء قوله اي الجواب ليس بشيء قوله ولم يثبت رد احد  
 عليهم اول في الخالف وغيره لما روي عن عباد بن الصامت ر اول انه قال صلى الله عليه وسلم  
 صلى الله عليه وسلم فلما انصرف فقال اني لو راكم تفرق خلفي اقبل اجل قال لا تفعلوا ذلك الا بفتح  
 الكتاب فانه لا يصلح لمن لم يقرأها **باب الوامه** قوله ولا يثبت الكفر بغير الكفر في قوله  
 فيه انه يثبت الكفر بغير الكفر ليس بغيره ههنا الا اذا كان مع الونظرة بحجج واحد قوله هو قوله  
 عليه السلام لا يصلح لجال المسجد الا في المسجد قوله لا يقرأه الا في جميعه قوله بقوله صلى الله عليه وسلم  
 يوم النعم اقرأهم الى قوله ووجه الاستدلال ظاهره قوله هو حفي جدا لانه لو قيل على انه لا يقرأه  
 الا علم ثم الوفاء وما ذكره صاحب الهداية من قوله واقرأهم كما علمهم الى قوله فقد علموا علمه  
 بوجه الاستدلال بل الظاهر ان جعل الحديث المذكور دليلا على اقله ابو بصير تقدم الوفاء كما فعله  
 الزيلعي ويحجب عنه بما ذكره صاحب الهداية وبما تقدم توجيه الاستدلال ان يقال ادعى اوله تقدم العلم  
 وعقبه بخلاف ابي بصير مع ذكر دليله ثم اجاب عنه ثم ادعى ان المعنى بعد العلم هو الاقراء الاستدلال  
 على ترك الكفر بين الحديث الدال على انه العبرة في الوامه بالعلم بما يتعلق بالصلوة من احكام  
 كتاب الله سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لو قرأه كما علمه في ذلك الزمان فثبت انه اقدم العلم وما ثبت  
 ذلك ثبت تاخر الوفاء ضرورة هذا غاية توجيهه ولا يخفى ما عني بعد فلو وجه السكوت الى ما ذكرنا  
 اوله فامل قوله فان في العلم باحكام كتاب الله فاعلمهم السنة **قوله** خطا صحيح وغلط فاحش لانه

على دعواه من ينكح  
 على الاول

على قدر

على تقدير السارة في العلم باحكام كتاب الله كيف يتصور لاولية فيه ولا معنى لضم العلم بكتاب الله الى العلم  
 بالسنة واعتبار الاول علمية في الجميع باعتبار الاول علمية في الثاني اذا فانه في جميع احوالهم اعتبار الاول علمية في العلم بالكتاب  
 مع انه المفضل من السارة في العلم بالكتاب بالعلم بالسنة الا علم سنة فقط فامل قوله والمؤلفين في علم الاول مراد به  
 علم الاصول فامل قوله انه لما ثبت في صلب الجلالة غير كونه **قوله** بل هو كونه الا انهم لم يكن تلك الكراهية  
 كما يظهر من الجواب **قوله** لانه ابن عباس لم فعل ذلك وقد عي الخدم كما ذكرنا انما ليس فيما ذكره صلوة  
 عنه خلف النبي **قوله** ووجه الاستدلال بقوله حيث اخبرنا انه في الاستدلال على كونه كونه  
 في الصلوة مناخر عن طاعة الجالس يكون موقفا على كونه مكانه من مناخر عن مكانهم فكانه في قوله  
 والمناخر عن القول بوجوبه مطلقا **قوله** اي قوله جميع الامة فامل قوله وان قيل اذا اقتدت  
 نارية العصر رجل يصلي الظهر **قوله** لا وجه لهذا السؤال كما يعرف من الجواب **قوله** اجيب بغير المنع او الى منع  
 عدم الفاسد لعدم مجازة انتفاء جواز الاقضاء عنها **قوله** الى علم المذكور **قوله** لاجاز في التفسير قوله  
 ولقد علمنا المستندين منكم ولقد علمنا المناخرين نزلت في شأنه **قوله** اول مراد به الامة في ذلك  
 المقام يحتاج الى تأمل اذ لم يكن سببا للذهاب عن حضور الجاعات وذلك لم يبين غير المحض من  
 النبي صلى الله عليه وسلم بل في زمن عمره وهو كذا في بيان وقوع الفتنة في زمن عمره وان كانه بانه مجرد وقوع الفتنة  
 في زمنه عليه السلام فلا فائدة فيه بل هو بضمه المقص حيث لم يكن تلك سببا للذهاب والهم بانه وقوع الفتنة  
 في زمن عمره كما عرفت **قوله** وقد روي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كذا في الجواب **قوله** منع الزاير  
 عن الخروج الى الصلوة في اولئك الساعات لئلا يتشبهوا بالفاقة في كنية الساعات فيكون معناه صلوة الامام  
 يتقنه صلوة المقدي **قوله** يعني حجة وفاد **قوله** وللهنا لا يتقدم بقدر الحاجة فكانه الميم كالمسحوق **قوله** ان اراد  
 بعدم التقدير بقدر الحاجة عدم توفيق الوقت فالمرغ عين المرغ عليه وان اراد به عدم اختصاصه بصلوة ذي  
 اخرى فذا غير مختص بالتميم بل طهارة السجادة كذلك وان اراد او انما لنا فعليه البيان **قوله** ويصلى العام  
 خلف القاعد **قوله** لانه لا يجوز انما القائم بالقاعد وهو قوله مالك لقوله لم لا يؤمن احدكم  
 جالسا كذا في الزيلعي ولم يذكر الجواب عن هذا الحديث غير قبل في حفيقة فانه ثبت الحديث فالمراد بكونه شكلا **قوله**  
 وهذا اخر صلوة من فانه ناسخا لما قبل **قوله** فيه انه عند في حفيقة والجواب عن قوله انما القائم بالقاعد ان ثبت  
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم على خلاف القياس فامعنى قوله وهذا اخر صلوة من فانه ناسخا والقائد في كونه اخر صلوة  
 واي شيء يكون هذا ناسخا تاملا في بناء الامم والوجود على المعلوم غير متحقق او الى غير متيق **قوله** وفيه نظر  
 لانه الشك يقتضي المعية في الاشتراك **قوله** فيه انه لا يقتضي الشركة المعية للزم ان لا يجوز تاخر تحريم الماسح عن  
 تحريم الماسح وليس كذلك فالاولى ان يقتضي الشركة يقتضي حصة المعية والبناء يقتضي الغائب **قوله** فذا على ان  
 عدم طهارة الامام لا يمنع انعقاد صلوة القنينة **قوله** واذا لم يمنع انعقادها لم يمنع تمامها وهرم المطلق اعني  
 المعارض لاوله لانه لا يرد بالجماع فبين الاخر ان في حق العبارة ان يقال الاخير لفظ المفرد وهو التثنية  
 اذ لا وجه له تامل **قوله** يريد به الاخر من ام فاما **قوله** ان في كونه تلك الصورة في قبل امانة العاري لشدة الكا

يدل على صلوة خلفه قوله السلام ما منعك  
 ان تثبت في الموضع الذي اوقفك  
 نعم كقولك ان يكون المراد الوقوف والا  
 مائل



نظرها وهو في الدنيا عشرة اقسام في تلك المسائل الاثني عشر في الورد في تلك **باب الحديث**  
**في الصلوة** قوله لا يرد على الاستدلال انه قل ولا يبين على صلوة اوله في نظر لانه لما روي ذلك  
النص على خلاف القياس وجب قصره على مورد وهو صورة التي او الراف والو يداء  
فلم يصح تعميم الحكم لجميع صور الحديث مع انهم عموم لها فاما قوله المصلي اذا انصرف عن مكانه صلوة  
اوله اشار الى انه الحكم بعم كل من ظن استقاء كل شرط وضوء كان او غير قوله في انه كل من يفتل  
المعنى من ضميره الى انهم الساجد والعق المنقول في الحقيقة هو عرض العجب للضاحك **قوله**  
وكذا الاحتلام المنفرد عن النوم وهو المبلغ بالسنة قوله ظهر من هذا انه الاحتلام ليس بخصوص  
بحالة النوم بل هو مجرد المبلغ سواء كان بالسنة او الجماع في حالة النوم وانزال المعنى في قوله الجمع  
بين النوم والاحتلام غير مفيد لانه يحتمل ان يكون المبلغ بالسنة في حالة النوم فاما قوله في من ههنا  
**اقول** الصحيح ان من ههنا ما في لسانه اذا مضى فصلا اياما لم يجد الاستخفاف في الورد اذا مضى في الاميين  
**قوله** واجيب عن الاول بان المجازاة معاملة لا يتحقق الوفاء فاعلم ان من صنع ادناه البت في مكانه  
**اقول** في هذا الجواب ان من صفة المعاملة يقتضي ان تصاف كل من يكون هذا صاحبه ولا يلزم  
منه ان يكون لكل من يصنع كما اذا قيل تعذرا فانه هذا القول صحيح وان لم يكن من يصنع في الغيب فتأمل  
**قوله** فيمنع التي ذكرها صلاوية كانت او لا وفيه اقول تعميم السجدة المذكورة لسجدة التلاوة لا يلزم دليل  
او لونه اعادة الركن الذي تنكرها فيه لانه لو ترتب بين السجدة التلاوة وبين ان كان الصلوة  
**باب ما في الصلوة وما يكره فيها** قوله في ذلك مكتسبة فافهم في هذا انما يكون  
وجها لا لفرار عما تقدم لا لتأخرها عنه ثم نظرت الى غاية البيان وقال فيه وقدم السماوية لانها اعرف في  
العارضية لعدم تدبر العبد على دفعها فالظاهر ان مراد الشايع هو الاول وان كان المتبادر هو الثاني  
وله ينظر من الذي شتر **اقول** اي من غير العين **قوله** اذا المشهد لم يسم على النبي م وهو اسم فراسم الله  
او يكون فراسم الله تعالى لا يقتضي كونه ذكر في كل موضع لانه وان كان الا انه ليس في كل موضع على التمام  
على شخص كذلك **قوله** فكذلك بالادلة اذ ليس ثم قصر في جملتها او مقتضى هذا التعريف انه لا يفرق  
في البكاء بين ان يحصل منه حرف وان لا يحصل لانه كل منهما على الصبيبة **قوله** قلت هذا لا يرد على ان  
كله في الحرفين لا في الروايتين **قوله** الاول انه يقدم في رواية اخرى **قوله** قلت هذا لا يرد على ان  
لا يرد عليه **قوله** وفيه نظر لانه اختلاف الشايع لا يستلزم ذلك **قوله** لا يخفى انه ذلك لفعل حل في الصور  
ينبغي على معنى الاصح فاندفع الظن **قوله** وبما في دفع الاول **قوله** لا يخفى عليك انه هذا وجه لغو ينبغي  
لا يدفع للنظر الولد على الوجه الذي نقل عن البعض فتأمل لانه لم يثبت فيه نقل عن الولد في ان نقل  
ثابت كما نقل عن شيخ الاسلام والفقيد اسمعيل الداريم والفضل عن الائمة المجتهدين **الثلث فصل**  
**فيما يكره للمصلي** قوله لانه العيب بالشرب لا يستلزم ما بعده من تغليب الحصى وغيره **قوله** في تغليب الحصى  
نوع عيب كاصح به في الحديث لا عبرة بقيد الشرب لانه الغرض لا يتعلق بلقيد ههنا **قوله** لغو ان الله

لا يخفى انها

كره

كره لكم **قوله** تغليب لقوله يكره للمصلي انه يثبت **قوله** وهو ساخط **قوله** اي اقبل **قوله** والودعي نصب مركبة  
الى صدره **قوله** لا يخفى انه لا فرق في الاقبا بين الودعي والكلب فانه كلاهما نصب مركبة **قوله** فنهضت  
اذا لم يادونه ولا الغم لا يفسد قوله لا فرق فيما جلاو الغم وادونه في كون كل من ههنا علة كثيرا فاما قوله وانما يقد  
قوله ان يكون الامام بقوله **قوله** وحده **قوله** قال عليه السلام اذا ام الرجل القوم فلا يقو من في مقام ارفع منه مقامهم  
**قوله** وانما قال على القلب في ظاهر الرواية **قوله** ليس وجه ظاهر الرواية ما ذكره الكتاب من انه انزاد بالامام وايضا  
يشبه اختلاف المذاهب فيمن يشبههم كذا في الرابع **قوله** وهو التنبه بصنيع اهل الكتاب **قوله** فانه الهداية  
لاذ صنييع اهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمطابقة ظاهر انه اهل الكتاب لم يجعلوا امامهم في نطاق  
بل خصصوا بالمطابقة من جهة اخرى فمن حيث التخصيص يكون ما نحن فيه تشبيها لهم وكذا الحال في قيام الامام  
وحده على الدلائل فيكون الحال فيما اذا كان على العكس كذلك فلا وجه لما ذكره الطحاوي من انه العكس  
لا يكره لزال التشبه لانه اهل الكتاب لا يفعلونه ذلك فتأمل والجواب انه المراد بالقلب كونه الامام على  
الارض والقوم على الكهانة ولم يعتبر كونه على الارض فبدلوا وجه ولذلك علة بقوله لانه انزاد بالامام  
دونه تشبيها بصنيع اهل الكتاب وبذلك عليه ايضا **قوله** لو كان هذا الم يكن عذر وانما اذا كان كافي  
يوم الجمعة يقوم الناس على الرفوف اي على الدكاكين والامام على الارض ووجه الدلالة انه المراجعة لا يقتضي  
كونه الامام وحده على الارض والقوم على الرفوف بل يقتضي ان يكون مع الامام بعض القوم وبذلك عليه ايضا  
تعليل صاحب الهداية بكونه انزاد بالامام لانه انزاد به يحصل مع كونه بعض القوم مع الامام على الارض  
فتأمل **قوله** والدليل على انه لا يكره عند الامم في ذلك **قوله** لا يخفى عليك انه لو ان من يظهر صوت في التلحين  
اصلا والامر فيه انما هو عن ضحك المصلي لا عن ظهور الصوت من التلحين فتأمل **قوله** وقول الحديث جبريل م  
**قوله** لا يخفى عليك ان حديث جبريل لا يدل على كراهية الصلوة في بيت فريضا ويرفاته قلت دل الحديث  
على الكراهية مطلقا صلى فيه او لم يصل فيثبت بذلك كراهية الصلوة بالاولوية قلت في يلزم كراهية  
الصلوة فيه على تقدير كونه النصارى وهر صغارا فتأمل **باب صلوة الوتر** **قوله** واجيب بان الام  
انه صلوة العبد واجبة **قوله** قيل عدم تسليم كونه صلوة العبد واجبة لا يضر المقتضى والذلك قال المحجب  
بعد ذلك لما امر بالظن انه يضر لانه ينبغي ان يظن ان الوتر واجبات فيه على كونه صلوة العبد واجبا  
**قوله** ان يجعل على ان يفتل بالركعتين ويرتد بالثلاث وكذا غير **قوله** لا يخفى ما ذكره في قوله عليه السلام من احب ان يوتر  
بواحدة فليقل **قوله** لما روي انه صلى عليه ولم يوتر في اخر الوتر وهو بعد الركوع **قوله** لا يرد على دليل في ان  
آخر الصلوة هو الفعدة فليزم انه يثبت بعد الفعدة فلا يقل ما بعد السجدة **قوله** فلا يرد وجوبه لما لا يثبت  
**قوله** اي السنة المتنازعة **قوله** في شيء من كاسيق **قوله** نعم ما روينا من حديث ابن مسعود **قوله** اجبت ابن مسعود  
لا يدل الا على قراءة السورة لا على قراءة الفاتحة **قوله** لا دليل على ذلك **قوله** لا دليل الدال على تعيين الفاتحة في ضم  
السورة ما ذكره في تعيينها في سائر الصلوات اعني قوله لم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وضم سورة معها كما  
في صفة الصلوة **قوله** واجيب بان ثبت دفع اليد لا يخفى عدم مطابقة الجواب للسؤال لانه يحصل الجواب من غير



في الدعوى ببليل آخر وذلك الدليل الذي ورد عليه السؤال **قوله** ورفعها بنية كبرية مشرع  
**اقول** لا يخفى عليك انه التكبير عند رفع اليد في القنوت يقتضي دليلا عليه وعدم وجود الرفع  
بدونه التكبير في الافتتاح والعبدان لا يقتضي ذلك فلا وجه لعدم العمل بالقياس **قوله** واستدل  
بحديث انس وهو **قوله** استدلنا في حديث انس انه لم يترك في الفجر الى ان يفرق الدنيا  
ونحن قلنا انه انما قال انه لم يترك فيه شرا او ربعين يوما يدعونه على ثلاثة رجال ولا يزالون  
ترك فصاروا **قوله** انس فقاموا لكن لا يخفى انما كان التوفيق بحمل الترك على ترك الدعاء عليهم  
لا على ترك القنوت **قوله** وقيل بقدر تحقيق الحق **قوله** فانه قلت القيام ركن بلا شبهة فالخالفه  
فيه مفسدة قلت القيام بعد الركوع ليس في الورد **قوله** لانه فعل الامام يستعمل على مشروع وغيره  
**اقول** لا نسلم استعمال فعل الامام على مشروع فانه القيام بعد الركوع ليس بمشروع **قوله** فانه مشروع **اقول**  
الظاهر انه يقال لما لانه **باب النوافل** **قوله** من ثابرا قاسا بالثناء المثلثة **قوله** والفضل يصلي  
اربعا وجعل هذه في المسئلة اخرى **قوله** فيه انه يقتضي تلك المسئلة او اخرى انه يصلي اربعا لكن  
بتسليمه ان يتسليمين لانه يصلي اربعا او اثنين فقام **قوله** وروى انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا  
الدليل والظاهر مشي **قوله** راوى الحديث هو ابن عمر وقد سئل عنه انه ما معنى مشي شق  
قال تسلم في كل ركعتين فمن اين يكون معناه انه يتشهد بين كل ركعتين لانه راوى الحديث  
اعلم بالمراد به كذا في شرح البخاري لابن حجر في كتاب الوتر **قوله** وقت يجزئ ان يكون ذكره في صفة الصلاة  
عن قول الشافعي **قوله** اركب لا يلو يد **قوله** وقال لا يبرز بالدليل **فصل في القراءة** **قوله** فيفارقها  
اي الاوليين في حق السقوط وصفة القراءة وقد **قوله** فيجب لانه مفارقة الآخرين الذين  
في صفة القراءة وقد جازع كونه الواجب القراءة في الاوليين دون الآخرين فاثبات عدم جوازها  
في الآخرين بمفارقة ما عداها في صفة القراءة وقد جازع بانها لا يضمن السورة الى العاقبة فيها دون فقام  
**قوله** وكذا في فرضا ثبت بالسنة **قوله** اراد بالسنة السنة الغير التواتر والاشهرية فقام **قوله** كمن شرع  
**قوله** الظاهر انه يقال فمن شرع **قوله** فانه قيل سلمنا الى **قوله** لا يبطل التواتر **قوله** والاولى ان لا يسلم  
كونه الترك غير مبطل للتواتر ويقال ما ذكرتم تاخير لا ترك فقام **قوله** وهو فصل **قوله** اي **قوله** وكذا  
**قوله** لانه لا يستقيم في الاستدلال **قوله** والجواب انه الاستدلال تام بدونه وانما ذكره تاثيرا لانه  
لوقوف اصل الاستدلال عليه فقام **فصل في قيام شهر رمضان** **قوله** وهي الجملة  
**قوله** اي ههنا وسهنا يدل على اجتماع الناس **قوله** فيه انه الدليل الدال على سنية نفس الترابيع  
اعني مواظبة الخلفاء الراشدين يدل على سنية نفس الاجتماع فالفرقة بينهما بعد التمسك بسنية  
الترابيع بفعل الخلفاء لا تسمع تام **قوله** فانه قيل لو كانت سنة لواطب عليه النبي **قوله** لا يخفى انه  
بعد توجيه الاستدلال على سنية بفعل الخلفاء بالحديث المذكور لا يتوهم لهذا السؤال اورد  
اصلا فقام **قوله** لانه استدلال بعادة اهل الحرمين **قوله** لا شك في كونه عادة اهل الحرمين لانه

على كونه مقدار مدة المجلس لو اختير مقدار التروحية وانما عبر بالمجلس لكونه المذكور فيما سبق  
ذلك حيث قال ويجلس بين كل ترابين مقدار تروحية **قوله** او ينتظر من سكون **قوله** قال  
صاحب الغاية في هذا المجلد فعل ذلك فهو حسن لقوله عليه السلام المستظر للصلاة في الصلوة كذا قاله  
قاضي خاذه انتهى ولا شك ان السجود والتمليل لا ينافيان في كون السجود والمهل منتظر للصلاة فوجه  
الوجهية المذكور ليس هو حجة على انه لا يدل على كونه احسن من عادة اهل المدينة **قوله** لانه انما قيل سنت  
بعدها **قوله** قلت ثبت سنتها بمواظبة الخلفاء الراشدين ومن اظهروا عليها انما كانت بعد الفجر **قوله**  
فالتعليل المذكور في الكتاب انما يفيد كونه بعد الفجر لا غيرها لما قبل الوتر وبعد وكما انها كانت  
بعدها كذا ثبت سنت قبل الوتر فالوجه ما قاله عامة المشايخ ونقل صاحب الغاية عن صاحب  
الحاوية انه الوجه ما قاله العامة ثم قال والوجه عندي ذلك لانه الحديث ورد كذلك وكان في  
رضي عنه يصلي بهم الترابيع كذلك انتهى **باب ادراك الغرض** **قوله** وقد تشهد بها في تسليم الترابيع  
عند بعضهم **قوله** والظاهر انه يصلي على النبي عليه السلام بعد ما عاد الى القعود ولم يتشهد **قوله** الص  
لونه ثواب الجماعة اعظم والوجه بالترك الزم **قوله** لقوله لم يرتد شذ في النار **قوله** وفيما نحن بفعل  
لما لا يقل اي لا دارا **قوله** وانما اراد بعد فقام **قوله** لوجه لهذا الاحتمال لانه المقصود بالشرع ثم القطع  
هو التمكن من القضاة في الوقت حيث لم يشع النفل بعد الصبح الا سنة الفجر اذا أدت قبل الغرض واذا  
قادت غير وقتها لا يورى بعد الغرض قبل طلوع الشمس وفي صورة الشرع ثم القطع يمكن من القضاة في  
ذلك الوقت لانه القضاة فيه غير نهى **قوله** فالقصد بالقطع **قوله** اهلها بما يقال هذا بالافتتاح على قصد  
انه يقطعها لكن هذا الجواب يخالف سابقه لانه الغرض النفل لا يكون الا كمال **قوله** هو الذي لا يكون  
يعني قوله لم تدرى بينكم بالصلوة **قوله** الاول لانه الحديث الاول على كونه افضل من السنن والنقل  
مطلقا هو من المنزل غير مسلم **قوله** وانما ذكرتم في الشهاد لانه المدرك لآخر الشيء مدرك لذلك كقول  
**قوله** هذا القول عن محمد لا ينافي ما ذكرتم في مسألة الجمعة فقل في الغاية غير فخر الويلوم في مسألة الجمعة انه  
الوشية انه يدرك فجازا بالاجماع وانما احتاط في الورد اتباعا للوارد فاذا عمل بالاحتياط كيف  
لا يزال الثواب **قوله** انما هو في غير سنة الظهور والفجر **قوله** فيه انه انتفاء الباس في غير سنة الظهور والفجر **قوله**  
والغناء غير مخصوص باذا فاته الجماعة لكنهما سجيح كما سبق في باب السنن **قوله** وهو وجه في الركوع  
**قوله** نعم الوانه قد فات فيه ما يشبه القعود القيام اعني انتصاب شفة الاعلى **باب**  
**قضاء النوايت** **قوله** وفي فاته صلوة او فاته عاذا الحق العبارة انه يقال بعد قوله ومن  
فاته صلوة عاذا لانه اولي تام **قوله** وجب عليه قضاءها اذا ذكرها وقدم **قوله** اذا ذكرها اشارة  
الى انه لم ينسى ولم يذكر فانه لم يجب عليه القضاء حتى لو بان **قوله** فانه اصل الفرض **قوله** اشارة الى ان  
الاصل ههنا بمعنى ما ينبغي عليه غيره **قوله** فانه فرض مستقل في اشارة الى ان الاصل ههنا بمعنى المقصود  
**قوله** لا ذكره المناقاة لكون الشيء المنصوب بنية شرط الغيرة لا ثبت الا بدليل سواء كان بين اصله وبين



منافاة اول قوله والوجوب ثابت على من فرت الصلوة عما اقل فيه انه غاية ما في الحديث عدم دلالة  
 على وجوب القضاء في صورة العهد ودلالة على عدم وجوبه والاول لا يستلزم الثاني غاية الامر  
 بثبوت وجوبه في تلك الصورة بدليل آخر هو الاجماع كما اعترف به قتال والوجوب ان يحصل هذا الجنب  
 ان الدليل قاصر عن افادة المدعى لكن لا يلازم قوله من ترك الظاهر ما لم يقله تلقى الاثر قوله انظر  
 تلقى الاثر قوله انما هو لتدليل القايته قوله تدارك الغائبة لا يقتضي اشتراط جواز اداء الرقبة  
 بقضاء القايته ثم قلت لو لم يشترط به لجاز ان يتاونه ويؤخره الى ان يقضى اصله فيصير مجموع  
 اقل قوله وانما لم يقل كاصلية سرقة هو عدم اختصاص المتابعة عليه السلام بما وقع بل هو عام  
 له ولا يسقط من الكيفية والكمية تامل قوله قال صاحب النهاية قوله مراد صاحب النهاية انه يزيد القوي  
 على اوقات كصلوات الست بانه لا يقضى تلك القويات حتى يفيض على مجموع الزيادة على اوقات  
 الست وذلك يتحقق بانقضاء البعض من وقت الصلوة السابقة فلو غاب عليه الا ما سيذكره من انه  
 الزيادة لا يكون من جنس الزيادة عليه وقد وجب قوله وذلك انما يكون بوقت السابقة في غير المنع قوله  
 ورد بانه يستدعي زيادة اوقات على سنة صلواته في زيادة اوقات القويات واراد صاحب الكفاية  
 بانه معنى قوله انه يزيد القويات انه يكثر معنى على ست صلوات كايته القويات على ست صلوات اي يزيد  
 القويات في نفسها حق بصيرتها قوله وقيل اراد بالقويات انما هي صاحب الغاية قوله بحسب ذلك دخول الاوقات  
 اوله في ما ذكره من المحذور الا ان من اراد الزيادة بلفظ الجمع باق وهو كونه الاوقات لا اقل تسعا وستا  
 تامل قوله لما افادت سقوطه ان لفيته ان سقوط الزيادة بين القويات والوقية اذا بلغت حد الكثرة  
 انما هو لتأدي الاشتغال بها الى تقويت الرقبة وهذه العلة ليست بموجودة فيما بين القويات  
 تامل قوله لانه ذلك الوقت وقت عصر اليوم في لفيته انه وقت عصر اليوم هو وقت غروب الشمس كما سبق  
 لا وقت تغربها فانه ذلك الوقت قبل غروب الشمس بانه **باب سجود السهم** قوله وما  
 رواه اصحابنا على ما اذا كان السهم بالزيادة وهو مجموع بالقول قوله وايضا لا وجه لتخصيص ما رواه  
 الشافعي بالقياس وما رواه اصحابنا بالزيادة في الغاية ما حاصله انه حديث السجدة قبل السلام لانه  
 في السهم نقصانا وحديث السجدة بعده كانه في السهم زيادة قوله واذا بطل معنى الحق لا يخفى قوله  
 الاول انه يقدم هذا على قوله والتحليل لا يتكرر فتم قوله يلزم السهم قوله اراد بسجود السهم قوله لا يجب  
 على الومام السجود قوله لا ضرورة في جهة النقصان في خروج العبد عن العهدة بدونه قوله وقيل واجبا قطعيا  
 وهو الفعدة الاخيرة قوله اي اراد صاحب النهاية بالواجب القطعي اعني الفرض وهو الفعدة الاخيرة قوله  
 لو تاملها على الاثر انما في لفيته انه حمل الاثر كانه الفعدة الاخيرة ولم توجد وجوبه فيها متحقق فيما اذا  
 لم يقيد الخامسة بسجود قوله لو لم يجز ان يكون الاستحكام انما يكون بالوجود في الخارج وقد تحقق  
 وجوبه فيه ولو كان ما ذكره من مانعنا لما تحقق او لم يتصور السائل ان يكون ما سبق من ركعات الكثرة  
 مانعنا من كون تلك الركعة الخامسة متقبلا بها وكونها نافلة فلم يوجد النقص في الخارج فتم قوله يعني

وهو معطوف على قوله  
 انما واجب  
 منه

القيام انه لا يسجدون هذا هو وفيه في الفرض قوله ما ذكره في كون مقتضى القيام انه لا يسجد  
 للسهم مخصوص من ذهب محمد وابينا ولذهب الى يوسف مع انه مقتضى سوف كلام الحديث  
 والغاية مثوله لها تامل قوله لانه احد وجهي الشرع في النقل ان يكون احد وجهي الشرع في النقل  
 لوبنا في انه يعد نقصا تامل قوله لانا جعلناها في الحكم ثابته او ليس كذلك ان يكون ثابته **باب**  
**صلوة المريض** قوله يعني فاعدا لانه وجع مثل الحاجة الى هذا التفسير لانه الفرض عدم الاستطاعة  
 الى القيام كما لا يخفى على الناظر في الهداية قوله وقوله لما روينا من قبل اشارة الى قوله ولو جاز للسهم  
 او لفيته في الحديثين لم يذكر لوبنا فاعدا على تقدير عدم الاستطاعة على الركوع والسجود بل ذكر  
 الوباء مستقيا او مستطاعا كما بنا على جنبيه على تقدير عدم الاستطاعة على القعود ولو جاز ذلك  
 لم يهل في موضع البيان على قياس ما ذكره في الوباء بالعين والحاجب والوجوب انما الظن بونه بالقيام  
 على الوباء مستقيا على تقدير عدم الاستطاعة على القعود تامل قوله في الحق انه المراد بقوله عليه السلام  
 لغير ان صل قائما كما هو ساجدا لقوله فانه لم نستطع نفي المجموع وهو على ثلثة اوجه الاول ان نفي  
 كل واحد من القيام والركوع والسجود وثانيها نفي القيام فقط بخ يكون مع قوله لم فاعدا ساكنا  
 وساجدا وثالثها نفي الركوع والسجود دون القيام فيكون مع قوله لم فاعدا ساجدا ويدل على ما  
 ذكرنا ما سيجي من صاحب الغاية من قوله فانه قيل هذا تعليل على مخالفة النص كانه تامل قوله فيجوز والفضل  
 هو الوباء فاعدا لفيته مقتضى عدم الركبة انه لا يجوز اتيانه في الصلوة في تلك الصورة والحجاب  
 انه يقال بانه مقتضى عدم وجوبه لعدم جواز تامل قوله احبب بانه محمول على اذا كان قادرا على الركوع  
 والسجود حالة القيام في لفيته مقتضى ما ذكره الصلوة قائما انما يكون اذا كان قادرا على القيام والركوع والسجود  
 وعلى تقدير انتقاله ولو بانقضاء الركوع والسجود يصار الى القعود فجوز الصلوة ساجدا كما ذكر في  
 الكتاب ينافي النص المذكور تامل قوله وعندهما القائم يفقد بالقاعدة في لفيته انه اقتداء القائم  
 بالقاعدة ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه البناء فتم قوله والفقيه في لفيته انه الحكم **باب**  
**سجود التلاوة** قوله احبب بانه التلاوة لما كانت سببا للسمع ايضا قوله اضافة السجود الى التلاوة  
 في حق السجدة اضافة الى سبب سبب قوله وموضعها ما ذكره في الخطاب لانه اشار الى حذف الضمة  
 اعني الموضع في عبارة الحديث قوله وتاويل ما روي فصلت بسجود بين احببها سجدة التلاوة والبناء  
 سجدة الصلوة قوله لو ثبت شعري ما نقول في قوله عليه السلام من لم يسجد هلم يراه هله واستدلوا في  
 على السجدة في حق سجدة شكر او لا يرد على الشافعي انه من جهة انه سجدة التلاوة سنة او واجبة  
 وقوله عليه السلام ونحن نسجد حاشكرا يكفي في سنيتها وان لم يوجب وجوبه في اولين سلم انه  
 لم يسجد في خطبته فذلك لانه تعليلها لجزاها في حقها او لم يثبت شعري ما نقول في انظر النبي عليه السلام  
 شستن القدم لها وتعليله بكونه قربة نبي **باب** فام حق ثبت في سجدة وسجدة هاتين **باب**  
 فيه انه عدم كونه صورة من مواضع وجوب السجدة لا ينافي جواز السجدة فيها وسجدة من فيها







انما هي حجة عليه **قوله** لانه السبب هو الحرف لا يكون سببا لانه لا يصلح ان يكون سببا لغيره **قوله** لا  
 لفصله الجماعة فمرد الوداع عليها ايضا **قوله** والخطاب للرسول **قوله** اسأله الى الجواب استدلال  
 الى يوسف بقوله تعالى واذا كنت منهم الآية على سابق **باب الجنازة** وهو واجب على  
 الوضوء بالوجاهة **قوله** واجب على الكفاية **قوله** ويجوز ان يزول نجاسته بالفعل كراثة الجلب عن  
 قول الطائفة الاولى ان لا تجزى لظاهر **الفصل** **قوله** في السرعة الى الركبة **قوله** قال صاحب الغاية وهو الصحيح  
 لما روي صاحب السنن باسناده الى علي بن رضى عنه انه النبي عليه السلام قال لا تبرز فركرك ولو  
 تنظر الى خذخذي ولا مبيتة **قوله** واجب بانه اعتبار فاسد لانه النبي عم الحديث **قوله** فانه تامل لانه  
 ليس بحجة عليه بل علينا **قوله** الميت ينوضا وضوء للصلوة **قوله** والخطا انه يكون الحديث مع قيد  
 من غير مضغضة واستنشاق فلو غبار في الدليل **قوله** فالموت ايضا حدث وهو لا يجب  
 الوضوء **قوله** فبما ان الموت حدث دائم فيكون الميت كصاحب العذر في حق الموت فلا يقاس عليه  
 سائر الاحداث فالوجه انه يقال ان الوضوء للميت انما لا يوجب الفل كسابق والمالم بعد  
 الفل لم يعد ما هو اوله **قوله** وانما ذلك ذكر للفعل اجلا او فيه انه كونه ذلك ذكر اجلا او فيه  
 حديث ذكر غسل الرأس والحية بالخطي بعد ذلك على الترتيب في الذكر لا يستلزم الترتيب في  
 الوقوف **قوله** والتثنية في الصبي سنة عند كل اجتماع **قوله** لو لم يجمع عند كل اجتماع  
 الفل لانه لا يملك الموت لو يغسل بل يحصل كل الفل بجمع الوجاهة عين فاذا غسل عند كل  
 اجتماع ثلثا يحصل السنة تامل **قوله** فانه قيل لانه هذه الاشياء الترتيبية الميت **قوله** كونه هذه الاشياء  
 منفعة لا في الحي لانه لا يملك الموت في الحي ايضا فوجه هذا السؤال **فصل في الصلوة على الميت**  
**قوله** فانه في النهاية ذكر في الكتاب اعادة الرمي **قوله** لم يذكر صاحب الكفاية اعادة القاضى وام  
 الحى والظاهر كونه حكمهم في ولاية الاعادة كحكم الرمي لما ذكر **قوله** وهو الذي ذكره بقوله لم يميز  
 لاحد ان يصلى بعد منعه **قوله** لا ينجى به الاعادة اخضر من ذكر الصلوة والذي منعهما هو عدم  
 جواز الثاني ومنه حيث ان في جوارحه في كلام الاكل نوع ركعة **قوله** وان كانت الجنازة وحدها  
 خارج المسجد او لم يذكر حكم ما اذا كانت الجنازة وحدها او مع الامام خارج المسجد والجماعة  
 فيه **قوله** فقالت ما اشعر ما نسا **قوله** الاول في نجاسة الثانية استقامية مصدره واسرع بالمهلة **قوله**  
 وعندنا اذا كانت الجنازة خارج المسجد لم يذكره الا بالالتفاق بل عند بعض شايخنا **قوله** لم يذكر  
 انه يصلى الناس عليها في المسجد **قوله** لا بالتفاق بل عند بعض شايخنا **باب الشهيد** **قوله** او قوله  
 او قوله المسلمون ظلموا احتراز عما قبله المسلمون رجاء او قصاصا او شهادة المقبول الذي قد روي  
 مشروطة بكون القتل بالحدود وعدم الاعتراض المالى كفقهاء المسلم ظلموا الا ان المصل اهل هذا  
 القسم في الشهادة نعم **قوله** وكل من قتل بالحدود ظلموا **قوله** لكن الكلام في تعريف الشهادة وما  
 ذكر في صدر التعريف لا يثبت **قوله** لانه ما وجب بالجنازة سقط بالموت لانه خرج فكونه مكلما

انظر لانه

اولون سبب الوجوب الوجوب الرضوخ والفعل في الحديث والجنازة من الصلوة والحديث والجنازة  
 شرط الوجوب وفقد سقطت عنه الصلوة بالموت سقط وجوب الفعل ايضا سقط الوجوب وهو الصلوة  
 كذا في الكفاية وقال في الغاية وجوبها انما بالجنازة وجوب الفعل سقط بالموت لا ينجى به **قوله**  
 على ما ذكر في الكفاية لا يكون قول ابي حنيفة انه الشهادة عرفت مانعة غير رافعة لمراد القول بها وجوبا عنه  
 على انه كذا في الموت مطلقا وفي الشهادة حتى ان الميت الجنب حلف انه لا يجب عليه الفل لاجل الجنازة  
 تامل **قوله** واجيب بانه لا يلزم **قوله** لو روي في الجواب انه يقال الرضوخ انما هو لاجل الفل كونه سنة فيه ولما  
 سقط الفعل سقط ما هو لاجل ولهذا لا يرضوخ تامل **قوله** ولو كان ذلك واجبا الى غسل الشهيد الجنب  
**قوله** فانه غير ابي حنيفة رويانه في رواية لا يرضوخ لانه لا ينجى به دليل ابي حنيفة هو الشهادة ليست  
 برافعة بل هي مانعة وعلى الرواية الاصححة وهو رواية وجوب الفعل بسبب انقطاع حصول الموت  
 بكونه الشهادة غير مانعة وقد عرفت انها تكون مانعة والحاصل ان المناسب عند ابي حنيفة ايضا عدم  
 وجوب الفعل بسبب انقطاع الحاصل عند الموت لانه الشهادة مانعة ولا يلزم من عدم وجوب  
 الفعل كونه مانعة بل كونها مانعة تامل **قوله** في رواية وهو الصحيح **قوله** الرواية الصحيحة انقطاع  
 حصل بالموت والميت ليس بحلف فكيف يجب الفل بسبب حصول الموت **قوله** لا يغسل عن الشهيد  
 دمه ظاهر في مخالفة الحداية ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا يترج عنه ثيابه لما روي لا ينجى به ما روي لا يبدل  
 الوعلى الجنازة الاولى من المدي على الجنازة في الرواية الاخرى اني بنياهم كسابق **باب الصلوة**  
**في الكعبة** **قوله** الا انما اطلاق كلامه بانه في رواية ايضا **قوله** ولما اذا استقبل  
 فمستوع فانه في جواره في لانه الاستعداد بانما يكون مانعا لاستلزام ذلك الاستعداد  
 لا كونه استعدا بانه حيث هي ففي الصورة المذكورة لا يستلزم فلا يمنع **قوله** بل هذا ليس بجواب  
 او قاله صاحب غاية البيان **باب** **الركوة** **قوله** في الركوة في اللغة الى في الخلل  
 والنصاب **قوله** ومعناها اللغوي معتبرة في معناها الشرعي لانها سبب ناء المال بالخلف في الدنيا  
 والشواب في العقبى قاله تعالى وانفقتم من شئ فهو خلفه والركوة يطلق في اللغة على الظهارة ايضا  
 قاله تعالى وجنازة لنا وركوة اي ظهرها وهذا المعنى معتبر ايضا في الركوة قاله تعالى خذ من اموالهم  
 صدقة نظهرهم ومنكم كذا في الثاني **قوله** اما لانه بعض مقاديرها وكيفية ثباتها باخبار الاحاد التي  
 خبط صريح **قوله** قاله عياض **قوله** يا علي ليس عليك في الذهب شئ حتى يبلغ عشرين درهما لصاحب البيت  
 انه ياخذ **قوله** اذا كانه في حجب حقه **قوله** لانه لا يبعدنا **قوله** او الى حاله **قوله** وفي رواية اخرى عنه  
 قال لا يلزم الركوة **قوله** او قال في تحفة الفقهاء الصحيح هذه الرواية **قوله** لانه صاحب الدين هناك  
 لا يحتاج الى الخصومة لانه القاضى يلزمه بطلان **قوله** كيف لا يحتاج الى الخصومة والقاضى لا يلزمه  
 ما لم يبع صاحب الدين ولم يطلب له غايته انه لا يحتاج الى البينة فهو اواخر ويكون الجواب انه المراد ان  
 اذا جاء الى القاضى بدون خصمه وطلب عليه فانه القاضى لا يلزمه بطلان بدون الخصومة وفيه تامل

ثم يذكرها صاحب الحداية **قوله** استدلالا بطلان  
**قوله** عليه السلام **قوله** لا ينجى به مني استدلالا في  
 بالحديث على الرواية الاخرى



**باب صدقة السوايم فصل في الابل** قوله لمعنى في اسنانها معروف عند ابي  
الاول وهو اعلى الاسنان **قوله** الاسنان في الوضع الاول بمعنى العظم الذي في الفم وفي الوضع  
الثاني جمع السن الذي بمعنى الفم **قوله** كرام احوال الناس **قوله** كرام المواشي تعانيسها **فصل**  
**في الغنم** قوله لما سئل كرامة الجوز من المعز لم يجز **قوله** في غير ظاهر الرواية وهو قولها واما في  
ظاهر الرواية فلا فرق بين المعز والضان في عدم حواض اخذ الجوز من كل منهما **قوله** ولا كذلك الزكوة  
فلا يلحق بالاضحية دلالة **قوله** في الغنم الواجب فيها الوسط فاخذ الصغير كمن لم ينفق **فصل في الخيل**  
**قوله** في التحريم الديار والقوم ما تفرغ عنه فانه كتب الى ابي عبيد بن الجراح **قوله** في طهر من الماراد  
بالتحريم الذي ذكره الص بين دفع الديار ودفع غنم دراهم في كل مائة درهم بعد التقويم لالتحريم  
بين دفع الديار ودفع عشرة دراهم وقد وقع هذا التحريم في كلام زيد بن ثابت وفي القاية ان  
الماراد بالتحريم ما ذكره الص وقال ذكر الشيخ ابو الحسن القندري في شرح الكرخي كتب عن الخطاب  
الى ابي عبيد في صدقة الخيل خيرا رباها فان شئت اذ واعن كل فرس دينار والافقوى بها  
وخذ من كل مائة درهم غنم دراهم انتهى **قوله** الحق ما قاله صاحب الغاية لانه لما نزل على جنة  
انه صاحب الخيل بين دفع الديار والقوم احتج الى وجه قوله بالتحريم مع انه الواقع في الحديث  
الذي استدل به على وجوب الزكوة في الخيل دفع الديار واما التحريم بينه وبين دفع عشرة دراهم  
الذي وقع في ذلك الحديث ايضا فهو تحريم بين دفع الديار وبين دفع قيمة الديار وهذا الاحتجاج  
الى الدليل ههنا لانه المذهب عند ابي حنيفة هو التحريم بين دفع عين الواجب ودفع قيمته كما سيجي  
**قوله** في الفصل **قوله** ليس الفصل منحصرا **قوله** في كلام الاكل **قوله** في العجايل جمع  
عجل من اراد البقر حين تضعه انة الى شهر كذا في المغرب **قوله** لانه يلزم منه انه لو كان تمام الحمل  
بعد هلاك الوصل عند كونه اراد البقر قد مضى عليها خمسة اشهر يجوز اخذ الصدقة منها لعدم  
كونها عجائيل مع انه الواجب في صدقة البقر تبع او يتبعه فلا اقل **قوله** في ذكر الطحاري في  
اختلاف العلماء عن ابي يوسف انه قال **قوله** لا يلحقني انه قصه الى يوسف مع ان حنيفة لا يلزم الصورة  
الاولى لملك المسئلة **قوله** قلت ربا تاتي قيمة الشاة على اكثرها **قوله** لانه بعد جذا نزلت او بعد الحمل  
في الزكوة **قوله** لا يلزم اخذ الحمل على تصوير الدور **قوله** ويقول الثاني ابو يوسف **قوله** كيف يجوز اخذ  
ابي يوسف بهذا القول مع انه رده يقول او يرخد الحمل في الزكوة **قوله** فيجب منها ثلثة **قوله** في هذا  
القياس **قوله** اذ الظاهر حال السلم **قوله** وهو في عليه الزكوة **قوله** واما ما يدل على انه الجارية الوجه الاول الصدقة  
او ههنا لا يرد على انه الجارية المصدق والافله الجارية على انه يعطى صاحب المال ما هو الا فرق بالفقر **قوله**  
وروي ايضا **قوله** ابي بالرفع **قوله** الامر باداء الزكوة الى الفقراء بقوله تعالى ان الزكوة لا يصال للرفاق  
المرقياس في الشكل الثالث ولا يلحقني انه لا حاجة الى هذا التوجيه بل يمكن توجيهه في صورة الشكل  
الاول كما في نسخة الاخرى كبراه هكذا وكل ثابت لاجل ذلك بطل تعيين الشاة **قوله** وكذلك الاسنة

ليس التحريم

للحمل والركوب **قوله** اي لا يجب الزكوة فيه **قوله** في الناحية **قوله** في الوجوب عن العفو **قوله** في الوجوب  
كالبينة لقوله وهكذا قال عليه السلام **قوله** وهي موجودة في محل النزاع **قوله** في الشافعي انه بقوله نعم  
المجانسة هي العلة ولكن بشرط استلزامها تقصير الميز كما عرفت به وعلة التقصير هي كونه المستفاد  
ما يكثر وجوبه لكثرة اسبابه وفي صورة النزاع ليس كذلك فلا علة في اقله **قوله** واما في ذلك **قوله**  
اي جعلوا ذلك بينهم **قوله** في كذا الدرع الى كل جابر **قوله** من الجوز **قوله** لانه ليس الطالب ولا يذبح كونه الا  
الباطنة **قوله** لعل ذلك حق ان ابا بكر وعمر كانا يمان للسامي انه باخذ كونه الاموال الباطنة واما في الامور  
كذلك الى خلافة عثمان كما مر **قوله** في من العرب فانهم اذا اجزت **قوله** اي تغار من الغيرة يعني يغلب علينا  
الغيرة **قوله** فانك انما تنازعهم **قوله** المناخلة المقاتلة **قوله** في المنع بعد طلب صاحب الحق بوجوب الضمان فانه  
كالاستهلاك **قوله** اذا كان لشخص عند آخر ودية طلب ذلك الشخص ولم يسلها اليه ثم هلك فعلى  
الآخر الضمان ولم يرد به انه صاحب الحق اذا طلب من المدينين دينه فمعه ثم ضاع ما في الدين من المال  
لانه الضمان في ذلك الصورة لا يختص بما اذا طلب الدين فاما **قوله** في التيسير ان يكون الواجب في الضمان  
**قوله** لا يلحقني انه مقتضى ذلك التيسير ان يجزى الاداء من ذلك المصاب ولا يختص به غيره ولا يختص بالضمان  
والو لا يصح الاداء من غير مقتضى **قوله** واذا كان جزامه كانه المصاب يحمله ويرد عليه انه السقوط بالهلاك كما يرد  
على تعينه كونه جزامه لا على جواز ادائه منه فاما **قوله** في المستحق فغيره غير **قوله** منع بطلب  
**قوله** النبي **قوله** الشافعي على انه يكون الطالب هو المتعا وجبنا عنه بانه الطالب هو الفقير **قوله** وقوله  
وفي هلاك البعض يسقط بقدر **قوله** في المناسبات لسل الصدقة ببعض المصاب ان يكون في سلة  
هلاك بعض المصاب خلاف ابي يوسف كانه كذلك في المسئلة الاولى **قوله** واما اشتراط اصل الضمان  
في الابتداء ليصير المكلف به اهلا لا غناء **قوله** لكن في اهلا لا غناء اما ان يلزم في وجوب الزكوة او لا  
لا سبيل الى الثاني والاول وجوب الزكوة بدون الضمان وعند هلاك البعض لم يبق اهلية الا غناء  
فالمناسب ان يسقط الكل **قوله** الا يرى الى انه كانه نصاب في الاول ثم حصل ان نضب في اخر الحمل  
**قوله** في هذا التنوير راجحة الدور اذ قد سبق عكس التنوير فاما **باب زكوة المال** **قوله** ان عقيب  
ذكر غير هاتين الاموال الزكوة **قوله** في وجه تقديم الفضة على الذهب كثرهما فاما **فصل في الفضة**  
**قوله** ليصير المكلف به اهلا لا غناء **قوله** ان عرفت ما فيه **قوله** اجاب بقوله يخرج عن التقيص وهو  
غير موجود في محل النزاع **قوله** لا يلحقني ان يجزى استبدال عين الى اجب بانه يدفع قيمته كما يدفع لزم  
التقيص فاما **قوله** لا يأخذ من الكسور شيئا **قوله** لم يحتمل ان يكون من في الكسور للثمين في  
لا يكون متعلقا بل لا يأخذ تام **قوله** ولا تأخذ مما اذ حتى يبلغ اربعين درهما **قوله** لا يلحقني ان هذا  
القول كاف في الاستدلال بدونه احتياج الى قوله لا تأخذ من الكسور شيئا **قوله** لا يلزم  
التكرار **قوله** وان حمل **قوله** لا تأخذ من الكسور شيئا على ما قبل المائتين لم يلزم تكرار ويجوز المط  
ايضا فاما **قوله** والثاني انك اذا اخذت ثلث عشرة من كل صنف **قوله** في قولنا اذا اخذت ثلث



كل صنف من الذهب والفضة ما لا يظهر تامل **فصل في الذهب** قال قيل توفى المتقال بقوله ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم غير صحيح **قال** السوال لصاحب الغاية واجاب عنه صاحب الكفاية بتلك العبارة وهي ان كل واحد من الذهب والمتقال معروف لكن عرف المعتبر من الدراهم بان يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمتقال معروف فحصل منه ان نسبة المتقال الى الدراهم ان يكون كل سبعة منه على وزن عشرة دراهم ثم صرح بيانه هذه النسبة في باب الذهب لزيادة الكشف والوضوح وهم علماء هذه بعيدة ما افادوا على الحال من غير نقص واخبروا جوامع الخير **قال** ثم قال ههنا والمتقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو المعروف **قال** لما الفائة في هذا القول وما الباعث على ذكره **قال** في سئل الكسور يعني التي تليها في فضل الفضة وقد بينا الاختلاف في الحجج من الجانبين فيما لا يخفى ان المذكور فيما سبق في حق الكسور انما يدل على اذكر في تركوة الفضة لا على ما ذكر في فصل تركوة الذهب كما لا يخفى فارجع الى السابق نعم يدل عليه بطريق القياس ولا يبعد ان يكون المراد ذلك يدل عليه **قال** صاحب الهداية وكل دينار عشرة دراهم **باب** **فمن يبر على العائس** **قال** وهي ان العشرة الماخوذة من المسلم المات على العائس هو الزكوة بعينها لا في غيرها لكون الماخوذة من المسلم ليس بعشرة بل ربع العشرة كما سيحى **قال** في الاموال الباطنة او اراد بالاموال الباطنة ما عدا السوائيم **قال** لكونه جمع **قال** والاصل في الكلام الحقيقة **قال** يعني لو اطلق على ما في العشرة يكون حجازا لا بد له من قرينة واد قرينة ههنا بل هي قرينة على اطلاقه على ما في العشرة تامل **قال** **المص** وقيل هو الثاني والاول ينقلب لغا **قال** في ان يصير ولا يتقلد لانه ينقلب لغا **قال** **المص** غير ان اقراره بسببه في دين منه صحيح وكذا ان يوصيه الاقر بالاصل يستند صحة الاقرار بالفرع **قال** **المص** لانه يتحقق عليه اي على ثبوت النسب **قال** وحاجة الذي الى الحماية اكثر ان ينفذ ان هذا انما يكون وجها لاخذ العائس من مال الذي لا اصل اخذ منهم ولا دليل عليه ويجوز ان يكون الدليل عليه **قال** عمر تامل **قال** وشهادة اهل الذمة على اهل الحرب ولهم مقبول **قال** لا حاجة الى **قال** واهم **قال** والمراد به الاقر بان الخبز الحرام اشترى بذلك الى دفع ما ووجه نزاع الهداية على **قال** صاحب الهداية الاخر **قال** فانه المسلم اذا ائلف خنزير الذي ضمنه **قال** عند نزاع **باب** **في المعادن والركاز** **قال** لانه اذا كان المستخرج ذهبا او ليعني كان المستخرج كنزا في الحرب العادى او نسبة الى قيم عام **قال** **المص** فنية حسن على كل حال لما بينا **قال** وانما قيل لما روينا لينا والدليل العقلي المذكور **باب** **زكوة الزروع** **قال** **المص** اختلف النسخ في معنى شئ المبسوط **قال** **المص** في بيانه في **قال** في محمد بن ابي حنيفة او انه مع ابي يوسف **قال** **المص** اما اذا كان ينفق بما اخرج وكانها الاما عايم فهو خارج **باب** **صلوة الفطر** **قال** **المص** وهذا يتعدى بتعدى الرأس مع اتحاد اليوم **قال** فاعلم ان الدابر هو سبب دخول اليوم **قال** في غير حقوق النكاح وان لم ينجس ما ههنا **قال** **المص** في خروج عظمته لعدم الولاية **قال** لا يبرهنه الحق ايضا **قال** **المص** في

المدير

المدير وام الولد والولاية المولى ثابتة او لو كان المولى قلم لا يضاف اليه **قال** لا يخفى ان هذا الدليل انما يدل على ان السبب هو الرأس مطلقا لا رأس بمرتبة وعلى عليه مع انه الذي ذلك فانه قلت مد عليه مع ضيقه قوله ثم ادوا نحن يجوزون قد هذا الحديث يعني في ثبوت للدعي ولو حاجة الى ضيقه حديث لا ضا **قال** فاعلم ان الرأس هو سبب دونه الوقت **قال** فانه قلت يدل هذا على انه دليل كونه السبب هو الرأس ثم بهذه المقدمة القائمة ولهذا يتعدى بتعدى الرأس مع اتحاد اليوم وفيما يتعدى الصدقة بتعدى الرأس يتوقف على وجوب اخراج الصدقة عن اولاده الصغار ولو اخذ ذلك مقدمة لدليل لزم الدور قلت انما دليله هو **قال** لا يضاف الى اليوم ايضا فليكن اليوم سببا ايضا فالاشتباه انما اشار من قول الشارع فاعلم ان السبب هو الرأس وانه الوقت ولو انقصر على فاعلم ان الوقت ليس بسبب لكن يوجب حصول الاشتباه فانه ذكره الاشارة الى دليل آخر لكن السبب هو الرأس هذا ويمكن ان يقال بتعدى الصدقة بتعدى الرأس لا يتوقف على وجوب اخراج الصدقة عن الاولاد بل يحصل بوجوب اخراجها عن المالك فلو دونه **قال** فانه قيل قد ينكر في الوقت **قال** **المص** **قال** لهذا السوال معارضة بالمثل **قال** ووجه الاستحسان ان الصدقة فيها معنى المنة فيكون انما يسقط باوار الغير وان لم يوجد الاذن صرحا وجعل الاذن عادة فمخصصا بالزوجة وذكره في سئل الزوجة على طريق العادة بقوله في العادة او اشار الى ما في كلام الهداية من الاختلاف فيرد على كلام الهداية وكلام الشارع انما الوجوب كذلك فجازا او ارجح الوجوب بدنه اوه مع ان لم يخرج وجوبه بانه للاب والابنة حفظا من الكبار عند غيبتهم وكذا للزوج من الزوجة في الرهاية والولاية في حقوق النكاح عناية بالسبب غير تام ولو لم يوجب الاداء منهم بدنه الاذنه اصلها فاذا وجد السبب من وجه جاز الاداء بدنه او عملا بالشبهين بخلاف الوجوب فانه السبب منتف بالكلية نظر الى تامل **قال** ولا المطالب عن نفسه لغيره **قال** **المص** لا يظن ان هذا المطالب يكون ما في يد شغل لا يحتاجه الاصلية لانه مدبره لولاه ولو كان له مضاب فاضل عنه بهذا المطالبة فالظن وجوب الاداء لثبوت غناه بلا شبهة فاعني كلام الشارع **قال** اجيب بانه الشارع بغير هذا الصدقة على المنة **قال** **المص** فاعلم من الجواب كما صرح بانه عدم وجوب اخراج الصدقة عنه ما ليك للتجارة لعدم سبب الوجوب اعني المنة لانه لو اداهها عنهم لا يرى الى الشئ المنفي بالحديث لكن ما ذكره كلام الشافعي وتقريره ههنا بعد صرح في انما عالم يخرج عنهم لما دبر الى الشئ فالسبب انما يترتب كلام صاحب الهداية بما ذكره في السوال نعم قال الحق عدم وجوبه ههنا لذلك لانه يورث التزيف المذكور في صورة السوال والتوجيه الحق في صورة الوجوب تامل **قال** ومحمد كذلك **قال** **المص** على اصله **قال** **المص** في انما القسمة **قال** **المص** في انما اصله موافق لاصل محمد فالحقنة لمحمد يحتاج الى عند **قال** **المص** وليس لاصحابها ولا بد له كماله **قال** **المص** في انما كمال الولاية وعدمه بدور ان على كل الملك وعدمه فاذا اعتبر كمال الملك باعتبار القسمة يجب ان يعتبر كمال الولاية بذلك الاعتبار فالعذر ليس بعذر تامل **قال** وفي خلاف ذلك في اذنه الوجوب عند على العباد **قال** **المص** في انما ايضا يستدل على من هبه

يرتفع

اليه وهي امانة السببية وما قوله  
وههنا يتعدى السبب بتعدى الرأس  
مع اتحاد اليوم فلو دخل في الاستدلال  
المذكور بل انما ذكر لمجرد دفع ما قيل  
انه يضاف صح



يحدث أدعنى مؤثرين ويعمل الوجوب على العبد وانما المولى يتحمل عنه لانه الاداء عن العبد ينبغي عن  
 التمسك كانه البايغ فيثبت ان الوجوب على العبد ولا يخفى انه كيف ثبت الوجوب على العبد مع انه لا ملك  
 له فانه قلت نفس الوجوب على العبد وجوب الاداء على المولى والمنفرد على الملك هو الثاني وانه الاول قلت  
 لا معنى لكون الوجوب على شخص وجوب الاداء على شخص اخر مع انه الشافعي شرط لنفسه  
 الوجوب الملك الزيادة على قوت يوليه ولا ملك للعبد اصلا والوجوب عنه قوله الاداء غير غريب  
 عن التمسك منع ذلك بل بانه السببية تأمل قوله وهو يستلزام ان هذا الاصل الثاني وانما  
 لم يسمع حديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور والاداء مخرج في وجوب اخراج الفطرة في عبدا كاذبا  
 وكله على حديث ابن عمر يعني عن ابي جابر عن ثور الشافعي وجع يشكر الاستدلال بحديث  
 ابن عمر على وجوب الاداء عن نفسه وقدم انه دليلنا ذلك لانه على كل ما يعنى عن لم يثبت  
 الوجوب على نفسه عن نفسه بل يحتمل ان يكون المراد بالمراد الاولاد الصغار فانه قلت كل على حق  
 الحر على معناه الاصل قلت فليكن الجمع بين الحقيقة والحجاز ولا يحصى الا بتقدير كل على في  
 المعطوف بقرينة المعطوف عليه فلا يلزم الجمع المذكور وله نظائر فتذكر قوله فانما الوجوب على من هو طيب  
 بالاداء وهم المولى الثاني قال الشافعي بنسب الوجوب على العبد وجوب الاداء عنه على المولى فلا اشكال  
 قلنا وجوب الاداء لا يكون الا على من ثبت نفس الوجوب له لانه المولى ليس اهل للوجوب عليه ولا الاداء  
**قوله** لاجابة تلك المقدمة **قوله** الوجوب عنه باعتماد المولى الاداء عنه **قوله** بانه قبل الشافعي  
 لوجه عدم الوجوب على العبد مع انه اهل للوجوب لكن لما بعد بانه يتحمل المولى **قوله** فانه من جهة اختيار  
 الشرط لا يمنع ثبوت الملك **قوله** لا سوا كان في جانب المشتري او في جانب البايع **قوله** لو كان الملك موقوف  
 يعني لما انما وظيفة الملك لكن الملك موقوف كما قلنا قلنا في ان وجوب الفطرة للملك ليس بغير كون  
 الولاية والموتة هو السبب بانه ذلك ان السبب في الكراهة لولاية والموتة وكون الولاية والموتة  
 في حق العبد المولى انما هو الملك ولذلك يكون الفطرة عندنا على من يصير لكون الملك مترك دافيه  
 والثافعي يقول بناء على اصله ان الملك للمشتري فيكون الولاية والموتة له لكونها ما دبر عليه كالنقطة  
 فانها على المشتري فسلم ان الملك ثابت له وقلنا الملك موقوف ومترك وبين ان ينقص العقد فيكون البايع  
 وبين ان يمضي فكون للمشتري وما حديث من النقطة فالجواب عنه انه وان دار على الملك الا ان الملك  
 لا يعلم حاله بعد لكونه مترك دا والحاجة باجرة اليها فانفق فيها ليس يتصور فلو يقاس عليه فعلم في هذا  
 القول ان الجواب عن قول الشافعي ليس بطريق التمسك بل بطريق التحقيق كما لا يخفى على من تأمل في دليل الى حقيقة  
 في هذه المسئلة مع ان المولى في سبب الوجوب هو الولاية والموتة فانه قلت فعلى ما ذكرت لم يسمع ان يقول ابو حنيفة  
 بوجوب الفطرة على البايع في صورة الخيار لانه يقول بعدم خروج البيع عن ملك البايع وانه يقول لو امان  
 بوجوبها على المشتري في صورة خيار المشتري لدخول البيع في ملك المشتري عندهما قلت لما لم يقرر الملك لم يعتد  
 ولم يرد في صورة خيار المشتري في صورة خيار المشتري **قوله** فيكون قوله **قوله** فيكون قوله **قوله** فيكون قوله

استدلال

هذا انما يتصور على من يذهب الى ان حنيفة لا يميز بين خيار وفوق ثلثة ايام ليس كما عنده  
 خلافا لها **فصل في مقوله الوجوب قوله** ومن وقت البذر او اي وقت القاء البذر الى  
 الارض **قوله** وهو اصغر الصيغتين **قوله** وهو اصغر من الهاشمي والضمير يرجع الى الصاع **قوله**  
**الصوم** **قوله** اخره عن الزكوة ههنا لانه كالسبيل للصلاة او قيل قوله لانه كالسبيل للصلاة لا يصلح  
 تعليلا للتأخير عن الزكوة **قوله** هذا غلط بحت تأمل قوله **قوله** لانه ذكر الزكوة بالصلاة في قوله تعالى  
 الصلوة واذا الزكوة **قوله** لا يملك الصوم كالسبيل الى الصلوة كانه المناسب انه يذكر مقارنا لها ولم يكن  
 كالطهارة في التمسك لكون مقدا على الصلوة كانه لها فذكر عقيبها ولهذا قدم على الزكوة فاقول  
**قوله** وتقرينها على وجه يستعملها عسب **قوله** اوله ابن عمر وقدم قوله الصوم بانه ترك الأكل والشرب  
 والوطء من الصبح الى المغرب النية ولا شك في صدق هذا التعريف على جميع الاقسام الا ان  
 يقال ان المادسة توفى مجموع الاقسام بتعريف جامع لجميع ما يقتضيه جميع الاقسام من القيود حتى  
 يكون حدا تاما للمجموع وانما سائر التعريفات فيفسر قد بدله اراد بالواجب الثابت عليها ولو ما  
 يتناول الفرض والظن وانما هذا يكفر جاحده بضم الياء وفتح الفاء بلا تشديد او لم يشرع في  
 لم يجعل بفتح الياء ومن الغاء على ان يكون تلاويا الا انه يقال ان الكفر قلبي والوكفار شرعي فاقول  
 وقوله في الجواب عن الاول انه لا يفرق بين النية على وجه عليه سبب قوله في الجواب عن الاول ان  
 الاعتراض الموردا قوله وهو اصل الاعتراض بلزم كونه المنذر فرضا كصوم رمضان بناء على ثبوته  
 بالاداء الواقع في كتاب الله لانه اول وجهي النظر في الجواب عن الاعتراض وقوله وهذا يفرض  
 جواب الثاني اي جواب الوجه الثاني من وجهي النظر والمقابل الوجه الاول في قوله وقوله في الجواب  
 عن الوجه الاول حتى يكون المراد من الوجه الاول وجهي النظر وانه لا يمتنع ذلك وههنا  
 فتا اعتراض من قال فيه كلام وهو ان الجواب المذكور كلام صحيح ووجه مخرج في كونه المنذر واجبا  
 لكن لا يمنع النظر المذكور الموردا على الترجيح بانه قوله تعالى ومن يوفى بعهدهم عام خص منه البعض  
 كما لا يخفى انتهى وقد عرفت من غلط فاقول وجهه انه الاصل ان يكون النية مقارنة لحالة التمتع  
 او بعد ما قرأ سابقا للصوم او مستند بمقتل العادة والعبادة فشرط النية للتعين فانه وجبت  
 من اوله فيها وانه وجبت في اكثر جعلت كانه وجبت من اوله لانه لا كونه حكم القطر في كثير من المواضع  
 فكذلك ههنا لا يتوجه هذا الكلام اصلا حتى يجلب عنه والحق انه هذا القول اعني قوله وبخلاف  
 ما بعد الزوال بانه لوجه عدم صحة النية بعد الزوال الذي ذكره سابقا بقوله اجزائه النية ما بينه وبين الزوال  
 بناء على ما سبق من انه انما يصح النية اذا اقترنت بالنية بعد الزوال لم يكن كذلك تأمل قوله في مجموع  
 انما يستويان وهو قوله في اختيار المصنف لانه حقيقة العجز حيث لا يتقدم على الصوم اصلا بل  
 معتبرة في المصنف بل الخوف من زيادة المصن مثلا كانه في خصه الا فطره فيصير لا يثبت القدر  
 المانعة للافطار **قوله** وقال الناطقي قياس النسبة **قوله** في القيس **قوله** لانه حقيقة المظنون ان يثبت له

هذا انما يتصور على من يذهب الى ان حنيفة لا يميز بين خيار وفوق ثلثة ايام ليس كما عنده  
 خلافا لها **فصل في مقوله الوجوب قوله** ومن وقت البذر او اي وقت القاء البذر الى  
 الارض **قوله** وهو اصغر الصيغتين **قوله** وهو اصغر من الهاشمي والضمير يرجع الى الصاع **قوله**  
**الصوم** **قوله** اخره عن الزكوة ههنا لانه كالسبيل للصلاة او قيل قوله لانه كالسبيل للصلاة لا يصلح  
 تعليلا للتأخير عن الزكوة **قوله** هذا غلط بحت تأمل قوله **قوله** لانه ذكر الزكوة بالصلاة في قوله تعالى  
 الصلوة واذا الزكوة **قوله** لا يملك الصوم كالسبيل الى الصلوة كانه المناسب انه يذكر مقارنا لها ولم يكن  
 كالطهارة في التمسك لكون مقدا على الصلوة كانه لها فذكر عقيبها ولهذا قدم على الزكوة فاقول  
**قوله** وتقرينها على وجه يستعملها عسب **قوله** اوله ابن عمر وقدم قوله الصوم بانه ترك الأكل والشرب  
 والوطء من الصبح الى المغرب النية ولا شك في صدق هذا التعريف على جميع الاقسام الا ان  
 يقال ان المادسة توفى مجموع الاقسام بتعريف جامع لجميع ما يقتضيه جميع الاقسام من القيود حتى  
 يكون حدا تاما للمجموع وانما سائر التعريفات فيفسر قد بدله اراد بالواجب الثابت عليها ولو ما  
 يتناول الفرض والظن وانما هذا يكفر جاحده بضم الياء وفتح الفاء بلا تشديد او لم يشرع في  
 لم يجعل بفتح الياء ومن الغاء على ان يكون تلاويا الا انه يقال ان الكفر قلبي والوكفار شرعي فاقول  
 وقوله في الجواب عن الاول انه لا يفرق بين النية على وجه عليه سبب قوله في الجواب عن الاول ان  
 الاعتراض الموردا قوله وهو اصل الاعتراض بلزم كونه المنذر فرضا كصوم رمضان بناء على ثبوته  
 بالاداء الواقع في كتاب الله لانه اول وجهي النظر في الجواب عن الاعتراض وقوله وهذا يفرض  
 جواب الثاني اي جواب الوجه الثاني من وجهي النظر والمقابل الوجه الاول في قوله وقوله في الجواب  
 عن الوجه الاول حتى يكون المراد من الوجه الاول وجهي النظر وانه لا يمتنع ذلك وههنا  
 فتا اعتراض من قال فيه كلام وهو ان الجواب المذكور كلام صحيح ووجه مخرج في كونه المنذر واجبا  
 لكن لا يمنع النظر المذكور الموردا على الترجيح بانه قوله تعالى ومن يوفى بعهدهم عام خص منه البعض  
 كما لا يخفى انتهى وقد عرفت من غلط فاقول وجهه انه الاصل ان يكون النية مقارنة لحالة التمتع  
 او بعد ما قرأ سابقا للصوم او مستند بمقتل العادة والعبادة فشرط النية للتعين فانه وجبت  
 من اوله فيها وانه وجبت في اكثر جعلت كانه وجبت من اوله لانه لا كونه حكم القطر في كثير من المواضع  
 فكذلك ههنا لا يتوجه هذا الكلام اصلا حتى يجلب عنه والحق انه هذا القول اعني قوله وبخلاف  
 ما بعد الزوال بانه لوجه عدم صحة النية بعد الزوال الذي ذكره سابقا بقوله اجزائه النية ما بينه وبين الزوال  
 بناء على ما سبق من انه انما يصح النية اذا اقترنت بالنية بعد الزوال لم يكن كذلك تأمل قوله في مجموع  
 انما يستويان وهو قوله في اختيار المصنف لانه حقيقة العجز حيث لا يتقدم على الصوم اصلا بل  
 معتبرة في المصنف بل الخوف من زيادة المصن مثلا كانه في خصه الا فطره فيصير لا يثبت القدر  
 المانعة للافطار **قوله** وقال الناطقي قياس النسبة **قوله** في القيس **قوله** لانه حقيقة المظنون ان يثبت له



الظن بعد وجوبه بيقين **قوله** في كون المظنون منحصرا في غير متساو لا ما نحن فيه حيث اذا ان  
يصطلح على اطلاقه على تلك الصورة فقط **قوله** ثم علم انه اذا **قوله** قبل الافطار او بعد **قوله** فانه النهاية  
الا انا اثبتنا الكراهة لتساو عمومهما في آخر **قوله** ويرد على تعديل النهاية لزوم الكراهة في النظر **قوله**  
والدليل على ذلك انه ما قبل الشهر وقت القطوع **قوله** ولا صاحب الكفاية لان التقدم بالسعي على السعي  
انه باق في قبل حينه وانته وشعبانه وقت القطوع فانه صام عن شعبانه فلم يأت بصوم رمضان  
قبل وانتهى فيه بحث لم لا يجوز ان يكون المعنى لا تقدم صوم يوم فقل على رمضان اي لا تقدم  
قبل رمضان بعموم او بيمين والحق انه الدليل على ما ذكره هو **قوله** عليه السلام لا يصام الحديث **قوله** لا يصوم  
الشهر **قوله** تلك المعقبة ركيكة **قوله** احسنه عن ظاهر انتهى **قوله** يعارضه حديث لا يصام فانه صريح في  
الاذن بصوم النفل فتا فنفى الاصل وهو الجواز على انه ظاهر انتهى لا يعارض ذلك الحديث  
لانه لا يراد ليس ظاهره كما عرفت فتأمل **قوله** وعملوا بقوله وم فطرهم يوم فطرهم في عطف قوله  
عملوا على اعتبار الذي هو علة عدم وجوب الكفارة لوانظر بعد التلخيص تأمل لانه العمل بالحديث  
المذكور يناسب وجوب الكفارة لعدم وجوبها قالوا هو عندي انه يكون نظم الكلام هكذا  
ولو اكل هذا الرجل ثلثين يوم لم يفتقر الا مع الوام ولو اضره لا كفارة عليه اعتبار الحقيقة التي  
وعملوا بقوله وم على اللغ والشر الفير المرتب وان كان الاول قد علم بان وجوبه عليه احتياط الى  
آخر ما ذكره فقطع النظر عن ذلك التقليل فاخرج عن البين فلو حفظ انه الاول غير معتل قد عطف عليه  
الثاني فنكر تعليمهما معطوفا احدهما على الاخر على اللغ والشر الفير المرتب تأمل **قوله** وانما قاله  
مقبول ولم يقل مردود **قوله** اثبت الراسطة بين الرد والقبول حتى يلزم من نفي الثاني ثبوت الاول تأمل  
**باب وجوب القضاء والكفارة** **قوله** لم يشرع في بانه ما يجب عندنا بطلان **قوله** اشارة الى ان المراد من قوله  
باب وجوب القضاء والكفارة بيان انه لا بطلان العلو في وجوب القضاء والابطال العلو في وجوب  
الكفارة تأمل **قوله** نقول تعارينا لا تأخذنا ان نسينا فانه الحديث موافقا للحكاية في قوله فانه  
تلك الاية انما تدل على عدم المؤاخاة والتعديب وذلك لو بنا في وجوب القضاء على انما يدل  
ايضا على عدم وجوب القضاء في صورة الخطاء لو علم المؤاخاة لوجوب القضاء لانه نظم الاية هكذا  
ربنا لا تأخذنا ان نسينا ان خطانا تأمل **قوله** ويجوز قوله قائم على الصيام او جواب **قوله** انه  
فيه تمة الجواب المذكور تأمل **قوله** لانه الاتمام فعل اختياري **قوله** ممنوع لانه الاتمام الاختياري ينافيه  
عدم الاتمام وان لم يكن اختياريا لانه مركبة الاتمام وكونه بالاختيار والمركبة تقدم بانها ايجز  
لانه قد ثبت بالدلالة لا بالقياس لانه كلامها نظير الاخر **قوله** لانه ما ثبت بخلاف القياس لا يكون  
عليه شيء **قوله** لانه معنى الجماع يعقد المباشرة على ما قلنا **قوله** اي معنى المباشرة المفسرة بمسرح الرجل المرأة **قوله**  
واجب بانه معناه وجبها هو المقصود بالجماع وهو قضاء الشهوة **قوله** مقتضى هذا الجواب انه يجب القضاء  
ايضا على من نظر الى وجه المرأة او فرجها فامتنى او تفكر في امرأة حسنا فامتنى **قوله** اجاب بان الدع

بشرع

بشرع كالعرف يعني انه داخل في الشام والداخل منها لا ينافي قوله ينافي ما تقدم من انه ما وجد خلق  
اشبه لا عينه تأمل **قوله** عليكم بالاعتدال المرقع وقت النعم وابتنى الصائم **قوله** لا عند مجزئ قبل  
انه الحديث ومرد للشفقة على الامة وهذا لانه الصوم مبني على الاستطاعة لا على القدرة الثانية  
فاذا اجتمعوا احرأ بالصائم كذا في الغاية **قوله** وهو ارجح على الاول **قوله** بانضمام الجماع اليه فانه  
يتعلق بالجماع اما صورة **قوله** وما معنى لا بسببه **قوله** معنى الجماع على ما سبق هو انزاله على شهوة  
بالمباشرة اعني من الرجل المرأة فعلى هذا لم يرد فانزل لا يجب القضاء لعدم المباشرة لانه الظاهر  
انه قيد المرأة خارج مخرج الغالب ومحمول على الصلوة والافعال وروى في حكم المرأة **قوله** فيفقح الى كمال  
الجنابة لو لم هو لجماع صورة **قوله** معنى **قوله** ما اختلف الشايخ في مرجع هذا الضمير **قوله** في هذا الماشام  
البصاحب للهداية حيث قال الجماع والافعال وعندى الوجه ايراد الواو بدل او اي الامة **قوله** في هذا  
**قوله** ولا يلزم من انتفاء ما هو عقيب كمال انتفاء ما فيه معنى العقب **قوله** لو لم يظهر ان يقال ان لا يلزم امر  
**قوله** ولو اكل او شرب **قوله** اي عدا **قوله** واما وجوب الجنابة على وجه الكمال او حتى يخرج عن الحديث الثاني  
والمختل **قوله** لكنه يقول على وجه خاص **قوله** يعني صورة الوقاع **قوله** وعرض بان الكفارة بنفس الوقاع  
لانه النبي عليه السلام ما الزم الكفارة الا في مقابلة ما يسئل عنه من الوقاع او لا لانه اراد حديث  
الاعرابي المذكور في الهداية وما رواه ابو هريرة من قوله عليه السلام من فطر رمضان فعليه ما على المظاهر  
وما روى انه دم سئل من وجوب الافطار في رمضان فقال عليه السلام انما اعتق رغبة من غير سوا عما افطر به  
يدل على عموم وجوب الكفارة في جميع صور الافطار العدمي لحديث الاعرابي خاص لكن السوال  
عن صورة الوقاع وذلك لا يتفق كونه الحكم في سائر الصور كذلك فان دفع المعاضة بالجنابة **قوله**  
واذا كان غيره في معناه الحق به دلالة لا قياس **قوله** لا حاجة الى ذلك الحلقا لحديث ابو هريرة **قوله**  
ما روى انه دم سئل عن الافطار مطلقا فاجاب بايجاب الكفارة **قوله** عرفت **قوله** واما بايجاب  
الاعتاق فكيف جواب **قوله** السائل في لارتفاع الذنب بالقبول **قوله** مقصود اني اذ علم من جهة الشارع  
ان الذنوب التي ليست بحقوق عباد مغفورة بالقوبة مرفوعة بها الا اذا ورد نص في الشارع بعدم ارتفاع  
بعض الذنوب التي من هذا القبيل بايجاب شيء آخر فكيفها وارتفاعها كما فيما نحن بصدده وفي الزنا  
والسرقة ايضا فيقتصر على المورد لكن على خلاف القياس فلا يكون ما ذكره الحقيقة جوابا عما ذكره وليس  
غرضه ارتفاع الذنب في صورة النزاع بالقوبة حتى يقال لا سلم ذلك لان ايجاب الاعتاق للتكفير  
يدل على عدم ارتفاعه بالقوبة **قوله** وقوله يعرف قد تقدم معناه **قوله** اي باب ركوة الزروع والثمار اذ  
الفرق ستة وثلاثون **قوله** فانه النهاية ما معناه **قوله** اي قوله ما معناه مقول القول **قوله** فقال اعتق رغبة  
او صم شهرين او اطعم ستين مسكينا **قوله** او ذكر او القى للتخيرة ولم يذكر التساوي **قوله** واجتج العاقل  
بنفي التساوي بالقياس **قوله** اي اجتمع به ايضا **قوله** لانه الكفارة في افطار صوم وجبت بالنقص على خلاف  
القياس فلا قياس **قوله** واعلم انه لا نزاع بين الشافعي وبيننا في كونه الكفارة ثابتا بخلاف القياس







قوله وقوله لما بينا اشارة الى قوله لا يدعى ويعلم ويصلي الامام بالناس باذنه واقامة اية في وقت الغشا  
اوله يعني انه قوله لا يدعى ويعلم فيما سبق دليل على انه يقضي بقرن الامام واماد دليل وقوفهم وراء  
الامام فيما سبق من قوله ليكون مستقبل القبلة فقوله لما بينا اشارة الى ذلك لا الى ما ذكره من قوله  
وعليه اعادتها ليس عند النبي يوسف يخرج به ولا يجب اعادةها لغيره ما روي انه قال لو ساء الى الله  
اقرا على افاض وال وقضى رضاء الرسول صلى الله عليه وسلم قوله وقاله اسأله يا رسول الله انصلي الصلوة  
امامك وهو من لغة يكون من باب ذكر الحال واردة المحل قوله لا يخرجها ولو صلى المغرب الغشا  
في وقت الغشا بعد الافاضة من عرفات قبل الوصول الى الزد لغة يعني صلواتها في الطريق لم يخرج  
عندها خلا فالذي يوسف كذا في الغاية نقل عن شرح الطحاوي قوله اشارة الى انه التاخير واجب  
اوله يعني يكون وقت المغرب وقت الغشا قوله ثم يعمل بفعله ثم اقول عدم افادة فعل القطع سيما في  
موضع الحاجة الى البيان من قوله كما في مسألة الترتيب قوله في خراب قضاء الغوايت وهي ان يصلي  
العصر اذا كان العدم اذ ان الظاهر بعد صلوة فساد امره وقفا عند ابي حنيفة حتى لو صلى ست صلوات  
ولم يعد الظاهر انقلب الظاهر انما قلنا عن الرواية التي في رواية الادب للرحماني في فريضة مع عبادة  
اوله عن عبد الله بن مسعود في ليس بركن بالوجع اقبل مستحب كذا في تفسير القاسمي فالوجه للذهب قوله  
فعلم بهذا الحديث ولا يفتي به عدم صفقة اهل قوله وهو الذي يانه بالراجح لا من حيث الجواز بل لا  
يخرج من ذلك ما روي انه عدم قدم صفقة اهل بالليل قوله اي في نسخ محض القدر  
اوله قيل الغلط في التاخير في فريضة فان اعلى نصبا في مثله فيمكن النص في فعل الرمي في  
يحصل بالطين كما يحصل بالحجر ليس شعري ما وجه عدم جواز الرمي بالخشب اني لا دل على اشارة  
كونه من جنس الارض مع انه الا هاته يحصل بالرعي بالخشب قال المصنف ولانه يقي عليه الرمي في اقليل الجرد  
العود الى معنى لا للمعجزة في ذلك اليوم فاما قال المصنف انه اراد ان يجعل النفر الى مكة في اول سبحة اذ كان  
لم يأت بمكة ولم يقف طواف الراد في يوم النحر في الطواف مشروع بعد ذلك اذ قال صاحب الكفاية  
قال الله تعالى فكلوا واطعموا البائس الفقير ثم يقضون نفقهم ليسوفوا نذرهم وليطوفوا عطف فضاء  
النفت ثم على الاكل من الغرابين وقضاء النفث في يوم النحر بالوجع فكذا الطواف المعطوف  
بالواو بطريق الاولى لا نه ثم للتاخير ولا تاخير في عرف الواو انتهى ولا يخفى عليك انه العطف بالواو  
لا يقتضي ان يكون الطواف في وقت النحر وما ذكر الشرح في وجوبه دليل عليه تامل في تعليقه فيهم والنظر  
في الشرح من لم يكن خیار في النفر تاثيره او لم يأت ايضا انه وجب النفر في اليوم الثاني عشر اعتبارا  
وكمما بابل انه لو ترك الرمي في النهار رمي في الليل جاز فكذا في حكم النفر جعل كالوجوب في النهار  
في بعض الاول والثاني او يعني الاول والثاني من ايام التشريق في الحكي والوفائي في واجبات الحج  
سواء اجاب عنه قوله وما هو من واجبات الحج قوله في موضعين اوله في موضع واحد لا في موضعين  
تأمل قوله وقف بعد الزوال وكما بينا وقت الوقوف بفعله في سعي ان كتابه في بيان

اول الوقوف وآخره ففعل على السلام بعد الزوال بيان اوله وقوله ثم فزادك عرفة دليل انهما بيان  
آخره كذا قالوا والمالك انه يقول انهما اسم للوقت من طلوع الشمس الى غروبها فنقول انهما بيان اول  
الوقت كانه قوله مع دليل بيان آخره كما عرفت ثم فعله ثم اعني وقوفه بعد الزوال دليل على انه اول وقته  
بل فعله كذلك اتفاقا اذ لا حاجة بعدد لانه قوله على اول الوقت الى دلالة دليل اخر عليه تامل وقوله الغاء  
فانه قلت ينبغي ان يخرج من الوقوف اذا حصل في جزء من النهار يوم عرفة وانه كان قبل الزوال بعد طلوع الفجر  
لانه من النهار قلت انما يخرج قبل الزوال لانه فعل النبي مع بعد الزوال كما بينا بالبحر صار بعد بيان  
كالحكم فعمل المحل عليه لانه كما يجهل ان يراى بالنهار ما قبل الزوال وما بعده فعمل على ما بعد الزوال لانه في النهار  
ايضا انتهى كلام صاحب الغاية وبه اندفع ما قلنا للمالك انه يقول انهما اسمان في الاستدلال به من  
ادرك عرفة دليل فقد ادرك الحج او العمل الزليجي وصاحب الهداية هذا الحديث بيان آخر الوقت قوله وقلنا  
هذه الرواية غير مشهورة قوله في ان صاحب الهداية استدلاله بهذه الرواية على بيان آخر الوقت فهذا طعن لا يثبت  
الهداية والخبر الجواب عنه يقال انه بيان آخر الوقت بدليل الرواية الاخرى قوله احتراز عما اذا طاف البيت هاربا  
او طالب غريم ولم ينزل الطواف خارج فانه لم يخرج من المذكور في الكفاية وقاية ونخرج الكثرة للرعي ان عدم النية  
في الوقوف لا يضر بخلاف عدمها في الطواف كما اذا دار حول البيت اما طابا للغيرم او هاربا عنه والوقوف  
انه الوقوف سكن العباد اعني الودع وليس بعبادة مستقلة فوجوه النية في اصل تلك العبادة يعني  
عند ركعتها بخلاف الطواف فانها عبادة مستقلة وايضا ان الطواف اذا فات يمكن تداركه بخلاف الوقوف  
فلوجل هذا اعتبرت النية المبرجة في الودع فانه حكم في الوقوف من الطواف وايضا النية عند الودع  
نصت جميع ما يفعل في الودع فلا يحتاج الى تجديد النية في كل جزء كالصلوة وغيرها والوقوف يوقف به في  
الودع من كل وجه فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل ويقع في الودع من وجهين شرط فيه اصل النية  
قال المصنف لانه محل بسة العنق في كل لانه السعي والركل يكون سببا لكشف العنق احيا تأويله شيئا لا كشيء كبدنة  
المنعة ان الزمان والاداء الواجبة بسبب الجناية كالحلق وغيره وكان ينبغي ان يقال ان  
لشيء من الاشياء كذا في نسخ الجامع الصغير لانه شيئا مفعول به بالعطف على ما قبله واحدى من انما ان يكون مصدرا  
فانه فقد المصدر فلا بد من اللام كذا في قولك جئت لك للسعي كذا في غاية البيان ويمكن دونه ان يقال ان شيئا  
عبارة عن المصدر فذلك نصبه فاما **يا** **القرآن** قوله الواو القرآن افضل  
من التمتع فقدم في الذكر ان القرآن وكذا التمتع مركب من الحج والعمرة فالمنا سببه بذلك المركب بعد ذكر كل من  
اجزائه ولم يقدم ذكر العمرة بل ذكر الحج فقط قوله لا نه يتقدم على الودع فقدمه لا يوجب نقصا فيه  
او ليس واداك في السفر السفر الى الميقات حتى يقال انه يتقدم عليه بل السفر بعد الوصول الى الميقات  
الى البيت تامل انما دخل التمتع في اشهر الحج اسقاطا للسفر الجيد في الودع لا يستلزم الزمان  
بل يجب ان يفرد بكل من الحج والعمرة في شهر الحج وذلك يتحقق ذلك كسبعة واما القرآن فتسعة افرى  
فوق الاول تامل ان يكون رخصة اسقاط كسقط الصلوة في السفر والرخصة في مثل عرفة او كيف كان من رخصة















[illegible]

والجوارع

والجواب عنه انه قيد بالعدالة في هذا الحديث راطق فيما سربا اقول فيعمل بالمطلق والمقيد ولو  
يجمل على المقيد لما عوف في الاصول. ولانه نكر العدالة في موضع الاثبات فيقتضي عدالة ما ذكرناه  
حيث الاعتقاد لانه العدل ضد الظلم والشك ظلم لقوله تعالى انه الشك لظلم عظيم فطاعة الاله  
عدا او نقول المراد بشاهدي عدل بالي كلمة عدل وهي كلمة التوحيد كذا في الكفاية **وقد** وهذا لانه  
لما يحرم الرواية على نفسه لاسلامه لم يحرم الرواية على غيره **فالرواية** على نفسه لاسلامه بل لكونه  
عاقلا بالغايه تصرف على نفسه كيف يشاء فانه اهل الذمة له ولاية على نفسه مع ابتغاء الاسلام ولا يلزم  
منه الرواية على النفس لكونها ولاية قاصرة الرواية على الغير اعني الشهادة بكونها متعديّة على الغير وقوله  
وهذا بناء على انه الفسق ككلام آخر لا يتعلق به ما في غيره ولنا انه الفاسق لا يحتاج الى بيان كون  
الفاسق من اهل الشهادة على العدا وهو انه لما صلح مقلدا وشاهدا ثم اقول وهذا انذار الى  
استدلال المرصيعي ان يكتفي في هذا المحل ان يقال الفاسق من اهل الرواية القاصرة بل خلافه فيصلح  
شاهدا للانعقاد لانه لا الزام فيه فطاعة الرواية قاصرة لكن المصلح بسبب هذه الطريقة السهلة  
بل الى طريقة اختارها لاثبات المطر بطريق البالغة يعني انه الغيبي لا يخرج المؤمن من اهلية الشهادة  
على الدوام مع انه فيه الا للزام لعدم اخراجه من اهلية الشهادة على انه انعقاد مع انه لا الزام فيه **والقول**  
ولو قال بالقول اقول في نسخة الهداية التي عندي وقع بالرواية الفاسق لا يقال يجوز ان يكون مرتبا  
على مقلدا بكسر اللام **وقال** على الوردية مقتضى التكميل ترتيب صلاحية الفاسق للشهادة على  
صلاحية السلطة مقيدا بترتيب صلاحية القضاء عليه وليس كذلك ويظهر من هذا ما في قوله الجواب  
انه معنى كلامه هو الجمل لا صحة للقاء في فكنا شاهدا لنسخة الصحيح ما وقع في الرواية لانه اهلية السلطة  
ليست مستفادة **القول** لعدم استفادة السابق من اللاحق لا يقتضي ترتيب اللاحق على السابق  
بل لا بد من استلزام السابق لللاحق بوجه من الوجوه وقوله الجواب اي الجواب على ما ورد على الفاء في فكنا  
شاهدا ببيان لوجه الاستلزام فتا ما قبله لانه عكسه كذلك **فالجواب** لا يقال له غير رواية هي اعم من الرواية  
ولاية السلطة **فان** رواية عام الضرر **واللهي** ولاية القضاء **على** او خاصة **لأن** ولاية الشهادة **في** الرواية قلت  
النكته المذكورة **القول** وهو انه لما يحرم الرواية على نفسه لاسلامه لا يحرم على غيره لانه من جنس **الاسهل**  
ما خذنا **القول** اي اسهل ههنا ايضا بانه يقال الحدود في القذف من اهل الرواية القاصرة بل شبهه فيصلح شاهدا  
على الانعقاد لانه ولاية قاصرة **وقوله** لانه السماع اي سماع كلام العاقلين **ان** لفهم من كلام صاحب الهداية حيث  
قال ولا يعقد نظام المسلمين الا بحضور شاهدين انه يكون الشرط حضورهما كما اختاره بعض  
المشايخ دون سماع كلام العاقلين على ما اختاره آخرون وفهم من قوله لانه السماع في النسخة شهادة  
انه الشرط هو سماع فطاعة اشارة الموضوعين الى التزهيين وايضا يجوز ان يكون الشرط عند محمد وفرق  
السماع لا مجرد الحضور والدليل المذكور لها **فاما** قوله **واللهي** اي جينفة **واللهي** **وقوله** وكذا شرط  
على اعتبار اثبات الملك علمها بشهادة عليها **واللهي** **المقصود** تلك المقدرة هو انه لا شرط على اعتبار اثبات الملك

عطف







مع انه ليس معلوم ايضا انه لو كان معلوما لكان عدم المقارنة معلومة فالوجه ان يقال ان  
بمقارنة لانه يقال ان است المقارنة معلومة بغيره لكن شرط التخصيص المقارنة عندنا ان اراد  
بالمقارنة الموصولة وانما كان التخصيص بعد التخصيص العام كما لا يخفى على من له معرفة بالاصول **فانه** قولنا  
ولا تنكحوا المشركات نفي عموم الآية نفي عن الآية **فان** جعل صاحب التهمة هذه الآية مخصصة لقوله  
واحل لكم ان لو كان **فانه** بتقدير متاخر **فانه** اي متاخر على التراخي لا على الاتصال كما عرفنا في الاصول  
**فان** لو اجمع بين امرين **فانه** يقع في بعض نسخ الهداية فلا يجمع بين امرين ان بالفاء دون الواو فهو  
صريح في جعل تلك المسئلة ثابتة بدلالة الحديث لا بدلالة الآية **فانه** ولا عليك ان يجعل ثابتا ان لا يكون  
حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبين حالها وبعدها ذلك مما ثبت بدلالة الآية فلا يكون الحديث  
ناشئا للآية ولا مخصصا لها **فانه** قد مر في حكمها الى كل امرين **فانه** ونسب في  
المبسوط قوله **فانه** في الغاية ابن ابي ليلى لا يجوز وهو قوله **فانه** في حجة ان يذهب اليه زفر  
وابن ابي ليلى **فانه** وتقرير الولد جرمه هو من مائه والاستمتاع بالجمعة حرام **فانه** لو كان جرمه  
هو من مائه معلوم لكانت الحاجة الى استدلال ان كونه من مائه عين الجزئية ولو سبب لخلقها  
من مائه نفي قوله اما ان الولد ما فيه تامل والوجه في تقريره يقال الوطء سبب الجزئية بين الواطئ  
والموطوءة والاستمتاع بالجمعة حرام فيكون اصول الموطوءة وفروعها ولو جزئية فحراما على الواطئ  
اما الاول فلو ان الولد جرمه هو من مائه وهذه المقدمة ظاهرة والوطء سبب لخلق الولد من الماء والما  
لانه الوطء سبب الجزئية الولد من كل واحد من الواطئ والموطوءة لانه الولد خلق من مائه ما لم يكن سببا  
للجزئية بينهما بسبب الولد فيهم اصول الموطوءة ولو ارتبا وفروعها على التراخي لانه الاستمتاع بالجمعة  
حرام هذا في الفروع ظاهرا وفي الاصول فلا استمتاع بالجمعة انما هو من جانب المرأة قاطبا ولا يخفى  
عليك ما في تقريره **فانه** كما يقال ان فلان وان فلانة **فانه** وذكر صاحب كتابه وصاحب الغاية وصاحب  
المبسوط في اثبات ايجاب الزنا حرمة المصاهرة قوله **فانه** ولا تنكحوا اباؤكم فانه النكاح بمعنى الوطء  
ولم يفسد بين كونه الوطء حلولا او حراما **فانه** هذه الآية في دلالتها على الدعوى بتمامها فاصرة فانها  
لو بدلت على فروع اصول الجزئية وفروعها على الواطئ مع ان تلك الحرمة ما ثبت بالمصاهرة **فانه** لا يفسد  
بجزمها لم يحل امره بعد ولدت لزوجها **فانه** لو ترك هذا القيد وقيل بقوله بعد الوطء لكانه اولى  
لانه مني الكلام في هذا المقام على كونه الموطوءة جرمه انما هو الواطئ وان لم تلمس بناء على تحقق سبب  
سبب الجزئية اعني الوطء كما سبب به بقوله وانما هو سببها من حيث انه سبب الولد اقيم مقامه كالف  
مع التفتة **فانه** هو الاصل **فانه** عليه السلام **فانه** من سببها حرمة عليه امها او بنتها **فانه**  
اي اصولها وفروعها **فانه** قوله الفقيه بالثبت **فانه** المسئلة **فانه** قالوا **فانه** رجل لو امرته ان تطأ فقلانة  
انما يخفى فغالت احبكت طلفت هي او ضرتها لانه لا يخصص في حق نفسه بقوله كما قرره بشي وفي  
حق غيره عقيب ان لا ينضم اليه في شخص آخر فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي ان لا يقبل قول المرأة فيما يخفى فيه

في حق امرها

في حق اصولها وفروعها بل في حق نفسها بان يحرم على ابن المستوفى مثاوتهم انهم لم يقبلوا في المسئلة  
عدم نكاح رجل و عدم وجود الحجة في اكثر رايه فان قيل الفقيه ابي الليث مسئلة الكتاب بما ذكره  
مما لا ينبغي فتأمل **فانه** في ذكر مسئلة الدعوى تكرار او اسوالمحجب لانه اراد هذه المسئلة او هم  
في نف يجب معرفتها ولا نف ما سبق لانه ايجاب نفس الوطء حرمة المصاهرة لا يقتضي ايجاب واعيه  
ايها او لم يكن الغرض من ايرادها مجرد بيان خلاف ذلك ففيها حتى يرد عليه السؤال ويحتاج الى الجواب  
المذكور في الشرح وفي اثبات الحرمة دون سائر الاحكام او ثبت ان الموضع موضع الاحتياط **فانه** والوجه  
ان النظر الى الفرج **فانه** في البسوط ان النظر الى الفرج **فانه** يجب الحرمة استحسانا وفي القياس لا ثبت لا النظر  
كالنظر اذ هو غير متصل بها الا يرى انه لا يفسد به الصوم **فانه** افضل به الانزال ولا في النظر لو كان  
موجبا للحرمة لا يستوي فيه النظر الى الفرج وغيره كالسر وغيره وكذا ترك القياس بحيث لم يها  
انه النبي عليه السلام قال في نظر الفرج امره بشهوة حرمت عليه ما وانما وعبر عن حرمة جارية له  
ونظر اليها ثم استوجها منه بعض بنه فقال اما انما لا تدخل لك انتهى ولا يخفى عليك ان من غنا الشرح  
في حرمة الابضاع يقتضي اثبات الحرمة بمجرد النظر الى الفرج الخارج لانه مجرد النظر مطلقا منظر الى الوطء  
في مقام مقامه في موضع الاحتياط ففنا النظر الى الفرج الخارج الى الوطء ليس بادوية فافضنا المس  
بشهوة اليه ومنه فافضنا نظر المرأة الى الفرج الرجل فعدم اقامة الدور مقام الوطء بخلاف ما خبر عن حكم  
شرعي **فانه** لا ارايت قالوا **فانه** لا ارايت **فانه** وكانه الفقيه محمد بن مقاتل الرازي او لو في الغاية نقلا  
عن صدر الاسلام البردعي انه اعتمد على القول بان حرمة الشهوة او شهواتها بالقلب لانه من الناس  
من لا ينتشر آله اصلا وفيها نقلا عن صاحب التفتة انه اوضح هو هذا القول معلوما بالسر عن شيوخه  
ينحصر في العينين ولا ينتشر آله وكذا الجواب لا آله ولا يخفى من المس والنظر عن شهوة انتهى  
ولو لم يمس فانزل او لا نظر الى الفرج فانزله **فانه** في غير ما ناها **فانه** في جرمها لا ثبت حرمة المصاهرة  
او لانه ليس بمقتضى الوطء الذي هو سبب الولد كذا في الغاية وينبغي ان يكون هذا اذا كان الايتان  
بالدبر مع الانزال اما اذا لم ينزل فرتبة الابوي لم يخط غير رتبة المس **فانه** قالوا **فانه** طلاق امره طلاقا  
بايتا او جميعا لم يزوج باختياره او لا بعينها ولا بجالها او لا نزع في بقا هذه الاحكام او فيه  
انه ثبت نسب ولد المقتدة في الصورة المذكورة اثر الفرائض المتقدم لانه الموقوف مضاف الى ذلك الزمان  
فليس فيه بقا الفرائض حال العدة قاطبا وله سوى التفتة **فانه** في وجوب التفتة لمقتدة البائس كذا ما  
خلافه في كاسيحي في التفتات من كتاب الطلاق **فانه** وهو باطل **فانه** اطلوته مني على ان عمله البقاء على  
الوجود فانما هو لا يكون زنا او لم يكن زنا لم يجب له الطلاق **فانه** انما المراد بنفي كونه زنا ليس في الحرمة واثبات  
الحل بل انه حرام وليس زنا كالوطء حال الحيض مثلا **فانه** والتمس النكاح مانع الا انما لا يفسد من  
كلام صاحب المصداق وكلام الشارح انه يكون الدليل المذكور عاما للمسلمين مع ان في تناوله للمسئلة  
الاولى على تقرير الشرح ما خفا وجعل صاحب الغاية مخصوصا بالمسئلة الثانية وذكر الاول في بلاد آخر



وتلحق مقصود صاحب الهداية هذا التفرقة  
سلامة عن الاختلاف وتبين بطلان  
المسئلين مما يجنب في تفرقة  
فانه في هذا كما عرفت ليس بشيء  
للمسئلة الاولى

وهو ان المولى مالك بضع الامة بملك اليمين فلو جاز ان يتزوجها يلزم تحصيل المصلحة ولا  
يجوز ان ينفق ولها وبينها منافاة في صورة النزاع لا اتحاد الجهة تاملوا في هذا في كتابي بينهما  
او قال في الكفاية فانه قيل انما ثبت الثاني اذا كانا جهة واحدة وهم من جنس مختلفين فجاز  
ان يجتمعا وذلك لانه المرأة مالكة بجهة ملك اليمين فجاز ان يكون هو مملوك لعبد هامة جهة النكاح  
لا لب يكون ابنا لابيها فلا يفسد نظيره لانه هناك اجتمعت الابوة والبنوة في حق شخص واحد  
لكن باعتبار شخصين مختلفين وهم في حق شخص واحد وهو المرأة باعتبار شخص واحد وهو العبد  
فيقع الثاني انهم كلوه قراد الكاح بقول واعتض واجيب هو ذلك السور والجواب المذكور في الكفاية  
قال واعتض الى قوله واجيب منع اختلاف الجهة اوله لا حاصل للسور والجواب تدبر قوله من حيث هو منافع  
بضعة مملوك او فلا يكون جهة المملوكية في السيد والعبد واحد قوله ولا الموالاة الا لا يكون جهة  
والمملوكية في السيد واحدة لانه مملوكهما من جهة منافع البضع وما لكتما ليست تلك الجهة قوله والجواب  
انا لو لم اذكر ان تلك منافع البضع ينص على وجهين احدهما من حيث الاتلاف بالجلب والنقص والثاني  
من حيث طلبها الوطء بمقتضى الشهوة وما لكتما السيد على منافع البضع العبد انما هي في الوجه الاول  
وما لكتما العبد من الوجه الثاني ومجرد اشتراك جهة مالكية كل منهما لا يؤثر في اسم منافع البضع لا يجب  
المنافاة على ذلك اذا تاملت لم تثبت عليك انه لا منافاة بين المالكية والمملوكية على تقدير اتحاد  
الجهة كونه منافع البضع فيها بمعنى واحد فانه مملوكية المرأة من جهة بضعها وما لكتما ليست  
تلك الجهة بل من جهة بضع هذا على تقدير اعتبار المالكية والمملوكية المتنافيتين بالنظر الى الشخص  
المرأة وما اذا اعتبرنا بالنظر الى عضوها المخصوص لم يتشبه هذا الكلام ويظهر الثاني ان كل كلام  
مستحب على الاول وكذا الحال من جانب العبد فهو من التحقيق ليس في قيل كونه شخص واحد بالادخار  
ومملوكا من جهة واحدة وان كان جهة المالكية والمملوكية متحققين بين الزوجين فالزوجية طلب  
الجماع من الزوج وان لم يكن ذلك الطلب في كل مرة شات صرح به في الكفاية في هذا الموضع وذلك هو  
ملكها ببضعة الا يرى ان الشارع اوجب على الحاكم باجبال الوتين سنة كاملة بطلب المرأة فسخ النكاح  
انه لم يصل اليها في تلك المدة ولم يكن لها تلك منافع بضعها لما كان كذلك قاطرا وتحقق الكلام  
في هذه المسئلة بحيث يندفع عنها الشكوك والادغام انه يقال لما كانت المرأة مالكة لعبد هامة جهة  
تلك المالكية ان يكون للعبد تصرف في تلك المرأة اطلاقا انها تمنع عن تسليم بضعها فلو كانت مملوكا  
لا بجهة النكاح لم يكن لها امتناع تسليم البضع والامتناع وعدمه متناهيان وتعاير سبب الامتناع عنه  
لا يجزى لان تعدد الاسباب لا يدفع استحالة اجتماع الضدين في محل واحد كما تقرر في موضعه  
لوقال فكذلك الحال في جميع صور النكاح فانه كل واحد من الزوجين مالك لتصرف بضع الآخر كما سبق  
فمقتضى مالكية كل منهما عدم تصرف كل منهما في الآخر وامتناع عن تسليم بضعه كما تقرر في صورة السيد  
مع العبد لا تافق الامتناع المالك عن تصرف المملوك وعدمه جواز تصرفه في المالك في خصائص ملك

اعني منافع البضع بمعنى واحد  
على ان هذين المالكية والمملوكية  
مع

الرقبة لانه خصائص مطلق الملك فتتحقق الفارق فتأمل واجل مقصود صاحب الهداية  
هذا التفرقة لانه من غير الاختلاف وتناول كلكتا المسئلتين معا بخلاف تفرقة الشارع فان  
فيه خلافا عرفت وليس بمشاور المسئلة الاولى والى الجواب بما استدله به نقاه القياس من الوبة  
فبانها يعارضها قوله كما وانكحوا الايامي منكم لصالحين من عبادكم والى النقاهة انه يقول ان الكنى يعلق  
بقوله فانكحوا ما طاب لكم ويقوله فيما ملكت ايمانكم فانه ما يدل على جواز نكاح الرجل سيدة وامته  
وفي قوله وانكحوا الايامي منكم الوبة بين جواز النكاح من سكت عينا بجواز نكاح من اكفا بالوتين  
المتقدمين ونجيبنا عن التكرار على انه ما ذكر المعارض من الوبة ليعارض ما ذكره النقاهة لانه لا نكاح  
يتناول صورة النزاع فانكح المولى امتناعا لها من نفسه وكان الخلاف نكاح السيد والجماع المأمور به  
هو نكاح المولى العباد والامام وهو يعم نظامهم لانفسهم واغية هو نفسه بذلك اعترض قوله  
ابن عمر اوله وعرفه بجاهد فانه فرها بالحر ان قوله ولا يجزى تزويج المحرمات لقوله عليه السلام سننهم سنة  
اهل الكتاب اوله وفيه في نكاح الهداية التي عنده هكذا فلا يجزى بالقياس بناء على تنبيه جواز الكفاية بكونها  
كافية في الوبة الكريمة والمحرمات ليست بكافية لكن المناسب لذلك النسخة انه يقال ولقوله ثم سننهم  
الحديث بالوراء لعل قوله وهو من تعبد لهم وغيره اوله في المشط كاشفون انفق الخي خالفا وللشخا  
آخرى وقرب من المصطفى حاصل ان بين الوتين تنافيا وحاصل الجواب التوفيق بينهما اوله والجواب انه تعالى  
عطفت المشركين على اهل الكتاب اوله وفيه جواب آخر ما ذكر صاحب الكفاية وهو ان اهل القصة قالوا  
ولا تنكحوا المشركات الوبة منسوخة بقوله تعالى والحاصل من الذين اوتوا الكتاب قبلكم فابسوا لانه  
كلها ثابتة لم ينسخ منها شيء وهو في غلبته والوزاعى انه انتهى كلوه وقوله اراد بنسخ ولا تنكحوا المشركات  
نسخ في مقدار ما يتناول والحاصل ان اعني الكتابيات لانه ما من حرمة نكاح المشركات لغير الكتابيات  
اعني الوثنيات وغيرها باقية على حالها اوله المعطوف غير المعطوف عليه اوله لا يجزى ان يكون من قبل عطف  
العام على الخاص ومثله في القول والحاصل ان الابات اوله الوبة الكريمة من الذين اوتوا الكتاب  
ولانه غير الكتابية ايضا اذا سلمت حل نظامها اوله ايضا جواز نكاح المسلمة وان سلمت بعد كراهة  
به فلا حاجة الى البناء وايضا لا معنى لقول والحاصل من الوثنيات الابات العنق والاسلام من الوثنيات  
وحل المحصن ههنا على معنى آخر لا يحلوا غير اعتدال وقدر جازع خذيفة اوله ليل آخر على عدم التوقيت  
ابن عمر اوله هي لصاحبات من صبا اوله منهن فيهم في عدلوا عن دين اليهودية اوله كذا في الكشاف  
ذكر صاحب الكفاية وذكر في الصحاح انهم جنس واحد صنف اوله انكحهم صحبة عند اوله  
الاولى في التعبير ان يقال عنده تاملوا بعبد من الكواكب ولا كتاب لهم اوله لا يكون وادها انفي  
اقتداهم بكتاب وتبينهم به كما يدل عليه بناء من ههنا على النسخة الاولى حيث قيل عدلوا عن دين اليهودية  
والنسخة انما البناء عدم القول بالكتاب اى لا يجزى الزواجر والنسخة اطلاقا ولا يجزى ان يكون قوله  
نفي الوقت بالكتاب الا انهم من عدم القول ببعض احكامه وتوضعه ما ذكره السرخسي في مبسوطه من انهما



جعلوا تعظيمهم لبعض الكواكب عبادة منهم لها فأنزلوا كعبته الأولى وقالوا لهم بخالفوا النصارى  
واليهود فيما يعتقدون فلا يكونون من جملتهم ولكن أبا حنيفة يقول بخالفوا النصارى في بعض  
الاشياء ويخرجهم من أمة يكونون من جملتنا نصارى انتهى كلامه في حكم ذبيحتهم على هذا لا تفصيل معنى  
مفعول ولهمنا أولى بعلاوة الثانية **قوله** فإنه قلت النطاح مما ثبت به حرمة المصاهرة **قوله** وإنما فأنما  
مقام الرط فالتقياس أنه لا يجوز على الحرم كالأجر الرط **قوله** قلت ما رواه محمد بن الربيع في بابي هذا **قوله**  
عليك السلام في الحديث المذكور ولا يحطوب وأيضا لما لم يجز الحطبة لم يجز النطاح بمعنى العقد بالاولوية  
فلينال لكن اوله صاحب الغاية بأنه المراد ولا يلتبس الرط فإنه قلت ما الباعث على ذلك الحمل مع  
أنه ما ذكره في معنى ولا ينبغي غيظا هو مع أنه مقتضى القياس الحمل على العقد قلت كونه النطاح حقيقة  
في الوطع مجاز في العقد والحمل على الحقيقة اولى ما لم يعرف عنه صارف وأيضا الاعمال بالمتعارضين  
مما يمكن اولى من الاعمال على ما عرف في الاصول وأيضا الفعل اولى من القول على قاعدة الاصول فيكون  
العمل بحيث ابن عباس اولى من العمل بحيث عثمان **قوله** ولهذا لا يكون ضروريا عنده جعل طول الحرة  
ما نفاستحق جعل الشافعي حرمة طول الحرة ما نفاستحق النطاح الامة مقتضى قوله بمفهوم الشرط مطلقا  
سواء كان في مادة الضرورة او لا على ما عرف في الاصول فليس من شأن ذلك الجعل هو الضرورة فالاصوب  
في التعيين أنه يقال ولهذا علقت الله تعالى جوارحه على عدم طول الحرة تأمل ويمكن أن يقال عدم تحرير  
الشافعي نطاح الامة الكتابية ايضا مقتضى قوله بمفهوم الوصف يعني أنه استحق وصف الغنياء بالكونيات  
ففيهم من عدم جواز نطاح الامة الكتابية والشافعي رحمه الله يمتنع في المسئلةين تاريخ بمفهوم الوصف  
والشرط واخرى بحيث الضرورة فلا غبار في قوله لانه الكلام في التمسك على الوجه الثاني ولهذا جعل طول  
الحرة ما نفاستحق حديث الضرورة ليس مستقلا وغير مفهوم الوصف والشرط بل هو لينة تعقيد  
الله الحكم بالوصف والشرط فنقله ولهذا جعل طول الحرة اربنا بعبده بالشرط على تعقيد الوصف لا جعل  
الضرورة **قوله** استناعا عن تحصيل الجزاء لارفاقه **قوله** لم يقل الشافعي أنه اوراق بل فيه تعريض الجزاء على الرق  
وما ذكرنا ينبغي الاول لا الثاني **قوله** وبعد جود الماء من روات لا يوصف بالرق والحرة لا يبطر في التبعية  
أو لغيرهم منه وصف الماء قبل أن يتخلق ولذا بالرق بطريق تبعيته للام لكن قال في الغاية في جوابنا للشافعي  
أن الماء قبل أن يتخلق ولذا لا يوصف بكونه حرا ورقيقا لكن قوله بعد وجود الماء يتنا وأما خلق الماء  
قبل نفخ الروح وقوله لا يبطر في التبعية مخصوص بحال الخلق لا قبله **قوله** وهو تعريض جزئه على الرق **قوله**  
قد سلف الجواب عن حديث تعريض الجزاء على الرق وبه يحصل الجواب عن دليل الشافعي في هذه المسئلة  
**قوله** ولنا ما ذكره محمد بن الحسن في مسوط **قوله** والشافعي أنه يقول ذلك الحديث على عدم جواز نطاح الامة  
على الحرة لوجود طول الحرة وبأنهية طول الحرة انما كانت لكن جواز نطاح الامة للضرورة بسبب رفاق الجزاء  
فلم يتنا والحديث لتزيج العبد الامة على الحرة لعدم تناوله بأنية طول الحرة له عدم شئ الضرورة فيه لكونه  
رقيقا بجميع اجزائه فقلت جوازها هذا لا حاجة الى هذا الجواب بل الطع في الجواب أنه يقال جوازها هذا

لوجود مقتضى وانقضاء المراض وهما معا مراض وهو الحديث المذكور فليكن مخصوصا بالامة  
وهو الجواب مع طهارة قد خفي على الناس فإنه قلت الحديث خبر واحد فكيف يحض به عموم الامة  
قلت الامة عام خص منه المجوسية والوثنية والجمع بين المرأة وعمتها او خالتها فبعدا لا يخصها  
يجوز تخصيصه بخبر الواحد كذا في الغاية **قوله** فبعد ذلك يقول الحق الثالث **قوله** وفيما لا يفتي او يقول  
في الحقيقة حالنا حالة الانضمام الى الحرة وحالة الانفراد عنها فثبت الحل في حال الانفراد دون الانضمام  
انتهى ومعنى حالة الانضمام الى الحرة اي حال وقت حدوث نطاح الامة لا حال بقائه لانه انضماما  
الى الحرة حال البقاء في صورة نطاح الحرة على الامة مع أنه جائز **قوله** ولكن الحالة الواحدة **قوله** ولو من حالة  
الناظر عن الحرة او حالة المارة **قوله** فتجمل او امرأة رقيقة **قوله** محالة **قوله** لمفعول تجمل **قوله** سابقة  
او حال من ضمير تجمل **قوله** ويجوز عندها ان لا يجوز عندها ان لا يجوز عندها ان لا يجوز عندها ان لا يجوز  
فانه لو تزوج الامة ثم الحرة سيج نطاحها **قوله** في الفرق بينهما انه نطاح المرأة في عدة الاخت انما لا يجوز لان  
الجمع بين الاثنين انما لا يجوز صونا للفرقة عن القطيعة لانه المتاركة في الاستمتاع والفسم  
والاسترقاق بموافق الزوج يفتى في الغبط وذلك في حالة العدة استدل به المطلقة صارت محرمة  
عن الاستمتاع في جهة الزوج ومن جهة غيره لكونها محبوسة بجمعة وصارت الثانية مستحقة لكل منهما  
مسترفة بموافق زوجها وهذا في الغاية استدل به في التقاطع والتباعد بالمعقوب انما يحرم  
نطاحها صونا عن القطيعة بخلاف ما بعد العدة لانه الغاية بسيرة لانه انما تحلت في الاستمتاع تزوج آخر  
فيحصل لها التمسك كذا في المحيط ولما نطاح الامة في عدة الحرة في انزاله معونة نطاحها عليها باعتبار  
ادخالها في حاله على الكماله ولا ادخاله في هذه الصورة لعدم بقاء النطاح ولا دخاله لا يتحقق الا  
ببقائه ولا يكفي فيه بقاء بعض احلامه لا يقال لا يتحقق الجمع الوفاء ايضا لانا نقول ان نطاح الامة  
نطاح الاخت في عدة الاخت ثبت بدلالة آية حرمة الجمع لا بعبارةها حقوقا عليه ما ذكرته في رد المحتار  
هذه المسئلة **قوله** مسألة تزوج الامة في عدة الحرة **قوله** فذلك المسئلة **قوله** مسألة تزوج المرأة في عدة اختها  
**قوله** وانما هذا منع عن الصرف للعدول والوصف **قوله** ذكر صاحب الكشاف في اول سورة المائدة انه منع  
الصرف في العدول المكره فانه معدول عن صيغة الى صيغة وغير تكرير لا غير تكرير ورد في قوله قال  
في منع صرفه انه منع للعدول والصفة بأنه الصفة لا تتفاوت في المعدول والعدول عنه فنقول  
بنسوة اربع **قوله** ولكن لان من التخصيص عليه منع الزيادة عليه **قوله** اسعنى قولهم الاعداد نقص في سبيلها  
لا تقبل زيادة ونقصا انما لا يحتمل انه يراها ما اراد على محيلها ولا ما نقص عنها الحقيقة ولا جازا  
الا انها النفي الحكم بما عدا سبيلها والحق انه منع الزيادة على الاربع انما ثبت لانه المقص بيان ما يجوز في العدول  
والا لا قصر على قوله ما طاب لكم من النساء حيث يجمع الاعداد ويؤيده ما ذكره المفسرون في تفسير تلك  
الاية وهذا ختم انه لا تعدل في حقوق النساء في تزوجهن منها فأنزلوا ايضا انه لا تعدلوا بين النساء  
وانكم مقتدره تمكنكم الوفاء بحقه لانه المخرج من الذنب ينبغي ان يخرج من الذنب كلها على ما روي



انه نظاما اعظم من الكسائي يخرجون من اوليتهم وما كانا يخرجون من كثرته انما واضاعتهم فقلت  
 الآية والسكوت في موضع الحاجة الى البيان بانه ما عرف فقلت الآية على حدة ما فوق الاربعة ولا يوجد  
 الحديث خرج جوا بالسوا من سائر النسخ **والا** كذا في باب الاربعة انهم من بقرين باس  
 وهو يفضل ثوبه من النخامة فقال عليه السلام ما كان منك ومن عبيدك والماء في ركوتك الاسود  
 وانما يفضل الثوب من ثمن الحديث وعلى هذه الرواية لا يكون الحديث جوا با عن كسوا انهم سب  
 ورود هذا الحديث يقتضي انه يكون المحصر نظر الى الخارج عن بدن الانسان فانه مع اختصاصه  
 بذلك **والا** يخرج من النسخ **والا** ويجوز ان يكون ما قلناه يعني قوله تعالى فانكم ما طاب لكم من انسا **والا** يخرج من النسخ  
 في عدم جواز تزيين الآية الكتابية وفي عدم جواز عند طول الحجة مفهوم الوصف والشرط في الآية  
 الكريمة وما ذكره من حديث الضرورة ببيان البيت القيد بالوصف والشرط بديل قوله تعالى فانكم  
 خشي العنت فقله تعالى فانكم ما طاب لكم من انسا عام خص عنه الآية فانها لا يخرج تزيين ما فوق  
 الاربعة منها الحديث ومن لم يستطع منكم طولا الآية على مقتضى الآية المذكورة المنصوص عليها فلا يكون  
 قوله تعالى فانكم الآية حجة على الشافعي ولا يرد عليه انه رأى في مقابل النص **فان** اسم النسخ ينظم  
 المنكوح **فان** وفي بعض نسخ الهاء في الآية والمنكوحه ينظمها اسم النسخ قيل الا ان يقال اذ  
 الاربعة من الحجة ينظمها اسم النسخ لانه المنكوحه لا يخص بالحجة ولا مغايرة بين الاربعة والمنكوحه  
 فيجوز العطف في الفاشية فانه يقتضي المغايرة وفي بعض النسخ ذكر المنكوحه بدون واو العطف  
 على ان صفة للآية ولا فائز ايضا في القيد بهذه الصفة لانه اسم النسخ يتناول الاربعة والمنكوحه  
 وغير المنكوحه ولانه المقصود من هذا هو الاستدلال كذا في الفاشية **والا** ويتناول الآية المنكوحه **والا**  
 بالاتفاق **والا** فالنظام باطل في قولهم جميعا **والا** في رواية عن ابي حنيفة في مهاجرة حاملها فانها  
 يخرج نظامها مع كونها ثابتا بالنسب في احدي الروايتين عن ابي حنيفة في قولهم **فان** قيل يا ابا القسم  
 سيجي في الصحيفة الثانية ايضا **والا** واسم كانه الثاني كما قال ابو حنيفة ومحمد جاز النظام **والا** في نظام الحامل  
 الغير كذا بالنسب ليس بصحيح مطلقا عند ابي حنيفة ومحمد لانه الحامل القاتل عنها زوجها الصبي غير ثابت بالنسب  
 كما سيجي في باب العرق مع انها لا يخرج نظامها بالاتفاق لكنهما معتد كما سيجي ونظام العنت  
 غير جائز لقوله تعالى ولا تعرضوا عقدة النكاح الآية **والا** قلت لانه قوله تعالى ولا تعرضوا عقدة النكاح حتى  
 يبلغ الكتاب اجله **والا** فانه قلت تلك الآية تدل على تحريم نظام المعتدة والحامل الثابت بالنسب جازا  
 من المعتدة لانه الولد الحامل قلت المراد منها الحامل المعتدة الثابت بالنسب لانه ما هو اعم منها بديل افراد  
 ذكر ام الولد الحامل بديل مستقل وانت خبير بان يمكن اثبات حرة نظام ام الولد الحامل بالقياس على  
 حرة المعتدة الثابتة بتلك الآية الكريمة فانه على حرة نظامها حق صاحب الماء كما سيجي به في هذه  
 العلة مع جوده في ام الولد **والا** كما لا يفتي باقر زرع **والا** فقال النبي صلى الله عليه وسلم من طهر نوره بابه  
 واليوم الاخر فلا يسقين ماؤه زرع غيره **والا** حرة الوط **والا** يستدل **والا** لا يستدل من خبر

وفي المخط

وفي المخط **والا** في حرة المرأة حاملها من الزنا بجذ ولا يطارها حتى تضع وقال ابو يوسف وزفر بن يحيى لانه  
 النكاح بعقد المولود والاستمتاع وحمل الولد شغلا والاستمتاع حرام لانه النكاح وضع لتفريق  
 العرش الذي هو اساس النكاح والحصول الراد في الجملة ولا فائز لاحد عليها فضع عقد العرش عليها  
 وانما حرم الوط للتلافي في زرع غيره وحرة الوط اذا كان بها من يحتمل الزوا لا يمنع حمل النكاح  
 كما لا حرم بالحيض والقياس انتهى كلامه **فان** بل انما هو الحق صاحب الماء **والا** ذلك غير مسلم عندنا  
**فان** وكذلك حكم المهاجرة **فان** في احد الروايتين عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى يخرج بها وان لم  
 توطأ لم يسجى عن قريب ثم الحامل المسبية وكذا المهاجرة داخل تحت قوله تعالى واحل لكم ما وراء  
 ذلكم ولا يتناولها قوله تعالى ولا تعرضوا الآية لعدم وجوب العرق لهما كما سيجي بل هي داخل تحت تلك  
 الآية بطريق القياس للاشتراك في العلة وهي حرة صاحب الماء واليه اشار بقوله في بيان الماهية ما  
 فلا غبار اصله قائل وقوله لانه النسب من زرعها ثابت لم يأت في مقابل النص وانت خبير بان كلامه  
 صحيح في انه على حرة حرة الولد لا حق صاحب الماء وقد تقدم انه العلة لذلك لانك سيجي في نظام  
 قيل يا ابا القسم في وجه هذه الرواية انه علم بان ثابت النسب في الغير فاذا ظهر العرش في حق النسب  
 ظهر في حق المنع ايضا احتياطا **فان** سبب الحرة في المحصنات من النسخ **فان** يعني انه فساد نظام حرة  
 المنكوحات لانها من حيث ثبت بقوله تعالى والمحصنات من النسخ اي ذوات الزنا كانهن العاقبات  
 عطف على المحرمات كما افق عليها وعلى الحرة هي الجمع بين العرائش وهي من حرة في نظام ام الولد  
 الحامل فهو محرم بالقياس على حرة نظام المنكوحات ولا يخفى عليك انه يمكن اثبات حرة منه بالنسخ اعني  
 قوله تعالى ولا تعرضوا عقدة النكاح الآية اولي من اثباتها بالقياس فتأمل **والا** حايلا ايضا **والا** وهو خلاف  
 العام **والا** اجاب بقوله الآية غير متاكدا **والا** هذا الجواب انما يتمشى على تقدير انه ثبت حرة نظام ام الولد  
 الحامل بالقياس على حرة المنكوحات الثابتة بقوله تعالى والمحصنات من النسخ كما جعل المص كذلك  
 وما على تقدير ثبوتها بالقياس على حرة نظام المعتدة الثابتة لقوله تعالى ولا تعرضوا عقدة النكاح  
 الآية كما اشارنا اليه فلا يتمشى فيه **فان** فانه فائزنا ضعيفا **والا** الى النسبة الى فائز المنكوحه والافواه  
 فائز متوسط والعرائش الضعيف هو فائز **الامتداد** رجب **والا** اجاب **فان** لعدم حدة العرائش  
 الذي ذكرناه **والا** هو مجرد العرائش وانهم يكن ما غايبه النكاح كما في ام الولد الغير الحامل كما سبق لكن انما  
 العرائش في الآية كفي في حل نظامها ثم المراد بالعرائش المنفى هو العرائش المحدود بقولهم صبر ورج  
 المرأة متعينة لثبوت نسب الولد منه وهو سبب في حرة المحصنات لا مطلق العرائش فانه العرائش  
 الضعيف ثابت في الآية على ما صرحوا فعليك بمطالعة شرح ابن الهمام **فان** قال الشافعي عن ابي حنيفة  
**والا** في معنى نظام عليه **فان** لانه هذا اللفظ غير مذكور في الجامع الصغير **والا** في دلالة كون هذا اللفظ غير مذكور  
 في الجامع الصغير ومذكور في الهداية على انه مراد صاحب الهداية به الاستصحاب من الوجه بان جاز  
 للزوج ان يطأها قبل الاستبراء **فان** هذا اذا لم يستبرأ من النكاح واما اذا استبرأها فلا يسجى الاستبراء

فانها ام الولد لا في حرة زوجها

حرة نظام المعتدة بتلك القياس  
 بقا العرائش لان اثبات حج



عن الزوج عند محمد ايضا انه قال محمد لا يحب ان يطأها **والله** ان يقول فراق الرجم قبل وطء المولى  
 امته ثابت بيقين والوطء او رثا لثمة فحاشا للزوج بناء على رجائه الفراغ اذا ما منع من فحاشا  
 لا تنفائه فالحكم بحجر النكاح لا يستلزم القطع بالفراس والفتوى على قول محمد كذا في التام اذ خاتمة فلا  
 عن الخلاصة **فاما** سائر الفروع **اولا** الزنا **ثانيا** لكن جواز الاقدام على النكاح **اولا** لا يثبت هذا في صحيح  
 من سئل نكاح من رأى امرأة ترضى لانه نكاح الحليل من الزنا جاز في الاقدام على نكاح تلك المرأة لم  
 يورث ضعفا في السبب فيبغي ان يجب الاستبراء عند محمد في تلك الصورة **فاما** في غير جيل ان  
**اولا** انما قال من غير جيل ان لانه الحليل من الزنا لا يجوز نكاحا عندنا في يوسف فلا تناقض فيها بخلاف  
 ما اذا لم يكن جازلا من الزنا الذي جميع الصور فانه الحليل من النكاح لا يجوز نكاحها تاملوا قول الحكم بغير النكاح  
**اولا** جواز النكاح لا يقتضي الفراغ الرجم غير نكاح لا يحرم لا غير مطلقا لانه يجوز نكاح الحليل والزنا  
 ذلك لا يجزى بطلان لانه احتمال الحليل ولو من الزنا كاف في وجوب الاستبراء لعدم حمل وطئ الحليل  
 من الزنا **ثانيا** الا على رجم فارغ غير نكاح **ثالثا** اعيان من الملاء واحترامها الزنا فانه غير محرم **قوله** انما  
 قدم الاستبراء **اولا** في النسخة التي عندي قدم الزوج على الاستبراء **قوله** وانما حقه التام  
**اولا** لا ينبغي عليك ان تكلوا من الوجهين على الاضداد لا يكون وجهها التقديم الاستبراء على الزوج بل الوجه  
 هو المجموع **قوله** وهو انما الشرى مع الشغل جاز **ثانيا** الشرايع الشغل بما لا يبدى غير جائز وبما لا يبدى جاز  
 فالاقدام على البيع اماره الفراغ غير شغل ما السيد كما ان النكاح بشغل ما به غير جائز وبشغل ما به غير  
 جائز والنكاح اماره الفراغ غير الشغل **اولا** دونه الثاني فلا فرق بين ما تاملوا **قوله** اراد بالشغل  
 الذي جاز الشراء معه ما في المسببة الحاملة فانه شراها مع حملها جائز ويجب الاستبراء فذلك الاحتياط  
 يجب الاستبراء على المشتري واما احتمال الحمل من الزنا في صور نكاح الامة الموطوءة فلا عورة بتعامل **قوله**  
 ودليل الحرمة **اولا** احتمال الشغل **ثانيا** دليل الحمل **ثالثا** احتمال عدم الشغل فالصاحب للهدية والمعنى  
 ما ذكرنا يعني عندنا في حنفية راي يوسف بطلانها الزوج غير مستبرأ لا يجب الاستبراء ولا يجب  
 الزوجين وعند محمد يجب الاستبراء بعين ما ذكر في مسئلة نكاح الامة الموطوءة صرح به صاحب الفتاوى  
 عليك انما ذكرنا في المسئلة المتقدمة لا يجري هي هنا لانه نكاح الحامل من الزنا جاز عندنا فلا قيام الحكم  
 بجواز النكاح اماره فراغ الرجم **قوله** رجحنا جانب عدم لصالته **اولا** على عدم الشغل الذي هو دليل  
 الحلال **ثانيا** انه يقول الرجل اجمع قبول المرأة **قوله** لانه فانه مباحا بالافتقار **اولا** الاباحة المطلقة لم يثبت  
 في المنفعة قط وانما ثبت الاباحة الموقوفة بثلاثة ايام فلا يبقى ذلك بعد مضيتها حتى يحتاج الى دليل  
 النسخ كذا في الكفاية منها ما روي محمد الى قوله ومنها حديث الربيع **اولا** وعلم انه قول علي بن ابي ربيعة  
 على انه رسول الله صلى الله عليه وسلم صرح بقوله الكريم بما يدل على حرمه المنفعة وبذلك ظهر وجه جعل قوله ما حاشا  
 لكن بقوله في تعدد الحديث على ما يدل عليه قوله وردت الاحاديث الدالة على نسخها وما ذكره من قوله على  
 والربيع لا يدل عليه قائل وعبارته الحديث في هذا الباب ما روي عنه قوله عليه السلام يا ايها الناس اني كنت

امركم

امركم بالو استمتاع في هذه النكاح **اولا** الله سبحانه ذلك الى يوم القيمة كذا ذكره البيضاوي **قوله** في  
 الاحاديث ناسخة والجماع مظهر **اولا** الله سبحانه بقوله انما يصح من النكاح من نكاح النكاح في النسخ  
 فاصح كونه الاجماع على النسخ مظهر **اولا** حق جعل الاجماع ناسخا على سبيل المبالغة وان لم يصح فلا نسخ  
 لانه الاجماع لا يثبت ما ثبت بالسنة كذا ذكره لا يقال يجوز ان يكون السنة احاد فلا يكون ناسخا لانه ما لم يكن  
 من اثره او مشهورا لا يثبت النسخ بها **اولا** اذا اجمع على النسخ تفوت فتبين لا ناسخ السنة منها **ثانيا**  
 كما صرح به صاحب الكفاية فانه قلت شرط النسخ كونه النسخ من اجزاء المنسوخ ويجوز ان لا يعلم الراعي  
 فلا يظلم النسخ فاذا اجمع على النسخ ظهر من اجزاء قلت تراخي حديث النهي عن حديث الاباحة معلوم  
 لاجابة فيه الى الاجماع **قوله** من اجل عدم **ثانيا** اجمع **قوله** الانسية **اولا** اي الاهلية **ثانيا** وهذه المنفعة  
**اولا** في كلام مالك **قوله** وليس كل امرئ يحد ثباته **اولا** حديثنا خبر ليس **قوله** انما يكون عندنا **اولا** عند مالك  
**اولا** لانه انما انى بمعنى المنفعة بلفظ النكاح **ثانيا** محصور في اربعة النكاح المرفق لا يشترط في العلة  
 وهي الاستمتاع بالمرأة لا بقصد مقاصد النكاح ومنه لا يحصل في المدة اليسيرة ومنه هنا علم الصحة رواية  
 الحسن عن ابي حنيفة جواز النكاح الموقت بالمدة الطويلة لانه لا يكون في معنى المنفعة لعدم فوات  
 مقاصد النكاح في تلك المدة كانه سنة مثلا وما قيل في وجه ظاهر الرواية لكلمة يحتمل المنفعة انما يريد بالمدة  
 القليلة فلم يحق اقل الى عشرة ايام عين جهة المنفعة لكونه المدة اليسيرة لا تحصل فيها مقاصد النكاح  
**قوله** في هذا المعنى المدة القليلة والكثرة سواء **اولا** **ثانيا** **ثالثا** لانه اذا ذكر المدة الكثيرة لا يكون في معنى المنفعة  
 لانه العلة هي الاستمتاع لا بقصد المقاصد ومنه لا يوجب ذلك العلة لانه فوات المقاصد انما هو في المدة  
 القليلة كما عرفت **قوله** كما يسمى كل المرأة **اولا** غايته انه ذكر المسمى بمقابل البضعين وهو لا يضر لانه يجوز ان يراد  
 الواحد من الاثنين جازا كما في **قوله** في ما يفتقر الى ما يفتقر الى الجن والانس لم ياتكم رسول منكم مع انما يرسله الوضو  
 لانه الجن ومثله **قوله** في ما يخرج منها اللؤلؤ والرجاء كذا في الفتاوى **قوله** ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجها **اولا** قال  
 صاحب الفتاوى ومالك الحكم فيما اذا ادعى على المرأة نكاحا واقام على ذلك شاهدين من اهل بيته  
 يحل على المرأة ان تكون **اولا** ما في الهبة والصدقة **اولا** الهبة والصدقة سببان خاصان للملك وعدم نفق  
 قضاء القاض في المملوك المرسلة انما هو لزام سبب الملك والفرقة في الهبة والصدقة فاما لا لا كونه  
 واجبا الى ان يقال حيث انه يحتاج فيه الى الويجاب والقبول ولا وجه لاحكامها بالاملاوت المرسلة  
**قوله** من حيث انه يحتاج فيه الى الويجاب والقبول **اولا** في احتياج الصدقة الى القبول تاملوا كما اذا ظهر انهم  
 عبيد او كذا **قوله** التقييد بالظهور **ثانيا** عبيد او كذا **اولا** لم يظهروا انهم كذلك يكون  
 القضاء نافذا ظاهر او باطنا ومنهم ما يذكرون انه لا يكون ذلك القضاء نافذا باطنا ولا ظاهرا **ثانيا**  
 كما سنبينه عليه **قوله** في شرط ذلك للفضا الى انك القضاء اصلا **اولا** ومنه انه لم يشترط العلم بصحة  
 الشهود في نفس الامر لعدم الاطلاع عليه واشترط عدم كونهم عبيدا او كذا **ثانيا** اجمع جهة التي تحت النسخ  
 فلا ينفذ القضاء لظاهره ولا باطنا **قوله** صاحب الكفاية وكذلك اذا ادعت المرأة الطلاق الثلاث على زوجها

ليس الاطلاع عليه بالامارات  
 فكيف هم عبيد او كذا



واقامت البينة ولم يكن ظاهراً فقصي القاضي بذلك فترجعت بزوج آخر حل الزوج الثاني انما يطأها  
عند أبي حنيفة وعند محمد لا يحل للثاني ولا الاول وكذلك دعوى العتق والحبس في كل واحد  
والقول لا يخفى عليك انه ما ذكره في الصحيح قول أبي حنيفة في مسئلة اداء المرأة على حل الزوج  
معناه الحال على خلاف ذلك لا يقتضي في مسئلة دعواها الطلقات الثلث لا على تقدير تسليم تقديم الطلقة  
على القضاء بالطلاق لا يقتضي علمه اعني قطع المنازعة اذ لا منازعة ههنا اصلها قال صاحب الكفاية  
في المسئلة اربعة اقوال ابي حنيفة يقول بحل الثاني وطهارة الزوج الاول وابي يوسف ومحمد يقولون لا يحل  
وطهارة الاول للثانية ولا للثاني للثالثة وانما في قولنا يطأها الاول سران الثاني علانية وذكر  
شخص الائمة الشريفة على قول محمد بحل الاول وطهارة قبل دخول الثاني واذا دخل لا يحل الزوج الاول  
لوجوب العدة عليها في الثاني كما لم تكن حرة اذا وطئت بشبهة انتهى ثم فيما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد  
من قضاء القاضي بالطلقات الثلث بشهادة الزور تعطيل الزوج لانه لا يحل للاول ولا للثاني  
ولا يمكن من الزوج بزوج وفيه ضرر عليها وفيما قاله الشافعي اجتماع الرجلين على امرأة واحدة في  
طهر واحد وهو قبيح فعرفنا انه الوجه ما ذكره ابو حنيفة كذا في الكفاية فتلا في الامام الحجة **قوله**  
بخلاف الكفر والرقا وفيه شرط عدم ما في حجة الحج لا يقتضي تقديم على القضاء **قوله** القضاء  
ينقطع المنازعة يتوقف على ثبوت النكاح والكلام فيه في بطريق القضاء **قوله** لا يتوقف  
القضاء ظاهراً على ثبوت النكاح حتى يقدم النكاح على القضاء بطريق الاقضاء فانه قلت  
القضاء باطنياً يتوقف على ذلك قلت الكلام في اثبات نفوذ القضاء باطنياً فليعلم **الرد**  
قطعا للمنازعة فيحل ان يطأها لثلاثة متتالية في طلب الوطء ثانياً **قوله** المراهب المنازعة متتالية المرأة  
الرجل في طلب الوطء لانه لو لم يثبت النكاح ثانياً اقتصاراً على الزوج غير وطئها فمنازعة المرأة فيه  
وقوله فيحل ان يطأها كانه لبيان معنى المنازعة وقطعها فانه قلت هذا انما يقتضي على تقدير  
عدم ظهور انه الشهود كنية لتصور منازعتها في طلب الوطء ثانياً فيقدم النكاح على القضاء بطريق  
الاقضاء قطعا لتلك المنازعة واما على تقدير ظهور كذب الشهود بعد الحكم بصحة النكاح فلو يقتصر  
المنازعة فالوجه انه لا يقدم النكاح بطريق الاقضاء مع انه المسئلة عامة لتلك الصورة ايضا  
قلنا ظهور كذب الشهود بعد الحكم او يعلم حال الحكم فحيز الحكم مطلقاً متضمناً للنكاح اقتصاراً **قوله**  
عن هذه المسئلة طاعناً المذهب **قوله** ليس من حكم المسئلة فيما اذا ادعى الرجل على امرأة انه تزوجها  
فاقام عليها بينة زور كذا **قوله** ذلك الذي قطع المنازعة لم يخصه الوطء لانه لو يمتنع على  
هذه المسئلة تأويله او غير مشروع لا سبيل الى الثاني لعدم الاعتداد بما ليس مشروع فتعبدت  
الاول وهو يقتضي النكاح لا محالة **قوله** ولان ذلك الذي انما يقول المالم يعلم القاضي كذب الشهود  
وحكم بصحة النكاح وينفذ حكمه بحسب الظاهر مع انه الزوج يعلم كذب الشهود فالظاهر حال المسلم  
الامتناع عن وطء تلك المرأة فلما امتنع لكافة المرأة المنازعة في طلب الوطء فللقاضي ان يملكها

على مقتضى قول الثالث فخر لعدم نفوذ حكم  
باطناً انه لا يجوز وطء الزوج الثاني  
فكيف يقول بطأها الزوج الثاني  
علانية

على الوطء

على الوطء اذ الشروع بحكم الظاهر واسم يتولى السرير فيطلقها بناه على كذا وان لم يكن ذلك  
نظماً في نفس الامر غلصاً في الزام وطء لم يسبقه محلل وقوله لعدم الاعتداد باليس مشروع  
لا يقتضي **قوله** انما يثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن وليس ثبوت انشاء النكاح على مقتضى  
صحة القضاء في الباطن بل الامر على العكس لم يقتض صحة القضاء باطنياً على الانشاء المذكور بسبب  
ثبوت ذلك الانشاء الا قضاء لا يحل قطع المنازعة كما سبق فاما **قوله** وهو الجواب عن سقوط الاعجاب  
والقبول **قوله** ارفع اللجب الكلي لا السلب الكلي لانه قول الخاطبة اعني منى العبد اعنت كونه اعجاباً  
لبيع بل قبول **باب الاولياء والكفو** **قوله** النص وينفذ نكاح الحرة البالغة بغيرها  
**قوله** ليسوا باثرت العقد بينهما او يملكها **قوله** المهر انما ينفذ عليها **قوله** انما ينفذ او يملكها **قوله** وهو في  
بأذا اذنت الرق **قوله** اي بعد العقد **قوله** ولا يعتد به بانه هذا التعليل الى قوله لانشاء المطابقة **قوله**  
قوله ولا يعتد به مبني وقوله غير دافع خبره واللام في لانشاء المطابقة صلة الدعاء باضافة الغير قال  
صاحب الكفاية وهذا التعليل لا يلزمه اذ يقتضي هذا انه لا يفرض اليهن ولا يقتضي انه لا  
ينفذ بغيره من اذ لا دخل في المقاصد بمباشرة العقد عند اخبار الرق بالزوج والصحيح انه يقال  
لانها ليست باهل لمباشرة النكاح فلا ينفذ بغيرها كما للصغيرة وهذا لانه اهل من ينفذ على حصول  
النكاح لمقاصده وهي معار يستدعي التوافق بينهما عادة ولا يفرض عليها الا بالعقل الكامل وعقلها  
ناقص بالحديث ولو فرض اليهن يمتنع المقاصد لانهن سريرات الاعتذار سببات الاختيار الا انه  
محمد يقول الضرر المهر هو يمتنع باجازه ولا دخل في نفس العقد فيصح انتهى بجوابه يكون في احوال  
الهداية انه التوقيض اليهن محل بها فلا يكون من اهل العبارة فلم ينفذ نكاح بعبارة فيقول الى ذكر  
صاحب الكفاية ولا يرد عليه المرح المذكور في الشرح ولا حديث عدم المطابقة تدبر ولا يخفى عليك انه  
لا يلزم بين اول كلامه وآخره لانه اول كلامه في بيانه عدم انعقاد النكاح بعبارة النساء في انشاء ذلك  
البيان اسفل للبيان عدم جواز توقيض النكاح اليهن وكما فيها فانه قلت مقصود صاحب الكفاية بيان  
المقدمة القائلة انها ليست باهل لمباشرة النكاح لئلا يثبت انه لا ينفذ بعبارة وقوله فلو فرض اليهن ايم  
مسوق في انشاء ذلك البيان فيلزم اول الكلام وآخره قلت في ليلوم في الا انه محمد يقول الضرر المهر هو  
يتمنى ايم فاما قوله ولما اختار الزوج بالوتفاق او اي للصغيرة بعد البلوغ فيكون كل ذلك خالصاً  
فلا معتبر بالعبارة **قوله** وفي هذا الجواب نامل اذ مقتضى ذلك جواز النكاح من غير كفو والمفروض خلافه  
في انشاءه قيل هذا استدلال بالرأي في مقابلة الكتاب والسنة ونزله فاسد **قوله** الجواب عن الآية انه المراد  
بالعضل المنع حسناً بجسمها في بيت ومبناها من التزويج او هذا خطاب للزوج فانه قال في اول  
الآية اذ اطلقتم النساء ويهوى انما من طلق امرأته وانقضت عتها فليس له ان يمتنع من التزويج  
بزوج آخر كذا في الكفاية **قوله** وانما يتحقق منه المنع اذا كان المنوع في يد الزوج هذا انما يدل على انه لو لم  
يملك نكاح المرأة ولا ينفذ ان لا يكون لها ولاية التزويج والاستدلال انما كانه لاثبات الولاية للمرأة

اي يجوز ان يكون مراد ان فخره مشته

فانه كيف يتحقق المنوع في يد  
بعد انتهى نامل



فلا يمكن استدلاله في مقابلة النص فإنه قلت مذهب أبي حنيفة أن الرواية ثابتة للمرأة البالغة لا للولي  
وقوله تعالى فلا تعضلوهن الذين ينقضن العقد بالزواج أو غيره من الكلام في كون الاستدلال  
استدلاله بالرأي في مقابلة الكتاب فلم يلزم كاعتقده والمنوع إذا كان في يد الولي لا يكون في يد المرأة  
لأنه لو كان في يدها لما تحقق المنع فيها في الآية أنه يكون لها ولاية التزوج فيكون استدلاله بالرأي  
في مقابلة النص تأمل **قوله** والجواب أنه الآية مشتركة لولا أن **قوله** لا يخفى أنه حديث استدل به الولي لا يلزم  
الجواب عن السؤال بكون الاستدلال المذكور استدلاله بالرأي في مقابلة الكتاب وإنما يلزم استدلاله  
الشافي بالولاية على مذهبهم كما وقع في بعض الشروح والمقصود في اشتراك الولاية كونه استدلاله في المكان  
في الهداية استدلاله بالرأي في مقابلة هذا النص فلا غبار **قوله** قد علمنا على أنهن يملكنه **قوله**  
حتى جعل صاحب الغاية هذه الآية دليلا على حنفية **قوله** حق تنكح زوجا غيره وهو لا يمكن  
أن يجرى من يعارضها **قوله** علمنا أنه لا معارضة لهذه الآيات للولاية السابقة لأن الولاية السابقة دلت  
على ثبوت الرواية للولي لا على نفي الرواية عن المرأة كما هو مذهب الشافعي وهذه الآيات دلت على ثبوت  
الولاية للمرأة لا على نفيها عن الرجل كما هو مذهب أبي حنيفة ظهر مما ذكرنا أن الولاية السابقة لا يكون  
دليلا على مذهب الشافعي بتمامه وهذه الآيات على مذهب أبي حنيفة كما ذكره بعض الشراح كيف  
ثبتت المعارضة لهذه الآية مع أنهم انفقوا على أن الماد بالكتاب فيها الوطء والعقد ولهذا لو ثبت  
الحل للزوج الأول بمجرد العقد قد يجعل الكتاب بمعنى العقد فالولاية مطلقة قيدتها السنة افترقا حيث  
العيلة وقد يجعل بمعنى الأصابة ويكون العقد مستفادا من لفظ الزوج كذا في تفسير القاضي والمعارضة  
إنما هي على الوجه الأول وأعلم أنه صاحب الكفاية جعل هذه الآيات دلائل على جواز الكتاب بغير رأي  
كما هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية ولا يخفى أنه حديث لا نكاح أبو بولي مطعون  
لو ثبتت إليه لأنه في سند اضطرابا كذا في الغاية **قوله** لو كان الكتاب والسنة متعارضين **قوله**  
أي كان الكتاب معارضا بالكتاب والسنة **قوله** متعارضين **قوله** يفتح الكلام تأمل **قوله** شراب  
الاستدلال بهما **قوله** أي بكل منهما تأمل **قوله** فلم أمر الولي بالزوج إذا طلبة **قوله** لا يخفى أنه المطالبة بالزوج  
عن الرقابة أيضا **قوله** تنسب إلى الرقابة **قوله** الرقابة في قوله الجبار **قوله** واجبا عليه **قوله** إذا طلبة المرأة  
**قوله** لو كان للولي أو غيره من غير الكفو **قوله** قال صاحب الكفاية زوجها الولي من غير كفو ثم فارقته ثم  
زوجت نفسها منه بل ولا حتى طلب الفسخ ولو كان الطلاق رجعيا فراجعها ليس للولي أو غيره من  
انتهى وإن خاصم في نفقتها أو قصم مهرها يكن رضا كذا في شرح المجمع فتلاوه المحيط يعني إذا لم  
تولد الزوج **قوله** كذا في الطلاق في نقل ابن الملك **قوله** لو أن تزوجت المرأة نفسها من غير كفو **قوله** أي إذا ذكر  
الشخص في شرح الطلاق في غير أبي يوسف ثلاثة أقوال **قوله** أبو يوسف يقول أو لا يجوز تزوجها نفسها  
من غير كفو أو كفو إذا كان لها ولي ثم رجع وقال أنه طاعة الزوج كفو لها جاز الكتاب والاولى ثم رجع  
وقال الكتاب صحيح سواء كان الزوج كفو لها أو غير كفو لكن الشيخ أبو جعفر الطحاوي ذكر في شرحه أن

الرقابة من الباصرة الطحاوي  
في المطالبة مسئلة  
طحاوي الفسخ بتجديد العقد والكساح  
كذا ذكره ابن الملك فتلاوه المحيط

فقال

وقال لا يجوز الكتاب إلا بولي على مذهب أبي يوسف ومحمد بن الحسن وجعل هذا القول أغنى صحة الكتاب  
سواء كان الزوج كفو لها أو غير كفو فولي أبي يوسف المراجع عنه على خلاف ما ذكره الشيخ وهو أقدم  
من الشيخ وأعلم بمذهب أصحابنا وكذا قال الكرخي في مختصره حيث قال وقال أبو يوسف لا يجوز  
الكتاب إلا بولي وهو قول الأخير كذا في الغاية قال البرزنجي في الكتاب بغير رأي المختار فيه قول الإمام  
أبي يوسف أنه كان كفو أصح والاولى انتهى ولا يخفى أن الغاية لما ذكر الكرخي في مختصره تأمل **قوله** فاعلم  
الولي بذلك فكذلك **قوله** فاعلم منه أنه السكوت ليس برضي من الولي وأنه الولادة لا تمنع حق الفسخ **قوله** قال  
شمس الأئمة وهذا أقرب إلى الاحتياط كذا في البرزنجي وقال في الخلاصة هكذا افترقا ففسل الأئمة الشيخ  
**قوله** فليس **قوله** أي لا يسقط جواب عن قياسه على الصغيرة بالمفارقة **قوله** يحصل الجواب أنه العلة في اعتبار  
الصغيرة ليس بذكر الشافعي في الجواز بل بذكر النكاح وهو قصور عقلها وليس بوجود في البالغة فلا يفتقر إليها  
**قال المصنف** وإذا ثبت بالوصف لم يكن **قوله** الولي عليه الفتوى كذا في الأخيرة **قوله** لا يكون رضائي حتى يعلم به  
**قوله** قال الكرخي هو أيضا رضي لأنه جباها منه أشد انتهى ونفاه شمس الأئمة في المسبوق عن الكرخي كذا في الغاية  
**قوله** ولو كان محمد بن مقاتل يقول إذا استأمرها قبل العقد فكذلك **قوله** لا حاصل ما قاله محمد بن مقاتل أنه النص ورد  
في صورة الاستئمان بخلاف القياس صرح بذلك في الكفاية أي ليس الحكم فيه لمعنى معقولا حتى يقاس عليه  
غيره لذلك المعنى ومحصله جوازا عنه من غير كفو وهو النص على خلاف القياس فإنه لمعنى معقولا كما  
ذكره الشراح وأعلم أنه كلام محمد بن مقاتل لمحمد بن أحمد أنهما لم يكن بينهما جواب بنعم في صورة الاستئمان  
قبل العقد وفي صورة بلوغ الخبر بعد العقد من أفراد نوع واحد أعني كونهما رضائي أو منع كونه الثاني يعني  
الاول من جميع الزوج حتى يتناول النص الولد في الولد على خلاف القياس هذا مما ينبغي من الكفاية وتأمل ما يقع  
ذلك بناء على الثاني اجازة الكتاب الواقع وليس برضي وأنه كانت الاجازة ملزمة بالرضي فلا يفتقر إلى النص أصلا  
ولا حاجة فيه إلى بيان أنه ليس بمعنى النص ص عليه ما ذكره نفيًا لثبوت بدلالة النص وما لا اكمل إليه  
حيث قال لأنه الحاجة هي إلى الاجازة لكن خلط كلامه بما يتعلق بالوجه الأول وقال لا سكوت لا يكون  
اجازة إلى آخر كلامه وجوبا للمذكور جواب عن كلام ابن مقاتل على الاحتياطين تأمل **قوله** ثم أخبرني أنه كان فضوليا  
**قوله** أي غير رسول ولا ولي **قوله** وليس فيه الزام أصلا كذا في كذا **قوله** لا لأنه أثبات حق الزام امرئ كقول  
الوكيل أو الفسخ حيث أنه لا يبقى له ولاية التصرف بكون الزام ضرر ومنه حيث أنه الموكل يتصرف في حق  
نفسه بالعزل ليس بالزمام وأخبار الولي في الأعضاء إلى الفسخ كذا في كذا **قوله** لا لأنه أثبات حق الزام امرئ كقول  
ورقة العبد **قوله** لا يشترط فيه العدالة **قوله** لا يشترط فيه التمييز فقط **قوله** لا في الشارحة **قوله** لا في وجه  
الاستدلال **قوله** وذلك لا يكون إلا بالنطق **قوله** أي في هذا الحصر منع ولذلك قال في قوله بعد ما عساه **قوله** يعمل  
الشراح كلام صاحب الهداية ليلين كذا في غير ذلك لعدم كفاية كل منهما في المدعى كذا يخفى على  
المتأمل بل المجمع دليل واحد فبصرفه **قوله** لا يجب بانه الرد باعتبار ذوات وصفه عن غيب في قوله لا يجب أيضا  
بانه قد قيل لا يكون له ولاية الرد إذا أقر المشتري أنه عتقها ثالث بالوثبة ولكنها باكر كنهها ليست بعداد







المرفق

فانہ ما ذکرہ صاحب الغایۃ  
لابی غنی علیہ السلام  
مسلم



المسلم على الطائفة فانه يوجبهم ان لا ولاية عليها فالكلام ههنا الدخول على عدم ذكره فالراي بعد قوله  
ولا كافر على مسلمة فكذلك الولاية لمسلم على طائفة ثم قال ينبغي ان يقال ان الولاية للمسلم سيدة كافر او مسلما  
تأمل قوله ولا ولاية لغيره على مسلم يعني الولاية الشرعية او من قول الشهادة والولاية والقضاء ولا يعتبر  
بالحيثية ولا المتحققة ولا غير العصبية من الاقارب **الاول** في العصبية النسبية والسببية فاقول  
المصنف في السابق والولي هو العصبية يدل على انحصار الاولياء على العصبية وليس كذلك كما ترى  
قلت مراده الولي المتفق عليه بين اصحابنا هو العصبية وولاية غير العصبية على الاختلاف كما ترى  
فلا غبار في اي عصبية كانت او لاوطا في تحت هذا التعميم والولي انما يقول نسبته كانت سببية  
تناول مولى العتاقة وانما اشار اليه بقوله ومولى العتاقة وعصبية من العصبية قوله ومولى العتاقة  
**او** مبتدأ ومن العصبية خبر فنقول صاحب الهداية يعمول في العتاقة اثار العصبية فيه تأمل قوله ثم  
ذوي الارحام ان اعلم انه ذوي الارحام ههنا ليس باصطلاح علم الفرائض اعني الذين من قراباتهم  
ليسوا باصحاب الفرائض ولا بالعصبية بل ما لو يكون من العصبية بنفسها والاداء بنت وبنت الابن  
والاخوات من اصحاب الفرائض تأمل **قال المصنف** وقول ابي يوسف في ذلك مضطرب والاشهر انهم  
معهم في التبريل والوصح انهم ابي حنيفة قوله فلان معناه هذا الجنس موقوف الى هذا الجنس **او** لانه كانت  
تفويض الجنس الى الجنس لا ينافي تفويضه الى غيره ذلك الجنس اذ ليس فيه ما يدل على انحصار فلا  
يصح قوله فلا يكون لغيره فيه دخل قلت مقصوده عدم ثبوت مدخل للغير بهذا الحديث وثبت فانما  
ثبت بدليل آخر وابن هذا الدليل انما اجيب بوجهين **الاول** ان الكفاية في توجيها استدلالها بالحديث  
المذكور للام للجنس فينبغي ان يكون لجميع مفعولها انهم انتهى يعني ان الاصل في اللام ان يكون للاستغراق  
الا اذا دل دليل على كونها للعهد اما الخارج والذهني ولا دليل ههنا وعلى هذا فالجواب الثاني على كسره  
بان هذا لتقليل في مقابل النص لو يكون جوابا لانه الاستغراق ينافي دلالة النص فاما لانه يجعل لاوله النص  
فترتبة للعهد الذي تدرى **قال المصنف** اذ انهم ما هو لها الذي عتقها جازا **الاول** سواء كان ذكر او انثى قوله ولها هذا  
لوزومها حيث هو جازا لا تفاوت **او** لانه لا تنافي في ان ينفذ في ذكرا وانثى لانه في ذكرا وفي انثى  
بالمنع والحبس عنه قوله في ذكرا وانثى لانه في ذكرا وانثى لانه في ذكرا وانثى لانه في ذكرا وانثى  
لوراية فيه قلنا ان منع لانه لانه لادى الى مفسد بيانه ان الحاضر لوزومها بعد ترويج المغايب لعدم  
علمه بذلك لدخول عليها الزوج وهي عصمة غيره وفاد هذا لا يخفى فلم يبق ولاية الوبعد انتهى والحمد لله  
هذا الفساد اذا كان لا بعد الحاضر ولاية ايضا وزفر منعه فاما قوله بعد تسليم قولهم ان الولاية لاوليها  
ان يصح فنقول انما لم يعتبر ولاية الاقرب قبل تزويجها كيد يلحق الضرر بالصغيرة بقول الكفو فلما تزوجها  
فحيث هو فيه ارتفع الضرر فاعتبرت ولاية او نقول للاقرب قرب القرابة كما في الفقيه **فصل**  
**في الكفاية** قوله وكان سفيان الثوري لا يعتبر الكفاية في الامم من الغاية انه سفيان لا يعتبر الكفاية  
في النكاح اصلا ولا في النسب فقط **والا** قابل البعض البعض **قال** يعني قابل المولى بالزوج **قال** من غير اعتبار

فلا اعتبار

المسلم على الطائفة  
الفضل

الفضل بين قبائلهم **والا** ما سبق من قوله عليه السلام فريش بعضهم اكفاء لبعضهم بطن بطننا فيه  
وروى في اللاتي عنه هكذا فريش بعضهم اكفاء لبعضهم رجل رجل فلا غبار **الاول** يقال المراد بقل  
بطن بطن رجل رجل فلا غبار **والا** من بني عبد شمس قال هو هو بن عبد مناف وكان له عبد مناف  
ابنائه احمدا هاشم والآخر عبد شمس **والا** من بني عبد شمس من هاشم وعثمان رضي الله عنهما **والا** من بني عبد شمس  
وهما قرينيان لونهما في اولاد نصر بن كنانة وهم قريني رسول الله هاشم وعثمان رضي الله عنهما باهله  
قبيلة من قبيلة بن عبد مناف **قال** ابو العلاء بن العيين **المهملة** اسم الياس بن مضر وابو العلاء بن العيين **الهمزة**  
من اسم ذي الرمة كذا في الغاية نقله من الديوان في تحت معنى بن اعصر بن قيس **والا** بعض من خد  
ابن قيس كذا في الغاية يحصل بالتعريف عند ابي يوسف **قال** وعمل القضاة في زماننا على قوله  
ابي يوسف **قال** فانه العبد لا يكون كقول من هي حرة الاصل **الاول** وكذا العبد لا يكون كقول المعتقة  
**والا** وهذا في اعتبار الكفاية في الديانة قوله ابي حنيفة **والا** من بني عبد شمس **قال** من بني عبد شمس  
غير ابي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح انه عنده الفسق لا يمنع الكفاية فانه الفسق ليس  
بامر لا من فانه ينقل عنه **قال** بعض مشايخنا بلحج انه الفاسق لا يكون كقول البنت الصالح معلنا بان  
اولم يكن وهما اختيار الشيخ الوام الفضل **والا** وهو عين ظاهر الرواية لانه عين غير ظاهر الرواية لانه  
**قال** المصنف وهذا الوضع اي وضع القدر في هذه المسئلة على هذا الوجه انما يصح على قولهم انما يصح  
بجوز وضع المسئلة على قولهم انما يصح **الاول** فانه في الاول كونه لا يقع من قولهم انما يصح **الاول** فانه في الاول كونه لا يقع من قولهم انما يصح  
النكاح بدونه ان يعلم المهر ثم يعلم نصيبه فيعرض عليه فاما **فصل في الوكاية النكاح** **قال** وفيه  
اذا تزوجت نفسها الى زوجها اذا تزوج امرأة وقال اني تزوجت فلانة فليعلمها فاجازها عند ابي حنيفة  
ولم يذكر هذه المسئلة واكتفى بالاولى **باب المهر** **قال** لما ذكر ركن النكاح **قال** وفيه  
**قال** وهو شرط في اي من الكفاية والحلل في **الاول** والعقد **قال** والحل في **الاول** والعقد **قال** والحل في **الاول** والعقد  
الواجب ذلك القدر فاما قوله جازي ان يدل من يقول له لانه الفرض فيكون معنى الزوج **قال** وفيه  
الحديث معتد **الاول** ويصلح له ما خبر الواحد **قال** وهو عشرة استدلوا بنص الشريعة **قال** وهذا انما يلزم  
نفي الزيادة على عشرة درهم فلا يلزم جوابا في الذي يدعي كفاية لانه في تأمل **قال** يستقبل ابن الزوج  
اي بتقبل الزوجة ابن الزوج من غير هاتين **قال** في النفقة **قال** هذا على تقدير موت الزوج واما على تقدير موت الزوجة  
فكأنفقة وحل تزويج اخاتها عليها فاما قوله **قال** في النفقة **قال** هذا على تقدير موت الزوج واما على تقدير موت الزوجة  
وجوب كل المهر **الاول** ان يبر السوال بان ينفذ فيجب الكفر قلت لما كان المصنف في صدره الجواب على السوال  
فانه المناسب ان يكون ما ذكره او لا جوابا عن السوال فاما قوله **قال** في النفقة **قال** هذا على تقدير موت الزوج واما على تقدير موت الزوجة  
باصحها لانه يخالف ما سبق من انه المجتهد يعمل بما يشاء **قال** في النفقة **قال** هذا على تقدير موت الزوج واما على تقدير موت الزوجة  
ببر الموت والدخول في صورة النفقة **قال** في النفقة **قال** هذا على تقدير موت الزوج واما على تقدير موت الزوجة  
ولا سنا ولا صورة عدم الشهادة فاما دليله عليها وذكره التلويح في ركن السنة في فصل في الرواية اما عوف

قوله وحل الزوج بعد انقضاء العدة او مندا  
على تقدير موت الزوج واما على تقدير موت  
الزوجة فكأنفقة وحل تزويج اخاتها  
عليها فاما



بالرواية او غير معروف بها في دليل الثاني انه المهر الا بالعرض التراضي او بقضاء القاضي او باستيفاء القرض  
عليه فاذا عاد المعقود عليه اليها لم يستوجب بمقابلته عوضا كما لو طلقها قبل الدخول بها او كرهها  
المبيع قبل القبض انتهى قلنا لو لم ذلك بل يجب بنفس العقد ايضا لقوله تعالى انه يتبعوا امركم على امر  
في مباحث الخاص قوله فتاوى لانه معناه على الحسين الذين يقيمون الواجب ويريدون على ذلك قوله  
وفيه تخصيص الحقيقة على الزيد وغيره مع انه الثاني هو المهر **قوله** فلو زاد على نصف المهر المأثورة  
مهر المثل مجهول لا غير معلوم فكيف يعلم نصفه حتى يعلم عدم زيادة النصف على نصف المهر المأثورة وايضا متفق  
بها انه المثل لعدم وجوبه في شيء من الصور وليس كذلك **قوله** ولو زادها في المهر بعد العقد لزمه الزيادة **قوله**  
وفي الجمع ونحوه انه الزيادة المتصلة بالحادثة كالسمن والجلال بعد قبض السمي بنصف عند الجمع والاصل قوله  
تسقط الزيادة وانها نصف قيمة الاصل يوم قبضت وفيما يتصل لانه الزيادة لو كانت منفصلة لا ولد  
والتم لا ينصف اتفاقا واذا لم تنصف الزيادة لكونها غير ثابتة في العقد او بنصف الاصل فيلزم ان نصف  
قيمة الاصل يوم قبضت فالفرق بين قبض السمي وعدم قبضه حق بنصف الزيادة المتصلة اتفاقا في الصور  
الثانية دون الاولى وفيما قبض السمي لانه لو كان زائدا في بين الزيج بنصف بالطلاق قبل الدخول اتفاقا اسما  
كانت الزيادة متصلة او منفصلة لا يملك ان ينصف الاصل واجبة لزيادة لما استنعى انفا كما عرفت نصف  
بتعالج بخلاف الولد لانه صار اصلا لنفسه فلا يكون تبعا للاصل وانها انما تنصف الزيادة غير ممكن لانها  
غير ثابتة في العقد وتنصف الاصل بدون غير ممكن ايضا فزاد المرأة نصف قيمة الاصل يوم قبضت **قوله** برفع  
المواضع وقد وجدنا ذلك **قوله** فان قيل فعلى هذا يكون المسح حجة على الخلو على اطلاق اسم المسح على السبب  
فعلى هذا لزم انه لو طلقها وقد وطئها بحضرة الناس وجب نصف المهر لانه لو طلقها قبل الخلو والفرق انها  
المراد بالمسح في النص قلنا قد خص الصورة المذكورة عن الآية بالجماع على انه يجب كالمهر بالوطء لوجود  
التسليم والتسليم واستيفاء منافع البضع هذا حاصل ما ذكره ابن الهيثم **قوله** كما في قضاء رضائه **قوله** منهم منه  
انه قضاء وينبغي صحة الخلو فيكون على الرواية التي اشار اليه المصنف بقوله لا ينطق في رواية **قوله** انما كانت بالضرورة  
يتقدر بقدرها **قوله** السبب لا غرض والحجاب على عدم منع صدم القطوع صحة الخلو ومنع صدم القضاء اياها  
وعلى تقدير كونها غير ثابتين اياها كما صرح به المصنف بقوله لا ينطق في رواية فالوجه انه لزم القضاء  
بمنع صحة الخلو لعدم لزوم الكفارة واسرار اليه بقوله لانه لو كفارة فيمنع **قوله** فالصحيح غير رواية الشافعي  
**قوله** ابي بصير رواية المنع على اباحة الاططار بغيره عند فاذالم يصح للمبني على ما دل عليه قوله وما في حق جواز  
الافطار فالصحيح غير رواية المنع فكيف يصح ما بني عليه اعني لزوم كمال المهر فتأمل ليس السبب ينحصر  
فيما ذكره صاحب المنع بل لا ينبغي ان يشار اليه الا كقولنا دفع الضرر عنها فلا غبار في الكلام اصلا  
**قوله** وقد يجامع بخلاف الجبر **قوله** اي حال المرض وقال في الغاية لانه لو طئ قد يتحقق بغير المرض **قوله**  
لا يملك اسقاطها ان عدم ملكها اسقاط العدة لولا ان عدم كونها حق لا على كونها حق له تعالى  
يجوز كون عدم الاسقاط لكن ما حق الولد والاولى الاقتصار على جواز التدخل فيها فتأمل **قوله** في ابطال

حق الغير

حق الغير **قوله** هو الولد **قوله** في ابطال جميعها **قوله** اي حق الولد والزوجة لادخالها في قوله  
لكل مطلقا **قوله** معنى كلام القدوري يستحب النعمة لكل مطلقا سوى التي تقدم ذكرها وهي  
التي طلقها قبل الدخول وقبل التسمية فانه متعها واجبة الا لمطلقا واحدة وهي التي طلقها قبل  
الدخول بعد التسمية فانه متعها ليست بواجبة ولا مستحبة حكم بالطلاق ولو كان مستحبا لانه  
معنى آخر كما في قوله في عدا الفطر ولا يكبر في طريق المصلي عدا في حنفية اي حكم للعبد ولكن لو كبر لانه  
ذكر لم يجز ويستحب وهذا اختيار صاحب الهداية وعلى رواية صاحب التاويل وصاحب الكبر  
وصاحب الكثاف وصاحب المختلف النعمة في المستثناة ايضا مستحبة فلو يصح الاستثناء على  
روايتهم كذا في الغاية وعلى هذا يخرج جواب آخر **قوله** ويقضي انه لا يكون النعمة في الصورة المستثناة  
مستحبة **قوله** غير الذي ذكرناه من قبل **قوله** انما واجبة لهما **قوله** العود مالها اليها **قوله** البضع **قوله** سلمة **قوله**  
لعدم الوطء **قوله** لا تستحب النعمة عندنا **قوله** اي لا يجب لهما النعمة على الزوج **قوله** وقد استثنى عن  
عوض منافع البضع مرة **قوله** مقتضى ما ذكرناه لا يجوز اعطاء النعمة في المطلقه المذخورها للزوج  
الجمع بين العوض والعوض عنه والجمع اختيار الجمع بينهما لا بطريق الوجوب والمنع اجتماعهما بطريق  
الوجوب **قوله** ولا شيئا متصلا **قوله** لا يفرق بيني على ما سيجي منه في حل كلام صاحب الهداية **قوله**  
لم يكن في الايجاش جانيا **قوله** لا يفرق بيني كونه الطلاق ايجاشا بناء على انه قد يكون مطلقا بالها كذا  
في الغاية فصار كما اذا تزوجها على حدة **قوله** لا يفرق بينهم من جواز النكاح على حدة **قوله** اخره على غير  
الغنم عندنا في حنفية **قوله** على انه ممنوع في احدى الروايتين **قوله** كما هو مقتضى الدليل الاول **قوله** وذكر  
بعض الشارحين **قوله** المراه في بعض صاحب الغاية **قوله** وهو لخدمة لضرورة حاجة الناس **قوله**  
بهم من جواز النكاح بسائر المنافع من ركوب الدابة وخدمة اخرى مقبوضا لهما ولم يكن **قوله** الاول  
انه يقال ان المقبوض اما كله او بعضه **قوله** وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق **قوله** لا يقال انما  
يستحق الزوج براءة ذمته عما عليه من نصف المهر بسبب الطلاق اذا بقي في ذمته المهر وما اذا لم يبق  
بإبراء الزوجة فلا دلالة لافقوله في يجب ان لا يرجع الزوج عليها اذا سلمها تمام المهر ثم طلقها قبل  
الدخول لفرار ذمته عنه بالتسليم اليها فتأمل **قوله** وقال لا يرجع عليها بنصف ما قبضت باعتبار البعوض  
بالكل **قوله** مقتضى قوله زفر في المسئلة المنتهية انه يرجع الزوج عليها بنصف المهر **قوله** كذا على آقويين  
من اجل الاول والاولى انه يذكر هذا ايضا في المسئلة الثانية كما فعله صاحب الغاية **قوله** وجه الاستحسان  
ما ذكره **قوله** لم يتوضغ في الهداية ولا في الشرح في وجه الاستحسان بكونه اختلافا بسبب ما لا يبالى  
عند حصول المقام مع وجوبه ليكون جوازا لقياس زفر فتأمل **قوله** بخلاف ما اذا باعته بقول الصداق  
**قوله** فيه انه لو مناسبة لما سبق بل هو مسئلة منقطعة عما سلف اللهم الا ان يقال ان السلام يبدل بمثل  
البديل نعم فكذا لم يصل اليه شيء كما قال ابن الهيثم فثبت المناسبة فتأمل **قوله** اي اذا وهبته له ثم  
طلقها قبل الدخول به لم يرجع عليها شيء **قوله** قال صاحب الغاية اما قبل القبض فظلاله الزوج وصل











سوار کا ز قبل الذخول  
او بعدہ

فوائد فکار

وقال الرب **قوله** يعني خبري **قوله** اني اخرج طريق اخر اذ انفعلي هذا الطريق يكون **قوله** اني حنيفة  
عاما لما اذ لم يكن العهد متقاد ما لم يبعث الى امر **قوله** ولو بعث هو وبعث ابو هاله ايضا ثم قال  
هو من المهر فلولا ان يجمع في هبته انه كانه من مال نفسه وانه قاتل وانما كان هاله لا يجمع وانما كان  
من مال البنت باذنها فليس لها الرجوع لانه هبته منها وهي لا ترجع فيها وهبت لزوجهما وفي قاضي  
اهل سم قد بعث اليها هديا وعرضت كراهة ثم فارغها وقال بعثتها اليك عارية واراد ان يسترده  
وارادت هي ان تسترده العوض فالقول **قوله** في الحكم لانه انكر التملك واذا استرده واسترد هو ما عتق  
**فصل** لما ذكر احكام النكاح في خواتم **قوله** واقر لي بخبره ان يكون اطلقه ليتناول لسانه  
او يكون حال المستانف مثل حال الذي وانما كان منفها من نفقته لا يجيبين بقوله في دار الحرب الا ان  
الاطلاق بمنزلة النسخ بذلك **قوله** اي النكاح بغير مهر **قوله** والنكاح على ميتة ايضا ولم يذكر ثم ان  
هنا قيد آخر وهو كونه بحيث لا يجزئ شي عندهم فتأمل **قوله** فنثبت الحكم على العموم **قوله** اي للسليمان  
والكفار **قوله** وكل ما كان كذلك يثبت حكمه **قوله** انه وجوب مهر المثل **قوله** وهو رواية الاصل **قوله** الاصل  
مبسوط الامام محمد رحمه الله كما تنصيص على البيع **قوله** التخصيص على مجرد البيع بدونه ذكر الثمن لا يجب  
شيئا اصلا فنقتضي القياس على البيع انه لا يجب له في صورة السكوت فتأمل **قوله** وهو مختار في الكلام  
منه كروا بين **قوله** يعني انما في الاسلام البرز ويختار الرواية الاولى من الروايتين اعني عدم وجوب  
المهر في الميتة وفي السكوت الرواية الاخرى **قوله** وما يدعون **قوله** الا ان معنى مع **قوله** وجه قولهما  
**قوله** وجه مبتدأ **قوله** انما القبض **قوله** خبره **قوله** والصدقات عند غير قبض **قوله** الجملة حاليتها **قوله** لا يجب صدقة  
القطر عليها **قوله** اي اجل العبد **قوله** فابن يوسف يقول لو كانا سليمان وقت العقد جبههم ثم مثل احم  
**قوله** قال ابن الهمام في ثناء تفرير قول ابن يوسف رفع قبضه ليس موجبا للملك ولا ملكا لتصرف فيه  
فليس مؤكدا بل اقله مجرد الضمان في الزرع الى المدة في الهلاك وذلك اي انتقال الضمان لا يمنع بالاسلام  
لانه موجب صورة اليد وصورتها لا يمنع بالاسلام كالمسلم اذا خمر عصيره والذي اذا غصب منه الخمر والخمر  
ثم اسلم له ان يسترده من الغاصب كذا فاما نحن فيه فقبض الخمر بخلاف ابريقه والخمر فيسببه فانه كان وادكم من  
كونه القبض من كذا غير هذا منعا كونه مؤكدا وانما كان المراد هذا سلمنا كونه مؤكدا او منعنا من اعادة الاسلام  
اباه انتهى كلامه من علم من هذا التفرير وجه كونه الاشارة لقوله المص وذلك الى الانتقال وظهر ملائمته  
لقوله كاسترد الخمر المقتضى فتأمل **قوله** ولو هلك **قوله** اي في بلان زرع **قوله** هلك على ملكه **قوله** اي انما يقتضيه  
الزرع **قوله** وذلك اي الانتقال لا يمنع بالاسلام **قوله** قال صاحب الغاية اشارة الى القبض انتهى تأمل في كون  
الاشارة الى القبض عنى ما قاله صاحب الغاية او الى الضمان كما قاله الاكل ولا اظن ان في مرئيه ان وجه ما ذكره  
صاحب الغاية كما هو مناسب لقوله كاسترد الخمر المقتضى فتأمل **باب** نكاح الرقيق **قوله**  
لما فرغ **قوله** قال صاحب الغاية وقدم هذا الباب على باب نكاح اهل الشرك لانه اكره ان يخفى في السلم بقا  
وانه لا يخفى ابتداء والرقب السلم خير من الشرك قاله تقي العبد من من خبره من شرك انه في قد يخفى



ابتداء كما اذا تزوج امته رجلا فارتدت ولما كان الراد مسلم مع انه رقيق **قوله** وغيرهم **قوله** فيهم  
فيه انما المذكور في سابق ليس بنطاق الكفار بل بانه حكم المهر في نطاقهم وبيان نطاقهم سيجي في الفصل الثاني  
لفصل نطاق الرقيق **قوله** وكل من ملك بالطلاق بملك النطاق **قوله** قال صاحب الغاية وجه قوله انه النطاق من  
خصائص الودية فملكه العبد بالطلاق وانما قوله تعا ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ والنطاق  
شئ فلا يملكه العبد بحكم الودية انتهى مضمون تلك الودية عدم اقتداره على الطلاق ايضا وليس كذلك  
بل المراد والله تعالى اعلم لا يقدر على شئ من المال لسيادة في مقابلة ومنه رزقناه من رزقنا كما في شرح  
ابن الهائم **قوله** وانما قوله صلى الله عليه وسلم انما عبد تزوج بغيرة منه ماله **قوله** الحديث وانما قوله في حق العبد الود  
حكم الودية يعلم منه **قوله** فهو عاهر **قوله** اي ان **قوله** وكذا المالك بظاهر **قوله** قال صاحب الغاية لا يقال على هذا  
ينبغي ان يجوز تزوج المكاتبة نفسها لما فيه من اكساب المهر والمنفعة لانه فيها مملوك المولى فلا يجوز قصرها  
بدونه لانه ماله وانما يصح اعتناق المولى باها بخلاف الودية المكاتبة حيث لا يجوز اذا اعتقها المولى انتهى  
والكتاب الذي اوجبت الكتابة اطلاقه ماله يجب غلا في ذاته المملوك والكتاب بالنطاق انما يكون بملك  
خوفها لغير سيده فملك منفعت البضع في حكم بطلان جرمه العين ولان هذه المنفعة لا يزول ملكها بعد  
صحته الا باختيار الزوج واقتضاء الكتابة الى زوال ملك الرقبة ليس تعيين لجواز التخيير الى الرق فرد  
مملوكه البضع للغير فيبيع على السيد ولم يشترع عقد الكتابة على وجه يعوق ضرره على السيد كذا في شرح الهام  
**قوله** المهر **قوله** من دين **قوله** مقترنة بزيادة اذ يمكن ان يملك ببيع فيه **قوله** انه ذمته قد ضعفته بالرق فيضم  
اليه ماله الرقبة **قوله** اي يعني لو طأن في يده مال كسبه العبد لما ذمته حال كونه مازونا ولم يف ذلك المالك  
بالمهر فضم اليه الرقبة لضعفها او فردى السيد بآله ولم يف ذلك المولى وهو دليل قوله ببيع فيه ذمته فافقه  
او لا يخفى انه لا حاجة الى ما قبله والاولى جرحه **قوله** وكل دين وجب في الرقبة يتبع الرقبة فيه **قوله** الا ان يذم  
المولى **قوله** المهر فليس هذا باجازه لانه لا يذم الراد لانه رده هذا العقد ومشاركته يسمى طلاقا **قوله** اي رده  
وعدم اجازته كذلك النطاق وانما قوله لانه الراد ماله رده العبد بالعقد يعق المكاتبة في بيعها بالرقبة  
او لضعف ذمته فيضم اليه ماله الرقبة **قوله** لانه رده هذا العقد **قوله** اي رده العبد بمعنى الراد **قوله** راد المولى  
او فانه قلت ما الفرق بين طلاقها للعبد وبين طلوعها للفضولي اذا تزوج حيث لا الثاني اجازة  
دونه الاول قلت لانه انما اجازة على ما هو اختيار الصدق الشهيد وخم الدين النسخي ولو لم ذلك كما  
هو اختيار صاحب المحيط فانه نمر العبد رجح الراد ولا كذلك للفضولي وايضا في صورة العبد لو طأن  
اجازة لم يهره الضر للمولى وهو وجوب المهر بدونه استيفاءه المتأخر بخلاف الفضولي فانه لو استيفاه  
انما طأن للرجل كذا في الغاية **قوله** كما عرفت الا في الاصل **قوله** يعني انه لو طأن اصل بيني عليه الخطاب بالشرع  
فبالخطاب للكفار بالشرع لا يثبت الا بآية الذي هو اصل لهم لما ذكره **قوله** وانما قيد المستقبل لانه لو  
خلف المولى لفرق بين الخلف على الماضي وعلى المستقبل المراد في الثاني الخلف على العتاق وذلك  
بالصحيح وانما المراد في الاول العقد كذا في شرح ابن الهائم لكن في هذا الفرق تحكم فاما قوله ومنه تزوج عبدا

ما ذم

ما ذمنا له مديونا امرأة او اولى المولى انما تصور المسئلة هكذا ومنه تزوج عبدا ما ذمنا له المراه اسوق للفرار  
لان الغرض يتعلق به لوجوب النطاق لانه فهم فيما قبله لا يجوز نطاق العبد لانه الا باذن مولاهما يمكن  
ان يدفع بالنظر الى الدليل المذكور في الهداية ومحمول الدفع انما يحصل عدم الجواز بناء على مانع وهو ابطال الحق الغير  
فانه قلت غاية الامر يجوز ولا يكون المراه اسوق للفرار قلت كونه سبب وجوب المهر مالا مردة بدونه ولا بد من قبله  
مديونا ولم يذكر صاحب الهداية **قوله** لعدم انقطاع النطاق عن ثبوت المالك لادليل لوجوب الدين وانما السبب  
اعنى النطاق لا مردة فالدليل صحة صدور منه الود في المولى بل يجوز الى استيفاءهم حقهم **قوله** اي في حق الزيادة  
على المثل لو في مثله من المثل لو كمين الصبي مع دين المولى **قوله** اي اعلم باقرار المريض فانه من الصحيح فيضم على  
دين المريض اذا علم باقراره وانما اذا كان بسبب المرض ولم يبد منه الاقرار كملك او ملكة او امرأة فدين الصحيح  
والمرض على هذا الوجه سؤل من اراد الاطميناء فيلنظر في ارباب اقرار المريض من كتاب الاقرار **قوله** اي بينا الزوج  
**قوله** اي اشارة الى انه اضافة البيت الى الزوج بمعنى اللام **قوله** في الذمة **قوله** اي في النسخ في الرقبة **قوله** والاولى انما  
لم يكن حق المولى في الذمة والمنافع **قوله** ابطال الكثرة للقليل **قوله** اي لاجل القليل والظان ابطال مصدر في الجمع  
ولكنه يسقط نفقته **قوله** اي يعني على تقدير التبرئة لها النفقة على الزوج فانه استخذهما المولى بعد تبرئة تسقط النفقة  
لغيره الاحتباس فيكون النفقة على المولى **قوله** باسئاع ابقاها **قوله** اي من المهر **قوله** لم يذكر صاحب المولى **قوله** اي لم ينظر  
رضاهما كذا في شرح ابن الهائم **قوله** انما صاحب الغاية يعني لم ينظر انما رضاهما شرط في صحة النطاق ام لا ثم قال وهذا الذي  
قاله الزوج بلا رضاهما راجع الى من يهتدون به فكل من يرضى له معنى الاخبار **قوله** اي بآية النطاق **قوله** لانه يجوز ما كان  
مباشرة النطاق **قوله** اي اعتبار بالذمة **قوله** لا يخفى انه اعتبار العبد بالذمة هو القياس عليها كادله قوله ولما كان  
وليس في حق اجبار الودية نقص حتى يقاس عليه اجبار العبد بسبب اشتهار ذلك في العلم بل الاشارة الى الكتاب في جواب ما في  
انه يقال ان سبب الاخبار هو الملك مع التحصين غير انما الموجب للمملوك او النفسانية وذا كما يوجد في الودية فيجب  
في العبد والظان **قوله** الا في **قوله** وليس المناط الى اخره جواب عن احد دليلي الثاني وهو انه ما يتناول النطاق لو  
ملكه المولى ففقد تصرفه في ملكه فانتفى كالا جنوبي والمطاب والمطابقة بخلاف الودية فانه يملك ما يتناول  
فيملك مملكته وحاصل الجواب انه مناط تناذ النطاق عليه ليس ملك ما يتناول النطاق فانه ليس عليه تساو في تنقي  
بانفساء الحكم لما ذكر في الشرح من عدم الطراد والنفاس رد دليله الاخر هو انه انما لا يفيد اذ للعبد التخليق  
في الحال فلا يحصل المقصود اعنى التحصين والجبان لانه لا يعدم مبادرة الطلاق انما عقد النطاق ما رغب فيه النفس  
غالبا فالظ عدم قطع وانما حشمت السيدة قلب عبده مانعة من اجرائه عليه بالمبادرة الى انقضائه فكلان  
الظ وجود الفائقة كذا في شرح ابن الهائم **قوله** وليس المناط في جواز النطاق الودية جيل ملك منافع بضعها  
او لا يملك المولى منافع بضعها **قوله** اي في الزوج ملك بضع المرأة ولا تقدر على تزويجها لو فلا يطرد **قوله** والى  
ملك تزويج الصغير ولا يملك منافع بضعها **قوله** اي فلا يفسد **قوله** اي بآية من ملكها اليد النخاع بالادوار تصرفا  
اي عدم ملكها ما يدان بالمعنى ملكها اعداها ما لم يفرغ من طهرها فليس هذا النفع في الحظ **قوله** فانه انما  
للم تروا **قوله** اي النطاق واجهى ادب بآية الكتابة ففقت بنى النطاق من رزقنا على اجازة المولى لا على اجازتها **قوله**

اشتمل زوجه الزوج حسبه



اشكل على من المنة ثم نظرت في شرح ابن الهام فوجدت ذلك الاشكال بعينه مسطورا في اصله الذي  
 يقتضيه النظر الصائب عدم التوقف على اجازة المولى بعد العقد بل بمجرد عتقها بغير النكاح لان المربع لا يمانه  
 هو المولى فقد وجد الاجازة منه وتبين ما ذكرناه انما اذا تزوج العبد بالامرأة بغير اذنه سيده  
 فاعتقه نفذ بلا توقف لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو ممنوع لا يتعدى ولا يمتد وامام على العبد  
 فلا وجه له لانه صدر من جهة فكيف يتوقف عليه فكذلك السيد في مسئلتنا فانه ولو حججنا بها التوقف  
 على اذنها العقد الكتابي وفقدنا في النفاذ من جهة السيد **قوله** والصغيرة ليست من اهل الاجازة **قوله**  
 بل الاجازة يكون له لولها وهو المولى **قوله** يجب له ان يزوجها على المولى اذ لا يملكها دين **قوله** فانه لو تزوجت  
**قوله** في هذه المسئلة دلالة على جواز العزل **قوله** العزل اجازة عند عامة العلماء وكما هو مقتضى من الصحابة وغيرهم  
 لما في سلم من حديث عائشة عن ابيها قالت سألت الناس النبي عليه السلام عن العزل قال ذلك  
 الودار الخفي وعن ابن عباس روى قال هو الموردة الصغرى وغيره في امانته انه قال ما كنت ارى مسلما  
 يفعل به وعنه اني عمر ضرب عمر على العزل بعض فيه وغيره وعنه انما كانا نهيان عن العزل والصحيح الجواز  
 وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنن عن ابي سعيد الخدري انه رجل قال  
 يا رسول الله اني جارية فانا اعزل عنها وانا اكره ان يخل وانما الهوى فحدثت انما العزل الموردة الصغرى  
 قال كذبت اليهودي لو اراد الله ان يخلق ما استطعت ان تصرفه وعنه جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان لي جارية وانا اعزل عنها وقالوا ان ذلك لا يمنع شيئا اراد الله فجاء الرجل فقال يا رسول الله الجارية  
 قد حملت فقال قد اخبرتك ان سبائنا ما قد نزلنا في بعض اجوبة المشايخ الكرام وفي بعضها عدمها  
 كذا في شرح ابن الهام **قوله** قالوا وانما امرها بذلك لثبوتها بالخيار **قوله** فاما ذلك ففي **قوله** روى البخاري  
 وابو داود في سننه **قوله** وانما وجهه في سننه **قوله** وقد كسا مسلك المخرج في التفرقة اسم كتاب  
 للشافعي في علم الاصول **قوله** فانها لو اعتقها ما اعدت للخيار ايضا عنده **قوله** يعني ليس اراد بالامر بالبداء  
 من الغلوم لما ذكره الشافعي لانه عدم ثبوت الخيار للزوجة غير مخصص بالبدا بالغلوم بل لو اعتقها ما اعدت  
 الخيار وفيه ضعف كما نرى لانه تعيين الطريق وهذا كلام على السند **قوله** وليس ثبوت الخيار في العبد  
 لعدم الكفاية **قوله** جواب عن قوله الشافعي ولا في الخيار فيما اذا كانه عبد لعدم الكفاية **قوله** لانها تنحصر  
 بالامارة وفي العبد **قوله** ذلك لا يوجب التخصيص بالامارة بل يجوز ان يكره العبد والامارة ثم يتفرع  
 مسئلة الخيار على الامانة ويبنى المسئلة المتعلقة بالمهر عليها **قوله** لا الراب على قيمة ملكه **قوله** لم يظهر  
 لكن ما زاد المرأة وجه **قوله** الملك قد زال بالعقد مقتصر **قوله** الى وقتها لا متعديا عنه الى وقت العقد  
**قوله** وانما القياس هو انه يلزمه من امره بالرخاء قبل نكاحه لان النكاح المانع للامانة في النكاح الفاسد اذا دخل الزوج هو  
 المثل كما سبق في المسئلة **قوله** لا يوجب مهر الرخاء **قوله** اي ذلك المهر **قوله** اذ لو لم يوجب المهر لم يوجب  
 او يعم وجوب المهر بل لو لم يوجب المهر بسبب النكاح الفاسد لا يوجب له ان لا يزوجها بالشيء  
 وهذا لا يوجب كونه وجوب المهر بحكم العقد فانه قلت المراد وجوبه وانما يحكم العقد الفاسد فانه اشبهه لزم

من ذلك

من ذلك قلت **قوله** وانما هو الحاجة الى الصيانة عن الاضرار بالمولى **قوله** الا الاضرار بالمولى هو عمة الوط **قوله** لان  
 عمة الاضرار به من وقت وجوده بسبب العقد غير مسلم فتأمل **قوله** والسوق بالوط متلاش فيهم من عمة  
 ذلك الوط **قوله** انما اعتقت المرأة بعد الدخول **قوله** وانما صح النكاح من وقت العقد **قوله** ولو استندنا بحججنا الى  
 اصل العقد عجيبة بكون المهر للمولى **قوله** اي نصف المسمى ونصفه يكون للمرأة لكن الدخول حال كونه  
 معتق **قوله** حتى اعتقها فاما المهر **قوله** اي نصف المسمى **قوله** وعليه قيمته من المهر **قوله** اي قيمته لا يكون له  
 عبد ولا مملوكا ولا كافرا ولا مجنونا وانما لا يوجب له البتة **قوله** لم يصح الدعوى لعدم الولاية كذا  
 في ابن الهام **قوله** لما روت عائشة ام رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لا يزوج المهرين صاحبان **قوله** اي النبي  
 قال انه اولادكم من اطيبكم **قوله** اي صدر الحديث انه جلا في النبي **قوله** فقال يا رسول الله اني لا والى  
 وابي والى مني محتاج الى مالي قال عليه السلام انت والمالك لوليت ان اولادكم الحديث **قوله** الحاجة الى الصيانة للماء  
**قوله** اي صيانة الماء عن الضياع **قوله** ولا يوجب له ان يعطى الجارية والامانة لا يستلزم **قوله** لا يستلزم النفقة  
**قوله** او حق الملك كافي بالمطالبة والمدين وام الولد **قوله** فلا بد من نفقة **قوله** اي على الاستيلاء **قوله** وقال زفر  
 والشافعي يجب المهر **قوله** اي احد قوله كذا في الغاية **قوله** وفساه بالجارية المشتركة **قوله** اي بين الاب والابن **قوله**  
 فانه اذا استولوا وجب عليه العقر **قوله** اي نصف العقر **قوله** لانا قد انفقنا على الاستيلاء **قوله** اي جارية **قوله**  
**قوله** صحيح **قوله** في التفسير بالامانة **قوله** اي المسئلة عامة لوط **قوله** اي جارية بنته فتأمل **قوله** وفيه شرط صحة وقوع  
 الروط في الملك حتى خلا عنه صلا لم يصح **قوله** اي لا يبرأ على كونه وقوع الروط في الملك فانما يخصه بالامانة  
 الروط عن الملك صلا يستلزم صحة الاستيلاء لكن الكلام في وجوب وقوع الروط في الملك **قوله** انما ينفق  
 انما الملك يثبت وقت العقر بعد لوط **قوله** كونه لوط **قوله** واقفا في الملك **قوله** كونه لوط **قوله** مقدم على الملك  
 واحد **قوله** فلا بد من تقديمه صيانة لعقد **قوله** اي صحة استيلاء **قوله** اي جارية الابن اقضى وقوع الروط في  
 الملك **قوله** اي صيانة نفقة **قوله** وصيانة الرق **قوله** اي نفقة **قوله** اي نفقة **قوله** اي نفقة  
 الاول معللا بالمقتضين الآخرين لا معنى له لا يقال المراد بتبديل التقديم العقل بالحق **قوله** اي لا ينفق  
 لا يظهر له وجه صحة **قوله** وصيانة للرقة **قوله** اي فانه قلت كيف يكون الرق رقيقا مع انه ينفق  
 في الحال **قوله** لان ملكه **قوله** حرم منه عتق عليه **قوله** انما ذلك فانه الرق **قوله** قلت لان كونه احاد لعدم  
 ثبوت نسب في الزنا وان لم تكن معتق عليه لا ينافي الرق بل يحققه ولا ينافي صيانة عن الرق عدم  
 بقائه اذ الصيانة انما هي ثبوت اصل الرق **قوله** ويجب العقر مع قيام نوع ملك **قوله** اي نصف العقر **قوله**  
 ذكر هذا القيد يقتضي انه ينفق **قوله** وذلك يدل على انه يجب العقر في صورة النزاع فيكون المعاصرة لدليل  
 عدم العقر ولا يلزم **قوله** يدل على انه الملك **قوله** فاما **قوله** وذلك **قوله** اي وجوب العقر **قوله** اي الملك  
 لم يثبت **قوله** اي الام **قوله** يجب العقر **قوله** اي انما يجب العقر ايضا **قوله** اي لا يبرأ على انه الملك لم يثبت سابقا على الروط  
 في صورة النزاع والاثبت في هذه الصورة ايضا **قوله** اي في صورة الجارية المشتركة وليس كذلك والو  
 لا وجب العقر ويحمل ان يكون المعنى براءة الملك لم يثبت بصفة التقديم في هذه الصورة والامان

انما صيانة نفقة عن كونه وصيانة الرق  
 على كونه وقوع الروط في الملك  
 الاستيلاء نفقة وجب التقديم على الملك  
 نظاما معللا بعلة النفقة عليه انما العقر  
 فهو باجتهاد بتبديل للنسبة







**باب نفاخ اهل الذم** لما ذكر باب الرقيق للناسبة التي ذكرها ذكر من هو من ذمة من ذمة  
 اشار به الى وجه ذكر الباب قبل باب نفاخ الرقيق بسبب كون نفاخ اهل الذم ما يستغنى عنه غير نفاخ  
 بقى الكلام في انه لم يورث الفصل المتقدم على باب الرقيق بعبارة الادوية الا ان يقال ان ذمة اهل الذم  
 لعدم الكتاب لهم بخلاف اهل الذمة فانهم كتابيون لكن يقال بعض الافعال مسلم وان ذمة بعضهم كافرا  
 فالوجه تاخير ذلك الفصل ايضا عن باب الرقيق فتأمل **قوله** وهم اهل الذم الذين لا كتاب لهم **قوله** الفظ  
 انه المراد باهل الذم مطلق اهل الكفر فينتقل الى النصارى واليهودى وغيرهم الا ان ذمة اهل الذم المذكورة  
 في هذا الباب عام لهم لا مخصوص بالشرك كما انه المراد بالنصارى في الفصل المتقدم مطلقا لا مضافا  
 فيه ليس ما يتعلق بنفاخهم من الصحة وانما دل ذكر احكامهم من اهل الذم كاسبق الى الاشارة وبهذا خرج الباب  
 عن نظر الشراح فلا حاجة في دفعه الى ما نكطفه ويؤيد ما قلنا بقية صاحب الهداية في تصوير مسائل مطلق  
 الطاهر فتأمل **قوله** ويجوز ان يصور بانة اشركت بعد الطلاق والعيادة بانه وهى من عدم المسلم **قوله** بالوجه  
 في تخصيصه لا اشرك بعد الطلاق مع انه يجوز ان يشرك حال قيام النفاخ فتبين من فروعها فتقدم انها  
 اذا اشركت كانت مرتدة ولم يجرى نفاخها سواء كان المزدوج كافرا او مسلما **قوله** المصداق يفيض لهم  
 قبل الاسلام والرافعة الى الحكام **قوله** والى الرقيق **قوله** فالمراد بالخطابات ان المراد بالخطابات الاحكام  
 ولا يلزم فيها ان يورث اذ ان الخطاب كان كافرا وعبد الصنم لغرض التوقير الى الله تعالى على عبادة الصنم  
 بعد التوقير الى الله تعالى بغير شهود في العدة ومثاله ما ورد في كتابهم **قوله** ان ذمة المسلم لا تستلزم على المقصود  
 فاذا اترضا ان اسلموا او احرقتا **قوله** والظان المراد بقيام الحجة انه لا يجوز النفاخ عند حضور شاهدين او  
 بعد انقضاء العدة وانه كان المرافعة والاسلام بعد انقضاء العدة لا يقتضى تلك الذمة الكريمة التفرقة  
 بينها عند الاسلام والتميز في انما يقع اذا لم يجز النفاخ عند حضور شاهدين وبعد انقضاء العدة وانه لا ينافى انقضاء  
 كما انه لا ينافى بين المسلمين لكن ما سبق ذكره بقوله والعهد غير منقضية بقوله بعد انقضاءها بخلاف  
 ما ذكرنا فتأمل **قوله** وجب التفرقة على بقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله الآية **قوله** ناظر الى التفرقة فقط **قوله**  
 واما اذا لم يورث الاسلام والرافعة بعد انقضاءها فلا تفرقة بينها بالوجاهة والوجه التفرقة **قوله** لانه  
 هذا الوضع على ذلك الغرض **قوله** الى وضع المسئلة **قوله** بناء على اعتقادهم **قوله** اي اعتقادهم عدم منعها  
 اياما كما ان اعترضت الى اى الحرمة **قوله** بخلاف العدة **قوله** ليس التفرقة بغير شهود **قوله** وطلب حكم الاسلام  
 او اعطى على المرافعة عطف تفسير **قوله** عندها ان يجعل الشارح من جهة ما وجد في هذه المسئلة كارتقا  
 وقال صاحب الغاية وقال ابو يوسف يفرق بينهما القاضي سواد وجد التفرقة او لم يوجد وقال محمد  
 اذا وجد التفرقة من احدهما يفرق من الاول **قوله** لانه مراعاة حكمهما كحكمهما ولو حكم جلا وطلبيا منه حكم  
 الاسلام ولا يخفى ان مسألة الحكم ليس باظهر واين مسألة المرافعة الى القاضي حتى يقاسر الثاني  
 على الاول **قوله** قيل كيف يصح هذا التفرقة ولو وجد نفاخ المسئلة مع كراهي كانه **قوله** اهل صاحب  
 الغاية **قوله** صاحب الهداية وانه كان احد الرقيقين مسلما على الاسلام او صلى وقوله وانه اسلم احدهما على الاسلام

وما ذكره الغاية من قول ابو يوسف  
 مذكور في البسوط كانه من اهل الذم  
 مستهله

الطاري

الطاري كما هو لنباد من اختلاف النسخة ثم قال لكن الاول ليس على عموم لانه المسئلة لا يجوز ان يورثها الا  
 اصولا وانما المراد ان يكون الزوج مسلما والزوجية ذميمة والثاني على عموم لانه يجوز ان يورثها الا  
 الاسلام على زوج ما بعد الشارح الا ان كل عمل الاول ايضا على الاسلام الطاري وعمه بالصورة المذكورة  
 كما ترى وعندى ان ذمة الاول عام للاسلام الا على الطاري لكن العموم السابق مخصوص بالاسلام الطاري  
 ثم انه لا دلالة في عبارة الكتاب على بقاء الزوجية بينهما حتى يحتاج في العموم الى صورة المذكورة فتأمل **قوله**  
 والثاني بخلافه لانه لا يجعل الولد محسبا قال ابن الهيثم فيقول فيا اذا كان الاب كتابيا والاممية  
 ان يجزى عن صحيح قوله ربه قال احد غلبا للنجيم وقوله الاخر انه كتابي يتعالى به وبه قال مالك لا يورث  
 الى الوهب ولو كانت الام كتابية والاب عربيا من سب له قولا واحدا فلا يدخل من كتابية ولا ذميمة فقد جعله  
 محسبا مطلقا انتهى وقال صاحب الغاية في حق مخالفة الثاني في حق على من الوهب ثم قرأ الثاني في  
 للمعارض بقوله يعني انه الكفر كماله واحد فيعارض المحسب في الكتابي في الاستنباع فيرجع الوهب الى  
 انتهى ولا يخفى ان ما قاله صاحب الغاية في الثالث في الفروع **قوله** قلت ترجحنا بين المعارضين في جديده  
 او قول ابن الهيثم لا حاصل لما اذا تأملت **قوله** والاسلم الزوجية ونحوه محسب من غير علمه الاسلام فانه  
 اسلمت في امراته وانه ثبت فرق القاضي بينهما **قوله** في حق يصدق عليها انها ابنت الاسلام مع انه لم يورث  
 القاضي بينهما فتأمل **قوله** او كونه بقى عليه لا سبيل الى الاول والثاني واختلاف الدين ولا سبيل اليه لانه لا يختلف  
 في الدين انما حصل من جهة اسلام المسلم وقديتنا ان الاسلام لا يصلح ان يكون قاطعا كذا في الغاية **قوله**  
 ولا الى الثاني لانه كونه بقى على كونه فانه من جرحه قبل هذا ولم ينفذ في خدشته لم يجوز ان يكون محسبا  
 كونه بقى على كونه بشرط اسلام الاخر ولا يلزم منه كون البطانة سببا لقوت التهمة لكن ما ذكره الغاية في  
**قوله** فلا بد من امر آخر عندنا في فرض الاسلام **قوله** وهو الغرض في فرض **قوله** وانما انما الزوج امتنع بالوهاب عن  
 الامساك بالعرف الاول وما ذكره الامامان من غير دليل الى يوسف ويطلبه كونه احد ما طلاقا وقوله الاخر  
 وله وارثا الى اى اظن **قوله** انه ترك ذمة افضل او لا يحتمل الشرط فيكون تركه فعل ماضى ولا يحتمل ان يكون  
 من المحرمات الشبهة بالفعل فيكون مصدر ماضى الى المعقول **قوله** لانه شرط بطل قياسه **قوله** لم يلزم  
 انه يكون شرط طالع ذكره على سبيل العلوة والحاصل المقصود اثبات الحكم فيه على سبيل الاولوية والامانة  
**قوله** والمطارد **قوله** ومصدر من المفا على **قوله** المصداق **قوله** اذا اسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافرا واسلم  
 الحرب ونحوه محسب من سببه لم يقع الفرقه عليها حتى تخيض ذلك حيص **قوله** لا يبدل على العدة في هذه المسئلة  
 لكن الاسلام في دار الحرب سواء كان المسلم ذميا او عربيا لم يفتى الدليل بقوله او اسلم الحربى كما  
 ينبغي لتساويه ما اذا اسلم الحربى في دار الاسلام والحاصل ان العدة ان كانت في الاسلام في دار الحرب  
 كانت الواجب ان يفرق من الاسلام الزوج في دار الحرب وانه لانه العدة ان كانت في الاسلام في دار الحرب  
 اذا اسلمت حربيه **قوله** ثم المرأة اذا كانت المسلمة **قوله** في الهداية وانه كانت هي المسلمة المتبادر منه  
 كون اسلامها في دار الحرب بدليل المسئلة المتقدمة ولا ينصرف في خلاف الاماميين لانه قياسها ما تملك

ولو قال صاحب الهداية وانه كان احد الزوجين  
 مسلما فالصحيح على رتبة الحجج الى قوله  
 ولكنك لا تملك المسئلة من جهة  
 مع قوله وانه كان احد الزوجين

تمت  
 تنقضى مع



المسئلة على المهاجرة تقتضي كونها اسلام المرأة الحرة في دار الاسلام فاما قولنا اذا دخل دار الحرب  
بامانة **قوله** اي حال كونه تاجرا او لا وفي حنفية انه لا ينعقد الا اذا دخل دار الاسلام في  
تزوج قبلها اياها هذه حرة فارقته زوجها بعد الاصابة فيلزمها العدة كالمطابقة في دارنا وكما التي  
اسلمت في دارنا واي زوجها الاسلام بخلاف السببية فانها ليست بحرة وتاثير ذلك انها تحل  
للساكن وحل الوطء دليل في اعراس الرجم فلا حاجة الى العدة على ان الاستبراء يجب عليها بحضرة فراغ  
الرجم كما يحصل بالعدة يحصل بالاستبراء فلا حاجة الى ايجاب العدة **قوله** لا ينعقد الا اذا دخل دار الاسلام  
ثابت بالنسبة لولا العدة واجبة **قوله** وخفيفة انه الحبل من غير منع الوطء مطلقا او كذا ينعقد  
ما هو نزع غيره المنع عنه بالحديث **قوله** وثابت بالنسبة بحتم او قد سبق في اول كتاب النكاح  
ان حرمة نكاح الحامل الثابت بالنسبة لهما هي حتى صاحب الماء لا تحرمه الولد والمهر من هذا  
الحمل انما هو الحق الولد الثابت بالنسبة **قوله** وتبطل الملك والنكاح **قوله** ولو تزوجت قبله والنكاح  
للزوم المصادرة **قوله** والسبب **قوله** هو الطلاق **قوله** غيب السبي **قوله** وهو النكاح **قوله** الرافع **قوله** لا ينعقد  
السبب **قوله** لم يقع على المرأة طلاقا لو كان تباين الدارين منافع النكاح او مقتضى هذا التقليل  
انه لا يقع طلاق الرمد سوى الحق بل الحرب او لا للتباين بين الردة والنكاح كما سبق في الهداية  
ولزم منه انه اذا خرج احد الزوجين الى دار الحرب لا ينعقد له طلاقا ولا ينعقد له طلاقا  
منه كانه في دار الحرب **قوله** لا يمكن ان يراد هذا الدليل على المسئلة المتقدمة ايضا **قوله** والعدة متى سقطت لا تقع  
الا بعد سببها **قوله** والحاصل انه بعد العدة اي عود الزوج في المسئلة المتقدمة يقع الطلاق مادام  
في العدة وبعد عود المرأة في هذه المسئلة لا يقع الطلاق بسقط العدة وليس لها عود الا ان يفسخ بها  
بانه تزوج ثانيا بعد الاسلام ثم ارادت ثم طلقها **قوله** ولا نفقة متعلق بقوله وان كانت هي المرأة **قوله** لا نفقة  
اراد انه يكون ولا نفقة معطوقا على فلهما كل المهر **قوله** والحال انه وجب له واحدة **قوله** وكسوة الحرة والغنى في  
حق الميراث **كتاب القسم** **قوله** المص **قوله** الاختيار في مقدار المدد الى الزوج لا في المستحق هو السبي  
وفي طريقه **قوله** تذكير الضمة ارجع الى التسمية بتاويل التسمية بالعدالة كذا في الغاية **قوله** والثالثة انه بعض من اجازت  
ان لو كانت في الجاهلية في هذه المسئلة **كتاب الرضاع** **قوله** والزيادة على الكتاب  
بحسب الواحد لا يجوز في هذا الكلام مخصوص باستدلالنا بالكتاب واما استدلالنا بالحديث فاما ان يقال  
انه حديث متواتر او منسوخ لا يعارضه الاحاد **قوله** او منسوخ **قوله** ولا يجوز ان يفسخ هذا الحديث الكتاب  
لكن خبر الواحد **قوله** والدلالة بالبراهين **قوله** لا يملك **قوله** ويرى عداك **قوله** اي العدة **قوله** وقوله عليه السلام لا رضاع  
بعد حواشي **قوله** اشار الشارح الى المص **قوله** وقوله عليه السلام لا يملك **قوله** وقوله عليه السلام لا يملك  
ولا يملكها **قوله** اي عثمان **قوله** واذا لم يكن دلالتهما على ذلك **قوله** اي على استدلاله به المص **قوله** كذلك  
**قوله** اي قطعية **قوله** فانه عند الجاهل كانه عند **قوله** او دم الحوض على اقله ان لا ينعقد في بطن امه  
منه بغيره بحضرة من لو يحض المرأة هذه الحمل **قوله** سوى فطم او لم يفظم **قوله** اي لا فائمة لعدم الفطم

في ثبوت

في ثبوت الحرمة بعد معنى النكاح اذا استغنى عنه **قوله** اي عن الرضاع بانه ينعقد باكل الطعام **قوله** وقوله الا  
اما غنة من الرضاع **قوله** المسئلة عامة لكل واحدة من الصور الثلث والتعلق بآية واحدة من الاذخات  
ينافي التعلق بالافريقين فالوجه ان المراد كونها بطريق الرضاع فيصير الصور الثلث **قوله** فاما **قوله**  
وذلك لو يكونه الا باعتبار لبن الفحل **قوله** اي في الصورة المذكورة لا يكونه الا كذلك في جميع صور كعم  
من الرضاع فانه لو كان للفحل في من الرضاع يكونه ذلك الوطء ثم ثبت الفحل فليس ذلك هو  
سبب لبن الفحل **قوله** فانه قيل ما قام مقام الشيء في اثبات الحكم **قوله** المراد من الشيء لبن الفحل الخارج به  
شذوذه **قوله** والمراد من القائم مقامه اللبن الذي صار الفحل سببا له **قوله** فاما **قوله** فانه ذلك لبن المرأة خاصة  
لا بعد الفحل **قوله** والقصود منه نفى حرمة تزويج الفحل مرضعة امرأته بسبب كون لبنه من لبنه وكونه اما  
لها ولا ينافي في ذلك حرمة التزويج بسبب كونها سارية فاما في الغنة تظهر في حل تزويج آباء الفحل وابنائهم  
تلك المرضعة **قوله** على ثبوت واحد **قوله** اى عبارة الهداية هكذا على ثبوت واحد **قوله** فسر محمد الغزالي قال انه لم  
يفسر قوله اللبن يثبت الحرمة وانما لا يثبت لغيره ما نقل عن محمد بن ابيهم لا يحصل به نفقة الغلبة كذا لا يخفى  
لا ينعقد كذا اللبن من جهة الطعم او من جهة اللب او من جهة نبتك الجاهل **قوله** ولم يبين ذلك سلفه لكن  
لا تعارض من هذا ترجيح احدهما ارجح الى ذلك ولا خلاف في الجاهل **قوله** اي نزع ما ترجع وقوله ضربا فاعل لا تعارض  
وهو مضاعف من باب المفاعلة وضربا مضاعف الى الرجوع **قوله** وقوله امرأته بيان لضرب الرجوع وهو الولد  
او لما **قوله** اي الرجوع ارجح الى ذلك **قوله** وذلك يقتضي اختلاف المقول لا يخفى انه مقتضى ادخاله في  
في اختلاف لبن امرأته ولبن احمليها ما عاينت اختلافهم في اختلاف لبن المرأة لبن الشاة مع انهم يختلفون  
فيه في خلاف الشاة في اقلها ذكره صاحب الهداية من دليل الشاة في عدم ثبوت الرضاع يتمسك في  
تلك الصورة ايضا والفرق تحكم **قوله** وانما لا يوجب وطئها حرمة المصاهرة **قوله** اي عندكم والافق سبق  
في بيان المحرمات ان الوطء وكذا دواعيه لا يوجب حرمة المصاهرة عندنا في تمام كدم السك **قوله**  
فانه ليس بهم في الحقيقة **قوله** وهو محمد بن اسمعيل البخاري **قوله** صاحب الصحيح **قوله** فقال لا يشع **قوله** لا  
فانك است هناك **قوله** اي في مقام الفتوى **كتاب الطلاق**  
**قوله** والمرأة في النكاح وعدة التي يصح بها الحمل للطلاق **قوله** اي واحدة من عدة المظنة **باب**  
**طلاق السنة** **قوله** اي لعن الله كل ذنابي مطلق او المطلوق كثر التعليل **قوله** وقوله لا ينعقد من  
الذات حيث اتى انفسه مكنته التدارك **قوله** الطائفة عطف على قوله لا ينعقد من كان في دارنا ولا يخفى انه هذا  
انما يتمشى على تقدير انه يطلعه فاننا ولو بطريق التفرق في اوطئها وما على تقدير انه يطلعه ما شئت برة  
واحدة او في الطهرين فلا يتمشى هذا التعليل فاما **قوله** من غير استحالة **قوله** اي غير محال **قوله** ان ثلثا في طهر واحد  
او لو ان لم يكن بكلمة واحدة في طهر واحد او في حبض ولو طلاق واحدا وهو بدعي ايضا لم يترك صاحب  
الهداية **قوله** فانه الطلاق في هذين الوقتين حرام عنده ايضا **قوله** اي في صريح المص **قوله** الشارح بان الحرام ليس الطلاق  
نفسه بل الحرام هو تطويل العدة عليها فلا حاجة الى فيه حدة **قوله** ولا يشعربا نفس الطلاق حرام لكن حرمة











وله وهذا لا يدخل في الغفلة اي ما قاله صاحب النهاية ولا في مطلوبه انه هذه الفاظ الشرط اول  
مبنى كلامه كسماح على ان يكون المقصود اثبات كون تلك الفاظ الشرط وليس كذلك فالفهم بيان  
تسميتها بالفاظ الشرط فانفع الاشكال الاول وهو ظاهر وكذا الثاني فانه فيمكنه علومات فيرفع على  
المقدمة الثانية لا على مجموع المقدمات فقام له وليس يبدع في الشرع ولا في الواقع وفي حيث  
الاستنباط اي صدر الحديث الاول لا توطى الجبال حتى يصفى علمهم قوله وقوله قالها اول قوله استند  
رسالة الله خيرة لعل الصواب ان يقال الشرط في مثل ذلك اخبار عن ذلك والحمل والمنع فيه منصوص اول  
وفيه ايضا نظر لانه آت في مثل ان يقال ان كنت قلت كذا فانت طالق فقام له وجب العفة في قوله  
العفة المرأة اذ لو طقت بشبهة والرد به من المثل وبه فسر العام الثاني في شرح الجامع الصغير ولا في احو  
الوطى لو طقت الزنا حلا ولا كذا في الرقابة للصحة فقام له وجود المسائل اشار الى ان هذا حكم درام  
الجامع فيكون البقاء كاستدراكه عند ما يوجب في قوله لو طقت له وجود المسائل اشرع هذا الموضع مخالف  
لما في الهداية فامل **فصل في الاستثناء** قوله لقوة المناسبة او لتقليل الذكر المسئلة المذكورة  
في فصل الاستثناء قوله لو الكثير سوا خلافا للفرق فانه لا يجوز الاكثر ان كان عمم الكثير بالاكثروا والرد الكثير  
في حذو انه قوله لم يتكلم به العرب والاصل انه الاستثناء تنكلم بالحاصل اول قوله لم يتكلم به العرب وفيه  
انه قد وقع في القرآن وهو قوله تعالى انما عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاقبين  
والعاقرون والاكثر منه قيل هذا ليس بليل لانه الاستثناء منقطع اذ المراد بعبادى المخلص فلم يخل  
العاقرون وانه ما ذكرتم من التاويل في الآية منقطع كذا في شرح ابن الهمام قوله احب ان لا يفتقر الى انه  
اخراج بطريق المعارضة ليرى هذا القول الى الشافعي رحمه الله او اكثر من الجملة او المراد بالكثير غير الاكثر  
بقراءة المقابلة باب **طلاق المريض** قوله المريض في المرض من العوارض السماوية او راجع الى ما  
كتبه صاحب الغاية في فرد عليه قصد بنا خيرة على عمل الطلاق الى زمانه انقضاء العدة دفعا للضرر عنها  
اول كما اذا قل شخص من برته فانه يحرم من الارث وهو الاصل في هذا الباب قوله بغير الشافعي ان صاحب  
الغاية على خلاف قوله لا غير فانه لا وجه له في العجبة صاحب الغاية ذكره وجهها وقيل ان الهمام في كساح  
لم ينفذ له لامة ولا قبوله وهو انه قال ولا يجوز ان يقال بالنصب جوبا بالنفي لانه ينعكس الغرض  
لانه يمكن معناه لو كانت الزوجة سببا لارث الزوج عنها بطلت ولكنما ليست بسبب فلا يبطر فاذا  
لم يبطل الزوجية يجب ان يرثها ولا يقول به احد لا نحن ولا الشافعي والذي وقع في بعض الشروح  
من نصب اللوم هو ان انتهى كلام صاحب الغاية قوله ان يكون له خذف من الجارية قوله فاذا اخذها الطلق  
او وجع الولادة في شبهة الرضى ولا كذلك حكم الضمان او شبهة الرضا عارضت شبهة العدم  
ورجعت الاول لكون حكم الرضا ثابتا على خلاف القياس فقام له ولما اطلق النص في الرجعة  
غير قيد الا شهاد وهو قوله تعالى فاسكنوهن من معروفن كيف يكون هذا النص مطلقا غير قيد الا شهاد وقد  
قاله بعدد واشهدوا كذا ذكر المحض والعجبة دليل الحضم هذا النص فكيف يجاب عنه بانه مطلق فامل

باب الرجعة

قوله وامل

قوله وامل فليل جمعا او قال عليه السلام لعرج بن طارق ابنه زوجته وهي جارية من بني النضير في قوله  
اي الجماع قوله وزوجها الذي الى الطلاق قوله فانه القياس ان ينقطع الرجعة لانه غسلت اكثر البدن  
او لا يخفى ان هذا القياس بم صورة ما دون العضو بل فيها او الى الجارية قوله وعند محمد في ما دون ذلك  
ان يبقى الرجعة لبقاء الحديث او لا يخفى ان هذا القياس بعينه وجه استحسانه اي يوجب سقوطه وما  
دليل اول ما نافية قوله لا يخرج من من بين من فانه في الطلاق الرجعي دليل قوله تعالى لعل الحديث  
بعد ذلك امر او لانه انه النهي في الدخول انما شرع لاستدراك المفسدة منها المتضمنة للسنة والاحتياط  
وهو ليس بموجود في المسافر معها فلم يكن في معنى النهي عنه فامل قوله فكذلك لا يخلو المطلق  
الرجعية الا انه ينهد على جبرها فتنبطل العدة وتقر ملك الزوج او لهذا الكلام منقوض بكون الزرع  
مع المطلق الرجعية فانه هذا الكلام جارها بانه يقال كذا لا يجوز السكن مع البسوة لا يجوز السكن  
مع المطلق الرجعية **فصل فيما عمل به المطلق** قوله في غير المطلقات اوله المطلقات الاخر  
وله ما انه يلزم جواز اذ اعلم هذا المانع فليس يلزم لجواز ان يكون من مانع آخر وهو جهة التقيد اول  
واقول الاصل هو الحل وزواله يقتضي موجبا للزوال وجرد احتمال ان يوجب مانع لا يضر فامل قوله  
لكلام على الوفاة دون الوفاة فانه العقد يستفيد بالطلاق اسم الزوج في قوله من جازية فملحها الكلام  
على العقد كانه ذلك تأكيد والتأسيس اوله التأكيد قوله فانه استناد النكاح الى اليها يكون مجازا  
والاصل عدمه وانما قلنا يكون مجازا لانه النكاح على معناه الحقيقي لا يستند الى الزوج حقيقة يستند الى  
المرأة كذلك واما استناده بمعنى الوطء اليها فجاز بل شبهة كذا في الغاية قوله مثل الهدية قوله لسان الزك  
بذلك اوله وقيل معنى قوله هو جملة الكراهية مجمل الحديث لافساد ما في الفعل المعنى الثالث لا يدر الحديث  
على كراهية التزويج بشرط التحليل بل على كراهية تزويج الزوج الثاني مطلقا وليس كذلك فامل قوله  
فيقتضي الحل الاول بعد موت الثاني بشرط التحليل يصير مستقبلا للحل في الفساده يلزم منه انه لا يحل  
للزواج بعد طلاق الثاني بدونه انه يكون النكاح بشرط التحليل وليس كذلك فامل قوله واذ اطلق  
امرأة الحرة فطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم عادت الى الزوج الاول  
عادت بثلاث تطليقات اوله في هذا المقام اشكال وهو انه الثابت بالولاية انها الحرة بالزوج الثاني  
ولا يلزم منه الاجرة للحل للزوج الاول وهو لا يستلزم بثبوت المطلقات الثلاث بل يحصل باده وبه  
الهم الا انه يقال ان تلك المطلقات الثلاث ثبتت بدليل آخر من الوجود وغيره فامل قوله وهدم الزوج الثاني  
الطلاق كما يهدم الثالث يعني انه يجعل ذلك الباقي من الملك الاول كانه لم يكن ولا يحرم حرة العليقة  
الا اذا اطلقها ثلثا جمعا او المناسب لهذه الثلث هدم الواحدة او الثلثين اعني الزايلة او الزايلة  
دون الباقية التي في الملك فامل قوله هو قوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصبيبة التي ابا خيفة  
وابا بن سفيان في شيوخ الفقهاء اخذوا بقول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وهم من شيوخ الصحابة  
ومحمد بن زفر في ان في شيوخ الفقهاء اخذوا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصبيبة التي ابا خيفة



قائل بغير ما أتى به من ثبوتها أو لا وجه الاستدلال أنه أهل الحديث أو من في باب ما جاء في الجمع  
الثاني في قوله في الغاية وجه آخر في الاستدلال وهو أن الزوج الثاني لما كان رافعا للثالث وهو ثابتة  
بها كونه رافعا للمادة الثالث وهو لا ينافيها على غرض ثبوت الحرمة والى ما جرى انتهى فتأمل **قوله**  
لو سلم أنه يحصل الحاصل فحين الثاني والبصيرة في كونه غير الأول لا ينافي في الجبريد كما ملأ **قوله**  
لم لا يجوز أن يكون الحل الثابت بالحلل بملكها بالطلاق الواحدة الجديدة فيكون في صورة تظليها  
شئين ثم تزويجها بعد تزويج آخرها بالطلاق بعد ثبوتها بالطلاق الواحدة والطلاقان  
كما تباين بالنسبة إلى الطلقة الواحدة فتأمل **قوله** أحدهما ما ذكره المصنف من شرط التحليل وذلك لا يكون  
الذي للطلقة ثلثا أو أقل سواء كان معنى **قوله** صاحب الحديث وهذا محله ما ذكرناه أو ثانيا يكون  
معنى الحديث اللعن بشرط التحليل إذا وجه له سواء **قوله** والثاني أنه محله الكراهة لا الفاء **قوله** ومعه  
ما في المعنى الثاني فالوجه هو المعنى الأول **قوله** إطلاق المحلل يقتضي أن يكون الزوج الثاني على الإطلاق  
محلا للأول ظاهر **قوله** لم لعن المحلل يأتي أنه يكون مستورا للزوج الثاني بعد تطبيق الزوج الأول  
دونه الثالث إذا وجه لللعن **قوله** فتأمل **باب الأولاد** **قوله** مكرها **قوله** وهو الكفارة **قوله**  
في منكر هذا أي صادرا في حق منكره **قوله** ولما أنه ظاهرا يمنع حتما وهو كونه في الدفعية جازية الشرع بطل  
نعم النطاق عند مضي هذه المدة تخليصا لها عن غير التعليق **قوله** فيه إجازة الشرع بطل النطاق التام  
بعد إتمام حكم الأولاد ما ذكره في دور الحق أنه الدليل على المسئلة هو قول الأصحاب المذكورين وأذكر في الكلام  
فتأمل **قوله** وابن عمر **قوله** هو عبد الله بن عمرو بن العاص **قوله** وفيه نظر لأنه سلم **قوله** هو عبارة عنه إذا وطئ  
مرة أخرى لم يحكم الشرع **قوله** وفي هذا الدليل أيضا ما ذكرناه من الضمير فيه **قوله** الأولاد **قوله** في كونه مكرها **قوله**  
فيل هو راجع إلى الاستماع **قوله** لا وجه له **قوله** في كونه راجعا إلى كثر  
المدح **قوله** وجه له **قوله** فكذلك هم هنا إذا مضى شهران فقد مضت مدة كل واحد من اليمين فيمكنه قربان  
امرأته في هذه الأولاد **قوله** وجد الفارق بين النظر والأصل فانه الآية المتعددة في النظر على أشياء  
متعددة بخلاف الأصل فانه اليمين وأنه تعددت لأنها على عدم قربانه وهو نوع واحد **قوله** لأنه انما صار  
أو لتعليل لقوله ولا يشك **قوله** في حق كل واحد منهن أو كيف يكون ظلما في حق كل منهن مع جواز قربانه  
آية شأنا **قوله** واجب العادة شمس الدين الكردري بأنه الحكم في المنصوص وصنف إلى النص لا إلى المعنى **قوله**  
وفي هذا الجواب شيء وهو أنه بطل دليلنا على أنه يكون الأولاد بطلقة بآيته وهو أنه ظاهرا يمنع حتما إجازة  
الشرع بطل النطاق عند مضي هذه الأولاد اللهم إلا أن يقال هذه حكمة وهي ليست بواجبة أنه يتحقق  
في جميع الصور فتأمل **قوله** ولما أنه إذا ما يذكر المنع لأنه الزوج إذا طأها عا جازا غير الجماع حال الأولاد لم يكن قصد  
الوضار يمنع حتما في الجماع إذا لاحق لها فيه **قوله** وفيه أنه لا يمتنع في صورة الخلف على عدم الجماع أبدا  
فانه المصنف يبري بطل البتة فلم يقصد الوضار يمنع حتما في الجماع فتأمل **قوله** أرته لأنه الحقيقة لا تحتاج  
إلى نفي منه **قوله** ليس كذلك لأنه بلونية أما يمين أو طلاق كما ذكر في الحديث **قوله** ولما أنه أطلق **قوله**

ابن حنيفة

ابن حنيفة وأبو يوسف **قوله** وإذا أريد به الطلاق وقع بإثباته الأول إلى أن يقال وإذا قيل على الطلاق **قوله**  
**قوله** لأنه العادة جرت فيما بين الناس في زمانها هذا الأولاد بآيته منية على العادة والعرف وهو في الشريعة عبارة عن  
مال المرأة **قوله** في المعنى اللغوي يعتبر بجانب المرأة في الشرع من جانب الزوج **قوله** لم يلفظ الجماع **قوله** في الشرع  
الطلاق بما دل أن النساء عوان أي أسرا **قوله** بالحديث **قوله** وهو قوله عليه السلام أقول الله النساء فانهن  
عوان عندهم أي أسرا **قوله** أحجب بآية الله وأنه قد ورد في نفسه **قوله** محموله الله أي عوانا وحسبنا  
يقتضي عدم المشروعية إذا لم يكن الله لعن في غيره **قوله** لو الواقع بها بآية إذا لم تكن من الألفاظ الثلاثة وهذه  
اللفظة ليست **قوله** أو لا قيل يحتاج على التمسك بآيته هنا قلنا ذكر العوض وإن لم يكن مالا أغنى عن البتة **قوله**  
وأما معنى بطلان **قوله** ما تافته **قوله** والجواب عن الأول إلى قوله وهو طلب **قوله** وهذا الجواب غير سديد لأنه كونه  
مذكورة في المثال الذي نحن فيه والخلاف في أنها البلية حتى يكون اللزوم ثلثة دراهم أو التبعيض حتى يكون  
دراهمه وفيه قال الأول **قوله** تمسك بآية من البلية دون التبعيض فالجواب عن كل موضع لاحقة الكلام بدون كونه  
منه في البلية مالا للتبعيض وأما نحن فيه فيقبل الأول **قوله** وأما عرض عليه بالكلية صحة بدون بآيته يكون  
دراهم بدلا ما في يدى فلا يكون من البلية بل التبعيض **قوله** والقول بآيته هذا لا يضرنا لأنه إذا كان بدلا لثلاثة  
دراهم ليس بموجبه أن ليس الكلام بدون كونه من مقتضى العوض الخارج المثال غضا بطل كونه من البلية يصح  
الكلام بدون كونه **قوله** فتأمل **قوله** من وجهين أحدهما جعل بمعنى الشرط غير مستقيم لأنه دخل على  
تمليك المالك وذلك لا يقبل التعليق **قوله** في السؤال الأول **قوله** الجح وهو أنه أراد أنه نفس تملك المالك لا الاستيل  
التعليق بآيته يقتضي على شيء فمنع أن يجزأه يقال أنه عملت هذا فذلك درهم جئت بملكه إذا عملت ولم يمتنع  
فيه لا يكون التملك معلقا على شيء بل الأمر بالعكس **قوله** أراد أنه لا يعلق شيء على تملك المالك فم  
فتأمل **قوله** لم يكن للزوج غير المالة أو لا سقاط الزوج بالمباراة أو بعبارة التي عليها أي هذه أي كل واحد  
من الجماع **قوله** فالإشارة إلى كل منهما على البدل **قوله** ونفقة العدة لم تكن واجبة عند الجماع **قوله** الجواب عن قوله وهو هذا  
لا يسقط نفقة العدة **قوله** في عدم شيء يقابل البدل في ملكه فعلى الجواب **قوله** أو لا فانه ليس في الجملة شيء **قوله**  
ملكها يقابل البدل لأنه البضع ليس بمقوم حاله الخرج كما سبق **قوله** وله ذلك **قوله** الأولاد **قوله** في الحال وذلك  
إشارة إلى قول ولادة **قوله** فانه ذلك الأولاد **قوله** أسرا **قوله** في التعبير **قوله** يقال فلم يتحقق الأولاد **قوله**  
وفيه نظر **قوله** لأن فيه تفويت المصالح من الأولاد **قوله** وغيره كذا قيل قلت الكلام فيما إذا وقع الشقاق بين  
الزوجين فإن المصالح يحصل في الأولاد **قوله** ممكن بين زوجها آخر فتأمل **قوله** وذلك ما لا يدخل  
النيابة **قوله** وفيه ما سبق **باب الظهار** **قوله** في اصطلاح الفقهاء تشبيه النكحة بالحرمة على سبيل  
التأسيات **قوله** فعنه اصطلاحا **قوله** أعظم معناه اللغوي **قوله** والمرأة من أسا أو الظاهر أن كونه من أسا كونه لانه  
والى ما ذكره ثم جرح **قوله** أي جماعة **قوله** فلا يرى عنه **قوله** أي كشف **قوله** وهذا إشارة **قوله** أي قول الهداية  
وهذا غاية في التزويد **قوله** نادى على نزع الظاهر فلم يعكس الأمر إلى آخر الجواب **قوله** في الجواب عنه أن  
سبيل الخروج كونه من الرجل باختياره **قوله** الظاهر بخلاف المحض **قوله** والصوم فهو من كان له اختيار الأداة عبادة

باب الخلع











لانه الكلام الثاني صحيح بعين لا الثابت والضمير في راجع الى الكلام الثاني **باب الخلق والعق**  
في معناه انه ملك مملوكا وقت دخول الدار فهو **اول** اي انه وجد الملك وقت الرخا وهو  
الوجود بقاء **اول** ولا اختصاص ان يكون للملك في الحال **اول** يعني في الاخصاص وقت وجود الشرط  
قوله وظاهره ان المص يدل على ما ذكره صاحب الهداية **اول** يدل على انه مراد المص انه حقيقة في المولد وفي  
الاستقبال تقديم في الحال على قوله حقيقة على تقدير رفع حقيقة فانه التقديم يكون في كونه حقيقة  
في الاستقبال **اول** وليس الخبر بونه مجتعيين **اول** جواب عن اعتراض صاحب الهداية على كلامه **اول** في  
مختار المص لبناء الفهم **اول** والبناء دليل الحقيقة كما هو المشهور **باب الخلق على جعل** **اول** لان بعض  
صور الكثرة **اول** بتقليل لقوله لا لما قيل **اول** لانه ثبت مع المتناهي **اول** بالضم وهو قولنا والذين يتفقون  
الكتاب ما ملكك ايمانكم **اول** واما ان عتق فلو جرد شرط الخث لما امكن كونه الاول مستحقة لا يمنع كونه  
شرط الخث كالو غصب مال انسانه **اول** في اشكال لانه لا لا في مقصود المولى ان يحسنه على كسب لملك  
المولى ما لم يكن في ملكه قبل هذا لانه كان عتق بآداء مال غير مافي بالعبودية وقت التعلق فالوجه انه لا يفتق  
بآداء مال كسبها قبل التعلق **باب التبرير** **اول** وانه لم يخرج عتق ثلثة **اول** في حصة لعتق بثلث قيمة العبد على تقدير  
عدم خروجه من الثلث بحث فاما قوله واختار جواز باجتهاده وجعل ما ذهب اليه الاصح **اول** في الاول لا وجوبه  
جواز غير **اول** فانه قبل في التبرير تعليل في قوله كما في سائر التعليقات **اول** في قوله بعد ما تحقق ان كونه سببا انما كان  
في الحال لما ذكره من الدليلين كيف توجه عليه هذا السؤال وايضا المتكبر في الهداية لا يطابق هذا السؤال **اول**  
يطابق ما اذا كان تقرير **اول** هكذا التبرير تعليل فاذا كان سببا للحرية في الحال فليكن سائر التعليقات  
كذلك ليكون على ويزع واجد فاجاب بانه في سائر التعليقات مانعا فقوله وان كان تاجر كسب او ثمة  
هذا الجواب فالقوله بانه فرق بين التبرير وسائر التعليقات ليس بذلك فاما قوله في الحال وهو **اول**  
المانع والاعتراض بانه قيام الاهلية ليس بشرط عند وجود الشرط لكن على خلافه وهو صحيح ثم عند  
وجود الشرط كما تقدم والجواب انه قيام الاهلية ليس بشرط عند وجود الشرط اذا لم يكن التعليق ابتداء  
بحال بطلان الاهلية كما ذكرتم في صورة الجنون واما اذا كان بطلان الاهلية اذ ذاك غير شرط **اول** في الفرق  
تحكم وايضا فيه راجحة التناقض والجواب هو ما ذكره ابن الهمام وهو يعني لا بد لثبوت الملك وزواله  
من ثبوت الاهلية لهما والموت يبطلها بخلاف الجنون لانه المجنون اهل لثبوت ملكه كما اذا مات من ثمة او وجب  
له وقبل ولية وزواله كما اذا تلف شيئا فانه يوجد ضمانه من مال غيره ولا ملكه عنه ولا يرتد ابواه لخطا بالحر  
بانت امراته فلان لم يشترط الاهلية بالعقل عند وجود الشرط لتزول الحكم لانه ذلك شرط لابتداء التصرف بالحر  
زوال الملك والجنون اهل لذلك بخلاف الموت فانه سالب لاهلية الاوين انتهى **اول** والجواب عما اجيبا  
ان ذلك في وصية لم تكن على وجه التعليق **اول** في الاصل انه يقال فيما سبق ان ذلك في وصية لم تكن مولدة  
العتق يدل على وجه التعليق فانه التعليق اعم ولا دخل في الفرق المذكور **باب الاستيلاء** **اول** فام كقولهم  
الاسماء الغالبة **اول** في لونه المتولد من مملوكها وان صدق على الحق المتولد من مملوكها **اول** في لونه المتولد من

وهو حال الموت  
مستل

مولاها

مولاها فقد صار ام ولدا **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
والجزء واحد **اول** لانه بيع جزاء **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
اجاب بقوله الا انه بعد لا انفصال يعني انه لو لم ينعلم بعد لا انفصال **اول** لهذا الجواب انما يدفع كونه ناعمة بعد  
الانفصال قبل الموت ولا يمنع الحرية بعد الحمل قبل الولادة لانه لا بد من جزاء منها حقيقة وقوله ان الراب انما يعلم  
بعد لا انفصال مسلم ولا يلزم منه الا انه العلم بالحرية انما حصل بعد لا انفصال لانه حقيقة بالحرية يحصل بعد  
الانفصال فاما علم العلم بالحرية يحصل بعد لا انفصال وهذا لا يجب عدم الحرية قبله وبطل الحرية على غير  
الحرية لا على العلم بها غاية انه العلم بالحرية حصل بعد لا لانه قد كان له كونه **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
الشيء **اول** اجيب بانه معنى قوله لا يجوز بيعها **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
لما ضمن نصيب صاحبه بالفساد ملكه بالفساد فكل الاستدلال اذا مات وهو يدور **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
المتبادر **اول** واجلها بادية **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
او لغيره تامل **اول** يعني انه لو لم يحصل له من كسبه فانه لا يملك كسبه **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
او لغيره وجهين احدهما انه الدليل الذي اعتمدته التا هي كونه الجارية كسبه لا كونه الراد حاصله كسبه  
كسبه والثاني انه كونه الراد كونه الراد كسبه المملوك عليه بصرح العبارة كونه حاصله منه بعيد **اول**  
والجواب في ذلك في قوله الغرض متعلق بقوله فكذلك **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
قوله وحكمه البر فاما الجواب البر فيه **اول** قوله وحكمه البراي وجوب البر فالوصوب انه يقال فيما نحن فيه  
بدل يجب فاما **اول** وذكر المص ليس بشرط بل هو بناء على الغالب **اول** بل المعنى فيها عدم الاستقبال  
وهو اعم من وجود المضي **اول** لكن فيه التوبة والاستغفار **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
قوله ولنا انما اى اليقين كبرية محضه لقوله علمه عدم خسران الكبار لا كونه **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
الدليل وهو الحديث المذكور كان في المطا اعني عدم وجوب الكفاية في الغموس الا انه المعصية انما بدليل  
عقل فاما **اول** فلو مناط الغموس **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
المظن في حلقه القابل لقوله علمه عدم **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
الباحث بحكمته **اول** واما **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
الحال لونه قوله الرجل رآه اني لغائم الآف في حال قيامه مثلا بين وبينه كونه **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
على امر من صادقا فانه ليس من الضروب المذكورة **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
قرنه تعريفا **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
الوقام اليقين فاما **اول** واما هذا فكم **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
حتى تجب الكفاية **اول** فانه قلت اليقين الى قوله لا القاصد **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
فالوجه لاجل **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط  
**باب ما يكون مينا وما لا يكون** **اول** والمراد منه **اول** في حصة الاولاد اما هي باعتبار الصفة اعني قوله لا يجوز بيعها ام والذات لشرط















مخاطبا بالشرع كالا يخفى والمناسب لقوله على ما هو الصحيح هو الاحتراز عن بعض اصحابنا من الذين  
قالوا ان الكفار غير مخاطبين بالشرع فقام قوله في مقام السبب مقام السبب في حقهم انهم لم يستطعوا الحد  
عن افعالهم فانه كان الاول ثبت كمال حقيقة وان كان الثاني فاحتمال الصدق قائم لاحتمال ان لا يمتنع ظاهر الجواب  
انه يكون كاذبا في نفس الامر فيجوز التصديق كيف يكونه النكاح ثابتة حقيقة اللهم الا انه يراه على تقدير  
تصديق المرأة للزوج بحكم القاضي بالنكاح فيكون حكم القاضي كاشا عن عقد جديد كما قيل في مثل في نكاح  
بشهادة الزور **قوله** وهو على هذا الخلاف اي من الجارية بعد انما ياقبل اذالة العقد ليس مقصود  
صاحب الهداية من قوله وصار كما اذا اشتراها بعد انما ياقبل القياس عليه حتى يقال انه ايضا يختلف في كيف  
يقاس عليه فانه يشك في المختلف الى المختلف وهو غير مقبول بل المقصود ببيان ان تلك المسئلة ايضا تختلف فيها  
كما لا يخفى على الناظر في عبارة الهداية **قوله** والجواب انه عند القذف يشك على الحقين لاحتمال فعل بكل منهما  
بحسب البليق بداهة مقتضى هذا الجواب انه يضيغ حديث التغليب على انه قوله وايضا بالامام ان يكون  
حق الله من كل باب من حقوق العباد فانه غير سا فطة لانه في الحق يستوفيه كاصح في الهداية  
ولما يقع له جهة انه لا يكون موقوفة امام **باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها قوله** وفيه  
قوله غير بين حجتين باجوبين بطريقين له يقال السبب في اجراء اقره من الحديث النبوي فيصام  
رمضان ايماننا واحتمال الحديث **قوله** وانما هي شرط للاداء وهو حق العبد او لا يقبل الشهادة في سرفته  
متفاداة في حق المال حق يضمن **قوله** وقوله ولا يسرف في جلب اخرا **قوله** لو بره على هذا الجواب انه ليس بهام جميع  
الصورة فانه لا يشك في انما اذا علم المسروق منه علم الشاهد من بالسرقة ومع ذلك فادعواه لكن يقال  
انه المدعى كانه منها ولذلك لا تقبل الشهادة في حق القطع **قوله** فيجب على الشاهد علوه فاذا كتم صار انما  
او فيكون فاسقا ولذلك لم تقبل شهادته وان كان المدعى شريطا **قوله** فقل الناطق في الوجاس عن  
نزاد العلوي الى قوله قال الناطق **قوله** الى هنا عبارة الناطق كاهل الظاهر **قوله** والمكره بوجوب انفراد الجواب  
او فيه انه يخالف ما سيجي بعينه هذا من قوله لوجود حقيقة الزنا فيها فقام قوله لانه شاهد في الطرعية  
صار اقادتين لعدم نصاب الشهادة والقاذف خصم وادعواه الخصم او لغيره فنفى شاهد في الطرعية  
انما هو للمرأة وشهادتها انما هي للرجل وخصم المرأة كيف لا يشهد للرجل والجواب انه الفعل واحد فيهما  
خصمان للرجل ايضا ولو كان سقط الحد عنهما بشهادة شاهدي الكراه لان زناها مكرهة يستقط احصاها  
ان كيف سقط احصاها مع ان زناها مكرهة لم يثبت لعدم نصاب شهادة الزنا فاقول بل الجواب انه الشك  
ليس بلونم فانه احتمل صدق شاهدي الكراهية كاف في سقوط الاحصان لما سيجي انه شبهة الزنا  
تنتج وجوب الحد على القاذف وذكر الامام قاض خا في الشهود ثلثة شاهد اهله الفحل والاداء  
**قوله** وهو مناسم آخر لم يذكر وهو شاهد لاهلية له لا للفحل ولا لاداء الكا لعبد والجواب انه العبد  
ليس بشاهد اصله المقسم هو كاشا صدق وهو ان الاضافة الى الشهود في حيث لا يجاب ومنه الوجداد  
والاثر الحاصل موجب وجوب الهرب لا موجب وجوب اقره في الوجداد مستند الى الوجاب ومقتضى لان

الاجاب

الوجاب بغير الوجداد غير مفيد فالأثر الحاصل موجب للوجاب بالواسطة **قوله** في الموضع الذي نزع بقدر  
مردا الى الشهادة الاصل منه وجه وذلك شبهة لا يحكم مكن للفتن **قوله** وقوله لا يوجد له وجه الاصل  
والفرع لا ينعدهم مستطال او لعدم حد الفرع دليل آخر ذكر صاحب الغاية وهو انهم حكموا قذفهم كما حكموا  
للقذف لا يحد **قوله** ولا يحد هذا المعنى لوجوب القول بانهم لم يحدوا او لا يحد **قوله** قالوا المكره ما اثبت  
**قوله** انه ما هو للمنفى **قوله** ولكننا نقول النظر الى عبوة الغيرة عند الحاجة بحسب الزنا في انما تعدل نظر ليس باو واجب  
للتحقق الشهادة على الزنا بل قد يتحقق النظر بطريق الاتفاق فاقول **باب حاشية** **قوله**  
وظاهر يقتضي انه لا يشترط الراجحة بعد ما شهد الشهود عليه بالسكر **قوله** حيث قال واخذوا عيها  
من جود ثم قوله وكذلك اذا اقر من جها من جود فخص وجوب الرجوع بصورة الاقرار وبصورة الشهادة على انه  
شرب الخمر ووجد منه الراجحة كما لا يخفى لكن الظاهر انه قوله وكذلك اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب عما عام  
لصورة الشهادة على انه شرب الخمر مع مجيهم به وهو سكران ولذلك قال وظاهره يقتضي انه لا يمكن ان يحل  
قوله وكذلك على العموم بصورة الشهادة **قوله** ولو كان له دليل على انه الشريط الذي شرط ابن سميح وهو قيام  
الراجحة اجمع عليه الباقي **قوله** لا حاجة لنا في المقصود الى اجماع الباقيين على ذلك الا بشرط فانه لما ثبت حد  
الشرب بالاجماع وخلاف البعض وعدم قوله يمنع انعقاده ولما شرط ابن سميح الراجحة والباقي لا يقررون  
بانه الراجحة مانع للحد فترتبة اقامتهم بحيث لا يخرج عنه واحد هو وجود الراجحة فاشترط وجود الراجحة للحد  
فتأمل **قوله** والشرطية تنفيذ الوجود عند الوجود لا غير **قوله** اي لا يفيد عدم عند عدم كما هو المناسب للمدعي  
**قوله** وايضا ذكر في اول الباب الى قوله وهما متناهيان في العمل مقصود المصلي ان يقيم الحديث المذكور  
دليلا على وجوب الحد بل الدليل عليه هو الاجماع والحديث سند لعدم كونه من اقره بل عليه لو اطل  
دونه ان يقول لقوله فليتأمل **قوله** ان التميز ممكن لمن عاين الشرب **قوله** اي فيه انه لا دخل للمعاينة في تميز الراجحة  
عن الراجحة كما لا يخفى **قوله** الى قوله تعالى تفصل احدها فتذكر احدها الاخرى **قوله** اي في اية الدائنة **قوله** وقوله لا يوجد  
السكران باقراره على نفسه يعني الحد في الحاصلة **قوله** اي لا يقتضي هذا انه لا يعتبر التكلم بالحد بانه ولو  
في حد محرة لا اختلاف احوال الاشخاص في ذلك فانه بعض سكران يضبط نفسه ولا يهذي وايضا  
انه الناس مختلفون فيه فانه منهم من يهذي بهذا القدر من السكر وبعضهم لا يهذي الا باضعاف ذلك  
**قوله** من هذا اقل اي كثر الكلام **قوله** ولو اراد السكران لا يبين امره لا ذكر انه الكفر في باب الدعفاد فلا  
يتحقق مع السكر **قوله** وهذا يقتضي انه السكران الذي لا يبين امره هو الذي لا يعقل منطعا كقول  
ابي حنيفة في حد والظاهر انه كقولها ووجهها انما با حنيفة انما اعتبر عدم الودراك احصا لا للحد  
والاحصا في عدم تكفير العلم واجبا ايضا كما في ابن الهمام **قوله** وروى ان عبد الرحمن بن عوف صنع  
طعاما فدعى بعض الصحابة فاكلوا وسفاهم فخره **قوله** اي هذا في حكم القضاء اما فيما بينه وبين المستحق فانه يترك  
فاصدا مستحضر بعينه فكله عند له بطريق تكفير الزنا **قوله** وان لم يحكم بكفره في القضاء لا في القاضي لو بدى  
في حاله الا انه سكران تكلم بما هو كافر فلا يحكم بكفره كذا في شرح ابن الهمام **قوله** ولا يمكن ذلك فانه لا يقار **قوله**



حيث لم يحكم اياه كقولنا بعد وانما امرنا وغير ذلك **باب حذركم من قول** فليس يلزم ان  
 تلك القضية **قوله** لانه التقيد لا يخرج ما لا منه بطريق الكناية مثل ان يقول يا ابي فلكم الاورصدت  
 لا لا يخرج ما ذكرتم اني انما اذا قال لست لابيك فذلك انما لانه قد بان بطريق الكناية ايضا فهذا القيد  
 يخرج الصورة المذكورة اعني صورة التصديق يخرج ما اذا قال لست لابيك فالحق بان العنق من هذا القيد  
 اخراج الاورصدت لانه الثانية ليس بعقد قلت ما ذكر ليس يعرف حق يقال ان القيد يخرج ذلك البنية وذكر الثاني  
 ليس بغير ما عده فلا يلزم من القول بان لا يخرج الزنا عدم وجوب الحد بكنائيه حتى يلزم انه لا يجب الحد  
 في لست لابيك لكنا فصدنا بذلك القيد الاخر من صورة التصديق واما وجوب الحد في لست لابيك  
 فيستفاد من نصيب تلك المسئلة فيما بعد واما لم يذكر ذلك القيد لانه صورة التصديق نعم لو صرح بعد  
 بعدم وجوب الحد فيها كما صرح بوجوبه في لست لابيك لاندفع الشبهة لانه يعين الطريق **قوله**  
 واما المقذور فاما بقدر على المطالبة لعنايه مقام المقذور **قوله** لم يحصول لانه في تلك الصورة لانه المطالبة  
 في المقذور **قوله** لا يخرج من حيث يخرج فيه من ثبوت **قوله** في شرا لا يخرج على ما وقع عليه اختيارنا لعدم  
 ورود النص بذلك كذا في الغاية **قوله** فيلزم عليه لو كان كذلك لكانت كفارة الجنون بزمان في حال الجنون **قوله** لا يكره  
 زني في حال جنونه **قوله** لو تزوج من غير مسئلة فيما اذا لانه ابوه وامه معروفين ونسبه في الام ثابت بيقين **قوله**  
 كذا فانه لو كان كذلك لكانت المسئلة عين المسئلة التي تليها او لقل بشرط في حال الغضب في هذه المسئلة  
 التي بعد ها او كيف بشرط ذلك مع انه هذه المسئلة ليست المسئلة التي تليها في كون النسخ الذي يكره الذي يكره  
 كما استدل به فانه لا يحتل التأويل بنفي الشبهة في اسباب المروق لانه يكون موطوءة بشبهة او ان يطلق فانه  
**قوله** هو الامة التي تدعى له حيث لا تكون فاذ فاع انه القدر في هذا اللفظ **قوله** هذه المسئلة فتا في ما نقله صاحب  
 الغاية عن النخبة انه اذا قال لست لاميك لا يوجد لصدقة لونه النسب الى الاب والاب الى الام **قوله** لا يخرج من خارج الصغر  
 او اللقبة الى الشدة كما اذا تناولا **قوله** في بعض النسخ كما اذا كان متناولا **قوله** وهو كما يرى **قوله** اي انه ضعيف  
**قوله** بقذف نفسه **قوله** لم يذكر عدم مطالبة الابن اباه او جده بقذف نفسه لانه الموضع لا يعاقب بسبب  
 او لم الاول **قوله** انه يقول ولا الاب يعاقب بسبب ابنه لانه تمام المدعى **قوله** والمغلب فيه حق العبدان الاول  
 للحاقه ولا ينقلب الا عند سقوط **قوله** كالشيخ الفاني اذا لم يقدر على الصوم يغدي بال وغير ذلك في  
 حقوقه **قوله** لو اعترض بان من ادعاه ما ينافي حقيقتين جميعا **قوله** لهذا الاعتراض انما هو على نفس المسئلة  
 سواء لانه على من ذهب لثبوت الحق بل على قوله انه في هذا القذف حقيقتين **قوله** واجاب عنه كونه  
 القصاص من غير **قوله** اي من الاعتراض المتوجه على قوله لانه الدية تجري في الوعيان **قوله** واجيب بان الزنا يطلق  
 على ذلك بطريق المشاكلة كما في قوله بل يراه بسوط ثمانية **قوله** ويجوز ان يكون من قبل قوله ولا يجب فهم غير  
 سيوفهم **قوله** لو لوانه القاذف صادق **قوله** والقذف هو الرمي بالزنا وهو كاذب فيما روي في لانه الزنا  
 هو الوطء المحرم لعينه **قوله** عرف صاحب الحداية الزنا في اول باب الوطء الذي يوجب الحد بان في عرف الشارع  
 والنسار على الرجل المرأة في القبل في غير الملك شيئا منه وهو اخص من الوطء المحرم لعينه لعدم صدق على المحرم

اشترى راي هذا كمال الدين  
 ابن الرهام فليست بمتبعة

لعينه بالوجه

لعينه بالوجه الثاني فتأمل **قوله** لانه تلك **قوله** اي قوله الكفر **قوله** لانه قال انه يقول سلمنا وجهه المقف  
 لكن المانع وهو الحد او لا يخرج من **قوله** المخرج او لا هو اهلية الشهادة على اهل الذمة بطريق السبعية على اهلية  
 الشهادة على المسلمين وكونه الاول مودة كيف يكون ما نال الشبهة الثانية **قوله** والجواب ان الشهادة التي  
 كانت ثمانية **قوله** مودة **قوله** اخبر ان **قوله** وقيل في الجواب المضروب بالوجه **قوله** لا يقتضي هذا الجواب  
 انه لا تقبل شهادة القاذف اذا ثبت قذفه وانه لم يجلد وليس كذلك **فصل في التعزير** **قوله** وذكر  
 التماسه ان التعزير الذي يجب عقابه على فائمة كل احد بعبلة النيابة **قوله** **قوله** في فتاوى قاضي القزوين  
 حق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الوباء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه البين يعني اذا انكر  
 سبب جلف ويغضو بالكره هذا فيما هو حق العبد واما فيما هو حق الله فيجب على الامام التعزير فيه اذا  
 علم ان جازم بدونه كذا في ابن الهمام **قوله** فيلزم بل يلحق الشين للقاذف لونه كل احد يعلم انه ادعى ربه القاذف  
 كاذب **قوله** اخبرنا **قوله** لا يخرج باحار او انت كما او كذب مثلا فقصوده تشبه به فهو من قبل التشبه بالبلغ  
 مثل زنا سعد او تزني له منزله وجعله كانه هو تخير له فهذا سبب يلحق من الشين للمقذور وفي القاذف  
 قالوا في فيه التعزير **قوله** فلما لا يحسن التعزير بهذا الدليل جاز للامام ان يضرب الى الضرب **قوله** في لانه اذا كان  
 المحسن وحده تعزيرا فكيف يضم الى الضرب لانه تكرر التعزير منقطع لكونه بمنزلة تكرار الضرب  
**باب السرقه** **قوله** بصبائه النفس **قوله** اي النفس نفسها كذا او جزءا او  
 نقلها **قوله** انما الحكم اذا ثبت على صفة كانه مصدرها عمل له **قوله** وهذا معنى قولهم ترتيب الحكم على الشق  
 بعينه عليه ما اخذ الاشتقاق **قوله** لتحق الجناية المستندة للجزاء **قوله** لتقليل لوجود العقل والبلغ لا جمل  
 التكليف **قوله** لا يقتدر بعشر درهم بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقطع الا في دينار او عشرة دراهم **قوله** لا يخفى ان  
 الحديث يدل ايضا على اشتراط المال الخطير فهو كاف في الاستدلال على المطالبة **قوله** ولما قلنا ان  
 مرجع صرا الى اطلاق قوله **قوله** لا لا تقارن لهذا الحديث الحديث الا اذا لا تقى فيه للقطع في الاول **قوله** فظهر  
 بهذا انه لا فائز في تكرار الافعال في حق القطع ولا في حق اسقاط ضمانه للمالك بالاداء **قوله** لانه لا اقرار مرة  
 واحدة لا بد منه هذا القيد في تمام الكلام كما لا يخفى **قوله** لا يجوز ان يكون الماخوذ شيئا فانها لا تقطع **قوله** لا دفع  
 هذا الاحتياط لا يحتاج الى السؤال عما هي السرقه التي لا يعرفها الا الافراد من الفقهاء بل يكفي السؤال عن  
 المسروق فتأمل فلا يلزم ما ذكره المصدر من شرح الوافية انه السؤال عما هيها انما هو لانه ربما يتوهم انه لا  
 احتياج الى الخفية كانه السرقه الكبرى **قوله** وعزما انها ثابت بالبيانة **قوله** لا حاجة الى هذا القيد لانه الكلام في  
 السؤال عن الشاهد **قوله** قلنا انه الحجاب تقدم في باب الشهادة على الزنا **قوله** هو انه الدعوى شرط للمالك  
 دون الحد فالنقاد من يمنع القطع للمالك **قوله** وقال في المحيط **قوله** في ما عدا المسروق منه انهم الى قوله  
 فلا حاجة الى السؤال عن ذلك **قوله** لا السؤال بسرقه معناه انه اسرق من ذي محرم محرم له او من لصبي  
 لانه من اي شخص من زيد او عمرو لانه مجرد بيانه ذلك فلا يجعل الغرض المذكور لانه احاطة العام بالخاص  
 الذين هم محارم السارق بعبارة انه قد يشهد ان هذا من السرقه بعد المدعى كما هو في جواب السؤال الذي

تطرق الاصل والثابت هو  
 اهلية الشهادة عليهم  
 بعد الاسلام  
 ص

بدفعه قهرهم بامرهم  
 تدبر مشقة

ان جئت



او رده بقوله فانه قيل الشاهد في تأخير الشهادة غيرتهم **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله**  
وقوله فقل الرغبات فيه حيلة استنباطية او بحجة ان يكون خبرا بعد خبر قوله لا يقطع في العاكمة على الخبر وكان هذا معلوما  
من قول العاكمة الرطبة لكن اعاده تمهيدا لقوله ولا يقطع في العاكمة على الخبر وكان هذا معلوما  
لقوله ولا يقطع الذي لم يحصد اوله قال ذلك ابتداء لثلاثة مسئلة كانت من غير كانه تمت بل الوجه في ذكره هنا انه المذكور  
فيما سبق هو عدم القطع في سرق العاكمة الرطبة من الخزانة الفاضلة اليها وهما لعدم الاقرار فلا تكرر وايضا المراد  
ما ذكره هنا يجعل ان يكون العاكمة اليابسة بان يمس الطيب على الخيل وصار ثرا او يمس العنب وصار زينا فتأمل  
ولما كان الصليب في الصلي لان عدم كونه حوزا للدين فانهم يمسونه وخلافهم في كونه لا يمس الا انهم لا يمسونه  
او في شبهة في كونه حوزا مطلقا **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** اذا كنا الصبي لا يمسنا في الا اذا جئت القبر وسرق  
الكفن قوله لا يقطع حيز واحد كافي الركوع في شفعنا ويعني انه الشفع اذا ترك الشفعة بسبب ان الشفع ذهب  
ثم سمع ان ليس به سبب بل قصته ولم يرض باسقاط الاول لم يسمع لانها حيز واحد لانها لا يمس من طر الفاضل  
ان لا يمس النصاب **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** وهي مودة عابثة رضي عنها في خصوصية المقدرة في الحد او الاشارة  
الى الفارق في حد القذف **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
السؤال المذكور **فصل في الحز والحد منه قوله** فانه يقى في غير الوالدين ولو لو يدين بحد القذف ان لا يقطع  
بقى الا عام وفيه شيء **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
يجوز ان يكون **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
اي لا بد من بيان كيفية قوله لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
للحاجة الى تعليل لقطع بين السارق قوله لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
فقال عدم ما احاله سرق الحديث **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
كما فعل ذلك في قصته ما عرطه قوله وعند اصحاب الظواهر في مرة الحامسة يقتل قوله لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
فانه عاد فاقتلوه والشافعي حمل اخره على سياسة **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
الخطا في الاجتهاد نفسه موضوع لكن هذا الخطا لانه باعنا لقطع اليد المعصومة ولا يمس من موضوع وايضا  
ان الخطا في الاجتهاد انما يكون موضوعا اذا كان الخطا من اهل الاجتهاد وهما ليس كذلك وفيه تعقبات  
جنس المنفعة او في بيان المقدرة القاطنة فيما نحن فيه ان الحد لا يمس لانه لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
لانه اذا قال قطع يد مطلقا فقطع الحد البشري فلا ضمان عليه الا اتفاق **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
قطع اليدين فقطع يسار بعد ان يقطع اليد مطلقا واذا اجتهد ان العلم يقطع اليد مطلقا فيقطع السائر  
والظواهر الخلاف المذكور بين الامم متش في ثبوت الصور بين ايضا فتأمل قوله وفيه ههنا علم ان لا يقطع  
اليمين قبل القضاء كانه عليه الدية او القصاص **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
عن اجتهاد انتهى هذا هو الظاهر ما قبله الاكل لان المجتهد لا يقطع فلا وجه لقطعنا فتأمل قوله وفيه ههنا علم ان لا يقطع  
انه مقتضى هذه المقدمة ان يضمن في الخطا ايضا عند ما فلا وجه لاخذ تلك المقدمة في تقرير دليل الاماين

قوله ولا يقطع

قوله ولا يقطع غيره يد البشري **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
الى سارق النظم من خبر الكلام **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
وعندي انه الثاني اعم من الاول فانه الجناية اعم من السرقة فالثاني يغفل الاول واشارة الى ان شرط المحصنة  
لظهور السرقة انما لا تكون جناية وكل جناية على ما لا يغفل لا يقطع الا بمحضصة فتأمل قوله لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
في باب الحدود فتقدم او فالوجه ان يغفل المذكور **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
فلا يقطع حيزا من القطع بمحضصة الرهن او من **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
ودينا رقت الاستيفاء **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
عن الاقرار بالسرقة صريح **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
الذي عرى انسد باب القطع قطعها بالاجماع فانما ينص في صورة الاقرار ومن صورة الدنان بالبيعة  
فلا انسداد اذ يوجد القطع في تلك الصورة فتأمل قوله لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
ولا معتبرها كما مر من ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
للأصل المذكور فكيف يستدل بالرفع على الاصل **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
استحقاق الحد فيكون ثابتا بالاجماع **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
لم يخالف فيه احد **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
بالاجماع **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
لانه السرقة قد تمت على النصاب كما لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
ومثله لا يدين في شبهة ان كذا في الكفاية **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
يرجع الى ان يمس فتأمل اي يدين فيهم هذا من شرح اكل الدين **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
لكل واحد منهم **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
يتضمن ذكر كل منهما ما تنازلا للآخر مع كونه ذكر الحد وقيل ذكر السير فتأمل لانه كلاهما يدين وجه الاول وقوله  
الاول الحد **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
المشركين وهو بدل لقطع في قيد الفرضية او فانه قلت كيف اثبتت الفرض بالآيات وهو عن امرات محصنة والامام  
المحصر على الدلالة وبلا يثبت الفرض فالحجاب ان يخرج من العيصية والحجابين محصنات يعقل على ما في  
والاختصاص به لا يصير العام ظاهرا وما غيرهما من النساء والعبيد فتعفى عنهن ابتداء لعلق غيره فلم يكن  
فيه تقييد للمحصر **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
المشركين **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
ثم قال فانه الاول ابتداء بقتل جاريتهم **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
الروايات الصحيحة كحديث النهي عن قتل النساء ما كانت هذه فتأمل انتهى **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع  
النك على دعوى الفرضية بخبر الواحد **باب ما يقطع فيه ولا يقطع قوله** ان لا يقطع في حد القذف نظير سئلنا ان لا يقطع في حد القذف ان لا يقطع

خلافا لما في كاسبي

المذكورة في الاستنباط في فضيلة الجاه







ولا في حيفته رضي الله عنه محجور عن القتال يصح ان يكون مائة او يعفى يمكن اقامة الدليل على طريق المائة لانه  
يمكن ان يجعله المص على ذلك فانه لا يمكن قتله ولو قال المص ان محجور عن القتال اني تقر به ليل ابي حنيفة  
**باب الغنائم وقسمتها** قوله لا يملكه من الفدية بل من الفدية في بعض النسخ لانه من الفدية نذر الفدية  
او ان الفدية بالذلة مستند للقران ولو قال مستند للفدية بالقران او لم يملكه او اعطى على الغنائم  
والاجاب بقوله بخلاف الرقاب يعني ان حقوقهم لم يتعلق بها اللوام انه سئل عنهم راسا بالقتل او اذا لم يتعلق  
حقهم بها فكيف يتصور ابطال اللهم الدائم يقال المراد ابطال الحق الذي سيكون اني اذا استمرهم اللوام اذ لا  
ابطال الحق على نعم السائل فلو لم يخطى بها او من الخط يعني النصيب في نرجة العرفان يقال بالقران  
منه ان كانا شتان في ذلك في المتنازع فيه يفعل عمر رضي الله عنه في فعل عمر مستند الى الآية الكرمة التي  
كافوا بالخصص في الحقيقة هو تلك الآية وفيه نظر لانه ينافي قوله لانه حصص الملك على الوطء وفيما  
نقدم على الامور الثلاثة في اذا خفي او لم يرق قوله فانه امر له وارادوه كلها في قوله اي الامور التي لا يرد  
الذين في حال الحرب في كيفية القسمة في استثنى الحسن اي اخرجها استثناء الاستثناء لا يخرج لحيث  
معناه في قوله بطريق اطلاق الجز على الكل فالاستعانة على معناها اللغوي قوله والمالك المهور في قوله  
الى قوله بالوفاق او والجواب انه ما ذكره المص سبني على الترتيب من تقدم القول على الفعل فتأمل في قوله  
الفرار ليس محجور بل الفرار انما يحسن للكره فيكونان من جنس واحد او ليس فيكون الفرار لاجل الخلاص من القتل واليه  
اشارة فيما سبق حيث قالوا في المواردة من صفة محجور في النظر الى ذلك كيف يكون من جنس واحد ولم يبينه  
فتأمل في اصطفي حيفته من غنائم خيبر التي هي بنت حبيبي من اشراف قوم خيبر وروى انها كانت بنت  
ملك في وجه الرواية الاخرى انه العدد الكبير او الحاجة الى بيان لانها صراحة ما سبق في قوله  
لونه الغنيمة هو الماخزة فيها وغلبة كرم ما ذكره من الوجه فيه ما لا يخفى في قوله فانه قلت قوله تعالى وعلى الورد  
ان الحاجة الى هذا السؤال والجواب عندنا من فاع السؤال بما في الهداية فتأمل **فصل في التسهيل**  
ولكله لا يابن بتسهيل فيما يكون تركه او ليس محجور على عومه قوله وظني انها تسهل فيما اذا قوم الباس  
فيقال انه لا بأس فيه ولا يلزم منه انه يكون تركه او ليس واكثر استعلاها فيما يكون تركه او ليس في قوله  
انه يعارضه دليل قسمه الغنائم فانصرف الى الاستحباب او لقائل ان يقول انه في قوله تعالى يا ايها النبي خضع  
المؤمنين على القتال ليس بخصص بصورة التسهيل بل هو نوع من التحريض كما ذكره صاحب الهداية فتأمل  
قسمه الغنائم بخصصه بما عدا التسهيل جميعا بين الوداد انه يجعله منصرفا الى الاستحباب في صورة التسهيل فتأمل  
قوله وذكر في السير الكبير اذا قل الامام للعكر جميعا ما اصبحت فهو لكم نفلا بالسوية بعد الحسن لا يجزى لا القصر  
من التسهيل التحريض على القتال وانما يحصل ذلك اذا خضع البعض بالتسهيل او بالقبض الفضل في تخصيص  
البعض بالتسهيل تأمل واعلم معنى ما قاله السير الكبير انه ينقل الامام للعكر جميعا بانه ما اصبحت فكلم بالسوية  
اي كل منكم مفتحي لما يستحقه الاخر سوا قل فتأمل او لا يخفى لا يحصل الحصص والتحريض وانما يحصل له ليل  
من قل فتأمل في قوله لا يغيره فلا تأمل فيما ذكره في قوله لم ينقل عنه ذلك في قوله الضمير عن راجع الى النبي صلى الله عليه وسلم

يخصه  
ص

وذلك

وذلك إشارة الى الحديث في قوله ان في قتالهم ولو ان الله لا يار تباطع لقوله وقيل الرباب  
**استيلاء الكفار** قوله اعقبه بذكر عكسه اراد بالعكس محجور استيلاهم سوا فانه علينا او  
على بعضهم فتأمل في قوله ما انقطع من حقه عاني ايرى الباقيين اي بدلا عنه في ولكن بعض بني تميم وهو  
العبد فانه ما قلناه او لما فانه قلت العبد يقابل الالف الواحد والالفين فانه المشتري الاول استمرام بالف  
فالتقابل له هو الف قلت العبد المعين قديع بالف وقديع بالالفين ولا يلزم منه مقابلة الالف في  
صورة عدم مقابلة الالفين في اخرى فاذا اشترى المالك من المشتري الثاني بالالفين يكون العبد مقابلة  
الالفين في قوله لانه اللوام وادية عليه يجب عليه اجبار على العتق في اجبار على البيع لانه يضره بالعتق  
لا يفتت اليه لعدم كونه مستاننا وادية الا يرى انه النهب والغارة جازية على انفسهم واموالهم فبالجبر  
على البيع نوع ضرر لهم لانه يضيع مالهم وليسوا باهل النظر اليهم لما عرفت في جعله في محل خاص فالتبعا  
للمعنى من ذلك الماخر في اذا كان له الالف في صورة النذر تخليص المسلم من ذلك الكافر فلم يخلص عنه في صورة  
الاستيلاء حتى جعلوا ماله لولا على انما حملناه من ذلك في قوله الماخر في وفيها بقا المسلم في ذلك  
الكافر صعب في قوله لانه لا يقبل من سلبنا البقاء ليس اهل من الاستيلاء فلا نزل في قوله **باب**  
**المسائل** قوله اي لا على المسلم ولا على الجاني ولا وقت القضاء على المسألة في عدم القضاء على المسلم  
قوله ابي حنيفة ومحمد وقلا ابو يوسف يقتضي على المسلم كذا في ابن الهمام في لم يقتض على المسلم ايضا تحفما للسوية  
بينهما في الاستيلاء بان المسلم ملزم احكام الاسلام مطلقا فكيف لا يقتضي عليه واجبة في الكافي بان  
ذلك للسوية بين الخصمين ولا يخفى ضعفه فانه من السوية بينهما ليس بيطلاق احداهما بل هو جليل  
ابطال حق الاخر بموجب بل انما ذلك في الدية والاداة والاداة في قوله لا يردون من ذلك كذا في شرح ابن الهمام في قوله لا الغصب  
فلا يردون صاعدا للذي غصبه في كذا يقتضي فيما بينه وبين الله انه يرد فيه المالك كما في صورة الغصب ذكر  
في الغاية نفلا عن شرح الطحاوي في قوله انما الغاصب انما كان هو المسلم يقتضي بحد المفصوف على المالك كما  
يبيح عن قريب في الهداية في فانه يملك قوله لم يذكر فيما سبق كونهما بالكن ما اخذنا صرحا لكن ذكر  
انه ما اخذوه لا يحسن فيهم منه انهم يملكون فانه التخييس وعده بعد التملك في قوله لما قلنا اشارة الى  
قوله من قبل ان القضاء يعتمد الولاية الاولى ويجوز ان يكون اشارة الى قوله لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى  
من افعاله بل هو اقرب من ذلك كما صرح به الاكل في قوله لا في حيفته انه كثيرة سواهم من كل وجه  
بنو طه فيهم او لو انما لم يذكر في حيفته ما ذكره في الهداية من قوله وانما لا يجب التفاضل لانه ما ذكره قاضي خان  
لها ما كان معارضة لما ذكره الهداية في حيفته فوجب الجواب عما ذكره القاضي وهو ما ذكره انه كثيرة سواهم  
لكن الدواعي في التخييس ان يقال والجواب دون ان يقول لا في حيفته الدائم المراد في حيفته في الجواب في انما  
منه في قوله وما الدية فلا العتمة الثانية بالوطء من بلاد الاسلام لا يطل بعرض الجور بالوام في قوله  
لا يخفى انما من هذا الدليل ما به يعارض دليل عدم وجوب الفضا وهو ما ذكره الامام قاضي خان لهما  
في قوله الاكل انما من قوله في منع المعارضة بما ذكره الاكل من قوله لا في حيفته انه كثيرة سواهم في قوله وما الدية القياس







لم يثبت

صورة مال الذي لا يثبت له كيف يثبت عدم الملك مع انه لو كان له وارث كان مورثا في صورة  
 المسئلة لو لم يكن وارثا كسب الواسم ومع ذلك يملك له فلو لم يكن له وارث لم يكن له ماله  
 او يوجب آخره فانه انما يثبت حقيقة او لا اي ان يثبت في فاذ اخرج غير وادينة كان له ان يثبت حقا  
 او لا اي يحكم بموته في الرجل عن قولها انه يبع لا يبره فيه في بشير الى ان المص لم يذكر الجواب قبلنا  
 عن الدليل الاول للمشافعة في زواله عن ذلك فانه اسلام على جواب عنه ثم لكنه في الحقيقة معاينة او  
 نقض وما ذكر من الجواب محل **باب البعثة** قوله فهو موضع اوله **كتاب اللقط**  
 قوله الا انه ياره القاضي بليكنه ديناً عليه لعدم الولاية في قوله بليكنه ديناً اشارة الى انه انما يصير ديناً اذا  
 قال ذلك او هو من مطالبته هي انه كيف يكون ديناً على اللقط ونفقة على بيت المال فانه انما يكون الدين  
 على بيت المال **باب اللقط** قوله وجب حفظه في الرجل في حيز المنع قوله وهو لا يباين قوله  
 وكذا اذا تصاد فانه كيف لا يباين سبه والعق اذا كان اخذها على وجه الاشهاد ما دونها فيشرع في قتال  
 ولو ويجوز ان يكون معناه واذا كانت امانة لا يكون مضمونة عليه في الايجاف ما رده انب ما الرضا  
 قوله وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاوزه ضمن قوله ولو لم يثبت له او وجد وخاف انه لو  
 اشهد لم ولكن يرفع هذا الباب لسد باب الضمان اذ كل احد عوى ذلك الا انه يخلف انه ترك  
 الاشهاد للحرف قوله والافاستمع بها او لا يكون اني فقير في قوله وفي نظر لانه العبرة لعدم اللفظ **قوله**  
 لا عموم في اللفظ فتأمل قوله وفيه نظر لانه مخافة الضمان تجب اخذ قوله وهذا النظر انما يرفع على سبيل  
 من قوله فيجب اخذها فتأمل قوله يقال بنسبت الضالة اي عرفها وانفذها اي طلبها ان هذا يخالف  
 الصالح اذ فيه عكس ما ذكره قال في الضالة يشدها تشدها ونفذنا اي طلبها وانفذها عفا عنها  
 ثم تجزى الشافعي ظاهر على ما في الصحاح قوله وتاويل ما روى من قوله عليه السلام لو جمل لفظها الا  
 لم يشدها ولو حصل التاويل لو جمل التقاطها الاول جمل ابصارها الى صاحبها **كتاب**  
**الوفاق** قوله وقوله وقدر الرضخ تفصيل لقوله وانزوده لا قل من ذلك فيما اعطاه الرضخ كيف  
 يكون مندرجا في جباية كانه كل يوم ثلثة عشر درهما وثلاثة درهما او من زيادة في تغليل المصروف  
 لما فيه من اجبا ملكه او لم ينع تغليل غيره بقوله لما فيه من اجبا المالة **قوله** سيجي في المص انما الجمل بمقابلة  
 اعياء المالة ومنه الشا التاويل بانها الم والى ان يكون فيها مالة باعتبار الرقبة بها مالة باعتبار  
 الكسب لانه احق بكسبها **كتاب الشركة** قوله او استاجر ابله بكمه او لم ينع الشرا الى مكنه فصل  
 قوله والمكيل والوزن يفتي جبرها وانما لانه الجنس مختلفا ولم ينع لانه ليعني انه دليله يثبت ما ينع  
 به ولا ينع قوله بل انه يقيم باعوانه واخره ان ليعني كل شركة للعلل او فترى اظهارة متناقضا **قوله** انظر  
 فانه اظهارة متناقضا **فصل في الشركة الفاسدة** قوله والجواب انه معناه يملكه بعد امر المولى لا ينع  
 او لونه انما التفصيل محكم وايضا المولى هو من نفس العقد وليس له عقد لا العبد حتى يملك  
 بالعقد فاما **كتاب الوقف** قوله وشروطه كونه الواقف حرا او لا يشترط الاسلام لصحة

الوقف

الوقف من الذي قد يكون المجل غير منفرد في امور مستثناة كما سيجي في حكمه خروج  
 الوقف اي المعروف عن ملك الواقف او الخروج عن ملك الواقف لا يصح على مذهب الامام  
 الا انه يحل على التسجيل او على صورة التعليق بالموت **قوله** وعدم دخوله في ملك الموقوف عليه  
 او هذا بالاشاف قال **المص** ولا يلحقه ما سئل **قوله** قال ابن الهام فيمنع اذ لم يتعين ذلك سقوط  
 الملك طر يقابل يتحقق بالحكم برفقه فلم يلزم زوال الملك من هذا المعنى انتهى والجواب انه لما  
 امكن ذلك باسقاط الملك وجعله تقام مع نظيره في الشرع وهو السجدة لم يبق حاجة الى اذ هو  
 الحكم باللزم **قوله** لنعم فيمنع كل طريق يكون فيه حبس عن الميراث **قوله** ولو لم ينع العموم بحيث عمر  
 وهو قصدت باصلا لا يتابع ولا يورث **قوله** او ما قام عليه دليل **قوله** في الكراع والسلاح وما اذا  
 حكم به الحاكم والوصية **قوله** حيث يتحقق التملك منه في ضمن التسليم الى الفقير او التسليم الى الفقير  
 تسليم الى السخي بخلاف تسليم الوقف الى المتولى فانه ليس كذلك ولا يلزم من كون التسليم الثاني  
 متضمنا كونه الاول كذلك **قوله** قال واذا صح الواقف على اختلافهم اي اذا صح الوقف على ما اختلف فيه  
 المتابع منه انه يصح عندها ولا يصح عندها في حقيقة على ما هو الملق في الوصل **قوله** او حمل اختلافه في شاخ  
 على معنى يجمع عند الاستماع والحق انه المراد بالصفة للزوم وان كانه خلاف الظر وبالاختلاف كونه للزوم  
 بحكم الحاكم او بالتعليق بالموت عند ابي حنيفة ويجوز القول عند ابي يوسف والتسليم الى المتولى عند محمد  
 والنقص من وضع هذه المسئلة بيان عدم الدخول في ملك الموقوف عليه بعد القول بالخروج عن ملك الواقف  
**قوله** اعترض عليه باذ ذكر قبل هذا لا يبره ملك الواقف الا انه يحكم به الحاكم **قوله** او لم يحصل الاخر  
 الاول انه هذا على قوله اي حقيقة مع ادعى قوله ما ومنه على كونه الصيغة عين للزوم فتأمل  
**قوله** ثم الدليل الصحيح يقتضي عدم جواز الخروج **قوله** واعترض اخره لانه الوقف عند معرفه عيب العيز  
 على ملك الواقف والمصدق بالمنفعة وذلك يمنع من الخروج لا محالة او كما انه يقتضي التبرع بما ذكر  
 ذلك كذلك دليل ابي حنيفة مع ما يباين قوله ولا ينع لا يمكن ان يبره ملكه لاولى ملك لانه غير منوع  
 مع بقاءه فيقتضي ذلك لكن قوله لا يبره ملك الواقف الا انه يحكم به الحاكم يقتضي خروج عن ملكه  
 اللهم الا ان يراه بره من الملك للزوم فتأمل قوله او لم يحصل السجدة والفقير في المتابع  
 الذي لا يحتمل القسمة لا يجوز اصله **قوله** قوله المص فيما لا يحتمل القسمة ايضا اي كما فيما  
 يحتمل القسمة وقوله لانه بقاء الشركة او دليل عام وقوله ولان الماهاباة هو خاص بالايجملها  
 ثم انه لو زاد كلمة ايضا بقوله عند ابي يوسف لانه اولى فتأمل **قوله** قال **المص** وعند محمد  
 ذكر التباين شرط الاول المناسب لصد المسئلة انه نقول وعند محمد ذكر التباين شرط فتأمل قوله والى الثاني ذكر  
 المذهب فانه حيث قال وقال ابو يوسف اذا سمي جهة ينقطع جازم **قوله** اعترضهم **فصل**  
**قوله** وان لم يحكم به الحاكم الى فليس له ان يرجع فيه ولا يبيع ولا يورث منه ولا يشترطه اذ احكم الحاكم في غير  
 المسجد يخرج عن ملك الواقف وقد سبق خلافه **قوله** فانه اذ يبره رجل واحد واقام على اوله اي صلى بالجم

وأيضا خالف هذا كما ذكره في غير الوقف  
 فانما يخرج من الوقف عن ملك الواقف  
 فانما يخرج من الوقف عن ملك الواقف











قوله بل هو ثابت بالسنة قوله اي عدم جواز السلم ثابت بالسنة في الامور ليس بموجود اصلا او موجودا في حكمه  
صاحب النهاية قوله او موجودا في حكمه ما بيننا وبينكم اي لم يملك ايضا صاحب النهاية بقوله انه كان في حينه جاز كل  
وانه كان في غيره لم يجز قوله اي في وزن معلوم ووصف معلوم وقوله ويجز في غيره الفاعل الظاهر انه  
يقول بعله للوزن قوله على وجه يتفهم به حاجة المفاضل الى اجل الرخصة لذلك قوله قد تقدم بيانه  
حل وموت قوله هو ما لا نقل يحتاج في حله الى ظاهري واجرة قوله وذكر في الجواب قوله اي في اجازات الاصل  
قوله فانه قيل لو لم يكن الى قوله وهو قياس قوله لا ذكره في القول المنكر في القياس **سأل مشهور** قوله  
والدرهم بالدرهم قوله اي لا يجزى مع الدرهم بالدرهم قوله وفيما لا يغيره قوله اي من قال للبايع قوله فيجزي  
آخر قوله اي شخص اخر سوى الاثنين قوله فيم جاز في البيع قوله يساوي البيع اي الثمن قوله لكن لا بد من شيعة الزانية  
قوله باء بقوله الثمن قوله لنخرج من جزمه قوله اي لانه يكتفي بشيعة قوله والبيع لغيره قوله اي في الحال البيع لغير  
الوجعي وهو قوله اجزى الباع على قول نصيب لغيره قوله اي في الثمن قوله وان كان ذلك في امانه وصليته  
قوله قال اشترى بها بالذهب وفضة صح قوله والعبارة الفارسية هكذا فريدم بهر از خرد وقره  
قوله والعطف على لا فتا قوله في بعض النسخ مع او فتا قوله قيل وفيما لا يوجب قوله اقل الاتفاقي في الغاية  
قوله خاصة بمشغال قوله في بعض النسخ خاصة مشغلا بلا بقوله والقابض لم يعلم فانفق قوله اي انما قال  
لم يعلم لانه لو كان عالما بصفة المستوفى عند القبض يفسد حقه بخلاف وانما قال فانفق او هلكت  
اذ لو كانت قائمة بركة هاو بستر الجهاد عندهم قوله بكسره او شيعة قوله اي لشيء بهر ان كرهه قوله في كسبه  
قوله اي لو من كسبه في اشارة الى انه نكح الضمير قوله بصاد مع انه راجع الى الوضو ليس في محل **كتاب**  
**المصرف** قوله فيما يقابلها قوله اي ما يقابل الدرهم والدنانير قوله وان كان ينعين قوله اي وصليته قوله بقا العقد  
قوله اي على الصحة قوله فان شرط الشيء بسببه قوله اي بسبب ما لا بد منه بل كونه مقارنا بكونه في الشرطية  
فتا قوله لا في المساواة في قوله اي في الصرف بخلاف الجس قوله والعقد المنقذ مراد بقوله لا ذكرنا في قوله فير ما  
في الغاية من العسر على المنقول قوله كالجنيح في السقف قوله في الذراع من الثوب قوله وعلى هذا اذا باع قوله  
اي على هذا الخلاف قوله اي خلاف جنس ما قوله لا في نكح الضمير قوله ثم باع مع عباده قوله اي في البيع  
قوله بين حصة من يربب قوله الحصة ملو الكفاين قوله ملو يبين ما قوله اي هذه ملو اختره  
عنه الطائي بالظن قوله اي عن الشيعة بالشيعة وهي من عنده قوله في ذلك قوله اي في غير معنى الثاني  
قوله في الحال قوله ما لم يتقاصا في غلط الظاهر انه لا يقع المقاصد قوله وطسوج قوله في الصوامع وطسوج  
ربع الدنانير والدنانير بالفتح والكسر من الدرهم قوله في ذلك الصوامع ما بيننا وبينكم ما قوله  
لو علمنا بخاري وسمع قد على ما قوله لا فتا قوله اي لانه كانت تخرج بالعدا قوله اي في البيع والوعد متراض  
في المنفعة والذهب بالعدا قوله اي لانه انما في ذلك قوله ما اذا كان لا يبرح في هذه البلدة قوله اي في  
البلدة التي عقدا فيها قوله وينبغي ان يكتفى بالكسادة قوله اي في بطلان البيع قوله كما اذا اشترى بالربط فأنقطع قوله  
اي انقطع وانما في طسوج قوله اي في عدم قيمة يوم الانقطاع اي الكسادة لانه انما في اشارة الى انه في عبارة احمدية

نوع ماضية في معناها قوله اي في معنى العين قوله وذلك معلوم في الواو حالية **كتاب**  
**الكفالة** قوله وهي في ذلك على فبين قوله اي الوفاظ في الاستعمال قوله وفاء قوله اي اذ جعل الوفا  
قوله من المحاكم الظاهر هو العقد على المحاكم قوله في مثل ذلك الما في كالمصر قوله لا يخرج عن احصائه  
قوله الوقت الكفالة قوله لا بد من كبره اي كونه برضا قوله كسوت الملك قوله الاول انه يقول بالملك قوله  
فهو ضابط في الغات من التكلم الى الغيبة قوله في الوقت المذكور قوله اشارة الى انه اللوم للمعهن قوله على البيع  
قوله لفصل من السنين وعدم اضاعة قوله احدهما صحة الكفالة قوله اي الكفالة بالمال قوله لانه يراف به عدا  
قوله الاول انه يقال انه اول وقت لانه وافقت السنة او بطلان وصليته قوله الاول انه يكون ما في ضناه قوله  
اي وان لم تقطع مع سقوط الكفالة بالنفس قوله الاول انه اي منه قوله اي في الضرر قوله من حيث  
عليه قوله في الوجاب نوع شبهة قوله لا لاثبات المدعى قوله اي لا يكون المدعى مثبتا قوله والديانات  
ثبت قوله تامل في قوله والديانات ثبت باحد شرطيهما قوله او رد هذه المسئلة ههنا دفعا لما  
عسى يترجم في هذه الذي ذكر وجه مجرد الورد لا الورد ههنا وانما وجهه ما ذكره في شرح قوله  
لصدر الشريعة حيث قال وانما او رد هذه المسئلة ههنا وانما كانت يجب ان تذكر في الكفالة بالمال  
لانه في ذكر الكفالة بالنفس في الحدود والعصا والخراج مناسبة بالحدود لما عرف في اصول  
الفقه انه في معنى العقوبة ههنا ما قاله وكونه معنى العقوبة فيه باعتبار الاشتغال بالذريعة التي  
هي سبب ذلك في الشريعة لكونها عارة الدنيا واعراضا عن الجهاد قال النبي عليه السلام حين ربي  
آلة الحرافة في دار قوم ما دخل هذا بيت قوم الا وقد رزقوا قوله فانه صحة الكفالة قوله تعديل للدفع  
المذكور قوله انما بر الكفيل لا يرتد بركة قوله اي لو هذا ينقص عدم جواز رد الوكيل مع انه جاز  
بلا مرتبة قوله ولو عاين ما عليه قوله اي لو عاين الكفيل ما عليه قوله على جوارها قوله اي جوار الكفالة  
قوله وهو ما ضمن قوله اي ما ضمن الكفيل قوله لان له ولاية قوله اي الكفيل عنه قوله فانكم ان جعل  
ذلك مقتضى تصرفه ما قوله لو هو ادم والى قوله واربها لا يصل يستلزم ابراء الكفيل قوله اي عنه  
المطالبة قوله وقد انتهت بانها لا بد منها قوله لو هو كمين قوله وغيره قوله اي عن عدم الصحة قوله  
فانه كان الدول فقد لا يحصل المقص كما في قوله النادر لا اعتبار له ولا اعتبار للوكيل قوله ومعنى ذلك  
قوله اي ومعنى الضمان يعني قوله وان شرط صحة ما قوله وهذا الشرط شرط عندنا لكن القدرة  
في الجملة ثابتة وهي موجودة قوله دليل لما ذكره قوله لو هو ان كمل بفعل واجب على الاصيل قوله  
فذلك قوله اي يصح قوله لانه تسليم ما الزمة متصور في الجملة قوله لست تسليم قيمتها عند عدم القدرة  
بتسليم نفسها قوله وفيه نبوة قوله اي بعد قوله لانه نسخ كماله المبسوط لم يتعد قوله لم لا يجوز  
انه يكون محمولا على الروايتين قوله ان تصرف الزام قوله اي عقد قوله والقياس على ما قوله اي عدم  
الصحة قوله لا يكون في القبول في المجلس شرط اقبل المشروط قوله الوصي فاما قوله قيل في كلامه  
تأخر لانه لا يفي على المناظر في كلام صاحب النهاية انه ما ذكره هذا الفاضل ليس مقال ذلك



الحق فقال له ليس كذلك اي ليس فيه شيء قله وثبوتها ان يكون النسبة الى الدنيا  
والخرة الاول احسنه من دين الزكوة قله وما يملك على ذلك قله اي على ثبوت في حق احكام  
الدنيا قله ونصرف فيها ويرجع في الكتابة غير البعق قله وفي رواية كتاب البعق اي في الجامع الصغير  
قوله والاشبه انه يطيب له لانه انما رده عليه الاول وفيه لا يتفاوت عنان وفقره في معنى به اي بالمرق  
وقبلت البينة اي قبلت البينة ولو ان بالقاء لكان في حق قله والفرق الاول اي والفرق الاخر  
**فصل في الضمان** قله فانه اذا عتبار لا يظهر في اي هو مطالب من  
ومطالب من وجه اخر قله وان الملا امانة الى قوله وذلك خلف باطل في جعل ما في الهاديه من دليل واحد  
صورتا دليلين وقد اصاب في التزعم الى الشبهة في التيقن فلا ينبغي ان يهمل اي يتناقض قله  
والذي كره في كونها اقل اي كثر الوفاة قله لانه القصة اذا كانت حصص الى قوله لما وافق في تصاع الى الجواب  
عن الآية فتأمل قوله باصله عن اي في معنى الدين قله بدونه اي بدونه الشرط **باب**  
**كفالة الرجلين** قله فالتميز بين عليهما اي بطريق المناصفة قله لم يرجع على شريكه في العاقل  
به على شريكه قله فانه جعل يتبين المدعى قله اذا المدعى عدم الرجوع على صاحبه **باب كفالة**  
**العبد** وعنه قله فالوجه من غير مستقر لثبوت مع المعاني اي ثابت من وجهه وغير ثابت من وجهه  
قوله واذا كان غير مستقر الى قوله من قبل واعيان لفيه ما فيه فامل قوله سقوط بدل ان يسقط بدلها  
**كتاب الحيلة** قله والادباج بسبب قوله وهو الاحالة قله اي الدين ينتقل  
بالحيلة اي الى ذمة المحتال عليه قله لا يدخل النصف قله اي لا يملك المحال عليه الدين من نصف الدين  
قوله فدايقون بتحمل غيرهم قله في تقديره انفس بس لا الباء قله وعلى هذا الشرط اي شرط في الحمل  
قوله وقوله القبول متعلق بقوله اذا تمت الحيلة اي لا ينبغي ما فيه من بعد قوله والمراد به رضاه اي رضاه  
وهو رضى المحال والمحال عليه قله الى انما اي الحيلة قله فامل قوله في الاول اي على براه ذمة المحيل  
عن المطالبة والدين قله لا يصح هبته وبراءه اي عدم صحته بناء على انه يلزم مع تسليم الدين من غير رضى  
عليه الدين قله وما يملك على الثاني اي على براه ذمة المحيل عن المطالبة فقط قله ومنها اي ما يملك  
على الثاني قله لانها تصرف في اي الحيلة قله اذا حال المدين اي بعد الرهن قله بالدين اي بالدين  
على غيره قله وفيما اذا ابراء قله معطوف الى في الراهن في قوله والقائمة نظير في الرهن قله لبراه ذمة الصغير  
راجع الى ابراء في قوله كالمراة عن الدين قله حيث لم يرض كرها اي في ذلك المطالبة بالبراه ذمة عن قوله  
لانما انتفاء الدين اي انتفاء المطالبة لا يتم لان انتفاء الدين قله بلو مطالبة اي بلو انتفاء مطالبة  
قوله يستلزم وجوب المدين بلو لا يتم هو متعقبا لكون ذلك اللزم كما في صورته اللزم الاو قله في الحيلة  
لما ذكرنا قله وهو انما عقد توفيق قله ومنه حواله العاقل قله غراس اسم لما يترس من الشجر مثله وهو  
عندنا اي في النوى قله ولا يمتنع للمحال ولا للمحيل على المحال عليه قله اي في الحيلة وهو كل واحد منهما قله  
بالرديعة اي بطريق الرديعة قله وهي ان يربطها الى الحيلة قله وان كان له وصلة قله ايضا

كأن وجودها لازم  
لوجوده مثله

قوله في كذا

اي كالمقيد قله على من عينه خبر لقوله والمطلق قله وذلك لوجهين اي الاول في قوله وكانت  
حائرا قله اي الحيلة قله وليس للمحال اي المحتال قله فيعلق بها اي الى الحيلة قله بعد هذا اي بعد  
الحيلة قله لان دين غطاء المحيل وهذا وجه القياس قله وصورته ان يبيع الى تاجر او في غطاء يظهر  
منه النهاية فليست تتبع **كتاب ادب القاضي** قله قال الله تعالى انا انزلنا القرآن فيه فيها  
هذه الآية قله فامل قوله الآية الاولى على كونه الوصية ما مورس بالقضاء قله وكل ما يستفاد حكمه  
من الآية من حكم الشهادة او من الادب في بيان ما في كلمة ما يستفاد والثانية متعلقة بيسفاد قله لان  
والاية القاضي كانت اعم قله وفي بعض النسخ والاية القاضي بالواو والعاطفة وهو الوجه الاول  
للتعليل على تقدير عدم العاطفة قله فالقاسق اهل القضاء لاهلية للشرا حتى لو كان جازا في نقل صاحب  
العاقبة ان اختيار الطحاوي انه القاسق اذا قلنا القضاء لا يصير قاضيا قله شهداءهم النبي الخيرية قله  
وهو قوله عليه السلام خير القرون قله الحديث قله اشارة الى انه استحقاق القولين الى جهته ترك كلمة  
ان لم يصر ظاهره صفة قله وفي بعض النسخ بدله الواسع والوجه ليكون قله هو ظاهر المذهب فخر  
لكن لا معنى وجه سقوط كلمة انه نازل قله في روى عن الكرخي انه يغفل بالفسق لعل عليه لفتوى قله لان  
التقليد اي ما يلزم ذلك انه لم يغفل القاسق ايضا واما اذا قلنا القاسق والعاقل فلا يثبت انه يعتمد على  
فضلا عنه فيكون التقليد مشروطا ببقاء العدالة قله لوقوعه اي لوقوع قله ويكون من اهل الوجهاد قله  
وسا فصيحا اخذ بقوله اي لا يثبت من اهل الوجهاد وثبت في قوله اخذنا قله في جعل انه يكون مراده  
بالمجاهل المقلد لا ينبغي ان المناسب على الاحتمال الاول انه يقول فانه تقليد الجاهل ببل فاما تقليد الجاهل  
قوله ولا قدرة ذمة العلم لا يجوز ان يكون المراد ذمة العلم عند بل قولهم يقول ذمة الوجهاد اي في صحة  
هذا القول نامل فانه القدرة على القضاء حاصل للمقلد قله وشبهه بالحقوي قله مقتضى ذلك التشبيه ان يكون  
المراد بالمجاهل المقلد ان يستدل المص على ذلك بفعل صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء فاما ما ذكره في غير  
سكين اي في الاول في الاستدلال انه يذكر الحديث الحق الذي يذكر بعينه هذا وهو في طلب  
القضاء **تمهيد** فيه انه المراد كراهة الدخول في غير الطلب والحديث الثاني في الدخول بالطلب قله وقال الزك  
غريبة لانه قد يحطى ظنه فيما جهلها **تمهيد** في لسمية انه خطأ المجتهدين لا يعاقب عليه بل يثاب على ما دل عليه الحديث  
فلا بأس بالدخول لاجل احتمال عدم الوصاية في الراي قله انه كان اسلطانية يجب لا يفضل بينهم اي  
اي لا يفضل الخسرة بين الناس قله ينبغي ان لا يطلب الولاية بطلبه وادب باللسان او بالدين حال  
الطالب والسائل وحال المجتهد ولم يبين حال من ليس له طلب لا بطلبه ولا بسؤال لسانه ولكن  
عوض عليه القضاء وقد قبلتم وما ذكره المصيرم سابقا انه الصحيح انه الدخول فيه رخصة بين  
ذلك القسم نامل قوله وادب في طلب القضاء اي لو هو هذه الملية ما ذكر في الحديث فلا يكون دليلا اخر في هذا  
لواصحابه لم تقلدوا القضاء ام لا فانه معاونة اهل بيته فلا يكون عادلا وان يطلق عليه الجابر والاول  
انه يقال يجوز التقليد في العادل والجابر قله فيجعل في يد اي في يد لم يجعل في يد لا ينفذ فاندنه

عن الراعي

في بحث منه











ما هو ما يجري فيه  
التسامع حله

[illegible]

*P. maculosa*



القول لم يعلم انه الاصول ذكر واعند الفروع هذا القول ام لا في قوله لا حاجة الى هذا  
القول بعد قوله واشهد على ثبوتها وقوله وانما اشهد على ثبوتها **قوله** لا بد من هذا القول  
ايضا وهو ظاهر فالتشديد لا يحتاج **قوله** واقصر منه الا بريد على هذا الاصرار لم يعلم منه انها  
الاصل الفروع ولا بد منه **قوله** الا بريد **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التجمل ان يمتنع ظاهر مشهور من ذلك يقتضي انه يكون **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التجمل لا نفسه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الضرب مشهور **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
اصل الضرب مشهور **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الا على كونها مشادة الزور محتمل وانها عنه ولا يلزم منه كونها اكيدة الا انه يقال لا بد منه  
التميز عنها في سياق الذي انتهى عن عبادة الاوثان التي هي في كبر الكبار **قوله** لا بد منه  
الضرب اهون من التمسك **باب الرجوع عن الشهادة** **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التناسب والترتيب ايضا **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
**قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
المدعى عليه والمراد بالجملة الشهادة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الى قوله وليس يصح **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الرجوع سببا للضمان **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
البيعة عليه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
اللفظ عبارة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الى نفسه حالة المنازعة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التميز عند مطالبة البايع **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
امانة القضاء **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الحكام **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
المنازعة لتحصيل المصلح **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التميز صورة المدعى **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الى الحجة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
**قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الضمان **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الوديعة ليس بظاهر **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
انما هو مدعى عليه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه

الوديعة سبب لعدم الضمان في بني الكلام في قوله الفراغ ليس باصل بعد الاشتغال فان  
الاشتغال غير ظاهر والتحقيق انه بعد تحقق الوديعة يلزم على المودع الرد والضمان على مقدم  
الاستمالة لا الاشتغال متحقق في الجملة **قوله** ويجوز ان يرد بالعكس **قوله** اي يرد من بعكس  
الاول **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
انما هو سبب الظاهر **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
ايضا بالعكس **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الموضع **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
ابن زيد البغدادي **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التميز عن الدعوى **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الوديعة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التميز عن البيعة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
السابق **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
اليدونها **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
اولى يد عليه **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الملك **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الماضي **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
ان يكون **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
ايضا في قوله **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
المال **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
انما **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
العامة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
امة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
اليد **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
التقيد **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
النكول **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
الشهادة **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
استنوع **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
اصل **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه  
القياس **قوله** لا بد منه **قوله** لا بد منه

وقد نفس كذلك لا يجري فيه كمال







وَمَا تَقْدِمُ إِلَّا بِالْعَلَمِ فِيهِ  
وَمَا يَسْعَى







المدعى قوله وجه قول ابن شبره انه اثبت بجنة الملك للغائب **قوله** فيبحث لانا لان ابنه يثبت  
 الملك للغائب وانما يثبت انه كان في يوم ولا يثبت الملك لانا لان ابنه يثبت  
 الهداية في كتاب الشهادة في فصل في الشهادة على الورث **قوله** والجواب انه صار خصما بظن  
 الى قوله فلا يصدق الا بجهة **قوله** انه امره المسائل بالقرار نفسه والبيعة ليس يثبت لنفسه الاقرار وان  
 اراد المقرب فلم ولكن لا فاد فيه لانه منهم في اقراره فيحتاج الى اتيان ما اقرب **قوله** قد ورد في ما اخذ  
 او غصبا **قوله** هو اما الفصل الثاني فله وجهان **قوله** اي في عدم قبولها وجهان **قوله** احدهما احتمال ان يكون  
 المودع هذا المدعى حيث لم يعرفه **قوله** يجب ان يبال او لا عن المدعى انك او عنه اياه فانه انما استأنف  
 الخصومة وان قال لا يجب ان تقبل شهادتهم وتنفع الخصومة للعلم بيقين ان المودع غير  
 المدعى فتأمل **قوله** والثاني انه ما احاط بالثبوت في حيث عرفه اليهود برجمه للعلم بيقين **قوله** اذ لو كان غير  
 المدعى عليه الى قوله وهو المقصود **قوله** قال في الغاية وان تلاك اليهود تعرف وجهه **قوله** وقال في كيد لا  
 اعرف بوجهه لا تقبل لانهم شهدوا بزيادة على ما يدعيه في اليد فصار مكنيا بهم في بعض شهادتهم انتهى **قوله** يجب  
 ان تقبل هذه الشهادة **قوله** لانهم شهدوا بزيادة على ما يدعيه في اليد فصار مكنيا بهم في بعض شهادتهم انتهى **قوله** يجب  
 اليك اليهود فتأمل **قوله** ووجهه انه الضمير للمدعى انما خلفه من نفسه **قوله** في بحث **قوله** حيث نشئ  
 ان يفيده ما فيه **قوله** او من جهة الاول جديدا لانه صار خصما بدعي فعلى **قوله** لولا اليد ولها صحت  
 الى آخر **قوله** فصار كالمودع غصب **قوله** اي لو قال غصب مني تنفع الخصومة باقائه البينة على  
 ايداع غيره بالافتقار فكذلك هنا **قوله** لانه لا حقه فلا يجزى عنه كسفه **قوله** فليس في ايداعه **باب ما يدعيه**  
**الرجل** **قوله** فيمنع العمل بكل واحد من اهل وقتها **قوله** في ذلك لا يدخل في الفرق بل انما يفتكر  
 او الى **قوله** المسئلة المتأخرة **قوله** واستحقاق الملك الكتاب بظاهريه **قوله** لانه انما يظهر في اليد **قوله** في علم  
 ان بينة ذي اليد انما يرجع على بينة الخارج اذ المبيع الخارج على اليد فعلى **قوله** في هذا الفصل  
 الكتابة عن شيخ الاسلام **قوله** وانما له فيها غير موجبة **قوله** اي **قوله** **باب الاقرار** **قوله** ما يقبضه  
 الكتب **قوله** في الكفر النسخ يقفون بدل يعقبه **قوله** اما انما يستبرج بنفسه او غيره وقد ذكرنا استبراجه  
 اول وقد ذكرنا استبراجه بنفسه في كتاب السبع للناسبة التي ذكرها الشراح هناك ولم يعرض له  
 الشراح هي منافع تعرضه في التقسيم بقوله اما انما يستبرج بنفسه لعدم كونه الاستبراج بنفسه ما اعتدله  
 الكتب التي رقت عقيب الدعي **قوله** وهو حجة قاصرة اما بجهة فلما تبين انه ملزم في ايداعه **قوله** في ايداعه  
 المقر على غيره **قوله** هذا اذا لم يكن المقر ما لا يصح الاقرار به عند الشرح كمال الذي اقر به العبد بحسنه وهذا  
 ان خفي على بعض الشراح فانهم انقضوا على اذكاره حاله في الساق **قوله** وعن ابن ابي عمير اذ اصابه شرب  
 الحق للمدعي والحق قد يلزم له مجهول فالشهادة قد يلزم مجهول وليست بصحبة **قوله** في تصوير المعارضه  
 الاقرار يلزم مجهول لانه اخبار عن شئ الحق والحق لا يلزم مجهول لانه الشهادة التي اخبار عن شئ  
 الحق لا يلزم مجهول وهو مدلول عليه بقوله وليست بصحبة **قوله** في كونه الشهادة بالحق لا يثبت عدم كون

انما الملك الغني

الحق

الحق لا يلزم للمدعي وفلك يقتضي عدم كون الاقرار بالحق المجهول غير لازم **قوله** الفاضل الحق في غير مقتضى ذلك  
 اظهر ولا يخفى عليك انه مدله النقص ومدا المعارضه على كلية تلك الغنية والمدعي وهو كون  
 الاقرار بالمجهول ملزم غير موافق عليها لانه قد يرد هو الاقرار بالمجهول **قوله** لا يكون الاقرار بالحق وكونه حاله  
 المقرب مانعة عنه غير محقق لجواز لزوم الحق هناك مجهول بانه المدعي المراه **قوله** وان لم يجز في الشهادة لما منع منه  
 الموانع غير قاض في كونه **قوله** او لغا لقوله **قوله** المرفوع **قوله** يمين **قوله** انه لم يبرهن المقر على الزيادة **قوله** وكما  
 اذا قال لفلان على حق لما بينا اخبر عن الوجوب **قوله** او لانه على الوجوب **قوله** والالزام **قوله** وقد تترك الحقيقة لانه  
 العادة او يترك الحقيقة بالعادة **قوله** ولو قال مال عظيم او في قناري الصغرى لو قال انفس او كس يبر  
 او خطير او جليل **قوله** الناطق لم اجد منصوصا وكان الجواب في قوله ما تان انتهى الظاهر **قوله** ما قاله  
 الجواب مبني على انه المتبين هو المال الزكوي من الدراهم لا غيره ولا هو من الدراهم ولا من غيرها **قوله** وقال  
 الشافعي هو مثل الاول **قوله** وقنا هو الغالب وصف العظم فلا يجزى فلا بد من البينة **قوله** في المرفوع **قوله** وقال  
 احمد ايضا سواء وصف المال بالعظيم او بالكثر او بالجليل او بالخطير ونقل عن اصحاب مالك قد روي **قوله** وقال  
 الليث الكثرة اثنان وسبعون محتجا بانه ثمة **قوله** قال لقد نكرتم الله في مواطن كثيرة وغزواته  
 اثنان وسبعون قيل وفيه بعد **قوله** **باب النصاب** **قوله** عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا **قوله** عظيم عند  
 الناس **قوله** عظيم الغنى عند الناس بمعنى الفخامة عندهم **قوله** لانه الكبر والكثر معنيين في ضيقة عند  
 اهل اللغة وذلك لانه كونه الغنى مستقلا فيقوم حواجه وعينه حاج في الغنى **قوله** كما هو السبب لعظم عندهم  
 انما تقتضي فحيم الناس ويجعلهم اياه لا غير وما عظم النصاب **قوله** انما يمكن ان يجزى بكل واحد من المعاني  
 الثلاثة لكنه لكونه معتبرا بحيث ان النصاب سبب لعظم الغنى **قوله** في معنى الفخامة لا يكون المصير في  
 ان الغنى لما كان عظيما عند الناس لغناه كان السبب لاعتبار لغناه عظيم عندهم وحل هو الا  
 النصاب لكن يرد عليه انه العظم في النصاب كما يحقق بمعنى الفخامة في تحقيق بمعنى الكبر والكثر فيه  
 ايضا **قوله** التوقيف في تحقيقه **قوله** تام من غير الحاجة الى الاستدلال بتحقيقه **قوله** في بيان ان الغرض من المال في  
 العرف ومن اباحه استعماله في الشرع تمكن صاحبه من النيل الى حواجه فهو اذ اكل حيث ان يفي في غير الحاجة  
 الى من عداه كما هو النصاب الذي دفع عن صاحبه ضرورة لم يتمكن لا القيس عند ما حصل به  
 الاقتدار على مواساة الفقراء **قوله** لانه ان كان خاص منصف بالكل عند الشرح و  
 العرف لا نطبقه على ما خلق له وكما يتيه فيما قصد منه وذلك كما يعتبر به الفخامة فيعتبر به الكبر والكثر  
 ايضا ولهذا لم يبين ان النصاب عند كونه المال موصوفا كما ذكر في الكتب **قوله** في قصر المص كونه على قوله  
 النصاب عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا به من غير الغرض لقوله والغنى عظيم عند الناس **قوله** انتم المرام من حيث ان المال  
 الذي جعل صاحبه غنيا عن عداه انما هو المال المتصف بكل واحد من الفخامة والكبر والكثر **قوله** في كونه  
 المال موصوفا بكل واحد من كما ذكر في الكتب **قوله** انما ذكر الزكوي **قوله** النصاب عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحبه غنيا **قوله** في  
 الفقراء وكذا فاقوا بعد من الاغنيا **قوله** عادة **قوله** ان يفيض كونه الغنى عظيما عند الناس **قوله** وما لا ذكره

الاضرب جمع ضرب



المصنف في الفقه بالنصاب الذي انما هو بالنصاب قوله في الدرهم بالدرهم وانما بين بغيره فلا بد من ثمانية قيمة  
النصاب **قوله** فانه قلت هذا بخلاف حمل المال على العدة المذكورة من الدرهم عند وصفه بالكثرة لم يرد في النسخة  
الكثرة والقله عنه وقد روي كل واحد منهما عن محمد بن ابي ابيان **قوله** فلما نقلت في الهداية عن الميسر  
انه لو قال على ما عظيم من الدرهم فعليه ان ينجب في الزكوة في قوله ابيان محمد وهو ما نادى به على قياس منجه ما عند  
الوصف بالكثرة واما الثاني فلما نقلت في الاجناس عن هشام انه لو قال على ما لا يقبل ولا كثر لم ينادى به من ثم لا ينفذ  
الكثرة عند انما هو باعتبار كونه نصاب الزكوة فافرقه من نصاب النصاب وفي العلة عنه اعتبار كونه نصاب  
الزكوة ورويه ما روي من الاعداد ولا شك ان كونه نصاب الزكوة دون ما روي في نصاب مدار الفقه  
القله عنه يصلح مدار الشئ بالكثرة لا في الكثرة عنه كما لا يكون منافية الفقه لكونه منافية للشئ  
الكثرة كما لا يخفى **قوله** وهو المال الذي يجزئ الزكوة **قوله** في ذكر الغاية وعله بان اقل ما له خطر في  
الشرع قال الفاضل المحشي وفيه نظر ولذا يذكر الشارع او لعل وجه النظر ان اقل ما له خطر في الشرع هو نصاب  
السرقه لان نصاب الزكوة كما هو بالخطر في الشرع كذلك نصاب السرقه كما هو بالخطر في واجبا بان العظم من حيث  
المعنى كما يكون متحققا عند حمل المال المذكور على نصاب الزكوة يكون متحققا عند حمل على نصاب السرقه فلا يتم  
التقريب والى الثاني اشار في النهاية عند ايراد الدليل على اصحته كونه الفقه على حال المقتضى وبما ان  
المائتين عظيم في حكم الزكوة فالعشرة ما عظيم في قطع السرقه وتقدير الفرق بينهما متعارف فاحد بعض  
الشارح منه ورويه على لا يتقاربان لكنه يمكن ان يرد في كل واحد منهما بان نصاب السرقه وانه فانه ما لا خطر عند  
الشرع ايضا واقل من نصاب الزكوة لكن العظم الحاصل في سواه كما في معنى الفخامة او بمعنى الكبر او بمعنى  
الكثرة ليس كالعظم الحاصل في نصاب الزكوة لانه اقل منه والعظم مطلق وهو لا ينصرف الا الى  
الكلل وايضا المراد من العظم ههنا العظم المائي وهذا انما هو نصاب الزكوة لا في نصاب  
السرقه وذلك لما بيناه في انما لغرض الاصل من تقوية الحاج فالعظم الذي ترتب عليه من حيث  
التقديم كونه صاحبته خطا من النبل اليها من غير الحاجة الى ثمة عده كما هو الحال وهو متحقق في نصاب  
الزكوة لانه لا يكون متكاملا من النبل الى بعضها حتى يتحقق في نصاب السرقه ايضا ولهذا لم يفرق الشارع في ذكرهما  
النهاية من الدليل المذكور على اصحته الفقه المذكورة وقصر نقله عنه على الدليل الذي ذكره بقوله فانه لا يخلو عند  
الفقيه عظيم **قوله** فالنقد في ثلثة نصاب **قوله** ينبغي ان يتغير على ما روي من الائمة وهو نصاب  
الزكوة عندهم في روايته ونصاب الزكوة عندها ونصاب السرقه وهم عند الامام العظم في روايته  
اخرى وفي التبيين وينبغي على قياس ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله وايانا انه يتغير في كل الفرق كما ذكرناه في  
اشاره به انما يعتبر في كل واحد من العظام ان في كل حال الفرق بين في اقل ما في درهم عندهما **قوله** وفي  
التقريب للقدري ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله وايانا انه يتغير في مثل قولها **قوله** لانه الكثرة  
اضافي **قوله** فلا يمكن اثباتها باعتبار الحقيقة لمقدار المقادير على سبيل التعيين في الفرق فاختل  
ان فلا يمكن اثباتها باعتبار الفرق لاني مقدار المقادير ايضا لم يحدد في الفرقهم فاحتمل آخر

لانه اقل منه وانما نصاب الزكوة

قوله في النصاب

ان الفناء لهم في حكم الشرع **قوله** فلا يمكن اثباتها باعتبار الشرع لاني مقدار ايضا كما في الفرق فاختل  
الشرع على من جهلوا والمهر **قوله** انما في الاقل منها على من جهلوا فاني قد بينا ان من جهلوا في الاقل منها  
الاستطاعة في الحج في الواكن الغربية ولم يفرق في الشارع واضرا به اكفاء بغيره المتعاقبة وبذلك لا يفرق  
العشرة في النصاب يمكن العمل بها اصولا او في اي من حيث كونه محمولة على الكثرة الخارجية عما يفيد صيغة الجمع من  
الكثرة المتناولة لاقول الجمع قد يفيد قبول درهم او اثنى عشر لانه لا يفرق بين الكثرة من جهة كونه محمولا على الكثرة  
الشرع فاذ انقضى العمل بها لاعتاد كماله بان يتحمل تلك الكثرة في المعادة بلفظ الدرهم لمجرد التاكيد والجمع التخييري  
او لانه اخر منه واقلها المتيقن لكونه ثلثة يحمل الدرهم عليها ان لم يبينها المقر بانها واما  
اذ بينها به يصح فيه لتساويها عليه **قوله** يمكن العمل بها في اي الكثرة الخارجية عما يفيد صيغة  
الجمع لا يمكن حملها على الكثرة التي تميزت عن سائر الكثرات متميزة بصلح من كل الكثرة على ما روي في  
الكثرة التي تجعل صاحبها غنيا عن عده في تمكنه من النبل الى حوائجه واقلها ما وجد في ادنى نصب  
الزكوة من الدرهم والديانة واضرا بها ولها يحمل الدرهم عليه اذ لم يبينها المقر بانها وفيه ما يفرق  
اذ بينها به **قوله** لانه نصاب الكثرة حكيمة او اي في نصاب الزكوة الذي ادناه ما نادى به في الدرهم كثر  
اعتبرها الشارع فيه لانه فيما تحته من نصب السرقه والمهر والاستطاعة في الحج من الواكن الغربية وهو كونه  
المال بحيث يجعل صاحبه مندرجا من الفقر الى الغنا في تقديم حوائجه كما هي في الكثرة الواكفة بما هو الغرض  
الوصلي من المال على ما حققناه فيما سبق ولهذا ذكر المصنف نصاب الكثرة حتى جعله مائة مائة مائة  
الحج تيسر على ان الكثرات الواقعة في النصب التي تحت نصب الزكوة ليست بالكثرات المائنة من حيث هو الفقه  
المعارض بينها عند العمل بالكثرة الخارجية عما يفيد الجمع كاطنة الشافعي وايانا رحمه الله فلا يرد  
النقص عليه بانه بعض الشارع يتحقق الكثرة في النصب المذكور وكذا يتحقق في نصب الاستطاعة في  
الحج من الواكن البعيدة اما الاول لفظه واما الثاني فلو نصب الزكوة متناولة لنصب الاستطاعة من الواكن  
البعيدة والكثرة المعبر بها ههنا انما هي الكثرة الواقعة في جميع نصب الزكوة لانه الكثرة المذكورة في مثال  
المذكور محمولة على الكثرة في ادنى نصب الزكوة عند عدم بيان المقاييس لكونها الاقل المتيقن وعلى  
الكثرة الواقعة في اقل ما الى الغاية القصوى من الاعداد عند بيان المقاييس **قوله** الدرهم تميز بغير غيره العدد  
اقول يعقبات الكثرة لما كانت وصفا لبعض الشئ بزيادة العدد كما في لفظ الكثرة بزيادة العدد الصريح في  
المعنى لكونه خارجا عما يفيد صيغة الجمع واقص ما ينتهي اليه اسم الجمع عند مقارنته اياه انما هو  
العشرة لانه بعد فلا بد من حمله على عين مقارنة بما يكون في معنى العدد اليهم لا نظرا في المطلق على العدد  
الكلل فلا يرد عليه ان كونه العشرة اقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع انما هو عند بلوغه في الواكفة عند استقامته  
الافراد كما اورد في الشارع الفاضل في اوله **قوله** انما في الواكفة الكثرات في التاكيد بالنسبة الى التاكيد  
المص رحمه الله ولما قال كذا درهم او درهم او لعمري اذا كانت الدرهم النفس منصرا على التمييز كذا درهم او لعمري  
الشئ عند الشافعي واحد عهده وايانا ما اذا كان مجردا او مجردا بالذات **قوله** درهم عند الشافعي واحد باعتبار



فيه رد على صاحب  
التشهير

ان كذا المضاف الى الدرهم كفاية عنه في كل تقديرين والحركة ساقة في الثاني لاجل  
الوقف وبلغه مائة درهم عندنا لانه العدد المبرم ذكره وواحدة والدرهم عقيب الخفض فيبقى بعد ايهما  
الواحد الى الدرهم عقيب الخفض واوله مائة درهم واكثر اذا كان ركنا او حجت  
الدرهم محفوظا بلزله ثلثا درهم لا ما يثانه وانما نعم صاحب السهم لكونه ثلثا درهم اقل عدد مكر  
الواحد الى الدرهم عقيب الخفض في ثلثا درهم لا ما يثانه لانه وانما نعم صاحب السهم لكونه ثلثا درهم اقل عدد مكر  
القياس ما زاد عليه كما روي عن محمد بن وايدان وكذا نقل عنه في سبيل لا سلكه في اخره زاد لكنه يريد عليه  
ان اقل العدد الواحد الذي ذكر الدرهم عقيب الخفض هو الثلثة لانه مائة درهم فذكر الدرهم المجرى وذكر  
المكتبي عن العدد المنكر انما يلزم الدرهم الثلثة على الموقر المائة في عمل على اقل ما يكون هو اقل  
اي عمل عليه لكونه المتيقن ما يتناول العدد لكنه اذا لم يثبت المرفوعة من التساوي المذكور وما  
اذا بينه بصدف في تساو ولا العدد اياه ولا كما اذا قال له على درهم او لعمريه على انه التعامل بين  
الناس قياس على كونه الخطاب بينهم مبنيا على اصل اللغة التي كانت فيها كالكاتبه العدد الذي خفي  
الواحد ولهذا اعرض المصنف عن وقوع في كثير من المعبرات من انه اللزوم على المرفوعة هذه المسئلة  
انما هو لاثنتان من الدرهم لا الواحد منها لانه مدره على الواحد خارج عن العدد وهو ما ذهب اليه  
اكثر الحاشي والخاطب لاجل التعامل غير مبني عليه قال الربيعي في شرح الكفر في شرح  
المختار قبل بلزله عشرون وهو القياس لان كذا ينكر العدد عدا اقل عدد غير مركب ينكر بعد  
الدرهم بالنصب عشرون وانما خبير بان هذا يقع ما وقع في بعض الكتب من انه اللزوم على المرفوعة  
المسئلة المذكورة انما هو اقل العدد الذي يقع متمم منصوصا وهو احد عشر لان احد عشر واثم كان  
اقل ذلك العدد لكنه مركب من العددين ونظرا كذا في مرفوعة فلا يصلح كفاية عنه بل عن العدد  
المفرد واوله عشرون **باب الاستثناء** قوله في الثاني انه لو لم يكن هو عدم ذلك  
القياس بعينه سواء كان في عام يمكن مقتضى او اي بالخالفه اعني المرفوعة اما اذا كان كذا العدد المرفوع  
او الظاهر ان هذا القيد مخصوص بهذه المسئلة فلا بد من الفرق بينا وبين المسئلة الاولى فليامر في قوله  
اشارة الى انه الرد على الامام الفقيه او بعضهم القاف هو علي بن موسى تلميذ محمد بن سجاد  
البلخي وهو تلميذ حسن بن زياد وهو تلميذ ابي حنيفة ومن بلدة معروفة بالواق **باب**  
**اقرار المريض** قوله ولا يستحقان بضاف الى اخيهما وجوب اقرارهما هو الموقوف على اقراره بالاثبات  
والعدم وجوب العلة قبل الموت لعدم جواز العلة فلا يقضى الاقرار بالوفاة بشيئ من الاقرار بالمال  
**الصالح** قوله ثم استحق او الصواب فيه استحق **فصل** قوله فمن عفى عن اخيه شيئا  
او تمام الاية فاتباع معروف واداء باحسان الاية ولو ما الصالح فليس فيه ضرر وانما هو مطلق  
الصالح فانه الصالح بطريق الاستقاط قد لا يكونه بمقابل شيئا في فضاء كان صالحا على ما مر من اخذ  
او اي الباء **كتاب المضاربة** قوله فكان في ثمنها انتظام مصلحة الفقيه والفقيه في الفقه

فيه رد على صاحب  
التشهير

اقول انتظام

اولا انتظام مصلحة الفقيه والفقيه في الفقه **فصل في الغول والقسم** قوله الالام اقل  
اي جمع **باب الوديعة** قوله فانه انفق الموضع بعضها من بعض حلقا او ينبغي  
ان يكون هذا على قول ابي حنيفة واما على قولهما فيجب بين الضامن والشركة وله من اقل ان له  
ان ياخذ اقل اذا ظفربه **باب العارية** قوله وذكر الحاكم الشريفي المروزي في قبل معنى كلوه  
او القائل صاحب غاية البيان **باب الهبة** قوله المص ولانه عقد تبرع وفي اثبات ذلك قبل  
العقب الزام المتبرع شيئا لم يتبرع به او لغيره اثبات المتبرع وهو الزام مالم يتبرع به **فصل في الهبة**  
**المسائل المذكورة** قوله فالاول ما نحن فيه من الهبة والاولى من ذلك كونه من الهبة ما نحن فيه **فصل**  
**الصدقة** ولما عرفت الحكم في الهبة في فصلها فصلها **باب**  
**الوجارات** قوله بقتض القياس جوازها ليقع التبرع اقصى القياس عدم جعلها ما ذكره  
اعلم من ذلك وهو المهم فاما قوله معنى افضاء القياس جوازها من قولنا فاذالم يوقع في قوله  
افضاء القياس عدمها فقدره في ثمانية الامور باعطاء الاجر دليل على صحة العقد **قوله** ان وجوب  
الاجر قد ينافر في صحة العقد كما في بعض الوجارات الفاسدة فانه يجب ابر التمتع فساد في ذلك العقد فاما **قوله**  
**المص** وما يصلح ثمننا يصلح اجرة ايضا الى كذا ما يصلح ثمننا يصلح اجرة في كذا لا يعاين في كذا  
التي ليست من ذوات الامثال كالحيوان والنبات وغيره فان هذا اذا لم يشترط الرافق ان لا يجر  
اكثر من سنة **قوله** وان لم يشترط شيئا جاز مقداره سنة الى ثلث سنين كذا اخذاه الفقيه والفقهاء وقال  
الشيخ الامام ابو جعفر الكبير في الضياع يجوز في ثلث سنين وفي غيره الضياع لا يجوز اكثر من سنة وقال  
القاضي الامام علي السعدي لا ينبغي ان يفعل ولو فعل صححت الاجارة كذا في خلاصة **قوله** في خلاصة ما جا  
اول متعلق بكل من يحمل ويركب **قوله** الا انه لا بد من اذنين الثوب او اقل اشار في ضمن القيد الى ان شرطه  
الثوب ونوع الاخر **باب الاجرة متى يستحق** قوله فانه يفيد البعد واشتراطه لا يخالفه حيث  
المعارضة ان يفيد الاجرة في الاجارة بخلاف مقتضى عقد الاجارة وليس اعتبار شي في صحة العقد  
الاعتبار في ذلك **قوله** فانه الاجرة في جميع ذلك ليس بواجب مالم يشترط النفقة او لا يجب الاجرة  
الفاسد بل يجب ابر المثلثة استنفاد المنافع فانه حال المسئلة على انه سائر العقد الصحيح **قوله**  
الظاهر انه ياتر في كل في البيع فانه مالم يسلم جميعه لا يستحق قبض الثمن في قبل فيه بحث فانه  
اذا بيع سلعة بثمن قبل المشتري ادفع الثمن او لا واذا بيع سلعة بثمن قبل المشتري قبل المالك او قبل  
قبيل ابر شرطه فانه القبول من الشايع لعله سهل وليس عكس ما ذكره وفي الثاني فانه يسلم كل واجب  
تسليم شي من الاجرة كما في البيع فانه لا يتبرع وجوب تسليم الثمن بل الحق جبر كذا البيع ما ينبغي  
من الثمن في ارباب الكتب البسوط او للامام محمد فانما استاجر جبار الجبر في بينه فغيره يفرق بينهم  
لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من الثمن او في كذا صاحب الهداية وكذا اذا علم في الوصف لا ينفك عن  
العين بخارجها كذا في الاشارة الى ان تمام الدليل يحتاج الى فهم مقتضات بعد اليه في ابر جبه



فضاع **أول** الر واللاق كالحال = بالخاء والجيم **أول** كونه بالجيم لا يلزم قوله فيما بعد نظير المحل القائم  
بالعامل **أول** كما إذا حمل بنفسه **قوله** أو يعين **أول** كما إذا حمل على ذاته **فصل في عدم استحقاق تمام**  
**الأجر** **أول** بعضه **قوله** وهو اختيار الفقيه أبي جعفر الهندواني واختاره الصوري والبيهقي **أول**  
**أول** صاحب المصالح والأبضاع وحكي عن الفقيه أبي جعفر أنه تأويل المسئلة إذا كان المنة أقل  
بنقصان العدد وإذا كانت مونة الكل ومونة البعض سواء فإنه يجب الأجر لا مالا كان في الجامع الصغير  
البرهان في فقه وكذا في المحيط وفي الزيلعي **قوله** وقال محمد بن جرير الزهبي **أول** أيضا **قوله** وهذا هو الذي لا يفتقد  
في الواقع عند محمد أنه قطع المسألة **أول** أي اجتهاد رأي المعقود عليه قطع المسألة **قوله** المصرون للمحل  
لم ينتقص **أول** هذا دليلها ودليل محمد سابق **باب ما يجوز فيه الإجارة** **قوله** المصرون أنه لا  
يتفاوت حتى يحتاج إلى البيان **قوله** لا أنه لا يسكن جدا ولا قصارا ولا طحا **قوله** في شرح الكافي  
للإمام السبكي وإذا استأجر بيتا على أنه يقعد فيه قصارا فأراد أنه يقعد فيه حرا فله ذلك إن  
كانت مضرتهما واحدا أو مضره الحد أقل لأنه لا يلحقه ضرر زائد فله ذلك وإن كان أكثر مضره لم يكن  
له ضرر لم يكن له ذلك لتحقيق الضرر وكذا الرخا **قوله** في الجملة كل ما ينصرف بالبناء جازا يعمل فيه يتقيد  
بما **قوله** فإنه عمل القصار فيه فانه لم يثبت فيه عمله فله صارا فله فانه غاصبا ولا أجر عليه  
لأنه الأجر والضرر لا يجتمعان كما ذكره الإمام السبكي **قوله** وينبغي أن يذكر أنه يستأجره للزراعة **قوله**  
يعني لا يكتفي بما أنه يقول استأجره بكذا بل لا بد من التخصيص بالزراعة **قوله** فلهما **أول** المفضية  
إلى النزاع **قوله** المصرون لأنها قد استأجر للزراعة وأخرها **قوله** المصرون إلى أنه في حق ما يزرع يقتصر  
شئين أنه يبين أنه استأجر للزراعة وأنه يبين ما يزرع فيها **أول** فلا يفتقر إلى بيان ما يزرع فيها  
وأما الثاني فلا يزرع فيها متفاوت فلا بد من التبيين **قوله** يكلو يقع المنازعة ناطق إلى كل واحد  
الثاني فقط **قوله** المصرون فلا بد من التبيين **قوله** متعلق بكل ما ذكر فلهما **قوله** المصرون يكلو يقع المنازعة لا يفتقر  
لكل ما ذكر فلهما بخلاف البيع فإنه المصرون منه ملك الرقبة **قوله** فيجوز استئجار المشتري بها ببيعها  
لأجل التجارة **قوله** المصرون ما إذا انقضت والزراعة بقول **قوله** يعني في هذه الصورة لا بد منه أنه يتلجج  
الزراعة فهي مستثناة منقول المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
أما الثاني فظن **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
**قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
بعد هذا **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
أو تغديره **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
هما الوجهان الآخران من الوجهين الثلاثة وأما الوجه الأول فمزدك وحكمه وجوب المصلحة والخمس  
كما ذكره الشافعي **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
الوقت للفظ القدر في فخره **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون

أول جوار

أول جواب سؤال مقدم **قوله** العمل عليها مقدار من الخطه فحل أكثر منه فغطت ضمن ما أراد التقليل **أول**  
في شرح **قوله** المصرون يقتضي كل قيمتها **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
للمصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
أو المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
وذلك ليس يقتضي بالعقد فلا يكون فاد من فاد فيقع الضرب والكبح فبعض ما لم يمتد ولن  
سلما إن الأذن بذلك ثابت عرفا ولكن لا يتم أنه ثابت مطلقا بل هو مفيد بشرط السلطنة فإذا لم يتم  
ضمن كالمورد في الطريق **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
أن يستأجرها إذا ففقط لينتهي العقد بالوصول إلى الجيرة فلا يصح **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
عود إلى المالك **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
السبع انتهى أي بغير ذلك السبع الذي استأجره به وهو السبع الذي سلم الجار صاحبه مسجابه  
**قوله** السبع **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
**قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
أي لا يصح أنه في رواية **باب الإجارة الفاسدة** **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
بالعلم بالمعنى **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
من العقد **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
أن النبي عليه السلام احتج وأعطى الأجر إلى الجار وهذا أدل على حل الأجر لأنه لا بد من الأجر لا بد منه  
وصح بفعله **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
كذا في المحيط **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
الأحوال **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
**قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
الذي يقتل القسمة لأنه القبض التام الذي شرط في الهبة حاصل في الشائع الذي يقتل القسمة لا في المطلق  
فأصدر كشرعية والقبض الحامل فيها لا يقتل القسمة بغيره **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
**قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
عبد المحنة **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
على المحنة فكل ما جاز هناك يجوز هنا والعكس أيضا مع اعتبار أموره هنا هو جواز استئجار العبد  
بالطعام والكسوة باعتبار أنها لا يفتقر إلى المنازعة كذا في شرح المهدي **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
لهم أنه يقتضي الإجارة إذا خاف على الصبي من لبنها لأنه لبن الحامل فيفسد الصبي فلهما **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
به الإجارة كالمورد **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون  
ولهم الخيار للضرر عنها وعن الصبي **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون **قوله** المصرون















غايته انه على خلاف القياس في قوله وانما اخذها من المشتري يرجع اليه على المشتري بنحو ان يكون  
يومهم او حيث قال فصار كما اذا باع من جاني ومن اشترى من جاني **قال المصنف** ولو اخذها من جاني من  
الطلب او اى يتاخر عنه لتوقف الاخذ عليه قوله وهو ممكن من الاخذ في الحال من غير قوله  
ابى بن سفيان لو اخذها من جاني بعد ان ليس في الكتاب ذكر لبايل ابي يوسف بوجه من الرجوع فكيف يكون  
ذكر ذلك جوازا عنه ثم ان لم يخرج منه الجواب والكلام في ايراد ذلك **فصل في ما جاز**  
بالتأخير في فصل على وجه ان لا يكون له ان لا يوجر الى آخر الفصل **قال المصنف** لا ينعقد لما يقع في  
قيمة البناء **باب** فائدة انه لا يكون على المشتري سؤنة القلع قوله والمشتري اذا ارعج او الى في محل النزاع  
قوله وهذا اى ينعض البناء الحق الشفع لان حقه اقوى من حق المشتري ويجوز ان يكون هذا بياناً لما اورد  
الوجه هو الثاني اذا لا حاجة لنقض البناء الحق الشفع الى التعليل لحصول التعليل بقوله من ساكنا  
الى قوله فينقض **باب** ما يجب فيه الشفعة **والواجب** في واجبه اخبر انه في قوله لا نزع مراعاة شرط الشفع  
قوله او ينعض عليها بعد ان لا ينعض عليها رجل اجنبى بل عن عتق رجل عبداً **قال المصنف** اما اذا صالح عليها  
الرجوع يتطابق لانه اذا صالح عنها او اى على من صار الحق بالمبيع اى يعنى هو على وجهين **باب**  
**تبطل فيه الشفعة** **قوله** والاداء يستدعي خيره طلب الموائمة **قوله** لا نزع بقوله ثبت بالدليل الاول قوله وهو قوله  
لانه حق الشفعة ليس بحق منفرد المالك **قوله** والشفعة لفقد الاعراض **قوله** فلم يوجد الاستقاط **قوله**  
قائه قبل حق الشفعة الى قوله صحيح **قوله** لم ينعض كونه حق الشفعة مالا في عدم جواز الاعتراض عنها  
يرجع عليه النقص حتى انقضاء وعينم فلا وجه للنقض بذلك فاملوه من رواية ابي سليمان او الدار الى  
قوله والفرق بينهما وبين الشفعة اى على هذه الرواية قوله قبل هي اى هذه الرواية المذكورة في الكمال احاطة  
او لا حاجة الى ذكر هذه القول لكونه مذكوراً بقوله وفي الاخرى لا تبطل الكمال **قال المصنف** اذا مات  
بعد بيع قبل انقضاء بالشفعة او قبل تسليم المشتري الدار المشفوعة الى الشفع **قوله** فاما ان يكون  
قبل قضاء القاضي بالشفعة او تسليم المشتري الدار بعد ذلك **قوله** اذا سلم المشتري المشتري الى الشفع  
يكونه مالم لا فيكون له رتبة بعد موته كالمزوجه لانه يملكه بالشفعة كما يعينهم ذلك في تقرير  
الشراح قوله وانما كان الثاني فلهم ذلك **قوله** اى لو رتبة انه ياخذها بالدار المشفوعة وفي اشارة  
الى انه في قوله صاحب الهداية فالبيع لازم مباحة والاداء لهم انه ياخذها بالشفعة ولكن لا يتناول  
المراد بقوله البيع لانهم ان لم ينعض الدار للبايع ولا للمشتري بل يكون للورثة بطريق الشفعة **قوله** وقدنا  
الشفعة بالملك وقد زال بالملك **قوله** لم ينعض قلنا بدونه الراو لانه المصنف قال ولانه وانما قال ولانه مع انه  
لم ينعض عليه دليل آخر لانه في قوله وهذا نظير الاختلاف في اشارة الى دليلنا هناك وقوله ولانه لو  
المعطف معطوف على هذا الدليل **فامل** **فصل في منفعة** **قوله** لانه لكل بطلانها قائم مقام المالك  
في الخصومة ومجلس القاضي اولى فيه ان التسليم ليس بخصومة فلا حاجة الى مجلس القضاء  
**باب** **القسم** **قوله** وقدم الشفعة لانه بقاء ماله على ماله اصل **قوله** يختص الكلام

المراد بالوجه الثاني قوله  
ويجوز ان يكون بياناً لما  
هو

بما اذا كان

بما اذا كانت الشفعة للخليط في نفس المبيع وذلك غير قوله والمشتري في التجارة شرط البيع انما لم ينعض  
الوانه تكونه تجارة عن نزع قلنا وسكنى عن كيفية الانتقال اليهم وهذا صحيح وهو قوله وان ادعى الملك ولم  
ينكره كيف انتقل فانه كان الاول لم ينعض القاضي **قوله** اى عقار ادعى انهم ورثوه **قوله** وانما كان الثاني ينقسم  
بينهم بالانفاق **قوله** اى عقار ادعى انهم اشتروه **قوله** وانما كان الثالث تنقسم بينهم على ما تذكره **قوله** اى عقار اسكنوا  
عن كيفية الانتقال اليهم **قوله** جميعا ما انزل في قوله اى ينقسم ما عداهم **قوله** لانه في هذه النسخة قضاء على الغالب الصغير  
بما خرج من ماله في يد غيره **قوله** ولما قال انه يقول هذا اذا كان الكل في يد احدهما او البعض اذا ادعى حصتها  
**فصل في كيفية القسم** **قوله** قالوا لا يدخل في القسم الدانية والدمية اى الى الدار المملوكة في الزكاة  
لا تدخل فيجبها نقصانها بعض الانصبا بها بل ينجز النقصان بشئ من الزكاة **باب** **دعوى الغلط في القسم**  
**والاستحقاق فيها** **قوله** فانه كانت القسم بقضاء القاضي اى اى الجير يطلب حصتها من هذا اذا لم يكن المالك  
هو الطالب لوجود الرضا منه فلا يلتفت الى قوله في هر عين مسئلة اى الباطل وان لم يكن له صاحب الرضا  
واكتفى بالمسئلة الاول **قوله** ولما اكتفى بذلك الثانية عن ذكر الاول لانه احسن قوله لكن اعادة الزيادة بانه اول فانه  
ذكرهما فانه كل واحد منهما البينة بخلافه هناك ولم يذكر هناك كونه ذلك قبل الاشارة ولم يذكرهما  
**فصل في ما فرغ من بيان الغلط** **قوله** ويجوز ان يكون الاختلاف في الشايع لانه الحقين ان الختم يكون في الشايع  
غير مسلم لاحتمال كونه مقبلاً **قال المصنف** **قوله** صاحب المعدم نصفه ثم استحق النصف الباقي جرح مرجع  
ما في يد الاخر عنه **قال المصنف** **قوله** ما في يد هو الثلث فاذا استحق نصف الثلث مرجع ما في يد الاخر لانه  
نصف الثلث مع الربع يكون ثلثا **قوله** لو توفي الورثة من المالك اى من مال انفسهم **فصل في المهاداة**  
**قوله** ولا يدخل اى اذن **كتاب المارعة** **قوله** لا يبلغ في اخبر ان لم تكن الارض لواحده **قوله** ولا يعمل  
لا فرائض وهي باطله **قوله** وصار كمن استاجر جلا ليهدم داره اى لا ينعظ لانه ليس فيما عن فيه استهلاكه الا في الحال  
دون المال وهذا في الحقيقة استعادة المالك في النظر ليس كذلك **كتاب النبايح** **قال المصنف**  
الركوة شرط حل الذبيحة اى الى التي نه شاتها النبايح **قوله** والمصروف هو اختيارى اى لم يقل اختيارية بتناولها  
بانه تنجز من لاهم لانه لا ينجح باسما الاضنام ان تعطل المقدر هو وذا باجم لا تفعل ولا بد من مقدره اخرى  
بعيد قوله باسما الاضنام هي وهو حرام لقوله تعالى وما اهل بلغيره **قوله** وما كان يفعل ماله محظور اعفاد  
او اى ما في ماله يفعل للنفى **قوله** ماله محظور اعفاد موصول في محظور العكس **قوله** من جازى راس النبايح كالكتف  
او جراب اخر تسليمه **قوله** النبايح شرط اكلها **قوله** الجوزان اى ولو قال معناه شرط اكلها ما منه شاة ان يذبح  
ويؤكله الحيوان **قوله** لانه احسن **قوله** ولانه غير المكي ميتة **قوله** دليل اخر لشرطية التركية في قول الاول لم يذكر المصنف  
**قوله** اى دعوى كالكافي فانه يدعى ملة التوحيد **قوله** الميسر **قوله** اى هذا اذا كان لا ينعض البيع **قوله** اى اى  
اذا لم ينعقد **قوله** اى لا يجل في بيعته **قوله** ولا يكون قطعي في الافادة ضم البناء او لينة **قوله** الثاني يكون في الاستدلال  
ولا حاجة الى ضم الاول اليه **قوله** فانه اذا اصطاد سمكة جاز اكلها **قوله** لا وجه للتخصيص **قوله** المصنف **قوله** المصنف  
في الحرم اى يعنى **قوله** لا تقتلوا الصيد وانتم حرم **قوله** لا يراى بالاطلاق اطلاق قوله والحرم **قال المصنف**







على  
لكن الحكم الام ثابت  
بنياسه على الاب  
منه

ولا منافاة بينه وبين العفو او لو يمكن ان يجاب عن الاول برهانه آخر وهو انه معنى وجوب القصاص  
انه يجب على الامام ان يقتض به اذ لم يجوز الرأى الا القصاص ومنه العفو والدية في قولنا انما  
من ربه بغيره او بمعنى انه مقتضى الذمة انه يكون دماؤهم كدمائنا وهذا المعنى صريح في حديث آخر  
وله الى قوله حق يعطون الجزية ان لم يقيموا هذا الحد القتل يقتضى انه يكون المبيع للقتل هو الجزية  
وله ويخبرنا عن السؤال عن كيفية قتل المسلم الحر في ان لا يخرج يكون بقتل المستامن قوله لا  
يقتل الا نساء بولده او اشار الى حق العبارة الا نساء لا الرجل ليعلم الامم والاولى لا الدون ليعلم  
البنت والاولى في الحديث يعلم والاولى على التغليب قتل اولاد ولدان الاول والاولى هو البنت  
له وارث غير المولى بعد ان ترك وفاء قوله ان حكمه المذكور في الكتاب لعله هو ما اذا لم يترك وفاء  
وله ورثة احرار فاذا وجب القصاص للمولى اتفاقا لموت عبدا لانها في الكتابية فلاون  
وجب القصاص له اذا لم تكن له ورثة او كان له ورثة ارقاء بالاولى فيمكن استدلال الشافعي  
بالحديث واستدلالها بالعقول لانه الحديث ينافي قوله ما يستوفى حر او وكذا الدية منصوب  
عطفا على الحارة او انما لم يرد في جواز رفعه عطفا على رواية الكفاية **فصل منه شهر على المسلمين**  
**سيفنا قال المصنف** في الجملة لا يوجب الفاء في جواب اما على الشدة في قولنا انه قتل  
او الحق الكلام ولا في حقيقته رضى الله عنه **باب القصاص** قوله وقد ذكره مرة في التيسيل باب  
ما يوجب القصاص والاولى يجب **فصل قوله** وما غلبت قوته من الفساد يوجب فجرة فيجب  
القصاص تحقيقا لحكمة الاحياء **او يلزم** منه انه لا يجب القصاص اذا قتل منفرده ابد منه الاجتماع  
لذمة وقد سبق انه حكم الفرخ في الغالبية ومنه النادر وهذا شرع الحديث في شرب الخمر ومنه شرب  
البول لولا فانه لو لم يجب الا في قوله ولا لولا لم يجب الا في قوله او وجه قوله لو لم يكن بينهما ما تله لما جاز  
الوقية انه هذا عرف بالشرع على خلاف القياس كما ذكره الشافعي ولا يلزم منه وجود المسألة  
وقد اعترف به فيما سبق حيث قال والقياس لا يقتضيه لا نقاء المساواة قوله ولا زيادة على حقه  
او لو لم يلزم من اجتماع استيفاء كل منهما حقه وليس بصارفا لقوله فعلى هذا في كلامه الاكل  
**باب الديات** قوله خمس وعشرون بنت محاض او بنت على النصب لانه غير محاض  
الى نسعة وتسعين يحى بالنصب وبنت محاض وهي التي تم عليها حول او بنت لبون او وهي  
التي تم عليها حول او قوله حقة او وهي التي تم عليها ثلث سنين في جدعة او وهي التي تم عليها  
اربعة سنين قوله واربعون سنين او وهي التي تم عليها خمس سنين في لول الحفلات جمع خلفه وهي  
الحال من النوق او في النهاية رجمها محض من غير لفظ او قد يقال حلفات فعلى هذا التفسير طاعة قوله في  
مطوقها او لادها صفة مقررة كافي قوله عليه الصلوة والسلام ما بقية الفرائض فلاولى رجل ذكر انما  
فما ذكره الشروع مخالفا للفرق الجاني بين الصفة المقررة التي تادها الصفة المؤكدة في الكفر وبين الصفة  
الطائفة لولا انه دية شبه العمد غلط او اعلم بذلك انه جازي لتعليق روى عنهما في لو يجوز

ان يركب

ان يكون حاله الضحية الذي في قوله في الخطا او هو ضحية الدية ويجوز ان يكون حاله الدية على قوله ويجوز  
الحال عن المبتدئين ان البق بحال الخطا او او ما رواه ابن مسعود روى عنه عن الوجه الذي ذكرنا قوله لما  
روى ابن عباس روى عنه في قوله فغارضا يحتاج الى تاويل في فغارضا يحتاج الى تاويل في فغارضا يحتاج الى تاويل  
لكنه متيقنا فلا يحتاج الى التاويل وقال زيد بن ثابت روى عنه ثلث الدية وما فوقها يتنصف وما  
دونه لا يتنصف قوله واما ما ذكره في ديات البسوط عن زيد بن ثابت قال فيه يدخل بابعده فيما قبل ولا  
قال فانه زاد على الثلث ولم يقل فاذا بلغ الثلث فافوقها قوله وهو ليس بحجة او اي عندنا **فصل**  
**في الشجاج** قوله ان قطع الجملاد بدنه للشجرة او في مخالفة للهدايق والثاني هو الباضعة وفيه  
مخالفة ايضا قال قاضي خايم والغوى على هذا اي على هذا التفسير في هذا هو الاصح او اي هذا  
هو الاصح في نفسه جركة العدل قوله وفيه على ما اشار الى قوله ولا في قطع الكل تقوت جنس المنفعة  
او ويجعل ان يكون اشارة الى ما سبق منه قوله والاصل في الاطراف انه اذا قوت جنس منفعة على الكمال  
يجب كل الدية لا تلوذ النفس من وجه قوله وعن الجوهري في قوله هذا الى قوله لانه الاصل في كلام  
صاحب الهداية بعينه متعلق بمسألة قطع السن وبنائها لا بمسألة التاكل فالاولى ان يصدق عليه لفظ  
قوله ويضرب به بينه وبين ما تعلق بمسألة التاكل فتقوله تقوم من كلامه وهو تفعل بى المفعول في ضمير المنفعة  
عائد الى المقتل وسنن والوضع منه بيان وجوب الحكمة للام الحاصل في قطع السن لانه معنى في اصلح الهداية  
يجب حكمة عدله لوجود الاصل في قطع السن والمبادر منه وجوب الحكم لنفس الاصل الذي هو الوجه ويزد  
عليه انه ما يجب بمقابل الرجوع انما هو جنس الرجوع لا جنس المال الا يرى الى انه من ضرب رجلا ضربه الشرع ولم يأخذ  
منه المال فالتاخير قصده الى انه وجوب المال ليس بمقابلته ذلك الرجوع بل بمقابلته ما نقص من قيمة المقتل من  
سبب ذلك الوجه فاصل كلامه انه المقتل من سنة يقوم واسبوب هذا الاصل اي يعتبر قيمة تارة مع كون هذا الاصل  
غير مقارنه ويقوم به هذا الاصل اي يعتبر قيمة اخرى مع كون هذا الاصل مقارنا لا فينظر الى ما نقص من قيمته  
بسبب الرجوع ويقتض منه هذا هو قوله كلامه على رضى وامرنا وهو كما ترى ينافي الاجماع في التقييد ببعض الشايع  
**فصل في الجنين** قوله وقيل لعنه وقع سهوا منه الطالب وكان في الاصل اذا كان غسامة فتليد لكن  
على العاقلة لا بد منه قوله فيما سيجي الواو العواقل لا يفعل ما دونه غسامة فانه يقطع عرق احتمال السهوا في  
وهو مثل هذا دمه بطلان ظل دمه اي هذا هو المصداق اذا كان ثلث الدية او اقل او اكثر او في بعض النسخ او اكثر  
وهو صحيح وفي بعضها ان اقل اكثر من نصف العشر وهو صحيح وما في الكتاب غير الصحيح انظر في شرح الكوكب وهو  
او ما ذكره في هذا الفصل قوله وثلاثة ايضا **باب ما يحدث الرجل في الطريق** قوله ولم يعلم العقله غير ما قال  
قوله لم يعلم انما هو ايضا والطريق عام وقد علم ايضا الامور لا يتناول ذلك لعدم الاخبار قوله  
بعد حقه لولا انظر لانه قوله فقط به معطوف على قوله فسقط على انسانيه وذلك لا يشتمل العثرة به قوله  
عبارة على انسانيه انما هي في مسألة الاصل اعني الجمل في المسألة الثانية اعني مسألة اللبس والرد في اللفظ  
قوله فقط به في المسألة الثانية لا الاولى ولا يخفى انه في كفايته شامل للوجهين نعم انه في الاول ليس كذلك في كلام



ليس فيها فاعلم ثم اقول لو سلم انه الكلام فما فلو لم يرد الشكول لهما لانه النقص بجعل انه يكون في السقوط  
عليه فانية عدم شمول بعض من النقص ثم ذكر مسئلة النقص استقلوا بوقوله وكذا اذا سقط لا يجوز  
كونه الكلام في المسئلة الاولى فاما في بعض الشروع جعل قوله وهذا اللفظ اشارة الى قوله فنعطيه  
لم يضمن وهو بالنسبة الى الرداء فاسد لانه مررت الاشارة بسقوط الرداء عليه غير منصوص الى لا يخفى على  
الناظر في الهداية انه المراد ما ذكر في بعض الشروع وقوله بالنسبة الى الرداء فاسد قلت لانه ذلك وقوله لا يثبت  
الاشارة قلت لعل الرداء يعم لمثل اللبس والجراف او ان الكلام على الوضو والتقدير على انه لا يبعد في انه يكون  
سقوط الرداء على اشارة سبب المنة فاعلم ولا يختار الا سبب فانه لا يكون الا سبب فانه لا يكون الا سبب  
او نام فيه في اثناء الصلوة او في غير الصلوة لا يقال شمس الاثمة السرخسية في الجامع الصغيرة والصحيح في الهداية  
انه الجواب على قوله في حقيقته رده لانه لا يضمن كذا في النهاية **فصل في الحائض المائل قوله** والشك هو  
التقدم دون الاشهاد في ولا حاجة للاشهاد في الدنابات عند الاشارة الى الجواب في الجواب وقت المطالبة بدون  
انه يشهد بها المطالبين ولما جاب القياس فمن انه لا يضمن احد منهم شيئا ولا يراه القائل انهم كرهوا  
اما في ذلك كره جاب القياس وليس بل هو وجه القياس فالصواب ايراد الراء بانه فنية كذا اخرى هو  
قوله والجواب فالصواب انه يترك لفظ الجواب للاستغناء عنه بما سبق ويقال فهو ان الاشهاد في فاعلم  
قوله وطالب بالعرف بينا وبين ما اذا وقع الجناح على الطريق فنقص انسانيه بنقصه ومات ثم نقص جمل القتل ومات  
ان لم يظهر له وجه في عدم تصور صدق النقص بما اذا وقع الجناح على جمل ثم نقص بذلك القتل انسانيه فنعطيه  
بل صدقها بما اذا نقص بنقص الجناح جمل فنعطيه ثم نقص بذلك القتل انسانيه **باب جنائية الهيمية**  
**والجنائية عليها قوله** وهو ان في الظاهر يقال هي في العلم ان جنائية الدابة لا تجوز في وجه ثلثة لانه ان هذا التفصيل من  
جنائية الدابة سبب ذكره في الكتاب متفرقا او سبب متعاد في صورة السير والوقوف وفي صورة الركوب  
اذا كانت او نخت قوله اذ ليس له ايقاف الدابة الا في تقليل المقدري في صورة الوقوف والركوب قوله لا بد من اشارة  
تقليل الضمان في الصورة لا يمكن التوقف في خلاف ما تقدم وايضا اذ لم يمكن التوقف لكون متعديا  
فكيف يضمنه الذي هو المصنف في الضمان على الرابط او العجبة في الضمان في الضعيف في القوي مع ان  
المناسب العكس في فلا يجب عليه جزاء المباشرة ان فرض مباشر الاشارة الى منع كونه مباشر الاشارة الى منع كونه  
الى الركاب كما سبق بل المباشر هو الوط **باب جنائية المملوك والجنائية عليه قوله** قال واذا جنى العبد  
جنابة خطأ او اذ ان قلت مقتضى هذا الدليل انه لا يذكر في باب جنائية الهيمية ما يتعلق بالعبد لانه ليس قلت  
نعم لانه استيفاء جميع مسائل جنائية الهيمية انقضى ذكره في الباب السابق في كونه جوب الدين في ذمته او اذ ان على  
احد النسخين فالمناسب ان يقال وتبين المصنف ذلك بقوله بخلاف الذي فانه في قوله وان لا يثبت بالشك  
كما تقدم في هذا الجواب في التحقيق جميع عا ذكره المصنف الى وجه آخر فليس هذا في التحقيق جوبا عما ذكر قوله  
فما من جانب المولى ان لا يضمن وجه النقص بما ذكره المصنف في قوله ان شئ من جمل من صفة المولى التي توضح  
العظم اي تعينه من آخرة هاشم او هو التي تكسر العظم في آخر منقطة او هو التي تغفل العظم بغير كسر اي تحمله

النقص في  
الركوب

قوله لانه

قوله ان من جنى ثبت بنفس العقد وهو تعليق الفتق بالاداء في قوله لا يضمن جرمه من منع الفتق عند  
اداء العين المشروط وهذا التغير في اللفظ لا يوجب منعه من ادائه من غير ان يضمن الفتق عند  
ملكه بل هو استلزامه اذا وجد المانع من الرجوع فلم يبق له ان يدفعه اليه ثانيا فكيف لم يكن هذا اختيارا  
للفائدة لانه لا يضمن به فاقصا صار فاقا الفضاة حصل باقته سائر الا لا يخفى انه لا حاجة الى مثل  
هذا التعليل فانه رضى المجزى عليه باقته شي كان يجوز حتى يجوز ان يضمن فاعلم قوله لا يضمن الجمل يخص  
بالمالك فاعلم الوط دليله على اسكات العين في ان الملك للملك ثابت في ما دام لم يدفعها فالوط  
وانه اختص بالمالك لا يمنع حق النقص لانه تجوز للشري الملك ولم يوجد في يد جنابة او لا يخفى  
انه اذا دفع العبد الى ولي الجنابة يكون العبد ملكا لا يتجدد الملك حاصل في ايضا ولم يوجد في يد  
جنابة حتى يتابع للفرار فالدليل مقتضى قوله وضمانه العبد ان يضمن سائر الفتق ونصيب الاخر الى  
القصاص قوله في بطلان الاداء في المولى لا يستحق عبيد **باب فصل** قوله اي في اذ كان له في  
غير المولى وفي هذا التفسير يكون الكلام لغوا فاعلم قوله في قوله اي في نفعه الاستيفاء في قوله ايضا في  
والدية للمولى في قوله لانه في **باب غصب العبد والمدير في العبد** قوله باق هذا مخالف  
منه هبنا الى الدليل في الفقه المسئلة والدليل غير ما ذكر في فاعلم مقتضى الضمان فلا يبرر عن الغاصب  
قوله وفيما في الغصب وانما في سبب الضمان لانه سائر فعل المولى كانت ما نفعه الضمان بسبب التلف بفعل  
المولى في الدية الحقيقة واجبة الرفع او في قوله ان الجنب لا يضمن الغاصب في نظر فانه الجنابة الثانية  
وان حصلت في الغاصب المولى في نظم نظره وفي وجهه بالتالي لكن اخذ المولى منه حكم الكلام  
في الاخذ اذ مرة **باب القاتلة قوله** وفيه انه لم يكن الظاهر شاهدا له فذهب الى انه جازي  
كذلك هبنا غير انه يذكر البين في قوله الشافعي يرد البين على المدعي انه لم يكن اهل المحلة حين رجلا  
في صورة عدم كونه الظاهر شاهدا له فاقول فانه لا يضمن بالدية عليهم في هذه الصورة وقائلة في البين  
في سائر الدعوى عنه القضاة المدعي على المدعي عليه **باب الفصل** قوله لانه على كلام جمع بين الدية والقاتلة في حيث  
ابن سهل وفي حيث لم يولد لانه في على الطلب فانه الجمع بين حلف اهل المحلة وجوب الدية عليهم لا يجمع بين  
مجرد الدية وآخرة الحية على رواه الاكل وغيره صريح في ان الدية في هذه القضية كانت من الال الصدقة **باب الفصل** قوله  
ما شئت الى قوله في قوله بالقتل هذا الجواب لا يمتنع في صورة دعوى المولى القتل الخطا على اهل المحلة فانه انما  
ليست بهذه القاتلة لعدم وجوب القصاص عليها اعترفا به فاعلم **باب الفصل** قوله لانه في غير  
رواية الاصول الى قوله على واحد غيرهم او على ابن يوسف في هذه الرواية عنه بالقياس وقوله في الاحتياط  
جواب عنه يدعيه قوله بخلاف اذا ادعى على واحد غيرهم حيث قال في دعوى قصاص المولى فلا حاكم ان  
نظره البين فانه من النفس بانه القصاص وانما في كل في النفس من حيث يقر او يخطى وهذا عند ابن خزيمة وقال  
ابن يوسف ومحمد بن الاشعث في الالة النكول في افرافه شتمه عند ما فلا يثبت به القصاص ويجب له الاخصصا  
اذا لانه امتناع القصاص لغيره من جهة من طيلة كذا في آخر الخطا والمولى بالعقد اوجب بانه ان يطعن الجاني العترة

الجواب عليه











حاشیہ لکھی ہوئی ہے  
زکریا آفندی صاحب

کتاب الجہ کتاب الاجازت کتاب الکاتب کتاب الولاء کتاب الاکراه

کتاب الجہ کتاب الاجازت کتاب الکاتب کتاب الولاء کتاب الاکراه



**المهمة** قد مر بيان وجه المناسبة بين تكميل العين ما عوض في  
 الذي ليس بين وهو ظاهر وتبين تكميل الالاء هو الحسن والتميز ورمز  
 التكميل ان يكون حالا فلا حاجة الى التقييد به لان الوصية او جعل المال في ذمة  
 يتبا ورمزها ما لم يمنع مانع وانعزض على هذا التوفيق بالمهمة بشرط العوض حسب  
 بان المعنى ما شرط عوض فلا انتفاء وجوز انه لا يرفع النقص او في صورة  
 النقص في العوض وهذا شرط ايضا فلا يجوز الا ان يقال التوفيق للمهمة  
 ولا توقف لتحقيق ما بهية المهمة على شرط العوض وتحقق بعض افراد ما شرط العوض  
 في ذلك فثبت ان الالكاف بغيره مفقود السبع فلا يتحقق التوفيق به وقد مر التوفيق  
 ان المهمة عقد يتحقق التكميل فلا يتحقق بالركوة لانها ليست من العقود ومترتبة  
 بالكنة الكسنة واجماع الاله والمعقول على ما به بعض النقول وفي كلام صاحب الزاوية  
 فصورها لا يخفى والامام الرضوي ايضا لم يحسن حيث قال في مسنده وعنه من ذلك  
 بالاجماع لانه قصر على الاجماع فقط وكلام المصنف ايضا مما يلوح عليه ان الاله اعلم  
 بحقيقة احوال بعضه لم يذكر الاجماع وبعضهم ترك الاجماع والمعقول قول فلا يتحقق  
 لقائل ان يقول انه عقد تبرع يجب ان يتم بالتبرع كما في ذكره في الالاء في المحل والمال  
 فقول الواهب يجب حيث فانه تكميل فتم بالمعقول والقبول شرط ثبوت الملك للموهب  
 حتى لو قيل ان لا يجب فيه هب ولم يقبل الاخر حيث وفي الالاء فانه تركه الاجماع  
 والقبول او توافقه ما في الكافي وفي بعض النسخ ووجه البداهة كون القبول كذا هو  
 القبول وليس بركن احتسابا قالوا وعنه اختلاف في نظره فيما لو حلف ان لا يهب  
 ومن قال ان القبول ايضا ركن قال انما يثبت المستلزم المذكور لانه انما يثبت نفسه  
 عما هو مفقود وله وهو الالاء بالقبول لانه فعل كغيره ويتوجه عليه ان القبول ليس  
 ايضا فعل غير وهو المستلزم مع انهم جميعا على عدم كونه هناك فيما لو حلف لا يهب  
 فواجب ولم يقبل الاخر فثبت من الالاء وجه ان يقال وجه كونه في باب المهمة هو ان الوض  
 عدم اطلاق الساقية والسماوة وقد وجه بالاجماع في هذه النسخ ان الوض فيه افا  
 الملك من الجاهل فثبت ما لم يحصل هذا الوض وكلام بعض الترميزيين بهذا لا يخفى  
 عن الاطرار في التوفيق بين اقوال المصنفين في الالاء والامان والرسن وطبقت ما في

صاحب الزاوية

صاحب الكافي والاضاح

صاحب المحل

لكن يقال ان المستلزم هذا وقوله في المعقول  
 التوفيق كما في النسخة التي في المحل  
 يوجب في باب الوض وكذا في المحل  
 صاحب الزاوية ومعه  
 حذوه في الشرح  
 مسند

ابن كلاب

خدا داد

صاحب الزاوية

في بعض النسخ ووجه ما يحتاج الى اثباته قوله في هذا المعقول ولولا قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا يجوز الهبة الا بمقابلة له فثبت ان الهبة لا تكون الا بمقابلة له  
 عليه السلام كما حكاه عن بعض النسخ في قوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز الهبة الا بمقابلة له  
 فثبت ان الهبة لا تكون الا بمقابلة له او قصدت ما ثبتت اعتبار الهبة في العقد والمحل فيها  
 واحد وقيل انها يكون هذا وليس لو كان المراد من الهبة التبرع فثبت ان الهبة لا تكون  
 عدم اطلاق المقابلة بل من والاذى له وانت تعلم ان هذا خلاف الظاهر لفظا ومعنى وحمل  
 الالاء على ما يتبادر منها وجه لا ان يمنع مانع وما ذكره هذا القائل لا يصح ما تقدم قوله  
 الزاوية في تبرع به فثبت ان الهبة لا تكون الا بمقابلة له او قصدت ما ثبتت اعتبار الهبة في العقد والمحل فيها  
 وان الواهب سبيل في نفسه ولا شك ان الواهب في حق الرجوع بالقبول والقبول  
 يعطى التبرع فلا يرد له التبرع بل يرد له التبرع انتهى ونحن نقول ان الالاء لا يخرج بالرجوع  
 الرجوع بالقبول او الرضا على ان نقول هذا الكافي جازم في قوله والى ذلك يحتاج الى وجوه  
 التبرع فانه في ملكه وهذا لا يجوز بدون تسليم فثبت ان الهبة لا تكون الا بمقابلة له  
 فثبت قوله في الوصية هذا موافق لرواية الالاء ايضا وفي المبسوط ان الهبة بالوصية والمال  
 في بابها ان عقد الهبة لا كان تبرعا له وقيل يرد عليه ان الهبة انما يحتاج الى التبرع لا الهبة  
 على ملك قوي فلا يوجب الهبة الا بمقابلة له او قصدت ما ثبتت اعتبار الهبة في العقد والمحل فيها  
 والملك يرد له التبرع فلا يحتاج الى التبرع ولا يصح الالاء في الهبة كقوله في بعض النسخ  
 فظاهر وقد يقال قوله في المبسوط ان الوصية مستغن عن الهبة لا بالنسخة في قوله في الالاء والوجه  
 ان الهبة عقد تبرع من كل وجه والوصية تبرع من وجه اريد من وجه فقوله بالتوقف بالاجماع  
 دون كفاية قوله وحق الوارث من غير ان الوصية الوصية باكثر من التبرع بعد ازالة  
 الوارث بنقص المورث ويكون تكميل الهبة من الوارث وجه الوارث وجه الوصية بالقبول  
 لا يحتاج الى الالاء قوله ولما في بعض النسخ وجه الاحتجاج وهو ان الهبة تبرع التبرع  
 الى القبول في السبع على ما ذهب اليه بعض الترميزيين فثبت ان الهبة لا تكون الا بمقابلة له  
 بالقبول بعد الحجب كما لا يخفى اذ الاله المستلزم بالقبول بعد تكميل الهبة بالاجماع  
 شرط العقد فلا يتوقف الهبة بدون القبض عقد فثبت ان الهبة لا تكون الا بمقابلة له  
 حوكمة به وبما في النسخة الالهية وبما في هذا ما سبق من قول المصنف ويصح

ذكره الشرح وغيره من النسخ الايضاح  
 وذكره الامام الرضوي في الاسرار  
 وذكره بعضهم في هذا المحل في كتاب  
 بل ذكره اقرب من الصواب  
 مسند

خدا داد

قوله والى ذلك يحتاج الى وجوه  
 ههنا بخط الالاء مسند



يجب في قولنا في بعض الشروح فيجب بالواجب عقد تام بدليل انه لو لم يكن له دليل  
 على التمسك من مائة لا ينعى عدم ما يثبت كاشف بنوعه على ظاهره انه لو كان كذلك لما كان  
 بغير دليل انما يثبت لقيام عنه وتوكله بدليل انه لو وصف ايضا غير هذا هو كاشف منا فذكر  
 من المصير الى ان يقال ان لا اوان يجب بالواجب عقد تام في حقه وسطر عقد في حق الموهوب  
 له من حيث انه شرط لا يتوقف من حيث انه عقد تام يتوقف فيما وراء المجهول على القبض  
 فلو ما قبل القبض بغيره القبول وليس به حقيقة بل يمكن ان يقال انه يؤول الحقيقة  
 الى ما ذكره فذكره واذا انقضت بهو لائق في هذا المقام ظهر عندك ان ما قيل اولاً  
 فكن على بصيرة تامة هذا اذا جعل قوله في الهبة مستقلاً بالقبض او اذا اتفق بالقبض  
 بعضهم من كلام العلماء حافظ الدين السبكي والامام الزينبي والامام الحارثي من بعض الكتب ايضا  
 فلا يكون اسهل من قبلنا من قول بعضهم لعل المراد ان لا وانت جدير بان ما ذكره اولاً  
 من ان لا يصح ما هنا وهذا لا يحتاج الى التنبية وما ذكره ثانياً ايضا كذا لان هذه الهبة هي  
 الزاوية والحق القبول من قبض متعينا عنه والا فلو قبلت فصولاً في حق الموهوب  
 مما لا يرد منه كما عرفت على ان تلك الهبة هي من قبضه في حق الذخيرة وعن ابي يوسف  
 انه لا يجوز فلو قال الامام صدر السريعة اي اذا قبض المجهول اذن كان قبض لان الهبة  
 الاذن انتمى لغيره وليلا وان اقتضاها وصورة وما ثبت بالضرورة فقد رتب  
 فبقطر على كسب هذا ظاهر ثم ردا ما اورده عليه من ان دلالة الاذن مستمرة فلو  
 التمسك بها في احدى الصورتين دون الاخرى قال ايضا من الاخر في جواب عن بحث  
 ان في كلامه ان المقصود بالبيع المحج وكذا في قول ابي بديع تسليمه على القبض المقصود  
 بثبوت الملك لغيره الا انه بعد وصوله الى التمسك مما لم يصل اليه يكون له حق الاسترداد  
 قوله بخلاف ما اذا قبض بعد الاقتران في بيعي انما اتبعت التسليم في بيع وجوبه لان  
 التصرف في ملك الغير لا اذن لما قاله القبول ونسب له من ثلثه والعنوان بغيره لعدم  
 اعتبار المانع فيما نحن فيه ايضا بغيره لعدم اعتباره بعد القبض في الحقيقة  
 لعدم الاعتبار الا اذا اذن صريحا فيكون محال لعدم اعتباره لعدم اذنه  
 تدبر في دفع ما قبل الا في حيث توقف الممكن لان جميع المشتريات قوله لان الاول  
 صريح فيه قبل وقد تقدم لنا القول في وجوبه من ابعث كلامه فذكر قوله قال عليه السلام

قاضي زاد

وكول القبض

ابن كليات

قاضي زاد

الرفز والعارية

اكمل اولاً ولا تترك في الامام الاتفاقي اكل اولاً ولا تترك في الامام الاتفاقي اكل اولاً ولا تترك في الامام الاتفاقي اكل اولاً  
 قال الامام الاتفاقي في ذلك فيما ذكر صاحب الهبة نظر وقال بعض العلماء لعل المراد من  
 الى ما علم عنه جعله مستقلاً ما هنا على ما ذكر في التلويح ثم ردا ما اورده المولى يعقوب  
 في خواصه شرح الواقعة انتهى وتوكل في ردا ما اورده المولى الاتفاقي وتنبه البعض  
 فحانه انفق له النظر في هذا المقام الى كلام الاتفاقي قال في الحيط البرماني ويوافقه ما في  
 الاتفاقي ولو قال في هذا المقام فان في قبضته فهو به وقال الامام السبكي  
 في الحيط الامام يحيى التميمي والابا حقه فاذا ذكر بعض عقبيه ولعل ان المراد التمسك  
 وعلى هذا التفسير لا يرد النظر المذكور ولا يحتاج الى الجواب المرد على ان لا يتقبل  
 ذكر المفعول الثاني في الآية المذكورة ايضا او المعنى طامناً وسطاً ما يعمون فذكر  
 ان مراد الذكر للفظ في الكلام وتعلم عند الامام قوله ما قبلنا قوله لا  
 الامام تملك فيه ما قال بعض العلماء واعلم انه جعله كغيره في القول عليه السلام  
 عرفت في قوله ولو لم يرد بعد ذلك وان المراد من قوله ما قبلنا قوله عليه السلام  
 والمفهوم من الحيط ايضا هذا قوله او كونه من الموهوب الكسوة اسم القبول في عا  
 المصدرية كما في الكف فلا يجوز الضعف فيما **قوله** وتحت هذه الآية كانت  
 آية لم يظهر اعتبار اخو شل ان يقوى الهبة او ينسب الى شيء لا يمكن الانتفاع به  
 عينه تدبر قال في الحيط البرماني في المنحة اذا هبت الى شيء لا يمكن الانتفاع به مع بقائه  
 فتمت والى ما يمكن الانتفاع به مع بقائه عينه فعليه وكذا في ان يقول قد سبق ان  
 ما لا يمكن الانتفاع به مع بقائه عينه فرض فاجبه كمال الهبة على ان ما ذكرنا من كونه  
 فرضاً في الحيط ايضا فثبت من زيادة التفصيل لطيف من شرح الاتفاقي ويمكن القول  
 لا استبعاد فيه لان المنحة شائعة في كل عطية تملك كانت او اعادة بخلاف العارية كما  
 ذكرنا في اول العارية انما في الاصل تملك ثم تستوفى كوعطية وفي المنحة  
 ان يعطى الرجل الرجل ثمة او ثمة لغيره ثم ردا ما اورده المولى  
 حتى فسر كلامه اعطى شيئاً انتهى فليكن هذا يكون ما ذكر في الحيط وجه فذكر **قوله**  
 لان قوله سكتا سورة او المفعول لا يصح تفسيره ونعت الاسم قال الاتفاقي والاول  
 ان يقال في ذلك وانت جدير بان ما ذكره ايضا لا يتم بدون ملاحظة ما ذكره من عدم

سعد بن جلي



ماج الشريعة

الفعل نفسه الامم وقيل في السبعين ان قوله سكنها فعل في طلب من يصح نفسه القول المحم  
 وفيه ان كون سكنى فعل في طلب باعتبار كونه حلالا لا يمنع كون سكنها نفسيا باعتبار كونه  
 قول المحم وراعيه على انه صار في هبة سكنى ايضا فثبت **قوله** ولا يجوز الهبة فيما يتم  
 قال الشيخ الاكوف فالتكليف هو ما ظر الى قوله اولا لا الى قوله وما لا وجب وقوله والا فلا  
 الى قوله ان يحتمل القسمة لا الى قوله لا يحتمل القسمة قال الامام المصنف في جوابه زاح ولا يرد  
 بقوله لم لا يحتمل القسمة انه لا يحتمل التجزئ في نفسه لان ما من شيء في الدنيا الا يحتمل التجزئ  
 وانما يرد به ان المنفعة بقوت اصل القسمة والتجزئ في كماله او بقوت جمل المنفعة  
 كما في الحكم سمي وهو ظاهر لان في قوله لان ما من شيء في الدنيا الا يحتمل التجزئ من قول المحم  
 على المتأخر فاما في قول القائل بفسخ ما يكون كل واحد من قسمتيه منفعة مستقلة فثبت  
 الطرد في غير القابل بقوت القسمة اصل المنفعة او جيب **قوله** وقال في كونه في الوضوء  
 قال بعض العلماء يعني المضاف على اشتراط القبض وعدمه **قوله** ولا يخفى عليك ان واو  
 القبض على وجهه كما يفهم من السبب في قوله عليه او وادع بعض قائله والله  
 في تجزئه الزايم شيئا لم يرد في قوله فثبت ان قوله على هبة المصنف التام القسمة فثبت لا يجوز  
 ان يكون راضيا بالملك المصنف وينتفع بالملكية كما في ما لا يحتمل القسمة فيكون ذلك  
 محال ولو جوزناه رتفع هذا التعليل وادع المصنف ان قوله لا يحتمل القسمة فثبت لا يجوز  
 ان يرد في ما قيل ان يعلم انه اذا طلب تركه لا ينفعه اباؤه وما ذكره هذا القائل بقوله  
 على ان له يرجع الى القائل به او يجوز ان يوجد شيء من موانع الرجوع هذا وبعض  
 ههنا كلمات لا طائل تحتها في عرضت عن ايرادها والتوقف عليها قال القائل  
 الامم وهذا هو حواره الى قوله فثبت على ان السبعين لا يبطل التبرع وقيل في نفسه  
 من وجوده وليس شيء اما الاول من ان الامة بهذا الى الكواثر المصنف وهو المصنف  
 في الكوثرين باعتبار كونه عقد متين يجوز في المصنف وغيره وبالمجمل اشارة الى الكواثر  
 مقيدا بالرجل المذكور وهو قوله لانه عقد متين لا واما الثاني فوجهه ظاهر  
 من ان يخفى واما الثالث ايضا اجمال ما ذكره المصنف من وجهه كما يظهر من القائل بالسطيف  
 فثبت من المصنف **قوله** ولهذا اعتن حواره قبل القبض يعني انما اشتراط اصل القبض  
 في الهبة كغيره من الامم لم يتبرع به والتوسيع ومثل هذا موجود ههنا ايضا وهو

صدر الشريعة

سورة طه

حواذو

ماج الشريعة

ماض زاده

وهو لزوم مؤنة القسمة على تقدير صحة الهبة فيما يقسم المصنف هذا هو مقتضى الواجب  
 كما في ذكره الشيخ الاكوف في قوله ولما باه بئنه فيما لم يتبرع به جواب سوال هو المصنف  
 لانه وفي غيرهم وقال بعض المصنفين انما يمنع اذ الامام في عقد الهبة التام وقيل  
 الجواب الذي ذكره في مؤنة القسمة جواب عن هذا ايضا فثبت ان غرضه من ذلك ان يثبت  
 هذا في غم ورو وحقه السابق وقد عرفت في ذلك ونحوه لغو الغافل من حذائه لان  
 مدارج الواجب مؤنة القسمة ايضا بسبوع والانتفاء بالتأخر فثبت ان لا يحتمل القسمة  
 فاما ما ذكره في دفع حجة ما لا ينبغي العيب كمن على بصيرة وقال الامام الاتي في جواب  
 الصيوان يقال **قوله** اذا طلب احد الشريكين الانتفاع في نوبة ليس له في نوبة غيره في  
 وان يقسم الا لانه في كل من القسمين شيء آخر لا يلزم ان يمانه في جميع الاحكام فثبت ان  
 الامام ما عرفت من قول المصنف لان القبض القاصر هو الممكن بان الرخص شتر طائفة من  
 الكامل فم يجوز من المصنف مطلقا ولم يعتبر القبض القاصر من كل الفرق بين الهبة والتبرع  
 مع ورو وثبت هذا النص اعني قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا بقبوضته في الرهن وهو قوله  
 تع واما في مقبوضته مستطرا في قوله العقود الصادرة عن العقبان كسبها من الهبة  
 مما يمكن حكم الرهن الجلس العام والاشتباق الكامل لا يقبل ذلك لزوم الهبة  
 وحكم الهبة الملك المصنف يقبله كما فيما يمكن تفكيكه وهو لا يحتمل القسمة فثبت ان الهبة  
 وفي قوله والفرق الا اذ هو خاذا لعمه وكان حقا ان يقول مع وجود النص في الهبة فثبت  
**قوله** والقبض في غير مقبوض عليه قال الامام الاتي في كمن ان نظر في القبض غير مقبوض  
 عليه في الصرف لم يعلم كواب ما ذكر في بعض المصنفين ولذا في احوال والى وكواب في  
 وعند وجود السبعين والحق هو السبعين عند القبض حتى لو وهب لغيره وادع ولم يعلم  
 ثم وهب اليه ولم يرد حواذات او لا سبعين عند القبض لان بعض غيره داخل في ذلك المصنف  
 منه قبل القبض فثبت قوله لسان المصنف بعد ورو **قوله** فان قلت لو لم يكن موجودا  
 في المصنف قبل القبض وجب ان يكون في سبب الوهبين بالمصنفين بالاشتراط كون الدين الصا اكثر  
 مما في المصنف والاشراط المذكور يدل على انه موجود وقت صدق الدين ايضا الى الهبة لانه  
 اخذ الدين الا انه لا يرد لوجود الدين من وجوده فيثبت سببه مؤنة في المصنف  
 والتهمة كالتفريق في باب ارباب هذا وبعضهم في سوال كواب كذا فان قلت الدين في







قيل لا اجنبي ومضى القضا والمفتقد وفيه قول وهو العوج مستحق بقوله حيث لا يكون له  
 العقل السليم واقتضى المشايخ معلوم من شرح الامام الانصاري وغيره من الشيوخ وقول  
 من المصنفات ايضا وقضى من قال مستحق بقوله ويحكم بالحق من المردودين العائدين  
 من قبل بعد نظر ذلك قد كان حق الترتيب في التركيب ان يقول ويحكم من حضره الكتاب  
 في الصلوات في الامم وعبارته لا يجوز عن الامام وفي شرحه الدخول بعين ان ثبت في  
**قوله** ان هذه هي الهيئة المنصف في حاقص الدينين واحد وهو كون التمييز بين  
 المنصف جوابا عما قيل ان التمييز واحد في تحقيق الشيوع وتحقيق ان هذه هي الهيئة المنصف  
 من هذا المنصف لا فرق من ذلك بموجب انه لو كانت فيما لا يقيم فحينئذ احداهما من كون  
 التمييز واحد في تحقيق الشيوع ولا الملك مثبت لكونها في المنصف لا يصح فيثبت التمييز  
 كذلك فيكون ايضا واحد في تحقيق الشيوع فثبت في محال لقولها ان التمييز واحد في تحقيق  
 الشيوع وفيه إشارة الى ان جواب عما قيل ان الشيوع انما يوزن اذا وجد في الطرفين الى غير  
 ما ذكره الشيخ الاكل الا ان في قوله وهذا مستدل من جواب الملك في شيوع ان لا حاجة  
 اليه في توتر الامم كعرفت كالحضاه وهي ان الملك ومن كلامه ان الملك مستدل من  
 جواب الملك فقط كما ان الاول مستدل من جواب التمييز لا يخفى فيه على ان القائل  
 ان يقول لو قد رد الدين في قره يتم المقصود ويحصل الجواب بما لا يرتفع على قولهم  
 فيكون التمييز كونه في شيوع في ما قد ذكرنا في غير ما ذكره بعضهم بقوله ان  
 ان راجع ان مبداء الاستدلال من جواب الملك هذا لا يثبت ان يتصور عليه كون التمييز كذلك  
 فخصم من الجواب تمام الدين في بعض الفضل والظاهر من كلام المحقق ان هذا التمييز هو الذي  
 الى ان جواب التمييز انت جديران هذا لا يقبل المنع كما ذكره بعضهم هذا ظاهرنا وانه اعلم  
**قوله** وقرأ الفصل الى البطوس وبنها وقال الحق السديد المراد بقوله وكذا في الصلوات  
 فيكون محال من الهيئة فغني هذا لا حاجة الى العمل على اصدق الروايتين **قوله** وهذا لا يجوز اذا  
 راجع من قبلين الى التوضيح لانه التفسير على الاجتناب سواء كان على التقابل بين الواجب  
 على تحقيق الشيوع في الهيئة بالتفسير على الابعاض من الراسين يعني كما ان في مسند الراسين  
 لا فرق بين التقابل وبين والتدري كذلك في مسئلة الهيئة يستوي المفاضلة والى  
 وهذا على رواية عدم الجواز في الخط واليسين الذي كان في رواية الدين رواية

صاحب النهاية وموافاق الرواية  
 ومن هذا أخذوها

يعني

في هذا الخبر لا يثبت  
 ان الملك مستدل من

سعد

سعد  
 وقد سبق  
 الدهلوي

ورواية الحواز لا يخفى عليه وفي كلام صاحب النهاية ههنا اضطراب في علمه الشيخ الاكل  
 في الكلام في توتره التفسير وكذا ان ما ذكرناه او من وافق الكلام المتعبد بالتفسير  
 السطيف والفتا والطهيرة من قال رجلين هبت كما هذه الارض لهذا الضيق ولهذا  
 لفتها فانه وكذا عن حجر العفا وفيه انه لا يجوز عند ان حنيفه فليسا من وجوهه فانه  
 في قول من قال عند قول المصنف ان التفسير على الابعاض من الراسين ثبت لواجب الهيئة ثم  
 بطريق التوضيح في عند ان سيفه على ما في عامة النسخ مع التفسير على الابعاض  
 قلت نعم لكن التفسير على الابعاض انما يقدر ان لو كان التفسير كالف الجاهل كما  
**باب الرجوع الى الهيئة** لما كان الهيئة من العهود الغير اللازمة مع الرجوع وقد  
 يمنع من ذلك مانع وهذا الباب لبيان مواضع الرجوع وموانعه وما يتعلق بها وما لا  
 هذا هو التفسير الواضح لا ما ذكر في بعض الشروح فكان الشيخ الاكل قال ان من عظم  
 صاحب هذا الباب بيان الموانع وحمل الاشارة في قوله فيحتاج الى ذكر ذلك  
 على المجموع لا يدفع الغش فذكر **قوله** واذا وجب جهة لاجنبي احتزم من الغريب  
 المحرم وجعل الغريب غير المحرم او المحرم غير الغريب في حكم الاجنبي هذا ما ذكره بعضهم فاص  
 ثم لا يخفى ان اسم الهيئة بمعنى المحرم لا يطلق على المال الا بعد التسليم والتبضع على مبادي الشرح  
 فلا يحتاج الى ذكر التسليم على ما معلوم في ان الكلام وانما الموانع ملحوظ في احكام الشرع ودخول  
 التفسير في اواخر الشرح كما لا شبهة فيه على انه المقصود بالهيئة من الرجوع من العدة ولا رجوع من هذا الجاهل  
 الى ما ذكره صاحب النهاية من بيان العهود الا ان يكون المراد من هذا التوضيح وازالة الاشتباه  
 من اول الامر **قوله** والعقد لا يقضي باضاده يعني لو صح الرجوع لما خالف مقتضى العقد والذات  
 مقتضا في حكم القضي هذا لكنه لا يفيد الرجوع باعتباره عدم اللزوم لا باعتبار كونه مقتضى  
 العقد كقول الوكيل **قوله** على اصله فان من اصله ان لا يثبت من الملك في مال ابنه  
 وقيل بل الظاهر ان المراد اصله من تجوز الرجوع انتهى وليس بطاهر في **قوله** لو لم  
 عليه السلام الواجب الحق بهيئة ما لم يثبت المراد بعد التسليم لانها لا يكون هيئة قبل التسليم  
 وانعقاد العقد بالاجاب والقبول امر آخر ولكن في جملة ما لا يمكن الا من سهل قال الشرح  
 ولانه عليه السلام جعل الواجب الحق ولا حق لاحد قبل التسليم وادور عليه بان حق القبض  
 ثابت للموحد قبل التسليم انتهى ويمكن ان يقال بان هذا كما سبق او محتمل في

هذا ادائه

صاحب الكفاية

فقد مر من سلك الاكل

توفيق القاضي زاده وقد  
 سبعة الدهلوي



وقوله انما قد يقبل في البيع من حيث كون اليجاب تبسطا على القبول وقبل القبول  
 لا يثبت المشتري حتى يعتد به في البيع وكذا الموصوب له وما ذكره من ثبوت حق الغرض  
 لا اعتداده واحتمال تجريد الفعل عن معنى التفضيل ومنها ما لا يلتفت اليه كالحكماء  
 ولانه مداهم الى وصول الغرض وذا في حق الرجوع بعد التسليم انتهى ولانه ان منع هذا  
 مستندا بالمكان قبل التسليم فليت مل قوله ولانه المقصود بالهبة قال صاحب النهاية  
 بعد ذكر امور وهذا بين ان حق الرجوع ليس يقتضي العقد بل عندنا بل يمكن ان يخلص في  
 المقصود بالعقد على ان الموقوف كالمشروط فيثبت ولاية الفسخ وقيل لو كان كذلك كانت  
 الهبة في جميع الواضع مشروطة بالعوض فينبغي ان يكون بيعا انتهى كما في الهبة بشرط العوض انتهى  
 وانت خبير بان ما ذكره غير لازم اصلا ما ذكره ذلك الفاضل من الاعتبار على ما لا يخفى على ذوي  
 الاعتبار واستشكل البعض بما وقع منهم من ان المودى بجهة لا يصح استرداده بالكل  
 اليس كمن كفل الف ففرض المكفول عنه الالف للكفيل ان يعطيه الكفيل لسل ان يرجع  
 فيها وجهه تعلق حق الكفيل على احتمال قضاء الدين وهذا ايضا لا يحصل الياس من التعويض  
 الى زمان الموت فيؤدي الى عدم صحة الرجوع مطلقا هذه خلاصة ما ذكره وجوابه انه التعويض  
 من الموصوب له ما لا يؤثر الى امد مد يد عادة اذ من كان في صدر التعويض يستعمله اظهارا  
 للساجدة في مقابل الساجدة فبالا خيرا الى مدة يصلح ان يكون مظنة لئلا يتكلم باليس عادة  
 لان عادات الناس يصلح مدار الاحكام الشرعية والاحتمال قضاء الدين من الكفيل ليس  
 بهذه المتانة فقل والله الهادي وقيل لو قيد معنى العوض بغير ان يمتنع الرجوع وليس كذلك  
 الحديث انتهى وانت خبير بان قول المصلح لامة متكفل دفعه على ان النسق هو العوض المالى وظن الهبة  
 عن غرض ما وعرض ما لا يوجب بقاء وان لم يوجب بالعدم فقل قال الالف ان يهدى الى ما قد يصح  
 بجاهد وقيل هذا ينبغي خلاف المدعى والامر غايه السهولة **قوله** والميراث ذلك من استبداده  
 قال بعضهم ونحن نقول لا ينبغي ادور عليه بان الكلام في الصحة هو ويمكن ان يقال ما ثبت  
 للاب من حق الاخذ انما هو عند كاجة فعبارة ينبغي ح كما ينبغي قال الفاضل الاكل ويسمى  
 ذلك رجوعا باعتبار الظاهر وان لم يكن رجوعا في الحكم انتهى وقال بعضهم بل بشرط وان  
 انه من تحركات الميراث او من طغيان فكم المؤلف والطبيح على استرداده او بعضهم حمل  
 اللفظ على ظاهره وقال ما قال في شرح العيني انها سأل رابعا عن التعويض قال عليه اولى

قاضي اد

خدا داد

ار الساموي ونه خدا  
خداوه سه

صدر الشريعة وغيره

قوله وهذا

**قوله** وهذا الاستغناء دليل الرواية الاخرى على ما قالوا وهذا لا يقبل المنع **قوله** ثم الرجوع  
 من مانع ذكر بعضها فقال الا ان يعرض عنها اي ذكر الغرض في بعض المواضع فقال فيه  
 الا ان يعرضه قال الشيخ الاكل ثم ذكر المص فقال الا ان يعرض عنها وفيه نوع فارة تامل قوله  
 او يزيد زيادة منفصلة مررته زيادة القيمة كالسنة والجمال ولو لم يكن كذلك بل ادرت نقصانا  
 فانه غير مانع كما لو كان غلاما فطال بحيث بعد نقصانا في قيمته اذ قد يكون الشيء زيادة صوره  
 نقصانا معني كالحصاة الزائدة هذا وقال الفاضل الاكل فلانها لو لم يكن كذلك عادت نقصانا  
 فقل فيه وجهان الدليل في صورة النقصان ما لا يثبت في الهبة الا اذا كان وارثا فلا يحتاج  
 الى البيان وما ذكره بعد ايضا وجه قول الشيخ الاكل ولا بد من قيد آخر وما ذكره الشرح  
 لا يفتح فيه بل يورده فقل قوله لانه يجد الملك بتجدد سببه وهو التملك وتبدل الملك  
 كتبدل العين وتبدل العين لم يكن له الرجوع فكذا في تبدل الملك وهذا التغير احسن  
 مما وقع في الشرح من قوله ثم في تبدل السبب بغير قوله فانه وجه لا فاضل ايضا فقل  
 كان جهة التعديم او واما امثال هذا سهل قوله وكان ذلك زيادة فيها اما قال هذا  
 لان المكان قد يكون صغيرا حقيرا لا بعد زيادة فلا يمتنع الرجوع فيها وقد يكون الارض عظيمة بعد  
 المكان زيادة في قطعة منها فلا يمتنع الرجوع في غير هذا هو بحر الكلام على مقتضى المقام واما تميز  
 ان رجوع الاكل فلا يخفى على السامع **قوله** ولو قال الموصوب له ان قال الميراث انه لا يكون العوض  
 بعض الموصوب له قلنا انه يقول قد صرحوا بان العوض قد يكون من جنس الهبة قل او كثر فعلى هذا  
 لو وهب الف درهم وعوضه الموصوب له بدرهم من بالاصح مع اننا نعلم يقينا ان مراده  
 ليس بهذا القدر وقيل مانع هذا اليقين اخذ الواهب عوضا عن هبته انتهى ويمكن ان  
 يقال ان التعويض ببعض الموصوب لا يصلح ان يكون عوضا الواهب لانه يؤدي الى التخصيل  
 اى حصل فتقول اخذ بعضا وهبه جنته يكون مناقضا للعرض المطلوب من الهبة فلا  
 اعتداده به شرعا ولا شك ايضا في ان مراده التعويض بغير الموصوب اى متى كان فاذا  
 اخذ شيئا ما لم يوفى عرضه برضاه ولو قليلا كان اخذه معبر عنه بما واجبه ان لا يخرجه  
 مساعا في الوجهين بما ذكرنا من الاعتبارين فليت مل ثم قيل والا وجه ان يقال ان بعض  
 الموصوب لو جعل عوضا لادى الى عوضية الشيء فلا يجوز جعل عوضا داخل ايضا في العوض  
 فيكون بعض اجزاء العوض عوضا لنفسه وذلك باطل انتهى كلامه ولكن ان يقول انه بطلان يكون

قاضي اد

وهدي

انكر ان كان  
لا احتمال ان يردى  
الترك الى الهبة  
وتكره

قاضي اد

لا بد من هذا القيد فانه الطول  
قد يكون زيادة وقد اقله  
بعضهم

نوعين فاضى لانه

سنة يجهل ويجهل من شرح الهبة ايضا  
مسئلة

خدا داد



بعض اجزاء العوض عوضا لنفسه وغيره ممنوع والمخذ وفكره عوضا لنفسه فقط وهو  
غير لازم واللازم غير مخذور فتأمل وقال بعضهم الاصل ان المعروف كالمسروط صريحا  
وفى العرف يقصد التعويض ولا يذكر عوضا عن جيبك ونحوه استجبا فينبغي ان لا يرجع  
وان لم يذكر البدل او يحل على التعويض العرف انتهى وجوابه انه قد يعرف بما سبق انه غير لازم  
التعويض ولذلك ثبت ان الرجوع لثبوت مقصوده فعلى هذا اذا اعتبرنا الاعطاء بدلا  
الاعلام فهو ايضا مانعا عن الرجوع اعتبارا بالعرف لعادت المسئلة على موضعها بالتعويض  
او الواجب لو علم قصد التعويض لاحتمال انه لا يرضى به لثبته وحاشا له ان يكون غرضه او احواله ما ذكر  
سابقا في ضد بيان اغراض الواجب وفراغته ههنا مستند نظر الجاني حيث يجوز  
رجوع كل منهما عند مقصوده واعتبار العرف انما يكون او لم يكن هناك مانع وقد عرفت  
ان المعنى القمى المذكور انما مانع عن اعتباره فكن على بصيرة وتكسر في فتاوى قاضي خان  
لوعت لاحد انه هذا باو عوضه وزفت اليه ثم فارقته فادعى الزوج انما باعته عارته قالوا  
قوله وللمرأة ان يسره وباعته اذ لم يرضه عن الرهنه فاذا لم يكن ههنا لم يكن عوضا وقالوا كبر  
الاسكاف انه صرح بان عوضه فكذا كان له بصرح ولكن ثبوت كان ذلك ههنا وطلعت  
بينهما ولا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون في مسئلتنا روايتان انتهى وتعمى انه ما نقله لا يدعى  
ما زعمه بل يخلو عن الدلالة على ما ذكره القوم فتأمل قوله لان العوض لا يسقط الحق حتى الرجوع  
وتقبل على تركه ملك الموهوب له وللتاكيد حكم الايجاب فثبت الملك للموهوب له حكما  
ولا يثبت للاجنبي بمقتضى ما لا اصل للملك ولا التاكيد فلا يكون كالموهوب له  
بخلاف بدل الخلع والصلح عن دم العبد حيث لا يثبت للمرأة والفتاوى على ما يرويه  
من العوض فهما والاشبه سوا انتهى وانت خبير بان التاكيد المذكور انما يثبت في ضمن  
الاسقاط وساق الكلام بالنظر الى ان ثبت اصالة لاختصاصه فليسا قوله وبما استحقاق  
ظهر انه لا عوض بمعنى انه لا ظهر الاستحقاق في بعض العوض تبين ان العوض لم يكن ابتداء  
الا القدر الباقي اذ قيله وكثيرا سوا الا انه يمكن ان يكون في رضى الواجب فان ثبت الاجابة وكذا  
القدر يتبين المرام ويتضح المقام من غير حاجة الى فضل الشيخ الاكل على انه اورد عليه  
ان احد الوجهين لا يستقل الا بملاحظة الاخر وانما يمكن الجواب بان يقال ملاحظة كون  
البعد اسهل من الاشد غير لازم في نسبة الوجه الثاني في عدم ثبوت بعض زياده لا يتجلى اليه

خدا داد

يعقوب

تقدم على هذا  
ورقة وقدره  
المرب

خدا داد

قال في المحيط التعويض لا يسقط  
وللتاكيد الملك

سعد جيب

في تمام الكلام

في تمام الكلام وملاحظة الاستحقاق في الوجه الاول يظهر القاعدة المذكورة لا يندفع الاستحقاق  
فلينقل ونقل المورد وشيخه مغرور على المص في مكانه ارضاء وانت خبير بان فيها انما يتفصل  
مستغنى عنه كما عرفت ما ذكرناه لك ثم قال وكذلك يرجع العوض بالعوض الى قوله وجوابه غير مستند  
وطنى ان افادة الجواب يظهر من ملاحظة خلاصه سباق الكلام على وجه التمام قال الشيخ  
الاكل وقال في الرجوع بنصف العوض فكانه نظر الى ان كلام الطرفين عوض عن الاخر ولا  
سهل وتقبل قوله ههنا لانه لم يسل له ما تقابل بنصفه من غير بان الرهنه انما سلم له بما يقابل  
العوض وقد اثبت من قبل لان الاجنبي والموهوب له سواء في انهما لا سلم لهما شي بالتعويض  
انتهى وانت خبير بان هذا لا ينافي كون جهة الاسقاط غالبه كما هو المرام هناك فتأمل قوله  
لانه مختلف فيه فلم يعلن بنفسه في اجاب حكاه وهو الفسخ كذا في اكثر الكتب المعتمدة وتقبل فتأمل لان  
الرجوع ليس من حكمه والمراد في اجاب هو حكمه انتهى وفيه تشویش واطن انه مراده ليس من  
حكم الفسخ فتأمل فيه وتقبل انه منقوض بمثل بيع الباقلا او لا يجوز عند من مع انه يعيد  
حكمه وتقبل انه منقوض بخلاف العنق ايضا ويمكن ان يقال ان الدليل مجموع الامور الثلاثة  
فلينقل فالتاكيد لا يخلو وفيه نظر تقدم خبره فيس وجه النظر الانتفاض بخلاف العنق وليس  
كذلك بل وجهه ما ذكره بعض الفضلاء من كون خلافات في مضافا اذ هو لغيره غير وفاء فالحكم  
حله على اختلاف الصحابة اوقاتا بعين كذا قبل ويمكن ان يحل على مخرج الشيخ بعد عطفه في  
على منقضى اصولهم واجتها وانهم لا يكون من بابا الشيء على ما لم يحقق بعد من قوله وفي  
اصل وهما قيل لانه ثبت بخلاف القياس وينقضى بكل ما ثبت بالنص على خلاف القياس كذا قبل ويمكن ان يقال كل ما ثبت بالنص  
لا يخلو عن ضعف ولهذا قالوا انه يقتصر على مورد فتأمل وقال بعض الناجين ولهذا يبطل  
بالزيادة المنقولة وبغيرها من الموانع وتقبل فيه خلل لان الرجوع في جميع الصور على خلاف  
القياس فلا يصح تفرع بطلانه عند وجود المانع على ثبوت بخلاف القياس لانه لا يتم ان يبطل  
في جميع الصور وانت خبير بان البطلان بتحقيق المانع محتمل في جميع الصور فتأمل وتقبل  
ان البطلان المانع لا يدر على الضعف اذ لا يوجب ليس بضعيف مع انه قد يبطل  
بجدوث عيب عند المشتري ولا يخفى عليك انه دليل الضعف ههنا هو الثبوت على خلاف  
القياس ولم يدر احد ان البطلان انما يوجد يكون على الضعف فيجوز ان يبطل شي لاه  
بقضى البطلان مع كونه قريبا على ان عدم الضعف في الرد بالعيب ايضا غير مستند لانه يضر  
في الثمن بعد دخوله في تلك البايع فليسا بل ثم قال ذلك انما لا يوجب ان يبطل به بالزيادة

جيب جيب  
الشيخ في الرد على  
الشيخ

سعد جيب

على ان العرف يمكن

كذا قبل ويمكن ان يقال كل ما ثبت بالنص  
على خلاف القياس

قاضي زاده

يعقوب

قاضي زاده



المتصله وبغيرها ما ذكر من الأدلة لا يكون ثابتا بخلاف العكس انتهى ولا بأس بل بالمعام  
 كالاجتناب على ذوي الألفهام **قول** وكذا إذا اختلفت يده بعد القضاء يعني وان منع بعده أيضا  
 ما لم يطلب عند القضاء أو بعده قال الأمام الرضائي وكذا لو حلك بعد القضاء قبل المنع وفيه  
 إيهام فلو منع بعد القضاء بدون الطلب بعده لا يلزم القضاء فيحتاج إلى إيهام ما ذكره قبل  
 الطلب والمنع قبل قال العلامة النجاشي في الكافي وبتبعه بعض كتّاب رعيين ولا يرجع  
 فتح العقد فلا يصح إلا من له ولاية عامة وهو القاضي أو من له ولاية خاصة على نفسها  
 كأراد بالبيع بعد القبض انتهى وقيل هذا منقوض بفسخ العقد في البيع الفاسد إذا كمل  
 واحد من المتعاقدين حتى الفسخ بغير القضاء أو الرضا من صاحب بل منقوض بالعقد الغير  
 المأذون وقوله كالأمر بالبيع غير سديد إذ لا يخفى هناك المشتري في وصف السلامة والرهاب هما  
 في الفسخ فلا يفتني عدم أفراد المشتري هناك عدم أفراد الواهب هنا انتهى والكلام ظاهر  
 الفاسد إذا تمكن كل واحد من المتعاقدين من الفسخ بغير رضا صاحبه لرفع الفاسد الممكن من العقد  
 كما بين في محله وههنا لاف في العقد فحازانه يحتاج إلى القضاء أو الرضا والرجوع والفسخ  
 وحال العقود الغير اللازمة أيضا معلومة وما ذكره ثانيا لاف والتشبيه من التعليل العليل مستظهر  
 لك في هذه الدرس الآن فكن على بصيرة **قول** ويصح في الشايع ولو كان جهة مبتدأة لما صح  
 فيه فسخه دليل على أنه فسخ هذا هو التفسير المناسب لما ذكره الشيخ الأجل قال **قوله** فيظهر أن  
 أي في حكمها وفتح الثالث في صورة الرجوع بالراضى أيضا وقيل أي في الشايع وغيره وفر  
 المقبوض وغيره ولا يخفى على المتأمل ما فيه **قوله** بخلاف الرد بالبيع لأن المشتري لا يملك في الفسخ  
 لأن العقد وقع لازما غير موجب حتى الفسخ وإنما ثبت ضرورة فوات وصف السلامة فلا يظهر أنه  
 في حق الثالث إلا أن يلزم القاضي لولاية العامة فظهر وجه كونه فسخا بالقضاء لا بالرضا  
 هنا هذا هو التفسير اللطيف قوله فافرقا إلى القيس وهو الرجوع في الهبة والمقبض عليه وهو الرد  
 بالبيع في المصحح بالبيع وظاهر كلام الأجل إفراد صورة القضاء والرضا بالرد بالبيع لكن  
 يمكن التحمل على ما ذكرناه أيضا وأعرض عن بعضهم بأن تمام العقد لا يمنع ثبوت حتى الفسخ لأن الهبة  
 تتم بالقبض ولا يمنع من القضاء حتى الفسخ انتهى وأما ما ظهر أنه المراد بالتمام لزوم العقد بقرينة  
 المقابلة لأنه قال في تقرير المدعى وتحقيقه وههنا تراضيا على رفع سبب غير لازم وهو عقد الهبة  
 ومن ههنا يعلم حسن تخصيصه آنفا في تحرير المحل قبل قوله والعقد في ضمن عقد المعاوضة  
 سبب الرجوع لا في غيره أي لا في البرعات كافي الكافي وبعض الكتب ولكن لا تقول أنه الغور من

قاضي رده

أو لا يلزم من تحقق حتى الفسخ الاستدانة فيه  
 لأن الآخر حتى الملك أيضا فالتشبيه  
 في موقعه وسبب الفسخ مستلزم

هذا أوضح مما في الشرح  
 مستلزم

قاضي رده

المعاوضة

كصاحب الكفاي  
 والحال

تأخر الزم

توضيح  
 الشرحين  
 مستلزم

تأخر الزم

المعاوضة بوجوب الرجوع البتة لأنها تقتضي السلامة بخلاف غير المعاوضة فالحال منه  
 أن الغور فيها بوجوب الرجوع قطعاً والاختلاف عنها مقتضاها وليس مقتضى غير المعاوضة  
 السلامة فالغور قد يؤثر في صورة العمل للرفع أو الامم فرشي والاضافة إلى نفسه كافي  
 الامم يهدم الحائط وقد لا يؤثر كما إذا قال لاخر أسلك هذا الطريق فإنه من فلكه وأخذه  
 اللصوص فإنه أيضا مغرور ولا تأثير للغور ويؤيد هذا ما ذكره الفاضل الأجل عند شرح قول  
 المصنف هذا بقوله اجاب بان الغور في ضمن عقد المعاوضة سبب القضاء لا مطلقا فإنه قوله  
 لا مطلقا لا يخفى على المشتاة إلى ما قلنا فليتأمل فلهذا لا يرد ما قيل إن المودع يرجع على  
 المودع مع أن المعاوضة لم يوجد وكذا في صورة هدم الحائط على أن المصنف قال وهو غير عامل  
 ويمكن أن يقال لا غور في هذه الصور والمقتضى آخر سواء لكنه بعيد قال في شرح النظم الغور  
 إنما ثبت في عقد فيه بدل كالبيع أو قبض يقع للدافع كالودعة أو في الامم بالقص في شيء  
 بضيقه إلى نفسه مثل أن يقول هدم هذا الحائط فإنه لي قال الأمام الرضائي في التبيين في  
 تعديل المسئلة لأن الهبة عقد تبرع وهو غير عامل له فلا يثبت حتى السلامة ولا يثبت به الغور  
 بخلاف الودعة لأنه المودع عامل له انتهى وقوله ولا يثبت به الغور في تبرع عامل وذلك في الغنم  
 أن مجرد الغور لا يثبت به حتى الرجوع ما لم يوجد ضمان السلامة وتعلل عن السبوط هكذا مجرد  
 الغور لا يكفي لثبات حتى الرجوع والمفهوم ما ذكره وأنتم الغور فيما نحن فيه فلهذا لا جهة  
 ابتداء ولم يعكس الامم إذا انقضاء باللفظ والمقصود وهو الحكم بعدم تمام العقد فإنه انقضاء واعتبر  
 اللفظ وعند تمام المقصود والمراد من قولنا الهبة من حكمها إلى قوله بالقبض بيان المناسبة  
 بين الهبة والبيع من الطرفين ويحصل الجواب عما قبل قد تحقق لنا فافهمها لأن قضية  
 البيع اللزوم ويترتب حكم عليه لا فضل وقضية الهبة على العكس وتساوي اللزوم مستلزم  
 بتساوي اللزومين وقيل قوله وقد تراخي عن البيع الفاسد بيان المناسبة بين الهبة  
 والبيع وقوله والبيع من حكم اللزوم بيان المناسبة بين البيع والهبة فتأمل فيه وقال بعضهم  
 عند قول المصنف والبيع أي والحال أنه البيع من حكم اللزوم وهذا أظهرت المناسبة  
 بين البيع والهبة فتأمل فيه أيضا ثم أورد السؤال والجواب ولا يخفى أنه ليس في موقعها  
 كظاهر من تقريرنا لك آنفا قوله والجهة قد تغلب لازمة بالتعويض وكما الهبة للغير بل هذا  
 أظهر وقد يربط الحكم بالفضل لو كانت الموهوب له كان البيع قد يقع غير لازم كالبيع الجاني

يؤيد ما في قول البعض  
 على أنه مقتضى ما مضى  
 مستلزم

انتقائي

ذكره بعض الشراح وذكره  
 المصنف بقوله بال  
 أيضا

في تحرير الجواب عن قيل  
 انتقائي

الشرح العيني



وقد لا يترتب الحكم كافي البيع الفاسد وجهه يحصل الجواب انما عا ذكرنا من الاراد  
وما ذكره المصنف كافي ايضا في حصول المرام تدبر قال الشيخ الاكل وكل ما استعمل  
على جهتين امكن الجمع بينهما وجب اعمالها ليس المراد بالوجوب هنا ما يقابل الاول  
فلا يقدح في قوله لان العمل بالشبهين اولى والله اعلم **فصل** قوله والهيئة لا تعمل  
في الحمل ككونه وصفا وطوبى بالفرق بينه وبين الصوف واللبن واجيب بان ما في  
اللبن ليس بالمال ولا يعلم له وجود بخلاف الصوف واللبن وراهم يكون ما في البطن  
ليس بالمال ليس بالمال على وجه التحقيق واما في البطن والهيئة فيقتضي ذلك لزوم تسليم  
في تمامه وجواز العتق باعتباره يعلم وجوده في المال بالولادة لا قبل من سنة اشهر من  
وقت الاعتاق اذ لا يقتضي التسليم في الحال فانه دفع ما قيل ان ما في البطن اذا لم يكن مالا  
لم يصح الاعتاق والتدبير والوصية هو واجيب ايضا بان اخراج الولد من البطن ليس اياه  
فلا يمكن ان يجعل تابعا عن الراهب يعني ان اخراج الولد من حال ليس في وسع الراهب بل  
لجصل العقب الذي لا بد منه على سبيل كونه في الاقباض تابعا عن الراهب بخلاف  
الصوف واللبن هذا وقيل ان كون اخراج الولد ليس اليه انما يقتضي عدم صحة الهيئة  
فيما اذا امره بالعقب في كمال واما اذا امره بالعقب بعد الولادة فلا اذ يمكن ان يقتضيه  
بعد الولادة اصلا بدون النيابة ولا يخفى على المتأمل انه المراد في وادعوه هذا القائل في  
واده والله الموفق للرشاد وقيل لان الاستثناء تصرف في اللفظ فلا يعمل اللفظ المكتوب  
والحمل من اجزاها فيكون في حكم الاوصاف واللفظ يدعي الذات لا على الاوصاف فلا  
يصح استثناءه وقيل لوجه هذا دل على بطلان استثناء الحمل في الوصية وليس كذلك  
الى اخره لكن الفرق بينهما يعلم بان كل اللطيف تدبر فاك بعض الفضل وفيه انزعاج انتفاع  
على ما في البيع انتهى ونحن نقول نعم انه يحمل الانتفاع الا انهم جعلوه في حكم الموجود لا مكان  
التعريف في كمال تجوز واهيته لكونها عقد تبرع وجعلوه في حكم الشكوك ولم تجوز وابعده  
لكونه عقد معاوضة واجعل ان اللب في الضرع شبهة في شبه الوجود بسبب امكان  
التعريف وشبه الشكوك بسبب امكان الانتفاع فعلمنا بالشبهين وصححنا هيئة لابعده  
بجواز الحمل لان امكان التعريف في كمال مفقود فيه فيخرج جانب الشك فلم يجز بعبه وعبته  
هذا ما سألنا في تحقيق المقام بعبارة الملك العلامة واعترض ايضا على وجه الفرق

فاضي زاده

فاضي زاده

صاحب الكفاية

فاضي زاده

شعير

فاضي زاده

الذكر

المذكور بانه لا يدفع السؤال باذموره قول المصنف والهيئة لا تعمل في الوصف والصفوه  
واللبن بوصفان ايضا فلا فرق بين هذه الهيئة والجواب المذكور رافا والفرق من جهة اخرى  
فلا يقدح في قوله وجوابه عن البيان عند من له ذوق وادعان قوله وهذا هو حكمكم  
اي صحة اصل العقد وبطلان الاستثناء الذي هو حكم هذه المسئلة وجوابها هو حكم تلك المسئلة  
بين هذا الدليل هذا هو مقتضى المقام والاثارة الى البطلان بالشرط ان يفسد  
مما لا يقبل سلبه الفطرة **فصل** في استثناء الحمل في المسئلة السابقة في جواز  
الهيئة او نقول المصحح الاعتاق فخرج الحمل عن الهيئة وصار في حكم العدم فتناول اللفظ الجارية  
مجردة عن الحمل فلا يشترط ان الاستثناء لعدم المستثنى من عدم الكلام كانه لم يتكلم به فيبقى  
مجرد المستثنى منه بعد الثبوت والموجب غير متصل باليسر بموجب فذلك الراهب لا يتأثر  
بظننا به لا بموجب الف وكما لو هب ارضا وفيها ابن الراهب وسلمها الى الموهوب له  
فان الهيئة يتم هناك فكذلك هنا فانه دفع ما قيل ان بعض الجارية لا يتحقق الا بضم الجاني  
اليها فيكون في معنى جهة المشاع من حيث ان العقب في كل منهما لا يمكن الا بضم غيره اليه ولا  
يخرج الى ما تمحله من الجواب قوله ولا يمكن معية الهيئة فيه قال صاحب الفاية هب انه جهة  
مشاع هو وقيل لجعل الحمل منفصلا في الحال كان في حكم المهر المقسوم فكان يجوز هيئة اولى  
وانت خبير بانه بما ذكر من الاعتبار الزور لا يبلغ الى مرتبة المهر المقسوم لانه متصل حقيقة  
وحت فتأمل وقيل لا بد من عدم خروج الجاني عن الملك كونه في حكم المشاع غير المتكامل للقيمة  
اذ لا احتمال القيمة وعدمها على خزانة البعوض وعدمه لا على الخزانة الملك وعدمه واجيب  
ايضا بان معنى الكلام اذا انزل منفصلا مع انه لم يخرج من الملك كان في حكم مشاع لانفسه البعض  
فلا رور ولا ذكره اصلا قال الشيخ الاكل ولا يستثنى هذا السؤال وقيل انه كان كجواب مقبول لا  
فاستشعر السؤال لا يقتضي الاراد ان لم يكن كان عليه بيان خلا انتهى وقد اظهر من انه  
يجوز وصاحب الابصاح وهو عبد الرحمن بن محمود الكرماني جعل هذه المسئلة مثبته الاستثناء  
واراد به ما يورث الشروع في غير موضع الحمل كما لو قال وهبته هذه النحلة لامرأته وامرأته الاستثناء  
الحقيقي وهو التكليف البات في بد الشيا ولم يصح الهيئة بذلك لكان الشروع وهذا محقق في مسئلة  
هيئة الجارية بعد تدبيرها فانها في معنى الاستثناء الذي يورث الشروع وهذا وطني اه هذا  
احسن من تقريرنا فصل الاكل قوله على انه بد عليه شبه منها أي من اثار الموهوب به

في توضيح  
جوابه

في استثناء  
الحمل

في بعض  
الوجهات

في كمال  
الاطفال

في كمال  
الاطفال

في كمال  
الاطفال

في كمال  
الاطفال

في كمال  
الاطفال

في كمال  
الاطفال

في كمال  
الاطفال

في كمال  
الاطفال

خدا داد

فاضي زاده



او يعوضه شيئا منها ايضا في الهبة والصدقة والشرط باطل والهبة صحيحة للغة المذكورة  
فالهبة اخت الوصية في هذه المسئلة والقبولان المذكوران ناظران الى كل واحد منهما  
وجواز الهبة بشرط العوض وعدم جواز الوصية به اذ هو من غير الاشكال من ضيق الحال  
حيث قيل ان اراد الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان وان اراد ان يعوض شيئا  
من العين الوجوبه فيلزم التكرار فكانه شيع في ذلك صاحب النهاية لانا نحن راين ان الثاني وهو  
المذكور في جميع الصغير ايضا ولا يلزم التكرار على ما افاده الفاضل الما كل وتقول ايضا ان ذكر  
العوض منقطة الصحة فتدل واجاب البعض بحسب الشق الاول وقال قوله وفي الشرط  
جائزان ممتنع وانما يجوز ان اذا كان العوض مملوكا وات جدير بان هذا بعد التسليم خارج  
عن المعنى المقصود في المقام وانما ذكره البعض ليرى ان الاعتراض وايضا ما مانع  
عن اعتبار المملوكية في العوض في الشق الاول المتقابل لكون العوض بعض الموهوب تدبر  
قال الامام صدر الشريعة راب في بعض الاشياء واعتراض عليه بانه الموهوم من هذا انه اذا  
وهب شيئا معينا من الموهوب بغير الشرط لان العوض معلوم الى قوله ومن هذا يظهر  
ما في بعض الاشياء ايضا ونحن نقول لا ورود لما ذكره انه واداه من الشيء غير الموهوب ويدار  
كله عليه كالان يحسن على النصف ولهذا لم يصرح بالموهوب وجبته لا يترتب عليه ما ذكره البعض قال  
ايضا بقوله لا فرق بين كون الشيء الذي شرطه او كونه عوضا قد راعى معلوما ومجهولا اذ كلاهما  
مما لانا بمقتضى العقد فمن وضع اختصاصه بالثاني فقد وهم انتهى لانه العوض اذا لم يكن  
بعض الموهوب وكان قد راعى معلوما لا يكون مما لنا بمقتضى العقد فانه قلت كلام ذلك الامام الهام  
صل هو فجزئ التمام قلت لابل فيه قصور من حيث انه حل المستعمل لا لا يتبادر اليه الاذهان  
كما حل عليه صاحب النهاية ومن هذا حذوه بنوهم التكرار وقد عرفت الفائدة ما ذكرناه واداره  
الشيخ الشرح والتعجب من بعض من تصدى لشرح الكتاب انه قال ان الرد واجب في تسليم  
التعويض الا انه يسئل ذلك ويعبر فكان ذكر الرد معينا عن ذكر التعويض هذه خلاصة ما  
اطبقه وليس ينبغي اذا ذكره لا يخرج فيها ذكر من الوجه اللطيف اذ انما هذا لا اعتبارات  
مما لا يكا ويحصى وانما من ان يسئل الى المعنى المراد ويسوق كلامه عليه ولم يتوض لحدوث لزوم  
التكرار تدبر وعجب على الشرح الاكل فيما ذكره في دفعه ولقد صدق من قال في امثاله  
وكم من عاب قولنا صحيا وافته من الطبع السقيم هذا ما نحكي في تحرير هذا المقام اذ ان

الناظر العلانية الزيلعي  
في التبيين

صاحب الدرر والفور

فاضي زاده

التدريس

التدريس ولم يكن هذا الشرح مثا يعلو قشدا واحدا منكم على ذلك ليست من التقليلين  
والقيام ايضا مما لا يقبل الصلص لظهوره عند كل من له ذوق سليم فلا وجه لقوله فيقال  
تحقيق هذا المقام على هذا المنوال وقد سبق ما صدر عن القدم من الاقوال مما لم اسبق اليه  
اذا ذكرناه في تحقيق المقام وقد سبقه مشغل على ما ذكره مع زيادات لم ينبه عليها ولا الشرائع  
كم ترك الاول لا فرق لانه لا ابرار عليك من وجه القضية الترتيب فقديم بيان هبة الدين  
الرد له عليه بقوله في ذلك وفي ذلك نصف الا انه اعتبر هبة الدين ايضا ابرار فبهذا الاعتبار  
كان قديم الابرار في البيان بولي وبني الحكم على الراي الاصح في كون هبة الدين ابرار وحاصل  
ان الابرار عليك من وجه اسقاط من وجه هبة الدين من قبل الابرار يكون هي ايضا عليك  
من وجه اسقاط من وجه بقوله وهذا الاول الى قوله ولا يتوقف على القول ثم ان الحكم بقوله  
والتعليق بشرط هذا وما ذكره الشيخ الاكل لا يجوز عن عدم الموافقة للشرح فيناط فيه  
وقرر في السؤال والجواب اوله بتوضيح التسليم في الجواب والنقص اوله وانه ترك في  
الجواب قوله والتعليق بشرط فاصح صاحب النهاية وابرار الدين وان كان اسقاطا من وجه لكنه  
ليس من جنس ما يحلف به فلا يصح تعديفه بالشرط وفيه انه يزعم انه لكان من هذا الجنس لجاز  
التعليق في حال انه ليس من الاسقاطات المحضة كما عرفت فلا يقبل التعليق من هذه الجهة ايضا  
اذا عرفت هذا فنقول الفاضل الاكل والابرار عن الدين منها محل بحث الا ان رجوع الضمير الى  
الاسقاطات بلا اعتبار الصفة وهو ركن في قول بعضهم وهي التي يحلف بها ابصارا كما كانت  
ظاهرة لا يخفى قوله فلا يتعداها الى ما فيه عليك والالا لا كلف بها بهذا هو الشرح الموفق تدبر  
فيل قوله والتعليق بشرط مختص بمحل نامل اول المعنى المحلف بها سوى تعليقها بالاختار  
والتعليقات تسمى حلفا فيقول في قولن التعليق بشرط يخفى الاسقاطات المحضة التي تعلق  
بالشرط ولا يخفى ما فيه من الركك انه في الاخر سهل فامل وهما تفرقا في لطيف جدا وهذان  
يقال عليك الدين وهذان يقال عليك الدين في معنى الاسقاط وابرار الدين اسقاطا في معنى  
التعليق ولهذا يرد بالرد وهو انه عليك ويتم على قوله وهو ما زده الاسقاط والتعليق بشرط  
مستوفى في الاسقاطات المحضة دون ما فيه معنى التملك قوله ورقي شرط فاسد لانه شرط  
روا التملك عليه يوهب الموهوب له وهو شرط يخالف مقتضى العقد فيكون باطلا والعقد صحيحا وبالحيلة  
هذه الكلمة غداة عبارة عن تملك في حال مع الا نظر في الرجوع فالتعليق جائز بشرط باطل كافي العمري

في شرح الموطأ  
فاضي زاده

يعقوب بن  
سنة

اسم الكائن

فداو

من وجه اسقاط من وجه ثم بين  
كون الابرار عليك خذ وجه صحيح  
وشرح تاج الشريعة ايضا  
ابهام واعلاف



اللهم اني بغير كبر من مادته  
 نعتيق النيك نامل  
 راجد كرام الشيخ الاكل في هذا الكتاب  
 لا يجوز من الاقضية والاباء  
 هذا هو نصهم والطيب  
 بلا طائل منه  
 قاضي زاده

فما عتق في الخط عنه كانه الشيخ الاكل وسما لا الرقبة في نفس النيك فكان عتق النيك  
 في كسر وحاصل الرقبة والاختلاف راجع الى تفسير الرقبة مع الاتفاق في انها من الرقبة وجعل  
 من الارقاب بغير كسر كما يعلم من الشرح على انه قد وقع في بعض كتب اللغة هكذا الارقاب والرقب  
 بمعنى والاسم الرقي والمعنى في الرقبة انما هو الرقبة من النيك وانما هو الرقبة من النيك  
 وما ذكرنا ظاهر ما في قول الشيخ المزمع قوله ولان معنى الرقبة عندنا الرقبة وما في قول العلامة  
 الاتفاقي وعنده ان قوله لا يفسد افع او غايه ما هناك فالشرط ولا يلزم منه فساد واليه  
 لان مناه على انه محذور من خلاف والشرط فقط وهو غير مسلم لانه في احتمال عتق النيك كخط  
 ايضا كما ذهب اليه فيقال واورد على ما ذكره الشيخ الاكل بقوله وعنده لا يفسد جازمه بانه على  
 تقدير كون الرقي اخذ من الرقبة يكون المعنى رقية وادرك فلا يثبت قوله وقيل في خطه  
 ولا يتم قوله فصار كالعري انتهى وانت خير بان المراد التشبيه بمجرى جواز عاية في الباب ان  
 اجاز جازم الوجهين كون الرقي شرط فاسدا انه كان اخذ من الرقبة وكون الكلام في قوة  
 انه يقال رقية وادرك لك انه كان اخذ من الرقبة فتدبر وقيل انه كان المعنى انما هو النيك  
 فهي لك على ما ذهب اليه يكون وصية او قوله هذا في غاية البعد خصوصا اذا كان حرفان دون واحد  
 كما علم في محله فليقل ان قوله لا يصح يكون عاية عنه كاي معنى اذا وقعها الى من وقع هذا الكلام  
 معه لان بعض اطلاق الاستفاعة في حال فانه في الاشكال بانه الرقي اذا كان عتقا باخط  
 فغاية الامارة يتضمن الاذن بعد الموت فكيف يكون عاية انتهى وما ذكرناه ما فهمناه من الكتب  
 وهو الذي يقبل العقل السليم فاما **فصل في الصدقة** لما كانت الصدقة مثلك في الشرط  
 فخالفة في الحكم ذكرها في فصل على حدة في كتاب الية وتعلق هذا الاول بما ذكره الاتفاقي في قوله  
 لان المقصود هو الثواب والاطمئنان المقتضون الى الثواب مقتضى الوعد فانه كما هو مقتضى  
 وحصول نفس الثواب في الاخرة موقوف الى عناية الله تعالى وعدم تحريم حصوله لا ينافي حصول الثواب اليه  
 بالصدقة في الدنيا وقد خرج الى شيء من رتبة الثواب في الدنيا وهو انه قد سبق انه الصدقة على غنيين  
 لا يجوز فعلا هذا كان لانه يملك الرجوع في الصدقة على الغني ويمكن ان يقال انه ما ذكره هناك مقتضى  
 العباس والذكر ههنا قضية الكسبي في قول الله سبحانه وقيل قوله لا ينافي اشارة الى قوله ولان  
 في تحريمه الزامه شيئا لم يشر اليه الا في قوله ان يكون اشارة الى الوجهين المذكورين هناك جميعا ثم خرج  
 كتاب الية بغير وجه في الصحيح من كلامه عن عبد الله بن النعمان في قوله في النية لشرح كتاب الاجارة

خدا داد

لما كان

هذا هو نصهم والطيب  
 هذا هو نصهم

**كتاب الاجارة** التماسية بين هذا الكتاب وكتاب الية لا يحتاج الى البيان  
 ووجه تافه عن غير اعتباره عقد لازم فاعتبر الرقي من الاول الى الاعلى فلهذا سبب لا ذكره  
 في اول الرواية لا ما ذكره الشرح على انه لا يخلو عن نوع مخالفة لا تقدم الاشارة وذكرها بكون الية  
 اعلى حال من الاجارة بسبب انه يملك الاجارة فيك المقتضى فانه قلت الحاجة الى الصيغة كجمع مع  
 وجوب الام لا استغناء فقلت لا افراد مختلفة كحقوق فجمع ليدل على انه المراد به توفيق الاراء المشتملة  
 على الافراد وهذا ما ذكره الشيخ الاكل لا يخلو عن قصور واورد عليه بان اراد بالافراد الاخاص فجزية  
 لم يحصل الفائدة التي يجمع اذا قيل ان يكون لها فردا وفردان فقط وقوله فانه لها نوعين لا يطابق ليدل  
 ايضا وان اراد الانواع لم يتم بيانه بقوله فانه لها نوعين فالحق انه يجمع لثلاثة الى الانواع الى افراد ذكر  
 في ضمن التفصيل والطالب ولا يخفى عليك انه قوله لم يحصل الفائدة ممنوع والسند ظاهر وقوله  
 استيجار رجل على صبيغ ثوب وقوله نوع واستيجار رجل لنقل هذا الطعام موضع معلوم نوع ممنوع  
 ايضا والظاهر انها مندرجان تحت نوع واحد كانه من كلام الشيخ المزمع وما سببه والمقصود  
 بقوله والباقى تارة تصير معلومة بلادة وتارة بالتسمية الى اخوة لا يدل على ما ذكره فليقل **قوله**  
 الاجارة عقد على النافع هذا يشمل النكاح والطلاق ما رواه عقد نيك والب في النكاح يكون  
 على وجه الكمال والنكاح المستعمل في النكاح ايضا لكنه لم يرد به ما هو على وجه الكمال حتى لا يملك  
 مالك النفع الاجارة والاعارة وعندها وتلك اختلفت العبارات في النكاح تارة ذكر النكاح  
 والحق التملك على هذا يخرج النكاح من التوفيق للحاجة الى ما ذكره الام الاتفاقي من انها عقد على  
 منفعة معلومة بعض معلوم الى مدة معلومة لا فراجح النكاح بل لا وجه له او التعريف لطلق الاجارة  
 والاحتياج الى التوفيق في الصحيح منها قل قوله لانه الاجارة في اللغة بيع المنافع وهكذا قال الام  
 رضي الدين الخسري في المحيط والمراد منها في اللغة كذلك ولم يرد النقل في الشرع الى معنى اخر فعمل على  
 منحصرا لغوي بقى الكلام في انما في اللغة كذلك لم لا الله ان يقال انه المراد منه اهل اللغة  
 يستعملونها في بيع المنافع وهو ايضا مراد الشرح الاكل بقوله لان لغوي هو الشرع بل انما في قوله  
 ان العوض معتبر في المعنى الشرعي دون لغوي ويكره ان يقال انه معتبر فيه ايضا ولم يذكر ظهوره وانما هو على  
 ما ذكره الشرح المزمع بانه لو لم لا يقتضي تقديم المهور الشرعي في جميع الموضع مع انه مخالف لاجازهم انتهى  
 وانت خير بان اولوية التقدم انما ثبت من مجموع الامرين النكاح والمعين والذكر فصد وبان المعنى  
 الشرعي لا المراد من النكاح فقط بل الكلام في انما النكاح والمعينين هل يكون داعيا الى ترك بائنه وعادام

قاضي زاده

قاضي زاده



فاخره

فتقول ان احاد السهل وقيل سلك المصنف سلك الاستدلال وقد مر هذا في غير هذا الموضع  
النافعة والاجابة الى التوجيه فتأمل في قوله لا انا جزئنا له حاجة الناس بالكلية فكل امرئ على ما جرت  
نظامي في السنة قال المصنف اعطوا الاجابة قبل ان ينفذ عرق واجماع الامة والمعتزلة هو جابج  
الناس كما ذكر في الشرح وفي كلام المصنف ان سلك الاكل ههنا نوع قصور واحكام فذكر الشرح الامور اعطى  
الاجابة دليل على صحة ولا يوجب عليك ان المراد بالصفة ههنا بشرعية وصحة الانفاذ والحكامه  
ليترتب عليه الاحكام لا الصفة المتبادلة للنفذ كما توهم من قال الاجابة النافذة يجب فيها الجمل  
والواجب الشرعي ما مر باعطاء فلم يكن الامر باعطاء الاجابة دليل على صحة العقد ثم قال في ذلك القائل  
الامر الان يقال وقع الامر باعطاء الاجابة المضاف الى الاجابة وذلك ليعيد كون المراد بالاجابة الامر المسمى  
وكون امر المثل والامر باعطاء الاجابة المسمى لا يتصور الا في الصيغة التي هي في الواقع ما ذكره في المقدمات  
منسوخ فلا يفيد ما ذكره من التيقن فاما قوله وينفذ الاجارة ساعة فاعلم بان كيفية انعقادها  
مع ان القياس بان جوازها اذا المنافع لم يحصل بعد بل المجرى منها حقيقة لا قبل العقد لعدم ثباتها  
نظمين وما هو كذلك لا يتصور تسليم حكم العقد فلا يكون محال العقد المعاصرة وانما هي من غير ان يلزم  
قبل الحقيقة وجعل المعلوم موقفا كما ينبغي وجب اليه الشافعي هو انه العيب التي وجب لوجود  
المنافع اقيمت مقامها في حق صحة الاجابات والقبول ضرورة نصيحة العقد في ربط الاجابات  
بالقبول ويحصل الانفاذ والزم للقدرا المعين حتى لا يصح رجوع احدها لكن الثابت بضرورة  
ينفذ بعد جازها فلا يظهر من حق ثبوت الملك من البدلين حين العقد كما هو كذلك عنه لانه فاع  
الضرورة بدونه بل الانفاذ في حق البدلين في حكم المضاف الى وقت كحدث فيكون مخرجا  
الى حين وجوب المنافع وهذا معنى قوله ان هذا العقد في حكم عقود متوقفة بحدوث انعقادها  
على حسب حدوث المنافع ساعة فاعلم فانهم هذا التحصيل في ذكر الشرح وفي غيرهما من الكتب الغيرة  
فان وقع ما قيل اذا حصل الارتباط باقائه الدار مقام المنفعة فاي معنى الانفاذ ساعة فاعلم  
مع ان الانفاذ هو الارتباط المذكور وما قيل انكم اقيمت العين مقام المنفعة فيكون تسليمها  
تسليم المنافع ولا حاجة في النقص عنه الى ما قيل في العقود على حقيقة هي المنافع واقائه العين مقامها  
للا ارتباط المذكور فيها ولا ينعى العقد على المنافع التي يتصور وجودها ولا يكون سلمة  
الى المستاجر انتهى بل يقول لا وجه له كما عرفت ما ذكرنا في منقضاء عقد البيع بتسليم ما في الشرح  
وسائر الكتب فتدبر وما ذكرنا ايضا ظاهره ما اردوه التامل الاكل في ضمن السراويل جواب

فاخره

فاخره

فاخره

في قولنا جميع اجزاء العقد

مورد جيب

مورد جيب

ما ارد

ما ارد عليه من انه ان تحقق الانفاذ في العقد المعين لم يظهر من قوله وينفذ ساعة فاعلم او  
ينفذ حينه في الساعة الاولى وان لم يتحقق برء السؤال المذكور على قولهم وينفذ ساعة فاعلم  
ولا يتم قول المصنف والدارقطني لم اولا ينفذ على التام الصحيح انه ما ذكره الشيخ المزور لس او  
ورا ما ذكره القوم سوى انه افاده في ضمن السؤال والجواب وانه الموقوف للصواب وزيادة  
التفصيل في الباب الاخير في سلك الاستدلال كما استحقاقا الاستحقاق في ذكره حقا قوله لا ريب ان في الاجابة  
ونيت الحكم في المنفعة دلالة لان الاشتراط في المنفعة والمنفعة يشترطها في هذا المعنى  
وتعمل هذا اولى ما ذكر في بعض الشروح من حديث الاصل والتبعة قوله فيعتبر بين البيع بهذا  
الى انه لا يكون ثمة لا يكون اجرة كذا قيل في التوجيه سهل في قوله هذا اللفظ لا ينبغي ان يكون  
يكون المفهوم محقق في الروايات لكن الامر سهل في قوله كذا لا عيان والباب وكل من البدلين في بيع  
المنافعة ثمن من وجه وبيع من وجه والمراد ما هو من محض اصطلاح الشرح في قوله هذا  
يكن ان دفع ما قيل من انه يلزم من خلاف البيع عن الثمن فيما اذا كان الدار بالدار او لا يجب العقار  
في الذمة فليكن ما قيل في الاوقات قال الامام صدر الشريعة هم على عدم كونه او كان هذا الصحيح  
الاجارة الطويلة في الاوقات ولو بعقود وقيل هذا الذي ذكره من عند نفسه ما ذكره صاحب الجدة  
ثم قال ولا يوجب عليك ان الفرق واضح فاما اذا كانت بعقود متوقفة لم يزل الوقت في بيع الاجارة  
اذا خاف بطلان الوقت لانها غير لازمة في غير العقد الاول ففهم الضعف من ضعف الفهم انتهى في  
نقد هذا الذي ذكره من عند نفسه هو اشار الى المشتري ببيع بياض والظاهر الاحاطة في  
او الوقت فيما ذكره صاحب الترجمة وقال له الامام المزور ان الغالب خصوصاً في زماننا الام مال  
او الاحمال من التولي بسبب الطمع او غيره فلا يفسخ فبذلك الى بطلان الوقت بدور الملك المبيع  
فحينئذ يكون عدم التجيز ولو بعقود مختلفة احوط واقرى ففهم الضعف من ضعف الفهم فانهم قالوا  
في تجديد العقود اقرار جديد واشهاد جديد فيحصل الصيانة عن البطلان فقلت هذا لا يثبت فيما اذا  
كانت الاجارة بعقود مختلفة في مجلس واحد كاجزائه فاقوله وماره يصير معلومة بنفسه ان  
عقد الاجارة كالاستجار على الصبح او الحياطة ومثل هذا الاستجار يتضمن التسمية وهذا قال  
الاشافعية فلهذا نصير معلومة بنفسه بحد التسمية والمراد انه لا ينجح في هذا النوع الى بان المدة  
وفي بعض النسخ بالتسمية بدو نفسه والمار واحد فاعلم ولا يقبل الصواب هذه النسق لان  
المنافع لا نصير معلومة بنفسه العقد بل بتسمية اموره لما عرفت انه المراد عدم الاحتياج الى بيان

ط  
والاشارة ان يرد به ما لا يكون  
مبيعا محققا فاعلم

اركان

جاء في حاشية الزخير وهذا عند ضعف  
وذكره ما ذكره صدر الشريعة

على ان الاحتياط المذكور  
بأن بعد

فاخره  
وذكره في قوله وماره نصير معلومة بالاشارة والمراد  
لا ينجح فيه ايضا الى المدة وبما جعله في نفسه  
مذكور على سبيل المسامحة للبيان



المدة ولا تسمى بالابد منه فامر بمرور الوقت في الكلام ولا من قبيل ان يمتنع على النظرية متعلق  
بالركوب وكل قول في رد ما يقال الاجارة قد يكون متعلقا على العمل وهذا يخرج من بعض المساج  
فما يتصور عليه الاكمال ما سبق من المصنف من انه الاجارة مطلقا عقد على المنافع كما  
ترجمه البعض وقال هذا يلزم تفهيم الشيء الى نفسه والغير وتحتاج الى التمسك في غير التفهيم  
فقال في وجه تسميته هذا القول شدة المناسبة ما سبق وزعم بعضهم ان حقلنا خبرنا  
الفصل الثالث ايضا واما مثاله سهل قوله كما في اجرة الورد قيل اجارة الورد ايضا على العمل  
كما جعل صاحب النخبة وغيره والاول التمثيل باستحار الدور وكما نيت انتهى ويمكن ان يقال  
اجرة الورد ما يعلم فيه المنفعة ببيان المدة وهو مشترك لما ذكره من قبيل ان يكون العقد فيه  
على المنفعة كما استبحر الدور في استحقاق الاجارة بمجرد التسليم وان لم يوجد الكسبي في العمل فعقد  
المص من ذلك التمثيل واما اجابة من منع كون اجرة الورد على العمل ما لا يتجزأ عن الاشكال والحق انه  
لا في بعض الكتب وما ذكره من المفردات من ان اجارة الورد على العمل لا يشترط العمل فليست بل  
واجرة الورد بالاضافة فلا لام في المضاف بخلاف الاجرة المشتركة كما في المذهب وقال الامام الزيلعي  
المنفعة يعلم ببيان المدة كالسكنى والزراعة ومنه الاجرة الورد وعلى تقدير صحة النسبة بخلاف  
المستوفى المذكور **باب الاجرة مني بسنخي** لما كانت الاجارة بخلاف غيرها في مختلف  
الملك عن العقد بخلاف شرط ما سبق فواضا باب على حدة لبيان وقت التملك واستتعلق  
بمن السائل هذا اول ما في الشرح فتدبر والضمير راجع الى الاجارة متعبدا بقولنا ببيان وقت  
التملك او متعبدا بقوله فليست بل فلما راجع الى راجع الى الخ لانه كما قيل قوله الاجارة لا يجب  
بالعقد بل لا يملك ولا يجب ان يملكها فليس ذكر الاسم واردة الاخص والقرينة واضحة كما ذكره  
بعض الفضلاء وارجاع ما ذكره صاحب النهاية الى ما ذكره الشيخ الاكل فيحتاج الى التحل لكن الظاهر ان  
ما ذكره ايضا هو ما ذكره كما يفهم من قوله وبنيده والتاسيد ظاهر ولذلك قال الشيخ الميرزا في  
بواضح قال صاحب الكفاية المراد نفس الجواب لا يمكن ان يقال عدم تنازع عقق المورق تنازع  
الملك بخلاف البيع وما ذكره بقوله واما تفصيلا من منع فليست بل قال بعض الفضلاء وذلك ان  
تقرر ان كمال الاجارة اقول الفوض الاصلي بان اختلاف بينا وبين الشافعي في ان يثبت للملك  
في ايام لا على ان يفرق من قول المصنف قال في ملكه فليست بل قال الشيخ الاكل في تحقيق  
الاستخدام اخرج الكلام في قيل في صورة التعجيل بوجوب الملك بالاجرة وبذلك انه يقال الواجب

كاشف

ويجوز ان يقال ايضا على الاجارة ولا  
يغير دخول الام في المضاف لان  
الاضافة لفظية فصار

ما ذكره صاحب النهاية لا يخفى عن  
وما ذكره في بيان المناسبة من  
ترتيب الكتب والادب من مبنى  
على وجوده خطابه وادعاه

قال الشيخ الاكل في الام  
وارادة الاخص من اجابة  
بمجازين مع قبيل الشيوع لا اريد  
اقول في احتمال كون الواجب التمسك

سبح

هو ذلك العجز

هو ذلك العجز في الجواب ايضا قال في دليل العين لا يجوز في الزمة مع انه لما يملك قطعا وانما خبره بالحكم  
فيما ثبت في الزمة وانما من ايضا ما بان ان اراد بقوله ونفى الوجوب فيها ولا يذهب عنك انما على  
الاستخدام انما يتحقق بقوله اخرج الكلام فخرج العادة فصار قوله لان المنافع المعدومة صارت موجودة  
كما وجب ثبوت الملك بالعقد لوجود مقتضى وانما الاصل فيثبت الحكم فيما يملك من البدل وتوجه  
عليه قبل ان انشا الوجود حقيقة مانع عنه ولا يندفع باقيل اذ جعلت لوجوده كما يجب ان يثبت  
عليه ثبوت الملك لا لزم انشا اجرتها موجودة كما لا يوجبها موجودة للضرورة فيقتدر بقدر الضرورة  
ولا يلزم الا ان قال في ان ثبتت اذ ثبتت الضرورة يستتبع لزامه واما حدة الملك من لزام الوجود  
عند العقد فليست انما اراد بها من لزام الوجود حقيقة فليست ولا ينفيد وان اراد بها من لزام  
الوجود ولو حكما فغير مسلم كما ذكره بعض الفضلاء وادور عليه بان يملك كونها من لزام الوجود حقيقة  
وليس كذلك لان البيع موجود حقيقة عند العقد مع ان البيع بشرط اختيار لا يفيد الملك في احوال  
وبان الوجود الحكم لا يثبت الوجود الحقيقي في اللزوم الشرعية وانما خبره بان لا يكون لها من لزام  
الوجود حقيقة انما لزم لزامه ما لم يمنع مانع بشرط اختيار مانع ولزوم اشتراك الوجود الحكم في اللزوم  
الشرعية منوع والسند ظاهر وما كان ذلك المورد الوجه في البيع والتسليم انما يقال ان اراد ان  
اقادة الملك كمال من لزام الوجود عند العقد فليست مسلم اذ قد ينصل حكم العقد عنه كما ليس بشرط  
اختاره وان اراد انما من لزامه ولزومها من قسم ولا ينفيد انتهى وجده انه لا يظهر له وجه  
بعد تسليم تحقق الشرط وارتفاع الموانع فليست بل ولا يضاف الى انما يظهر في البيع والتسليم  
ما ذكره ذلك القائل كما فصلناه فصار قوله لكون ان العقد يقع في تسليم وانما خبره  
بان شرط البيع فليست بل فما ذكره الشيخ الاكل وكما بان انما يثبت مقتضى العقد في حيث  
انه اجارة ينفذ ساعة فاعه واما من حيث انها معاوضة فلا وحاصل انه عقد الاجارة  
من حيث انه معاوضة لا يبي له الشروط وان كان مقتضاها المساواة لا يعمد في الشرع  
الا يرى ان البيع قبل شرط اختياره راجع الى الثمن مع انه مقتضاها ثبوت الملك في البدل  
والتمسك كمالا وبذلك ان شرط البيع لا يثبت عند المعاوضة لكن يترك الحق المستاجر  
محققا للاب وانه فادعاه عمل اذ شرط عقد ابطال حقه وهذا خلاصة ما ذكره الشيخ فاطمة  
في هذا التفسير لا يخفى عن الاولوية كما يظهر عند التمسك بالصحيح وتكرر من بالاراء لانه  
فخرج من المورد ولولا الملك لما صح وجوب ان يبيع بالنظر الى انقضاء السبب في حق

نفسه  
نفسه

سبح

على ان لا يندفع في المصروف  
بل يريده نذر

فيه توجع في ما يريده

في هذا التفسير توجع في المصروف

فيه توجع في ما يريده حيث قال  
والاولى في الجواب



المستحقين ولا يجزى هذا في حق المنفعة لضرورة العدم ولا ضرورة في جانب الاجرة وفي الجانب  
في جهة على معنى ان يترتب عليه بعض الاحكام الموقوفة على الملك وان لم يتحقق بوجبه الملك وتغيره  
ايضا معهود الشرع الذي يرى انما العطف بين العاصي بعد وجوبه وخرج مشروع مقبول وان كان وجوب  
العصا من بعد حقوق الروحية وما ذكرنا من المزايا من الانعقاد واداءه المرفق للشرارة  
وهذا ايضا يوافق ما ذكره سائر الشراح فاصح ما ذكره بعض الفضلاء ان الامام في القيل والقال  
وما ترجمه البعض من اصحاب المراء وكذا لا يتوهم الخالفه بين ما ذكره هنا وما ذكر في  
كتاب الاقرار لان ما ذكره هنا قول محمد رحمه الله وخلافه انه اعتبر انعقاد السبب فصار كان  
الملك ثابت حقيقة كما سبق في الاقرار ومثل هذه الاعتبارات شاذ عندهم ويجوز ان يمتنع  
لما جازها وعلى انها شئ هذا ما نسخ لنا والله اعلم بحقيقة الحال وحقية القائل اللهم حول حالنا الى  
احسن الاحوال **قول** واذا قبض المستاجر الدار فلهما شرط واحد ان يكون الثمن في الموضع  
الذي اضيف اليه العقد وقيل في المكان الذي وقع العقد فيه وما فيه من الركائز والعقود فلهما  
عليه بعض الفضلاء الا ان يكون معنى قوله فيه حقيقة كما وقع في بعض الشروح الا انه لا يظهر ما ذكره  
في سياق كلام ذلك القائل في انشاء التمثيل فبما مل وما بينهما كون الثمن في الدار حتى ان في  
استاجرة دابة الى الكوفة في هذا اليوم وذهب اليها بعضي بعد مضي اليوم ولم يركب الحاجب الاجر  
وان حصل الثمن كونه في غير الدار كما هو الظاهر المتبادر من قوله في الشرح انما لا يملك التوفيق عدم  
حصول الثمن في الدار ووافقه يكون لعدم التسليم من المالك وقد يكون بدونه كما صورناه وهو  
الموافق لما في سائر الكتب واكمل الشيخ الميرزا في التفسير في التنازل حيث قال في استاجرة  
دابة الى الكوفة في هذا اليوم الما ذكرنا فليارده ما قيل حينئذ الظاهر المطابق لسياق كلامه  
ان يقول وسلمها بعد مضي اليوم فذهب اليها فقامل وما ذكرنا في قوله كس استاجرة دابة  
في غير هذا وهم من اللغو والحشو بل الخط والخلل لانه لا يجب الاجرة على من استاجرة دابة للركوب  
خارج المصروف اجسرها في المصنف الشرط الذي هو الثمن من الانتفاع في الموضع الذي اضيف  
اليه العقد ولا ينعقد تسليم المجر فذكر وسائر الشروط المذكورة في الشرح فانه قلت لم يذكر  
المصنف اكثر مما قلت اعتمادا على دلالة الحال والعرف وهو ظاهر في الشرح انما اشار اول  
بقوله وكلام المصنف كس عن اكثر هذه القيود الى ان لم يسكت عن البعض وهو التوفيق والتفصيل  
اجواب استطرادي فليارده البحث الذي اورد به بعض الفضلاء وقد كلف بعض قائل وقوله

سعد عليه

اكمل منه

سعد عليه

فيكون الثمن من الاستيفاء بدلا  
وبعضهم عدده فاما مستقلا وكلاهما  
فلا يرد لان شرط الاستيفاء  
الغير مستلزم  
فيلما وجب الاجر بالتمكين وهو يتقدم  
على الاستيفاء لم يجز ان يجب به كذا يلزم  
تكملة الوجوب ويكفي ان يقال الما ذكرنا  
التمكين ما هو غير مما مع الاستيفاء  
فقط

سعد عليه

دع

وعلى ان الاكراه والغصب معطوف على قوله ان يباشر العقد الصحيح يعني بعبارة دلالة الاحكام  
في منع الاكراه والغصب عن الانتفاع وليس المراد دلالة حال التسليم حتى يترتب الزكاة كما توهم  
لان اعتبار الاحكام لا يمتنع عنها وذكره فيما سبق لا يستعبد وتحدث الفصل حين فقامل  
بقول الكلام في ان كلام المصنف هل هو كسكت عن الثمن ام لا بل قيل ان المصنف وضع المسئلة في  
استيفاء الدور ثم استر بمقوله اذا غصبها غاصب سقطت الاجرة الى ان قبضها في جميع الدار  
شرطا لا تخفى في جميع الاجرة ولا شك انما استاجر عند قبض الدار في جميع الدار في جميع الدار  
المنفعة فيها وفي الموضع الذي وقع العقد فيه فلا حاجة الى تحديد الثمنين انتهى قلت  
الكلام في المسئلة واللازم ويجوز حصول الثمن او آخر فليتلوا وادى الهادي قوله ومن استاجر  
دارا فلهما وجه التصواب فليست لان اجرا فاعمل لا فاعمل واسمنا على من الوجه لا الما ذكرنا  
وهو الحق ولا ينعقد فيه ما قيل واجر من لغة العوام فالتعامل مع مواج فالحظ ان في قولهم واجر  
لا في قولهم مواج فانهم انتهى قوله لان المقصود عليه قوله السابق قال ان ضل الاكل في شرح هذا  
المحل كما في السبع فانه ما لم يسلم جميعه لا يستحق قبض الثمن ورايت في بعض المحاشي حكوا اصابه  
العكس لان قبض الثمن يجب لو لا فالتسليم لا يستحق قبض السبع ما لم يسلم جميع الثمن انتهى  
وهذا بعينه ما ذكره بعض الفضلاء وادعى البعض التوارد وقوله كما اذا كان المقصود عليه العمل كما  
اذا استعمل خياطا لخط له ثوبا قال الشيخ الاكل فاس السافع على العمل وهو فاسد الى قوله  
لانه لم يسلم من كجا طشينا اقول الظاهر ان المراد شيئا يتقعر به والثوب الذي خط بعينه بعد  
ما لم يتقعر كما هو اصلهم وانما خرج من جباط الكثرة حتى يتم الكل فتدبر وقال بعض الفضلاء ما  
المانع من ان يكون القيس عليه الصورة التي تسلم صاحب الثوب ثوبه الذي خط به بعضه انتهى  
فقال فيه في وجوب الاجر ذكره الشيخ الميرزا في قوله ان المطالبة الى المطالبة في قبض الى  
عدمها بعد اذا استاجر لا يخلو عن الاستيفاء دفع الاجرة فلا يمكن من الانتفاع بغيره بالاداء  
تيسره نوع الثمن والغرض الكل من مشروعية الاجارات دفع المجر والكل المماثل للمجر والمصنف  
لا ينعكس فاما معنى المطالبة من الوجه وهذا ما لا يقبل المنع قوله حتى يخرج من العمل والتسليم  
ايضا ما لا بد منه قال في القدر في بعض هذا القول لان جباط بعض الثوب وفصارة غير  
منفعة به ما لم يخرج من العمل ويسلم الى صاحبه لا يجب الاجر بهذا هو المجر من الكتب ويحقق  
التسليم بغير النزاع او كانا القول في بيت المتجر ويجوز لانه لا بد من التسليم في استحقاق الاجر وهذا

انما يقول المؤلف

سعد عليه

فاضي زاد

عيني

فيما ذكر

سعد عليه

خدا داد منه

بل هو كلام لا يعتد به وزيادة الكشف  
والفصل يفتي من كتب اللغة  
وشروح ان فيه

سعد عليه

توضيح للمصنف عليه



لا يلزم الاجر اذا اهلك قبله وان كان بعد النوع هذا قالوا با وقوعه من قول المص وكذا اذا  
عمل في بيت المتاجر من ثلث لعمارة الكتب الا انقل من التجرة بحكم الكلام المص عليه ويمكن التوفيق  
ايضا بانهم من الذخيرة من ان اسمها لا هو وعندها لا عمل في بيت المتاجر بدور على تحقق  
حصة معلومة وعدم تحققها وكون الحصة معلومة لا يلزم ان يكون يتبع المتعاقدين كما قيل  
بل يمكن ان يكون العمل في بعض مقدار يجعل بمقابلته حصة من الاجر بانه يمكن قبلا جدا كان قدرا  
صالحا لا اعتبار الاجرة من ارباب البصيرة لمقدار ذلك العمل اذا اخاطا النصف او ثلثا منه  
فربما يفتى في هذا العمل من العمل في قول المص على النوع عن عمل حصة من الاجر ويجعل قبله لان العمل في  
البعض في على الا يصح بعد رشي من الاجرة في مقابلته فوقي بين الكتب على ذكره الشيخ الاكل  
وقوله بعض الفضلاء وانما ذكره في هذا المقام بعض من تصدقوا بهذا الكتاب في ضمن تفصيل  
والكتاب فيما لا يخفى فده وخالفه للكتب على ذوق الباب في هذا ما هو خلاف المص في المص  
**قوله** ومن است جوار الخبز في مئة فاكهة يسو طما اخرى وكذا ان الرجل است جوار الخبز في مئة  
وقفا معلوما باجر معلوم فخره ثم سرق فله الاجر ما سرق قبل ان يفرغ فله من الاجر كذا  
ما عمل انتهى ولا يخفى ما فيه من الخلف لاني للكتاب وقيل في الترجمة المراد من قوله قبل ان  
يفرغ ما اذا خبز بعض الدقيق نصفه مثلا ما لم يخبز البعض الاخر واظن انه الاول ان يقال المراد  
السرق قبل ان يفرغ من عمل الكل على وجه الكمال بانه اذا خبز الجميع في السور فسرقت قبل ان يكتموا انما يصح  
الكامل او بالسرق في حصة كماله انتهى العمل في بعض المعقود عليه وهو ان يخبز الكل مستويا كالم  
النصف فاذا انتهى العمل بعد العمل المحقق حصة من الاجرة على ما ذكره في مسئة انخراط  
فما قال الشيخ الاكل وذكر هذا البيان حكاه وقيل اذا علم من مسئة انخراط الفادك يلزم  
تحصيل كاصل او لا احد الامر من مقصود اصاله والاخر ضنا وتعا واما لا كثر من انه  
يخصي قوله ولا ضمان عليه بخلاف اذا اخرج قبل الاخراج على ما بين في الشرع قال في الزانية  
ولا غرم فيها وقوله في ذلك صدر الشريعة ولا يخفى على المتتبع ما فيه كما به عليه الرجل ابن  
كامل ايضا وقد سبق في ذلك صاحب الدرر والغرر وذكره ايضا المحقق في فضل الشهابين  
ما ت حيث قال هذا الخلف لاني الزانية وغاية البائة وليس محال لاني الهداية كما في قوله  
ان الملك لا يجهل اكل على ما في هذا الكتاب وقوله ما ذكره ابن الملك في قوله الصواب  
وقال في النهاية وغاية البائة انما هي خص حصة مني الضمان لانه اذا اخرج قبل الاخراج يلزم

الشيخ الاكل

قاضي

قاضي

الحج الشريعة

الضمان

سعيد

نقل كلامه الى هنا كاف في تمام  
المقصود فقام

الضمان فعل هذا يكون ما ذكره من الاحتمال في غاية الضعف فقام لمثل منث هذه الهفوة ان  
صاحب الهداية قال الى قوله فجعل صاحب الوفاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبل الاخراج  
اقول قوله متعلقا بما قبل الاخراج لا يخلو عن نوع هفوة ايضا فقام قوله لانه طين من شئ  
اظن انه بالراء العجوة قال في الاساس من شئ اللبن اني ارتفع قوله في ان يحبس العين وفكره  
هذا اذا عمل في مكانه اما اذا خاطا الخط او صنع الصانع في بيت المتاجر فليس له حق الجبس  
**قوله** فله اجابة فكانه باع منه قبل فله العبد بجانى غير شرا او لما وان العبد بجانى كالاصل من  
ملك المولى ودفع الغدا كابد الشرا مع انه ليس للمولى بجانى ان يحبس العبد الشرا الغدا ولزم  
اجعل مقاربين درهما سيرة سفر ولا يقل بانه وانما يشتر بان يجعل بمقابلته العمل حيث  
يتفاوت بتفاوت ولو كان بمقابلته العين لما تفاوت انتهى ويمكن ان يقال دفع العبد على العمل  
فله في الجانية بطالب بالدفع وبذلك وكفى بهذا القدر حسب الا لا يرضى بخلاف ما لم يرض الغدا  
اليه فليسا ما ذكره بقوله وايضا سهل المدفع فقام قوله واذا شرط على الصانع ان يجعل نفسه  
لان الشرط مفيد في غير المعقود عليه العمل المعقود عليه بعله او لغيره من غير ان يجعل بمقابلته  
وانه كان خيرا كالمولى بالبيع بالدرهم اذا خالف وبيع بالدينار لا يجوز ولزم كذا في القناطر  
**فصل** في الاجر يجب به اوقات الزمنية في الباقيين بموت من مات منهم وان لم يكن كذلك  
بانهات الكبار مثلا فله الاجر قوله بعض مسئة الكتاب بانه لان جعل الكتاب لاجر في ولا  
اجر في مقابلته وفرض الطعام حرج فيكون الاجرة بمقابلته **باب يجوز من الاجارة وما يكون**  
**خلافها** لا فرغ من ذكر الاجارة وشرطها ووقت استحاق الاجرة ذكرها بالجوز من  
الاجارة باطلاق اللفظ ونقيضه وما بعد خلافها وهذا اولى ما في بعض الشرع والمراد  
ظاهر فلا حاجة الى ان يقال ان المراد باب تفصيل يجوز من الاجارة فينتضج وجه ان خير  
قوله ويجوز استيجار الدور واكوايت السكنى للام صلة الدور واكوايت ويجوز على  
بوجه انه يتعلق بالاستيجار ومن فاه راعا انه لو فرض هكذا وقت العقد لا يكون له ان يعمل فيها  
غير السكنى فقد سها لانه انما يعمل ما هو متممات السكنى وانما نفس وليس له ان يعمل ما لا يعد  
من السكنى وان لم ينص فقدر قوله وانما لا يتفاوت جواب عن ان يقال سكنى انما يتعارف  
كذا قيل في تفصيل لامت من هذا السؤال بالتعام اذا الكلام في عدم وجوب العمل فيها لاني بانه  
ممكن وانما جبره بالام ما ذكره وهو ما لا يخفى الاكل ايضا وهو ظاهر جدا لا اعمل السكنى

خدا داد

صاحب الدرر والغرر

توضيح الشيخ الاكل

مخالف اذا لم يعلم العبد لانه انما يباذره  
في العقد وكذا بعضه في الشرع  
اما اخر فيشامل

فيه توضيح للمصنف قاضي زاده

فيه توضيح لقاضي زاده

في هذا التورع بعض قاضي زاده



سید علی

الله

بسمه الله الرحمن الرحيم

1



خازنة ولا يابس فيه قال في الذخيرة البرهانية وان كان الشيعير بمثل وزن الخطه نقص لان  
 ياخذ من ظهر الدابة ما ياخذ الخطه ليكون خلافا صورة ومعنى وذكر شيخ الاسلام انه لا يصح  
 استحسانا وهو لا يصح لان ضرر الشيعير مثل ضرر الخطه لانه ياخذ من موضع الحمل فظهر الدابة اكثر ما  
 ياخذ الخطه فكان داخل تحت الاذن وبه يغني الصدق الشهيد انتهى يعني انه الشيعير ووزنه  
 للخطه وان كان اكثر كبر الاله اخف على الدابة بسبب طوله على موضع الحمل واخذه موضعاً منه اكثر  
 ما ياخذ الخطه بخلاف اذا حمل بها او حطبا او قطن بمثل وزن الخطه والشيعير يضمن  
 لانها ياخذ من ظهر الدابة من غير موضع الحمل فيكون الشق على الدابة كما ذكر في الذخيرة وغيرها ايضا  
 هذا فليحذر هذا يظهر في قوله من قال انه الشيعير ينسب على ظهر الدابة انبساطا ما كان لقطب فاذكر  
 في البسط يكون اصح حينئذ حيث لم يفرق بين انبساط القطن ونحوه وانبساط الشيعير  
 فليكن قوله والقطن ينسب على ظهرها فيكون اجماعا كغيره في موضع واحد من موضع الحمل اضر على  
 الدابة حيث يدق موضعاً قليلا يشبهه بخلاف المسئلة التي ذكرنا لان الخطه والشيعير ينسب على موضع الحمل  
 والقطن ينسب على غير موضع الحمل فيكون اضر هناك فاقبل اذا سمع الخطه وزنه لم يكن له الحمل  
 الشيعير مثل ذلك لوزن الدابة الشيعير انبساطا تاما ومحطة بين بين فيكون اضر لئلا  
 لانه ان اراد انبساط على موضع الحمل لم يكو له وكونه اضر ممنوع والسند ظاهر وان اراد الانبساط  
 على غير موضع الحمل فممنوع والسند ظاهر فقولنا فاروق مع رجل فليقل قوله رجلا اذا اردت  
 صبيا لا يتمك من عاراد الثقل كذا في الكتب وقيل قوله ولان الاذن في غير موضع يبدل  
 على خلاف ذلك ولذلك اوردته اخرج بصيغة التثنية وتكثير الدليل ان في منظور  
 فيه لانه اذا اردت صبيا لا يتمك او متاعا فغطيت يضمن بقدر الثقل فلو لم يكن  
 موقوف الوزن في الاذن كيف يتوزع الضمان على ثقله وثلث الصبي او المتاع والتوزع على ثقل  
 الراكب بالوزن وكذا لو لم يكن الاذن موزونا باعتبار انه ينقل نفسه مرة ويحذف اخرى  
 كيف يوف ثقل الصبي الذي لا يتمك على الراحلة حتى يحذف الضمان بقدره انتهى ونحن  
 نقول انه الصبي الذي لا يتمك بمثل المتاع على ما صرحنا به وليس معنى قوله يغير ما زاد  
 ثقل الحمل والصبي انه يوزن الراكب ويوزن الحمل والصبي ليعرف الزيادة لانهم لم يغيروا الاذن  
 من قبل ما يوزن بالقان وانما معناه انه يرجع الى اهل الخبرة وارباب البصيرة في انهم انه  
 هذا الحمل او الصبي كم يزيد على ركوب الراكب في الثقل هذا هو جواب ما ذكره في المسئلة بالمره

هذا ما قيل ايضا  
 في النهاطين  
 البسوط  
 سبعة

هذا او قصده ارد  
 على صاحب الذخيرة  
 سبعة

تدبر في ما تاضواوه  
 سبعة

لا هذا

في هذا العام لا يجد جعل الصبي بمثل الحمل فليقل قوله هذا كثيرا من الناس وزنه انفسهم  
 بالقياس لغيره وزنه لا يكون لا ينضبط هذا انتهى وقال ما ذكره بقوله لا ينضبط الى اسفله  
 انما ومن العجايب قوله في قوله لا بد ان يكون وزنه الاذن بالقياس الى الحمل ومن يوجد في  
 العالم من المكنت شي لا يكون انه يوزن الدابة يكون مجردا وجسا لطيفا فليقل قوله ان زوجه  
 القبة مع لزوم تمام الاجز هنا وقبل بشكل هذا بما اذا استاجر ارضا ليزرع خطه فزرع  
 رطبه فمن ما نقص ولا اجر مع ان عمله لزوم الاجر وهو انه لا يملك شيئا بهذا الضمان مجردة  
 وذلك المسئلة ايضا لانه المتاجر لا يستفيد بهذا الضمان ايضا لما لا في التقصاة التي تضمنه  
 ولا في الارض المستجرة فينبغي ان يجزى له اجرا ايضا وقول المتاجر يملك منافع الارض  
 بالضمارة فيجب عليه الاجر في مقابلته ما استوفاه من النافع لملكه بالضمارة ومن سئلنا  
 هذه لايملك المتاجر شيئا بهذا الضمان ما شغله بركوب نفسه وزوم جميع المسئلة  
 ذلك وانما يضمن ما شغله بركوب الغيرة ولا اجر بمقابلته ذلك حتى يسقط عنه لانه يضمن في الشروع  
 ان الضرر في الدابة ليس من قبل ثقل الراكب وخفته وانما هو باعتبار العدد ولهذا يوزع  
 الضمان بين اثنين فانه في ايضا ما يجرى من ان قد تفرضا نصف الضمان فليقل نصف الدابة  
 من حين حين فينبغي ان لا يملكه نصف الاجر فقل قوله لعدم الاذن فيها اصلا لم يجر  
 عن العادة فيقل فيه تامل وتعلل المراد لعدم اعتبار الاذن لانه حظه انه قصد الاذن فلم  
 يبق له اعتبار معنى انتهى واظن انه لا حاجة اليه لانه الاذن من الزيادة قطعا والاذن  
 في الميزان عليه مشروط بعدم حمل ما لا يطيقه بالعرف والعادة فاذا كانت الشروط والشروط  
 قائل وبعبارة اخرى انه الاذن بتقيد بوصف السلامة لا المقصود يحصل حمل ما يطيقه الدابة  
 وبعبارة اخرى انه المستحق بالعقد هو حمل ما يطيق وثبوت الاذن بطلان العقد يقتصر على  
 المستحق بالعقد ولما لا اذا كان حمل ما لا يطيقه فليقل هذا الشرط معتبرا في المسئلة السابقة ايضا  
 فمن خصه بهذه المسئلة لم يصيب وفيه تامل قوله وانما كبح الدابة بلجاما يقال كبح الدابة بلجامها  
 اي جذبها الى نفسه ليقيف ولا يجري قبيل وزنه كبح اللجام جذبه لم يحسن اراد القائل التوضيح  
 لتمام صدر السريرة والنسمة التي عند هكذا والكبح جذبه الى نفسه عنقا والعني انه كبح  
 الدابة من جذب الراكب الدابة بالتمام الى نفسه فليقل فيه تامل قوله بعد هذا وكبح اللجام  
 نوع خازنة لكن الامر سهل فليقل الشج الاكل وفرع عبارة فمع الى قوله في كبح المسئلة والقبلة

ان ج العيني سبعة

هذا ما قيل ايضا  
 في النهاطين  
 البسوط  
 سبعة

ناظر اليه

خبره

سبعة

خبره

هذا ما قيل ايضا

في النهاطين

البسوط

سبعة

هذا ما قيل ايضا

في النهاطين

البسوط

سبعة



في

المعارف وقال بعض الفضلاء وهو ان يكون المراد بالمدخل عدم خروج وتلك هذه الاية في المسألة  
واقول هذا اعتبار في شراح واما امثلة من قبل ذلك فافضل من قبل الاول ان يقول اي  
الفعل المتعارف ووجه الاول انه يوجب قوله اذا فعل فلان متعارفا فلان لا يكون الفعل متعارفا  
من غير ان يكون متعارفا كالكلمة في غير في قوله انه يقال اي الكلمة المتعارف هذا وتقول  
اي الفعل المتعارف لا يتم كجواب الفعل المتعارف مطلقا او مطلقا العقد لا داخل تحتها وانما  
الداخل تحت الفعل المتعارف المخصوص وهو هنا الكلمة المتعارف والفعل المتعارف وانما اراد  
بالفعل المتعارف في التفسير الكلمة المتعارف دون الفعل المتعارف مطلقا احتاج الى تفسير اخر  
قالوا ولي في العارية انتهى كلامه وقد عرفت المعنى المراد فلا يمكن في شك نعم يمكن ان يقال المراد بقوله  
اي الكلمة المتعارف والفعل المتعارف بيان حاصل المعنى ليعلم به زيادة الايضاح في قوله  
فلا يصير يعود مردودا الى المالك لانه لا انتهى العقد يمكن بمدة المدة فلا يكون تابعا عن المالك  
فلا يكون المراد اليه بمدة الرد الى المالك هذا وما ذكره الشيخ الاكل في احتجاج الى محل تقدير وتوضيح  
بغاصب الغاصب اورد المفسر على الغاصب فانه يبرأ وان لم يكن مأخذا للرجوع اليه وجب  
بان السبب فيه هو الراد الى من لم يوجد منه سبب ضمان يرتفع بارادته في نفسه قبل وفيه نوع اطلاق  
وحاصله انه غاصب الغاصب انما يبرأ بالرد الى الاول لان رده عليه رده على من وجده منه سبب  
ضمان لم يرتفع بارادته في ضمانه الكائن قبل غصب الغاصب الثاني اذا المفسر في ضمان الغاصب  
الاول لم يصح سوار والغاصب الثاني اذا المفسر في ضمان الغاصب الاول لم يصح سوار  
وهذا هو الثاني الاول المالك تضمنه والرد الى من يكون حاله هكذا وجب البراءة  
والا يلزم كون الشيء مضمونا بغضائين فتدبر وحاصله ما ذكره ان الفضل الاكل ايضا زيادة  
في المأخذ وهو موافق لما في الشرح فانه قد قيل لا يقال فكيف يستقيم العقد لولا عليه بقوله  
ولا يبرأ به لظهور صحة بالنظر الى ما نحن بصدده نعم قد يكون المستاجر الذي فضل كفضل مستاجر  
من غاصب الدابة انتهى على انه ما في الترجمة الذي اراد به بقوله لظهور من الركاكة مالا يخفى لا  
لما ذكره بقوله نعم قد يكون المستاجر لانه في حكم غاصب الغاصب فلا يتعد في صحة كصحة بالنظر  
الى ما نحن فيه كما ترجمه ايضا من قال فانه قيل يجوز ان يكون المراد بغاصب الغاصب المستاجر  
الذي استاجر من غاصب الدابة فيظهر وجه التناقض به ج فلهذا لا يصح ان يحصر المراد بالنظر الى  
ما نحن فيه بصدده ايضا فليتيمم المطلوب انتهى بل لانه ما ذكره من محل كصحة وتخصيصا في ما نحن فيه

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

قاضي زاده

مما لا يسهل كلام الشرح ولا يستحسنه الذوق السليم فليدبر وكذا احمل على الاضاني المعنى ان  
الغاصب لا يبرأ الا بالرد على اذنه مالا يعود والعجب من حمل على الاضاني وزعم ان المفسر  
انه غفل من لزوم عدم توجه التقضي حينئذ ايضا بغاصب الغاصب الاحتجاج الى الجواب فرفع فاجاب  
عنه بالوجه الثاني الكلام وحمله على ما يباين ما نحن فيه حتى يظهر توجه التقضي مع جواب الجواب على الزيادة  
في المأخذ كما فصل في مسر الشرح وليس في كلام الشيخ الاكل ما ينافي وينقض من حمل على ما  
ذكره قبله بل وانه الموفق **قول** وفي الاجارة والعارية آه قال الشيخ الاكل قبل الحاق العارية  
بالاجارة الى اخره قال بعض الفضلاء فيه نوع تامل او مراد القائل انما اذا كان في المستاجر كسب  
المالك ينبغي ان يبرأ عن الضمان فيما نحن فيه بالرد الى يده ولا كذلك العارية فالتاسع في جواب  
هو التوضيح ليدل به لانه لا يلزم منه مطلوبه كما فعل غيره من الشراح فليت على ان انتهى ولعله انما انتم نظر  
النوع في اول كلامه واما ما يلزم من اخذه ثلاث رة الى المكان ارجاع ما ذكره الى ما ذكره الشرح  
لان قوله من غير ان يكون فيما لم يكن يحفظ فيه مقصودا لا يجوز عن الدلالة على انه اراد به ما ذكره  
الشرح من المعنى فليت تامل وانه الهادي فمن اغتر بقوله ذلك الغاصب ولم يباين فيه وراود  
الطنبور نعمة فقد ابدع عن العوالب حيث قال في هذا الجواب ليس مستقيم اذا لا يحاد في المناظر  
كاف على تقدير ثبوت التفرقة بين الاجارة والعارية فالقصاص في الجواب منع ثبوت التفرقة  
بمنع دلالة ما ذكره من ثبوت الطعن عليها كما فعل مسر الشرح انتهى فليت تامل وكن انما الفصل قال  
صاحب النهاية فانه قلت ذكر في الاجارة انما امرارة لو استاجرت ثوبا لم يملكه انما اقلت  
بالليل ضمنت فاذا جاء النهار برئت وهو براءة المستاجر عن الضمان بالعود الى الوفاق  
قلت وجوب الضمان عليه بالاعتقال ودون البيل اذ انما تمسكها بالليل والنهار وقد انعدم  
الاعتقال الذي لم يتناول العقد محج النهار وهذا وجوب الضمان بما سلك الدابة بعد الجارة  
بدليل انه لو لم يركبها حتى هككت كان ضمانا ولا مسك ياتي بعود العود الى الجارة فليبرأ  
الاسباب مبررى وهو الراد الى يدقاعة مقام يد المالك لم يوجد كذا ذكره الامام المحمود انتهى  
كلامه وتبين فيه بحث اما اوله فان المراد بالمراد هو الامساك الذي لا يقابل به شيء  
والامساك هنا بعد العود الى الجارة بقاءه فذا فرق بين السكنتين واما ثانيا فليدنا فانه  
صارت غاصبة بالاعتقال والغاصب لا يبرأ الا بالرد الى المالك او تاسع حيث برئت بالنهار  
علم ان المستاجر يبرأ عن الضمان بالرجوع الى الوفاق وما ذكره من انه لا ضمان لا ينبغي فليت تامل وكن

اشارة الى الجواب كذا في قوله

مما لا يسهل



الضمان الذي لحقها بالاستعمال لا يستلزم الا بالرد الى المالك كالمظهر في البراءة بحسب النسخ  
عند من يفرق بين المودع والمستاجر وانما هو جراب من لا يفرق بينهما وانما ثانياً فانه  
ذكر الالام بلفظ الجمع يتضمن ما باراها من الليالي وبالعكس فوجب ان يجزئها ان يليه  
بالليل ايضا فينبغي ان لا يتضمن في النسبة في الليل الا ان يقال الالام هنا لا يتضمن ما باراها  
من الليالي لانه المستعار ليس الشوب فالالام ونزعه في الليالي انتهى كلامه وحسب قول الامسك  
او كان لمنفعة النفس لا يستلزم البراءة عن الضمان وانه كان في مقابلة عوض المالك ولا شك  
في ان امسك المستاجر لمنفعة نفسه فقل وتقول ان امسك انما صارت غاصبة لا تحتمل  
حتى لو هلك الشوب في تلك الحالة صارت ضمانته لقول الغصب بالهلاك لعدم محجى ما يرجع اعتبار  
عدم تفرده واذالم يهلك حتى جاء الزمان زال ما يوجب الضمان وهو الاستعمال فصار مسافرا لا ضمان  
للقول بعدم الضمان وعدم تفرز الغصب لانها السبب باستعمال السبب والموجب للضمان  
وتفرز الغصب من مسئلتها هو الامسك هو باق فيبقى موجه ايضا وهو الضمان فليتنا مل  
واضحا لا مانع من فرض المسك في الاستعمال ليس في الالام فقط وفي الليالي فليتنا مل  
واسه لها ولي قل ووجه اصح قاله الكافي وقيل الاول اصح انتهى وقال بعضهم وقا في الكافي  
الاول اصح انتهى والاحسن ما قلنا قوله لا فائدة من التقييد بغيره اي في تقييد الاول بغير السراج  
الذي يسرج بمثل الكبر وهو الذي عينه صاحب الدابة وهذا اول ما ذكره الشيخ الاكل بك في كتابه  
النهاية اذ هذا المعنى هو غير ما وقع في بعض النسخ بعينه كما نقله الشيخ العيني وغيره ثم قال في  
الكافي والاولى ان يترك بعينه وقال الزاري قوله في التقييد بغيره اي في تقييد الضمان بغير ذلك السراج  
ولول بغيره لكان اولى ان في تقييد الاول بعينه ذلك السراج لانه وما يماثله سواء فلم يفتد  
التقييد قلت فكيف انما ما وقعنا على كون هذا النسخ انتهى كلام العيني اقول هو ايضا ما وقع على  
المعنى المذكور لانه اذ اقتضى ان صاحب الدابة حيث قال هو ايضا امي من حيث المنع حتى ان يشارك  
فيه حفظ شيئا وغابت عنك شيئا والمعنى الذي ذكرنا هو الذي ذكره صاحب الكفاية حيث  
قال عند شرح قول المصنف لا فائدة من التقييد بغيره وهو الذي ذكره به ونزعه لانه الذي يسرج بمثل الذي  
الذي به وهو نظير من استاجر احمرا يجعل عليه عشرة محانم من خطه نفسه ثم جعل عليه عشرة محانم  
من خطه غيره قوله ولا في خيفة ان الكافي ليس من جنس السراج اشارة الى الخلفاء المعنوية وقوله  
وكذا ينسب طاهها اشارة الى الخلفاء المعنوية يعني ان الكافي لا ينسب على ظهر الدابة ينسب

جواب عما ذكر  
تاليف  
مستطاع

تفسير بعض النسخ على وجه  
ولا يبعد فكان لا ينظر الى  
في الكفاية مستطاع

السراج

السراج من ينسب اكثر منه ويدق من ظهر الدابة اكثر مما يدق السراج فيفسر الدابة بسبب كمال الجهد  
لا ينسب عليها انساب الخطه بل يجمع في موضع قليل ويدق من ظهرها اقل مما يدق في الخطه فيفسر  
فالكافي واحد يربطان في انهما لا ينسب طاه على ظهر الدابة انساب طاه معناه واعتقاده فيفسر كانه  
في الماضى بسبب عدم الانساب طاه على الوجه المعنى وفي محل الدواب غاية ما في الباب انه عدم الانساب طاه  
في كل منها من حيثية اخرى وليس هذا من العكس في شئ فليسا بل والظاهر ان هذا هو من قال ليس فيه  
عكس لان الجهد قدر وزن الخطه الشروط لا ماخذ من ظهر الدابة قدرا ما خذ الخطه قدرا ما قيل  
فان كلاهما ظاهر لانه تعليلنا في ما ادعاه فان الجهد اذا لم ياخذ من ظهر الدابة قدرا ما خذ الخطه  
يعين العكس حيث كان الجهد اقل انساب طاه من الخطه والكافي في ما يخفى فيه انساب طاه السراج وهذا  
جس ذلك لا محالة قوله وهذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت بان يكون المسك او عوا بعد  
او اخوف ولا يلزم ان يكون بحيث لا يسلكه الناس كما ذكره الامام الرضائي في شرح الكفاية حيث بينا تفاوت  
بين الطرفين اولاهما وجهه انما اذا كان ذلك مسكده المص مع جرابه بقوله وانه كان طرفا لا يسلكه  
الناس الا في الضرورة وانما ثانيا فلقد تم تأويل الضمان على التفاوت المذكور وانه كان طرفا لا يسلكه  
او التقييد بعينه لاحتمال كون مسكده احد هذين الاشياء فان قلت قول الرضا في باب المسك ان السراج  
بعد الخوف فقط فقولنا انما ذكره هنا قلت نعم يمكن نعم التفاوت الواقع في الكفاية لا يسلكه ان السراج بهذا  
الوجه وبدونه ايضا فليكن ما ذكره بعد اسطر بقوله وانه كان يسلكه وهكذا المتاع فواضحا لانه  
الظاهر فيما يسلكه ان عدم التفاوت وقال في الكافي والهداية هذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت  
لانه عند عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الثالث اما اذا كان بينهما تفاوت بضم نفع التقييد  
فجعلناه كالطرفين الذي لا يسلكه الناس الى هذا كلام الرضا في التبيين فقله وجه الاختلاف في من نقل  
كلام الرضا في قوله وقال بهذا بين عدم الحاجة الى ان يقال اولاهما يسلكه الناس فكان لم ينظر الى ما ذكره  
الرابع بعد هذا بقوله وانه كان يسلكه وهكذا او تمسك ما ذكره اولاهما لم يفت الى ما ذكره بعد ذلك  
فيه بعد لا يخفى وقوله وانما يجمع بالشبه كذا السماع اي وانما يجمع لجمال المتاع ذلك الموضع الذي ارشده طاه  
ان يجعل اليه ويجوز بالتخفيف على ان الفعل في المتاع اي ما يجمع المتاع الى ذلك الموضع كذا في غاية البيان  
ولذلك ان تقول ان السراج على التخفيف ايضا كون الضمير لجمال كسار الضمان وكون المراد وصول المتاع  
ظاهر البيان قوله لانه غاصب كانه لم يرد بالغصب المعنى المصطلح اذا العفا لا يغصب عنه بل  
بل والاعلاف والعقار يضمن بالاعلاف والتمتاد ومن قوله ولا جرحه انما لا جرحه ولا يسب كونه

في بعض النسخ الاكل مستطاع

السراج العجز مستطاع

قال بعض النسخ ان يكون احداهما  
وما ذكرنا واولى مستطاع

ابن كاريات مستطاع







كان محصورا او غير محصور لعدم اولية بعضها على البعض انتهى كلامه ولا يخفى على السامع انه قد ذكرته  
 ارجع وادنى لما ذكره المولى الزبير حيث قال والبعض غير محصور كذا قول ابي بصير في المحاور  
 الذي هو هذا وهذا وما كان له منى لولا انه هذا ما ذكره فاسد من لغة الشهير فاقولت لو كان كذا الجاز  
 الصريح في الحال قلت الاجارة من العقود المضافة والانعقاد في الشهر فبذلك كيف ينبغي فاقولت  
 اقيمت العين مقام النفقة التي توجد في الشهر اني كما اقيمت مقامها في كمال فيكون الفاسد منعقد  
 في الحال فيمكن فيه قلت اقيمت العين مقام النفقة في الاجارة الصريحة يصح في النقص والفاسد كما  
 فاسد فاقى حاجة الى فاقية العين مقام النفقة فلا ينفق في الحال في اوانه وهو الشهر ان في فلا يكون  
 الفسخ لانه قبل ان يكون ثبوته قبل الانعقاد وان كان في اول الشهر الا ان عقد حاد تحقق فلم لا يثبت  
 في جواز الفسخ ولو كان كذلك لاجاز فسخ الاجارة الصريحة ايضا بعد اولى قبل استيفاء المبلغ  
 بنهاها اول تحقق الانعقاد في حين النفقة التي لم يحصل استيفاءها حاد حاصل ما ذكره فاقول هل  
 يتوجه هذا بعد ما ذكر من التفصيل انما لا فاقولت امي فرفق بين الشهر الاول والثاني وان ثبت  
 قلت الشهر الاول والاجارة فيه لانه الوقت القوي يفي فيه زمان العقد معين في حكم العقد فيعتبر ابتداء المدة  
 منه الى تمام الشهر ولا يكون الشهران في ذلك لم يدخل فاذا دخل العقد فيه الاجارة ثمانية على النفقة  
 العدم وانما انما الجاهل وكذا الحكم في كل شهر الى ان يوجد منها الفسخ فاقولت ما قبل كيف نفق في المص  
 لانه لم العقد بترتيبها لانه ارتفاع ايجالها لم يخلو في الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام وذهب البعض  
 الى الجواز في الثاني وان ثبت ايضا وهم يقولون لانما في الجاهل عند تعامل الناس ولكل وجهته  
 وقيل لا يعتبر التعامل في الجاهل بل فيه ثبوت قوله ونهنا مناجرة دار اسنة بعشرة دراهم قال الامام  
 ابي علي فاذا صح جوب نفقة الاجارة على الاشهر على السواء ولا يترتب تفاوت الاشعار باختلاف الزمان في  
 كما ينقسم على الايام بالسوية في اجارة شهر واحد قوله لان الاوقات كلها في حق الاجارة على السواء لعدم  
 صحة عقد الاجارة بوقت ووقت كاليامين والاحال كقوله في النذر هذا هو المبدأ واما قول فاقول في الشهر  
 منكر او لا يخفى ما فيه قوله ثم انه كان العقد حين حال الجاهل على لم يسم فاعلم وهو الاجاز وجز كونه مبنيا  
 كنهه للفاعل ايضا وصاحب النهاية وفي هذا حذو فقصروا الكلام على هو الاجاز والامام الاتقاني  
 نفرض الاحتمالين معا على ما هو المرسوم من كتب اللغة حتى قال في المصباح واهل الهلال والابنا  
 للمفعول وانما على ايضا وتسميهم في نفسه وتسميهم للمفعول ومنهم من يجهل به الفاعل واهل في ضرب  
 لغة ايضا واطر فيقولون من قال بعد من قال الاتقاني قلت قال السمعاني في اصل الهلال على ان يسم عليه

سعد بن جابر  
 سلكه

فاضي زاده  
 وما ذكره هو ما فيه بحسب زعمه  
 وقد مر معنى الانعقاد وساعة  
 ف عنة قد ذكر

زبير  
 انما انما في اصل الكلام الاتقاني  
 العبارة كذا في الشهر الحاد  
 لتبنيته على

ان الجعفر

ولم ينزل

ولم ينزل غير هذا وكفى برحمة ذلك انفس عليه ما في الشريعة في شهر ليس بذلك فاقول في تمام الاتقاني في بعضهم  
 في نزع قوله حين حال الهلال بقوله اراد به اليوم الاول من الشهر وفيه نظر لانه ليس حين حال الهلال بل هو اول  
 الليلة الاولى من الشهر وهذا لانه لا منافاة بين الاجارة والادوات فلا حاجة الى اعتبار ابتداء المدة من اول  
 ايام الشهر بل يعتبر من اول الشهر وهو قلنا بخلاف اليوم فاقول في الليل لما كان محلا اعتبار ابتداء المدة من اول  
 الايام انتهى في قول ليس وادع صاحب النهاية بنسخ قوله حين حال الهلال في جميع ذلك من تفسير السابق اوردته  
 انه اراد به المعنى العرفي وهو اليوم الاول من الشهر كما اراد المعنى العرفي في المسئلة السابقة وهو الليلة الاولى  
 ويومها فاقول في النظر الزبير اصل وانتهى وانت خبير بما اراد الاتقاني ليس ما راعى هذا القائل بل اراده  
 انه لا حاجة منها الى اعتبار المعنى العرفي بل يعتبر هنا ابتداء المدة من اول الشهر ويعتبر انما هنا ايضا  
 على هذا الوجه وهذا ما صرح به في بعض الكتب وقياسه على ما ذكره في المسئلة السابقة من ضمن النظم  
 لان في اعتبار المعنى العرفي هناك حرجا جديا كما مر من وجوهنا من قبل كذا في قوله فاقول في نزع المعنى  
 وذكر في كتاب الاجارات وقال رجل استأجر من رجل دار اسنة بعد ما مضى من الشهر اربعة عشر يوما  
 قال كمال من الشهر الاخر سنة عشر يوما وهذا غلط والصحيح انه يقال يكمل من الشهر الاخر اربعة عشر  
 يوما لان يكون قد مضى من الشهر الاول اربعة عشر يوما فيجوز ان يكمل من الشهر الاخر سنة عشر يوما وهذا  
 ذكر في بعض الروايات الى هنا فنظروا في الطحاوي كذا في قوله فاقول في سنة عشر يوما كمال مبنيا  
 للمفعول يعني بكامل سنة عشر من الشهر الاول يضم اربعة عشر من الشهر الاخر نعم ما وقع في النهاية لا يغفل  
 بهذا التوجيه قوله ابتداء الثاني بالايام ضرورة انه ليس الضرورة غير مسلمة لجواز الايام بالايام  
 الاخير وقيل لو تم بالايام الاخر لوجب نفاذ جوبه الى ان يخلص من الاخر مقدار ما مضى من الاول وقيل  
 العقد وفيه ضربان في المجرى سببا اذا كان النقصان يوم او ساعة ولما وجب تمام ما وقع في العقد  
 بالايام الشهر المتصل به وجب اعتبار غيره بالايام ايضا اذا اجارة عقد وتجدد فمضيه كان عدد العقد  
 بعد تمام الاول فيكون العقد الثاني في ان الشهر فيجب تكمله بالايام ضرورة انه قد مضى من الشهر  
 كيف يترجم ما ذكره وقد سبق انه للموجوب ان يطالب المستأجر باجر كل يوم فلا يلحقه الضرر سببا اذا كان  
 النقصان يوم او ساعة فانهم الا ان يقال لمحة الضيق فيها اذ بين وقت الاحتقان كتمام الشهر  
 مشا وما ذكره بقوله ولما وجب آه ايضا لا يسم عن الياسية فتأمل والاتصاف في هذا الدليل  
 لا يجوز عن الاضطراب والله الهادي الى سبيل الرشاد والصدق قوله وانما على الله عليه وسلم  
 اقروا القرآن الظاهر انه كسر الراء وكذا لانه القربة مني حصلت آه اعترض عليه بانه هذا ينظر

فاضي زاده

هذا

مداد

على ما مر

انما هو حجت غايه البيان

المعترض ان السامع قد يتبع قوله  
 والمولى فاضي زاده  
 سلكه



المغني والنافع  
في معرفة الكلام على  
الغني عن غيره

عَلَى نَزْلِ الْمُنْبِئِ  
فِي قَبْرِ الطَّائِفِ  
بِهِ  
بِهَوْلِهِ وَنَايِلِهِ  
قَاضِيهِ

سید

فيكون النبال  
كانت فيه  
سقة  
تعدر على  
ما صرنا له

نقصان

سید علی

وہو کہ علی غفرلہ آہ لاخیر الضامہ فاما ان غفرلہ  
لاستطیع یحیوہ و یوت الذین اذواہ و انما علی لا یزیدہ الا  
بکون الذلک زینۃ احکم المذاہب و احسن الفتن  
و انما وہ فرقہ  
الطوائف  
نیز کہ

قالوا اذا اخرج كوزك اخذ الاجرة لكن  
يجعل الاخذ شبهة للتعليم  
لا العكس مسته

قال بعضهم اجرة التعليم خير من اجرة  
السلطان و اجارة خير من صلة  
الافراد

في الزخيرة التعميم فانتم بالعلم كالسمر  
 بالانكروا العلم ليس في وضع العلم  
 مثل هذه الاجازة لا يجوز ولا العلم  
 مع العلم فليكن في منقذ العلم  
 من الله

وتمضي في التخلي عما اذا اجري  
من دارد لا يقنع مع انه  
غير ظاهري فتمضي

قال الامام الدوسي كلامي خذوا  
وكلوا مما اظهر لنا اصل النفاق  
قائمة مع الشيوع

[illegible]

● 2009



فالمعاوضات وجانب التفرق في التبرعات ولم يعكس لما في العادة بعدم جواز الرد في المعاوضات  
فقد روي في جواز استيجار النظر قال في المحيط البهائي في ذكر النخبة البرهانية النيباس بالي جواز  
اجارة النظر الى اخر ما نقله صاحب النخبة في محصل الكلام انه استيجار النظر واستحقاقه في الجاه  
نابت بقوله تعالى فانما ارضعكم لكم الآية في الكلام انه يرد على استهلاك العين وهو اللبن وهو اللبن  
وضع الاجارة فقال بعضهم انه العقد يرد على النفقة وقال ايضا على فصل في الشروع  
وقيل بل العقد يرد على اللبن مقصودا اذ الغرض الاصل تربية الصبي ولا تربي الا به قال في البديع  
قاجي اللبن مجرى النفع انتهى والى هذا ذهب الامام شمس الانامه الشريفي وقال العقود عليه  
هو اللبن وهو نفقة الثدي ونفقة كل عضو على حسب ما يلحق به وهذا القول ايضا على الاصل  
المعتمد في اجارة تروى على المنافع بنوع من الاعتبار وكل وجهه وتجب صاحب النهاية بسبب  
بتقدير محض لكن انظار القول الاول اقرب الى الفتحة كما ذكره المصنف وغيره فليتأمل وقال بعضهم  
هذا خبر ركيك بل محتمل لانه لا يخرج كالمواضعين الى اخره واستخير بانه ما ذكره مالا وجهه اصلا  
قال الشيخ الاكمل ولا يشك في ما روي ابن سماعة وفيه ما لا يلزم من اللبن في استحقاقه في اجارة بل يرد عدم  
جواز بيعه وجواز بيع لبن الانعام ايضا لا يرد على عدم جواز استحقاقه بعد الاجارة بغير انما يقال اللبن  
يستحق في الاجارة وعدم جواز بيعه يكون مستندا الى قوله في لبنه مل وما ذكره في الشرح في القيس من  
سبح به خاطره بل هو مأخوذ من القواعد ولا يجوز من وجه كما نرى هناك عليه ثم ما ذكره من تفاوته بقوله  
وكيف يقول صاحب النهاية ما مالا وجهه وهو غايه الظهور في قول المصنف في سابقه كل صاحب العمل  
اخر العين في جرس العين لانه المعقود عليه وصف في الثوب فيدر على انه المعقود عليه هو الوصف العام  
بالعين لا العمل في انتهى فليتأمل في التليق قوله تعالى فانما ارضعكم لكم قال الشرح في معنى الطلاق  
والنبا ورس الطلاق في البين فليتأمل قال الامام في الذين فاضل في ان فرقوا وان كانت القعدة عن  
طلاق في بابين او جفت ثلث يصح الاجارة ويستحق الاجر في ظاهر الرواية كما استجواب بعد انقضاء القعدة  
وقال لا تقاني وانما يجوز ذلك لانها كانت باينة من الزوج معقدة كانت او غير معقدة انتهى في الاجابة  
الى ان يقال بعد الطلاق والقعدة فليتأمل قوله وادانته ما ذكرناه يعني من جواز الاجارة باحد الطرفين  
كما في بعض الشروح ولا يفتح فيه ما اختاره شمس الانامه لانه مراده كونه اللبن اصلا لكنه يجعله في قبل المنافع  
كما يظهر ما وقع في الكتب ههنا ونفت بعضنا على انه محذور معتبرة على كلا الطرفين فيما يضر تمام  
قوله اعتبار الاستيجار على محذور من قال العقد يقع فيه على محذور وانما في النفقة مقصودا وافر

في محيط النخبة  
ايضا كذلك

في بعض النسخ الاكمل  
منه

انما ذكره في شرح الاتفاق بل  
يدل على خلافه في ما لم يرد

حين قال ان القول بان المعقود  
النظر المحذور ووجه اللبن ووجه  
اجرام الملك فيه ووجه الا  
فمن المكاره في المحسوسات  
المعقود عليه يجب المقصود به ولا يرد  
وجبت ما وقع انه المعقود عليه خفيفة  
هو العمل فالمراد به ما يجب الظاهر  
لكونه وسيل الى الاثر فنقص

فانضى

الطريق

فانضى

سعد طيبي

الطريق المأخوذ عن العبد من ابيع اعتبارا واحدا بلا فرق حتى انه مراده ما اختاره من الطريق في ذلك  
قدم ذكر الكتاب والسنة واخر القياس لانه يختص باختياره وهذا التحقيق فله سقوط السور  
وركا كذا جواب وما غر الا قول بعض الفضلاء لعل مراد المصنف هو الاشارة الى ما صحح واختاره  
من الطريق كما ينهض من القيس عليه فليتأمل ولم يذكر في ذلك الفاضل اولى بانجام كلمة لعل اولاد الامر  
بان مل ثانيا الى المكان ما ذهب اليه بعض الشراح كما ذكرنا وله زائد في الطنبوري في قوله انما انظر الى ما  
ذكره الشراح فظهر من هذا التخصيص قد روي في الموقوف قال الشيخ الاكمل ويجوز ان يكون نوطه في قول  
بابي عن ذلك قوله اعتبار الاستيجار على محذور من قال في قول محصل ما ذكره ان جاز المراد الاستيجار  
النظر لما ثبت باحد الطرفين يصح اذ اعلمت الاجارة اعتبار الاستيجار على محذور يعني كما جاز است  
الاجارات جاز هذا ايضا الا انه هذا يجوز بطلانها وكسوتها ايضا دون سائر الاجارات لعدم  
الافضاء الى المصلحة هنا والافضاء اليها هناك واطن انه لا ركا كذا في فاضل وقال بعضهم لا يجوز  
ان يجاب بما قلنا انما يعني انه فرضه من هذا انما يعني الاستيجار النظر كما استيجار العبد على محذور فكل ما جاز  
هنا يجوز هناك وانعكس ايضا مع اعتبار راد اخر هو ما ذكرناه انتهى وانت خبير بان ما ذكره بعينه  
هو المراد بالنوطه التي ذكرها في محذور قوله ومعنى تسمية الطعام وراهم قال الامام الزليقي قال في المعنى  
تسمية الطعام وراهم ان يجعل الاجارة وراهم ثم يدفع الطعام مكانه فيكون معناه على هذا التقدير  
ان يسمى بذلك الطعام وراهم حذف المضاف ما تسمى المضاف اليه مع انه لا يميز منه انه اعطى بذلك الطعام  
طعاما وانما يميز منه سمي بذلك الطعام وراهم لا غير انتهى وقال صاحب النهاية وهذا التفسير الذي  
ذكره لا يميز من ذلك اللفظ ولكن يجعل ان يكون معناه اي سمي بذلك الطعام بقا بطعامه انما اعطى الطعام  
بازاء الدارهم المسماة انتهى ورواه في المعنى الذي ذكره المصنف وهو مجرد جعل الاجارة وراهم من غير  
اعتبار البدلية من الطعام ثم دفع الطعام مكانه كما يميز من ظاهر الكلام العلامة الاتقالي ابو حنيفة قال  
ومعنى تسمية الطعام وراهم ان يجعل الدارهم بدل عن الارضاع ثم يستبدل به طعاما لا يستبدل من لفظ  
الاجار الصغير لانه لا يكون في اول الكلام اشعارا وبما الى ما ذكره بعده بقوله ثم اعطى الطعام بخلاف  
ما ذكره صاحب النهاية فليتأمل حتى يظهر لك حينئذ ايضا ما في كلام الزليقي وقيل انه عدم انهم اقر الكلام  
باق على تقدير صاحب النهاية ايضا وهو ما ذكره المصنف انتهى وهو كذا في قوله الزليقي بعد ما عمل الكلام على  
المعنى الذي ذكره صاحب النهاية بل الظاهر من كلامه انه عمل كلام المصنف ايضا على صدر كلامه بلفظ  
قالوا قد روي في انما رايه الشيخ الاكمل ايضا بقوله لو قدر في كلام المصنف لفظه انه وامان في الظاهر

وذلك

سعد طيبي

ان العبد

وتبع الفاضل سعد طيبي

انما قلنا من ظاهر كلامه ما اراد به  
قابل للتوجيه ايضا

فانضى



ان را و المصنف ايضا هذا ولا ركاكة فيها ذكره اصلها كان من قال فبذلك لا بعد ذكره منقول  
 اجعل ريك من جهة الاعراب والمعنى فبذلك بان الصادق مع ملا حظته قوله ثم في الطعام  
 مكانه انتهى وانت خبير بان ما ذكره ما يقبل التام الصادق وتوحيدها قلنا ما اورده صاحب النهاية  
 بعد ذكر ما قلناه عنه بقوله لانه ذكره في الجملة الصغيرة في الاسم اما اذا سمي الطعام وراهم فانما  
 معناه ان يجعل الدرهم بدل الفان شك في جوارحه ثم يستبدل به طعاما فيصح وكتب في حاشيته  
 بالعامية منقول عن العلامة مولانا شمس الدين الكوردي يعني عين ده وبنار ازهر طعام  
 بعد از بن بمقابل دي طعام وادانتهى اطلق او اللهم على اعتبار اعطاه الطعام بعد تسمية  
 الدرهم بمقابلته واظن انه وجهه شدة المناسبة خيفة لغزوان المسئلة التي نحن بصدد بيانها  
 وهي سلة جوار الكسبي والطعام فلو لم يعتبر ما ذكره بل اقتصر على جعل الدرهم بدل من الطعام لكان  
 ما ذكره في الجملة الصغيرة من المسئلة المتقدمة الثالثة ويجوز استنباط النظر باجرة معلومة والبيان  
 بالنظر في قوله فانه سمي وانما لفظ الطعام ما هو بديها قلنا فليت مله العلم وتعمل انه افر  
 القرنة ايضا بنظمه كما اومى اليه في قوله فليت مله هذا ما يلحق ان يكون قرنة بمحض الصافي وقيل  
 يجوز كون الطعام منصوبا على نزع الكاف من الطعام او المراد بالتسمية هو التيقين في معنى الطعام  
 بدرهم والفقير بنفسه باعتبار المعنى الاصل انتهى وقال بعضهم انه حذف كجار غير انه في حاجة  
 الى الصانع واذا كان المراد بالتسمية هو التيقين لا يصح التعدية التي ذكرها فيهم اما المخرج  
 او اجمع بين الحقيقة والمجاز وانت خبير بان احوال ما ذكره في كلامه او صافها في الطعام بتناول  
 الحظ انما كان في الكافي في الكليل الموزون اذا كان موصوفا غير مشترك يكون ثنائيا في  
 الذمة وكذا في غيره وذكر الطعام واردة كخط من مصطلحات الفقهاء والرسائل ايضا باب هذا  
 المعنى ولهذا في الروايات والخط وعادة في الباب انه مسمى كخط من الاطعمة يكون في حكمها قائل  
 حتى يظهر كذا في قوله من قال المراد من الطعام هنا اعم من الخط فكيف يستقيم قوله بتناول الخط  
 قوله لان النزل حقه قال الامام صدر الشريعة لان البيت ملكه ولا يخفى ما فيه لكن الامر هل فيه بقوله لانه  
 يات بعمل حتى عليها قال الشيخ الاكل هذا دليل ظاهر على ما قدمناه نعم اذا كان مسلما عند الخصم هو  
 ممنوع قال في النهاية بعد نقل ما ذكره هذا الشيخ عن الاوضح وكفى بجواز ان يكون هذا الحكم مسلما  
 عند الامام المحقق شمس الامنة الشيخ راجع ثم قال صاحب النهاية فانه قلت النظر في جوارحه او في غير  
 قلت قد دل كل منهما دليل مع رجحان جهة الخاص وقال الشيخ الزمخشرى وفيه نظر لانه فان لم يشر

وحيث انهم لم يميزوا المعنى المراد ما ذكره المصنف  
 بل اعتبروا زيادة معاونة البيان  
 والسباق فليقل من سلفه  
 قد صرح

فاضي زاده

ولم ينزل

ولم يقل عنه وتوحيدها بالحب كون جهة اخرى ارجح وانقل من السقوط لا يخلو عن الدلالة عليه  
 بحسب ظاهره ولعله يعني بهذا القول ان قال بعض الفضلاء لعل مراد الحب دلالته في السقوط  
 فانه العقد ورد على ما فيها انه وقوله والاجرة خاص بين اثنين ويمكن ان ينفذ في كل واحد  
 بين اجرة الواحد والاجرة المشتركة هو تعديهم ذكر المدة وما خيره لا ورود العقد على ان يقع في المدة فقط  
 كما ذكر في المحيط البرهاني وغيره وقوله لا يرى ما يبطل المنع وقوله والاجرة خاص بين اثنين يمكن ان يكون  
 معنى قوله بتملة الاجرة خاص ان يكون بتملة الاجرة خاص العود في الدلالة اشبهه لاحد في غايته  
 البعد ثم قال انما قلنا ذلك وما يدركه انما يجملها الى قوله فليقل الى قوله الاجرة خاص وفيه انه اذا قال  
 است جرت سنة لوضع ولما هذا كذا استقيم ذكر المدة لاني ما ذكره لانها اجرة وصرح وليس لها  
 ان يوجر نفسها من آخر حتى قالوا في التوجيه انه اجرة الواحد في الرضا والرعي شبه الاجرة المشتركة  
 من حيث انه يمكن ان يعلق العمل بالكل ومن هذه الحقيقة يجب الاجرة كل واحد من حصة اعتبار جهة  
 اجرة الواحد في كل من يطبق كلام الفاضل الزمخشرى في هذا والآول ان يقال ان قدم ذكر المدة  
 يكون خاصا وانما قدم ذكر العمل يكون مشتركا وهذا هو الموافق لما ذكر في المحيط البرهاني فرصد  
 بيان احد الغايل بينهما في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الاجارات ونقل عن الامام  
 الكسبي اني انه قال في بسوطة والصحيح انه انما دفع الولد اليها لضعفه فهي اجرة مشتركة وانما قلنا في قوله  
 فاجرة واحد وقال بعضهم مجرد تقديم ذكر المدة لا يكفي بل لابد من التفصيل واعتبار الشبه كما ذكر في  
 الذخيرة والمحيط ولا يخفى عليك وفيه ونقل عن الكوراني قال النظر بتملة الاجرة خاص وليس لها  
 ان توجر نفسها من غير الاولين وتقل صاحب النهاية مال الى ترجيح جهة الخاص زعم انه اقرب الى  
 الفقه وانما يظهر انها لا تقدر على تربية المنة وكما في ط والنصار كما بينهم من ط كلام الكوراني  
 ايضا فليت مله والله الموفق قوله ومن دفع الى افرغ لا فانه قيل اذا كانه عرف ديارا على ذلك  
 فهل يتركه القياس قلنا قد جرد البعض ذلك ليعمل اهل بلد من بلد كمن الصبيج ما ذكره القس في قوله  
 الخصوص لا يترك القياس على انه هذا ثابت بدلالة النص في تعامل اهل بلدة واحدة في جوار الخصم  
 فترك التعامل من اهل بلدة اخرى يمتنع فلا يثبت لك فانه قلت فاما في قوله في الاستصناع قلت انما  
 جوزه لانه وجد التعامل في البلاء وكلها على انه دلالته النص لا يقبل التخصيص كما بين في موضعه فالكلام  
 اني بتملة لانه لا يقبل التخصيص لانه معنى النص وانما ثبت علمه لم يمكن ان يكون غير ذلك من التخصيص  
 ذلك وبما قلنا في باب جوزه قال انه تخصيص لانه النص التعامل جاز في التخصيص من التخصيص

فاضي زاده قصبة  
 الروي على السور  
 سعد بن جابر

سعد بن جابر

او هو في النقط والاراء  
 بسبب لفظ



منه بعض من الشرح

الفرق لا دلالة الا ان يكون ذلك في قولهم لان معنى النص فانت عذره ما يقبل المناقشة ايضا فانه  
 في كلام الشيخ الاكل من حيث هو لا يوجب في المرافعة لكنه قابل للتوجيه قال بعض النصارى ان  
 بعض اليهود يفسر الطمان بالذلة على ما هو عليه في اللغة العربية حتى يملكه الفاسد ولا  
 كذلك يحمل في الحول انتهى قوله نعم لكن قد فيها التي لا جلية في المعنى الغموض ايضا على ما لم يقل في الشرح  
 بل في افواه الجاهل الاجارة في الشياخ للتعامل الجاهل عندهم مكان يجوز هذه بطريق تخصيص  
 دلالة النص وانما تلك نظيره في ترك دلالة النص في انما لا ليس بترك النص بل تخصيص له  
 وقال بعضهم هذا صحيح في انه دلالة النص يخص والتخصيص لا يكون الا في العموم وانه خبر ما ذكره  
 تاج الشريعة لا يكون في معنى الشيخ الاكل لانه يتك بما صدر من انما الاصول فانهم وبعضهم  
 جانب الجواز وقال المتأخران قد رتبنا ذلك وليس فيه ضرورة ولا حد ولم يثبت من الشارع  
 نهى عنه الى اخر ما ذكره وفيه انه بعض ما ذكره غير مفيد وبعضه محمل على قوله بخلاف انما استجازه  
 يعني انه الاجارة ههنا باطلا او فرض صحها بسلام عدم صحها فهو ليس خلف وما ذكره العلامة  
 الزمخشري من الاشكالين في جواب الذي ذكره بعض الفضلاء عنها ظاهر وما ذكره بعض ايضا مستند  
 منه بل نأكل اليه ايضا فلو لم يلازم ما في جوابه الا وهو محال فيفسد وفيه بحث فانه من كل حال  
 لغية ايضا فلا معنى للحصر واثبات المطالب لا يتوقف عليه الا انه يحل على الباقية في النسبة فيجب من  
 الشرح جواب النبي انتهى قوله واثبات المطالب لا يتوقف عليه محمل على قوله الا انه يحل على  
 محصل به توجبه صورة كحصر الا انه يردح انه يقال عدم وجوب الاجرة غير ظاهر اذ في تسليم كونه بعض  
 العمل للمورد وبعض للغير فيجب ان يستحق الاجرة بمقتضى العمل الشريك وبوجهة نفقت من صاحب  
 القواعد وقيل في جوابها نعم لكن وقوع العمل للستاجر باعتبار وقوع النفقة له وجوب التسليم اليه  
 ووقوع للمورد ارجع النفقة اليه بجميع التسليم فلا يتحقق التسليم بالمعاصرة فلا يستحق الاجرة انتهى ولا  
 يذهب عليك انه كونه حاسما لمادة الاشكال بالبره محمل على ما لم يوجب تمام الكلام "لنفق هذه المقام  
 عند قول المصنف واذ كان الطعام بين رجلين اقول لانه يجعل المعقود عليه عملا فبالاذا لم  
 يتعين طريق التصديق بطل كما ذكره في كتاب الصرف وههنا كذلك اذ يجعل التصديق بطل اليوم  
 للترتيب وجعل قوله بغيره بياناً لتسوية العمل وجواب ما ذكره في كتاب اولي لما فيه من اعتبار العمل  
 فصار كان الطريق متعين في قوله في المعقود عليه مجهولة فانه قلت لم لا يعتبر المقدم في الذكر  
 كافي مسئلة الراعي والظن على ما ذكره في الخبر والمجمل الجاهل وغيرهما وذكرنا في هذا من مسئلة الظن

تعدر حجة ولعل موقفه قول الشيخ  
 لانه في صفاته من كل وجه كان بانها  
 بدلالة النص وموافق الوضع  
 من المرتب حجة

الفاعل العيني فاصد له رد على  
 الشيخ الاكل حجة

ذكر الشبهة الشاخ  
 العيني ايضا حجة

الراجح

منقول في الزيادة  
 وقد ذكر الشيخ  
 العيني حجة

مصدق

قلت

قلت قد فهم ما ذكر فيها ايضا انه الوجه هو مكان الجمع بين اول الكلام واخره وعدم مكانه فاذ ذكر  
 العمل كالمعنى وارضاع الظن وانما هما ما يحتاج الى الدلالة او لا وذكر الدلالة فانه يحتمل ان يكونا كذا  
 لا يتبع العقد عليها فيصير اجرة وحد وانما يكون التقدير العمل الذي وقع العقد عليه ولا لانه من قبل ما يحتاج  
 الى التقدير بالدلالة فلا يتغير اول الكلام بالاخلاق والامانة في بينهما ما لم يصح ما يتعين به كونه اجرة وحد  
 كان نقول في اول الكلام على انه لا يترجم عن غيره وكذا اذا ذكر الدلالة لا يتبع العقد عليها لان ذكر العمل بعده  
 يحتمل ان يكون لا يتبع العقد عليه وانما يكون لبيان نوع العمل في الاجارة على الدلالة يحتاج الى بيان  
 نوع العمل فلا يتغير اول الكلام بالاخلاق لعدم التناهي ما لم يصح ما يتعين به التناهي في هذه الحالة  
 ما ذكر فيها حجة الى مسئلة الكتاب نقول خبر الخاتم وغيره من الاعمال التي لا يوجب في ورود العقد  
 عليها الى التقدير بالدلالة بان يكون معلومة بخبرها اذا ذكرت او لا وذكر الدلالة اخرا فانها لا تكون  
 الا للتأنيث واتباع العقد عليها والعمل ايضا ذكر ذلك فحصل التأنيث والتناهي وكذا الحال  
 في العكس ونحوه والاول لا ينفك الاول به ودفع التعارض كافي مسئلة الراعي فيصير العقد مجهولا فصار  
 مساعدا لاجتها وفي الحكم بالف وقوله في الصحيح ههنا توسط ذكر الاجرة كذا في الشرح  
 وسائر الكتب لانه يتم العقد بذكر الدلالة او العمل مضمر ما الى ذكر الاجرة فيصير مساعدا لاجتها وفي الحكم  
 بالصحة فنقول انه ما ذكره اخرا انه كونه تمام العقد يحتمل على تعيين العمل او العمل ههنا مستند ما  
 وقع في الكتب يتبين به ما ذكره بعض الفضلاء انما وافق اثره بعض من كان غافلا عن تحقيق المقام  
 قائل في قوله التوفيق والاهتمام قال صاحب الهندسة شكل على هذا مسئلة انجي طه بطريق التردد الى اخر  
 ما ذكره من فقر السؤال والجواب وقيل بكل الفرق بين هذه وبين ما اذا قال خط هذا الثوب  
 اليوم فانه استجبا صحيح وذكر اليوم بالتعجيل حتى لو خاط غدا يستحق الاجرة المسماة على ما صرح به الشارع  
 فكما جاز الاستجبا فيه جعل اليوم بالتعجيل فتبين في مسئلة الخاتم ايضا قلت اذا قال ان خطه اليوم  
 فقلت درهم فخط في الغد كانه ابر بكر البليجي يقول يستحق اجرة المثل على قوله ما اذا ما على قوله لا خيفة  
 فقال انه يقول الاجرة لا لا يجعل ذكر اليوم لانه ثبت فيحتمل ان يكون معقودا عليه والعمل ايضا كذلك فيصير  
 اجها له فكان الاختلاف في مسئلة خط هذا الثوب اليوم بدرهم كالاختلاف في مسئلة الخاتم فخرجنا  
 الى الفرق انتهى ولا يخفى فافيه لانه يردح صاحب الهندسة في عامة المراضع ولا انطباق لما ذكره  
 على ذكره من اني الزمان في منهجية اللفظ والمعنى فافيه فافيه في الخط الرجحان اذا استجرا من رجلا  
 كل شهر درهم على ان يطين لكل يوم فغير الى الليل فهو فاسد وذكرنا مسئلة باختلاف قيل هذا ارجع

فقد بين مجمع بينهما كذا في خط الشرح

قاضي زاده

وهكذا في سائر الشرح حجة

وتمثل ان يقال صفة الامر قرية التعجيل  
 فليتل

على انه قد ذكر في الخط بانها على ايضا انه يقول  
 بان عليه الاجرة العقد في العقد في العقد  
 الف ولا يوجب من وجهه وجهه  
 وشبهه بوجهه والعقد  
 انتهى فليتل



قال المحقق رحمه الله في هذه المسئلة  
ان حصة من لا بد من الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الثانية في الشرح حتى تبرز تلك  
بالاجماع بخلاف هذه انتهى ويمكن العناية به بان يقال قد ذكر العمل في هذه المسئلة على وجه انها هي  
والفصل بحيث يناسب افرادها بالعقد ولا كذلك الفراغ في اليوم في المسئلة الثانية المذكورة في الشرح  
فقبل انه وصف وشيخ وبوبه بان نوع تاييد ما قالوا في رجل تبارى رجلان في البيع بالاجل  
والجواب يجوز واستدلوا عليه بان ما ذكر فيه العمل على وجه يناسب افرادها بالعقد ويجوز الجمع  
بين الوقت والعمل لا يفسد العقد وذكره في مسئلة الحائض على وجه يناسب افرادها بالعقد فخرج  
جانب الفساد وما ذكره في المحيط ايضا ما يلزم فيه هذا الاعتبار فبذلك لا جواز فليتأمل وعنده  
الله العلم بالاسرار وتقتل عن اجازات الاصل ان اذا استخرج من آخر ثوبا يطحن عليه كل يوم سبعين  
قضية فلهذا الاجارة جازة بالاجماع فيحتاج الى بيان الفرق بالاجماع وقيل فيه ان ذكر مقدار  
العمل في باب الطحن في الوقت والعادة يكون لبيان قوة الدابة ومبلغ عمله لا ليراد العقد عليه فيقت  
الاجارة عليه الوقت فيجوز عنده ايضا وليس الامر كذلك فيما حكم بالف وعنده من الصور المذكورة  
هذه خلاصة ما ذكره في هذا الباب وان لم يلح في الطب وانما في هذا الحاضر **قوله** لا يفسد  
وليس من شأن المظروف ان يشغل البنية جميع الظروف فعرى انه المراد العمل وذكر اليوم كالمشعر وهذا  
لان العقود عليها ليس هو النفع اذ العقود عليها يجب ان يكون معلوم القدر ومقدار النفع  
لا يعرف بالظروف وانما يعرف بالمعيار وهذا جعل الوقت مقارنا لمعيار هذا هو الموضع الذي قد  
**قوله** لا يفسد للوجوه الارض يصير جازا تركه الواو هي لا يخلو عن المسححة وتهدد ان العتاة التي  
هي بالاراد ومثل ما علم من ان كل من علم ان هذا اصيل على قوله وما هذا حاله بوجوب الف ولا على  
اصل المدعى فالظاهر ترك الواو انتهى وليس الامر كما زعمه فند **قوله** وقيل ان يكرها من وكال  
ان الارض يخرج الرب بالكتاب مرة فيكون هذا شرط فاسدا لانه يفتى في العام القابل  
وانه كان فيقال فلو انجلى عن النفع لاحد المتعاقدين لانه الكتاب مرة ليس كل كتاب مرتين في اي  
موضع كان هذا فالترديد الواقع في كلام الامام صدر الشريعة النبي عن التردد ما لا وجه له وما  
تخصيص التردد بالمعنى ان تفكره منظمة التردد في كجمله بحيث يعمد فيقال خصوص  
بعد تبين المعنى الثاني مما لا وجه له ايضا فظهر ما ذكرنا في قوله تعالى ايضا لا يفسد الكتاب  
يبقى بعد مدة الاجارة فيكون لاحدهما منفعة حتى لو كانت لا يبقى لا يفسد العقد انتهى وظهر ما

تقاضى زاده  
الآن يكون المرد بقوله وان كان  
ارثه لا يبقى فيها اذا استخرجت  
سنتين

الى قولنا خيفة وقيل هذا قياس لها وما تقدم استحقاق على قولها انتهى قال بعض الافاضل  
واستخير بانه لا بد من الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الثانية في الشرح حتى تبرز تلك  
بالاجماع بخلاف هذه انتهى ويمكن العناية به بان يقال قد ذكر العمل في هذه المسئلة على وجه انها هي  
والفصل بحيث يناسب افرادها بالعقد ولا كذلك الفراغ في اليوم في المسئلة الثانية المذكورة في الشرح  
فقبل انه وصف وشيخ وبوبه بان نوع تاييد ما قالوا في رجل تبارى رجلان في البيع بالاجل  
والجواب يجوز واستدلوا عليه بان ما ذكر فيه العمل على وجه يناسب افرادها بالعقد ويجوز الجمع  
بين الوقت والعمل لا يفسد العقد وذكره في مسئلة الحائض على وجه يناسب افرادها بالعقد فخرج  
جانب الفساد وما ذكره في المحيط ايضا ما يلزم فيه هذا الاعتبار فبذلك لا جواز فليتأمل وعنده  
الله العلم بالاسرار وتقتل عن اجازات الاصل ان اذا استخرج من آخر ثوبا يطحن عليه كل يوم سبعين  
قضية فلهذا الاجارة جازة بالاجماع فيحتاج الى بيان الفرق بالاجماع وقيل فيه ان ذكر مقدار  
العمل في باب الطحن في الوقت والعادة يكون لبيان قوة الدابة ومبلغ عمله لا ليراد العقد عليه فيقت  
الاجارة عليه الوقت فيجوز عنده ايضا وليس الامر كذلك فيما حكم بالف وعنده من الصور المذكورة  
هذه خلاصة ما ذكره في هذا الباب وان لم يلح في الطب وانما في هذا الحاضر **قوله** لا يفسد  
وليس من شأن المظروف ان يشغل البنية جميع الظروف فعرى انه المراد العمل وذكر اليوم كالمشعر وهذا  
لان العقود عليها ليس هو النفع اذ العقود عليها يجب ان يكون معلوم القدر ومقدار النفع  
لا يعرف بالظروف وانما يعرف بالمعيار وهذا جعل الوقت مقارنا لمعيار هذا هو الموضع الذي قد  
**قوله** لا يفسد للوجوه الارض يصير جازا تركه الواو هي لا يخلو عن المسححة وتهدد ان العتاة التي  
هي بالاراد ومثل ما علم من ان كل من علم ان هذا اصيل على قوله وما هذا حاله بوجوب الف ولا على  
اصل المدعى فالظاهر ترك الواو انتهى وليس الامر كما زعمه فند **قوله** وقيل ان يكرها من وكال  
ان الارض يخرج الرب بالكتاب مرة فيكون هذا شرط فاسدا لانه يفتى في العام القابل  
وانه كان فيقال فلو انجلى عن النفع لاحد المتعاقدين لانه الكتاب مرة ليس كل كتاب مرتين في اي  
موضع كان هذا فالترديد الواقع في كلام الامام صدر الشريعة النبي عن التردد ما لا وجه له وما  
تخصيص التردد بالمعنى ان تفكره منظمة التردد في كجمله بحيث يعمد فيقال خصوص  
بعد تبين المعنى الثاني مما لا وجه له ايضا فظهر ما ذكرنا في قوله تعالى ايضا لا يفسد الكتاب  
يبقى بعد مدة الاجارة فيكون لاحدهما منفعة حتى لو كانت لا يبقى لا يفسد العقد انتهى وظهر ما

بانه لا يكون المرد  
بانه كانت الاجارة  
فلسنتين

سعد  
حيث من اجل  
كل نعم قد

مكرر المحل  
وعنده

الراجح

باجازة

في قول

في قول من قال الكلام في موضع يخرج الارض بالكتاب مرة فليكن هذا من ان يفسد العقد بشرط التمسك  
بقي نفعها بعد المدة او لانه شرط لا يفسد العقد او لا يخرج يحصل بالكتاب مرة انتهى لانك قد عرفت  
في مضاعف الكلام ذكرناه انما انما مجرد الشرط الذي لا يفسد العقد لا يفسد الاجارة بل لا بد وان يكون  
لاحد المتعاقدين فيه منفعة فاما جمل من ف والعقد مجرد الشرط الذي لا يفسد العقد لا يفسد الاجارة بل لا بد وان يكون  
وهم نفس وانما اظن الكلام ههنا من نوع الاطباء لما رأينا ههنا في الشرح من الاجازات والاعمال  
**قوله** وهذا في موضع يخرج الارض يعني ان كان في موضع لا يخرج الارض الرب بالكتاب مرتين  
او كان يخرج بالكتاب مرة الا انه مدة الاجارة كانت سنتين او اكثر لانه العقد لا يفسد الا اذا كان  
يكون مقتضى العقد في الاول وفر الثاني وانما سلم انه ليس مقتضى العقد لكن لا يفسد منفعة بعد مدة  
الاجارة فلا يفسد فيه لمجرد وهو المردم قوله ان كل حيث قال وان في ليس فيه لاحد المتعاقدين  
منفعة وذلك قال لعدم تعاد ارثه بعد مدة او لتعادل مراده ان ليس لاحد المتعاقدين منفعة  
غير مقتضى العقد مقتضى الف والعقد ونفع المستخرج مما يستحقه بالعقد لكن كلامه لا يخرج عن  
المسألة فليتأمل فليكن هذا لا يفسد على ما ذكره بعض الافاضل بقوله وان خيرة بانه ان في  
من مقتضيات العقد وقوله ليس فيه لاحد المتعاقدين منفعة ممنوع بل فيه نفع للمستخرج حيث  
لا يفتى في راعته الا به انتهى وانما قول من قال في دفع هذا المقتضى ليس شي في شرطه كما لا يبعد  
اما مشطه الاول فلانه اذا كانت الارض يخرج الرب بالكتاب مرة ولكن كانت مدة الاجارة ثلث  
سنتين كما هو المردم ان في فلا شك انه الكتاب مرتين في هذه الصورة لا يكون مقتضى العقد  
للتعلق بحصول النفع بالعقد فيها بالكتاب مرة واحدة من غير حاجة الى الكتاب مرة اخرى وما  
حصل المقصود بالعقد بدونه كيف يكون من مقتضياته واما مشطه الثاني فلانه اذا كانت  
الارض يخرج الرب بالكتاب مرة فليكن بقوله العاقل لا يفتى في الزاغة هناك بالكتاب مرتين حتى  
يترجم النفع للمستخرج في اشط الكتاب مرتين في موضع يخرج الارض الرب بالكتاب مرة وكانت  
المدة ثلث سنتين ومن قال ان الشرا ليس فيه منفعة لصاحب الارض فانما يخص صاحب الارض  
بالاكثر على عدم احتمال النفع فيه اصله لانه لا يفتى فيه الا لا يتم التمسك كما لا يخفى  
انتهى فلا يخفى على احدهما حقيقة بان جعل الضميمة للناظر من جهة النفع والمعنى **قوله** هو  
الصحيح اخر عن قوله يترجم بين النهج وكذا اول وقيل يعني اذا شرط على الميت جوارا لانه  
يفسد العقد لانه لم يمسك من الانتفاع وذلك مستحق على الاجرة وقوله ان يخرج فترقب بين

بانه لا يكون المرد  
بانه كانت الاجارة  
فلسنتين

الشيخ  
وقيل لا يفسد فيه منفعة لاحدهما  
ولا يفتى بانه

سعد حبيب

قاضي زاده

طبيب حبيب

تاج الشريعة



سَمَاعُ الشَّرِيعَةِ

هكذا في الذخيرة وغيرها  
ومن الهياكل وسائر الشئ

فرزند

شیخ الاسلام

نصرتی نام

بحث بکون استیلا  
عالمی عمل

تأليف الشيخ الاسلام شيخنا  
مؤلفه

سعدی صبی و الله هدی و ذکره الهی و صلی الله علیه و آله  
من عند نفس و زاد و شایسته و درویشانه  
بین احوالین و بسینشی فاما فی

مستحق

الانسان من خلقه فلا يملكه الله تعالى  
منه ان يخلو اوف وده لا يخفى على احد  
او في تمييزه

فاحضاج عند الحاحي الخس ما لم يسكن كما جاء في  
العلم من الكتب فما ذكره بعضهم من ان  
يكون ما عند من الاطباء والمصور  
لخواص بقوله اللهم لا وجه له فقدر

رضی اللہ عنہ  
اذا طالعہم من علامہ  
ان انک من الکاملین

الفهم من شرح الاتفاق في مبدا



فان كان العقد من نوع ما وان يوضع فيه طعام مشترك فليس شرط اذا اخرج بالتبعية وان لم يوضع فيها شيء فقدم المكان الموضع لا يبطله انتهى فلو كان الموضع المستند في الوضع يكون احرار فاقول

لان ما ذكر على وجه الترتيب بالاول وما اوردته بقوله ثم اقول انه وقع منها حجب عنه

قال الامام ابو بصير في الاسرار فاما اجارة الدار فالاخر فيها يتناول منافع الدار وهي قابلية التسليم والارفاقا وضع الطعام المشترك فليس شرط فاما يجب التسليم وان لم يوضع فيها شيء ويجب ايضا ان يوضع طعاما غير الذي سواه فلو انه لا اختصاص بالطعام المشترك والاختصاص هو طعاما غير الذي سواه لا يجب فلو ان الاجارة لم يبيع على منافع الدار حتى يستوفى بطلان العمل بل وقع على ان يبيع هذا الطعام محولا واخره الشايع لا يقبل ولا يستفقد به الاجارة ويجب الاجرة اصل وان استوفى كما لا يجب بيعه فانه المبيع انتهى وان خسر بانه هذا يريد ما ذكرته في هذا الرسم ونسبه على ضعف ما ذكره بعض الفضلاء فتنه وكن على بصيرة

فان كان العقد من نوع ما وان يوضع فيه طعام مشترك فليس شرط اذا اخرج بالتبعية وان لم يوضع فيها شيء فقدم المكان الموضع لا يبطله انتهى فلو كان الموضع المستند في الوضع يكون احرار فاقول

كل من سبب النهاية وتمايز الشريعة ايضا لان الارزاق من قبل الشايع فيكون اظهر وثبة القيس بالمعنى على انهم واو فلو ايفر ما ذكره بعض الفضلاء بقوله وعندي انه لا حاجة في تمام الكلام ودعوى الاخلال لا يستند الى الجرح والبيان ولا يتوهم الف وبعوض الاشراك في الطعام كما يفهم من بيان الفرق وتوهم باحتمال كونه قيد الاخر زعمنا لا اشراك فيه هين جدا وما ذكره بعض بقوله انه هذا الكلام حال على التخصيص اه فاما لا يتفوه به عاقل فبمعنى وقرن في العلامة الاتقان ما يعين في تحقيق هذه المسئلة وان شئت فاجعه وقيل بخلاف اجارة الدار المشتركة من احد الشريكين لوضع الطعام اذ الوضع في الشايع مكر في ضمن الكل كالسكنى وامكان الحاق الشايع في الكل لا يصح الاجارة اذ المخرج في عمل الكل عامل لنفسه ضرورة عدم القسمة انتهى وفيما فيه قوله وانما استاجر لعل لا يجوز له العقد وروى لا يمكن تسليمة لانه المعقود عليه محل نصف شيئا وهو غير متصور بان يكون نصيب المستاجر محولا لغيره فبمعنى نصيب المستاجر هو العمل فحل حصة لا يتصور وجوده في محل الشايع لانه يقتضي محلا حصة في تحفة والفعل الشرعي يقتضي محلا شريعا والشايع قابل للصفات المحكية وعلى هذا فالاجارة لا يجوز وطى الحارة المشتركة وضربها ويجوز البيع والاعتاق وزيادة التفصيل فطلب من الشروع والمطلوبات لا يقال لما كان محولا مشتركا وجب ان يقع العمل مشتركا فيكون نصفه للمستاجر ونصفه للمؤجر لانا نقول وقوع العمل مشتركا حال اذ هو من الاجرة لا يجري كذا في البين ايضا لان الامم الزليق في هذا التفسير ظهرا لافادة في كون النصيب الشايع محولا مع الكل لا تحقق شي في نفسه لا يقتضي اعتبارا وهو هنا لا مجال للاعتبار لان عمل المؤجر لم يتعين له المستاجر لانه عامل لنفسه فوجهه والمستاجر وجهه المستاجر من يكون عامل المستاجر فخط فكان في عمل المستاجر كان لم يكن فصار كاجارة مالا منفعة له اصل فلا يستوجب المسمى والاجرة المثل بخلاف اجارة الماشع على ما سبق مفصلا ولا شك ان هذا المقدم من الاعتبار يصلح مالا لاجتها دفن لا يكثر النصيب الشايع غير خارج عن الكل فاذا عمل الكل كان محولا معه ويكون كاجارة الماشع فانه لازم هنا تعذر التسليم على الوجه الذي يقتضيه العقد فيبقى ان يحكم بانه المثل انتهى كلامه وهذا ظاهر جدا لكن في قوله بعدا ذكر من الاعتبار تامل فقدر وقيل ان عدم كون عمل الكل معقودا عليه لا يجري اذ عمل الكل لا يتصور بدونه عمل المستاجر داخل في العمل فلا بد ان يحجب الاجرة فلهذا حصل وهو ما ذكره ما ذكرنا بتا وشرطه من الزور وروى عنه فليكن التامل الصادق قوله وانما من جرد

فاضي اذ

فان كان العقد من نوع ما وان يوضع فيه طعام مشترك فليس شرط اذا اخرج بالتبعية وان لم يوضع فيها شيء فقدم المكان الموضع لا يبطله انتهى فلو كان الموضع المستند في الوضع يكون احرار فاقول

فاضي اذ

سعد

سعد

فاضي اذ

يعني اذ

يعني اذ كان كذلك كون عامل نفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لانه على نفسه فانه عاين الامم ما مل للغير ايضا لكن جعل عامل نفسه اولى لانه الاصل انه الات في فعل نفسه مع ما فيه من نيكات الشايع وعمله للغير مخالف للنفس وظني انه هذا التذرك كاف وقيل يندفع الضرورة بجعل عامل نفسه محولا مقصود المستاجر واورده عليه بان كيف يحصل مقصوده والاجرة اذا علم انه لا يعطى له الاجرة لا يكمل نصيب المستاجر بل يتعاسم ويكمل نصيب نفسه ووجه في مسوداتي هكذا الجواب عن هذا اليراد في الكلام فيما اذ وقع العقد هكذا من رجلين من غير علم باجور المسئلة وكلما لم لا يعتبر اذ علم التعاوين في عاينة الصور كيف ولو علم حكم المعقود من اول الوصل قبل المباشرة لما صدر العقد ان سلك من قبلنا لا واورده ايضا بان قوله وحسب يندفع بجعل عامل نفسه ليس تمام اذ لا يندفع حاجة الاجرة وعقد الاجارة لم يبرع لحاجة المستاجر فقط بل لحاجة كل منهما انتهى وهو سهل المدعى فيما فيه قوله ويجوز ان العقد لانه المعقود عليه قبل الجباطة احرصى كيف يقصود من الشايع انتهى وقيل ينبغي انه لا يصح ابا عنه من الشايع انتهى وانما في بيان الشايع كان في قوله ان الاول فاقول ان قوله سوق كلامهم على المعقود عليه غير الجباطة فبذلك نقول ايضا الجباطة فضمن الكل وليس هذا المثل ما نحن فيه لانه الثوب كله للمستاجر فيقع العمل كله للمستاجر ولا ياتي في حصة ان يقال اجرة العبد عامل نفسه في الجباطة فبذلك والمقام من المراتب قال الامام البخاري وقيل الصواب في هذا ان يحيط بالثوب بوجه يوم او الشهر ليكون المعقود عليه منفعة لا العمل وانما يستقيم هذا عند ذكر العمل وحسب يقع كل عمله للمستاجر اذ الثوب له فيحصل الجباطة في محل قابل القسمة انتهى وقيل لا يخص ما ذكر بصورة اجرة الوعد وكونه مراد المص غير مقطوع به على ان التخصيص لا ينافي تمام المقام وانما قوله ليكون المعقود عليه منفعة لا العمل غير تمام لانه قدم ذكر العمل مع الاجرة فتم العقد على العمل فذكر اليوم او الشهر يكون التعجيل كما هو القاعده وقدم من قبل لان لا يتعلق الغرض بالتبعية والتأخير ويكون المراد مجرد بيان لزوم كون المعقود عليه منفعة لتوقف تمام الكلام عليه يجب زعمه فاقول ووجهت في بعض احوالي هكذا قال العلامة هذا المقام لا يخلو عن الاشكال اذ العمل في ضمن الكل ليس مستغنى في المثل كاجارة الماشع من غير التركيب بل اذ في منها اذ كل من العمل والسكنى فعل حسي لا يتصور ابتداء في كسب قصدا الا ان يتكلف الفرق بانه المستاجر من المسئلة السكنى استحق بالعقد سكنى نصف كل يوم فاذا سكن جميع الدار يوما ووجه يوم فكلما مع بين النصيبين الشايعين اللذين كان يستحقهما في يومين في يوم واحد فيجمع النصيبين

فاضي اذ  
فان صدرت المسئلة في الشايع فيكون العقد لا يتباع عمل كذا في هذا المحل المشترك في الثوب فاقول ان المستاجر يكون في قبضه في كل اذ

فبمعنى ان الشايع هو المستاجر



فیه الطعم بالاشترک هن  
ایضا تذکره سابق

مستقول شرح السالكين

تحریر الامام شمس الدین عظیمی

فيه نوع اولونه من التخصيص الافر  
في بعض الشروح

كان شيخ الأكل وغيره ووجه القائل  
ان ما ذكره للاسلام كرم الاجارة  
من العقود النارة  
فقد بر

Handwritten signature in Arabic script, likely belonging to the author or a collector.

وہر انہم برائی  
نفسہ انہم  
آنکہ

هوا علی شکر است  
ایضا

کریکٹ

مضامین

ماضي

توبیخ و تادیب  
و نه خطا

الامكان

وَأَتَمَمْنَا هَكَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا  
لَمْ يَكُنْ وَخَلَّاتُحْتَ الْأَزْمَةُ تَعْبُثُ  
وَلَا حَكْمٌ

يقع بابت محمد المولى فاضل  
رضي بالله الرحمه الشال داره  
اشق كلامه وقدره الشال داره  
اشق كلامه وقدره الشال داره

سید فیض الملک ابن الملک

الشيخ الميرزا حسين صاحب الزهاد  
رحمها الله

سعدی علیہ السلام

تقاضی نامہ



تفسير صاحب النسخ

توفيق للنسخ بما هو مشهور منه في فهم التعديل او توفيق بما قد سبق وقيل هذا محتمل لان قوله لم يأت  
 بمرزوم الا في كون الموقوف مشروعا ولان ما ذكرنا من سبق غير مختص بالاجرة المستحقة من الموقوف  
 كماله والكل غير متوجه فليسا بل قال بعض الفضلاء وانت خير بانه قول المصنف لانه المعقود عليه  
 انما هو العمل او اثره متعلق برفع هذا السؤال وقيل هذا زيادة من قبل المصنف وكيف يتأني  
 به اصلا كلام من لم يردده واما قبل مسنين كثيرة انتهى ويمكن الغاية بانه يقال انه يعلم من زيادة  
 للمصنف هنا ان الزيادة ملحوظة هناك كلامهم ايضا فليسا بل وقال ايضا وعندي انه قوله لانه  
 المعقود عليه انما هو العمل او اثره متعلق بالاستعداد من التوفيق وقيل مدار هذا الكلام على انه يكون  
 العبارة لانه المعقود عليه انما هو العمل او اثره فكان لا يعمل للعبادة وليس كذلك بل كان قوله لانه  
 المعقود عليه تعليل لا ذهب اليه كما ذكره لما صح التوقيع بقوله فكان له ان لا ينفصل له وانه يتحقق  
 في الاجرة الخاص ايضا فلم يرد عليه ايضا للعبادة كما حصل ما ذكره وليس ينبغي انما لا يرد في ذلك  
 تلك العبارة منقولة من المصنف مذكورة في بعض النسخ فيصير مدار الكلام حقيقة واما ما يضاف  
 لزوم ما ذكره غير مسلم قائل وانه لهما في قوله لانه من انما قد تم بغير مستحقة المرداد بالاحد ههنا  
 ما يكون معينا مخصوصا سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة فلا يرد ما قيل هذا منقوض  
 بصورة اخرى من الاثنين والثلثة قائل قوله هل لم يضر عند ان خيفة وهو قول زرارة  
 بن زياد واحد واسحق والنفقة وان في قوله وروي عن عمار بن ابي ابي عنه وهو مذهب ابيهم  
 هذا هو الموافق لما رايته في الكتب من التبيين وروى عن عمرو بن ابي ابي عنه انها كمالا ينفقها  
 الاجرة المستحقة هو قول ابيهم النخعي فتعاضت روايتان فلهذا قلنا لم يضر انتهى وفيه ايضا  
 ويقول ما يفتي اليوم في احوال الناس ويحصل صيانة اموالهم وقرنوا منه بعض العلماء افتوا  
 بقوله ما وانه سرقه افتوا بالصدق عن النصف وكان لا ايام المرعشاني يفتي بقوله ان خيفة  
 والقول ان في هذه الفتوى ترك قول الصحابة لانهما واسطة لا عمل لاجل القولين مما لا يتقدم  
 اولئك في ارجح النصف وابقا النصف عمل القولين بقدر الامكان وايضا انما يكون قوله  
 ثالث لانه الزموا بوجوب النصف والزم انما يصح على النصف عند طلب النصف وليس كذلك فلهذا  
 قوله لانه يحفظ مسخى عليه قال العلامة النسخ في الكافي وتبعه الامام الزماني في التبيين ولانه  
 المعقود عليه هو المحظوظ وعقد المعاقضة تقتضي سلامة المعقود عليه وتوفر المصداق في قوله  
 بسبب كون الاجرة غير علم هذا ان في هذا النوع يتحقق التقدير في مضمون الضمان لاجله وقيل انما اؤثر

قاضي

قاضي

قاضي

قاضي

قاضي

قاضي

قاضي

قاضي

قاضي

لان الحكم الضمني هناك في حال الحكم  
 الضمني ويتفرع عليه او اخرين  
 وكون السني قضية الدابة لا يضر  
 فتبصر

من قال ان السني  
 وقال الكافي وفيه نوع نال

والحاج



بل الظاهر من النصين انهما ولا وجه له بعد ما حفظ قوله من زاعى في الجنس لانه في كل فرد ورد  
 على قوله ولو علم بان التبرع هو ما لا ينافي ان يقول انه ما ذكره لا يقتضي اجازة ان التبرع من الغير  
 من تبرع له لا يرى انه اذا اخذ ملك الماخر وتبرع به لغيره بطريق التبرع منه الضمان فلم يلائمه  
 الضمان اذا عمل في ملك المستبرع بطريق الاعانة للموجر بطريق التبرع انتهى وهذا ايضا غير مرجح  
 كما لا يخفى على المتأمل قوله واذا استخرج من كماله وتام من الثمرات انما وضع المسئلة كذلك لانه  
 الدمان الجديدة كانت تباع هناك فلما ورد ما اورد بعض الفضلاء على صاحب الوقاية ثم انه  
 كون الملك لا يفعل الغير مع كونه متبادرا في المقام مفهوم من التعليق الثاني في حاجة الى التبرع  
 به فاقبل قال في البدائع ولو زجر الناس حتى يفسد بعضهم بالاجماع لانه لا يمكن حفظ نفسه من ذلك  
 فكان بمنزلة الحق القابل والفرق الغالب ولو انه هو الذي زجر الناس بعضهم بالاجماع انتهى  
 وهكذا فعل الامام الاتقي في شرح العنقودي وقال العلامة النكفي وصاحب النهاية وعلمهما  
 الامام الزينلي وانه لم يفرده بغير قوله ما يبره من الناس لا يضمن عند الخليفة خلافا لما اشتهر  
 وجهاج الى التاويل في قوله وفي كل من العبارتين نوع بيان لانه رواية الجاهل باطلة بالاذن  
 مسكتة عن التبرع ورواية المختصة باطلة لعدم التماس ذلك عن الاذن نصا ما ينطبق به احدهما  
 بيان ما مسكت عنه الاخر هذا هو حق الكلام في هذا المقام واما ذكر الاجرة والهداك فيما ذكره فيما هو  
 المفصود كما لا يخفى على قدر الفهم لانه يستفاد مجموعهما مع قطع النظر عن الاجرة والهداك  
 اشتراط عدم التمايز والاذن لعدم الضمان حتى اذا عدم احدهما اكل حياجه الضمان ولو كان  
 التقيد بالمصلحة من العمل وهو لا يكون سريفا فاستقط اعتبارها الا اذا جاز المتعاقد فيضمن الزائد  
 كله اذا لم يملك وانما هذا نص في نصف دية النفس لانهما لم يفت بمضمون فيه وغير مضمون فيه فيضمن  
 نصف البدن حتى انما يفتن لو قطع احداهما قطعاً لا يفتن في نصفه ولا في الزائد لو خشيته  
 وهو مضمون مقصود لا يفتن في نصفه لانه لا يفتن في نصفه ولا في الزائد لو خشيته  
 لا ذكره في حق المسائل وانما هذا نص في نصف دية النفس لانهما لم يفتن بمضمون فيه وغير مضمون فيه فيضمن  
 انما يظهر ما في النهاية وشرح الشيخ الاكمل في تنوع المسئلة الفاعلة حتى انما يفتن في كل الامر  
 فليقل في الاجرة الخاصة بالمرتب حتى الاجرة قدر الحكم الذي ياتي في هذا المقام ايضا فيحتاج  
 الى الاعادة وقيل انما المذكور من شبهة لزوم الدور لا ياتي في حقها وليس من شئ قد يرد قوله لانه لا يمكن  
 ان يجعل لغيره آه قبل ان ياتي في حقها اذا قال ابو الصغير استباحته لغيره حتى ولو كان هذا

فانما

ابن كلاب

في التبرع

توضيح

فانما

في تبرع توفيق صاحب النهاية  
 وفي هذا حذره في كلامه  
 سهل مشهور  
 قد اظهر الزيد في هذا القيد  
 ولم يحسن منه  
 وقيل يضمن بجابه وهو المصنف  
 ولا يخفى من شئ يذبحه الله

فانما في هذه الصورة اجبره على اصرح به في التبرع ومع ذلك يمكنها العمل بغيره حتى لو اصرح  
 من قدم آخرين ولم يعلم برب الاولون حتى يمتنع الاجارة فاصح كل واحد فرعت فلهما  
 الاجرة كما لا يخفى على الفريدين وانه علم بالصواب ونحن نقول قد ذكرنا في المحط البهائي ايضا في الوجه  
 في ذلك ان اجبر الواحد في الرضاع الاجرة المشتركة من حيث انه يمكن ايضا العمل في كل واحد وان  
 كان اجبر واحد من حيث انه اوقع العقد فحقها على اليد فاذا كان بينهما فلتا بانها باعتم لشبهها  
 باجره واحد وبانها يمتنع الاجرة ككلاهما بالاجرة المشتركة انتهى بهما يحصل الجواب والله اعلم بالصواب  
 قوله وان نقص العمل بان اجرة من معدومة المحاطة في طائفة نقص كجائده غير يجب الاجرة فعلا انقصر  
 على صيغة المبني للمفعول وقال بعض الفاضلين عند شرح هذا القول بان اجرة في طائفة نقص يجب الاجرة  
 والتعويض من ظاهره ومن ظاهر ما ذكره بعضهم كون النقص من الاجرة ولا يخفى ما فيه من قوله ولا ما  
 تلف من عمله والاذن وكذا عدم تعويض الكسبي وظاهر من القواعد الشرعية وانهما يمل في  
 المتوفى انما الاقتصار والاقتصار فاقبل قوله وكذا عند جماعة من ارجاع ما ذكره هنا  
 الى الوجه الثاني من وجه الاستحسان بغاية والمدار في الوجه الاول منها ايضا هو صيانة المولى  
 النكس كما ذكر في الشرح هناك فيكون هذا الدليل المذكور هنا في الحقيقة تفصيلا وبيان المعنى  
 الفهمي الذي هو المدار في وجه الاستحسان المذكورين هناك فليقل هذا لا يبره ما قيل حكمها بالحق  
 انما في حق الدليلين المذكورين في الكتاب والذكر وهذا يدرك على ذلك لانه بقصر الاجرة  
 المحظوظ في المقام هو العلم عند الملك العلام **باب الاجارة على احد الشريطين** لا فرغ  
 من الاجارة على شرط واحد شرع في الاجارة على احد الشريطين لانه الواحد قبل الاثنين في هذا القدر  
 من الحكم كاف فاقبل قوله غير انه لا بد من اشتراط اجرة البيع آه قبل اجرة الماله التي شرطها العين  
 المستأجرة لا ترفع بما ذكره المشتري بطالب تسليم هذه الدار والبيع ويريد تسليم غيرها وجواب  
 ان المستأجر لما كان احد الدارين لا يضمنها كما كان على الوجه الممكن من التصرف في الدارين لا يضمنها  
 بلا تصور نزاع منه وليس لمطلب الاجرة قبل التمكن لانه وجوبها بالاكتمال واذا انقضى التنازع  
 احد الدارين وتصرف فيها فالان يجب الاجرة ويرتفع النزاع في حق الدارين جميعا وليس في البيع  
 يجب من حين العقد فليطلب مطالبة المشتري به لكنه بطالبه بمن احدهما عين اما هذه او هذه  
 فانهما عين فليشترى انما يخلجه ويبيع غيره فلا يرتفع النزاع الا بخيار التعيين لا بالمعقود وعليه  
 هو ما يتعين باختيار من له الخيار والبيع معطى على التعيين فلا يجب الثمن قبله ولا يفتى في النزاع

قال صاحب مختار في اجازة خاصا واجبره  
 لان في هذه صارت مستحقة لوجهين  
 ليس ان يعمل لغيره ولا يملكه الا بالحق  
 وان يبيع من الاصل في كل

توضيح لصاحب الاصلاح والاصح

توضيح  
 اجازة المولى فاضل في زيادة  
 لا يخفى على المتأمل

في تبرع تعرض لصاحب النهاية  
 ومنه حذره في كلامه  
 ابن سادى وغيره

التكليف

في تبرع تعرض لمن قال فيكون  
 احكاما مشتركة



هذا فانه ما يتيسر من التمام فقل والله ولي الالهام واما الجواب الذي ذكره بعضهم فليس بحاكم لمادة  
الاشكال بل مجرد قول وقال زنا الشيطان فاسدانه وهو القياس لانه لو قال في البيع ان  
اعطيت الثمن الى شهر ففسده وارحم وانما اعطيت الى شهرين ففسده عشر درهما كما في العقد فاسدا  
للمدة بين التسميتين والجواب من قبلها ان الجاهل في البيع بسبب جهالة في الثمن وقت العقد لزمه  
في الحال ومثل جهالة مفسدة وفي الاجارة انما يجب الاجرة عند اقامة العمل والجاهل عند ذلك  
ما ذكره ثمس لانه الشرح من الجاهل الصغير حيث قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله سبحانه  
وقال لاجاله البذل لنفسه العقد يعين للمنازعة التي يمكن بينهما وهذه الجهالة لا تنظر الى  
المنازعة اذ البذل باب الاجارة لا يجب بنفس العقد بل اقامة العمل وعند ذلك لا يجب من العمل  
معلوم سواء خاطه اليوم او غدا انتهى اذ عند هذا التعجيل وان خير من قصد فصار باختلاف الغرض  
كالزعمين من العمل كانه خياطة الفارسية والرومية وما ذكره بعضهم لا يخفى على المتأمل فانه  
قوله لهما ان ذكر اليوم لتأخيرت فاجعلنا ذكر اليوم في مسئلة الجاهل في التعجيل فبالله  
لم يجعلنا كذلك جهنا فقلت جعلنا على الجاهل تصحيح العقد وعلاها هنا على الحقيقة للتصحيح  
ايضا ولو عكس الامر الفصلين يلزم ابطال ما قصده العاقدان من صحة العقد والاصل  
تصح تصرف العاقل مهما امكن واذا عرفت هذا عرفت سقوط ما قيل ان الاماين جعل اليوم في  
مسئلة الجاهل في التعجيل هو باعس مطلقا ان يحمل على التوقيت فكيف يثبت ان الاماين باطل جهنا انتهى  
فانه ثبت في جملته التوقيت فسادا وهو ان التوقيت مؤذن بكون الاجرة جارية وصدق العمل  
بانه اجرة مشتركة فثبت بجعل اليوم للتوقيت ولكن لا يجعل اجرة وصدق العمل في جهالة اليوم  
مع احياء في الغد فثبت نوعين مختلفين كالفارسي والرومي فيكون الاجرة مشتركة وهذا ايضا  
لتصحيح التصرف وقيل ان احياء في اليوم مع احياء في الغد انما يكونان بتملة نوعين مختلفين  
ان رجلا ذكر اليوم لثمنه في دون التوقيت اذ التعجيل والتأخير كل منهما مقصود فيتم التسمية  
اختلاف النوعين على ما ذكره المصنف من الاليل الثاني اما لو جعل التوقيت في جهالة اليوم  
التعجيل مقصود احيى بجعل المعجزة نوعا والمؤجلة نوعا اخر انتهى وانت خبير بانه ما ذكره لا  
يتوقف على كون التعجيل او اداء اللفظ بل يتم بكونه لازما من لوازم المعنى المراد واللفظ كلام  
هذا العاقل ان المدا في الاليل الثاني على انه ذكر اليوم للتعجيل وليس كذلك الا ان جعل الكلام على  
الارام هو ما فيه السهولة لا يخفى على ذوي الافهام فليعلموا انه الحق قوله ولابي حنيفة

بمعنى ان  
يجعل في  
ما لم

تحد يدي

فان يراه

كصالح  
والا فاني  
وذلك

بمعنى ان  
بمعنى ما  
في مسئلة  
في غاية

موجب

فان يراه

فانه ثبت لم يصح الاجارة الاولى لان فيه قلت فيه تحصيل مراد المتجر على التعجيل والاصل  
تجربا كما يجب مع ما فيه من التقدم في الوجود وما قبله لانه لا اعتبار للضمينات فغدا قد  
يعتبر للضمينات فثبت **قوله** ان ذكر الغد للتعجيل حقيقة فذكر الشيخ الاكمل يجوز ان يقال ان قول  
فان لم يمتنع في الغد فثبت ان انتهى تأملنا ووجدنا المكان الاجتماع بحيث يكون مساهما  
للاجرة او فبصرف حال الام الاتفاق في تعليق الخط بالتأخير جائز لانه متعارف وقيل ان فيه شبهة  
انتم انتهى فقام فيه وقيل انما قلت في كلام الهداية لم يمكن ان يقال ما ذكره الشرح جهنا  
تفصيل وبيان للاجمال الواقع في كلام المصنف بحيث يحصل الفرق بين المتأمل وامثال كثيرة فقل  
**قوله** ولا يمكن حمل اليوم على ان ثبت في كل شكل هذه المسئلة بمسئلة الراعي لانه اجتمع فيه ذكر  
العمل والتوقيت مع صحة الاجارة بالاتفاق او قوله هذا ما خرد ما ذكره بعض الفضلاء في مسئلة  
الجاهل وقد فصلنا الكلام هناك بالاعراب عليه فراجع فانه يتفق جهنا ايضا فذكر بعضهم  
الجواب الذي ذكره وهو للفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الجاهل في التعجيل فبالله  
ان حطه اليوم فثبت درهم وان حطه غدا فلا اجر لك انه خاطه في اليوم فله درهم وانما خاطه في  
اليوم الثاني فله اجر مسئلة لا يراى على درهم في قولهم جميعا لانه اسقاط الاجرة في اليوم الثاني لا يثبت  
وجوبه في اليوم الاول ونفي التسمية في اليوم الثاني لا يثبت اصل العقد فكان في اليوم الثاني في العقد لا  
تسمية فيه يجب اجماعا فانه باحقيقة لم يثبت العقد في اليوم الاول في هذه المسئلة مع انه انما يثبت  
على الجاهل كانهما في فيه ويحسن ان يقال لا لم يثبت العقد على اليوم فقط بل ذكر الغد ايضا صرحا  
قرينة على كونه اجرة مشتركة غاية ما هناك انه نفي التسمية وهو لا يثبت اصل العقد ولو لا هذا  
لفصل الكلام على انما في حطه اليوم فثبت درهم فثبت في التوقيت ونفي التسمية في التسمية في التسمية  
لا يلزم ان يكون على من اقر حقيقة فيما نحن فيه من كل وجه فثبت على من الكلام في قولهم فله اجر مسئلة  
لا يراى على درهم وكما ينبغي ان يجب اجماعا فبالله لانه لزمه جهنا لعدم التسمية الا ان يقال  
انما وانه اعتبار اصل العقد في اليوم الثاني وواجبنا اجماعا فبالله لانه لزمه جهنا لعدم التسمية الا ان يقال  
او لم يمت جلاله يرض بالزيادة على درهم فيما اذا خاطه في اليوم الاول فاسقاطه لا يرضى بها فاما اذا  
خاطه بالطريق الاولى فقل فقل اولاد من يراى في الجاهل في حنيفة فيما اقر خط اليوم  
به درهم حيث حمل ذكر اليوم على التوقيت وقد ذكرنا ما يتعلق به ايضا في مسئلة الجاهل في التعجيل  
منع الزيادة لانه اجتمع في الغد تسميتان الاقصى والادنى وقد اعتبر الاقصى منع الزيادة عليها

الشيخ الاكمل  
الروى عن جده ونفسه  
فان يراه

تحد يدي

او مراده الف او هو لا يضر  
فيما نحن فيه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي

فان يراه

تحد يدي



فيعتبر الادنى لمنع النقصان عند يكون لكل واحد من التسمينين حظا في تخرجه من الشل وفرا لا جاز  
 الفاسدة التسمية واحدة وقد اعتبرت لغة من الزيادة فلم تعتبر لغة من النقصان وهذا وجه  
 ظاهر الرواية والرواية الاولى رواها ابن سماعه عن ابي يوسف عن ابن خزيمة عن ابي حنيفة عن ابي بصير  
 العذرة وقيل التسمية في الاجارة الفاسدة تمنع الزيادة لا النقصان كما سبق فيكون هذا الخلف  
 له انتهى وان كان في هذا غير مبرور فذكر في التفصيل اتفاقنا في قوله هو الصحيح فانه في المخطط الرجالي  
 وغيره ولما خلا في اليوم الثالث فذكر في قولهم واختلفت الروايات عن ابن خزيمة روى عنه  
 انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم روى عنه رواية اخرى انه لا يجاوز نصف درهم  
 وينقص عنه واختلفت الروايات في ذلك عن ابي حنيفة في قوله هو الصحيح عندنا  
 انه ينقص عن نصف درهم ولا يزداد عليه انتهى وهذا اجل ما ذكره صاحب الكافي واورده عليه  
 بانه الواجب عند ابن خزيمة بالحيطة في اليوم الثالث ايضا هو ارجح النسخ للزيادة على نصف درهم  
 وينقص عنه اذا الاجارة فيما بعد الفاسدة عنده كان في الفاسدة وجلبا في الاختلاف بين ابن خزيمة  
 وصاحبه على الوجه المذكور انتهى ولا يخفى ما فيه على من له ذوق سليم فذكر واورده عليه ايضا بان  
 الاجارة فيما بعد الفاسدة كانت صحيحة عندنا بانه يرد بالفاسدة بعد اليوم الاول لزم ان يحجب المسكر في  
 الفاسدة وان كان المراد حقيقة لزم ان ينهي الاجارة بمضيها فيبقى انه لا يلزم بالحيطة في اليوم الثالث  
 شي لانها خاطئة عما فكروا الواجب بالحيطة في غيرهما ما هو الواجب في الاجارة الفاسدة مشكل  
 انتهى ولا يخفى على المتأمل ما فيه اذ لا يلزم من الرضا بنصف الدرهم في الفاسدة الرضا به فيما بعد الفاسدة  
 ففي المسئلة مساع لا جهاد ولم يفر في الكتب التي رايناها وجه الروايات عنها في هذه الصورة  
 فلا بد للعاد من ايراد دليلهما ثم الفصح فيه وجه من الوجه كما هو دأب المجتهد والمناظرة ولو لم يكن  
 كذلك لكون قد حجبوا في المذهب وذلك غير مقبول فليست هذه المسئلة في حيز جرح المصنف  
 والعلم بحقيقة الحال عند الملك العدل قوله بالتحلية والتسليم في غير العطف التفسير في حيز الترتيب  
 كما ذكر ان ضل الاكل وكان ذكر العبد والناسب ذكر الدابة للامام الى ان خصصه صحتها ليست  
 لا بد منه فاقوله فكذا في اخرتها يفتي اخلاها المذكورة ههنا اذ كل من اعتقد انه مختار واما  
 قوله في قوله يعني اذا استأجره لرب ليس له ان يركب غيره فلا يباين ما قلناه في قوله هو الذي  
 الا فها هو قوله لا يوجب الى الايجاب بمجرد التسمية قيل فليقل ان يقول لرجل اذ لا يفرغ  
 اجهالة الواقعة في باب الاجارة بنا على كونه منقلا لصف الاجارة فيما اذا سمى لعل محبين

قاضي زاده وكتبه  
 الدهلوي

تعمد ما لا يشك الاكل واما عندهما  
 فالصحيح انه لا يشك ظاهره بانه  
 قول مخالف لقول ابن خزيمة في قوله

وهلوا

وهلوا

انفاني

قاضي زاده دفع  
 ما ذكره المصنف  
 في حيز الترتيب  
 في حيز الترتيب

قاضي زاده

اول منعه

اول منعه معجزة اجاب عن تغايرين على سبيل البدل كما قال في خط هذا الترتيب بدرهم او نصف درهم او قال  
 اسكن في هذا البيت بدرهم او نصف درهم بنا على وجوب الاقل من الاجرين ولم يقل بحد من الاجرين  
 فنقول هذا هو ما رواه الامام الاغلب انه يمنع المستأجر ما استأجره على هذا الاصلح الاخذ بالاقل  
 مدارا لصحة الاجارات التي يفتي فيها اجهالة من اول الامر فذكر في باب **اجارة العبد** ما خبر  
 اجارة العبد بمعنى استجاره من غير ان يكون الاضافة الى النفع لانه في المخطط الدرهم عن ابي حنيفة  
 استجار الغير بابه وهو قليل في رواية ابن خزيمة الى استجاره لاجاره والدور والحيات والدواب الى غير  
 ذلك فاقوله ذلك مع ملاحظة الخطط الرتبة ايضا بالنسبة الى بعض ما ذكر فيكون الاضافة الى  
 المفعول في التقديرين يكون ذكر غيره على سبيل الاستطراد وقال بعض الفضلاء ما خبر في اجارة العبد  
 اي نفسه واجارة الغير بابه ذكرت مستطردا وقد تقدم ما ذكر استطراد اقلية هذا الاجارة مضاف  
 الى النفع انتهى فيقال فيه واما ذكر ضعف ما قيل ظاهر كلام هذا الشيخ كون العبد منقطع الدرجة  
 عن غيره ولا يلازمة له ولا يصح تصرفه في شئ الا باذن المولى وهذا مسلم ولكن اقول ان هذا الضعف هذا  
 لم يبد اول الباب استجار العبد لانه لم يوجد منه تصرف اصلا في عقد الاجارة لا اصاله ولا يابته بل هو  
 محل التصرف وموضع الاجارة كالدابة وتوذلك فليعلم ان غرض النص لم يكن الا منع المسائل يعني انه  
 لا كان اجارة الرقيق نوعا من انواع الاجارة وبالرقيق مسائل خاصة يتعلق به ذكرها في باب  
 على صفة واخر ذكرها لا يمس مقدم على النوع انتهى لانه ما ذكره بقوله ولكن لو كان مراد المصنف ليس تمام  
 وكذا ما ذكره في وجه التاخير كما لا يخفى على المتقسط البصير وقيل في وجه التضعيف ان خطاط درجة  
 العبد يظهر فيها اذ لم يوجد منه تصرف وكان هو محل التصرف لانه خفص ما ذكر من كلامه في ذلك  
 الصور في العبد انما هو لا خطاط درجة انتهى وهو ايضا غير تام يظهر من مسائل الباب في قائل  
 والله المصنف للصلوات ثم قيل الاجارة في اللغة اسم للاجرة وليس بمصدر فم تصور ان يكون له في عل او  
 مفعول فلا يصح القول بانها مضاف الى النفع على ما ذكره في هذا الباب خمس مسائل في حيز الترتيب  
 بايجاب العبد في حيز الترتيب الباب على اقل المذكورات انتهى وتبين وجه لانه ما ذكره اول المصنف  
 وعلى تقدير تسوية ايضا لا يتوقف على تمام الكلام عليه او مجرد استعمال النعمان كافي وما ذكره ثانيا احره  
 سهل ولا ورود له على ما ذكرنا من احد الاحتمالين فليست برقم فاذ ذلك في النسخ الاضافة ليست  
 من قبيل الاضافة الى النفع بل من قبيل الاضافة الى الدابة فيشمل ما كان العبد منقلا فانه ما كان  
 العبد محل التصرف فلا محذور ولا استطراد انتهى وتبين شيئا ما ذكرناه اننا على انه قوله

مصدق

قاضي زاده

على ان فيه ما فيه تدبر

قاضي زاده

تاج الشريعة وقوله  
 من راجع العيني



سود علی و قلندہ قاضی زادہ و لم بدیع  
النوار د کا ہو د ابہ

وما ذكر من الفرق لا ينبغي فيها اذا كان الصريح في اقرار  
والظا قائل ان نادى الله ان اهل مكة  
اذا كانا في بعض القرى الغريبة من مصر  
والمدى حديد كان هو علي خارج السفر  
والرجوع فليكن راضيا بما جاءه لان  
الان في تسمية القديس حله  
فتدبر

والمراد بقوله ويجزاه أي كجزائه تعالى في دفع  
البحث أو أصل السؤال والرد بقوله وهذا  
احتمال وجرح ولا يخفى عليك إلا أنه لا  
يلزم كون مبنى الكلام على أنه ذكر شك  
بل هو فرض أنه ذكر معناه كما أكتب  
فليتبر

في الوصوف  
من الفرق  
مستهم

قام

اسپی

سید

کافی

كان في الباب وجواب المسئلة ايضا ما ذكرته انتهى وقيل كل من الشبهة والكتاب ليس بشئ اما الشبهة فلا  
التفصيل يستقيم بتكثير شهر او لا يتوقف على تكثير شهرين اذ التفسير حينئذ مجموع الشهور ولا يلزم  
منه كون الاول باربعة والثاني بخمسة لاحتمال العكس فاحتج الى التفصيل في ذكره المصنف بغيره واما  
اجواب الاول كان الاول كذا وكذا والمصنف تكثيره على انه انما يتصور اذا كان كلام المصنف مقيدا وليس  
بلازم اذ كل من تكلم ولا يكون كلامه ايجابا وتعليل المصنف انما عرف الشهرين اشعارا بان جواب المسئلة  
لا يتغير بتعريف الشهرين ههنا خلاصة ما ذكره ونحن نقول اصل هذا مقود من كلام القائل الاول  
لكن لا يخفى على السامع ما فيه من قول شهر او شهرين واما تفصيل الشهرين الموقوفين الى الابدان فالحق  
البناء والاول سبانه الاول وان في سبانه الثاني فالا حجاج ع الى ما ذكره المصنف من الدليل  
خصوصا الى قوله او بجملة الحجة محل نظر فامل الى الابدان يقال ان المدح معلوق وكذا الاجرة  
فكشبهه في اجزاء وبجملة المحتج الى البناء بما ذكره المصنف من التفصيلين ذكر الشهرين منكر مجمل لا  
نظر ضعف ما ذكره هذا القائل بقوله ولعل آه ايضا واما قوله لو كان كذا وكذا والمصنف تكثيره عبدا  
فاحر في غاية السهولة فلنأمل والله الهادي ثم قيل يجوز انه يكون وضع المسئلة فيما اذا ذكر المتساجر  
لفظ الشهرين بالتكثير واما ذكر المصنف مع فافظ الى تعينه الى الجانب بنصف الى الى العقد فلا  
يكون قوله هذين الشهرين من كلام المتساجر بل هو لفظ المصنف وقيل قوله شهر او شهرين من كلام المتساجر  
فلزم انه يكون الجمل لفظ المصنف والمفصل لفظ المتساجر وهو ما لا يرضيه العاقل بتجربتها كلامه واما  
ان جواب هذه المسئلة لا يخص العبد فوجه الذكر في هذا الباب غير واضح الى آخره ما اظنه اقوله ما ذكره  
اولا ما يرضيه العاقل وقوله لانه شهر او شهرين من كلام المتساجر غير مسلم على ما ذكره ذلك القائل  
من الاعتبار فافهم وادكره بقوله بتجربتها كلام امره سهل وامثاله كثيرة والعلم وقيل لو كان الامر  
كما ذكره كان على المتساجر ان يكتب بقوله استاجرت هذين الشهرين اذ لا وجه للتفصيل بقوله  
شهر او باربعة وشهر بخمسة اذ الت رايه بقوله هذين الشهرين هو الشهر الذي آجوه المصنف باربعة  
والشهر الذي آجوه بخمسة انتهى وهذا التفراد وجه من تقويم القائل الاول لكن اوما ايضا سهل  
فتد بقوله ومن استاجر عبدا شهر او شهرين المصنف هذه المسئلة في هذا الباب والعلامة حافظ الدين  
السنفي ذكرها في باب الاختلاف ولكن وجهه هو موافقها قوله وانما جارية وصحيح والكتاب  
ان يقول وغيره ابق لكنه سهل **باب الاختلاف** ذكر في هذا الباب الاختلاف  
على الاستدلال واخره عن الاتفاق والوجه غنى عن التفصيل والبيان قوله لا يرى انه لو لم يصر

يعني الدين ذكرها الشرح  
مستطاب

فما عرفت  
تبعه نزع تدبير لمن قال فليتبعنا ان البشارة  
لا بانصراف الاول الى ما على العقد  
فما عرفت

قبة تدريس للربيع محمد طبر  
محمد طبر

ماضی زمانہ

و ترجمه آن ذکرها هفتاد و یک نام مذکور  
الفتح فی ذوالالباب الانی فی  
الوسایل



الاذن بان قال لم يقع من الاذن بعد ولا يلزم انكار العقد قائل حتى يظهر ان بعض الشرع ان  
لو انكر عقد الاجارة ولم ينفه ما كان قبل هناك انفق المتعاقدان على المأمور به فبعد ذلك  
خالف الاجرة فاستحق لانه تجازى بالصفاء وههنا اخلفنا وادعى الاجرة موافق له وعامل  
على مقتضى اذنه فيسقط ان لا يضمن ويصور السداد على هذا المذلول ظهر ان قولنا ان ذلك ان  
يقول اذا كان حكم ذلك اذا اتفقا في الطرفين الاول واختلف انتهى لانه هذا الاختلاف  
يتضمن دعوى الموافقة فالاولوية ممنوعة هذا قلنا لما ذكر هذا الحكم وهو بخلاف حلف  
صاحب الثوب لم ينفى خلاف الاجرة اعتبار نصارى كما لو اتفقا في المأمور به ثم خالف نصارى بهذا  
الا اعتبار هذه المسئلة نظيرة تلك المسئلة واخذنا في المال فاجابة الى ان يقال التشبيه غير  
القياس انتهى ما وجدته في مسوداتي وقيل المفهوم من كلام القياس لا التشبيه فاما معنى قوله  
مع انه التشبيه غير القياس فهذا هو لغو انتهى ولا يخفى فيه مع ساجدة اللفظ **قوله** لا يجاوز السج  
ما ظاهري المستثنى جميعا قوله وفي بعض النسخ وهو رواية ابن سماعه جعله كالصاحب للثوب اذا  
صبغه او اصفه انتهى رب الثوب ضمنه ثمة الثوب وانما اخذ الثوب واعطاه ما زاد  
الصبيغ فيه فكذلك ههنا اذا الصبيغ بمنزلة عين قائم في الثوب حتى لو انصبغ ثوب انما يصبغ  
الغير واتفقا على البيع فصاحب الثوب يغرب في الثمن بقيمة ثوب اميض وصاحب الصبيغ بقيمة  
الصبيغ فدل على انه الصبيغ عين قابل للبيع وما ذكره في ظاهر الرواية هو الاظهر فنذكر قوله في القول  
قول صاحب الثوب واما اذا كان صبغا بزيادة في الثوب ووقع الاختلاف حكمه فانما يتجلى ان  
لانه احداهما غير العجبة والاخر غير الاجارة فكان كل واحد منهما مدعى عليه ثم يضمن رب الثوب  
ما زاد الصبيغ في ثوبه لانه احبس حقه عنده ولا يجاوز به ما سماه في الدعوى او رضى بسقوط  
الزيادة قوله اي يخطا له المتبادر من ذلك وليس يبرأ بل المراد العامل كما في كتب اللغة وحصل  
انه كان بينهما خلط ومعاينة يدفع الثوب اليه حرا بالاجرة ففي هذه المرة دفع اليه الثوب  
ولم يذكر الاجرة قوله وقال محمد بن كاسم الصانع معروفا ووقع في بعض النسخ ان العتوى على قوله محمد  
ويوجه على ظاهر ما ذكره ابو حنيفة انه المشروط عفا كما مشروط كاجرة الدار والغسل بالانفة  
صريح وفيه ان كان دليل ظاهر على ان العمل الاجرة والمدة بخلافه يبرأ من بيع وهو غير ظاهر في كلامه  
قوله محمد بن ابي الى قال الرواستاجور اراسته ولم يبين ما يعمل فيها جاز استحقاقا لا قايما واد  
في وجه الاختلاف انه المقصود معلوم بالعرف وهو السكنى فيصرف اليه لانه المعلوم كما في شرط نصا

كتاب التبريد  
الكتاب في  
سنة

سنة كالمسألة  
قوله

شرعا

سنة

انتهى

انتهى ولم لا يكون ههنا ايضا كذلك وكون النزاع هنا في العقد لانه موجب الشرب بكونه في مسئلة  
الدار المذكور اتفقا على العقد مما لا يشق اذ لا عقد في مسئلة الدار والغسل ايضا مع اننا على ان  
الاجرة والثبوت في العرف غير مسلم فليقل ان الله **باب فسخ الاجارة** ظاهر  
العنوان موقوف بوجه ان خبرنا في الجناح الى البيان **قوله** فكان عيبا حادنا قبل القبض اما  
اذا كان حادنا قبل تسليم الدار فظاهر واذا كان حادنا بعده فكذلك اذ المعقود عليه هو  
المنفعة ولم يستوف بعد الجناح في البيع لا بالمعقود عليه بل بالعين ههنا فحصل الاستيفاء قالوا ان  
المنفعة هي فسخ الاجارة بالعدالة الاجارة جرت للعدالة فيسقط بالعدالة لانه جرت  
للمحاجة فاذا ظهر للعدالة لم يبق الاجارة فلو وجه للبقاء ولانه وجوه العذر بمنزلة العيب  
المتكبر قبل القبض وقيل لم يرد في الكتاب والسنة بادل على الفسخ بالعدالة وقد روى في غير  
صدد منهم فسخ بالعدالة نقل في الرواية على نقله والمنقول الفسخ في صورة الضرر كما في التبريد  
رجلا للعقود ففسخ الوجع انتهى وانما خبرنا في المنفعة المذكورة في هذا القول فليقل  
**قوله** فاستبد الا باق في البيع كانه اراد التشبيه بسئلة من غير باب الاجارة والا فاما في العبد  
المستاجر ايضا لا يجب الفسخ العقد برفقه لانه لو بقي العقد لم يفسخ المستفعة المملوكة للوارث  
فيما اذا مات المورث والاجرة المملوكة فيما اذا مات المستاجر للوارث وهو المراد بغير العاقبة مستحقة  
بالعقد وتقتضي ان المورث اذا مات ينتقل الملك من ابي الوارث وعقد الاجارة انفق استيفاء  
المنافع من ملك المورث لا من غيره فلو لم يبق عقد الاجارة لم يستيف المنافع من ملك  
لامن غيره فلو لم يبق عقد الاجارة لم يستيف المنافع من ملك الغير وهو وارث المورث وان  
مات المستاجر وقد عقد الاجارة بنفسه فكل ما له ينتقل له ورثته وعقد الاجارة يقتضي ان يفسخ  
الاجرة من مال المستاجر لانه من غيره فلو لم يبق عقد الاجارة بعد موته يكون الاجرة مستحقة من مال الغير  
وهذا لا يجوز فنعين بطلان العقد لعدم مكان بقائه وهذا بخلاف العقد لغيره كالكسول والوكيل  
ومسئولي الوقت على انفسهم في الشرع وقيل فيجب اذ قد وان الاجرة تملك بالتعجيل او شرطه فلا يلزم  
ههنا انتقال ملك المورث الى الوارث كما ذكره الشيخ الاكل حجة على ما ذهب اليه وانما خبرنا في البيع  
اذا مات قبل استيفاء كل المنافع لا يفسخ المورث تمام الاجرة والفاضل الى الورثة لانه العقد مجرد ساعدة  
فان بعد ذلك لا يتصور الانتقال الى وارث المورث بموته فيصير الاجرة المملوكة للوارث مستحقة للعقد  
فيلزم ان بعض النسخ لفظه بزيادة لاطال فحتمه ويجوز ان يقال ان الامام **قوله** يتعلق بمسئلة وقوله

قال بعض الفاضل فرق بين الحال والاستحالة  
وقيل المراد هنا حاله كونه محم  
واخبار الاحاد ليس ما نحن فيه فانها  
من الادلة الظنية انتهى  
وفيه تأمل

قاضي

سنة



المملوكة وقوله لا ينفصل مبنى على النقص والمعنى لو بقي العقد لم يمتد اليه نصيب المنفعة التي ملكها المالك  
بالعقد لقيام العقد وبطلان مستحقه لغير العاقد وهو وارث المالك انتهى يعني على تقدير موت  
المستحق قبل ان يمتد اليه الموت ولو لم يمتد اليه لم يمتد اليه نصيب المنفعة لانها بعد الموت بحيث على ملك  
الوارث لا في الاجرة اذ لو بقي العقد بعد موت المستحق لكانت الاجرة ديناً على ورثة الميت بعد  
ما ينقص به الدين باق على ملكه ولا يلزم من صحته في الاجرة المملوكة لغير العاقد بالعقد كما لا يلزم من صحته في  
الدين المملوك لغير العاقد فيما اذا اشترى شيئاً ثم مات قبل ان يمتد اليه نصيب المنفعة بحيث يؤخذ الثمن في تركه اذ فيه  
على حكم ملكه فكذلك الاجرة انتهى او ليعاقد الاجرة انما هو على سبيل التعاقب وسواء في ذلك ما لم  
يحصل من الانتفاع لا يجب الاجرة بمقابلته ولا يكون ديناً على المستحق كمن البيع فانما هو حين عقد البيع  
يكون ديناً على المشتري فافترق فليست له اذ لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق ولو لم يمتد  
العقد بعد موته انما يبقى على ان يمتد اليه نصيب المنفعة لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق  
اذا مات لا يخلفه وارثه في المنفعة لانه لا يبقى ولا ينصير الارث الا في ما سبق وقين فيكون ملك المورث  
في الوقت الاول ويجعل الارث في الوقت الثاني والمنفعة الموجودة في حيزه المستحق السابق والتي  
يجزى بعد موته لم يكن ملكه لانه لا يمتد اليه نصيب المنفعة لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق  
بطلان العقد كعقد النكاح يرتفع بموت الزوج ووارثه لا يخلفه فيه وقيل لا يخلفه لان مقتضى ان يمتد اليه نصيب المنفعة  
اولاً لا يصلح له المنفعة على التعاقب لانه لا يصلح له ان يمتد اليه نصيب المنفعة في ملكه ما  
تأخر بطلان العقد لان مقتضى ان يمتد اليه نصيب المنفعة لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق  
مع ان الملك ثبت للموكل ابتداءً في الصحيح وكذا الفصل ثبت للوارث ابتداءً في الصحيح لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة  
في الشيء لا يستقر بموته لانه لا يصلح له ان يمتد اليه نصيب المنفعة لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق  
من تخلف ما ذكر من جرد القوم من هذا المقام قبل ان يمتد اليه نصيب المنفعة لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق  
قبل الاجرة على نوعين نوع يرد العقد فيه على العمل لا يخارج على من يمتد اليه نصيب المنفعة ونوع يرد على المنفعة وورثته في  
لا يمتد اليه نصيب المنفعة لان عدم المكان رد العقود عليه وعدم امكانه ان يمتد اليه نصيب المنفعة لان مقتضى ان يمتد اليه نصيب المنفعة  
يختلف من من العقود عليه بخلاف من يخارج من النوع الاول لا ينصير الارث قبل العمل ولا يمتد اليه نصيب المنفعة  
ايضاً فيما اذا استجر دابة ليعمل عليها مقدار معلوما او يركبها مائة معلومة بل فيما يمتد اليه نصيب المنفعة  
عليه بالمدى فقط انتهى اقول ما ذكره غير مسلم وعلى تقدير ان يمتد اليه نصيب المنفعة لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق  
كله الحكم وسي تراعى من الجنس لا من الجنس الا في ذلك الوقت لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق

خدا داد

و يمتد اليه نصيب المنفعة ايضاً

خدا داد

خدا داد

قال الشيخ الاكبر في فروع ما اذا مات المورث  
الى آخر ما ذكره في جواب ما قبل  
كان مقتضى الاجرة بموت المستحق ان يمتد  
اذا عقد كمنه ينفسخ بموت غيره ايضاً  
وهو الموكل ان يمتد

او يمكن تخليه الوارث ايضاً  
بنوع من الاستبراء  
فغير مسلم

لما كان

لان طريق القضاء على ان قال ان البيع الاجر الدار اولاً فاذ باع وهو لا يمتد اليه نصيب المنفعة حتى يمتد اليه  
فالمشتري يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه نصيب البيع او نصيب الدار الباقية فان ضاع لان مقتضى البيع  
ينفسخ البيع وينفسخ الاجارة والنقص لا ينقص الاجارة مقتضداً او لو نفقها المفسد فربما لا يمتد اليه نصيب  
فيكون النقص بطلاناً للمشتري المستاجر فصار له الاجرة وقيل ينقصها اولاً ثم يبيعها بقوله وباعها  
على ظاهره قوله لانه قد لا يصدق على عدم مال الخليل النقص بالعقد لا يثبت على الاصح الا بالتراضي  
او بقضاء القاضي فاذا كان القاضي لا يصدق في بطلان الاجارة لانه لو كان المستاجر كيف يقضي ينفسخ  
الاجارة ونقصها لا يكون الا بعد التصديق فيه اذ النقص يستدعي العذر والعذر انما يتحقق  
اذا لم يكن له وفاء بالدين الا من من المستاجر انتهى اقول لا منافاة لانه عدم التصديق وكبحس  
لجود الاحتمال فلا يخرج في التصديق من وجه باعها رخصه وقدره مع الجميع الصغير ليل للثمن فانما هو  
في رجل استاجر ان يقطع بده لأكلة وقفت فيها ثم رأت او قطع منه لزوج ثم سكن المجبر  
المستاجر على قطع البده قطع السن فحينئذ يضطر الى الرجوع عن قوله ويصرفها لاجارة انتهى  
وما قيل عن ابن الغزالي وجعله وقد اشترى اليه من اول الباب والله اعلم بالصواب قوله ومنهم من يمتد  
فعلى كمال حاله في حقن والامام المجرب وهذا اصح وعلمه على ما قال ان من العاقد لا يحتاج فيه الى  
نقص القاضي وانما كان الزوج حراً مع ان يمتد اليه نصيب المنفعة اذ لا يخبرها عند ان يمتد اليه نصيب المنفعة الاكل  
وقدر ما فيه غير مرة قد مر في باب الرجوع عن الهبة وقد مر هناك ما يحصل به جواب فذكر قوله  
وانه بدالكما مر آه ومن ان يمتد اليه نصيب المنفعة ايضاً لا يحتاج الى مائة الدواب والقيام عليها  
ولو بقيت غيره رعايتها دون في ذلك والصحيح جواب الكتاب بانه لا يمتد اليه نصيب المنفعة عليه مكن التمسك في غير ذلك  
فهو انما يخرج لحفظ ماله على وجه المبالغة ومثله لا يكون عذراً في نفي الاجارة قوله عند الضرورة دون  
الاخبار لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق في النقص بخلاف حاله المرفوع  
وتؤثر بهذا الظاهر في بيان المعنى الغامض مما ذكره في بعض الشروح فذكر قوله ويستعمل بعمل آخر يعني بدله  
ان يمتد اليه نصيب المنفعة مثلاً فهذا عذر لان التجارة الاولى وهي التجارة في التجارة ما لا يخفى  
فيه خسران العمل بالامر من بنفسه متخذ رخصاً عذراً وقد مر سلك العمل بالامر من نفسه متخذ رخصاً  
عذراً وقد مر سلك العمل بالامر من نفسه متخذ رخصاً عذراً وقد مر سلك العمل بالامر من نفسه متخذ رخصاً  
بناء على اختلاف العرف والاخرى قوله ثم ما ذكره من عذر لانه لا يمكن ان يمتد اليه نصيب المنفعة لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق  
اشق الان يرضى الزوج بالخروج فليس له ان يمتد اليه نصيب المنفعة وانما قال الزوج لانه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة لكانت الاجرة ديناً على المستحق

مذكور في الكافي  
خدا داد

والقول في العقد من قبل المالك  
فيما ثبتت ملكه من قبل المالك  
الا انه لو لم يمتد اليه نصيب المنفعة  
يخسر العقد فصار له عذر

ايضاً



الاجارة فليس اجان يفسخ بغيره فانه تغير المصل لا يجوز عن نوع اجاله فله جواز ما اذا اجع عهده  
 سافر ولم يظن انه لو فاق جفاته ما اواس قارب الغلام وساق الكلام ثم لك ان السب كما ذكره  
 في الزخيرة البرهانية وغيرهما وان علم **سائل** في مشقة اي حزم بل شرت عن اما كنها  
 ولم يذكره فاستدركت بذكرها هنا خلاف ما كان في قولنا وفي هذا اذا كانت الاجارة حادثة وهو  
 اختيار شمس السنة الشرس وقار الامم الاتقاني اي قال السبج وفيه خبر وهو حادثة بالبرهان ورد  
 بالامثلة اي سلكه ههنا وهذا اخوان يتكلمون به ههنا وهو ما ومنه قيل يكون ما بين  
 المتعاقبين بالصلح والمواذعة ههنا كذا نقل عن الفائق للعلامة الزمخشري قال ان الزمان ومنه قيل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ههنا على فخر ام في ووقطن على اذن في بعض مطالبها قوله بعضهم  
 ليت السباع ان كانت مجاورة وانما لا يرفق بين نري احدها ان السباع لم تهاد في فريستها  
 وانما ليس بها وشهرهم ابداء قوله لانه ههنا شركة الوجوه في الحقيقة يعني ان ههنا شركة  
 لا من باب الاجارة ولهذا قال ههنا بوجاهته والاضاف ان الكلام المصل لا يجوز عن ساجد كما  
 نية عليه بعض النضلاء لكن الامر سهل ولهذا قال النظمون في هذا المقام الى توجيه هذا الكلام فقال  
 الاتقاني قوله فلهذا بوجاهته اشارة الى ان الجاهل او الصباغ وقوله وهذا الحد اشارة الى ان  
 في قوله من طوطم الجبل انتهى وفيه شيء لا يجوز العكس ايضا فلهذا قال صاحب الغاية واحد كما يتولى القول  
 من الناس وقيل ان يعين احدهما لتولي القبول ليس طارم في شركة القبول وتعلل مراده  
 كونه من متساوياتها في العبارة مما حتمته انتهى وهذا الكلام معقول وقوله وفيه سبج جواز الجاهل عليه  
 محله المحل المجازة يقع في كل واحد من الطرفين وفيه سبج الجاهل بغير العلم الاول وكثيرا في او على  
 العكس المهورج الكبير المجازي قوله وكذا اذا لم ير الرطاط والدرر الرطاطا ما توطأت به والدرر  
 جمع دينار وهر كل ما تدثر به الالف في فوق الشعار كذا في الجوز وقيل في الاس في الدار جازمه  
 رجاؤه دكره في شدة وقال بعض الشرحين الدار بالفتح عليك من كذا ونحوه ولا يخفى عن  
 احوال وانظروا في المراءاة نقلنا قوله فهو اجود من اجودة وفي بعض النسخ فهو اجوز من اجوز  
 الى الجوز او اكثر جازا وفي البسط استاج بعين الى كنهه جاز على احدهما محله في جملته ما لها  
 من الرطاط والدرر فراجها ولم ير الرطاطا على الاخر فاطمة عليه كذا محتوما من السويق وما يكن من  
 خلة الماء ولم يبين قدره وما يصلح من كل الزيت والمعالين ولم يبين وزنه او شرطه انما يحل  
 فيه من ههنا بما كنهه ما يحل الناس فلهذا سجد فياس لجهالة الكل وجاز استحقاقه لاجل التماس

بطلان المسقط من فوق وقيل تحت فية  
 من قري ما وراة النهر من ارض كسنة  
 منه العلامة قوام الدين الامير كاتب  
 صاحب غاية البيان والزار اسم طبع  
 هناك وينب اليها ايضا كونه  
 كثير فيها وهو امام كبير انتهت اليه ارباب  
 الحقيقة بالدار المصرية غلب على علماء مصر  
 ونوف في عشرين سنة وله مناقب كثيرة  
 بطول ذكرا منتهى محمد طبع  
 وتعلل صاحب الدرر والفر ايضا  
 لم يبر من كذا وعليه ما ذكرنا  
 من سهولة الامر ههنا

نوع من النوايا

نوع من النوايا  
 وقيل ان الوارد  
 للملك في الوارد  
 ملكه

وبحسب

ويجعل في عين من اداد ومن من اعظم يكون له وكذا غير اداد من المكمل والموزون يعني فيها اذا  
 ههنا جواز به يجعل عليها مقدار من المكمل والموزون ونقص منها شيء وقيل يعني له ان يرد من  
 المكمل والموزون مثل الكل من اداد انتهى وفيه نوع ثالث وفيه تخصيص المكمل والموزون من نوع  
 شجرة في كل قوله ورد اداد مقدار عند البعض اي يعني ان العرف مشترك في اجازة غير ههنا  
 من الاشكال على ما فصل في الشروع وقيل فيه نظر لانه الكلام فيما يؤول الى نفسه طوطا والمعارف  
 فيه عدم الروايات وفي النظر نظر اذ ما ذكره من نوع والسند ظاهر في كل ما قال العلامة السبج في الكلام  
 الاجارة المضافة الى وقت المستقبل يجوز عندنا وعندك في لا يصح لانه المنفعة عندنا كالعين  
 فاشبهه بغير العين ولان ان يطلقها يقع مضافا لاية تجدد انعقادها بحسب ما يجرت من المنفعة وقال  
 الامام الزيلعي لانه الاجارة يتضمن تمليك المنافع والنافع لا يتصور وجودها في حال فكل من خذوة  
 مضافة ولهذا قلنا نفقد عتق فقه على حسب وجود المنفعة وحدوثها على اجتهاد في اول  
 الكتاب وهذا هو معنى الاضافة انتهى وقال بعض الفاضل في محبة الاجارة المضافة اي الى الزمان  
 المستقبل كما يقال في المحرم اجرة الدار من غرة رمضان الى سنة وقال ايضا نقل عنه وفيه معنى  
 اضافة لانه لا يجرى في حجب قال لانه الاجارة يتضمن تمليك المنافع ولا وجود لها في حال فكل من مضافة  
 ضرورة انتهى واقول يمكن ان يقال ليس مراده بقوله وهذا هو معنى الاضافة ان معنى الاضافة المذكور  
 في السند المذكور ههنا هو هذا بل مرادنا الاجارة من حيث هي حالها كبت وكبت فيكون فيها نظر  
 الى حقيقة ما معنى الاضافة مع قطع النظر عما عداها من الاعتبارات بالاطلاق والتقدير وان كان  
 حالها من حيث هي كذا فيكون في حجبها بالضافة الى الزمان المستقبل كما يبارك في المحرم اجرة  
 ههنا الدار من غرة رمضان الى سنة فيقول الى ما ذكره ذلك الفاضل وتوهم كونه مراده ههنا  
 نقلنا في تعليل المسئلة عن العلامة السبج اننا ههنا ما نصح في فليت على والده الموتى قالوا وجله بالبيع  
 مضافا اربعة عشر الاجارة وتحتها والاربعة والعامة والقارية والوكالة والكمالة  
 والايضا والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتق والرفق وبالصالح مضافا  
 عشرة البع واجازته وقسمة القسمة والشركة والهبه والتملك والرجعة والصالح في مال  
 وآراء الدين هو قد فرغ العبد الغيب من شريك بالاجازات يعني من المولى العبد وفسار  
 منه التوفيق لشرح كتاب المكاتب وهو بالاجازة جديره بسم الله الرحمن الرحيم

نافع الشريعة ونفعه  
 العين

المولى في الحال في الاصلح  
 والايضا

**كتاب المكاتب** المناسبة بينه وبين كتاب الاجازات من حيث انه في كل



منها استفاضة المال بمقابلته بالبيع بحاجته الى ذكر العوض بالاجاب والقبول بطريق الاصل  
وتقول استفاضة المال خرج الهبة المبررة عن العوض والطلاق والعتق المبرر عن المال واستناد  
خروجها الى القابل لا يخفى فانه في كل مع ان استفاضة القابل غير مسلم في الهبة والعتق وان كانا جرد  
او قلما يجر كل واحد منهما عن عوض فليست بل وتقول بمقابلته بالبيع بحاجته الى ذكر العوض بالاجاب  
العوض وعلى هذا عمل الشيخ الاكل كل كلام صاحب الهبة ومثله سهل وتقول بطريق الاصل في خروج النكاح  
والطلاق والعتق على ما في البيع المبرر بخروج النكاح زيادة في الافادة فلا بأس وتعيين  
الطلاق والعتق بكونها على ما في البيع عدم خروجها فيها ومثال هذه ما لا يستلزم وتعيينها  
كلمات كثيرة موزونة لثبوتها ولا يخرج فيما ذكرنا كونه النافع في باب البعارة من حكم الاموال فوجفت  
فيل في المسئلة بين الكتابين من حيث انه رتبة الدار في ابتداء عقد الجارة يجعل اصلا ثم ينقل  
منها الى المنفعة ومن المطلوبة اخرا وكذا في الكفاية يجعل الحق في اليد والنصف اصلا في ابتداء  
العقد ثم عند الاداء يجعل العنق اصلا فينتقل من اليد وذلك الجرح العنق انتهى في كل قول ان الاكل  
وذكر بعض الشرح آه وتقول قوله والكفاية ليست كذلك لانه اذا اراد ان يخرج فيه فهو كالمكافاة  
الاربي انما اخراج اليد حالا والرفقة حالا وان اراد ان يثبت بالعوض فسلم ولا يمس الحاجة الى المسئلة  
في جميع احوالها مع ان اعتبار استفاضة العوض من مفهوم العنق غير مسلم وكيف والعنق على ما  
من ابراه وتكون له نسبة الذنابات اولي من نسبة الرضيات محل ما في انتهى قوله ما ذكره سلم كمن لا يفيد  
الانسية للعنق ورواها الشيخ الثالث في تحقيق النسبة للجارة من العنق في كل قول فانه يفسر في كثير  
من الشرح قالوا قدم الجارة بشبهها بالبيع فخرجت التملك والشرائط فكانت الذنابات القديمة  
وهذا عجيب لهم لانه من جهة وبين الكفاية كتب كثيرة اقوال الظاهر انه لا حاجة الى بيان وجه  
التقديم هنا بعد ما سبق من بيان المسئلة بين الهبة والجارة فكيف هم ارادوا بما ذكرنا ان  
كون الجارة شيئا بالبيع الذي هو التقديم يصح ان يكون وجهها مستقلا لتفديدها وليس هذا  
مستبعدا ونسب منه في كل قول قال الشيخ الاكل ما كتب به عند من المولى وعنده هذا من قبل الكتاب  
بذكر بعض القبول والهبة كيف والعقد لا بد من معقود عليه خصوصا هذا العقد وقيل هذا  
تعريف في كل عن التحصيل قريب من تعريف الشيء بنفسه فانه لا يعلم معنى الكفاية في الشرع لا يعلم  
ان العقد يجري بين المولى وعنده بل في الكفاية او ما تروى عنها ما ذيل معرفة ان في الاكل  
انتم في كل قول في الظاهر انه جوبه اليد حالا ورفقة حالا حكم الكفاية فذكر في سابق التعريف

توضيح فاضل زاده  
لا يتبادر الى الالهة اصلا  
تعيين فاضل زاده  
الهبة غير مبررة في الهبة

فاضل زاده  
حداد

محمد بن علي

فاضل زاده

لا يخفى

لا يخفى عن المسئلة من حيث ان لا يظهر من التعريف الشرعي لكفاية ان يقال انها تجري في  
احال ورثة عند ادائها لا يخفى فانه في كل قول وهذا ليس بالاجاب باجماع بين الفقهاء والروايات  
الرجوة على بعض النسخ في هذا الاجماع قيل الوجوب مرد عن ابن سيرين ايضا وهو من كبار  
الفقهاء وعن هذا قالوا جالس الحسن وابو سيرين في كل قول في كل حال على الاباحة الفاء بالشرط  
قال بعض الفضلاء منهم هو الشرط لا اعتبار به عندنا مع انه الشارح ذكر انه ذكر في وفاء العادة  
ويمكن ان يقال التعليق بالشرط لا يوجب عدمه عند عدمه فكلام المصنف وجهه حينئذ ولكن ان يقول  
معنى الفاء الشرط على تقدير الاباحة انه لا يكون له فريضة وتعيينه اذ هو حاصل بدونه ايضا بخلاف الكفاية  
اوله تعليق به فليست بل في كل قول انه ذكر في وفاء العادة مما لا يجزى بشبهه بالذوق السلم لانه هذا  
ام بصار اليه عند التعذر والضرورة خصوصا في كماله انما حتى قالوا ان كل شرط يرى انه واقع  
على وفاء العادة اما مصروف عن ظاهره او محمول على انه المتعلق بانه معد وما عند التعليق ثم صار  
موجودا في الشرع قبل الشرط فظهر بهذا ما في قول من قال الفاء الشارح على العادة منسوخ لان فيه  
فائدة اخراج الكلام على مجرى العادة كما صرح به من قال بالاباحة على ما ذكر في الشرح انتهى في قوله  
قوله والمراد بالاجابة كذا قيل فيه بحث فانه على هذا التقدير لا يلزم الفاء الشرط لوجوبه على الاباحة  
ايضا فانه اذا لم يعلم فيه خبر يكون ترك الكفاية مندوبا لاجابا كما لا يخفى انتهى وحينئذ قوله  
اذا لم يعلم فيه خبر يكون ترك الكفاية مندوبا لاجابا منسوخ لانه انما يكون ترك الكفاية مندوبا اذا علم  
منه الضرر وعدم علم خبر منه لا يستلزمه ويجعل انما يعلم كل ما وجب يكون الكفاية وتركها باجبا نعم  
في كلام المصنف اجمال والاعمال حقيقة اجمال قال العلامة الزيلعي في التبيين لامر قد يترك لغيره  
وهو الظاهر هنا ليس بعد من قوله تعالى وانهم من آل الله الذين انكروا فانه للذهب والفضة انما  
وقد يهيج في الدرس لان قوله وانهم محمول على الذهب بقرينة قوله وكما ترجمه وصرح فيه  
ايضا هناك بذلك فيذكر كون كل منهما قرينة لاخره في رتبة الدرر ولم يزل هذا كلاما غريبا  
في كل قول وما قبله من شرط العقد فلانه مال القيمة راجع الى المال في قوله واذا كان كتاب على مال صحيح  
تدبر في كل قول ان يرجع الى ذلك الكفاية المفهوم من العاقله وقال صلى الله عليه وسلم الكتاب عبد بائن عليه درهم  
قال الثاني في قوله صلى الله عليه وسلم الكتاب عبد بائن عليه درهم من كلام زيد بن ثابت على ما روي عن  
وقد روي عنه عن الجوزي هذا وكمن روى الشيخ ابو جعفر الطوسي في شرح الآثار وقال حدثنا  
ابن الخطاب بن عثمان قال حدثنا اسمعيل بن عيسى عن سليمان بن عيسى عن عمرو بن عيسى عن ابيه عن جده

فاضل زاده

فاضل زاده

محمد بن علي  
سند الحديث

فاضل زاده  
محمد بن علي  
أحمد بن محمد

فاضل زاده

أحمد بن محمد  
الظاهر في كل قول

أو التعليق بغير كون المتعلق  
معد وما عند التعليق

الظاهر المولى سحر في ذكره فاضل زاده  
من عند نفسه والطلب

وذكره وان كان يصح لوجه آخر  
ان يصح بطريق الاباحة في قوله



10

فتم توحید الحکام فی  
الاکثر جمعه  
سابقه  
عزاداد

تتميز

قاضی

14

ایں فرخواری  
بالعطف

سید

ما فيه العمل على الوجوب غير مسلم ويمكن ان يقال وجوبه فريضة مع قطع عن التوان في الامر من التوكيد  
 خطابان لمطلب واحد وهو الموالي بالاحسان وايصال النفع الى جهة واحدة وهو  
 العبد فحينئذ لا نظام والاتفاق في كون الخطابين بمعنى واحد وكفى بهذا القدر فريضة كما اذا  
 قلت لتخص واحد عطل العتق ودها والبس ثوبا بالظاهر كون الامر من فيه بمعنى واحد وهذا ما يخبر  
 وانه علم وانما قيل ان قوله تعالى كما تبصرون لا يصلح ان يكون فريضة بدون الاخطاء انما هو في النظم انما  
 في الحكم اذ لا دلالة فيه مجرد كون امر لغیر الوجوب على كون امر اخر ايضا كذلك حتى يجعل كون الامر للادب اللبيب  
 فريضة ككون ان في له ايضا انتهى فلا يخفى على السائل فساد ما يفتوه بخلاف اسم على اصوله وانما قال  
 ان اسم اليه ايضا عاجز عن التسليم فلا بد له ايضا من اجل يمكن فيه من تحصيل المال وليس كذلك على اصله  
 اجواب اسم اليه اهل الملك قبل العقد كونه وان كان احتمال القدرة ثابتا وقد دل الاقدام على العقد  
 على القدرة فيثبت به هذا قال الشيخ اكل الدين لما سئل ان يقول له وجدت في مسودتي هكذا واخط  
 انه يقول ما ذكره غير ظاهر لانه الشئ واليها غالب على الناس فصوصها في زمانها لا في امر على التكامل  
 والتما دون في اداء الغرض والواجبات فضلا عن غيرها والسلول في عظيم كفاية في باب  
 القدرة للمكاتب بالاحتمالات المذكورة ليس كانت القدرة اسم اليه باعتبار جوده وكونه لعل الملك  
 وانما قيل ان لا يريد ان احتمال القدرة قبل العقد ثابت فليس كذلك انما اختلف قبل العقد في المكاتب وان  
 اريد ان ثبت بعد العقد فسلم ولا يجري لانه مدر فرق في انما علم ثبوت احتمال القدرة قبل العقد  
 في السلم دون كفاية على خفي فانه علم من اجل واجاد والله الموفق للرشاد وقال الامام صدر الشريعة  
 وعندك فني لا بد من محين لانه عاجز عن التسليم في زمانه قليل فقل يمكن ان يستوفى وفي  
 السلم الاجل فان مقام العقود عليه انتهى وقيل قوله وفي السلم لا حاجة اليه في اجواب كذا في انما  
 اليه في جواب ما ذكره صاحب الهداية انتهى قول القول المذكور جواب سؤال كانه قيل لا يتعارض  
 ممكن في السلم ايضا ومثله كثير فقل قوله ولا يخفى معنى الكفاية على هذا فانظر قوله مولاه بمهله  
 وانما مهله حين العقد لظهور ان مهاله انما هو ما زاد على انما ابتدأه من اجل الكفاية بخلاف السلم اذ  
 منبأه على الضابطة فانه لا مهال غير متناهية كالمتبدي بهذا القدر من الكلام فيضيق المرام فلهذا  
 المقام وانما ذكره الشيخ اكل الدين المشي بقوله فانه لم يمهله وطالبه بالاداء ومنتفع برقيقه بالنص  
 او الرضا فلا تزقت تمام الكلام عليه بل فيه نوع اخلال بحسب الظاهر و عدم الامهال والعقد الى  
 الرق فيضيق والكلام في المسألة والتوسيع فقل فانه للتوجيه بما لا تترك في التولية بطالب



الكاتب في هذه الصورة فان اياه علق والارادة فرار في اذنه حتى يراى في الاموال المتأخرى وانما مال اخواني  
 وله مال حاضر او غائب يرجع منه ما هو بين ايدى الله لانه لا ينفك في مثل هذه المدة بحال لا تاخر كما لا يدور  
 اذ قال ابيع عبدى هذا واقتضى منى لا يجبه العاضى ويرجع يمين او ثلثه فكذا اخذ اذكره لولا ان  
**قوله** ان كان يعقل البيع والشراء يعقل ان الشراء جالب للبيع سلب ومعرفة ذلك انما العصى اذا اعطى  
 فليس واخذ اكلوا ثم اخذ سبكي ويقول اعطى فليس فهو علة كونه غير فاعل وانما اكلوا ولم يسترد  
 العلوس فهو عاقل كذا نقل عن السلف منى انهم قرروا حتى راى عنه غيره وشرح العصى وى  
 الا اذا قيل عنه ان فانه يجوز وبزوقت على ادراكه فان ادى هذا القابل علق والقياس ان  
 يكون له استرداده وهو قول زفر وقر الا حتى لا يفسد ذلك وكذا كذا في عبد غائب كانه مولا  
 وقيل عنه رجل فانه بوقت على اجارته فان ادى القابل علق وله ان يسترد وفي القياس وفي الاستحسان  
 لا يسترد وهذا اذا ادى الكل وانما ادى البعض فله ان يسترد قيسا وانما اذا ادى البعض فاجاز  
 ان يسترد فليس له ان يسترد وبعد ذلك لانه بالاجارة اسند حوازا العقد الى وقت العقد فحصل  
 الا وادعى عقد جاز فلا يكون له الاسترداد ولوان العبد يخرج عن ايدى البالي في فليس له ان يسترد وايضا  
 رد العبد في الرق لانه الكتاب بعقد لا يفتق اذ ادا او رد في الرق بالبيع فاذا اخرج فله  
 نهية عقد الكتاب ولا يكون فسخا والعقد قائم في الرق فلا يكون له ان يسترد ولو كان كذا  
 او اخرج ان ان باء التمن ثم فسخ البيع بوجه من الوجوه فلا يسترد وما دفع لانه ذلك كانه يحكم  
 العقد وقد فسخ وكذا رجل يبيع باوا المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فانه يسترد والنصف  
 ولو جلت التفرقة من قبل الدخول فله ان يسترد جميع المهر ولا يكون المهر للزوج ويكون للبرع  
 هذا كله اذا ادى القابل والامتنع عن الاداء فله ان يطالب بالاداء الا اذا ضمن فح بوجه الاجل  
 الضمان الى هنا عبارة في العصى وانما تعلقت الكثير المتأخرة لما رأت ههنا من الاجمال والاحمال  
 في سائر الشروح قوله لانه الى تنبيه الكتاب فانه قلتم حصل التنبيه بقوله جبت عليك المهر وما  
 يحوي اول النجم كذا واخره كذا فاني حابة الى قوله فاذا اديتها فانت حرة وان عجزت فرفق اذ هو حكم  
 الكتاب ذكره او لم يذكر فقلت لا يتم التفسير بدون قوله فاذا اديتها فانت حرة وان عجزت فرفق اذ هو حكم  
 الضمنية فلا يتعين معنى الكتاب وانما قوله وان عجزت فانت رقيق فهو فصل في حق جارية ههنا  
 وانما مرط العبد على اداء المالا عند النجوم وفي بعض الشروح اذا لم يأت بقوله فاذا اديتها  
 فانت حرة وان عجزت فانت رقيق لم يكن ايتا بنسبة الكتاب انتهى وقد عرفت ما ذكرنا في اول

فبغيره ليس له الاسترداد

مؤخره

صاحب البيع

مدخل فيه لقوله وان عجزت فانت رقيق فقلت انما اديتها فانت حرة وان عجزت فانت رقيق  
 قلت كما مضى في العفا والكتبة ولم يوجد النصيح على ذلك فلم يكن بد من ذكرنا في معنى الكتاب  
 وذلك مجموع ما قاله الكاتب وتفرده ايضا لا يخرج عن اس اهل الجاهة في ما ذكرنا فانه يقولون ان  
 اذا اديت حرة ولم يعل كل شهر ما كان يقبض بانفاق الروايات اذ انهم هم الذين يعل الكتاب كافي  
 رواية الى سليمان والنزق بين الروايتين ان العبد اذا ادى لانه لا يعنى على رواية الى حفص  
 لان الشرط ان يردى كل شهر ما كان يقبض لانه ادى بدل الكتاب بقوله وفيه في حفص  
 بل يصح الكتاب به ومنه التجهيم كالكف به كماله وبالعكس كالف الضربة على امر ولا يخرج عن النافذة قوله فيضم  
 مال الكتاب بده فانه الشئ كل الذين فانه قيل ضم الشئ الى الشئ لم قيل فيجث وما اسرع ماضي قوله اني يحصل  
 عند الاداء ولا يخفى عليك ايضا ان جواب عن هذا السؤال لا يحتاج الى هذا بل يجوز ان يقال الضم انما  
 يتحقق حين وجود مالكية نفسه على قيس ضم النجم الى النجم ثم وجوب الارش ولزوم العقر لما لكتبه اليه  
 لانه مالكية النفس انتهى وتبين انما يقال لا مخالفة لانه ما يحصل عند الاداء هو مالكية النفس من كل  
 وجه بحيث لا يبيع للربا فلعلى به بوجه من الوجوه واما مالكية من بعض الوجوه من حيث انه اثنى باخره  
 ومنه فممن للمولى حتى يبره الضمان بالاطاف فما لا يشكر وهو الذي يقتضيه المعنى المهم الفقهي  
 فتقوله وجوب الارش ولزوم العقر غير مسلم ولكن ان تقول ايضا ان يعقد الكتاب به يحصل المعنى  
 غير حاصل قبله وهو كونه بحيث يملك نفسه بعد الاداء وبعبارة اخرى انه معنى مالكية النفس بعد الاداء  
 ثابت له في حال فيضم مالكية اليد اليه قبل ان يقد اقل الحاجة الى ان يقال يجوز ان يتحقق الخروج  
 من اليد وتعيد الى ان يتحقق الضم حين وجود مالكية النفس ورغم بعضهم ان تحقق الضم حين  
 مالكية النفس لا يتوقف على الخروج من اليد في حال بل يتيسر بالخروج من يد حيا مالكية النفس  
 عند الاداء فيقول كلام المص رحمه انتهى وليس شئ فيلزم قوله وينعدم ذلك نتيجة العلق لانه ما  
 يجب في الذمة مال من وجه او الدين مال من وجه لانه وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة  
 ويصير مالا يباعه فيكون مالا من وجه دون وجه وتلك الحلف ان لا مال له وليوف على الذكر  
 لا بحيث يتغير العلق كما يكون اثبات كونه من كل وجه بمثابة ما كان مالا من وجه دون وجه  
 ولا يلزم ذلك مما اذا اخلت ان ثبت للكتاب حينئذ هو نوع كونه والمالكية لانه كل وجه  
 وقد عرفت حال ما هو ثابت للمولى في ذمة الكتاب فيتحقق الشاوى قال صاحب التبيين  
 موافقا لما في الكافي ولانها عقد معاوضة فيقتضى السواة واصل البدل يجب للمولى

سعد بن علي وقوله  
 المولى في نفسه

وتنقل عن البعض ان العبد يملك المولى في  
 بل رقت ولهذا لا يجوز ان يرق  
 وعلى هذا يظهر معنى الضم ما اورد



خود اوداد

فصل في شروط وطرائق الفقه بالضم  
 الفقه اقول هذا قول ابي عبد الله  
 رحمه الله تعالى في التفسير في شرح  
 الاثنان في الباب الثاني

فأمرني التمسين  
أنه غلط من  
الكتاب  
مسته  
هنا صحيح انه  
كان الالف واللام  
ص

خود اوداد



انما مرجع جديعت على تمام قوله لانه وجب عليه رد وقته لف والعقد فان قلت هل الام  
 كذلك اذا كاتب على المينة او الدم قلت لا غلاما ذكر من الفرق بينهما وبين كونهما في ان  
 اوى المينة او الدم لا يعنى ولا يجوز فيها التفصيل الا في من السعاية تجدان اذ اصرح بالشرط  
 وقال ان اوتيت المينة او الدم فانت حرافع يعنى لاجل البين لاجل الكفاية ولا يجب  
 السعاية لانه عتق بقضية الشرط والتعلق لا يقتضي الكفاية والمعاوضة قوله ولا يفتن  
 عن المسمى ويزاد عليه هذه المسئلة لها ارتباط بما قبلها لكن لا بطريق الاختصاص والظاهر  
 ان مراد صدر الشريعة من نفي التعلق نفي التعلق بطريق الاختصاص فلا يخالف في شروح الهداية  
 كما ذكره بعض الفضلاء فليت على ما ترجحه كلامه ايضا قوله وهذا لان المراد بالرضى بالنقصان الاشياء  
 الى اخرى قوله ولا يفتن عن المسمى ويزاد عليه وقوله لان المراد بالرضى بالنقصان تعليل لقوله  
 ولا يفتن عن المسمى من المسمى وقوله والعبد رضى في تعليل لقوله ويزاد عليه وقوله لانه عقد فاسد  
 هو مدار لزوم الفتنة ذكر الزيادة الابيضاح وظهور الارتباط بهذا وقوله انما كمال الدين لا يخفى  
 ما فيه من اجازة ههنا كما فيهم من كلام بعض الفضلاء على ما فصله البعض بما لا يخفى عن احتش  
 والتطويل قبل ثم قوله كذا يبطل حقه لا يصح تعليل لانه يحتمل ان يكون العبد غير راض بالزيادة  
 لان محل الزيادة ضرر وكمن عبد لارضى بالتعلق لغرة الطعم لا بد له من الزيادة على السر اولى  
 وقيل ان محل الزيادة انما يكون ضررا عليه لو كانت باقية على ملكه وليس كذلك لانه اذا اختار  
 الرق يكون جميع ما اكتسبه لولاه او ليس كما سلكه الاشكال بالمره او قلما رضى العبد بذلك  
 ولا يرغب في العتق فامل والاولى في جواب انه يقال هذا المظهر انه في حكم العدم او الاما على  
 ان العبيد يرضون في العتق ولا يبالون عما يدرهم عليهم من المال قل او كثر والاحكام الشرعية المينة  
 على الاما على الغلب ثم قال صاحب النهاية والاولى في تعليل ذلك انه تعالى العبد رضى بالزيادة على المسمى  
 لانه لما عقد عقد الكفاية الفاسدة مع المولى كان قابلا وجوب قيمته بالغة ما بلغت لان ذلك  
 موجب عقد الكفاية الفاسدة وهو قد اقدم عليه باختياره فكان قابلا لقيمة نفسه ثم هو قد يربو  
 المسمى انتهى وقيل الاقدام على الكفاية الفاسدة انما يكون التماسا لقيمة نفسه ورضاه بكونها  
 اذا كان الواجب فيها قيمة العبد بالغة ما بلغت فلو رضى لزم القيمة فيها بالغة ما بلغت على الاقدام  
 على العقد الفاسد التماسا لقيمة نفسه كانه دور انتهى وليس بناقض لظاهره بوجه من التوقف  
 فليكن انما على ما قبل ما وجه قوله لانه يبطل حقه في العتق فليكن انما على ما يرضى ماري عن

قال الشيخ اكل الدين لانه يخرج ملكه في  
 متاعه بغيره وقيل في دلالة على عدم  
 رضا المولى بالنقصان في المسمى  
 تامل في قوله والمسمى ما لم

صاحب النهاية  
 ومن هذا حديث

قاضي زاده وقوله  
 انه هلك في ذلك

خدا داد

فيه تعريض للمولى  
 قاضي زاده  
 مستطير

قاضي زاده

بعضه  
 اعزده  
 السبيل

الى حجة

الى حجة ان اذا كاتب على المولى لم يقبل ان ادبها فانت حرافع يعنى لاجل البين لاجل الكفاية ولا يجب  
 في العتق كذا في بعض الشروح وتبس بواو او قل انما يقول اذا لم يعنى لاجل السعاية ايضا  
 فلا يثنى القول بالزيادة والنقصان وايضا لا يستقيم فيما اذا قال ان اوتيت فانت حرافع يعنى  
 باو او حرافع يتناقض الروايات غير انه يعنى بحكم الكفاية في ظاهر الرواية وحكم التعلق في غيره فلا يمكن  
 ان يعنى ببطلان التعلق في غير ظاهر الرواية فما ذكره الشيخ الاكل اولى وقيل انما الذي يدرى من عدم  
 الرضا عند ابتداء العقد عدم ثبوت العتق لا بطلان في حق التعلق في غيره سهل واما كونه في ظاهر  
 قوله بخلاف اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعنى باو او ثوب لانه يختلف باختلاف احوال اوله من مطلق  
 الثوب لانه لا يزيل ملكه عن العبد لاني ثوب كان فكان المراد مينا ولا يدرى انه المولى هل هو ذلك  
 المعين ام لا فثبت الاداء ولا يعنى اذا لم يوقف على مراد المولى فكانت الكفاية بالملك في غير اصله  
 حتى لو ادى قيمته لا يعنى ايضا الا اذا علقه به قصد في عتق باو اتي ثوب كان لانه يعنى صريح  
 فصار من باب الايمان وهي تنفذ مع اجماله فيصرف الى ما ينطبق عليه اسم الثوب الكفاية معاوضة  
 فيمنع باجماله فيصرف الى ما ينطبق عليه اسم الثوب والكفاية معاوضة فيمنع باجماله الفاحشة  
 بخلاف القيمة لانه وانما نفاخت اجماله فيها حتى اثرت في الف ولكن ثبوت المولى على ما  
 فصل في الشرح فقال لو ابا لار اذا اوى القيمة فيما اذا كاتبه على القيمة فليت على حجة الشرح الاكل  
 لا يخفى على المتأمل ما فيه وتبعهم ايضا ههنا كلمات كثيرة واما ما قبله فاما لو ادى ثوبه  
 وانما كاتبه على شيء بعينه لغيره يعني انما كاتبه على عين لغيره ما يعين بالعينين لم يجز اذ ذلك  
 المولى ولم يجز ملكه العبد ولم يملك في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة راجحه يجوز حتى اذا  
 ملكها وسلمها يعنى وان يجزى في الرد وكذا اذا اجاز في رواية الحسن عنه ايضا قال الامام الاتقاني  
 اذا اجاز صاحب العبدى اشترى ذلك العبد وذهب له او اجاز صاحب العبدى في رواية  
 الحسن يعنى وفي ظاهر الرواية وفي ظاهر المولى لا يعنى انتهى نظر في قول المصنف وعن ابي حنيفة  
 انه لا يجوز في مال وعنه الى يوسف انه يجوز اذ ذلك ولم يجز وعنه ايضا انه يعنى بالملك الاداء سواء  
 قال انه ادى او لم يقدل وعنه انه يجوز انما اجاز ووجه الروايات ظاهر غير ظاهر من كونه  
 في الكتاب بهذا التصور والتفصيل المرفق لهذه المسئلة ونقير الشيخ الاكل لا يعنى باقية قوله  
 والقعدة على التماسا لقيمة نفسه كانه يشرى الى كفاية القعدة التسوية والا فلا يظهر انه يقول يمكن رد المولى  
 قيل يعنى عين العبد والى على غرض المولى العين لا كسب العبد فلا يفتن عن غيره عند الاجازة فلا

سبيل حجة  
 فيحتاج الى تعال اخر الشرح تمام  
 الفتنة غير ظاهر الرواية  
 فليت على قوله

قاضي زاده



يستقيم ما ذكر من التعديل انتهى وجواب ان العقد اذا وقع على من لغيره لا يحصل بوجه عقد  
الكتابة وهو الكتاب فلا ينعقد اذ كل عقد لا ينفق ما هو المقصود منه لا ينعقد فلا  
يفيد الاجارة فلا يفيد ما ذكره من حصوله من الرقبة الى وقت الاداء من الكتاب  
بمقتضى العقد باك به فثبت حرية البدن في الحال وبما فيه حرية الرقبة الى وقت الاداء من الكتاب  
فاذا كان العبد لغيره لم يبق حاجة الى اداء البدل من الكتاب فلا يكون الشرط مفيدا  
فلم يبق لصحة العقد حال عدم حصول مقتضاه فليسا من قوله فغن البجينة رواه ابو يوسف  
عنه وروى عن الجوزي ايضا انه لا يفتق وعلى هذه الرواية لم ينعقد العقد وهو ظاهر الرواية  
اي عدم الانعقاد هو ظاهر الرواية فقامل وقيل فلا يناسب كلمة في قوله فغن البجينة  
انها في قوله فغن روايتان وجه عدم اجواز لانا لم نجعل العبد احق بهذا العبد لم نجعل العبد  
لا لعدم موجب الكتابة في الحال ولو جعلا احق به لا يفتق معنى الكتابة لانها ايجاب  
جوزي على التعاقب فثبت كونهان معا فيكون اعتقادا على ان الكتابة ووجه اجواز  
ان الكتابة على درهم في يده يجوز وبصير العبد احق به فكذا نقول يجوز على العبد وبصير العبد احق  
وقوله ثبت كونهان معا قلنا نحن نجعل بدل الكتابة ملك التصرف للمولى وبصير عرضا  
على ما عرف في موضعه وملك التصرف ثبت للمولى بعد الفتق وحرية البدن ثبت للكتاب بغير  
العقد وحرية الرقبة متوقفة على ثبوت ملك الرقبة للمولى بعد القبض فثبت كونهان على  
سبيل الترادف ههنا خلاصة ما في الخبرية البرهانية فذكر قوله وانما كتابة على ثمانية دينار  
على ان يرد المولى عبد الغير عينه ولو كانا العبد معينا جاز بالاتفاق فانه ثبت العدة المذكورة  
بفتقني عدم اجواز فية ايضا ان المولى يعتبر باعيا للعبد وبصير العبد المعين لا شك في جوارحه  
قالوا ان المولى في الحقيقة باع رقبة عبده وعبد آخر مائة دينار ملكا فانه كان العبد الاخر  
مملوكا معينا جاز والافاد فليسا وهذا ايضا مراد من قوله والصواب جهنا ما ذكر  
في الكافي وغيره من رد كلامه غافل عن مراده فذكر قوله كونس وعبد المراء باجسور  
هنا ما اوردته الخويزي وهو ما علق على غير معين والافانوس والعبد ليس بمشترط  
فانه ثبت لم يجوز المصن الوكالة بشرط العبد مطلقا فذكر على انه جعل العبد اجناسا مختلفة فثبت  
احق العبد كجس الواحد في عقد هو معاوضة المال بالمال ليس كال وبالاجناس المختلفة في عقد  
هو معاوضة المال بالمال والتفصيل يطيب في بعض الشروح وما ذكرناه هو مراد الشيخ الما كل

سور حلي ودرستة غيره

قاضي زاده

ايضا

مسند طي

عبد المدي

صاحب الهامة  
ورجاءه

صاحب الدرر  
والعز

ايضا ومن لم ينفق المراء فانه ما رواه ابو عبد الله في الاصل قوله فاشبه النكاح ما ظر الى مجموع  
الكلام كالا يفتق على ذوي الافهام وتوزر الشيخ الاكل جهنا لا يفتق عن القصور وكذا قوله  
من قال ان قوله فاشبه النكاح اما متفرع على الشئ الاول او على مجموع الشئين واعلم ان هذا  
دليل حقيقي لان عندنا ان في البيع شبهة العبد في النكاح ايضا فعنده ما لا يصح ثانيا في  
البيع لا يصح مسمى النكاح فاما في البيع فليست زيادة استظهارا وما سبق  
كافي في الاكل بالبيع بالبيع وقيل بل موعدة في ابيات الطلب وفي بحثنا ما قوله ولو  
اداهما عتق اي لو ادى عتق فاما اذا اسلم احدهما عتق ايضا فتعني الكتابة بمعنى  
التعديق وبك القبة كافي كنهية السمة عبده وقد مر هذا هو المناسب للمقام لان الكلام  
في كنهية الذم في فرض اسلامها وقوله المصنف بخلاف ما اذا كان العبد مملوكا لزم ما ذكرناه  
الاكتفاء لان حكمه معلوم من السئلة السابقة وهي كنهية السمة عبده المسلم على حكمه ولا فرق  
بينهما وبين كون المولى ذميا لانه التملك لا يجر بان فيها ما يوجبها لا يطع عقد الكتابة  
فما وقع في بعض الشروح من ان العتق اذ في العبد المسلم كغيره لا يفتق فقامل وقال العلامة الكاكي بعد  
ما فسر كلام المصنف ههنا في شرح الطحاوي وانما تفتق لادى كنهية العتق في قوله على ظاهره  
انه هذا الاختلاف ليس في العبد بل فيما اذا اسلم احدهما وحمل قوله اي لو ادى العبد المسلم  
على ما اذا اسلم احدهما غير مملوك فليسا لانه صاحب الهامة فانه ثبت الفرق بين هذا وبين ما  
اذا كاتب المسلم عبده على حرمة ابتداء عتق العبد باءاخره وان وقع العقد فاسدا او فاشحا فية  
وهو ما اذا كاتب النصراني عبده الكافر فية فخرم اسم احدهما فادى كنهية العتق موافقا لغيره  
يتقضي ان يفتق باءاخره بالطريق الاول لانه العقد في الابتداء ناكه انعقادا على كنهية الفرق  
بينهما هو ان الكتابة في عقد المسلم على كنهية العتق مع العتق وبقيت باءاخره الشرط لما فيه  
من معنى التعديق لا ذكرنا ويكون عليه فية نفسه واما ههنا فانه كتابة انعقدت صحته على تقدير  
اداء بدل صحيح او اذ وفات القبة مناسا فخرم ولم يوجد ههنا معنى التعديق باءاخره حتى يفتق  
باءاخره الى ههنا ان الامام الترمذي في الجامع الصغير انتهى واقر ما ذكره على رواية  
الترمذي وههنا رواية اخرى من كبار الشيوخ تذكره في عامة الكتب العجيبة انه لم يتفرع  
لها ولا وادعى رجحان تلك الرواية وصحتها كان عليه الاظهار والبيان وقال الامام القائل وقد ظن  
بعضهم في شرحه انه لا يفتق باءاخره كنهية النكاح بالسر والعلانية وذلك ليس صحيحا انتهى

قاضي زاده

الكل الدين  
قاضي زاده

وهو يفيض للمراسم  
المرحم



أقول حكم بعدم الصحة مما لا ينبغي كما عرفت أنما إذا قصر حيث قصر الكلام على هذه الرواية  
فقط على ما بيناه فانه قلت قول المصنف وقد بيناه من قبل في زيادة كون المعنى ما ذكره بعض  
الشروح قلت امره هل هذا ما سألنا وأما علم فإنا نعلم أن كل واحد من هاتين النسختين  
أصح من الآخر لأننا نعلم أن قوله بطلان البيع المشروط بالبيع هو الصحيح لأننا نعلم أن  
إياه كانه مشتمل عليه انتهى الظاهر أن قوله بطلان البيع المشروط بالبيع هو الصحيح لأننا نعلم أن  
في كونه ظرفا للملك فذكر قوله العداة النسق في المكان وفيه عن غير ملكها أو ملكها  
من السلم وفيه عبارة فإنا **باب ما يجوز للمالك أن يفعل لما ذكره الأحكام**  
الكتبة الصحيحة والناسدة لشدة الاتصال والارتباط شرع في بيان ما ينبغي على تحقق  
العقد وجوده وهو ما يجوز للمالك أن يفعل وما لا يجوز كمنعه من أن يتنازل أو لا يكون إلا على  
العقد الصحيح وفي تحرير الشيخ الأكل نوع اجمال لكن امره ههنا فإنا نعلم أن قوله بطلان البيع  
بطلانه لا يقتضي تقديم باب للكتابة السادسة على هذا الباب بل يقتضي تقديمه عليه فإنا نعلم أن  
أما قوله ويجوز للمالك البيع والشراء لا شك في أن موقع هذه المسئلة هو هذا الباب وذكره  
سابقا عند قوله وأما صحة الكتابة أنما هو على سبيل الاستطراد والنسطة في مقتضى ما قبل  
أنما ذكره ههنا بعد قوله فانه شرط عليه على أنه قد ذكر في سابقنا أيضا على سبيل الإجمال ولا  
إلى ما قبل أنه لم يذكر في البداية ثم قوله يجوز له البيع والشراء والسفر وذكر جواز البيع والشراء والسفر  
في هذا الموضع في البداية فلما بلغ في البداية وهي مخرج البداية هذا الموضع سابق الكلام كساق  
في البداية من غير خلاف انتهى فإنا نعلم أن هذا الأمر ذكره ههنا ليس بلفظ العقد  
وإنما لفظه يجوز له البيع والشراء والسفر في السفر والتفرع وإجماع الكتاب انتهى فإنا نعلم أن  
العقد لا يشترط لم يتكسب في صلب العقد فالفاضل الأكل تبعاً لبيان الشرح يعني أنه الشرط  
الناظر أنه وقال بعض الفضلاء قوله ولا فيما يتعلق بمنوع فانه مقابل لكل الحجج وحرية اليد المنع  
من الخروج وتخصيص تلك الحرية فإنا نعلم أن قوله بطلان البيع المشروط بالبيع هو الصحيح لأننا نعلم أن  
يختص به أيضاً كما ينبغي بعد ما سطر انتهى كلامه أوردنا في الشرط في صلب العقد بأن يقع  
في البدل كما إذا كانت على خير أو خسر أو في المبدل كما إذا كانت هذه الجارية أو الجارية  
الكتبة وطلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ولا دخل للشرط المذكور ههنا في فساد العقد كما  
بأنه اللطيف وقد صرح في عامة الكتب أنه هذا شرط غير داخل في صلب العقد

ع

سعد بن يحيى

الكتبة النسخة

قاضي زاده

سعد بن يحيى

ط  
في بعض أصحاب البدائع والروايات  
ومن هذا صدها من شخص الكلام  
بالبديل فإنا نعلم

فما ذكره

فما ذكره هذا الفاعل بمنزلة من المعنى المراد منه الموقوف للثبوت وأما ما قيل كون المنع من الخروج  
تخصيصاً للحرية لا يقتضي الخروج في التخصيص فيكون ما هو خارج كتبة لاثان البحران  
الضاحك إذا ضاحك يخلص لاثان مع أنه خارج والمنع من الخروج أيضاً خارج عن  
حقبة الفلك الحرية وكذا لو كان المراد بما يتناول هو الكتاب أو لا مجال للخروج فيه أصلاً انتهى فإنا  
لا يلتفت إليه فإنا نعلم أن قوله أو نعلم أن الكتبه في جانب العبد اعتاق في كتاب الأمان  
الاعتاق لو قال في جانب المولى اعتاق أو في جانب العبد اعتاق كان أولى وكذا قال في الأحكام  
والصدر الشهيد أن الكتبه في جانب العبد يشبه العتق لانه اسقاط ذلك الحجج والطلاق اليد بمثل  
العتق فكل شرط في جانبه صار حراً لا أثر له وقار خذ الدين قاضي خان وكل شرط بخلاف  
مقتضى العقد يكون فاسداً ولا يبطل الكتبه لانه من جانب المولى بمنزلة الاعتاق  
لانه فك الحجج وثبات حرية اليد والعتق لا يبطل بالشرط الفاسد انتهى أورد وجهه  
الأولونه ما لا يخفى ولا ينكر كمن لا يرسل على ما به عليه بعض الفضلاء لا مكان إرجاعه إلى  
المعنى المراد كما لا يخفى على ذوي الرشد وهو وجهه لا قيل لو قال في جانب المولى اعتاق  
لم ينع المطالب لأن هذا الشرط يخص العبد فلا يلزم ما ذكرنا أن لا يكون مفداً في جانب العبد  
ثم قال الأتاني وهذا الأمر قاله ضعيف إذا حصل كلامهم أن الكتبه يشبه العتق والعتق  
لا يبطل بالشرط الفاسد ولا يفسد الكتبه بالشرط الفاسد يشبهه بالعتق لأن الناظر  
أن يقول إذا كان يشبه العتق أثره في الكتبه أيضاً إذا دخل الشرط الفاسد في صلب  
العقد انتهى أورد وجهه في مسودتي هكذا لا يلزم ما ذكره أو لا يلزم ما ذكره كون الكتبه  
في حكم العتق من جميع الوجوه قال بعض الفضلاء لا يخفى عليك أنه يجوز دفعه به خطه قوله في جانب  
العبد فانه من جانب المولى معاوضة فذلك فسد بالداخل في صلب العقد أو نعلم أن دفع  
بقوله في حق هذا الشرط انتهى وقيل كون الكتبه من جانب المولى معاوضة متحقق في كل  
صورة من الكتبه فيقتضي الف في غير ما دخل في صلب العقد أيضاً وإن رجع إلى العطل  
بكونها معاوضة فإنا نعلم أن صلب العقد يكون لها اعتاق في غير ما دخل فيه رعاية للشهرات  
رجع هذا الوجه إلى الوجه الأول وأيضاً التقييد بقوله في حق هذا الشرط لا يلزم أن يكون  
الذكر أو الفاعل أنه يقول إذا كان يشبه العتق أثره فيقتضي أنه يقتضي اعتاقاً في غير هذا الشرط  
أيضاً انتهى وأقول أنه ما ذكره أو لا يلزم ما ذكرنا فإنا نعلم أن قوله لا يلزم

قاضي زاده

سعد بن يحيى

قاضي زاده

سعد بن يحيى

قاضي زاده

المرسل هو صحيح  
وتبعاً لما لا

المرسل هو صحيح  
وتبعاً لما لا



الكتابة تلك الحجة قال بعض الفضلاء تابل هل يمكن نعيم هذا الدليل لعدم جواز تزويج الكائنات نفسها  
ولا يخفى انه لا يمكن انتهى اقول وجدت في مسوداتي هكذا ان رقبتهما باقية على ملك المولى  
فيمنع ذلك ثبوت ولاية الاستبداد لهما تزويج نفسها ولا ينفذ القيد لانها ربما يخرج عن  
اود البذل فبمعنى عيب الزوج نعم الزوج ليس لاكتساب المال بل للتخصيص والعفة فلم يكن  
مما يتناوله الفقه الثابت بالكتابة قوله الزوج ليس وسيلة اليه الى ما هو المقصود وعلى  
الوجه الذي ذكرنا وقيل اي الى الاكتساب بل هو محل للرغبة والكسب بالمهر والمنفعة ولا يخفى  
ما فيه من التصور والاختصاص فتصير قوله لانه تبرع ليس من اوج الاكتساب في هذه الحكم  
وانه كان فيه حكم اخر وكذا هو المراد فيما ذكرته وجه عدم جواز الكفالة فليقل قوله لانه تبرع ابتداء  
وهو ليس من اهلها وتجدد انه اكتساب انتهى ويحكم ان القيد ان القيد يكون احقر من العوض  
في الاصل فلو كان جسد من الاكساب المطلوب المقيده محل نظر فقل قوله ولو اوى الاول بعد ذلك  
وعنى لا ينتقل الاول اليه لانه المكتاب لا على جعل كالتب من المولى وفعل التاب ينتقل الى  
الاصل فيكون هو معتقاً بطريق المباشرة حكاه والولا لا يتحول عن المعتق بطريق المباشرة الى  
غيره بخلاف قول الولاء فانه مولى بجارية ليس بمعنى مباشرة لا حقيقة ولا حكمي الى ما ذكرته  
الشروع وهذا التفرادى واظهر في تعيين المراد مما في شرح العلامة الاتية في فانه لا يتحول عن نوع  
اجمال اجمالاً قوله وكذا في الاب والوصي اه قال الاتية في هذا الذي ذكره صاحب الهداية من  
ملك تزويج الاب والوصي اه الابن والبنيم بخلاف هو الصحيح بخلاف ما ذكر في الاذنية بخلاف  
حيث جوزه عند ابي يوسف خلافاً لهما فانه ليس بصحيح انتهى هكذا في النسخة التي عندنا لا يخفى  
ما فيه فتدبر قوله فاما الماذون له قال العلامة الاتية في ذلك في هذا النقل نظر لان الفاضل في تزويج  
الالة بالاتفاق وقال الشيخ الاكبر وذكر في بعض النسخ ان قوله وفيه ما فيه اقول في ما ذكر ما فيه اما اولاً  
فقلنا عليه بعض الفضلاء من انه الصواب انه يقول يجوز له تزويج الالة بدل قوله يجوز له ان يكتب  
عند الشريعة وانما يتايد فانه لم ينفذ الى ان نقل الاتية عن المغيرة بن الربيع والامام السجستاني  
ما تراه صريحاً على الاتفاق وما نقل عن الكرخ والقدرى وكما كالم الشهيد يصح موبداً لما ذكره وبمضى ذلك  
لذكره في هذا المقام وما ذكره في قول من قال ولا يملك الماذون ومضارب وشريك شركة  
المفارقة او العنان شيئاً من ذلك عند ابي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي فيهم تزويج الالة  
اعتباراً بالمكتاب وظهر ايضا ما في قوله من قال وجعل في النهاية شريك المتأخره كالمكتاب

هذا هو موضع هذه  
الكتابة تدبر  
منه

تأخر الشرح ومن هذا  
حذف منه

فيه تفرع من راجح الاجرى

مسند ج

فيه تفرع من راجح الاجرى  
حيث فسر بعض ما ذكرنا

وجعله

وجعله في المكان كالماذون في التجارة ولكل وجهه وجعله كالماذون انما بقوله انتهى فتصير  
وقال بعضهم ان في تحرير المصير هنا اشكالاً واظن الحكم وامثاله في غاية السهولة  
قوله هو قياسه على المكتاب بجامع كون كل منهما من قبيل التجارة على ما فصل في بعض النسخ  
فلا يتوجه ما قيل لم يصح هذا الصرح قياسه عليه في كتابه عبده ايضا او المكتاب يجوز له ان  
يكتب عبده فينبغي للماذون له ايضا ان يكتب عبده بطريق القياس انتهى او كتابه العبد  
ليست تجارة على ما فصل ههنا ايضا على ان القياس في معنى ما يستدعي القياس من جميع  
الوجوه لان ارتفاع الموانع ملحوظ في جميع الاحكام وما ذكرنا من دفعه ايضا ما اوردته على قوله  
واعتبره بالاجارة بانه لو لم يزم ان يجوز تزويج الماذون عبده ايضا كما يجوز اجارة عبده  
وامنه لان وجه الاعتبار بالاجارة كالماني تزويج الالة من معنى الاجارة في كون كل منهما  
تمليك المنفعة بعوض والاجارة تجارة فيكون تزويج الالة ايضا تجارة وقوله ان كل يصق  
عن الاطالة بها نطاق البيانة فقل والله مستعان ثم نقول المقيس هو تزويج العبد  
الماذون امته والمقيس عليه هو تزويج المكتاب امته ولا كان امتهما بها باعتبارها ايضا  
البيضان كان المقيس والمقيس عليهما العينان والمقيس في تزويج العبد الماذون  
واجارة هو تزويج والمقيس عليه هو الاجارة وما متمايزان بالذات وليس التماثل بينهما  
كالتمثل في الاول وعليه مدار كلام صاحب النهاية فانه لو لم هو القياس الشرعي فلا يتوجه عليه  
ما ذكره الفاضل الاكل من الظاهر ان كحضر المذكور اضافي فلا يضره التماثل من حيثية اخرى  
فقلنا مل واطن ان تفرعنا هذا احسن مما ذكره بعض الانبياء في هذا المقام واما ما قيل قوله  
اذ في كل منهما فكبحر واطن ان تصرفه انما اراد به الى آخره فلا يخفى على السامع في فقهه وقيل  
دعوى صاحب الغاية الترادف بين القياس والاعتبار غير ظاهرة تحتاج الى برهان  
انتهى واولا وجه التماثل فيهما بحسب الاصطلاح ولذلك قال بعضهم ثبت شرعية  
القياس بل يفظ الاعتبار في قوله لكانا عبداً واولا البصار فيكون ما هو شرط للقياس  
شرطاً للاعتبار فاذ لم يوجد شرط القياس في القياس على الاجارة لم يصح اطلاق لفظ  
الاعتبار وذلك ان الاعتبار عبارة عن رد الشيء الى نظيره فاذا لم يكن التزويج نظيراً لاجارة  
كيف يعتبر به انتهى ولكن نقول هذا لا ينافي ما ذكره صاحب النهاية لانه مبني على اعتبار  
آخر وكما بين الاعتبار بين فليقل والله الحق في قوله ولهما ان الماذون له ملك التجارة

فاضله

فاضله

فاضله

تفرع من راجح الاجرى  
مسند ج

مسند ج

فاضله

الشيخ العيني وهو نقل ما في النهاية  
من التماثل في فاضله



مختار

سعد بن عبد الله

بعض نفي بقرينة السابق فلا يتوجه ما قيل لا يلزم من هذا انه لا يملك غير التجارة كزوج الالة  
**قوله** اذ هي مباذلة المال بالمال اي كما فانه يقع بعض ما ذكره من ان في قول صاحب النهاية  
 فعدم المنافع في باب الاجارة لها حكم المال من كل وجه نوع حارة لكن عاده ايضا ظاهر  
 قتل قوله وللهذا اي ويكون تصرفهم مقتصر على ما هو من قبل التجارة والكسب على ما هو  
 المفهوم من النعم لا يملك حولا تزويج العبد اذ هو من قبل التجارة ولا في باب الاكساب  
 قال الشيخ الاكل وللهذا اي ولان التزويج ليس من الاكساب اي يعني على اطلاقه بل يكون  
 فيه الاكساب كزوج الالة وقد لا يكون كزوج العبد فانه يقع ما قيل انه اراد تزويج الالة  
 فهو من الاكساب وان اراد مطلقا فلم يقع احداه من الاكساب انتهى قتل  
**فصل قوله** المقتضى لهذا التقدم وان خال الصالة والتبعية قوله واذا اشترى  
 المكاتب اباه او ابنته ذكرهما النفا في اذ جميع من يكون له قرابة الولاد يدخلون في كتابة  
 سبغاله وكذا في اذ اشترى دارم موم لا ولاد له ولم يقل واذا اشترى غيره ما هو قوله  
 ودخل الولد المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الولد والوالدة حتى انه المولود في  
 الكتابة حكمه حكم اباه ولو مات ولم يترك وفاء يسعي على تخوم اباه والمشتري انه لم يود حالا  
 نزل الى الرق والوالدان يردانه في الرق كالمات والتبعية في ذلك انه المولود في الكتابة  
 بتبعية ثابتة بالملك والبعضية الثابت حقيقة وقت العقد وتبعية المشتري بالملك  
 والبعضية حكم في حق العتق لا حقيقة لانه لا البعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال  
 وتبعية الوالدين باعتبار الملك فقط ووجه البعضية هذه خلاصة ما قصده في هذه المحل  
**قوله** دخل في كتابة اي لا يكون كتابته هولا بطريق الصالة لانه يسري كتابته  
 الى الاب والابن اذ الكتابة لا تسري الى الولد المشتري لعدم اتصاله وقت الكتاب بخلاف  
 المولود حال الكتابة لانه تسري اليه كاسيحي مفصل فليتأمل فانه عدم السرية حيث  
 مشكل مع القول بتبعية لكن الكلام متسع ومحال ان ان دخل ههنا تحقيق الصلة  
 كالعتق في اثره احره قسبه فذا ضرر في عدم لزوم البره ههنا وقيل انه مشكل اذ لم تعرف الكتابة  
 بلا بر يحصل المكاتب انتهى قتل قوله ايضا قوله يجعل مكانه تبعية للصلة وجب  
 انه لا يملك المولى اعتاق الولد الذي اشتراه المكاتب حال الكتابة كما لا يملك اعتاق  
 مكاتب المكاتب حيث ملك علم انه يدخل في كتابة تبعا لانه يصير مكاتبه بالشر لا نهائى

قال الشيخ الاكل على المكاتب  
 الاب انتهى في تخصيص حارة  
 لانه سباع غير ابياح حاصل  
 مسته

دهلوى  
 دهلوى

وبلكن

دهلوى

مداد

ويمكن ان يقال عدم حوازا اعتاق مكاتب المكاتب كونه ان يكون للزوم الضرر ولا ضرر هنا اذ  
 البذر غير لازم في كتابة الولد فليتأمل قوله غير ان الكسب لم يقل متى كان الكسب كافي للصلة  
 بل لم ينفقه الاباء والابناء في مال المكاتب ولا يلزم وعلموه بان نفقة هؤلاء حصل تحفة والمكاتب  
 ليس من اهلها وايضا انه مكاتب الاب والابن على المكاتب صل تحفة وايضا الكسب ما عهده  
 كافي للصلة الامع الملك وللمكاتب المكاتب الا يرى انه العبد الماذون كاسب لا يجب عليه الصلة  
 انتهى وجواب عن المحل انه عند التامل الصادق قد برر والله الموفق قوله حتى لا يجب نفقة الاخ الا على  
 المومر قبل عدم وجوب الصلة بالنفقة لا يجب عدم وجوبها للمكاتب اذ هو نوع عتق وجاز  
 انه لا يجب النفقة صل وجب العتق بالملك فانه نفقة غير الولد ولا يجب عند اختلاف الدين ويعتق  
 اذ ملكه فجاز انه مكاتب غير الوالدين والمولودين على المكاتب ولا يجب نفقتهم عليه انتهى  
 وانت خبير بان ما ذكره المص من الوجه بصلح غالا جهتها وما ذكره القائل من الاحتمار  
 غير خارج على انه مكاتب اذ في حاله من كسبه فليتأمل قوله وهذا لا يعتق اسرع نفوذ اذ قيل الكتابة  
 اعم نفاذا من الاعتاق الا يرى انه كتابة المكاتب نافذة دون اعتاقه وايضا الكتابة اذ في الاعتاق  
 ولا يلزم من نفوذ الادنى نفوذ الاعلى حتى يطل العمل بالوجهين انتهى ولا يخفى على التامل ضعفه قال  
 في الذخيرة البرهانية وابو حنيفة رحمه الله يقول صبرة حال المملوكه كمال المالك شيان قرابة محرمه  
 للكنكاح وحقيقة الملك على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ملك دارم محرم منه عتق عليه وفردانه  
 فهو جعل العلة شيان القرابة المحرمة للكنكاح وحقيقة الملك وهذه العلة وجدت فرحق  
 امر سوار ملك اخاه او ابنته لانه كونه ملك حقيقة وقد وجدت القرابة المحرمة للكنكاح وقد  
 وجدت علة العتق في حرمهم فيعتقون فاما في المكاتب وجد علة العتق فيها اذ كان المشتري ابنته  
 او والدة لانه وجدت القرابة المحرمة للكنكاح به اظاهرو وجدت حقيقة الملك ايضا حكما واعتبارا  
 وان لم يوجد من حيث الحقيقة لانه انضم الى حق الملك الولاد وللولاد زيادة اثر في ايجاب الصلة  
 ليس ذلك لحد القرابة المحرمة للكنكاح حتى ان الاب يستحق النفقة وان كان كسوبا وسحق النفقة عند  
 اختلاف الدين واذا انضم الى حق الملك ما زيادة اثر في ايجاب الصلة النفي حتى بالحقيقة ووجه حقيقة  
 الملك انه يصير مملوكا مثل حال الملك المالك اذ كان دارم محرم منه كذا ههنا وفيما اذا اشترى اخاه  
 لم توجد علة العتق في حق المكاتب لانه اذ وجدت القرابة المحرمة للكنكاح لم توجد حقيقة الملك لا حقيقة  
 ولا حكما واعتبارا ما حقيقة فلا اشكال واما حكما واعتبارا فلانه لم ينضم الى حقيقة الملك ما زيادة

نفي حقيقة وقع هكذا وفي نوع حارة  
 والامر سهل ويحتمل كون  
 العبارة بحقيقة تامل  
 مسته



اثر في ايجاب الصلوة وهو الولاد الى هذا كله وتوجه عليه قبل لزوم على هذا ان يعنى على  
المولى ابنه اذا اشتراه المكاتب لان للمولى ايضا حق الملك في مال المكاتب وقد  
انضم اليه الولاد والذرية زيادة اثر في ايجاب الصلوة فصارت حقيقة الملك مع القرابة  
بعض ما ذكره المكاتب اذا اشترى ابنه انتهى الا انه تعالى تعلق حق المكاتب مانع  
ههنا والاحكام مفيدة بارتفاع موافقها او يقال ما ذكر حكمه كما لا يلزم رعايتها في  
جميع الافراد فتأمل والله الوفق للرب **وقوله** اعنفها ولهها فاقبلت لم لا يصير مكانه  
تبعاً لابن قلت لانه العقد ما ورد عليها ولا يحال ههنا لانه يقال انها دخلت في الكفاية تبعاً  
تحقيقاً للصلة وان لم يرد العقد عليها كما اذا اشترى المكاتب اباه فانه يدخل في الكفاية  
مع ان العقد ما ورد ههنا قطعاً على الاب على انه قوله مع انه العقد ما ورد ههناك على  
الاب ليس بتمام فغيره فاقبلت العقد ما ورد على الولد ايضا قلت ورد على المكاتب  
والولد جوده فيكون وارداً على خلاف الام وقيل كون قوته الولد ذرية جوده لا تعنى كون  
ورود العقد على الاب وروداً على الولد والا يلزم انه يكون كناية الولد ايضا فيما نحن اصاله  
لا تبعاً ويلزم ايضاً ان لا يثبت فرق عند ان خبثه دم بين ما اذا كان له ولد ههنا وفي الاستمرار  
وبين ما لم يكن معها فيه انتهى واست خبيراً به ما ذكره من الملائمة غير مستقرة الا انه ثبت لها  
هذا الحق فيما اذا كان معها ولد تبعاً بمعنى انه حقيقة امومية الولد لا يثبت لها جوده الحق  
في حال الكفاية حتى تمتنع معها مطلقاً الا يرى انه المكاتب لو عجز رد الالة الى الرق يبيع بيعها  
بل امتناع البيع في حقها انما يثبت بواسطة بثوته في الولد لدخوله في الكفاية لا بصيرورتها  
ام ولد واذا لم يدخل الولد في الكفاية ما يلزم معها في الشر لم يمتنع بيع الام بقوله على عدم  
اعنفها ولهها لانها ليست تام ولد حقيقة فيبقى على اصل العكس هذا وتجوز الشيخ الاكل التخي  
ما فيه فليتأمل قوله وكذا اذا ولدت المكاتبه امي من زوجها كذا في الشرح وكذا انه ليس  
بغيره اخر ابي اذ لو كان من الزنا كان الحكم كذلك ايضا **وقوله** مؤكداً اخر ابي عن ولد الابنة لا يبيع الابنة  
لا يجوز بيع ولدها يجوز وكذا ابي المستأجرة والكفاية اذ لا يجوز بيعها الامور بما جازة المهور  
وولي الكفاية لكنه غير مؤكداً وهو ظاهر واعترض على قوله ويكون كذلك قبل الدعوة بان الولد  
قبل الدعوة كان قسماً للمكاتب وكسب منه له وبعدها مكاتباً عليه وكسب مكاتب المكاتب  
لانه المكاتب من يلزم من انه يكون كسب الولد للمكاتب حال كونه قسماً حال كونه مكاتباً كيف

رد عليه فاني انه

والكفاية

والكفاية زوج كون المكاتب احق بابك به انتهى ولا يخفى ما فيه قسماً وقوله ومن زوج امته  
من عبده هذا ايضا مبني على انه الاوصاف العامة الشرعية في الامهات تسمى الى الاولاد  
ولهذا كان الولد اخلاً في كفاية الام وكسبها قال القاضي الاكل وغير بعض الشيخ دخل كتابها  
وكسبها لا وقيل يجوز ان يكون فائدة انه يعنى بعقبها كسب اولادها لم يبلغ مبلغ الكسب انتهى  
وفيه ما لم وقال بعضهم عنق الولد يعنى انه انما يكون فائدة للولد نفسه لا لغيره وفيه الكلام  
في الثاني انتهى وليس شيء فغيره ثم ان بعضهم صور المسئلة في مكاتب زوج امته من عبده  
وقيل ان لا يجوز للمكاتب تزوج عبده فانه في وجهه قال الامام الثاني في تعديل هذه المسئلة  
لان الولد يدخل في كفاية الابوين تبعاً تحقيقاً للصلة على ما مر في اول الفصل وقوله تامل  
لان ما سبق الدخول في الكفاية بالشرار او الولادة حال الكفاية من قبله وادعاء النسب وقيل  
والوجه هو الاول لان الدخول في الكفاية باعتبار اداء الكسب لمن يتبعه فلما ادى كسبه الى امه  
فذلك يجمعها في الدخول انتهى واظن ان تزوج الشيخ الاكل احسن منه لكن توجه على ظاهره  
ايضاً ان الدخول في الكفاية يجوز ان يكون بتحقيق الصلة وتجوزها كما ذكره الامام الثاني على قدر صحة  
فليتأمل قوله وقال محرمه امه اولادها احق بالعقبه ثم على قول محمدين كان التزوج من العبد والمدير  
والمكاتب باذن السيد فيعلم قيمة الولد والمهر في حال اذ كانه كفاية بغير اذن المولى فبعد العنق لانه  
كل دين وجب على العقب سب ما ذون فيه من المولى بواخذه في حال وكل دين وجب على سب  
غيره ما ذون فيه بواخذه بعد العنق هذا على وفق ما في البسوط وذكره في شرح المحام الصفر  
لشخص الامه وخر الاسلام وماضي خاتمة انه قيمة الاولاد عند محمد يردى بعد العنق لانه في حال  
لانه نظير ضمان الكفالة والعبد لا يوافق اخذ بتركه في حال لانه ضمانه قول الامام ما اصدقا فانه دفع  
ما قبل انه هذا مشكل جداً فانه دين العبد اذ لم يسب اذن فيه المولى بظنه من المولى  
ويطالب في حاله والمعرض ههنا اذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان بغير اذن المولى  
انتهى فليتأمل وقال بعض الشرحين هذا اذا كان التزوج بغير اذن المولى اما اذا كان  
باذن السيد فيعلم قيمة الولد والمهر في حال انتهى ولا يخفى ما فيه ايضا **فمنه قوله** وههنا  
بقية منقولة الى بعد المحقق العنق هذا لا يستقيم على رواية البسوط قيل لا يطل الاخذ  
بالقيمة فيما اذا كان الشكاح بغير اذن السيد بطل فيما اذا كان باذنه لعدم القائل بالفصل  
فانه قلت لماذا لا يجب القيمة في حال اذا كان باذنه قلت لو وجب الدين بذلك سبب

معد على  
فاضي انه

فاني انه

زيعي

موجب النهاية ومنه خذ خذوه

موجب الكفاية

دهلوك



صدايک

تدريس بعض الشرائع  
خاصة

مزار

درمداخرون

七

فاضلہ

11

الرحماني

طبرستان  
البحرین

لا تفرق

لا تكون مفعولاً إذا حصل المقصود لأصل جهة العرض غير الكتابة لم يبق معنى لأيجاب البذل  
فصح ما قيل أنها انقضت بالبذل لا بسلها بنفسها بما تلت به جهة الكتابة فإذا سلمت  
لها جهة أخرى لأيجاب البذل فليتأمل لم يلزم المولى إلا ما يرضى وإنه كان أم ولد لأنها  
ليست كترامهات الأولاد ولا حرة وطرفها باعتبار رضاء الكتابة وهذا فيما إذا مضت على الكتابة  
فإذا أخرجت نفسها لم يولد في مدة يمكن العلوق بعده فلا يحتاج إلى الدعوة بل بمناسبة منه  
الآن يبقى صريحاً كما علم في محل أدب العجز بصيام ولد رجل وطرفها قولها لأنها تعقها جهتها فيه فأكبر  
صاحب العناية مقتضاهما متغيران فبينا نقصان ظاهر لكن ليس كذلك بسلها على سبيل  
البذل وقيل إنه أراد الوحدة الشخصية فغيره وإنه أراد النوعية فلا ينافي انتهى فطرافه فأكبر  
بعضهم هذا مردود لشيء آخر فطرافه أيضاً **قول** عتقت بالاستعداد أي مجاباً سبباً مومية الولد  
بقرار حكم الاستعداد لعدم التنافي وطرفه العتق بعد الموت مجاباً وبذلها الأكابر الأولاد  
لأنها عتقت وهي مكاتبته وملكها يمنع من ثبوت ملك الغير فصار كما إذا اعتقها المولى  
في حال حيوته فكانها عتقت بالأيان في حق الأولاد والأكابر وهذا التفرق للموافق لما في  
الكتاب في الريلوي أصح من ذكر العلامة الاتقالي بقوله النظر لها في أيان احتقها وهو محرم لا  
في إبطال حق الغير وحقها أحرية وقد حصل لها والكسب حصل قبل موت المولى ولم يعق  
هي قبل ثم إن ذكر الأولاد استطراداً فلا يرد ما أورده بقوله لا حاجة إلى ذكر الأولاد لا يتغير  
الذي ذكره لأن الكتابة لو اعتبرت مفسوخة أيضاً في حق الأولاد يكون النظر لها باقياً لأن حكم  
ولدها المولد حكم الأم لأنه تابع للأم حاله الولادة على أنها تقول إن المردم الأولاد الأولاد التي  
اشترتها الكتابة حال الكتابة لا التي ولدت من المولى وحكم هذه الأولاد حكم الأكابر  
فيحتاج إلى ذكر الأولاد فليتأمل هذا ما وجدته في مسوداتي **وله** لأنه الغرض من إيجاب  
البذل أن يقل الغرض المال من إيجاب البذل أنه كان هو العتق فالغرض إنما منتهى العجز  
في حق البذل والنصف وهذا الغرض قد حصل فينبغي أنه لا يسقط العوض أصلاً أو يسقط  
نصفه ويتبع نصفه ما أنه يسقط الكل فلا وجه له انتهى وقد سبق منا ما يتعلق به قوله وتطل  
الكتابة إلى الصريح فأكبر الشيخ الأكل ولما قلنا يقول الكتابة عقد واحد أقول كلامه في هذا  
الحل يلوح عليه أثر الاحتكام لأن المصنف علل انفاح الكتابة في حق البذل بالمتناع  
بقائها بغية فائدة وعلى عدم انفاحها في حق الأكابر بالنظر لها في العلوق متعدد

وكتبه الشيخ محمد باقر  
على الكتاب



فاض روجه

ولتفضلهم ههنا كلام طويل الذيل قبل الجوى وانما اضرة على الشيخ المنور بقوله انه يكون  
المعلل العلة الاولى اجمرة التي هي على الكتاب ممنوع لانه ملك اجمرة انه يميزه ايضا بالبدل  
وقوله لا متناع ابقاها من غير فائدة لا بدل على ذلك بل بدل على خلافه لانه عدم الفائدة  
لستقوط بدل الكتابة عنها واذا سقط عنها البدل لم يبق لها الايفاء قطعا فلم يكن ما ذكره  
من توزيع التعليلين مع ما لها وما عليها سبيلا كما لا يخفى مما لا يخفى على السامع ساجدة  
لفظه وسخافة معناه فتبصر حتى لا يضلك امثال هذه الاقاويل على سوا السبيل  
قوله وان كاتب مدبرته جاز كما جازها الى سنده العتق قبل موت السيد وذات الكتابة  
ولا تنافي لانه لما جازها مدبرته عاجلة بدلا واجلة بدلا هذا هو الترخيص المناسب لسبق  
والمنصف ان رال هذا بقوله اذ احرته غير ثابتة ارفقا موقوله في ثلثي قيمتها اى مدبرة  
لافتى لانه الكتابة عقدت حال كونها مدبرة وبه يظهر وجه اعتبار راي خيفة والى يوسف  
جميع مال الكتابة او التبرير وجب استحقاق احرته في الثلث فاذا كانت الكتابة بعدة يكون  
جميع البدل في مقابل الثلثين فذا سقط بالموت شئ من بدل الكتابة كما اذا اطلق امراته  
ثنتين ثم طلقها ثلثا على الف يكون جميع الالف في مقابل الطلاق الواحد ولا يسقط  
شئ قوله عنده لما جرى من الثلثان عيدا وبقيت الكتابة بوجه العتق جهتان سبيلين  
معدل بالتبرير مؤجل بالكتابة في قبيل الى ايهما شاء لانه فائدة الفخية ظاهرة للتفاوت  
الظاهر بين التعجيل والتأجيل اذ كل منهما يصير سببا لليل والاختيار لغرض من الاعراض  
ولعل هذا احسن مما قيل انه في التخيير فائدة لحواله يكون اداء اكثر المالين ايسر اعتبار  
الاجل واذا اقل من عشرة يكون حاله على انه قد قيل في كل التخيير بهذا الوجه فيما اذا كان  
بدل الكتابة اقل من اجله وبدل التبرير اكثر من اجله لقطع بانها تختار اقل الموطن فافادة  
للتخيير من التأجيل في الكتابة ليس بلازم عندنا فيجب ان يتعين الاقل اذا كان هو بدل  
الكتابة لان فيه سلامة الاكساب ايضا بخلاف شئ القيمة فانه فيه الكثرة مع عدم سلامة  
الاكساب فيستعين الفائدة في بدل الكتابة فلا وجه للتخيير من انما يفيد اذا كان بدل الكتابة  
اكثر انتهى لكن نقول ان الاثم الاغلب كون بدل الكتابة اكثر وكونه منجبا والاحكام التبريرية  
منهاها الاثم الاغلب فليست بل واسد الموفق قوله وجب عليه احد المالين اى على وجه التعجيل  
اما ما وجب بسبب التبرير فظاهر وانما ما وجب بالكتابة فلان بدل الكتابة صار محله التعجيل

صاحب الزهارة وفي  
هذا احد

وجه ان المال ان الظاهر كون  
القام محتاجا الى هذا  
الاغلب على كل حال  
منها

البدل

البدل الاخر وهو احرته فيكون هذا شخصا بل هو احد البدلين العاقلين لئلا يورود ولا يورود  
الذم او يورده بعضهم على الشراج بقوله لوابق حكم الكتابة لابقى ما جازها لانه من خصائصها وهذا  
فان في الكافي في تقرير دليل الامة بين وعندهما لا عتق كل بعث بعضه لانه الاعتاق لا يخرج  
عندهما بطلت الكتابة وبطل الاجل لانه من خصائصها ولو ابقى ما جازها لزم انه لا بدل لها  
فيما راقا لاجل ما لمعنى للتخيير لوان يتجرا لاكثر الموطن يكون لوانه سكراني دليل  
ابن خنيفة به فلا يقطع مادة الاشكال انتهى اذ لا مجال لابقاء التأجيل في بدل الكتابة جهتها  
بعد حصول احرته بالفعل وكونه من اختصاص السيد عليه فتبصر خلاف ما ذكره الكافي اذ لا معنى  
لبقاء التأجيل بعد بطلان الكتابة وهو ظاهر جدا فتدبر قوله لانه استحققت حرة الثلث ظاهرا  
فيل لانه افرجها عن الملك بغير الاعتاق غير منصوص وقيل لى لالى ملك فتأمل هل يحتاج الى  
هذا وانما قال ظاهر المانة اذ مات المولى وعبد دين ولما لا له غيره فانه لا سلم له  
الثلث الا بالسعاية فتدبر وما ذكره الشيخ الاكل لا يجد عن بقوله والظاهر ان  
لا يمتزم المال مقابل ما يستحق حرة فاعلم بعضهم الثابت في المدبرة مجزا عن حرة  
فجاز ان يحتاج الى استفاضة حقيقة عاجلا فليست المال بمقابلتها الا ترى انه يجوز كتابة  
ام الولد مع استحقاقها جميع احرته او اقساؤه الفعول عن تحقيق المقام لانه كتابة المدبر  
وام الولد انما صحى عنه فاقبل الموت لكن استحقاق حرة البعض والكل غير متقرر لحواله ان  
يموت قبل موت السيد فبطل الاستحقاق واما اذا مات المولى والمدبر خرج من الثلث ففقد  
بطلت الكتابة وكذا ان يقر بموت المولى استحقاق ام الولد جميع نفسها وبطلت الكتابة  
وان لم يخرج المدبر من الثلث يستحق الثلث بالتبرير اى بى واجله ان الاستحقاق  
المنزلة ينزله بعد موت المولى فيظهر استحقاق ام الولد جميع نفسها ولا يلزمها الباكر  
ويظهر ايضا استحقاق المدبرة لجميع الثلث كما عرفت انما فائدة التفسير تطلب من الشرع تعييك  
بالنيل اللطيف فاعلم بعض النضال بهذا يتبين على اصل الخيفة لا يستحق حرة الكل عنده  
لعدم تجزى الاعاق انتهى وتوجهت في مسوداتى هكذا لا يخفى عليك انما رتبنا استحقاق  
الثلث عنده ايضا وسرنا هذا الاستحقاق الى الكليات على عدم تجزى الاعاق وبعده ارفله  
احكاما مختلفة فيما بينهم فبطل ما قاله الشيخ الاكل ولما لا يقول هو الا وجه في تولد الوارث  
ان يقال فاقبلت لو كان الامم كذا لا عتق جميع اذ ادت كل البدل قبل موت المولى بل لا بد

معد طي

معد طي



من الحجاب زيادة على البدل في مقابل الثلث بالسعاية عند أبي يوسف ومن ابقا الثلث  
 في عتقه قلت انما حكمنا بعتقه الكتابية نظر اليها وليس من النظر الى آخره اذ لا وجه  
 للاختصاص من السؤل والجواب كما لا يخفى على ذوي الالباب قوله فان مضت على كتابتها  
 فالت ولا مال له غيره فانه في اختياره هذا عتقه وعند هذا المالم من الاعتاق منه ما صار  
 بموت المولى معنى الكل وقد سقط عتقه ثلث المال فسقط الثلثان فكل ما هو قبل من ثلثي  
 البدل او القيمة يسبق فيه ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر اذ كانا حالين قبل التنازل  
 ان يقول اما ان يسبق بعد الموت حكم الكتابة واجلها او لا فليلا ولا يظهر فائدة التخيير  
 اذ ان اردنا يسبق مع الاجل من فاقط حال وعلى الثاني يتعين ثلث القيمة انتهى وتقول  
 لما كان معنى الكل عتق المالم سبق معنى لابقا الكتاب واجلها فكانا جونا اجتماع التخيير  
 والكتابة نظر اليها فابقيناها في حق البدل اذ بها يكون اقل فيكون النظر اليها في الابقاء  
 ويدرك على ما قلنا ما وقع في الكافي والنيبين عند شرح المسئلة المتقدمة على قولها من ان  
 الاعتاق لالم يخرج عتقها عتق كل يعق ثلثه فبطلت الكتابة وبطل الاجل لانه من خصائص  
 الكتابة وبقي اصل المال عليه غير منجل لان عتق البعض انما يحصل بطريق الوصية لكون التخيير  
 وصية وعتق بعض المكاتب بطريق الوصية لا يبطل عنه بدل الكتابة كما اعتق المكاتب من  
 مرض موته ولا مال له سواء فانه يعق ثلثه عتقها ولا يسقط عنه كل بدل الكتابة وانما يسقط ثلثه  
 الثلث واذا بقي عليه بدل الكتابة حال وجب عليه ثلث القيمة بالتخيير حال المكن التخيير مفيدا  
 فيلزمه اقل المالمين بلا خيار كما لو اعتق عبده على الف او الفين فانه يلزمه الاقل بلا خيار  
 عند جميع اصحابنا والكتابة وانما كانت لازمة في جانب المولى جراب عن سوال كانه قبل  
 الكتابة لازمة في جانب المولى بحيث لا يجوز له فسخها وبطلانها فكيف جاز اعتاقه مع ما فيه  
 من احتمال انه يكون مكاتب المكاتب لمولاه وقد يربو على البدل فيحصل الفظالة في مثل هذا  
 الاعتاق بغير رضا فاجاب بقوله نعم انما كذلك الا انه يجوز فسخها برضاه فاعبر راضيا  
 ليسهل الغرض بخبره مع سلامة الاك ب هذا وقال الامام الاثني في انه في هذا البدل  
 تمكن الحاجة اليه لانه لزوم الكتابة في حق المولى لئلا يبطل حق المكاتب في احتياقي الحرية  
 حتى لا يجوز بيعه براضاه والنصف في مكاسبه وفرضه في الاعتاق في تحقيق حقه بما لا يلزم  
 من ذلك بطا حقه فلا حاجة الى انه يتاخر وانما يظهر رضاه توسلا الى عتقه انتهى فليلا عليه

ارفعه بيمينه

فردنا  
 تخرج  
 اهل  
 من  
 بعد  
 بغير  
 بيمينه

ثم قال وفيما ذكرنا ان الرواية لم توجد في كتب محمد ومن بعده من المتقدمين كالطحاوي والكرخي  
 والبيهقي فينبغي ان يكون الاك ب للمولى بعد اعتقه كما بعد عتق المكاتب يدرك على هذا  
 رواية الزيات قال فيها في كتاب بن النخعي اعتقه احدنا الى ان قال وخرج ابو يوسف  
 بان الاعتاق يبطل الاعتاق فكيف يكون الاك ب بعد الاعتاق سالة للعبدة دون  
 المولى انتهى ويحسن انه يقال عدم وجود الرواية لا يدل على ما ذكره من كون الاك ب للمولى  
 وما نقله عن ابي يوسف من بطلان الكتابة بالعق لا يدل عليه ايضا اذ انما يقول لا يلزم مما  
 ذكره بطلان الكتابة من جميع الوجوه بل يجوز ان يبطل من وجه وسبق من وجه على ما ذكره النضر  
 في انما اوردنا السائل فليلا عليه ما ذكره بعد هذا بقوله ويدرك ايضا على ما قلنا ما ذكره محمد  
 في الاصل وقد ثبت في مختصر الكافي للحاكم الشهيد وفي شرحه وفي الشارح المبسوط في باب  
 مكاتبه المريض كما ذكر محمد بن قيس قال احكام رجل كاتب عبده في صحته على الف وجرم فدية حسنة  
 فلما حضره الموت اعتقه ثم مات ولم يعقب منه شيئا قال تسع في ثلثي قيمته وبطل الكتابة كانه لم  
 يكتبه ثم قال فانه كان المولى قد قبض من قبل ذلك حسنة ثم اعتقه فمضى سعي في ثلثي قيمته ولم  
 يجب له شيء مما ادى الى اخر ما ذكره لا يخلو عن الدلالة على ما ذكره لكن يمكن ان يقال ان المصنف  
 بالاك ب الاك ب التي لم يقبضه المولى قبل العتق وتوיד ما قلنا التقييد الواقع فيما نقله  
 من الكتب حيث قال فانه كان المولى قد قبض منه شيئا ثم قال وفي وجه ما ذكره المصنف في باب  
 المكاتب فليلا عليه المقام فانه من المداحض وقيل فيما ذكره المصنف بحث لانه الكتابة بعد  
 انف عنها انما يسبق في حق الاك ب اذا كان الانف خرج بها كانه في حق ام الولد  
 او اعتقت بموت السيد اما اذا كان برضي المكاتب فلا يسبق في حق الاك ب ايضا كما لا يدرك  
 اذا كوتب ثم مات المولى واختار ادا ان يلقى قيمتها بدونه بدل الكتابة وعتق بيمينه التخيير فانه  
 لا يسبق اكل به ولا يسبق الكتابة في حق الاك ب لانه اختار الفسخ وقد اعبر المصنف المكاتب  
 حثفا راضيا بفسخ الكتابة فكانه في حق الاك ب في الفسخ فالكفا في مثل لا يسبق في حق الاك ب  
 فالظاهر ان انت فيها فيما اذا اعتقه المولى جبري والمولى انه لم يمكن من فسخ الكتابة بل  
 رضى العبد بقصد انه لم يمكن منه في ضمن الاعتاق فلا حاجة الى ان يعتبر العبد راضيا انتهى اقول  
 ما ذكره المصنف من اعتبار الرضى في العبد ليس من قبل الرضى الذي يمنع عن استحقاق الاك ب  
 كما ذكره في صورة كنه المديون بل هو قريب من كنه ام الولد وما ذكره هذا في مثل بقوله

وهلري

عم



فانظر ان النفس فيها عباد بعيد ولا حاجة اليه قبل ومن له التوفيق في الامانة في الكتابة في  
حقه التذكير باعتبار المكسب ويجعل الرجوع الى الكتاب والمراد ان هذه الامانة اعتبار  
عن الاجل والمجمل غير متفق بالسبب ان لا يمكن جعل الصلح استقانا للبعض  
واستقانا للبعض فلو جعل انما يجعل اعتبارا من الخصامة بتمسكها وعلى الاجل بخصامة  
اخرى والاعتبار عن الاجل لا يجوز لوجود معنى الربو على افضل في بعض الشروع وهذه العبرة  
ظاهرة لا حاجة الى ما ذكره الشيخ الا في تمام المراد واذا لم يجز انما يصح ما قيل من انه لو صح  
هذه لم يجره المهر الموهل واستقانا الدين الموهل وكلام القاضي في صيغة الانفا فالتكليف  
يعتبر مستطاعة التبرع بالرجل والمولى يعتبر مستطاعة بعض حقه وهو خصامة انتهى لانه  
يمكن اعتبار الاستقانا فيما ذكره من الصورتين من غير لزوم المحذور المذكور هنا وان اراد انه  
لا يجوز الصلح ببعض البعض معجلا واستقانا الباقي فهو اول المسئلة فليت على انه لا حاجة  
الى ما ذكره بل يمكن تصحيح هذا التصرف باعتبار الفسخ كما ذكره العلامة الشافعي وباعتبار ما  
ذكره في وجه الاحتياط في ايقاف ماله المستعان هذا ما وجدته في مسودتي قوله وبذلك  
الكتابة مال من وجه اي دون وجه ويتفرع عليه قوله حتى لا يصح قوله فاعلم لانه الاجل مال  
من وجه ايضا لانه لا يقدر على الاداء الالبه واذا حصل الاعتدال بين البدين لم يلزم الربو المتحد  
اجنس الا فلا حاجة الى ان يتعذر وقد اختلف الجس فيمكن ثم زبوا ووجدت في مسودتي ان  
لا يخفى عليك ان قدرة الكاتب على الاستقاض لا يغير فيما ذكره وبعد اللبث والتي تجلج  
الى الاجل في الاداء وهو ما في يده لمولاه حال الكفاية فانه دفع ما قيل من انه يجوز له ان يستعجز  
ويدفع الباقي لا فيل يستقيم قوله لانه لا يقدر على الاداء الالبه قوله ولا في الكفاية بغيره  
بالنظر الى ثبوت نوع حرية الكاتب بل الحرية التامة بعد اداء الباقي دون وجه لما تقدم ايمه  
معنى البدين فيل هي هنا والربا انما يخرج من العقد من كل وجه انتهى وفيه تأمل والبيان  
وان كانت من العقود فالوجه انه يقال لانه شرع مع المن في كفاية غيره فانتهى على غيره  
ايضا عليه بما تولى الاجل ربوا من وجه فانه قد سطر يراو المال زيادة الاجل وانما انه  
ليس ربوا من وجه آخر فغنى عن البيان قوله ولم يجوز الورثة لان الرهن لم ينصرف في حق  
الورثة الا في التحليل فكان لهم ان يردوه لما انصرف التحليل كضرب الباطل لا يرى انه الرهن  
اذا اجل دينه على آخر يعتبر من الفلث كما لو اراد قوله لانه لا يترك الزيادة فان البسوط

توضيح

توضيح  
بما لا يخلو

يعتبر

صاحبها من  
هذا النوع  
لكنها ليست بعقد معاوضة وهو  
المراد هنا فانه دفع ما قيل البدين  
ايضا من العقود

لا امر

من اصل محمد ان اراد على ثلث قيمته كان الرهن يمكن من انه لا يملكه اصلا فانما يملكه من وجلا  
لا يثبت للاوليا حتى لا تعرض على اصله انتهى وبهذا ظهر انه لو قال المصنف لانه ان  
يترك الزيادة وثبت الالف فله ان يوفرها كان احسن حتى قال بعض الشافعي عند  
شرح هذا القول ان الزيادة على ثلث الالف بانه يكتسب على قيمته اي ثلثي قيمته انتهى فلا يرفع  
الاحسنه ما ذكره بعضهم حيث قال لما كان جواز ترك الزيادة على القيمة لعدم تعلق  
حق الورثة بها فكذا لا يترك ثلث الالف لانه لا حق لهم فيها وحققهم في الثنتين فليس لهم  
ذلك بلهم فهم هذا فلا حاجة الى ادعاء من الاحسنه انتهى ثم من الظاهر المكشوف انه  
التقدير الثاني على ما هو دأبهم في تصوير المسائل فاما **باب من جاز عن العبد**  
لا يرفع من ذكرا احكام تعلق بالاصل وما يتبعه عقبه بذكر احكام تعلق بالباب وقيل كما لا يظن  
ان يقول بالتبع وانما عدل عنه ملاحظة عنوان الباب انتهى ذلك انه يقول المالك لم يجز  
الاصيل التيب وملازمة عبارة التبع للاصل فليت على انه قد بنا در الى الاوجهات حيث كونا  
المراد بالتبع من يدخل في الكفاية تبعا ما ذكره الفصل السابق وليس هو دأبهم في قوله  
او لا ضرر للعبد الغائب في تعليق الحق باداء القابل قد ناقش بانه لا تعلق في هذه الصورة  
بل في ما ترك التعليق والدفع مفهوم من كلام الفاضل لا محال ذلك انه يقول انه في كلام المصنف  
ايمار الى تضمن الكتابة معنى التعليق فاما قال صاحب الزبانية فيدبح الاحراز عن المسئلة التي  
تليها اوليات حكم التبع في العبد القابل بطريق الاولى يعني انه يقول انما يترك الكتابة بقوله على ان  
ان ادب آه تبع على ما ذكرته الكتاب فاولي انه يكون بقول العبد عن غيره بترك الكتابة بغيره  
بالطريق الاولى انتهى وفيه تأمل لنظا معنى قوله والغائب متبرع به غير مضطر اليه فاقبل كيف  
يكون كغير الرهن وهو مضطر فكت الشبهة في جواز الاداء من غير ثبوت دين عليه في الاضطرار  
او الغائب لا بغيره من حاصل كما فصل في الشرح فظهر ان حارزة في قول من قال معبر الرهن اعتبر  
مضطر الى اجتهاد الى استحقاقه والى اجتهاد الى استحقاق النفس عن ذل الرق اقوى فاولي انه يعتبر القابل  
مضطر الى ادائه بترك الكتابة فلا حاجة الى انه يقال الغائب عامل لنفسه فترى رفته بخلاف  
معبر الرهن او منقعه اداء الدين وهي زيادة ذمة المدين حاصل للمتعبر فكان المعبر عما لا يح  
الاضطرار فحفل كما لا دون بذلك فبرجع تأمل ثم اعلم انه لو اعتق الغائب سقط عن كفاية حصته  
من الباقي لانه دخل في العقد مقصودا فكان الباقي على ما هو عليه وان لم يكن مطالبا به بخلاف

وهو

مؤخر

خداو



الولد المولود في الكنية حيث لا يستطاع على الام ثمن من البدل لانه لم يدخل مفصلا ولم يكن  
يوم العقد مروجوا وانما دخل في الكنية بعد ذلك فجاءها وكذا ولدها المسمى ولا عني  
انما هو لعن الغائب سقط حصته من الكنية ويورث الغائب حصته نصف حلالا والارث في ارض  
بجواز الولد المولود في الكنية حيث سمي على نجوم والده اذ مات كما سبق مفصلا **قوله**  
وعن ابنين لهما صغيرين قدما بصغر ليل ذلك على انه لا يرث لغير الغائب اورده وقاعدة  
الوضع في الصغيرين دون الصغيرين ان ابيهم اوى لم يرجع على صاحبه وبغيره ويشيع به  
باعتبار بالبال من انه لا تبعيه بين الابنين ولا اصله فينبغي ان لا يتحقق العن بآداء احدهما  
كما فصل في الشروع في بعض الاشراج وانما قيد بالصغيرين بسبب الجواز على الاطلاق على  
القياس والاحتياط انتهى وقيل ما مل وكذا قول الشيخ الاكل والارث في الكنية على ما علم بالصواب  
**باب كنية العبد المشترك** لا فرع عن كنية غيره مشترك شرع في كنية غيره مشترك سواء  
كانت الكنية من واحد او اثنين وهو لا نسب لهما الوافض هنا والاولى لغو الباب اذ  
المقصود لم يقل باب كنية الرجلين وفي بعض الشروع ذكر كنية الاثنين بعد كنية الواحد لان  
الاثنين بعد الواحد وقيل هذا لا ينبغي في الاستسقاء الاولى انتهى وللا مرسى **قوله** واذا  
كان العبد بين رجلين آه قيل وفي بعض النسخ بين شركيين وهي اول انتهى قلت بل الاولى  
اولى لانه المتبادر من ان كونه مشتركين في كنية واحدة لا ينافي في كنية واحدة وبهذا امر  
من قس عبارة شركيين في كلام الفاضل الاكل بقوله اي رجلين وعدم اختصاص حكم المسئلة بجلين  
وشموله لرجل وامرأة او امرأتين امر سهل عند من هو اهل ومن لم يقف على المراد قال ان  
هذا عجيب اذ تخصيص لفظ يتجمل العدم حاله لا وجه له اصل بل لو فسر رجلين بالشركيين مطلقا  
تغليب المذكور على اللاحق كان له وجه وجهه انتهى وتعلل بعض الاشراج عن المصنف  
هكذا واذا كان العبد بين اثنين ولم يرد النسبة ايضا وجهه ما مل **قوله** واصل ان الكنية  
ينبغي عنده قال الشيخ الاكل والاذن لا ينفذ الا مشترك في الكنية الاخره وقيل قال بعض الفضلاء  
في تفسير هذه القول اي على مذهبهما انتهى وهذا خبط ظاهرا لانه لا ينفذ الا مشترك  
على مذهبهما كما يظهر ما ذكره في تعليل قولهما ام اقول النسبة التي عندي هكذا اي كما علم في وجهها  
فما توجه عليه ما ذكره هذا القائل تدبر قوله فهو بينهما مرجع الصغير الى البدل كما ذكره ان رجلا اكل  
ملايم تنزع قوله فالمقبوض مشترك بينهما بل هو ملايم بقوله واو نه لا يقبض البدل فمال

على التمام وقال العلامة الكاشي  
وانه كان في المبين كذلك آه  
وقيل ما فيه من قوله

وتنزع وجب النهاية  
عن نسخة مشككة

فانضوا

وقت العن

قال في الكافي فيكون كتابها  
ويكون بدلا من كنية غيرها ولا يقبض  
الكتاب شيئا يكون فيها

وقيل رجوع

وقيل رجوع الى العبد والكتاب هو الملايم بقوله وقال هو كتاب غيرها قال الشيخ الاكل وكان  
المصنف مال الى قولها حيث اخره وقال بعض الفضلاء يابى عنه ترجيح قول ابن حنيفة في كتاب  
العناق انتهى كلامه وقيل ما مل مسئلة الاغناق والمذكور هنا مسئلة الكنية فمن ابن الاباء  
ولو سلم فيجوز ما ذكره هو هنا على الرجوع عما ذكره هناك فلا محذور انتهى ولا يخفى عليك ما فيه  
تدبر قوله في جارت بولد فادعاه لاحاجة الى ان يقال اي تحت دعوتيه وبنت نسبة لانه سباني  
التصريح بمن قبل المصنف وكذا الحال في قوله فادعاه ما يتكلمه كافي للبرقة المشككة في وطنها  
احد الشريكين فجارت بولد فادعاه بنت نسبة منه وبغيره امرمية الولد على نصيبه وهذا  
على الاتفاق قوله ووطئه سبان فيحقق المقتضى قوله وفيه الولد آه فانه قيل لافيه لام الولد  
عنده قلنا هذا غير مسلم ثم اعلم ان معنى ما ذكرناه اجواب بان هذا على قولهما هو ان انه قول الرجوع  
بالنصيبين مبني على قولهما يتقوم ام الولد ولا يلزم ان يكون ايضا قولهما نصيبين قيمة  
الولد حتى يخالف مذهبهما في هذه المسئلة وتخصيصا ناسنا انها غير متقدمة عنده على الاطلاق  
لكن حكمنا يتقوم ولدها ههنا بنا على ما قال من تقوم ام الولد لان حال الولد لا يخلو عن ثلثة  
اما ان الرذلي الوطئ الاول او يجعلوا بغيره او بالقيمة ومن الاول ترك النظر الى جانب  
الواطئ الثاني بل الى الولد ايضا ومن الثاني ترك النظر للواطئ الاول فالانصب جعله بالقيمة  
وقل ان هذا الجواب ليس من رتبة انه يقول ليس بشي كما قيل هذا ما وجدته في مسوداتي وقال  
بعضهم الاظهر ان يقال ان باب حنيفة لما حكم بحرية الولد زعمنا انه ولد للمغور وولده هو بالقيمة  
باجماع الصحابة او جب القيمة ايضا باجماعهم على خلاف القياس انتهى اقول وكذا انه يكون  
المراد انه يرجع الى المقومين ويقال لهم كم يباع هذا الولد اذ فرض ببيعة فبئس ما وانه الهادي  
**قوله** وسعي الكاتبة فيما رواه ابي سبيح كاتبة فيما يقضروا عدم وجوب كنية لغيره وهي كاتبة  
مكاتبة غيرها فيما يقضروا لاجماع على ما ذكرنا وقيل انه مخالف لقوله وسعي كاتبة لانه  
والوجه فيمكن قوله ويخالف سعي الكتاب قال بعض الفضلاء هذا جواب عندي عن قياس الى حنيفة  
نقل الكاتبة المفروضة من ملك الثاني الى ملك الاول على وجهها في النقل لا ينسخ  
الكنية مطلقا كما فصل بخلاف السبع انتهى وقيل انت خير ان القياس انور ذكره لم يقع من  
ابن حنيفة قط فكيف يكون هذا جوابا عنه انتهى واقول ما ذكره المصنف انما تدبر الدليل من  
قيل الى حنيفة به بقوله لانه الكاتبة لا تقبل النقل من ملك الى ملك مضمين القياس المذكور

سعد بن

سعد بن

دعوى

تدريج

فانضوا

الشيخ اكل

حاشية

حاشية  
او انها سعي



لان معناه ان المكتبة لا تقبل النقل من ملك الى ملك البيع ونحوه فكذا لا يقبل النقل الاستيلاء ونحوه  
 هذا من الشروع خصوصاً من شرح الاتفاق في تفسير قوله لان في خبره ابطال المكتبة اجماع  
 قيل في نظر اهل الكلام فيما اذا اشتراه عالماً بكونه مكتبة او لم يعلم ثم علم انه المكتبة فله الفسخ انتهى  
 وهذا ما ذكره بعضهم بقوله لا اقدم على شري المكتبة مع العلم بان المكتبة لا يحل الفسخ فقد  
 رضى ببقائه مكتبة ليجب ان يفسخ المكتبة في حق اشتراكه الى المشتري ويسبق مكتبة فيما وراه  
 حتى يعقوب باء البذل الى المشتري كما يفسخ ههنا في تكميل الاستيلاء وانتقاله الى المستولي  
 مع بقاء المكتبة فيما وراه حتى يعقوب باء البذل اليه ولا ضرورة في حق المكتبة بانفساخ  
 المكتبة في حق الانتقال مع بقاءها فيما سواه انتهى ويمكن العناية بان بقاء المكتبة لا يرضى  
 ببطلان المكتبة في حق الانتقال الى المشتري ايضاً اذ ربما ينصرف بالانتقال لانه يصير  
 مكتبة للمشتري فيستحق طلب البذل اليه والناس متغا وتون في طلب الدين فيبعضهم  
 منهم وبعضهم كرم فانه قلت ما ذكرته تنافي فيما نحن فيه ايضاً لما فيه من نحو طلب البذل  
 الى المستولي الاول لا انتقال فيجوز ان يكون من التمام قلت هذا لا ينافي على القول  
 الصحيح وهو سقوط نصف البذل على ما ذهب اليه الامام الزاهد ابو منصور المازندراني واما  
 على ما ذهب اليه عامة المشايخ من وجوب كل البذل فغاية ما يقال انه ضرورة عدم جرم استيلاء  
 المكتبة وزدتم تكميل الاستيلاء مهما امكن احوثنا الى ما ذكرنا من الاعتبار من غير نظر  
 الى ما ذكر من المحذور المحتمل بل التوهم ولا ضرورة في نقل المكتبة من ملك الى ملك بالبيع  
 ونحوه من اول الامر مع احتمال تحلل المحذور المذكور فلم يحوزه فليسا من المباح هو انه  
 انه النوفيق والانهما ثم قوله اما عندهما فظلال المستولى عليه كما وانفسخت المكتبة قبل  
 العجز والتبذير فاسبب حينئذ ان يكون قوله محمولاً على ما جيب في لزوم نصف القيمة وقال  
 بعض الفضلاء وينبغي ان يملكها عند محمد بال نقل من نصف القيمة ونصف بدل القيمة انتهى وقيل  
 انه اذا لم يبق المكتبة كما ذكرنا ينبغي ان يكون قوله كقولهما الا ان الكلام في عدم بقاء  
 المكتبة من كل وجه فاما قوله على ما بينا في تفسير القولين هذا هو لنا سبب على وقوع ما هو  
 المراد من قوله وجهه ما بينا وقيل اي في تكميل قوله في حقيقته والامر سهل واما قوله ووجهه  
 ما بينا فقد وقع في سياق قوله وهذا قولهم جميعاً قالوا نسب انه يشار به الى ما ذكر في مجموع  
 القولين قوله وهذا قولهم جميعاً لانه خلاف ابي ج ناس من كناية الملك الظاهر في صحة الاستيلاء

مستوفى من الروايات  
وهلوى

مسند جيب  
حيثما يتعلق العمل  
مسند

دخول

وثبت النسب وجعلنا استوله الاول لم يبق في حقيقته الملك بقاء الملك ظاهر لا يكتفي في  
 التذير ووجه قوله ظاهر هذا هو الشرح الجانبي هذا المحل نال قوله وفراجه رطب وهو مخير  
 الساكت عنده بين الاعناق والاستعانة والتضمين على تقدير ارباب الاستعانة بغير  
 وبين الاستعانة والعقود على تقدير العار وعندهما لا خيار بل التضمين مع البس والسعاية  
 مع العار وتوهمنا هذا احسن مما وقع في شرح الشيخ الاكل وبعض الشروح هو هذا  
 الساكت مخير بين خيار التمسك انما راعى راعى وانما راعى راعى وانما راعى راعى  
 فية نصيب فدية قوله وغيره يعني اللوازم وتزيد الاستعانة ليس هو اولاً لانه الاختلاف في الخيارات  
 مشتمل على الاختلاف في ترويد الاستعانة والآن نقول ترويد الضمان ايضاً كترديد الاستعانة  
 الا انه يقال ترويد الاستعانة مشتمل على ترويد بعض الفضل ترويد الاستعانة غير خارج  
 عن الخيارات كترديد العنق فاما قوله فية قوله اي يضمن فية نصيبه مكتبة وقيل فاما الزمان  
 صاحب الجمع لانه المكتبة الغنبي فترضي ببقاء على العنق ضرورة تكميل العنق من جهة  
 المعنق والاول هو الصحيح لان نسب الضمان الاعناق وهو صايف المكتبة واليات  
 المكتبة لا يجب فية العنق وعلى هذا القول وقع ما في الشرح عند قول المصنف في بيان  
 قوله اي يوسف قال الشيخ الاكل هناك اذا كانت الرحلان عبيد مستكانيينها الى قوله والوجه  
 ما ذكرناه واقول قوله يضمن المعنق لشركه نصف فية مكتبة عند اي يوسف موسى كان  
 او معر الا انه ضمان التملك وهو لا يختلف بالارواح راعى نال لان هذا ضمان  
 اعناق لا ضمان تملك كاصح في النصف حيث قال لانه ضمان اعناق في بخلاف البس  
 والاعار راعى المسئلة التي في صدقها هنا هناك هي مسئلة الاستيلاء والضمان فيها  
 ضمان التملك وقوله هناك وعند محمد يضمن الاقل من نصف فية مكتبة ايضاً محتمل  
 لان المفهوم من ظاهر ما ذكر من شروح الجمع ان عنده يضمن الاقل من نصف فية فية آه  
 فانه قلت الاعتبار للحال لا المال اذ ليس معلوم لنا ما يظهر في المال ايزد او فيةها او نقص  
 او زيد الى الرق او لا فلا دلالة في قوله على اعتبار العجز الى ان الاقل من نصف فية فية  
 قلت هذه الكلام معقولة ولكن بخلاف ما وقع في بعض الكتب وهو هذا واختلفوا على قول  
 اي يوسف فقال بعضهم يضمن فية فية وقال بعضهم يجب مكتبة آه لانهم خصوا هذا الاختلاف  
 بقوله اي يوسف والظاهر عدم الاختلاف على قول محمد بل عنده يجب الاقل من نصف فية فية

نوع من بعض الشرح  
مسند

وهو قوله موسى كان او معر اعتراف  
المسئلة التي نحن بصدها بعيد  
مستبعد جداً بشبه الطبع  
السليم  
وقال كافي ايضاً كذلك



وأظن ان ظاهر الدليل يدل عليه ايضا فلو ادعى الموفق ثم ان المصنف لم يذكر اختلاف  
 في هذه السلسلة بين ابن يوسف ومحمد كافي مسئلة الاستدلال وقال الامام الخجاري وصاحب الكفاية  
 لم يذكر اختلاف في هذه السلسلة في رواية الجامع والزيادات فمكون هذه السلسلة المتأخرة على  
 تلك الرواية وتحتل ان يكون قول محمد في تلك السلسلة خاصة ويؤيد بينهما وجه الفرق ان  
 الاعتقاد عند هذا المصنف ثبت القنوق في الكل والعقوبات في الكفاية ابتداء وبما يجنب  
 الاستدلال ولا يثبت في الكفاية ابتداء فلا يثبت فيها بما يضاف بالطريق الاولى انتهى وعلى هذا  
 الاحتمال لم يبق وجه لا يقتضيه من الشرح الاكل في تلك السلسلة قال في الكافي وبوفقة ما في  
 بعض الشروح ايضا لكن عند ابن يوسف بعض نصف فبما وعنده محمد بعض الاقل من  
 نصف القيمة ومن نصف بدل الكفاية وهكذا في التمهيد وهو الظاهر لعل المصنف لم يفرق  
 له اعتمادا على التفصيل السابق وأظن ان عدم التوضيح لهذا الاختلاف في السلسلة المتقدمة على  
 هذه السلسلة ايضا لما ذكرنا او انما هو انها ايضا على اختلاف المذكور كما ينبغي عليه هناك نظر  
 وتوضيح يند ما يتعلق بهذه المقام هناك فليست ذكر والله الهادي وهذا ما وجدته في مسودته  
 وفيه نظر ضعيف ما ذكره بعضهم هناك بقوله وانما لنا ثلاثة طرق القياس الى اخر ما ذكره  
 المصنف في قوله وذكره بقوله وانما لنا ايضا سهل في ذكره واعترض على ما ذكره المصنف قبل  
 الى حنيفة بان لا يعتد في تفسر حكم الكفاية حتى لا يجعل الفسخ وقد كان يحتج على الاعتقاد في هذه  
 ولما كثر حكم الاستدلال ويمكن ان يقال ان الظاهر هو المضي على الكفاية واحتمال الفسخ موهوم  
 قل من حنيفة لا حاجة الى ان يقال في جواب التاكيد لا يروى على حنيفة الاجاب ولو كان  
 احد الشرطين نصفه لا يضمن وكذا اذا فرغ حكم الكفاية على ان فيه ما فيه فاما قوله واذا  
 كان العبد يتي رحلين النسيبة بين التبر والكتابة والاعتقاد ظاهرة فلا بأس  
 بذكر ما يتعلق بها من باب الاخر على سبيل الاستطراد والتفصيل وقيل ان الكفاية  
 والتبر من واحد لا يثبت لانهما من شعب الاعتقاد فلا بأس ان يذكر احدهما في باب  
 الاخر انتهى وفيه شيء قوله فاذا وادبر لم يبق الاخبار التضمنين قال الشيخ الاكل لانه مما شرف  
 التبرير وقيل هذا انما يثبت لو ثبت انه المدبر المخصوص اذا صار في شئ من التبرير نقضا  
 سقط عنه الضمان لانه غيب المدبر وجب الضمان بصفة عدم تلك بعد ما صار نقضا  
 لو وجب الضمان لوجب بصفة التملك في الموجب بصفة لا يفي بموجبها ان تلك البصفة انتهى

لكن قوله وهذا قولهم جميعا  
 ينبغي عنه تدبر

فما في زاده

او عدم الضمان مطلقا  
 غير مسلم

وهو

وهو

والكلام

والكلام بحال باب محنت المكاتب وعجز من الموت المرحي وجه ما ينبغي  
 بالموت ههنا غنى عن البيان قوله لا يدل الا على ان لا يظهر ما يدفع به اللوم عن نفسه فأكبر  
 الشيخ اكل الدين والمديون باجراه وفيه سبب هل لا يثبت العطف على كمال ولا على احوال  
 تدبر قوله لقول على رضي الله عنه وجواب من قبلها ان ما ذكره بعد الوجود عند كسرحين واما  
 عند كسرحين واحدا فثبت عنه على ما هو الاصل المتقرر عن من ان يخصص الشيء بالذكر لا ينبغي غيره  
 الا في الروايات وما نحن فيه ليس منها فيثبت ما ذكرنا بما ذكر من قبلها من الدلائل وذكره الشيخ  
 الاكل لا يدفع ما ذكرنا وقياسه على مسئلة الطلاق مع الفارق لانه يمين واجاب عن المكاتب  
 وتخص وجب مقتضى البيان بما ذكرناه الكافي فينبغي بان يغفاه ولا مجال هناك لانه لا يخصص  
 الشيء بالذكر لا يفي الحكم بما عده بخلاف ما نحن فيه فثبت مقتضى التعليل لا يوجب عدم قلت نعم  
 لكن بمعنى انه لا يوجب بقاءه على عدم بل جاز ان يثبت بدليل بوجه ما يكون المعلق معدوما على  
 خطر الوجود حاله التعليل فلا بد منه لصحة التعليل لا يستلزم تعلق الوجود فيقتضي الازالة المذكور  
 انتفاء ولاية الفسخ بمضى نعم عند التعليل ثم لم يوجد دليل بوجه يفي معدوما كما كان وما ذكرنا  
 من الدليل المعقول في غير مسلم عند ابن يوسف على ان الشيخ الامام الخجاري لا يوجب الشرط  
 ان صيغة الشرط لا يثبت عن معناه وهو عدم عند عدم فلو انشأ ذلك لكان التعليل  
 على عدم الشرط وعينه بوجه الشرط ظاهر انتهى وتقول ان ما ذكره اوله لا يخفى ما فيه وما ذكره بقوله  
 على ان لا يراهنا التبر فاما قوله لانه يخرج عن ادانته اه قال بعض الفضلاء وفيه ما لانه  
 اذا كان له دين يقتضيه او دين تقدم عليه لاسم هذه الشرطية انتهى رأت خبر بان هذا  
 لا يتناقض فيما اذا لم يكن له وجه واحتمال ان يكون له وجه تداركه المصنف حيث تعرض له وجوز  
 الاستطراد في ثمة ايام وخصا صفة ان من غير الان عن ادانته يكون ان يخرج عن تخمين الان يكون  
 له وجه فلا يكون ان يخرج عن ثمة ايام فثبت وقيل عليه من موصولة قوله يكون ان يخرج عن  
 شرط ولا فرق في الكلام حتى تكون بجملة شرطية انتهى وهذا قريب عن المناقشات للفظية وقيل  
 ان دليلها ما ينبغي في صورة العجز عن ادانته سوى ادانته في واحد فلا يجمع عليه بخانه  
 حتى يكون ان يخرج عن ثمة ايام فثبت وقيل عليه من موصولة قوله يكون ان يخرج عن تخمين الان يكون  
 ولا بأس بل بالقام فاما قوله والانا متعارضة قبل اذا كانه فعارض الاثارة فيما يعمل يكون  
 كعارض الاية وانه لا يوجب التعليل بل يوجب العمل باجابه ما لا يخفى وكل من لا يثبت ههنا

وهو

سعد طبر

فما في زاده

فما في زاده

خدا داد

ان ما ينبغي ان لا يصح في حق المكاتب  
 في المكاتب عدم العجز وعبارة اخرى  
 وادعت من الامور المقتضية الاصلية هنا  
 وما ذكره في الشرع لا يخفى عن من يدبر مسئلة



مفعول المعنى حيث ذكر الدليل المعقول في كل جانب انتهى ويمكن ان يقال ان المعنى هنا ليس محض تعارض الاثرين فقط فليتناظر وقيل انه ما قاله من الدليل المعقول راجع الى القدر كما هو المقرر في علم الاصول وقد تقرر فيه ايضا انه القياس لا يجري في المقادير وما نحن فيه هنا وقد قالوا ان المروي من ابن عمر كالمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه ما يقوله الصحابي من المقادير يحل على السماع لانه لا يدركه القياس فكيف ينتمى الى ما قاله الذي مرجعه القياس فوجه هنا انتهى اقول ما قاله من الدليل هو هنا ليس لاثبات المقدار من حيث انه مقدار وانما كان ذلك لازما ايضا فليتناظر قوله واذا عجز الكتاب قال الامام الاتقاني وقوله عجز وقع في النسخ على صنعة المبني للعامل من الشدائي وكذلك وقع سماعنا ايضا وعندى الوجه فيه انه تعالى لم يلفظ المبني للمفعول من مزيد الشدائي لانه عجز وان عجز لا ينسخ الكتاب ولا يعود الى الرق بل يحتاج بعد ذلك الى القضاء او الرضا وقال بعضهم لا يحتاج الى نظر على عظم الالوهة عجز على بناء العالم من الشدائي لان هذا الكلام مرتب على ثبوت العجز قبل هذا فكان هذا منطوق ذلك الفعل المنعوى اعني العجز السابق فكان قاله بقوله واذا عجز الكتاب بكلمة كذا او برضا كيف يكون حكمه فقال واذا عجز عاد الى الرق فانه انتهى ولا يخفى عليك انه ما ذكره ايضا نظير عظم مع انه الامر كله وفي بعض النسخ المصححة عجز بلفظ المبني للمفعول من مزيد الشدائي قوله وقالوا ان في عدم الحول ولا يخفى في هذه القصود لا يخفى عليك انه ما ذكره المصنف استدلالا بالادلة والمعقول والظاهر من تعذر العاضل الاكمل انه استدلال بالمعقول فقط وانما كان الترجيح والارجاع الى ما ذكرنا فتلوا بمكذابي مسوداتي والظاهر ان هذا امر قد قال انه هذا الشرح لاوافق الشرح وهذا القدر لا ينكر ثم قال في ذلك التعامل والموافق المشروح فينبط الكفاية لانه العقود وانما سرعت لاحكامها فينبط ان حكمه بطلان العقد انتهى وقيل هذا حاله عند التحصيل لانه كانه مدار رده على صاحب الغاية على تحقيق الواو في المشروح دون الشرح ولم يتحقق فيما ذكره ايضا فانه قال ان العقود تجوز ما او فاما معنى موافقة هذا ومخالفة ذلك فافضنا في قوله فينبط اكتب به ما لا محل له في المشروح كما لا يخفى على الفطن ان ظاهر عبارة المشروح انتهى وهو ان ما ذكره ما لا وجه له اصلا كما لا يخفى على الفطن ان ظاهر عبارة المشروح وقوله انما يلزم بضيق في الاحاطة بها لفظ السماع فاما في المرافعة واداه وهذا القائل في واداه والله تعالى اعلم بالمرئى للوث وقوله وقد تقرر ان ثباته اى ثباته القبول لانه الكتاب ليس محمل العنى كذا قيل

قاضي زاده

التعريض

سعدى حيدى  
تدوين لورانا  
قاضي زاده

والاخر على السامع من حيث ذكره  
الانكسار وارجاعه الى ما ذكره  
القائل فينبط

ولا يثبت قوله لانه مدار رده عدم  
الواو ووجوده على غيره  
فانه ذلك من غير علم  
الغايه

الاصحاب  
الافاضة  
والغرض  
منه

قاضي زاده

ساجد انبى

وبه شمس

وفيه شئ قوله اما ان ثبت بعد الملمات مقصورا لذكر قوله او ثبت قبله كما في الكافي والرايع لكان احسن لكن الامر سهل ولله بل اولي قال الشيخ الاكمل يجوز ان يكون جوابا له وقيل كونه جوابا انما يقصور بمعنى كون نفس الكتاب معقودا عليه والصفة لم يتعوض له ولا يكون المعقود عليه ذا انتهى وليس شئ في ذلك ما ذكره الغفول عاذه ان راجع الى رده على سطر بقوله ولم يعرض باب الكتاب اه قال بعض الفضلاء وهذا لا يخلو عن بعد قوله لا يبطل بخت احد المتعاقدين فكذا اجرت الاخر الا انه يحمل على الترتيل انتهى وقيل هذا المنع او يجوز كونه احد المتعاقدين معقودا عليه والوسم فعدم كونه معقودا عليه عند الاستدعاء وعدم كونه كذلك عند الحكم الى اخره والكل ليس شئ في ذلك فليتناظر قوله والموت انى لا ملكة قبل الامم بالعكس الا ترى ان ملكية الزوج ينبغي بعد الموت حتى يصح ان يغسل المتكوفة ومملوكة المرأة لا تبقى بعد موتها حتى لا يصح ان يغسلها الزوج او لا يبقى بعد الموت الا ما يتعلق به حاجته وانه يحتاج الى الملكية فيبقى بعد موته حتى يغتسل الزوجة على حكم ملكة عندها في الدين ولهذا يقدم جهازه ثم دينه وصحته وصاياه فاما المملوكة فمعه ماله لا يتعلق بها شئ من حاجاته فيجب ان يبطل بعد الموت انتهى اقول ما ذكره لادله على كون الامم بالعكس ولا ينافي في المعنى الفقهى المذكور في الشرح فينبط قوله او يستند كونه جوازا يستل اختيار الشق الثاني على ما بيناهم في الشرح فلا يكون من تمام التعليل كما ذكره المولى ابن كمال حيث في تغيير الوفاية وخطا من قال او يستند واظن ان الخطأ ان اخذت كذا وجبت في مسوداتي ثبتا في قوله من اخذت اخذت اراوها نسخ طريقة الخلاف لانه كل واحد من المتقدمين المحققين من اصحابنا صنف نسخة مختلفة على السبيل الفقهي بخلافه وسماها طريقة الخلاف فليتناظر ايضا ولكن ما ذكره في نسخ طريقة الخلاف من سبيل الكتاب الا هذه المسئلة فقط ولم يخالف في الطريقة البرهانية المطولة اعني طريقة الصدر الكبير صاحب المحيط برهان الدين الامام الاجل والصدور الشريف حم الدين والصدور السعيد تاج الدين وموسى بن هاشم الائمة عبيد العزيز ابن عمر بن ابي سهل المعروف بمارة البخاري رحمه الله تعالى في قوله ولا يرى حكمه الا في بعض النسخ وفيه بحث انتهى اقول انه يقول انما لم يسر حكم الكتاب الى الولد المشتري لانه ان يكون الولد للكتاب دون سيده والحال انه ليس له لانه كتاب والولد المشتري يفتق باءه الباء الى السيد والولد ان عتق الكتاب بالاداء اليه وايضا المرئى بملكه عتاق الولد المشتري

سعدى حيدى

قاضي زاده

دهلوى

سعدى حيدى



في الكتابة ولو لم يكن داخل في الكتابة لما ملك الاعناق لانه لا يمكن اعتنا في كتاب الكتاب ثم نقول  
 الولد المشتري لشبه المولود من حيث انه تابع للكتاب فحق اعتنا في الولد اما  
 من جهة الكيفية وكونه احلا للولاء وان لم يسره حكم الكتابة اليه لانه متصلا وقت الكتابة فليست  
 وقال بعضهم المولد بالبحث المذكور هو انه لو لم يسره حكم لم يدخل في كتابة ابيه ولما عتق  
 باو ابدل الكتابة حال الكنية ساقتا وجهيه اما الاول فلهذا دخل الولد المشتري في كتابة  
 ابيه لتحقيق الصلة للسرية واما الثاني فلان عتق المشتري بالاداء حال الصيرورة  
 الكتاب حينئذ بمنزلة من مات عن وفاء للسرية انتهى ولا يخفى انه غير حاسم لمادة  
 الاشكال وما ذكرناه احسن وافيد فنبصر قوله لانه متصل وقت الكتابة لانه ماؤه به  
 الكتابة فيدخل في حكمه ويسمي على نحوه فعليه هذا الواسع في انه المولود بعد الكتابة من  
 امرائه لانه ينبغي ان يدخل في كتابته لانه من ماله بعد الكتابة بقوله وكذلك كان هو وانه  
 لانها جعلت كشخص واحد فلا يفرقان في الحكم بالعتق هذا ولعل المصنف قصد الى ان الكتاب التعداد  
 في العتق ما لم يزل من جهة ليس المولد اذ هو الاصلية بينهما مودة فاصحاب كتاب من قوله وان  
 اختصم موال الامم قوله وترك عينا وان ترك عينا ثودي بدل الكتابة منه في حال ففقه  
 بالدية على موال الامم قال الشيخ الاكل بتعال صاحب النهاية ذكر هذه المسئلة والتي بها  
 بيان الفرق اه فليكن بان الفرق حاصل بين كل مستلين والام يكونا مستلينين  
 وان خفا ايضا متحقق في كثير من المسائل وايضا لا يخفى واحدة منهما لا بد ان يذكر  
 حينئذ بدونه الاخرى فيكون ذكرهما لبيان حكمهما في نفسهما انتهى ولا يخفى ما فيه قوله لا يجرى  
 القضا بقول الشيخ الاكل بتعال غيره من الشراح لانه هذا القضا الى قوله وثبتت الامم  
 بقوله لم يردم وقيل بوجوبه يتوقف على انه لا يكون القضا بموجب جنابة المولود على ما قاله من  
 التوقف عن غير تام فاما قوله لكن على وجه يعني انه هذا ايضا من مقتضيات الكتابة فغير  
 توقف على شيء اخر فتدبر قوله لان هذا الخلاف في الولاء مقصود اه فيكون القضا به  
 قضا باستقراء الولاء لموال الام ويلزمه انفس الكتاب وهو ظاهر القضا به  
 بالارش في المسئلة الاولى ليس قضا لهم بالولاء بل قضا بالدية على موال الام بحيث  
 يرجعون على موال الاب اذا عتق بالاداء فيكون توارث الكتابة لانهما فسخا لها وقدا  
 ظاهر فليتهم وهذا اذا مات الكتاب عن وفاء واما اذا مات لغير وفاء فغيره وقيل وزيادة

قاضي

قال بعض الشرحين ولولده  
 ولا حاجة الى التبيين في جانب  
 الولد فاعلم

قاضي

قاضي

التفصيل

التفصيل يطلب من الشرح قال الامام صدر الشريعة وشيخه صاحب الدرر والغرر ان القضا  
 يكون الولد لموال الام معناه ان الاب مات رقيقا وانفك عتدا الكتابة فيكون القضا  
 في فصل محله فينفذ وينسخ الكتابة وقال بعض الفضلاء لا وجه لهذا التبرع والامر بال  
 وللمسند الملك اه لانه المولد لا ينفك التام بعد الاداء وليس له ذلك قبل وبعد ذلك تبديلا  
 عدا ولا هذا وقيل ان ملك الرقبة اه وقيل ان جواب المذكور يخص بصورة العجز ولا اختصاص  
 الحكم المسئلة بانها في قوله لانه لا جرت في نفس الصدقة اه قيل هذا كما في ما ذكره البرودي  
 وبما كلف ايضا ما ذكره المصنف في كتابة الطهارة حيث قال لا يستعمل طاهر غير مبرور لان  
 طهارة الطاهر لا يجب النجاسة الا انه اقيمت قرينة تغيرت صفته كمال الصدقة وهذا اشارة  
 الى انه يجب ان يكون في نفس الصدقة ولو لم يكن انجس في نفس الصدقة لجاز التبادل للفقهي او لانه  
 الفقير كاجاز للفقير اذا استغنى وان السبيل اذا وصل الى وطنة الا انه يلزم جواز التبادل  
 هذا الطريق انتهى ونحن نقول بمرافقة البرودي لانه المصنف قائل ومخالف كلامه ههنا  
 لما ذكره في كتاب الطهارة يجعل ما ذكره هناك اشارة الى انه يجب ان يكون في نفس الصدقة غير  
 مسلم تدبر وما ذكره بقوله ولو لم يكن انجس في نفس الصدقة اه وجه ظاهر لك نقول ان  
 انجس في الاخذ ليس من حيث ذاته بل بقتنه اذ لا النفس هو حاصل في اباة الفقير للفقير  
 او الهاشمي ليس هذا كما اذا استغنى الفقير او وصل الى السبيل لا وطنة فتدبر وقوله الا انه  
 يلزم ذلك غير معقول هذا بالاح لبالى والله اعلم قوله وان جنى العبد يعني انه جنى العبد فكانه  
 سيده جاهلا بها فخرج قال المولى يدفع او يهدي لانه لا كانه وهو لا يعلم باجابه لانه قيمة  
 اذا كانت اقل من الارش لانه لم يصح تخار القضا بالكتابة من غير علم وقد امتنع الدفع  
 بفعله فيجب عليه الاقل من قيمته ومن الارش كما اذا اعتقه او دبره او استولد ايجارية او باعه  
 بعد جنى من غير علم بجناية الا ان المانع من الدفع على شرف الزوال فاذا عجز زال المانع فخير  
 بين الدفع والقضا على الاصل قوله وكذا اذا جنى مكاتب ولم ينعض به فخير لانه لا عجز صار  
 قنا وجنابة القن بخير فيه المولى بين الدفع والقضا وقيل انه يعجز على الاقل من قيمة ومن  
 الارش لانه دفعه متعذرا بسبب الكتابة وهو حق بكسبه من المولى وموجب الجناية عند  
 تعدر الدفع يجب على من يكون له المكاتب الذي جنى جنابة المولى وام الولد يجب على المولى  
 الاقل من قيمته ومن الارش لما انه حق بكسبه ما قوله لان حال الحق من الرقبة هذا شعر

سورة



يكون الموجب الاصل دفع الرقبة على ما في الشرح وبما به ما قبل من انه الموجب الاصل دفع  
 او الفداء والامر سهل لانه الموجب الاصل بالحقيقة هو الرقبة لكنهم جروا الفداء بدلا عنها  
 فليت مل قوله بخلاف التدبير والتمثيل وتعالى انه يقول التدبير بحبل الاتق في بقاها كما  
 فينبغي ان لا يجب القيمة فيه قبل القضاء وقيل ان في التدبير بالقضاء زاد مكانه بالعدم  
 وقيل التيقيد بعدم العلم في هذا ما لم يكن الجواب على الاتفاق لانه عند البعض العلم  
 والجعل سواء قوله ولنا انه المانع قابل للزوال لعدم ثبوت كمال التفاضل الا كما في قوله ولم يثبت  
 الانتقال وقيل لانه يمنع ان مجرد التردد في زوال المانع يمنع الانتقال كيف وهذا  
 التردد موقوف فيما اذا عجز بعد القضاء مع ثبوت الانتقال هناك بالاتفاق فلو لا كبر زوال  
 يمنع ههنا ايضا كما هو مذهب زروالي بوصف اوله من ان ثبت الظهور وكذا لم يجد  
 التردد يمنع الانتقال في الحال لانه يكون قول المصنف لم يثبت الانتقال في الحال مستند كما بعد  
 قوله انه المانع قابل للزوال لعدم ثبوت كمال التفاضل الا كما في قوله ولم يثبت  
 على المسائل انه امر ما ذكره سهل على ان بعض النسخ الصحيحة بالفاء الترتيبية فاقوله وادعته  
 جميعا قبل بشرط ان يعقوب في مجلس واحد حتى لو اعتقه بعضهم في مجلس واعتقه الاخر في مجلس  
 آخر لم يعقوب وقيل يعقوب اذا اعتقه السابق قبل رجوع الاول وادعاه علم البصير بمت  
 فوايد كتاب المكاتب ونال من المولى العتبية والتوفيق لشرح كتاب الولاء انه خير  
 موقوف ومعين **كتاب الولاء** اورده ههنا لانه من آثار المكاتب  
 ايضا كما انه من آثار العتاق فلو ذكره بعد العتاق لربما تهم الاختصاص به وترتيب  
 الكتب اقتضى تأخير المكاتب فذكر الولاء بعده لانه لا أثر لكونه من آثار العتاق امر  
 مقرر لا تردد فيه وادعاه ولولاء المولاة لانه لو لا العتاق كما بين في النهاية بهذا الحسن  
 ما وقع في بعض الشروح فليت مل قبل الولاء مشتق من الولي وهو التوب وحصول العتاق بعد التوب  
 وتسمية وللاء العتاق والمولاة به لانه حكمها هو لاء لارتب يوت ويحصل عند وجود شرط  
 من غير فصل وقيل الولاء والمولاة بالفتح النصرة والمجبة خص في الشرح بولاء العتق والمولاة  
 فالولاء شرعا عبارة عن التناصير بالاتفاق او بعقد المولاة ولهذا قال في المبسوط المط  
 بكل واحد منهما التناصير انتهى وقيل الظاهر انه الولي صفة الثاني من المتقاربين كما  
 ذكره بقوله وحصول الثاني آه وهو فيما نحن فيه صفة حكم الولاءين فكيف يحسن نسبتها

قاضي زاد

صاحب النهاية وغيره

قاضي زاد

بلا يقوم

بما لا يقوم ما في الاعتقاد هما انتهى وتحت خبر بان امثال هذه الاعتبارات اكثر من  
 ان يحصى والمناسبة في اعتبارات القوم مما لا يقبل وتكلم ايضا ما ذكر من البسوط  
 بل على انه انما صرح بها لان المطالب بالشيء لا يكون نفسه فكيف يستدل به على كونها  
 عبارة عن التناصير انتهى وهذا ايضا من قبل ما ذكرنا في اجواب اجواب نه بر قال  
 الشيخ الاكل الولا في اللغة عبارة آه وفيه انه لا محال والسماحة وتجانس ما بين نه تعال  
 انه مراده بقوله وهو مشتق من الولي لانه الى المعنى الثاني فليت مل قوله هو الصحيح  
 نفي لما قاله بعضهم ان السبب للاتفاق فخذهم اذا ملك فيه وعشق عليه لثبت الولاء  
 لعدم الاعتقاد كذا في بعض الشروح فليحذر الجمل قول المصنف حتى لو عني فيه آه على  
 التوقيع فلي مل ولا حاجة الى هذا انه كان الامر كما ذكره سائر الشراح فليت مل قوله والادج  
 ع انه يقال جعل العتق سببا او ولي عموم بخلاف الاعتقاد انتهى وفيه ما فيه فليت مل قوله  
 والعنى فيهما التناصير قال الشيخ الاكل هذا بيان لمفهومها الشرعي وقيل بل مفهومها  
 الشرعي تناصير بوجوب الارث والعقل ولو كان واد الصف هذا المصنف كما قلت  
 على انه لو كان الامر كما ذكره تعال فمفاهيم التناصير دون انه يقول والعنى فيهما التناصير  
 ونحن انه المراد بيان المقصود لا المفهوم انتهى وليس ينبغي فتصريحه والمراة بان يكتف بآثار  
 الشرح العنى من ابن بعلم هذا ولا يلتفت اليه وله واذا اعنى المولى مملوكه آه قيل  
 وجه الاستدلال لا حاجة اليه بل لا يخلو عن العتق **قوله** ولنا ان الغنم بالغنم الظاهر ان هذا  
 على الوجه الاخير لانه لزوم العقل مبني على التناصير لان العتق يكون ناصرا للمولاة وتام  
 النصرة بحفظه عن صدور كجناية عنه فيسب الى التفصيل بصدورها عنه فيزوم العقل  
 فاذا ثبت انه يعقل فانه لانه الغنم بالغنم هذا تدبر وعلى ما ذكره الفاضل الاكل بقوله  
 وتدره انه المولى ينتصر آه يكون العقل على المولى بمقتضى الغنم ومولا انتصار مولاة فيتم  
 معنى كون الغنم بازا الغنم فلم يبق وجه لقوله فاذا ثبت انه يعقل فانه لانه الغنم بالغنم  
 فتوكله لانه الغنم بالغنم محذوم الا وجه بين انتهى بل لا يبعد انه يقال الغنم اهل ابيات  
 الارث على ما يترتب من تقرير العلامة الاتقاني فليت مل ما جاء في خلاصة ما وجدته من سوانه  
 واعترض بعضكم على اننا فضل الزور انما له ليرج لا يطابق المدعى لانه المدعى وجوب العقل  
 الذي هو الغنم بالانحصار الذي هو الغنم والذين يصد عنه المطابق عكس ذلك

قاضي زاد

فيه توضيح للمولى قاضي زاد

التاويل في شرح العنى

قاضي زاد

العتق

قاضي زاد



وهو الغنى بالغنى انتهى وليس شئ كما يظهر من تأمل وقيل ايضا الدليل انما هو كون الغنى بالغنى  
 لا كون الغنى بالغنى والغنى بالغنى هو ان لا يكون الغنى بالغنى في نفسه الوجه الاول على انما هو  
 قول المص ولانه الغنى بالغنى وليس على الوجهين صدر المعنى انه انما يعقل لانه يبرهن وانما يبرهن  
 لانه يعقل فيردى الى الدور انتهى وانما خبرنا ما ذكره اولاهم فاسد ووفق كاسد  
 وما ذكره ثانيا لا وجه له اصل لانه مبنى لزوم العقل اما خبرنا ما ذكره ذلك الناضل ايضا  
 وان كان مبنى لزوم الارث العقل فالوقوف من جانب واحد فلا دور في الاربعة الموقوف  
 قوله ومات معني لانه حرة عنها وعن بنت وقيل مات عن بنت وفيه نوع تصور  
 قوله لانه اعتقدهم بالبيرو والسيلا ويعني ان العتق وان حصل بعد الموت لكنه استند الى ما قبل  
 الموت لشبهة السبب التي حتى يستوفي منه ديونه وينفذ وصاياه ويرثه الذكور من عصبه  
 الميت دون الاناث وبالتفكير المذكور فظهر انه لا حاجة في تصور المسئلة الى ما ذكره بعض الكا  
 من النصف البار قوله ومن ملكه ارحم محرم وهيب البعض الى انه هذا الجرح الجرح والاش  
 ان يقال ان قوله ارحم كناية عن القرابة النسبية ولا يبرهن كونه بسبب ارحم وقوله محرم  
 صفة ارحم والرحم في الحقيقة سبب المحبة الا انه جعل في ذلك في الشرع نفس المحرم مبالغة  
 في السببية ويؤيده ما وقع في الكافي حيث قال لا يبرهن يكون القرابة مؤثرة في المحبة  
 لان الشرايع اعتبر محبة هي صفة للرحم في الحديث قوله واذا تزوج عبد رجل الفقيه  
 به لا يثبت له الولاء لانه انما يتصور اذا كان الاب عبد والافا لولد يمتع الام حرا  
 كان الزوج او عبد قوله لانه عتق على معنى الام مقصودا بهذا لظاهرة ما ذكره  
 العتاق من كون عتق محمل تبعا وفي الكافي هناك في تعقيب التبعية انه الصفات  
 الشرعية الحكمية الثابتة في الامهات تسري الى الاولاد فلا بد من التاويل في التطبيق فظهر  
 ان هناك شامحا وليس المراد التبعية المنافية للاصلالة فذكر الآبري الى ما قاله العل  
 الاتقاني ههنا وانما ثبت الولاء للمحمل مقصودا لان المحمل لما كان ثابتا يوم اعتقت  
 الام كان كسائر اجرائها فرفع العتق عليه مقصودا كسائر اجرائها لانه الاوصاف القارة  
 في الامهات تسري الى الاولاد وانتهى والكتبه ومن الدليل كون العتق على سبيل التبعية  
 والمدة كونه قصدا في قوله وكذا اذا ولدت فيه فارة لانه انما يعلم كونه محملا موجودا  
 وقت الاعتناق بان ليس لاقبل من سنة شهر من وقت العتق وقال بعضهم المراد ظهوره

وتبع العصبه كما نرى من كلام  
 صاحب الدرر ليس كما ينبغي  
 تدبر مسهله

جدا

صدر الشرح

محدث

احمل

محمل الظاهر انه لا يجدى كثير نفع ولوقال وهذا اذا ولدت لاقبل من سنة اشهر كان اظهر  
 كما هو كذا في بعض الكتب وفي خبر بعضهم ايضا ههنا فارة انما ثبتت فارجعه قوله او ولد  
 ولدين احدهما لاقبل من سنة اشهر اي يوم مثل الاول والاخر بعد لاقبل من الاول وقال البعض والاخر  
 بعده يوم وفيه ما فيه لانه ذكر اليوم في الاول المحمل حسن بخلاف الثاني فذكر كذا في قوله  
 فانما عتق الاب او قال في الكافي انما قبل الولاء كالسبب هو لا يحتمل الفسخ وكذا الولاء فلا يفسخ  
 بل كيث ولا اوله منه كالاخ مع من هو اول منه وكذا في شرح الانقائي وقيل على هذا يلزم  
 ان يرث موالى الام عند انقطاع موالى الاب كالاخ عنده عدم الابن والاب ههنا خلاصة  
 وهو خط بين قتيل قوله فولاه لمولى الام قال الشيخ الاكل لانه لا ولد له ولدت كذلك قال البعض  
 الفضل لا يخفى في هذه التعليل من عدم المطابقة للعقل والظاهر انما يقول فولاه لمولى الام  
 تبعا حتى يحصل المطابقة وفيه ما فيه قوله بخلاف ما اذا اعتقت من قبل المذكور ان وهو  
 فاذا صار اهلا بولده قوله وانما عتق الاب واليه ذهب كثير من الشرايع وقيل الظاهر ان النصف  
 على قوله اذا لم يتبين بقبول محمل وقت الاعتناق عتق محمل تبعا وبجواب ولاه فانه اذا  
 جاءت به الاكثر من سنة انه لا يتبين به فاجاب بمنع عدم التبين انتهى وظنى انما لا وسهل  
 نعم في قول الشيخ الاكل ولم يثبت بهذا العتق لابل اهلية نوع فصور واده ايضا سهل  
 قوله وان عتق الاب وهذا في الطلاق ظاهر والمراد في الكتاب الذوات عن وفار اوله  
 مولود في الكتاب احكم بالعتق بعد الادار وهذا كاف وقيل لا يثبت ان فولاه الكتاب يعنى  
 في آخر خبر من اجرا كجوة فيقدم عتق الاب الاخر في قوله بل يقول لا حاجة لعرض المسئلة  
 في الكتاب فامل وخلاصة ما ذكر في هذه المسئلة انما عتق من ثبت في الولد قصد الاب  
 الولاء لابل متى ثبت بطريق التبعية ثبت له الولاء فليست بقوله في مات بولد لاقبل من سنتين  
 الاول الى سنتين كغيرهم ان حال سنتين كمال الاكثر منهما وليس كذلك قال صاحب النهاية  
 وكذلك اذا كانت معدومة من خلاف جعق اذا ثبت الرجعة بالشك وفيه ضرورة اثبات  
 النسب سنتين من غير ان يصير واجعا الحكم بان العلوق قبل الطلاق انتهى وهذا  
 غير تام لما سبق فزاد في ثبوت النسب من انما ثبت في هذه الصورة فلهذا وفي العلوق  
 بمكة وجدت في مسودتي قوله لانه كما نوا محبورين لا يثبت عن اولى الامهم بالولاء لانهم  
 كانوا عتق في ذلك الوقت طاهر فاذا ثبت النسب بالكتاب ثبت من زمان العلوق فظهر

صاحب الدرر

آرمه اقل هذه محمل وان كثر لا يام  
 مسله

فاضل زاده

محدث

محدث

فاضل زاده



ان قول الام قصودنا عليه حكم القاضي فيرجعون على قوله الاب ولا كذلك في الفصل الاول  
**ول** لا يهالك معنى فيكون كمن الاب له ولا يهالك كونه في حكم محمول البتة ولا يلزم انه  
لا يرت من مثل هذا الولد من غنى اليه بابه العبد كما نوهم قوله وان ثبت حتى العجم  
ضعيف فلا يكون حسيبا لجعل الولد لعموم الاب كما ذكره ابو يوسف ولا يلزم منه التقدم على  
العصبات النسبية واصحاب الغايبين وهو ظاهر قوله فاعتقت عن الولد وهذا ظاهر ما في  
كلام الام صدر الشريعة من التصور في كل واحد منهم في هذا المحل كلام طويل لكنه محل بحث  
وتأمل **قوله** والوضع في موقعة العرب وقع اتفاق لان قوة ولا العتقة لا تفوق في العرب  
والعجم **قوله** ينطلي كافر تزوج بمغنة يعني كافرا او لا يجوز المسلمة تحت الكافرة النبط والنبط  
قدم فيكون الباطل بين العاقبين والجمع انباطا يقال رجل نبطي ونباطي ونباط مثل  
يعني ويماي ويماي تحكي يعقوب نباطي بضم النون وقر العرب النبط جيل من العرب  
في سواد العراق وتسمى بعضهم النبطي رجل من غير العرب وعن ابن دريد النبط جيل معروف  
ومم النبط والانباط **قوله** لا يولد له ذرية الا ان يولد له ذرية من ذرية النبط لا يولد له ذرية  
تقارن صاحب النهاية وايضا يلايه قوله وهذا لان العتقة من كبره في قدره ولا يعلق اليه  
على عدم العتقة بقوله وان لم يكن له عتقة آه يكون مغنيا عن الوجه الاول من التاويل **قوله**  
وهذا اشارة الى قوله لانه عتقة وقيل اشارة الى قوله فميراثه للمعتق ولا يخفى خاتمة **قوله**  
فميراثه لبي المولى قال بعض الفضل فولاده ثم قال وانما لم يقرنه لانه قد لا يرت كما اذا كان للمعتق  
عتقة نسبية واصحاب فرايض لا يمتنع من انهم شي انتهى والتوجيها ظاهر من ان يخفى فاعلم  
**قوله** ليس للب من الولد آه وكلام صدر الشريعة في هذا المقام لا يخفى على المتأمل فانه كما  
فصله بعض الافاضل ونهنا عليه فيما سبق فتذكر والله الموفق وما ذكرنا ظاهر ما في قوله من قال  
وصورة ولا حد برهن امرأة دبرت بعد حائض اريدت آه لكنه تنبه لانه تنبيه لصدور العتقة  
حيث قال وصورة ولا حد برهن من لو ان هذا المذنب بعد ما اعتق دبر عبده ومات  
ثم مات الثاني فولاده ليدبرة مذبذبة قوله ولانه ثبتت الملكية والعتقة آه يعني انهم  
يساوين الرجال في العتقة بسبب العتق لانهم يقدرون على اثبات القوة الحكيمة كما رجال  
فمن من اعتق او اعتقه من اعتق آه وجهه القدر من الكلام ثبت الارث والولاء  
لهم من المذكورين واما انهم لا يرت من من اعتقه غيرهم ولو مرنه ان يعلم ما ذكره

بمحمود بن هرون العبد  
سوار

صاحب الدرر والغرر  
ابن ابي اسحق  
ابن ابي اسحق

غاية البيان  
ابن ابي اسحاق

ابن ابي اسحاق  
في ذلك الموضع

في نوع من العتقة الاتقاني  
حيث يظهر من كلامه  
الاحتجاج

قاضي زاده

ما جاء في نسخة  
هذا الحد  
قوله في الارث  
ابن ابي اسحاق

في نصيب

في نصيب قوله وليس حكم ميراث المعتق مقصور آه او فهم منه ان ثبوت الولد بطريق الخلافة  
وهي انما مقصور من تصور منه العتقة والعتقة بالذكور لا بالاناث لضعف نهنن الا ترى انهم  
لا يدرجن في العتقة في محل الارث لعدم العتقة منهم تدبروا الدليل المنقول كما يدل على ثبوت  
الولاء للب فيما اعتق آه يدل على ان العتقة غيرهم في العتقة غيرهم وتدبر الامام الزعفراني  
انه لا يدل الا على الاول في كل واحد من النسخ اذ لم يكن للمعتق الميت غير من تدبر العتقة اليه  
لكن لا بطريق الارث بل لا بد من اقرب الناس الى الميت لانه ليس في زمانايت الارث من  
الصحابه وانما يعين رضي الله عنهم فلهذا ما فضل من فرض احد الزوجين برده عليه لانه  
اقرب الناس الى الميت على تقدير عدم من هو اقرب منه وكذا الاول ومن الرضا عن الذي هو  
بتوارثون بالولاء كما سلمين لانه احد اسباب الارث قلنا اني لا اخاف وتبين صحة لانه راجع  
الى المعتق على صيغة الميراث المقتولة انتهى ولا يخفى فانه على تقدير صحة النسخة قوله ولا يولد له ذرية  
ترك ان يولد له ذرية من ذرية النبط لا يولد له ذرية من ذرية النبط لا يولد له ذرية من ذرية النبط  
من الاولاد يكون وجوده اقرب الى وجود الاب من غيره فلو كان له ذرية من الاولاد لم يكن له  
وتنقل عن شرح الاقطع وهو لم يولد له ذرية من ذرية النبط لا يولد له ذرية من ذرية النبط  
في انما لا يولد له ذرية من ذرية النبط لا يولد له ذرية من ذرية النبط لا يولد له ذرية من ذرية النبط  
رجل ومن الشرط ان يكون الاسلام عليه يد عند البعض والصحيح ان ذلك شرط وعلم من هذا  
ان قوله اخرج فقد اخرج فخرج العتقة لا يولد له ذرية من ذرية النبط لا يولد له ذرية من ذرية النبط  
كلامه على القول الصحيح وقال بعض الافاضل وشرط ان يكون عراقي ويضمن هذا عدم كونه  
معتقا ولهذا الكسفي صاحب الهداية ذكره في قوله المذكور ولا كونه غير عربي ولا حرة مستفادة  
من قوله وليس لمولى العتقة آه كافي الوفاية وقيل لا يتم تضمين شرط ان يكون عراقي  
عليه عدم كونه معتقا فانه غير العتقة قد يكون عاقلا عتقا وقد يكون جاهلا عتقا  
اكتفى صاحب الهداية بذكر ذلك بل ذكر عدم كونه معتقا على الاستقلال حيث قال وليس  
لمولى العتقة انه يولد الى احد انتهى ولا يخفى فانه من الغفلة فليبد قوله في كماله حيث بين  
قال الاتقاني الاول ما بين العقل والارث ولا يخفى فانه قوله ولا بد من شرط الارث  
والعقل قال الامام الاتقاني قال الحكم في الكافي قال ارجعهم النسخة اذا اسلم الرجل على يدي  
الرجل في قوله الى هذا لفظ النسخة وقوله لا دلالة فيها ذكره على عدم شرطية ما ذكره كانه لا دلالة

من هذا يظهر الحسن فيما ذكرنا من المعنى  
من ان النسخة لا تكون شرط في قول الحق  
ولان النسخة شرط في كتاب الولاء

سعد

يعقوب بن ابي اسحاق

قاضي زاده



عن أبيه لا يقتل  
عن أبيه لا يقتل

فيمثل الشريعة بل صدر الكلام المنقول من التحفة لا يخفى عن الدلالة على الشريعة لم يذكره  
بقوله والشك أه لا يخفى عن الدلالة على عدم الشريعة ولكن يمكن أن يقال المراد بيان  
الغاطقة تنعقد بها عقد المولاة ويكون حينئذ حاصل الكلام هكذا أو هكذا أو هكذا  
والشك بل قوله أنت مولاي تنعقد به عقد المولاة مع الشرطين المهمين  
أولهما قبل الآخر وأما كونه في كلامهم فليقل كما وجد في مسوداتي قوله كافي عن الزبير  
حيث لم يصح لانه يردى إلى الغرور وبصرف على حساب ما ذكره في صفة ضمان ما ذكره  
مضى فسخ الأول عقد المولاة بغير محض من الاعلى بصره الاعلى مغرور لانه بما يموت كالمفل  
فقط لانه وارث فتنصرف فيضمن وكذلك الاعلى إذا فسخ بغير محض من الاعلى لانه إذا لم  
يعلم انه يعق عليه على حساب انه عقل عسير على مولاه ولم يجب فعل هذا في اول ما ذكره  
الشيخ الاكل في ما لا يخفى ان قال انه مائة ايضا هذا قوله لانه فسخ حكمي قبل ان اعتبر هذا  
فسيكون للعقد الاول الجيب بان المولاة كانت والنسب دام كما بينا من ذلك لا يتصور  
ثبوت من غيره وكذا المولاة فان قلت فعل هذا ينبغي ان لا يثبت له القدرة على عقد المولاة مع  
غير الاول كانه كان نسب على ما ذكرنا وان ثبت من رجل لا يتصور ثبوت من آخر قلت قد علم  
وجه القدرة على التحول ما سبق من حيث انه عقد يرجع غير لازم كالرهبنة في الكلام في ان  
صلح بين العقد مع الاول كادى عنهما اولاً فقال ابو حنيفة انه لا يملك مسدداً بما ذكره الصر  
بقوله المولاة كانت له فعند سطل الاول بثبوت الثاني لكنه ايضا غير لازم فاعقل  
حتى يجوز التحول الى ثالث فليقل الثاني خففة ايضا فليقل هذا ما وجدته فكر  
مسوداتي قوله لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول ذكره هكذا باعتبار ما بينهم من اول كلامه  
حيث استفيد منه انه لكل واحد منهما ان يتحول قبل العقل واللاحق الكلام انه يقول  
لم يكن لواحد منهما ان يتحول فليقل **كتاب الإكراه**  
لا أقضي ساق الترتيب ان اول المولاة عقيب ولادة العاقبة فتناسب ذكر الإكراه  
عقبه لما في كل منهما من بغير كمال من الحركة الى الحد وان كان في البعض هذا الحسن مما  
وقع في بعض الشروح اولاً بينهما من الخطورة في البعض ولا يهتم التعقيب وقيل المولاة من  
انما العتق والعق على المولاة الإكراه فذكر بعده انتهى ولا يخفى بعده فتشقق به رضاه  
الا يثبت اختياره بغيرية المقابلة وأما كونه غير عزيمة في كلامهم وليس فيه جعل قسم انتهى فليقل

الشرع واجب  
الشرع واجب

التفسير يقولون  
هذا هو لا يخفى  
وجوبه

كانهم

كما توهم اعلم ان الإكراه اذا كان فيه خوف تمت النفس والعرض يكون بالغاً جبر فيفسد  
الاختيار لان الامتناع عن شئ لا يوجب في طبيعة جميع الحيوانات وأما عدم الرضا فقد شك في  
تحققه ايضا وهو المسمى بالإكراه اللطيف وان لم يكن فيه ذلك لخوف بل كان فيه خوف مجبر او الضرب  
لم يكن بالغاً جبر فلا يفسد الاختيار لانه ليس بما جبر على الامتناع عنه طبيعة الحيوان لكن  
الرضا يغوت في هذه الصورة ايضا وهو المسمى بالإكراه الغبيط وهو كمال المص منطبق  
على هذا التفصيل لهذا وأما ما ذكره الشيخ الاكل في كونه على النكاح فليقل انما لا يثبت من  
الشرط كون المدة مستغاة المدة عليه فليقل وقال بعضهم انما لا يثبت بشرط ان لا يتحقق  
الاكراه بالنسبة الى ما رتب الجبر اولاً وفيه بحث انتهى أقول رتب الجبر متنع عن الشرع  
لكنه لا يقدّر على ان يضبط نفسه فيترك اليه مع خوفه من وعيد راع فليقل انما لا يثبت الاكراه  
في حقه فتأمل هذا ما وجدته في مسوداتي في هذا المحل فتأمل قوله وذلك انما يكون من  
الغادر وهذا بطلان هو يدل على انه الشرط واحد على ما ذهب اليه بعض الافاضل ووقع في غايته  
الكسب على انما شرطان وقول المصنف ثم كما بشرط سبيل اليه ايضا ولعل الوجه هو انه لا  
يجوز من من غلبة الظن بالامتناع فده المدة على ما هو عليه لانه لو كان ظنه كذلك ولكنه  
لا يوافق نفس الامر فليقل انما لا يثبت الجبر بغيره بسبب نصف هذا الكتاب حكمي ان سمعته  
انه لما صنف هذا الكتاب سعى بعض حاد عنه بخليفة وقال انه سماك لصا  
في كتابه فامر باحضاره فواته الوزير اولاً فلما فكر محمد اصلاً فاسرعت الرجوع الى بيته  
فتسورت على جانب بعض الجيران لانهم سمروا عليه بانه قد دخلت داره ففتشت حتى  
وجدت كتاب الإكراه فالتفتته في جب في الدار لانه الشرط احاطوا بالدار قبل فوجد  
فاختفيت في موضع حتى دخلوا وصلوا كتبه الى دار اخلافة ففتشوه ولم يجدوا شيئاً  
مما ذكره وندم اخليفه واعتذر اليه ورد بجمل فلما كان بعد ايام اراد محمد ان يعيد نصف  
الكتاب فلم يجبه خاطره الى مراده فجعل يتأسف على ما فاته من هذا الكتاب ثم امر بغير  
وكلما الى انما يأتي بعامل من غير لانه ما لها قد تغير فلما زل العاقل في البئر وجد الكتاب  
على حجر اواجهه فستره بلب محمد وكما يخفى الكتاب زماناً ثم اظهره وعد ذلك من مناهية  
**قوله** لان من شرط صحة هذه العضو وآه كانه ارادها غير الاراد بغيره قوله كذا قال الشيخ  
في حال الاتفاق اما البيع والجاره فليقله نقاه والا فإرأنا جعل حجة آه فيكون حاصل

وذكر انما لا يخفى عن الدلالة  
في كتابه من جهة اخرى  
لان ما خففه ايضا من صدر  
في كتابه من جهة اخرى  
في كتابه من جهة اخرى  
في كتابه من جهة اخرى  
في كتابه من جهة اخرى  
في كتابه من جهة اخرى

ابن كمال

ويقول انه القدرة ساله من غايته  
ما هناك انه حرف المكرة في غايته  
تأمل



الحكم ان من شرط غير الاقرار بما ذكر الرضا بقوله تلج الا انه يكون تجارة عن راض الاكره  
هذه الاشياء بعد الرضا انفسه وكذا صحة الاقرار ايضا مشروطة بالاقرار من الدليل  
فيكون قوله وكذا الاقرار معطوف على اول الكلام ويحتمل العطف على قوله والاكره هذه الاشياء  
وتكون المعنى ان غير الاقرار بعد لانعدام الرضا بالاكره وكذا الاقرار ايضا بعد لزوم  
الرضا فيه ايضا وانعدامه بالاكره فكل ما يحتمل ان يكون العقود عبارة عن المجموع ويكون قوله  
قال انه تلج ناظر الى ما سوس الاقرار وكذا الضمير في نفسه على خلاف ما ذكره الاثباتي بقوله  
اي بعد هذه العقود وبيع البيع والشراء والاقرار والاجارة فيكون المعنى ان هذه العقود  
مشروطة بالرضا اما غير الاقرار فكلها واما الاقرار فكلها وحديث العطف جسيمة ايضا على  
قياس ما عرفت فتدبر لكن الاظهر على كلا الاحتمالين العطف على قوله والاكره هذه الاشياء  
على ما ذكر الشيخ الاكمل في تبعا لصاحب النهاية فليست على قوله معطوف على قوله لان شرط  
صحة اه لا على قوله والاكره هذه الاشياء كما ذكره صاحب النهاية وغيره لانه هذا بعض الدليل  
والعطف عليه يقتضي المشددة في المقدمة الاولى مع انه المذكور في خبر قوله وكذا الاقرار دليل  
مستقل غير متعمد بمقدمة من الدليل بل بقى انتهى كلامه وان خبره بان لا يغني من جوع  
فقال قوله لفقد شرط اي شرط اجواز ويشمل كل شرط افادة الملك لا يرى انه الرضا  
لما فات في بيع الهازل والبيع بشرط اجاز والبيع الموقوف لم يثبت الملك في هذه البيوع  
فعلم ان الرضا بشرط ثبوت الملك انتهى ونحن نفور الهازل غير محقق ثبوت الملك للمشتري  
بل مراده اللهم واللعب وضع الشيء فيما لم يوضع له واما المكرة فذكره على بيع يثبت للملك  
وانما بآكره عليه فيعقد العقد يجوز ان يثبت للملك انه لم يوجد شرط اجواز كان البيع فاسدا  
وعدم ثبوت الملك في بيع الهازل يكون غرضه ما ذكر من اللهم واللعب لانعدام الرضا وان كان  
بعد ايضا ثابتا لانه ليس بعد اعدام الملك فليست على البيع الموقوف لانها وفيه البيع بشرط  
اجياز من قبيل البيع الموقوف فلا جاز لثبوت الملك في الاجارة والرضا ولا يلزم منه كونه  
الرضا بشرط ثبوت الملك هذا ما سأل في دالة قوله فصار كذا الشرط المفردة وقيل  
لو كان كذلك لما اخذوا الرضا في تعريف البيع كما لم يوضع السلامه عن شرط في  
وقرأه في تعريفه نفسه بهما ولا المال بالما بالرضا في تعريف الرضا بشرط تمام العقد  
وانا دة الملك لا بشرط اجواز انتهى قوله اخذ الرضا في تعريفه ليس ما اظن عليه بل ذكره البعض

فبعد قوله

في زياد

وهل

وهل

وتركه

وتركه الآخرون وقالوا انه يعتبر في صحة العقد وزوده في تناقذه وانقاده فلا وجه لاعتباره  
في تعريفه وزيادة التفصيل بطلب من مظانه قوله لان الف وفيها لم ينشأ قبل هذه النكته  
ان كانت لا توجد في بيع المكرة فانكته الثانية التي ذكرها في البيع الفاسد بقوله ولان  
الاول مشروع باصله وان لم يفسد في مشروع باصله ووضوحا بخاصة بموجبه الرضا  
موجودة فيه انتهى ويمكن التوجيه بجعل قبل قوله ومن جعل البيع اجازة قال العلامة  
الاتقان والاصح عندي ان بيع فاسد يوجب الملك بعد القبض وحكم حكم ببيع البيع الفاسد  
لان بيع بشرط لا ينقض العقد وقد انتهى النبي عليه السلام عن بيع بشرط انتهى وكان يعمل لانه  
ينقطع الاسترداد لانه الف وهذا الشرط الذي هو معنى الربا المحيى الشرع يستلزم ان  
ينقطع حق الاسترداد لبيع عند تداول الاديان على خلاف ما يذهب من قول المصنف بجعل البيع  
المكرة حتى ينقض البيع من غير لانه الف ولغوت الرضا ففان قوله ومنهم من جعله بغير  
باطلا وانما الترخيص ان كل من كان له ان يبيع بغير رضا صاحبه وقيل اذا كان باطلا لا  
ينعقد والفسخ فرع الانقضاء انتهى والحق جسيمة بان المراد بالبطون هنا الف يعني انه  
لا يبيد للملك لانه غير منعقد اصله بقرينة قوله اعتبارا بالهازل في لا يغني ان بيعه عقد فليست  
كما صرح به قوله وكذا اذا سلم طاعة له واما اذا سلم كرها كان الاكره على البيع والتسليم في البيع  
فاسدا قال في البدائع اما اذا سلم كرها وبيع كرها كان البيع فاسدا لانه حقيقة البيع المبادلة  
والاكره بقرينة هذا بالف وانتهى وكلام المصنف لا يخفى عن الدلالة على هذا المعنى فان صدر الشريعة  
لم يكره الهداية حكم تسليم كرها كمن ذكر في اصول الفقه انه الاكره اذا كان على البيع التسليم  
يكون التسليم مقصرا على الفاعل ولا يجعل له لئلا يلزم التسليم لانه علم على تسليم البيع ولا جعل  
الذي يصير به القصور وينقلب البيع غصبا واذا كان التسليم مقصرا على الفاعل على غير  
ان ينفذ ويحب القيمة انتهى ويؤيده عليه ما ذكره بعض الافاضل من انه لا يلزم من انقضاء التسليم  
على الفاعل ان يكون راضيا له وايضا على ما ذكره ينبغي ان يجب الثمن لانه وجوب القيمة حكم في العقد  
ومراده انه حينئذ لا يفسد وذلك قال ينبغي ان ينفذ ثمنه على زعمه ان بيع المكرة على تقدير فاسده  
غير نافذ قوله على امر الاصل فيكون الاكره في كل فصل على ما عهدت سابقا لا يخفى في ذلك  
باب البيع من العقد وزياد الهبة القبض كذا في الاوضح وقيل كما انه الهبة لا ينفذ الملك الا بدفع  
كذلك التبع الفاسد لا ينفذ الا بالتسليم فلما اكره مع العلم ببيع المكرة فاسد وبيع الفاسد لا ينفذ

وهل

خدا داد



الملك لا يملكه كان الاكراه على التسليم او المقتصد وثبت الملك للمشتري وانه لا يثبت بالتسليم  
وقوله على ما هو الاصل كان جواب عن هذه الشبهة اي الاصل في البيع ان ينفذ الملك بغير العقد  
والوقوف على القبض بعارض الفسخ ولكنه لا ينفذ الا في المقتصد ولا كان هو الاستحسان  
وهو يوقف على القبض جهتها وجب ان يكون الاكراه على البيع اكرها على التسليم انتهى ولا يخفى  
على المصنف انه هذا غير مقبول الا يرى الى ما قالوا في باب الهبة ايضا اذا اكره على الهبة  
والتسليم فله هبة فاسدة وان ائسن على الهبة لا غير فله المكره بعد ذلك ان يملك المكره حاضر  
فالقبض ان يجوز الهبة ويكون هبة طائغ ومن الاستحسان لا يجوز ولو سلم والمكره غائب  
جازت الهبة قياسا وانما انتهى ما قالوا فعليك بالنظر في الدفء هذا ما عرفت قبل  
انظر كاشية بعض الفضلاء في هذا المحل لعدم وجود ما يخبر عندي في اثبات ما قلنا في هذا  
المحل قال ذلك الفضل في الفرق بحث لان يعلق الاستحقاق في البيع الفاسد بالقبض والبيع  
المكره عيبه فاسد بطل في جوازه بطله فان المراد ما يتعلق به الاستحقاق في اصل الوضع  
وقد صرح به في بعض المواضع وبه عليه المصنف بقوله على ما هو الاصل ثم لا يخفى عليك انه  
الاكراه اذا كان على البيع الفاسد ينبغي ان يكون حكم الهبة المكره عليها الا ان يقال البيع  
في اصل الوضع يعلق به الاستحقاق وعدم الاستحقاق لعارض كبحر الشرط والشرط  
الفاسد لا يضر وهذا هو الصحيح انتهى فما لم يأت ايضا وكمن الحكم الفصل ونسأل الله  
سبحانه وتعالى توفيقه وان يجعلنا مع فحول العلماء في مقام الكفاي في الحكم الاكراه على الهبة  
اكرها على الدفع نظر الى مقتصد المكره وهو على شيء يتعلق بالاستحقاق وانه الملك  
ليضر به كذا في الابيض انتهى وظني انه قوله ليضر به لان فائدة له يعقدها قوله ضمن  
قيمه اي يجب على المشتري الضمان الهبة اما البائع او المكره بكسر الراء وهذا لا ينافي في معنى  
من ثبت اختيار المكره بفتح الراء فقدر ويكتفى اي قرار الضمان عليه ولا حاجة اليه بما ذكر لكن  
الامر به لا ينافي الاستناد الى وقت فمضاه لا الى وقت العقد والعقد الفاسد لا ينفذ الملك  
الا ان يكون مراده ايضا ما ذكره وذكر العقد بل القبض لكونه موديا اليه في اعم الاحوال  
ولهذا الكل الى الجواز في بعض الشروح وكذلك الفضولي اذا باع وباع المشتري منه ثم غم  
فاجاز للمالك واحدا منها انتهى في بعض الشروح في سبيل الفضولي من البيوع الا الذي  
اجاز له المالك لا يجوز ما قبله ولا بعده فصرح به في الكافي والريعي وغيرها وحمل على كونه المراد

مكرر في المعقبات وتقول في الجواز  
بعد ما قلنا في الجواز  
وانه لا ينافي في الجواز  
مكرر في الجواز

وتبعه العيني

تأخر الشرح

ما ذكر

مما لا يتضاد دون التوافق اي وبكيفية الفضولي لا يخفى ما فيه من العبد والسياسة **فصل**  
ما ذكر حكم الاكراه الواقع في حقوق العباد شرح في بيان الحكم في الاكراه في حقوق الله تعالى وتقدم  
الاول لكونه حق العبد مقبلا وقيل قد ذكر في هذا الفصل حكم الاكراه الواقع في حقوق العباد  
ايضا انتهى والامر سهل وامثلة كثيرة فقلنا قال الشيخ الاكل وكذا في الاكراه المباح وهو  
ظاهر سوى قوله والا فهو مقبلة فقلنا فيه قوله ولا يضره ما يعبر عنه ما عرفت في باب الهبة  
الاكم الى ترك المباح من باب في الوضع وقيل في جواب بحث لانه انما يريد ان يترك  
ما حاكم كونه مباحا فهو ممنوع وانما يريد ان يترك ما كان مباحا في حاله فبغير تركه في حاله  
اخرى لعله فينتهي واجبا فسلم وما نحن فيه ليس منه لانه اكل الهبة انما كان مباحا حال الاضطرار  
وصيرورة تركه في حاله انما هي في تلك الحالة ايضا فلم يمتنع اجتماعها بانه تركه في حاله  
واحدة فانه قيل سبب استوار الطرفين الامانة الاصلية وسبب ترك الاضطرار  
الى قبل النفس فلا استحقاق في اجتماعهما في حالة واحدة قلنا الاستوار وعدمه متناظران  
فلا يجتمعان في شيء واحد في حالة واحدة وان استغنى عن سببين كان الواحد المتخفف  
لا يعمل بعلمين اذ لو عمل بهما كان محبا الى كل منهما مستغنيا عن كل منهما في زمان  
واحد قال الفضل الجواني لا يقال منتهى الاحتياج وعدمه متناظران لاننا نقول الاحتياج  
الى شيء وعدم الاحتياج اليه في الوجود متناظران فلا يجتمعان في حالة واحدة وان استند  
الى سببين فقد ظهر ما قررنا في كلام بعض الفضلاء في هذا المقام انتهى اقول ومن اوجه التوفيق  
خلاصة الكلام ان اكل الهبة مثلا مباح في الاصل قبل التجريم ثم حرم واستثنى في الاضطرار  
والاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية فيصير الكلام عبارة عما ذكرنا من التثنية وقد كان مباحا  
قبل التجريم فالتكليف احوط بالاستثناء فصار كانه لم يكن فظهر كونه مباحا في الاضطرار  
في الاباحة الاصلية لكن عرض لها الوجوب بسبب الاضطرار لا كراه فلا باحة الاصلية كما  
قبل التجريم والوجوب بعد الاضطرار فلا يكون هذا مثل ما ذكره في مباحات العمل والمعلول  
من حديث عدم جواز التصدق المتوارد وهذا كما يقال اكل الخبز واللحم يكون واجبا حال الاكراه  
والاضطرار لانه مباح في الاصل وبالاكراه صار واجبا فليتلوا في كلام بعض  
الفضلاء ايضا على ما حققناه فكن على بصيرة قوله الا انه انما يثبت في هذا جواب  
اشكال كانه يقول ان ثبت ابا حنيفة في ان لا يملك الا انما يملك في المباح فاجاب

فانضاه

سبب عليه

في بعض النسخ ان يترك المباح من باب في الوضع  
وقيل في جواب بحث لانه انما يريد ان يترك  
ما حاكم كونه مباحا فهو ممنوع وانما يريد ان يترك  
ما كان مباحا في حاله فبغير تركه في حاله  
اخرى لعله فينتهي واجبا فسلم وما نحن فيه ليس منه  
لانه اكل الهبة انما كان مباحا حال الاضطرار  
وصيرورة تركه في حاله انما هي في تلك الحالة  
ايضا فلم يمتنع اجتماعها بانه تركه في حاله  
واحدة فانه قيل سبب استوار الطرفين الامانة  
الاصلية وسبب ترك الاضطرار الى قبل النفس  
فلا استحقاق في اجتماعهما في حالة واحدة  
قلنا الاستوار وعدمه متناظران فلا يجتمعان  
في شيء واحد في حالة واحدة وان استغنى  
عن سببين كان الواحد المتخفف لا يعمل بعلمين  
اذ لو عمل بهما كان محبا الى كل منهما مستغنيا  
عن كل منهما في زمان واحد قال الفضل الجواني  
لا يقال منتهى الاحتياج وعدمه متناظران  
لاننا نقول الاحتياج الى شيء وعدم الاحتياج  
اليه في الوجود متناظران فلا يجتمعان في حالة  
واحدة وان استند الى سببين فقد ظهر ما قررنا  
في كلام بعض الفضلاء في هذا المقام انتهى  
اقول ومن اوجه التوفيق خلاصة الكلام ان اكل  
الهبة مثلا مباح في الاصل قبل التجريم ثم حرم  
واستثنى في الاضطرار والتكليف احوط بالاستثناء  
فصار كانه لم يكن فظهر كونه مباحا في  
الاضطرار في الاباحة الاصلية لكن عرض لها  
الوجوب بسبب الاضطرار لا كراه فلا باحة  
الاصلية كما قبل التجريم والوجوب بعد  
الاضطرار فلا يكون هذا مثل ما ذكره في  
مباحات العمل والمعلول من حديث عدم جواز  
التصدق المتوارد وهذا كما يقال اكل الخبز  
واللحم يكون واجبا حال الاكراه والاضطرار  
لانه مباح في الاصل وبالاكراه صار واجبا  
فليتلوا في كلام بعض الفضلاء ايضا على ما  
حققناه فكن على بصيرة قوله الا انه انما  
يثبت في هذا جواب اشكال كانه يقول ان ثبت  
ابا حنيفة في ان لا يملك الا انما يملك في  
المباح فاجاب

فانه قلت اذا اكره بالقبض على قتل غيره  
لم يسعدانه بقدم عليه كما ينبغي في التقييد  
فوله سواء كان على القول او الفعل فثبت  
الاكراه مقبلة هناك من حيث انه  
التصاوص بحب على الكراه  
فليتلوا في كلام بعض الفضلاء ايضا على ما  
حققناه فكن على بصيرة قوله الا انه انما  
يثبت في هذا جواب اشكال كانه يقول ان ثبت  
ابا حنيفة في ان لا يملك الا انما يملك في  
المباح فاجاب

تأخر الشرح ومن خلاصة  
من الشرح











من انه صالح للخطاب مع الاكراه والعقود والطلاق لا يشترط فيها الرضا كالمبيع واشال  
 فيقنعان من المكرة الا يرى انها يقنعان من الهائل لا ذكر من عدم لزوم الرضا وهذا التقرير  
 الرافى انفس المرام هو استوفى حق النكاح وان دفع ما قيل انه ينبغي ان لا يصلح المكرة اليه  
 لان الاتفاق يحصل في ضمن النكاح فهو لا يصلح في النكاح فكذا فيما في ضمنه ولا يحتاج  
 الى اجواب الذكر ذكره الفاضل الاكل بقوله النكاح يثبت عند من يملكه كافي اعتناق البصبي اذ  
 لا يخفى على المتأمل ما فيمن النكاح وعادة انه لا يلزم بين هذه اللفظ والاتفاق بحسب نفس الامر  
 لتصور الاتفاق كانه بعض المواد فتضيفه ههنا الى المكرة بنوع من الاعتبار ونعني العقق من  
 المكرة بنوع من الاعتبار ايضا فليت مل نعم يتوجه عليه بحسب ظاهر ما ذكره بعض الفضلاء بقوله  
 الذي يثبت ما يثبت الاتفاق في ضمن النكاح كما اذا عرفت القرب وعادة انه يحصل في العقق  
 والاتفاق بدون النكاح وعدم ثبوت الاتفاق ههنا لا يتقدم في تشبيه كلامه كانه  
 من قال ان ثبت في صورة وراثته القرب العقق للاتفاق والكلام فيه انتهى فقام له  
 الهادي قوله لانه السعاية انما يجب للتخرج الى الحرة وتعلق حتى الغيرة قال الفاضل الاكل  
 يتنقض من جهة ما اذا اعتنى المحرور عليه الى قوله وهو غير محرور عليه ويمكن ان يقال لا يتناقض  
 بما ذكره لانه تعلق حتى المحرور وهو اعتبار جنس المكونة من الصفات اولها ان لا يمكن ان  
 يستوفى ما يحصل من الضرر من شخص آخر بخلاف المكرة فانه غير محرور عليه ولكن استيفاء  
 من المكرة فلا يتعلق حق بدمه العبد بخلاف المحرور فليت بانه ينفذ عقبة لكون العبد ملكه  
 واعتباره اجنبيا في حق لزوم السعاية على العبد نظرا له وبما قرناه ذلك ظهر وجه قولنا  
 على قولنا انما يجب السعاية لتعلق حتى غير المعتق بالعبد وهو لو وجبت لوجبت لتعلق  
 حتى المعتق ولا نظيره في الشرع انتهى ولا يتوجه عليه النظر الذي اردده البعض بقوله ولا  
 لانه المحرور عليه بالسفاه اذا اعتنى عبده يعتق ويجب السعاية عندهما عليه لتعلق حتى المعتق ولا  
 يحتاج الى اجواب ذكره بقوله انه روى عن محمد انه لا يجب السعاية اذا اعتقه المحرور وهو قول  
 ابي يوسف آخر قلت انه منع انتهى واعترض ههنا بان الاتفاق لا ينعوض كل اطلاق والاول  
 ههنا عارض فيمنع ان لا يضمن المكرة واجب بانه هذا انما يكون اذا كان العوض مالا او حكم  
 المال والاولا ليس كذلك لكونه بمنزلة النسب وقال بعضهم لو اكره على شراء ذراع محرم منه يعتق عليه  
 ولا يرجع على المكرة بعتمة العبد بنا على انه حصل له عوض بمصلحة الرجم ولا بد له من عتقك

والقول بانما يجب الاتفاق  
 الاتفاق غير قاطع ايضا  
 فامل

صحت الزمان  
 وبرزوا هذه  
 صم  
 حواداد

انه فصل

ان صلا الرجم ليست مال كالاولا اما حقيقة فظاهر واما حكم فانه لم يعل به احد انتهى فكيف ان  
 يقال انه عدم كونه في حكم المأثرة جبر المنع فليت مل قال الشيخ الاكل بحكايات ما اذا كان العبد  
 موهونا آه وكذا في شرح تاج الشريعة والظاهر انهما لانا وقفا فليت مل تمام بيان ما يتعلق بالاراء  
 من المسائل قال بعض الفضلاء انه ثبت الرواية في هذه المسئلة في كلام والافين في انه لا يجب  
 السعاية على العبد بل يكون ما ضمنه المكرة للمكرة وهذا يدل العبد انتهى وقال بعضهم انه تلك  
 الصورة داخل في اطلاق ما نحن فيه من مسئلة الكتاب فكيف يصح انكم بالمخالفين ما جازفت  
 الصورة بين المذكورين في الكافي وسائر النسخ فتكون تاج الشريعة والشيخ الاكل بخلاف ما  
 اذا كان العبد موهونا فآه آه ليس بدانتهى خلاصة كلامه ولا يخفى عليك انه يجوز بالداخل  
 ليس بدلا كما لا يخفى ثبوت الرواية في هذه المسئلة فليت مل وقد ذكر ذلك البعض وايضا لوجوب  
 السعاية على العبد في الصورة المذكورة لا تنقص بها ما ذهب اليه ابو حنيفة من انه السعاية انما يجب  
 للتخرج الى الحرة او للتخرج الى الحرة في تلك الصورة لما ذكره وانما العبد قد خرج الى الحرة بالاتفاق  
 فزعم انه لا يتم ما قال الشراح ههنا وهذا القدر من التعديل كاف على من ذهب الى حنيفة سلم  
 عن النكاح واما على من ذهب فمتنقض بما اذا اعتنى آه ولا بد له من عتقك انما ذكره من  
 الاتفاض لو تم لا تنقض ما قالوا بالصوتين المبرورين لعتبة الاكراه او لا فامل كل كلامه  
 من الاتفاض وهم قالوا كشرح تاج الشريعة عند شرح قول المصنف للزوج الى الحرة وقد خرج فليت مل  
 تخبركم ما لا يتعلق بالعبد حتى الغيرة حتى يحتاج الى السعاية لذلك ثم ذكر الصورة المذكورة  
 ثم قال وهذا القدر من التعديل كاف على من ذهب الى حنيفة راجع ما على قولها آه فليت مل تمام  
 بقوله بعد ذلك ما ذكره من الاتفاض ولا على ما تقول في صورة تعلق حتى العبد لا يخرج الى الحرة  
 فوجانا ما كمالا فبصير كالكتاب من وضح قولهم فانه السنن في الكتاب عند ذلك مل تمام  
 ثم اعلم ان لزوم هذا الاكراه على النكاح ولم يذكره المصنف حتى لو تزوج امرأة على عشرة الاف  
 ومهر شها الف درهم كان النكاح جائزا والمأثرة مهر شها وبطل العتق في ظاهر الرواية وفي غير  
 ظاهر الرواية وهو ما ذكره الطحاوي ثم لم يجمع ورجع بالفضل على المكرة ولكن هذا على ما ذكره  
 واعلم ان الاكراه لا يعمل في شيئا منها الطلاق والعتاق والنكاح والرجعة والتبذير والغفوة العتق  
 واليمين والنفقة والظهار والابلا والغنى في الابل والاسلام لانه ان ثبت انصرف ولانها تصرفات  
 لا بطلان الهل لا يتعلق صحة اللفظ فليت مل الاكراه وانما اطيننا الكلام كثيرة الفائدة للمختصين

سورة طه

فهي زائدة

الاكراه لا يصلح كالتبذير

لا بد



كثيرهم انما يتكلمون ويرجع نصف مهر المرأة كجواب فيما اذا اكره على طلاق امراته الا انهم لم يخل بها  
تظهير الجواب فيما اذا اكره على عتق العبد في حق وقوع ما اكره عليه ورجوع المكره على المكره الا انهم لم يرجع  
ههنا بنصف الصداق انما كان في العقد مسمى وان لم يكن فيما زعم من النكاح وانما قد بانوا انما  
انه لم يدخل بها الا كجواب على تقدير الدخول ليس بنظر الجواب في مسئلة العتق كما ذكره المصنف والشرح  
هذا هو التفسير الثاني بهذا المقام وانما ما ذكره الشيخ الاكل في ما فيه من التمسك لا يخلو  
ايها م انه على تقدير عدم التسمية في العقد لا يكون نظيرا او قد عرفت انه انما يكون نظيرا  
مقتصر على عدم الدخول فليكن قوله لا يما عدا ذلك على شرف السقوط اه فصار كما اخذ  
ذلك المقدم من ماله وانما حيث قررنا ان كان على شرف السقوط لا ينفك حكم  
الاجاب فان قلت المماثلة شرط في ضمان العدة وانما المكره لم يصنع غير التاكيد لا يجاب  
اعلى من التاكيد قلت قد عرفت انه لا ينفك في اشتراط حكم الاجاب وتقول ايضا انما ينفك  
في المصنوع لاني الفعل والمصنوع نصف المهر بل تفاوت في تحقق المماثلة فليكن ما وجدته في  
اجلي انما في ما قيل انما يقول المهر كجواب العقد والطلاق شرط وانما لا يضاف اليه القول  
بانه السقوط بالوقت مجزئ وهو قد يكون معتبرا لا ينفك اليه لان وقوعه كغيره خصوص في نساء  
زماننا اذ قد تخلو نساء من كل ما ذكره الشارع واعتبر هذا وبين حكم القول بانه  
مجزئ وهو مجزئ بفساد قوله فلا اعتبار له جارة فافهم عن هذا الادب قلت يمكن ان يرد  
بان اكره ان لا اعتبار له قبل الوقوع فتأمل وما ذكرنا فافهم في قوله من قال ايضا ما ذكر من  
السقوط موهوم اذ لا يرتد او لا يملك من باب الزوج من النواذر التي لا عبرة بها وانما  
الحكم على من لا يملك يصح على انه التبرر انما في اعتباري واخذ الضمان من المكره انما في حقيقته  
وقد اكرهنا في العدة وانما باعتبار المماثلة قال الله تعالى فاعذوا عليا بمثل ما عذتكم عليه انتم  
قوله ويرجع على المكره استحسانا اي يرجع المكره على المكره بما عزم من نصف الصداق على تقدير  
التسمية ومن المنفعة على تقدير عدمها ومن قيمة العبد فصوره الا كراه على التوكيل لا عتق  
هذا هو الشرح الثاني السابق بخلاف في الشرح فاما قوله لا يمتنع للمكره رواد المالك  
فان بعض الشرحين في مسئلة الايلاء ان المكره لم يرجع على المكره لانه المكره كما فيمكن من ان  
تؤمها في المدة فافهم فيكون كالا في المدة من نصف الصداق وسيجي تفصيل في الشرح  
فيكون انما يقال ان المكره على التوكيل يمكن من عزل التوكيل وابطال التوكيل فليكن لا يعتبر هذا في سقوط

صدر الشريعة  
ابن كالباب

عن الربيع

من الرجوع ايضا كما في مسئلة الايلاء والنوق يحتاج الى نصف قوى فليكن له جوارحه وانما لا  
يعمل فيها الا كراه لا روي محمد عن عمر انه قال اربع مقفلات مبهات ليس فيها روي  
العتاق والطلاق والنكاح والنذر ارا وبقوله مبهات وقوعها تحتها على الاطلاق  
بل قيد الرضا والطواعية ويجوز ان تصدرت عن مكلف قال ابن عباس رضي الله عنهما ايهما  
ما بهم انما يعني انه حرم ام امراته مطلقا غير مقيدة بالدخول فروي في معنى الرد قوله  
والنفي باللبس وانما كان بالفعل يصح ايضا كما صرح به ويمكن ان يقال ان تخصيص الذكر  
لنوع خفيه فيه لا يرد في اقل انه هذا التقييد لكل لانه الا كراه انما تؤثر فيما يحتمل الفسخ  
والفهي بالفعل لا يحتمل ايضا فيجب ان لا يؤثر فيه الا كراه مطلقا قوله الا اذا اكرهه السلطان  
قال العلامة الاتقاني في قوله النذر في نفسه ولم يرد صاحب الهداية على ما ذكره العلامة  
ولم يستغل بيان الدليل في شرح الاسلام خواهر زاده في بسوط السلطان اذا اكرهه  
على انما بامارة نفسه بها كانه اجنبية او لا يقول بان يجب الحكم على المكره وهو قول في الرجوع  
وقال لا يجب احدهما قوله الاول انما يطاع لان انما لا يتحقق الا بامارة السلطان وهو لا يكون  
الابستطاد وشتها وادلتها دليل الطواعية لا وجه قوله الثاني انه مكره لانه الا كراه  
حقيقته هو خوف والتهديد بالقطع والقتل وقد وجد الجواب عن قوله انما اشار الى انه  
ان الاشارة قد يكون طوعا بدون الاشارة واما شرح الاسلام خواهر زاده في بسوط  
فاما اذا حصل الاكراه على انما من غير السلطان قال ابو حنيفة يجب الحكم على المكره في قوله  
الاول والاخر جميعا الى هنا كلام الاتقاني وفيه زيادة تفصيل ايضا وبوجه ما في عامة  
الكتب فعلى هذا يكون الاكراه على انما مستطاع للمكره انما لا يتحقق في المهر  
غلبا الا من السلطان وعندنا يتحقق من غيره ايضا فصح ما ذكره صدر الزمعة وظهر ما في  
كلام بعض فضلاء الانام في هذا المقام فليكن ما روي المروق للمكره في غير ما يتحقق  
الاكراه من غير السلطان رواية عن ابو حنيفة وهذه المسئلة منقولة باتفاق الروايات  
فلا وجه لحكمها عليه انتهى كلامه ولا يخفى فيه في بعض هذه الكلمات لان فائدة لها بعد ما  
قوله لان الرد ينعقد بالاعتقاد يعني لا يحكم بالردة ما لم يغير اعتقاده والا كراه وليس  
عدم التغير وظاهره انه الرد يعتمد على الاعتقاد وهو قد اشك في اعتقاده الكفر  
بسبب الاكراه فلا يثبت الرد بالشك احتياط ولا يثبت بامارة غير السلطان

القول الثالث مع  
الاحكام

فان قيل

هذا هو الشرح الثاني بهذا المقام وانما ما ذكره الشيخ الاكل في ما فيه من التمسك لا يخلو  
ايها م انه على تقدير عدم التسمية في العقد لا يكون نظيرا او قد عرفت انه انما يكون نظيرا  
مقتصر على عدم الدخول فليكن قوله لا يما عدا ذلك على شرف السقوط اه فصار كما اخذ  
ذلك المقدم من ماله وانما حيث قررنا ان كان على شرف السقوط لا ينفك حكم  
الاجاب فان قلت المماثلة شرط في ضمان العدة وانما المكره لم يصنع غير التاكيد لا يجاب  
اعلى من التاكيد قلت قد عرفت انه لا ينفك في اشتراط حكم الاجاب وتقول ايضا انما ينفك  
في المصنوع لاني الفعل والمصنوع نصف المهر بل تفاوت في تحقق المماثلة فليكن ما وجدته في  
اجلي انما في ما قيل انما يقول المهر كجواب العقد والطلاق شرط وانما لا يضاف اليه القول  
بانه السقوط بالوقت مجزئ وهو قد يكون معتبرا لا ينفك اليه لان وقوعه كغيره خصوص في نساء  
زماننا اذ قد تخلو نساء من كل ما ذكره الشارع واعتبر هذا وبين حكم القول بانه  
مجزئ وهو مجزئ بفساد قوله فلا اعتبار له جارة فافهم عن هذا الادب قلت يمكن ان يرد  
بان اكره ان لا اعتبار له قبل الوقوع فتأمل وما ذكرنا فافهم في قوله من قال ايضا ما ذكر من  
السقوط موهوم اذ لا يرتد او لا يملك من باب الزوج من النواذر التي لا عبرة بها وانما  
الحكم على من لا يملك يصح على انه التبرر انما في اعتباري واخذ الضمان من المكره انما في حقيقته  
وقد اكرهنا في العدة وانما باعتبار المماثلة قال الله تعالى فاعذوا عليا بمثل ما عذتكم عليه انتم  
قوله ويرجع على المكره استحسانا اي يرجع المكره على المكره بما عزم من نصف الصداق على تقدير  
التسمية ومن المنفعة على تقدير عدمها ومن قيمة العبد فصوره الا كراه على التوكيل لا عتق  
هذا هو الشرح الثاني السابق بخلاف في الشرح فاما قوله لا يمتنع للمكره رواد المالك  
فان بعض الشرحين في مسئلة الايلاء ان المكره لم يرجع على المكره لانه المكره كما فيمكن من ان  
تؤمها في المدة فافهم فيكون كالا في المدة من نصف الصداق وسيجي تفصيل في الشرح  
فيكون انما يقال ان المكره على التوكيل يمكن من عزل التوكيل وابطال التوكيل فليكن لا يعتبر هذا في سقوط



هذا وجعل دليلين بمعنى المتبادر في المال تصف لا يخفى كذا في سوداق قوله لا تقول الاستحباب فانك  
 الشيخ الاكل وجه الاستحباب ان قيل قوله فانك كان دلالة دلالة مجازية غير انما لا يمكن ان يكون غير  
 مستعمل في العرف لا حقيقة ولا مجاز بل العرف اثر لازم والدلالة التزامية وانما هو انما مراده بالمجاز  
 ما يقابل الحقيقة لا المعنى الاصطلاحي المصطلح للمجاز والاصطلاح في قولنا ما يقابل بين الله تعالى  
 لا تنافي التصديق الذي هو عبارة عن الالباب او هو كمن اصلي لا يمكن السقوط وتسمية هذا الكلام لا  
 يخص احد الاصلين كما ذكره الشيخ الاكل في قوله ليس الشبهة ان في تحقق التبراد والاحتمال عديم  
 الاحتمال حقيقة من الالباب فيكون كغيره اصليا وتحقق الارادة وفتح تحقيق الكلام هذا الوجه فيقال  
 لاحتمال عدم الردة لان الردة تحصل بتبدل الاعتقاد وهو محتمل وانما كان المراد ايضا ما ذكرناه بغير  
 ثم اعلم اننا ذكرنا وجه الاستحسان وفي القياس يقتل لانه يدر دنيته وقد قال عليه السلام من يدر دنيته  
 فاقبضه كذا في بعض الشروح ووجهه ان الاكراه لم يمنع صحة الاسم كان المكروه والطابع  
 فيه سواء ولا يخفى ان وجه الاستحسان اظهر قوله رجحنا الاسم في الحالين قال بعض الحكماء  
 الاسم انما يتحقق بالقبول والاقبال باللسان وقد سمعنا اقواله بل اننا وباللسان غير عاين  
 القبول فليكن بالاسم ويؤيد قوله عز وجل ولا اسلم من غير السموات ومن في الارض طوعا وكرها  
 وقال عليه السلام امرت انما اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله او قاتل دلا كل من الاله  
 الكبرية وكلمة النبوية تحت اما الادلة فلا احتمال ان يكون المعنى وانه علم الانبياء ومطلقا غير  
 اعتد المعنى الشرعي للاسم واما الثاني فلانه فرق بين الاسم لمحرك القتل وبين الاسم  
 كتحريك القتل والاكراه انما هو من الثاني لا الادلة فاما في الكلام كالحال قوله ولو قال الذي  
 اكراه على اجراء كلمة الكفر ذكره توفيقا على مسئلة القدوري وهي سبيل الاكراه على الردة  
 قال الفضل الاكل معطوف على قوله وقال هو قد اظهرت آه وفيه انه لا يخلو عن بوجه لم يوافق هذا  
 اذا كره على الصلوة للصليب اه يقتضي فسي للصليب او شتم فانه قال نوبت الصلوة به  
 ومحمد اخبرنا عن ائمة فضاء لا ديانة لانه لما قال نوبت الصلوة له آه فقد اقرنا بوجه منه  
 من الامر المخطو لم يكن هو كره حاشية كما اذا قال اخبرنا عن امر ماض ولم يكن فعلت في صورة  
 الاكراه على كلمة الكفر فضاء بوجه له ما اذا صلي بين يدي الصليب بدون الاكراه من احد وقال عنيبت  
 به الصلوة لانه يصدق ديانة لا قضا كما انه يكون هناك كالموت في طاعة كونه في غير  
 الاخبار عن الماضي كما اذا بان بصدق قضا ولو صلي للصليب وقد خطر سبيله امكان التفتي

قاضي راد

وغيره في الكلام ما يمنع من اكل  
 على هذا كما توهم منهم  
 فاضله

العدو الكافي  
 وفيه خفاء

العدو

اس كجريت

باسم وقار

بينة

فنية الصلوة به وسبب محمد بن النبي لا يصدق قضا ولا ديانة وانما لم يخطو ذلك به الصلوة قضا  
 وديانة لانه مضطرب في الشك الكفر مطمئن القلب بالابانة كما انه لم يكن بكلمة الكفر ولم يخطو  
 سبيله شي وقيل مطمئن بالابانة وبهذا التعريف الواضح اضطر على قيل كيف يكون بالصلوة به اذا قل  
 نوبت الصلوة به مع انه الصلوة به يعني نفسه كغيره وهو ظاهر وقول الرجل صليت به قال ليس  
 خلاف الاخبار الظاهر بل الظاهر انه السلم بصلي به خصوصا اذا خطر سبيله بخلاف الاخبار عن  
 امر ماض فانه كغيره بظاهره اذا الغرض ان الذي اخبر عنه كغيره كان يقول والغياب به كقوت ديني  
 بذلك الاخبار عن كونه سابقا كذا بانها هذا الاخبار كغيره ولم يكن عليه الرجل فيكون آتيا بالكفر  
 طائعا والصلوة به تسمى كسب كذا فاننا انما به طائعا بغيره وانما كرهوا على الصلوة  
 للصنم فصل مولد تافلا في شيء يكون قضا والتجب ان اذا خطر سبيله الكفر الصلوة فلم يصل به  
 بل صلي للصنم كغير قضا وديانة واذا صلي له تعالى يكون قضا فلا يخلص له عن الكفر على مقتضى  
 جوابهم وانهم الرخص في حذر رسا وهو غير المذهب انتهى فليكن بالنسبة للطيف قال الامام  
 الزيلعي لانه لم يقر على نفسه بوجود التخلص واجابه ما طلب منه في حالة الاكراه رخص له دون غيرها  
 من الاحوال حتى لو خطر سبيله ان لو اكرهه الشيطان على كلمة الكفر لاجى على الله ودينه مطمئن  
 بالابانة كغيره من سبيله لانه رضى باجراء كلمة الكفر على ان من غير اكرهه قضا نظير بالونكي  
 ان يكون في وقت المستقبل حيث يكون من سبيله انتهى واثبت جبره بان كونه ما ذكره بغير قوله  
 حتى لو خطر سبيله لاجراء نظير المسئلة انه ينوي الكفر في المستقبل محل نادر والعلم بحقيقة  
 امكانه عند الملك المتعال واستغني بانه يتحقق من الكفر والفضل في الله جل حالنا الى  
 احسن الاحوال **باب** في مولد التسع وشرا مع تصرف قوله  
 اما من جهة اصوله من جهة وصفه وهو حاصل ما ذكره الشرح وغيره في هذا المقام ولا بأس  
 في اشتغال الكلام على نوع من هذه كما هو دأبهم بعد حصول المرام قالوا الحج لا يتحقق في احوال  
 الجوارح لانها موجودات خارجية كالتقل والالتفات الما في اعتبارها بما اعتبار الحج بها لودى الى  
 السفسطة بخلاف التصرفات الفعلية لانه انما هي غير موجودة في الخارج بل حقيقة باعتبارها في الخارج  
 مجازا اعتبارا عما باعتبار الحج فيها وتاميل ان يفتي في حجر الرقبي عن نفاذ تصرف الفعل في كمال خارجا  
 عن الحج فيمكن ان يقال في جوابه انه لا يجري فيه الحج بل حكم فنيه واقع في كمال غايته انه يوافق زمان  
 عنقه على ذكره عامة الكتب كالتبيين للزبيري وغيره وما استدل به هذا القائل على ما ذكره وهو قوله

المولى على حاشي  
 الشهير بقا الى الله

وهذا هو المخلص له فلا يصدق الرخص  
 في حذر رسا كما توهم وسبب  
 تفصيل

توهم لو لم يكن الحرام والمولى  
 قاضي راد

وتخصيص صدر الشريعة العيني والمحقق  
 لكونها مظنة عدم البصائر لعدم  
 تحقق التصديقات لا المحرر في حقها  
 فاقبل



صاحب السبيل لا يدرك دلالته تامة على انه موافق لما في عامة الكتب لانه لا يلزم من عدم موافقته في الحال ان يتحقق في غيره  
الاربي ان الحجة تطالب بالبرهان لا بعد القدرة فليتأمل في قولنا ان حجة حقيقة  
لا تصور في الرقعة على ما قاله الاربعة من اصل الملك والمجوز في الملك ومنع الشخص عن التصرف  
في ملك الغير لا يسمى حجة حقيقة الاربي انه مجزوع عن التصرف في ملك الغير ولا يقال انه مجزوع وكذا  
البعد وعدم نفوذ تصرفه في الحال وتأخره الى ما بعد الحجة اطلاق عليه اسم المجزوع وعلمه ما استلزم  
الاتقاني ولا يتوجه عليه ما قيل ان من زعم انه ما في الرقعة ليس بحجة حقيقة فمحقق في معناه هذا  
ما فهمته من تحريرات الكتب في هذا المقام والعلم عند الملك عدم قوله ولا يجوز انصرف الصغير الى  
لا ينفذ والا فالصحة بانه اذا كان يعقل البيع قوله ومن باع من هو الاربي من الصبي العاقل والبعيد  
والجور الذي يحسن ويحقق وهو يعقل الذي يصح ويكفي عن غيره لانه الصبي الغير العاقل والجور  
المستلزم لا يجوز تصرفهما ولو بالاذن هذا هو التقرر الملائم وتعلم البعض لا يتكلم عن نوع  
قصود قوله وهو ما لم يجد نفاذا له الشراء يلزم العاقد ثم ينقل منه الى الامور اذا وجد الامور كالويل  
بالشراء بصير كالمالك من موكل فاذا كان بغيره لم ينفذ على العاقد ولا ينقل الى الغير وهو ما لم يجد  
نفاذا لعدم الاهلية او لغيره بذكره في الهدي لفظا او اشتراكا وهو ثبت  
في المحضر والبدلية وكان في الهدي وقع سهو من الكاتب ويدل على ما قلنا اشتغال صاحب الهدي  
بالسؤال والجواب انتهى وهذا الاحتمال اقرب مما ذكره صاحب النهاية في توجيه ما ذكره الشيخ الاكل  
قوله بوجوب الحج في الاقوال حتى يوجب التوقف في الاقوال التي ترد بين النفع والضرب كبيع  
واجب الحج من الاصل بالاعدام فيما يخص ضررا كالطلاق في حق الصغيرة والجور هذا هو التقرر  
الفاضل الاكل لا يخفى ما فيه من المسألة قوله دون الافعال اه قال صاحب النهاية انما يثبت  
اقوال هؤلاء وليس بجيد لانه المراد بيان الافعال والاقوال مطلقا وفي ضمة يحصل التصرف الذي  
نحن بصدد بيانه في الكلام الاطلاق دون التقييد فليتأمل في قولنا الاقوال موجودة حسا وهذا  
فما بالاشراط اعتبارها موجودة شرعا بالقصد دون الافعال قلنا اما اعتبار توقفها على  
الشرع فلا توافيقا في الاخبارات وتوقف الاول طاهر اذا التفتين والاعتناق والهيئة  
والبيع ونحوها لا يؤثر في المحل حسا وانما صار المحل محميا في الاول ومحروما وملوكا في الثاني  
بالشرع واما ان ثبت كالاقرار والشهادات فموجبه ما عرفت بالشرع لانها دلالات  
على الحجج عنه ويجوز خلف مدلولاتها فيمكن ان يجعل القول الموجود بمنزلة الكعدم واما اعتبار

القصد

فليتأمل

القصد في طريقة بيان الكلام الغير ما يكون موجودا بصورة ومعناه ومعنى الكلام لا يوجد الا  
بالقصد الصحيح ولان القول قد يقع صدقا وقد يقع خطأ وقد يقع جوا فلا بد من القصد الصحيح  
ولا يقصد به من المذكورين وانما يمكن ان يتحقق نوع قصد يستلزمه عن الهازل كما في الدرس  
السابق بخلاف الافعال لانها حيث وقعت وقعت حقيقة فلا يمكن تبديلها فالحاجة الى اعتبار القصد  
فيها هذا هو معنى التفسير لما ذكره الشيخ الاكل فليتأمل في مسودتي قوله والقصد من شرط قيل  
الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر كلها من الاقوال المعبرة في الشرع مع  
انها تقع من الهازل ولا قصد له هذه خلاصته وليس في ذلك اعتبارا بكونها من الهازل حيث بقوله  
صلى الله عليه وسلم ههنا من جد وجد ههنا من جد على اعرف في محله فلا يقع فيها من القصد ههنا فليتأمل  
قوله الا اذا كان نفاذا له قال بعض الشرحين انه استثنى من قوله دون الافعال وقال بعضهم  
استثنى من قوله لانه لا بد لها من الاقرار من قبله والصبي والجور لا يصح عقودهما قيل لا ينفذ  
لان الصحة ثابتة اما الكلام في النفوذ وقيل اذا اراد بالصبي والجور الصبي الغير العاقل والجور  
المستلزم لا يحتاج الى اذنه بل عدم الصحة بعدم الفاد وتخلص كلام المصنف عن صحة النكاح انما هي  
اقول نعم الا ان قوله بعده ولا يقع طلاقها ولا عتاقها ما ياباه وقد عرفت ان الشيخ الاكل وغيره  
عن صحة النكاح فليتأمل في قول بعضهم الصبي الغير العاقل والجور المستلزم لم يهدا فليطع  
فكيف يحمل الكلام على هذا مع عدم مساعدة القاعدة فليتأمل في قوله لانه لا يكون احكام  
عقود الصبي العاقل والجور الغير المستلزم مذكورة في كتاب الحجج اصل انتهى وانما خبير  
بانه مذكورة اولادنا غير مسلم فليتأمل في قوله لانه لا يكون مذكور في قوله ولا عتاق وتحضر  
مضرة اه قال الفاضل الاكل والطلاق وانما يمكن ان يرداه وقيل هذا مخالف لما سبق من  
ان الطلاق مما يتحقق ضررا وقوله والولي وانما يمكن ان يرداه وقيل هذا مخالف لما سبق من  
في الطلاق فذلك غير تام لانه لا يرد على عدم الوقوف على مصلحة في الطلاق عدم شهوته في الحال وعند  
توردها كيف يمكن الولي ان يتوقف على تلك المصلحة وانما اراد المصلحة في غير الطلاق كونه لغوا  
لا طائل تحته ولا بد من عليك ان مجرد احتمال النفع يجب مال الحال في الطلاق لا يقع  
فيما يظهر غالب من المضرة المالية بافراق احد الزوجين عن الآخر بالطلاق وكذا في هذه الامور  
لا يقبل المنع ولا يفتي على المتأمل ايضا ان عليه عدم الشهوة بالنسبة الى عدم وقوف الصبي  
نفسه على المصلحة في الحال في الطلاق لان الولي لا عقل كامل وشهوة تامة وصاحب حدس

من جهة الهية ومن جهة احدية

فاض زاده

لا بد من هذا المثل يتوهم  
انما لانه لا سبق  
في كلامه

ما في الشريعة ومن اقواله

انما هو الذي سجد على ارضه في ذلك  
انزال امام الانبياء

وعدم وقوع طلاق الصبي الغير العاقل  
والجور المستلزم يعلم بطريق  
الاولوية فليتأمل



اذا التوحوا فاعلموا من اني  
لا ابعث اليه فكل ما يباع مرة واحدة  
الموطن في المولى رضى به حيث  
اذن بالسكاح بذر

فقد تضرع للمولى فاضل زاده في السوال  
واجاب على ان دعوى الكمال ايضا  
لا يثبت بل ان دعواه احدثت قلانه  
حقه فخره اهـ

دار جامع مانوکرہ الی ما ذکر  
بسمہ کمالیٰ خفی مستطہ

دهری

الطريقه

ابن خلدون

مختصر

۱۸۸۸

天

قاضی

مجلس

مغنی

ابن کثیر

صمد الشريعة  
ابن كمال

صمد الشريعة  
ابن كمال



لأنه نوع تعويض ليس بالأكمل  
ومن هذا هو من حيث  
القصر على الأول

ما ثبت الا انظر الى والقضاء بالحق يقع على من جعل مقصدا عليه من حق كجنيته لكن نفس  
القضاء مختلف فيه لانه عند ان جنيته لا يجوز القضاء بالحق فيكون القصاص الثاني بسبيل  
من تعينه وابطاله لكونه ثابتا من وجه دون وجه فلا بد من الامضاء برفع نقضه  
العلماء وحل صفة ان الاختلاف في نفس القضاء بما فيه من الوفاء والنقصان يحتاج الى التماس  
حتى يرتفع الخلاف وما لم يخرج الامضاء برفع الخلاف المتقدم فليت بطلان هذا بطلان ما في  
قول العلما ان لا يلزم في حال صحت الهدية ولو كانت قضاء فغسل القضاء مختلف فيه فلا بد من  
الامضاء حتى يلزم له الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير محجبا عنه وانما يصير  
ان لو كان الاختلاف موجودا قبل القضاء فينا كذا احد القولين بالقضاء فلو انقضت بعد ذلك  
واما اذا كان الاختلاف في نفس القضاء في القضاء يحصل الاختلاف فلا بد من قضاء آخر يصير محجبا  
على قضاءه بعد وجود الاختلاف وهذا موهوم ولكن فيه اشكال ههنا لانه الاختلاف فيه موجود قبل  
القضاء فانه محجبا عنه ويؤثر في جرحه بنفسه ولا ينفذ تصرفاته اصل فيه القضاء به على هذا  
التصور قضاء بقول محققنا كقولنا بالقضاء بخلاف القضاء على الغائب فانه لا خلاف فيه  
في نفس القضاء هل يجوز ان لا ينفذ وعند الثالث في كونه فيحصل الاختلاف في القضاء فلا  
يرتفع حتى يحكم كونه هذا القضاء انتهى في ما لم ينفذ في كونه القضاء لكونه لا ينفذ  
في نفس القضاء وبصور عديدة من جعلها ما نحن بصدد بيانها وهو مسئلة جرح السفينة فيبصر وان لم  
**قوله** لا يرى انه قد يصير جرحا في هذا السن يعني جرحا في اليد والاراء النمل المذكور والامانة  
والا فجزان يكون جدا باثنين وعشرين سنة لانه اولي البوع في البنت تسع سنين  
واقل المدة في الغلام اثني عشر سنة ومع اولي مدة كملين يصير اثنين وعشرين قالوا ان  
الأكمل وهذا الذي يمكن ان يوجه على وجهين أحدهما صحة الوجه الاول على ما ذكره انما وان سلمنا  
ان مدة التسعة السنفه كذا مشروطة بتأجيلها في الشاوية في الشاوية حتى يولد له على ما علم في محله فانه  
ما قيل او سلم عليه السنفه لزم ان يتحقق العلم من العمل بعد تلك المدة لعدم تحقق المنع من حيث  
التأديب مع تحقق السنفه وهو قوله ولا ينفذ المنع باعتبار ان الصبا أه فبذلك دفع معلق  
بأناس الرشد واجب به الشرط يجب الرجوع عند الرجوع لا العدم عند العدم سلمنا أنه لكنه منكر  
برأيه اولى ما ينطبق عليه وقد وجدنا في اصل الفان في تلك الحالة لكونه متناهما في الأصل  
وقيل لكونه متناهما في الأصل فيحصل في كونه ايضا ولا يصور فيه الرشد وايضا هذا لا يطالب به

يعني ان محله كخلاف ان يحصل بالقضاء  
فالقضاء الثاني هو الذي  
يلتزم في محله كخلاف القضاء  
الاول هذا منقول من كتاب  
وهنا عارده فليتأمل  
وسيجي في السنفه في باب  
طل السنفه في خصوصيتها  
ما يتعلق بهذا المقام

قاضي زاده

قاضي زاده

قول الجنيته

قول الجنيته اذا بلغ خمس وعشرين سنة سلم اليه والى ولم يونس من الرشد اني وانما خير ما ذكره من  
قصة الجرحين لا يصدر عن العاقل وما ذكره ثانيا امره سهل فانه لا بد من كونه من الرشد اني وانما خير ما ذكره من  
الأكمل استدلاله على كونه الرشد بقوله لانه من الرشد اني وانما خير ما ذكره من  
القضاء بهذا بل على كونه الرشد كذا في مسودتي فليتأمل في الشرح المذكور ايضا فان لم يكن كذا في مسودتي  
مثل القصة اذ كان البيع راجحا وكان الثمن في يده اجاز وانما كان الثمن في يده من القصة او كان البيع خاسرا  
اولم يبق الثمن في يده لم يجز لانه في ضرر به بخروج البيع عن يده بدونه ان يكون في يده شيء من الثمن ولو لم يخرج  
الشرح والمشرى ايضا لا يرجع بالثمن في السفينة لانه سلفه على الترافع مع عليه الجرح اني وانما خير ما ذكره من  
من وجوده اما اوله فانه اذا كان البيع باقيا من القصة يكون البيع خاسرا لا محالة فلا يظهر وجه قوله او كان  
البيع خاسرا يمكن ان يقال كونه لا يكون الثمن اقل من القصة بل ما تاتينا فلان قوله بخروج البيع  
يده بدونه ان يكون في يده شيء من الثمن بعد قوله لانه في ضرر به لا ينفذ على ما اذا كان البيع باقيا من الثمن  
والرشد في يده فليتأمل واما الثالث فلان الثمن اذا لم يبق في يده بانه صرفه في شيء لا بد منه سعى به كونه الى كونه  
يصح ان يقال ويكون البيع خاسرا ايضا وكذا ان يكون اقل من القصة ويكون البيع راجحا لا ينفذ  
الشخص الاضطراب كما لا يخفى على ذوي اللباب والوجه ان يقال وانما كان الثمن اقل من القصة وكان البيع  
خاسرا بالوادونه او اقل عن مسوطه خاسرا ووجه هذا وانما يجزى اذا كان في البيع منقصة فانه لم يكن  
في البيع منقصة بانه كان فيه مما به اوله لم يكن فيه مما به الا ان الثمن هلك في يد الجرح فانه لا يجزى له من الثمن شيء  
يده الا ان يقال العرف فيما لا بد منه فلا صرف فيكون الثمن في يده حكما ثم انما قوله مع عليه الجرح على انه  
اذا لم يجد ما يرجع عليه والا فلا ويشتغل انه يرجع فيما اذا صرفه الى شيء لا بد منه فانه لا بد منه قوله وعند  
محمد لا تجزى لانه العذر هو التسعة ابوبوسف رج يقول السفينة على استحقاق الجرح لا على الجرح فيستحق الجرح  
والجرح لا يكون الا بالجرح العاقل لانه الجرح مردود بين النفع والضرر فلا بد للرجوع من القضاء ولو انما علق عبدا  
بعد تسعة عذرها او اتماخص قوله لانه لا ينفذ على اصلها ويجزى رجوع قول الشاوية ايضا ونها العرف على قول  
ابي حنيفة ظاهره ان لا يرى الجرح اساءة الشبهة انما هي على رايها لانه الجرح ريان الجرح وتسعة العرق فيبصر هذا واما  
ما قيل انه اخرا من ايضا عن قوله في سائر النقصات فيجوز رجوعه ولا يجوز رجوعه في باب العرق في سائر النقصات  
ولكن انما يخصص قوله بما لا ينفذ الى السعابة لانها ما عنده من قوله لانه السفينة في معنى الجرح حيث  
انما كان الجرح كذا من تمام ههنا من حيث انما كان الجرح كذا من تمام ههنا من حيث انما كان الجرح كذا من تمام ههنا  
ما وضع الكلام لا يقتضيه في عقله فكذا السفينة يخرج كذا من تمام ههنا من حيث انما كان الجرح كذا من تمام ههنا

المراد من قوله

قالوا في القصاص على قوله لا فيه  
فصرنا ما لم

انما وانما على الجرح

صاحب الزيادة  
وفي هذا هو



ومكارة العقل لا تنفصان في عقله وهكذا وقع في البسط لكل المصلح في الهالك ايضا اتباع الهوى ومكارة  
 العقل لان قصد العقل الكلام من غير قصد لما وضع له لا يكون عن اتباع الهوى ومكارة العقل وهذا ظاهر  
 وجب ما ذكره الشيخ الاكل في السؤال الثالث وكما بينه وظاهر ايضا وجه ما ذكره بعض المتأخرين بقوله ويجب  
 اذ هذا المعنى لا يوجد في السفيه ولا بد من الاشتراك في كلامه فاما ما ذكره بعض المتأخرين من ان هذا المعنى لا  
 يوجد في السفيه فلا يحصل الاشتراك والمعنى المذكور في الكتاب يحصل في الهالك ايضا فيحقق الاشتراك ولا يفت  
 لتما هذا الكلام على رجوع الضمير في قوله والصحيح فيه لا التعديل او ان كان من قبل كانه غلط في الاخراج فهو  
 ان الضمير فيه راجع الى التعديل فاعترض من بانه لا بد من تماثل في الاشتراك في العقل وهذا المعنى لا يوجد في السفيه  
 كان المعنى المذكور لا يوجد في الهالك لكن الضمير يرجع الى لفظ الحق المذكور في قوله لا في حق الهالك المعنى الذي  
 يصح في حق الهالك ان يقال لقصد اللعب دون ما وضع الكلام له لا ما ذكره في الكتاب فانه انما يصح في حق  
 السفيه فقط في لا يكون لبحث ذلك الغالب وجهه كما لا يخفى انتهى واعترض على كونه الاولين انهما يقران  
 البحث المذكور لانه حاصل نقص كلفه قولها ان كل نصف من ثوبه الهالك ثوبه في الجرح والافلا والحق  
 اجماعين بيان وجه الانتفاض فهو بحقيقة مؤيد للنقص لا دفع له فلهذا خلاصته وجواب مثل هذا  
 الاعتراض لا يحتاج الى بسط وتفصيل عند من له وقوف باساليب المصنفين وكيفية كونه الهالك  
 لمصلحة صحيحة بانه يظهر ببع من يزيد فيما بين الناس تحليفا لتسامح من ايدى الظلمة وليس هذا الاخرجا  
 للكلام لا على ارجح العقول وواست خبير بانه هذا نادرا لا عبرة به وقد يقال قد قصد الهالك اللعب المحض  
 وهو كاف في الشيخ الاكل وكما بينه في الرواية واما قوله لا في حق الهالك ايضا فلا يقدح في الكفاية  
 فليت على لسانه عند ذلك ان السفيه ليس كالحق لان جبر الحق في الغيرة المحل الذي لا يفرقه عن نفسه حتى ان  
 تصرفه فيما لا حق له في نفسه نافذ كالانوار في الجرد والنقصان وهما الاثنان لا احد من المحل الذي لا يفرقه عن نفسه  
 فيكون نافذ كذا في الشرح ويمكن ان يقال في ما في الاقرار بالنقصان ايضا حقا للغيرة المحل الذي  
 لا يفرقه عن نفسه لانه رغبة في ملك المولى وحقه في ملكه والاعتناء بالبيع من الرقيق آه في الاجتناب  
 اليه بعد قوله لا ينبغي شي من تصرفاته الا الطلاق كالزفون فاما قوله وعن محمد بن وهب بن وهب  
 عن ابنه يوسف ايضا ذكره في بعض النسخ عن البسط والاول والرواية الاولى اما من جهة  
 الرواية فظاهره واما من جهة الدراية فلا في السفيه لما اعتبر حرمه عند ما صار جنبا عن ماله  
 فهذا الاعتبار يكون السعاية له بمنزلة السعاية للاجنبي فليت على قوله كافي في الجرح على النقص فليت على النظر  
 لغرامه وورثته ثم هناك اذا اعتق هو عبدا وجب عليه السعاية بنجام العقبة لغرامه او في ثمنه فليت

على قول الشيخ الاكل الصحيح  
 فيه ان يقال في السفيه

فليت ردا الى التصرف  
 قوله لكن الضمير راجع الى  
 حق الهالك

فان قيل  
 هذا ما لا يرد  
 ذلك القائل  
 كما هو ظاهر  
 عليه السلام  
 فانه لا يرد

دهري

لورثة

لورثة او لم يكن عليه دين ولا مال سواء فكذا هنا وهذا النوع احسن من نوع النكاح الاكل  
 تبعا لبعض الشراح فاما لانه علق بموته وهو يدرك كل من يفتي ان يبيع في قيمته فاما لان  
 العلق حصل بالبدن السابق وهو في تلك الحالة يوجب السعاية فاما كالا اعتنقه وانما يجب  
 ان المعلق بالشرط ليس سببا قبل الا انه جعل ههنا سببا قبل ضرورة انه لا يقع السبب بعد الاصلية  
 فاما تروا ان الموت فلا يظن سبب في ايجاب السعاية عليه قبل ان يات بموت ذلك انه لو كان  
 البدين السابق سببا للعلق قبل تحقق الشرط وهو الموت لكنه ليس سببا قبل ان يات بموته وهو  
 حينئذ يدبر فيسعى في قيمته يدبر فافهم قوله وجب لها النصف في ماله اي من حيث انه نصف  
 المسمى نسبة صحيحة لانه حيث انه نصف المهر فافهم فانما قضى ما قرنته النكاح من ان المهر لا ينصف  
 وكذا اذا تزوج بامرأة نسوة آه يعني يجوز النكاح وبغير مهر المثل لا الزيادة لما بينا من انه لا  
 يؤثر فيه الهالك وانما من احوال اهل البيت يجوز النكاح وانما مقدار مهر المثل من ضرورات النكاح  
 فيجوز وان الزيادة لا ضرورة فيه فيبطل هذا هو الشرح الذي في فاما قوله انما يرد بقوله اذا تزوج  
 بامرأة نسوة انه تزوج مائة في عقد او فر عقد والنقص على الاول فنصرت بمرور هذه السنة لبعض  
 ابو حنيفة راجع على انه نافذة في الجرح عليه لانه ياب ثلث المال بهذا الطريق قال الامام  
 الكبيسي في شرح الكافي فيهما يقولان السفيه بهذا الطريق ليس بمعتاد او ليس في الطلاق قبل  
 الدخول غرض وبعد الدخول ان يفتي لكنه محصور لا يتصور فيه المجاورة عن صفة السفيه هو  
 المجاورة عن المحرم في كل باب انتهى ولا يخفى على المتأمل في قوله وبعد الدخول ان يفتي لكنه محصور  
 والآولى انه يقال سلمنا حصول الفرض في النكاح والطلاق لكن السفيه بهذا الوجه غير معتاد  
 لان ما يشاهد من السفهاء يتبدروا ماله في الفجر بالبصا والهبات للمفاني والرباب  
 الملاهي وبما في التصرفات فاما قوله لم ينفق على اولاده وزوجه آه اعلم ان السفيه اذا كان  
 رجلا لا يصدق الا في اربعة اشياء وفي الولد والوالدة والزوجة ومولى الوفاة وان كانت  
 السفيرة امرأة يصدق في ثلثتها في الولد والزوج ومولى الوفاة لاني الولد التحصيل النسب على الغرض  
 ما في قوله من قال فلان بامرأة في الولد وكل على كفه الا في ما يملك من امانة فاما قوله في  
 قوله من قال فلان بامرأة في الولد وكل على كفه الا في ما يملك من امانة فاما قوله في  
 من حيث النفاذ فقط بعد الموت لا في شيء آخر اذا جرح فيه لا يصح بحدوث الوصية كذا قبل  
 واعتبر من بانه لو كانت وصية في حق النفاذ بعد الموت يعني النفاذ في الثلث لاسيما في المعنى

هذا هو ظاهر  
 الاكل والنسب  
 هذا هو ظاهر

خداوار

في هذا الخبر نوع نوع  
 للفرج مسلمة

قال صاحب الكفاية بمرزوق كل يوم  
 واحدة ويطلقها هكذا يفعل  
 مرارا من غير حصر آه



نقطة الاكل والحق المصداق  
ليسانته من لسان الحق  
حسن الشريعة

من المعنى القمى في تنفيذ وصايا به انتهى ووجهه في ان الكتاب يحمل قول فليت مل قوله  
ولا يحجز على الناس وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز له الرجوع وما يقول انه لا يظفر في ماله فاذا اصرح ماله  
لم يبق عليه حرج قال الله تعالى فانتم منهم تشرذموه وتتناول القليل والكثير والرد الواحد الواحد  
لانه يكره في الانبات فلا يعلم بل دليل فلهذا من اكل على الكمال كما ذكره بعض الفضلاء فليت مل  
ثم علم ان مقتضى المقام والله سبحانه لا يجر الكلام كونه المراد من المصالح الصالح في المال والادب  
لما قيل وكذا من اصل دينه ووجه ماله كالمفعل ما ذكره من مقتضى قوله ولانه القاسم من اجل  
الولاية اه الاصل ما حقق في السفيه ايضا فلهذا من اكل من اهل الولاية فينبغي ان لا يحجز عليه ايضا  
كما قيل وفيه بحث فاما قوله ويجوز القاضى آه وانما نحن بانه خلاف ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
واجب بانه ثبت بدلالة قوله تعالى ولا تؤتوا السفهارة اموالكم فلا يعارضه خبر الواحد ورز  
بانه ذلك منع المال ليس النزاع فيه وضع المال مفيد به في الحجة آه الا غلب له قول حاله الى الصالح  
على تقدير المنع هذا وقيل بينهم منه الحجة ايضا بطريق الدلالة والالام يفسد المنع انتهى فينا مل فيه  
ثم انما اثار اكل قال في باب خيار الشرط وحدث جبان مشهور وقال ههنا انه خبر الواحد  
وكثير الامة مؤلة على ما ذكر في جاز ان يعارضه خبر الواحد باب المراد بالفعل انه لا يقدر على دفع  
العقبن بالتزوي وجبان كان يعرف بالتزوي بدليل انه عليه السلام اثبت له الخيار اذا فاته  
الفسخ بعد التزوي ويكره ان يقال ايضا الحجة للمفضل ليس بحتم من النكاح بل اذا اراد في المصلحة  
اما اذا اراد في انما انصرف مع اختياره اولى ببقائه بخلافه فاما من وجب ههنا كلمات لا يطالب بختها

الانما ما ذكره بالنسبة الى ذكره  
الشيخ الاطهر ويكره ان يقال  
الا حجة السلف بهذا النص  
كما ينبغي ان لا يفتهم

سعد حجة

خدا داد

عيني

سورة

الوجه مستند  
الى امر آخر

في باب خيار الشرط  
في باب خيار الشرط  
في باب خيار الشرط







[illegible]

وليس الا حين  
في بعض الاوقات  
مع

انه الخفيفة لم يقولوا بحجة ليس الا حرق في ناولوا هذا الحديث وانما قالوا لم يكونوا حديث آخر وهو انه صلى الله  
 عليه وسلم عن النبي المصطفى قلت وهو خير الى ما قاله الكمال ابن الهمام فانه عليه السلام ليس يوم القيامة  
 حررا انتهى واقول ان الحجة عبارة عن ثبوت من اليقين فيها خطوط حرر وخضر لانها حرر تحت اي فالحرر  
 فليكن محل البردة احداهما انتهى كلام الكمال والحل فيه نازل من حيث انه البردة قد يقال انها ليست مدلولها العيني  
 بل غيرها لما سندها البردة جمع برح فيتجاء الى اثبات البردة جمع برده بالهاء وقد قال في الصحاح البردة جمع  
 في الثياب والجمع برود وازداد والكبره كسا اسود مربع فيه صفر ثلثه الدغاب والجمع برود انتهى وقوله في  
 الصحاح كسا اسود بياض لونه وذلك لما قال في شرح المصباح للحضالي قال ان عاصم بن ضمرة جعل في قبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم قطعة حرر وهو نوع من الكسوة فانه ثوبي الى السوم ليس بها فوضعها صفوان وهو من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبره وقال والله لا يسلمها احد بعدك وايضا الحل مردود كما سنده في الرد على النعم  
 حيث حل الحلة الحررا على ذي الخطوط الحر والسود والاسود يطلق على الاحضر وتنتقل في البحر كلام ابن الهمام وعقبه  
 بقوله بدليل نهية عليه السلام عن لبس الاحمر والقول مقدم على الفعل والحاضر مقدم على البعير لو فارقا فكيف اذا  
 لم يفارقا بالحل المذكور فافرق الحل مع كونه مردودا وسندها كراهته انه تعالى افاذه النص القطعي حرر ليس الا حرر  
 الخالص وما يفيد عدم المعارضة ثم اقول والى نسخ العيني ما غفناه من حل احمر في كلامه امتنا بدنه كراهته  
 لا وثقه وقواه بدليله او استخضره الهامه منه الجوز بالدليل القطعي انص عليه وسطره ونه هذه لما قاله في  
 مواهب الرحمن وشعره ثم قال العيني والعمل باورد من الحديثين اولي من العمل باحدها فاحتجوا بالاول على الجواز  
 والثاني على الكراهية واول الكراهية مستغنية كما سندها من البخاري خرج النبي صلى الله عليه وسلم في حلة  
 حرر وصلى الى الكوفة بالناس ركعتين ثم قال ك مع العيني واوجه البخاري ايضا في سنن الامام واوجه  
 بعد بتليل في باب الصلوة الى الكوفة واوجه سلم في الصلوة واوجه ابو داود الترمذي واوجه كافي واوجه  
 ابن ماجه ثم قال العيني قوله في حلة حرر في موضع النصب على الحال والحلة ثوبان انه اروردها وقيل انه يكون من  
 ثوبين من جنس واحد سميا بذلك لانه كل واحد منها جعل على الاخر وقيل اصل تسميتهما بهذا اذا كانا الثوبان  
 جديدين ففصل لهما حلة لهذا ثم ستر عليها الاسم وكانا الاثنية الحلة واحدة الحلال وهي برود اليمن ويسمى  
 حلة الا انه يكون ثوبين من جنس واحد وقال غيره وفي رواية ابو داود وعليه حلة حرر او برود ما ينفرد  
 قوله برود جمع برود مرفوع لانه صفة للحلة وقوله بمانية صفة لبرود اي منسوبة الى اليمن ووصف الحلة بثلاث  
 صفات الاول صفة الثياب وهي قوله حرر والثانية صفة الجنس وهي قوله برود بين ان جنس هذه الحلة  
 الحر من البرود البمانية والثالثة صفة النسيج وهي فطرى لان البمانية انواع نوع منها فطرى قوله صلى الله عليه وسلم  
 صلوة الظهر ركعتين ثم صلى العصر ركعتين ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة وفي شرح السائل  
 للفتاوى في فطرى بكسر الغاف وكسرة الهاء ضرب من البرود او فرة يقال لها فطرى يضم كفاف والسياب











شرعي السيرة بل بعض المذهب الذي حواه القهستاني وغيره من غير نظر لادعائهم وعرض الكرامة  
 الصبيغ النجس برزول بغيره او التشبه بالنساء بزلوا باخلوص كنية لا طهر له نفقة على تنقيف  
 الكراهة بل ثبت استحباب لبس اقدار بالنبي صلى الله عليه وسلم واذا علمت ذلك فمن هذا ان في  
 الاستناد للقول بالجواز بدونه كراهة باتفاق الامة الثلاثة وهم ابراهيم حنيفة  
 ومالك والشافعي رضي الله عنهم وهو خلاصة ما ذكرناه بقدره على العليم  
 وسطورة حجاب الثوب الجسيم واعتدله لادعائهم كيف ورفق  
 كل ذي علم عليم انتهى تاليفه يوم السبت المبارك حادي عشر  
 بنوال منه حسن وسين والى قدوة الفراغ  
 تحرير هذه الرسالة على يد المصنف في شهر ربيع الثاني  
 عبد الباقي حسين في محرم الحرام عشرين وثمانين  
 كتب بخط المصنف

اصالة الغرض من الهم  
 في الغرض من الهم  
 حسن بن علي  
 المصنف

(Faint handwritten text, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.)



بسم الله الرحمن الرحيم وعلى التتالون

الحمد لله الملك العلوي وازكي الصلوة واشرف السلام على جيبيل المصطفى في خير الانام وعلى الوصحا  
نجوم الاقدار البررة الكرام وبعد يقول العبد المذنب عسى الشربيل في السجدة هذه بنو تيسيرة سمي بها  
الحاظر الفاضل المذكور بين الافاضل لخلق الكفاية عن المتعوض لما وقع في الهداية فبقول الشهادة على عتق احد  
العبد من مفسد الامام الاعظم حال مرض المولى وهو حي حاضر مع وجود نفع الامام الاعظم على منابتهما  
من غير نفع مثله حاضر تسميتها اصابة الغرض الوهم في العتق اليهم وقرنها هدية السادة الطلاب رجاء  
القبول والقبول حاله يوم المآب فأمر الهداية اذا شهد ان اعتق احد عبده في مرض موته او شهد  
على غيره في صحته او مرضه وإذا الشهادة في مرض موته او بعد الكوفة تقبل استحسانا انتهى يعني  
عند الامام وقد نفع الامام الاعظم على انها لا تقبل حال حياة المولى وقبولها استحسانا انما هو بعد موت  
المولى كافتقار الامام في شرح مختصر الطحاوي لا سيما في رجمهم كما تقولوا وإذا شهدا على حاله  
قال لعبدية احدكما هو العبدان يدعيانه او يدعي احدهما قتي قوليها تقبل هذه الشهادة وبجر على البيان  
واما على قول الجحيفة انه كان في حال الحياة فلا تقبل وان شهدا بعد الكوفة فانه قالوا انه كان في الصحة  
فهو على الاختلاف ايضا وان قالوا انه كان في المرض تقبل استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه  
على اعتبار الثلث ولو شهدا انه قال لعبدية احدكما مدبر فانه شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف  
وان كان بعد الكوفة تقبل سواء كان القول في المرض او الصحة لان هذه وصية والجهالة لا تبطل  
الوصية انتهى وكذا قال في شرح الكفر المسمى بكتف الحقائق للامام ابي بكر بن اسحق ولو شهدا انه  
حر احد عبديه او امنيه لفت للجهالة لان يكون في وصية بعد موت الموصي بانه شهدا انه اعتق  
احد عبديه او امنيه في مرض موته فانه تقبل لان بالوت شاع العتق فيها فصار كل منهما خصما  
معينا انتهى فقد قصر قبول الشهادة على حصولها بعد موت الموصي عند الامام لمنع الامام الاعظم عليه  
قبول الشهادة على عتق احدكما حال الحياة لعدم قصور دعوى من مجهول في العبدان وادعاهما  
له عين في الامنين فلو نتج ما اريد من تصحيح قبول الشهادة الحاصلة في مرض موت المولى بقول الشرع  
نفع الهداية بانه العتق المذكور وصية والخضم اي المدعي في ابيات الوصية انما هو الموصي لانه نفع يعود  
اليه وهو معلوم وله خلف وهو الموصي او الورث ووجه عدم الاستفادته انه الخلف لانه حكم له مع  
وجود الوصل فلا يتصور له حكم لما انه حال حياة المولى انما تكون الدعوى من العبد لان المولى لا يترك  
والعبد هنا مجهول والادلة المشهورة لها مجهولة وأيضا قال المحقق الكمال بن ابي اسحاق رحمه الله قوله اي في الرتبة  
وإدارة الشهادة في مرض موته لا يقيد انها تقبل في حياته يعني عند الامام وانت علمت ان قبولها بعد موته باعتبارها

رد على الهداية في مرضه

بيان رد كلام من ادعى انه

وصية

وصية لا اعتبار اي الموصي مدعيها وعدم قبولها قبل موته اي عند الامام لان المدعي العبدان وهما غير من  
اثبت فيه العتق اعني اليهم والمخلص ان انزل اي الموصي مدعيها لا يكون الا بعد موته واما قبل موته  
فهو منكر ولهذا جئنا الى الشهادة وردت لعدم المدعي ولا مخلص لا بتقيد بما اذا كان الموصي  
قد صحت حال الاداء الشهادة واستمر كذلك الى ان مات وعلى هذا يجيب بوجه القضاء بهذه الشهادة  
الى ان يموت فيقتضى بها ولا يحتاج الى اعادةها او بعيش فيطلق لسانه فترد لعدم الخصم انتهت عبارة  
ابن الهمام وقوله فيما جعل مخلصا نظرا لقوله انه قبل موته منكر فاجئنا الى الشهادة وردت لعدم المدعي  
فلا وجود للشهادة ليناخر القضاء بها لما بعد الموت لفقد الدعوى اذ لا شهادة دونها لانه ليس  
الخصم الا العبد حال حياة المولى وهو مجهول فانتفى قبول الشهادة لفقد الدعوى الحقيقية  
والاعتدالية فلا مخلص كيف وقد وجد نفع الامام الاعظم على عدم قبولها حال الحياة كما قلنا علمنا  
وقد نظر صدر الشريعة رحمه الله في الدليل الذي ذكره في الهداية بقوله لانه التدبير والعق المذکور  
وصية والخضم اي المدعي في ابيات الوصية انما هو الموصي لانه نفع يعود اليه وهو معلوم وله خلف  
وهو الموصي او الورث ولانه العتق يشيع بالوت فيكون كل من العبدین خصما معينا أقول الدليل  
مشكل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبديه او الورث ينكر ذلك بعد موت الموصي  
والعبدان يبرهانه ابياته فكيف يقال ان المدعي هو الموصي او ابيه انتهى ووجه نفي الدليل المذكور  
لا يلزم حال حياة المولى لانه لا يكون الشخص الواحد منكر حقيقة ومدعيها تقديرا ولم يعرض صدر الشريعة  
الحكم وهو قبول الشهادة حال المرض مع انه اجدر بالنظر وبهذا السرح حذف اشياء كمال الدين ذلك  
من شرحه ولم يتوضه وكان بعد ان مقام الموصي جلي رحمه الله ما اجاب به عن الهداية بقوله  
ان المولى وانما كان ينكر صورة الاداء نزل مدعيها معنى لان نفع العتق يعود اليه وهو معلوم وله خلف  
وهو الموصي او الورث فنزل الورث او الموصي مدعيها للعق خلفا عن البت فقبلت الشهادة انتهى لما انه  
حكم بوجوب المولى وانكاره حقيقة ثم حكم عليه بانه يت وله خلف وهذا خلف ثم اقول ان تعليل  
صاحب الهداية ليس مطابقا للصورة الشهادة بعد موت المولى لان الموصي مدعيها كما لا يثبت الوصية  
اولا لان العتق يشيع بالوت فيكون كل من العبدین خصما معينا فقبلت الشهادة لاثبات الوصية واما حال  
حيث المولى فدعوى الاعتاق اذ ان ليست دعوى وصية بل دعوى اعتاق على منكر ولا يتصور منه مجهول  
وان كان حكم الاعتاق في المرض حكم الوصية بالنظر لتفقه من الثلث لكنه لا يتصور اثباته هنا حال الحياة  
وبهذا ينظر في قول الزيلعي ايضا والخضم في تنفيذ الوصية هو الموصي لان وجوب تنفيذ الوصية  
لحقه ونفعه يعود اليه وانكاره مردود لانه سفس وهو معلوم وله خلف وهو الموصي او الورث  
فتحقق الدعوى من خلف انتهى لما انه حال الحياة الخصم انما هو الموصي فكيف يقال انه تنفيذ الوصية لحقه

ترجيه لابن الهمام في مرضه

رد كلامه في ح ٢

وجرد الشهادة حال حياته

أعرض صدر الشريعة عن الدليل

أعرض على صدر الشريعة

فيه أعرض على الأكل حيث لم يكن شره كل

أعرض على الموصي مدعيها

فرد دعوى الهداية واداء الشهادة في مرض موته

رد على ح ٢ من المصنف



وانظار مردود لانه سفة يتصور قبول الشهادة حالة حياة المولى وبحكم عليه بالغة ثم يقال  
وهو معلوم وله خلف وهو الوصى هل يعتبر ويوجد الخلف الوبعد موت الوصى قتيبن انه لا  
وجه يعارض نص الامام الاعظم الذي ذكرناه من منع قبول الشهادة حالة حياة المولى ولهذا قال  
في غاية البيان الشهادة حال حياة المولى للعبد لا للمولى لونه المولى لو بدعى والعبد الذي قعت  
له الشهادة بمجهول لا يقال للمولى في حالة الحياة حفظ في العتق وهو معلوم لونا نقول حفظ العتق  
له انما يكون اذا كان مقر وهو منكر فتكون الشهادة للعبد وهو مجهول في حالة الحياة وبهذا بطل  
اعتراض صاحب الدرر على صد الشريعة وسقط ما ادعى عدم تسليمه وابناه عليه في هذه المسئلة  
حاجة بنا الى بسطه وبانه زوده باكثر مما ذكرناه ونخلص كلامه انه جعل المولى مدعيه من وجه  
عليه في اخر جعله مدعي صاحب الهداية وايس ثم ادعى انه يحل اضمحل اشكال صد الشريعة مع ثبوت  
قوته يكون الشخص لا يكون منكر حقيقة ومدعيه تقديرا ثم ادعى عدم تسليمه ما ذكر صد الشريعة مع ثبوت  
فاشبه المطالبة ان كصد الشريعة كلامه الصور بين الشهادة حالة الحياة والشهادة بعد الموت بخلاف الحياة  
بدليل وجه الاستحسان لقبول الشهادة بعد الموت اما كون الوصى خصما او نفس كل من العبدين الشيعي  
العتق بالموت وهو الفرق للامام الاعظم بين مسئلتى الحياة والموت وتأيد كلام صد الشريعة بما ذكره  
صاحب الدرر عن غاية البيان اذهى عن كلامه لا غيره ليكون رد عليه وقلة تعجب صاحب الدرر صد الشريعة  
وجعل اعجب منه كلامه الطائي والرازي غير واقع من قبله لان الاشارة ثابت في كل من حالتي الصحة والموت  
وليس في حالة الموت اقرار بل الاشارة قامت عليه البينة فزنا الوارث او القاضى منزلة الموصي فيجب  
صاحب الدرر يرجع الى تعجبه من نفسه وبطل ما رتبته من وجهين وصدق عليه قوله فليست له في هذا  
المقام فانه من ازال الاقدام وحاصل حكم المسلمين الشهادة على المولى بانه اعتنى احد عبديه او احد  
امته في صحة غير مقبول اهلا عند الامام لا في الحياة ولا بعد موت المولى غير ان الوصي انما هو شهدا  
بعد موت المولى انه قال في صحة احد كما هو يقبل اعتبار الشيعي كما ذكره ابن الهمام بفتح القدير  
وتقول ابن كاريات عن الحجة انما هو شهدا بعد موت المولى انه قال في حياته يعني في صحته  
احد كما هو ضروري بانه في نفسه واختلق على قوله يعني الامام فعلى طريق الوصية لم يقبل يعني لانها  
بوقوع كلامه في صحته وعلى طريق الشيعي تقبل والصحيح انه تقبل لجاز ان يكون معلوما  
بعلين فيبعدى باحد ما انتهى واقول في نفى الرواية نظر لما قد ساء نصا عن الامام  
في شرح مختصر الطحاوي وانما الشهادة على انه اعتنى احد في المرض او على تدير احد مطلقا اي سوا كانه التدير  
في الصحة او في المرض فلو تقبل حالة الحياة وتقبل بعد موت المولى لما ائتم العتق في المرض وصية والتدير وصية  
مطلقا والكون في منه وكره تمت الرسالة بعونه ولطفه ووجه هذه الرسالة خط الوفاة سنة

لكن قول صاحب غايه البيان والعبد الذي قعت  
لانه ان اردت بمقابل لانه قال انه انما هو  
سواء وعوا له لجهالة فلا يحسن ان يقال  
والعبد الذي قعت له الشهادة لانه لا يطلب  
بعد الموت وصي عدم وان اردنا لانه نغني  
اطلاق لفظ العبد عليها وبقيت به  
معرفة المانع ابتداء من غير العبد  
فتأمل

مدعى في الدرر

مدعى صاحب الحجة

غيره على الراي  
مدعى صاحب الدرر  
واما بعد الصدقة  
م

ان

Steyn...  
Hafsan Hüsnü P.  
Yeni... 466



